أنس القاضي

# من الوحدة إلى الثورة

## الجمهورية اليَمَنية خلال ربع قرن من الاستبداد والهيمنة الأجنبية (١٩٩٠م - ٢٠١٥م)

# من الوحدة إلى الثورة

## الجمهورية اليَمَنية خلال ربع قرن من الاستبداد والهيمنة الأجنبية (١٩٩٠م - ٢٠١٥م)

# من الوحدة إلى الثورة

## التحولات في اليمن خلال ربع قرن من الاستبداد والهيمنة الأجنبية ١٩٩٠م- ٢٠١٥م

تأليف: أنس القاضي

## From unity to revolution

## Transformations in Yemen during a quarter of a century of tyranny and foreign domination, 1990-2015

Written by: Anas Al-Qadi

anas.q.y2016@gmail.com

الناشر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية اليمني

تصميم وإخراج : محمد عبدالله الصراري

رقم الإيداع لدى دار الكتب الوطنية صنعاء، رقم (١٥) لسنة ١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢٢م

الطبعة الأولى

فبراير ٢٠٢٢م

© جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

الجمهورية اليمنية- صنعاء حي الجراف

هاتف +٩٦٧١٣٣٧٣٠٠

صندوق بريد: ٤١٩٠

بريد إلكتروني Yecscs@gmail.com

الموقع الإلكتروني www .Yecscs.com

الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن رأي المركز.

”نريد أن نبني دولةً تخدمُ الشَّعْب لا شعباً يخدم الدولة“

لصاحب هذا الطموح الثوري الإنساني أهدي كتابي،
للقائد الوطني الشهيد المجاهد الرئيس صالح علي الصماد..

# شكراً

لرفيقي "ذو يزن" المثقف الثوري الذي التحق بلجان الشَّعْب المسلحة الثورية مجاهداً

لمساعدتي في إنتاج هذا الكتاب،

وعبره لمجاهدي الجيش واللجان الشَّعْبية الذين يحمون من يعمرون الوطن بسواعدهم وأدمغتهم.

# تقديم

من الوحدة إلى الثورة.. كتاب مثير للاهتمام، وفي العادة فإن عمل كهذا تقوم به لجنة باحثين، فالكتاب يجمع ما بين علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد السياسي ونظرية الثورة، متضمناً عدداً من المناهج البحثية التاريخية والتحليلية والوصفية.

موضوع الكتاب لم يُشبع من قبل؛ فتاريخ اليمن الموحد لم يلق حقه من الدراسة وإن وجدت بعض الإسهامات فهي مشتتة المواضيع وغير مؤتلفة ضمن سياق تحليلي موحد، وأحد أسباب الإشكالية المعرفية أن القوى التي حكمت من بعد عام ١٩٩٤م ظلت مهيمنة على السلطة واحتكرت الانتاج المعرفي العلمي والسياسي مرسخة خطاب المنتصر وسياسته، فكان من الموضوعي ظهور كتاب كهذا بعد ثورة ٢١ سبتمبر لا قبلها، دون التقليل من الكتابات الشجاعة والمعارضة الجادة التي برزت في تلك الفترة، وكان يدفع الكاتب والسياسي كلفتها من حريته وأمنه وخبز أسرته إن لم تكن حياته هي الثمن.

غامر الكاتب في الفصل الأول بدراسة بنية الدولة والمجتمع ليجعل منه قاعدة نظرية تفسر على أساسها تطورات الأحداث والمواقف، وهي عملية معرفية شاقة خاصة مع وجود غزارة في أنماط الإنتاج القديمة والحديثة وكذلك تداخل في بنى الطبقات والفئات الاجتماعية في بلادنا، إلا أن الكاتب استطاع -إلى حد ما- أن يلتقط القضايا الجوهرية استخلص منها تعميمات معينة أكدت الأحداث صوابيتها، ومازالت قضية دراسة البنية الاجتماعية الاقتصادية اليمنية وعلاقتها بنظام العولمة الغربية وتأثيره عليها مسألة ملحة، فعلى أساس هذه المعرفة ستقوم عملية بناء الدولة الوطنية الحرة العادلة.

يُعالج هذا الكتاب قضايا معقدة في التاريخ اليمني الحديث، كتجربة الوحدة والديمقراطية وحرب٩٤ وظهور المسيرة القرآنية والحروب الست على صعدة وثورة ١١ فبراير وأحداث دماج وعمران وثورة ٢١ سبتمبر والعدوان الذي يدخل عامه الثامن، وهي قضايا خلافية تتعدد المقاربات التفسيرية لها فمازالت أطرافها الأساسية فاعلة، وقضايا كهذه من الصعوبة الكتابة عنها بتجرد، فلكل كاتب انحيازه السياسي والأيديولوجي، والكاتب حاول جاهداً أن يثبت صوابية ما توصل إليه لهذا فقد حشد أكثر من ٢٠ وثيقة شاهدة على المرحلة وعشرات المصادر في الهوامش الداخلية.

قد يتبادر إلى القارئ بأن هذا الكتاب معالجة خاصة لتاريخ ثورة ٢١ سبتمبر والأحداث اللاحقة لها إلا أن الكتاب يتناول المرحلة المحددة ويقدم صورة واضحة عن معالمها الأساسية، ويمثل إضافة للمكتبة اليمنية وللقارئ العربي والأجنبي المهتم بما يدور في اليمن، ومع ذلك

فيجب الاعتراف أن هذا الكتاب يُعد الأهم -حتى الآن ومن وجهة نظري- الذي وثق لثورة ٢١ سبتمبر من بداياتها وخلفياتها التاريخية وصولاً إلى التدخل العسكري العدواني في ٢٦ مارس ٢٠١٥م وهي أحداث معقدة متسارعة، ويُمكن القول أن الكتاب مصدر أمين للتعريف بثورة ٢١ سبتمبر، كما أن الباحث قدم مقاربة مقبولة عن أنصارالله وكان واقعياً في قراءة ما بات يُعرف «بالظاهرة الحوثية» إنطاقاً من قراءته الخاصة للتاريخ والخطاب والممارسة.

يبرز في الكتاب الجانب المعرفي المميز للكاتب في النظرية الثورية وهي في رأيي مكتسبة من اطلاعه الواسع على تاريخ الثورات العالمية، والذي يتبين في الفصل السادس حيث يقدم الكاتب مقاربة هامة لتحديات الثورة الشعبية على ضوء أبرز تجارب الثورات في التاريخ.

أختتم الكاتب كتابه بتصور عن مهام الثورة الشعبية وهو جدير بالاهتمام، فالمقترحات والتصورات التي يطرحها الكاتب هي بدرجة أساسية مستنبطة من تحليل الواقع اليمني، حيث طرحت لتكون معالجة للمشاكل والقضايا المذكورة في الفصل الأول وفي سياق فصول الكتاب المختلفة كما سيلاحظ القارئ.

انطلاق الكاتب من الديمقراطية الاجتماعية أو الشعبية، التي هي نقيض للديمقراطية الليبرالية الغربية -السائدة في الفكر السياسي والمناهج الدراسية الجامعية- مكنه من طرح حلول واقعية وهي في ذات الوقت من حيث جوهرها بديهية وتعيد للدولة وظيفتها الاجتماعية إلا أن الفكر السياسي والمعرفي اليمني لفترة طويلة كان مكبلا بالليبرالية وهو ما كان يحول بين المثقف والسياسي والمسؤول الحكومي عن إقرار الحلول العملية العادلة.

من دواعي سروري تقديم هذا الكتاب الهام الذي ينشره «مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية اليمني» ضمن اهتماماته في دراسة الواقع اليمني، وأتمنى للكاتب الشاب التوفيق والمزيد من العطاء المعرفي.

**عبد الملك العجري**

**رئيس المركز**

# المقدمة

من الوحدة إلى الثورة، ربع قرن من عمر الجمهورية اليَمَنية، ترابط الاستبداد فيه مع الهيمنة الأجنبية فأعاق عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتطوير الأشكال المؤسسية للدولة اليَمَنية التي ظلت مرتهنة لنخب حاكمة طفيلية عصبوية وقفت ضد بناء الدولة الوطنية العادلة، غير معترفة بوجود الآخر –الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي - رافضة الشراكة إلا بصورتها الشكلية منتهجة سياسة الاحتكار والاستبداد والإجرام في حكم الشعب.

من خلال الارتباط بالنخب المحلية المسيطرة نفذت القوى الدولية الغربية المهيمنة خلال نصف قرن من عمر الجمهورية اليَمَنية مشاريع عدوانية -ضمن مشروع العولمة الإمبريالي الصهيوني- ومن التمعن في طبيعة هذه المشاريع التي نُفذت في الواقع الفعلي فإن استمرار وجود دولة يمنية موحدة في كيانها السياسي وشعب يمني واحد تربطه علاقات -تتجاوز السياجات الطارئة التي أوجدتها الصراعات الداخلية المرتبطة بالمشاريع العُدْوَانية الأجنبية- ووجود حركة وطنية ثورية صامدة في مواجهة التدخل العسكري الأجنبي تصر على المضي في طريق الثورة والتحرر الوطني حتى تحقيق الاستقلال والاستقرار وصولاً إلى الرفاه في ظل دولة عادلة، يمثل ذلك الاستمرار مكسباً لكل الشَّعْب اليَمَني يجب تعزيزه والمحافظة عليه، ولولا ثورة ٢١ سبتمبر لتم تحقيق مشروع التقسيم والفوضى، كما هو حاصل جزئياً في المحافظات اليَمَنية المحتلة وشبه المحتلة، فقد اتجه التهديد إلى محو وجود اليمن السياسي وتحويلها إلى دويلات متصارعة مرتهنة للأجنبي، وواقع اليوم حيث تعدد السُلطات والتدخلات الأجنبية ووجود قوات الاحتلال -في المناطق التي تقع خارج حكم المجلس السياسي الأعلى وحماية قوات الجيش واللجان الشَّعْبية- هو نموذج مصغر لمستقبل البلد المخطط له استعمارياً، وقد قامت الجماهير اليَمَنية بتنوعها بإنقاذ وطنها حين تحركت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

يُعالج هذا الكتاب فترة تاريخية مُحددة من العام ٩٠ حتى العام ٢٠١٥م، إلا أنه ليس كتاباً توثيقياً وإن كان له بُعد توثيقي وخاصة الفصول الثلاثة الأخيرة المتعلقة بالثورة الشعبية، فوظيفة الكتاب الأساسية هي التحليل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرحلة المذكورة والإجابة على سؤال ما هو خط حركة التاريخ اليَمَني الموضوعي المُفترض؟ ولماذا جرت الأحداث بذلك النحو ولم تجر على نحو آخر؟ وما هو المستقبل الذي يجب أن نناضل من أجله أي ما الذي سيخرج اليمن من دوامة الاستبداد والهيمنة الأجنبية؟ مختلف هذه الأسئلة

يجيب الكتاب عليها ويقدم مساهمته التحليلية بناءً على علاقة التدافع والتناقض والصراع ما بين المحرومين والمستضعفين مع المترفين والمستكبرين المحليين، والصراع ما بين الوطنيين اليَمَنيين وأعداء الوطن الخارجيين، في ظل علاقة الترابط الوثيقة ما بين النخبة الاستبدادية الداخلية ودول الهيمنة الأجنبية (الغربية والخليجية).

يتألف الكتاب من ستة فصول زائد الملحقات، يتناول الفصل الأول البنية الاجتماعية والاقتصاد والدولة في المجتمع اليَمَني، وهذا الفصل يُمثل قاعدة نظرية على ضوئها تُفهم تطورات الأحداث، الفصل الثاني يتناول المجال السياسي العسكري اليَمَني ١٩٩٠م ٢٠١٠م وأهم محطاته وهي (الوحدة اليَمَنية وحرب ٩٤ وتغلغل الجماعات التكفيرية وأعمالها الإجرامية في اليمن ونهضة السيد حسين الحوثي وحروب صعدة وتداعياتها، ودخول أمريكا اليمن بذريعة «مكافحة الإرهاب» وأزمة الانتقال السياسي السلمي للسلطة بين الحزب الحاكم "المؤتمر الشعبي العام" وأحزاب المعارضة «اللقاء المشترك»).

الفصل الثالث يتناول «ثورة ١١ فبراير٢٠١١م» والمرحلة الانتقالية المتعثرة، بداية من «الثورة» ومقدماتها السياسية، ثم صراع القوى الانتهازية والقوى الثورية في ساحات الثورة، والالتفاف على الثورة، وإجهاز الولايات المتحدة عليها عبر المبادرة الأمريكية-الخليجية ورسم ملامح الفترة الانتقالية وممارسة التدخلات بصورة مباشرة بوضع اليمن تحت «الفصل السابع» وتنصيب «هادي» رئيساً، وتشكيل حكومة التقاسم «حكومة الوفاق»، وتوجيه مؤتمر الحوار الوطني بعيداً عن التوافق، واستهداف البنية العسكرية اليَمَنية وإشاعة الفوضى والإرهاب التكفيري خدمة لأهدافها.

الفصل الرابع يتناول ثورة ٢١ سبتمبر من الريف إلى العاصمة، بداية من ارهاصاتها في دماج وريف ومديريات محافظة عمران ومدينتها، كما يبين الأهمية الاستراتيجية لهذه المعارك الثورية، وصولاً إلى دعوة قائد الثورة إلى الخروج من أجل «المطالب الثلاثة»، يتضمن الجزء الثاني من الفصل تحليلاً للأوضاع الثورية التي سادت في البلد آنذاك والحراك الثوري مستخلصاً منه الاستراتيجية العامة في الثورة، مبيناً ضرورتها التاريخية، ومشاركة المنظمات الجماهيرية الشَّعْبية ومشاركة القبيلة والمرأة.

يقدم الفصل الخامس تحليلاً عن جوهر الثورة الشَّعْبية والمهمة التاريخية التي قامت بها، وماذا يعني انتهاجها للسلم والشراكة، ويستعرض الفصل اتفاق السلم والشراكة وقضاياه، والمواقف اليَمَنية والدولية منه، وكيف جرت عملية الانقلاب عليه، ويحلل تطور الموقف الأمريكي المعادي من ميدان السياسة إلى العسكرة، فيما ينتهي برصد لأهم الأحداث في تسلسلها التاريخي من ثورة ٢١ سبتمبر٢٠١٤م حتى التدخل العسكري العُدْوَاني في ٢٦ مارس

٢٠١٥م وهو ما يرسم صورة واضحة للخطوات التمهيدية للتدخل العسكري العُدْوَاني.

الفصل السادس يتكون من قسمين، الأول التحديات التي تواجهها الثورة الشَّعْبية اليَمَنية أهمها (تحديات التدخل العسكري الأجنبي، التحالفات العُدْوَانية الداخلية والخارجية، الانقسام السياسي، إشكالية الوعي الاجتماعي، الدولة العميقة، الوضع في المحافظات الجنوبية والشرقية) فيما يتناول القسم الثاني من الفصل دور المكون الرئيسي متمثلاً في أنصار الله ودور قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي، وينتهي هذا الفصل بالمهام الآنية والمستقبلية للثورة الشَّعْبية، وهي مساهمة نظرية من وجهة نظر الكاتب بمثابة توصيات عملية لمعالجة المشاكل التي تراكمت تاريخياً في ظل التطور الاجتماعي الاقتصادي اليَمَني المشوه والتي تشكلت في ظل علاقة الاستبداد بالهيمنة الأجنبية.

يختتم الكتاب بالملحقات التي استقى منها الباحث المعلومات واستعان بها عند تحليل الموضوعات، وهي مرتبة بطريقة تصاعدية من العام ١٩٩٠م حتى العام ٢٠١٥م مرتبطة بالموضوعات الواردة في الكتاب فهي جزء من بُنية الكتاب وفي ذات الوقت توثيق للتطور السياسي الاقتصادي الاجتماعي العسكري خلال ربع قرن، وتعطي صورة لهذه الحقبة من تاريخ بلادنا.

**أنس القاضي**

**صنعاء - فبراير- ٢٠٢٢م**

**الموافق رجب ١٤٤٣هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ
لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ
وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ».

سورة البقرة . الآية ٢٥١

# الفصل الأول:

# البنية الاجتماعية والاقتصاد في الجمهورية اليَمَنية

## ظهور الدولة الوطنية اليَمَنية في العصر الحديث

تأسست الدولة الوطنية اليَمَنية في العصر الحديث في العام ١٩١٨م، «المملكة المتوكلية اليَمَنية» بقيادة الأمام يحيى حميد الدين[١] عقب الاستقلال من الاحتلال العثماني، وفي الشطر الجنوبي من الوطن تأسست بعد استقلال ٣٠ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٦٧م «جمهورية اليمن الجنوبية الشَّعْبية» بقيادة «الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليَمَني المحتل»[٢].

قبل استقلال شمال الوطن وجنوبه عاشت اليمن في ظل الوصاية الأجنبية حالة تخلف اجتماعي اقتصادي وتمزق اقطاعي، سلاطيني، وتعود جذور تخلف البنية الاجتماعية والاقتصادية اليَمَنية الراهنة إلى تلك الفترة، وهو ما يعطيها اليوم طابعاً معقداً؛ فبفعل التدخل الاستعماري تم إعاقة نمو بذور الإنتاج الرأسمالي المحلي، وذلك بفرض الاستعمار الإنجليزي والاحتكارات الغربية التي تغلغلت سلعها حتى الشمال أشكال تداول سلعية رأسمالية، قبل أن تكون التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية قد تطورت لتتقبل هذه العلاقات الجديدة.

كانت العلاقات السلعية الناشئة في بلادنا إبان دخول الاستعمارين التركي والإنجليزي لا تعدو أكثر من تجمع أسواق أسبوعية صغيرة للمنتجات الزراعية ودكاكين ومعامل حرفية بسيطة تتوارثها أُسر معينة وفق نظام «الطوائف الحرفية»، وأسواق بسيطة على الموانئ، فجاء التدخل الاستعماري وشوه التَخلُق الرأسمالي في بلادنا، وكان كبار المُلاك الزراعين هم المؤهلين تاريخياً لتكون لهم الريادة في هذه العلاقات الإنتاجية الجديدة وفي صدارة المؤسسات الحديثة الحكومية، فأصبح الشيخ والمالك الزراعي الكبير ضابطاً ومديراً عاماً

(١) الإمام يحيى محمد حميد الدين محمد المتوكل (١٨٦٩م - ١٩٤٨م) قائد المقاومة والثورة اليمنية في مواجهة الاحتلال العثماني أسس المملكة المتوكلية اليمنية في العام ١٩١٨م كأول دولة وطنية يمنية في العصر الحديث بعد الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، وقد لعب دوراً رئيساً وهاماً في الحفاظ على وحدة الأراضي اليمنية في شمال الوطن، وبناء الدولة المركزية، وخاض صراعاً مريراً ضد التدخلات البريطانية والسعودية، ويعود الفضل للإمام يحيى في رسوخ الجغرافيا التي تقوم عليها الدولة اليمنية الحديثة «الجمهورية اليمنية» التي أقيمت عام ١٩٩٠م، فلولا تلك النضالات الذي خاضها في تلك الفترة الحساسة من عمر اليمن لكان اليوم هناك أكثر من دولة يمنية.

(٢) في ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٣م تم إعلان تأسيس «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» وقد أكدت الجبهة القومية التي تشكلت، أنها ليست حزباً سياسياً يسيطر عليه طرف، بل تشكيل جبهة نضال مفتوحة أمام كل وطني يؤمن بالكفاح المسلح وأمام كل جماعة تود المشاركة، بشرط الانصهار داخل الجبهة القومية. مثلت الصدامات العسكرية في ردفان بتاريخ ١٤ تشرين أول/أكتوبر ١٩٦٣م شرارة هذه الثورة المجيدة. وفي ٣٠ تشرين ثاني/نوفمبر١٩٦٧م أعلن الاستقلال وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، التي غيرت أسمها لاحقا إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وقد استطاعت الجبهة القومية أن توحد أكثر من ٢٠ سلطنة ومشيخة وإمارة في دولة واحدة وتعيد لها الهوية اليمنية، وبذلك تكون «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» التي أسستها الجبهة القومية ثاني دولة وطنية في العصر الحديث في اليمن(الشطر الجنوبي).

ووكيلاً للاستيراد وتاجراً ومالك معمل صناعي فهوَ شبه إقطاعي ورأسمالي وموظف حكومي كبير في آن، يمنحه نفوذه في الدولة الإداري والسياسي والقبلي والعسكري امتيازات للتهرب الجمركي والتهرب الضريبي واحتكار بعض فروع الإنتاج كالفروع الاستخراجية والطاقية والاتصالات، فيما العُمال والفلاحون والحرفيون وإلى جانبهم المثقفون وصغار المستثمرين والموظفين ممن لا ينتمون إلى أسر كبار الملاك الزراعيين ظلوا في مركز اجتماعي أدنى(كقاعدة عامة وجدت فيها استثناءات) وهو ما جعل تطور المجتمع اليَمَني مشوها.

منذ خمسينيات القرن الماضي بدأت عملية التحديث الاقتصادية السياسية في بعض مدن شمال اليمن، فيما كان التحديث في جنوب اليمن يقتصر على «محمية عدن» ولم يكن ثمة فرق بين أوضاع الشمال والجنوب؛ بل إن وضع الجنوب كان أسوأ[٣]، ومن هذه الفترة بدأت البُنية الاجتماعية اليَمَنية تميل نحو الترابط، فبعد أن كانت كل سلطنة ومنطقة وقبيلة في شمال الوطن وجنوبه قادرة على الانعزال في حدودها وتعتبر سوقاً مغلقةً وليست بحاجة إلى الدخول في علاقات اقتصادية اجتماعية سياسية مع الكل الوطني، انفتحت هذه الأسواق المغلقة على بعضها وظل التراكم في البلد وحركة اندماج الأسواق المحلية مستمراً حتى تحقق الأمر بصيغة شبه نهائية في تسعينيات القرن الماضي، فكانت الوحدة اليَمَنية في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٠م تعبيراً سياسياً عن وحدة السوق المحلية اليَمَنية وتعبيراً

(٣) في نقد فكر الانفصاليين من اتباع الانجلين كتب عبد الله عبد الرزاق باذيب مقالة فيها ما يُشير إلى هذه السمة: «إنهم يقولون للمسؤولين العرب في الخارج إن الجنوب أكثر تقدما من الشمال وأن الحركة الوطنية قد بلغت الذروة ولم يبق إلا الجلوس حول مائدة واحدة مع الانجليز لإجراء المفاوضات النهائية حول الجلاء «والاستقلال» وهذه الادعاءات محض كذب وافتراء وتشويه متعمد للحقيقة، فليس في الجنوب تقدم وإنما هناك استعمار واستغلال ونهب وظلم وتخلف وفقر واضطهاد وكل ما يولده الاستعمار من شرور بل أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيما يسمى «بمحميات عدن» أكثر تخلفاً وسوءاً من أوضاع الشمال، وإذا كانت هناك بعض التحسينات المغرية في عدن المستعمرة فان هذه «الإصلاحات اقتضتها مصالح الانجليز لتسهيل وتوسيع استغلالهم وتسويق بضائعهم ومنتجاتهم وتبرير وتزيين استعمارهم، ومثل هذه المظاهر المادية الشكلية لا يمكن أن تخدع أحداً ولا تدل على أي تقدم ولا تصلح مبرراً لفصل الجنوب عن الشمال». عبد الله باذيب **«دفاعٌ عن الوحدة اليمنية»**.. صحيفة الطليعة العدد التاسع ٢٠ كانون أول/ديسمبر ١٩٥٩م.

ولد عبد الله عبد الرزاق باذيب في منطقة الشحر حضرموت في ١٩٣١م وتوفي في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٧٦م. تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي في عدن. في عام ١٩٤٩م .

أولى باذيب في منتصف الستينات اهتماماً خاصاً لتنمية الوعي السياسي والفكري للمجاميع العمالية والنقابية الناشئة وتوجيهها لتنظيم صفوفها، وعندما شعر أن السلطات تنوي نفيه خارج عدن، قرر الخروج إلى تعز في شمال اليمن (المملكة المتوكلية اليمنية) في أواخر ١٩٥٨م.

في ٢٢ أكتوبر١٩٦٢م أسس باذيب «الاتحاد الشعبي الديمقراطي» لتبدأ مرحلة نوعية جديدة في حياته الحافلة بالأحداث الهامة. ومن أبرز ما ميّز التنظيم الجديد شعاره «نحو يمن ديمقراطي موحد». وعدّ «الميثاق» الاستعمار هو «العدو الأساسي والأشد خطراً. وإليه يجب أن توجه الضربة الرئيسية وحذر من الولايات المتحدة بشكل خاص .

في منتصف ١٩٧٠م بدأ الحوار الفعلي بين الأحزاب الثلاثة: الجبهة القومية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية، ولعب باذيب دوراً رئيساً في مناقشة وبلورة الصيغة التوحيدية الملائمة والممكنة في تلك الظروف حتى تكلل هذا الحوار بالتوقيع على اتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥م الذي وضع أسس وحدة الفصائل الثلاث. وبعد قيام التنظيم السياسي الموحد -الجبهة القومية -أنتخب عبدالله باذيب عضواً في لجنته المركزية والمكتب السياسي وسكرتيراً للثقافة والإعلام.

بتصرف نقلاً عن الاشتراكي نت «**المفكر الريادي عبد الله باذيب.. سيرة ذاتية**» ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م

عن قوة الوشائج الاجتماعية الموحدة التي مازالت راسخة حتى اليوم، وإن انتكست الصيغة السياسية لوحدة عام ٩٠ إلا أن وحدة السوق الداخلية اليَمَنية والعلاقات الاجتماعية بين جنوب الوطن وشماله مازالت مستمرة برغم التداعيات الكارثية لحرب ٩٤م، ولم تتطور هذه العلاقات بسبب عدم انتهاج السلطة عقب حرب ٩٤ سياسة التنمية المتوازنة.

عقب ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢م تشكلت الدولة اليَمَنية الحديثة الثانية في شمال الوطن «الجمهورية العربية اليَمَنية» والتي حملت مضامين تحديثية أكبر، وعملية التحديث التي اتجهت نحوها ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢م، كانت المملكة المتوكلية اليَمَنية متجهة نحوها وخاصة مع صعود الأمام البدر إلى السُلطة عقب وفاة الأمام أحمد حميد الدين في العاصمة اليَمَنية تعز بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢م، وكان خطاب تولي الامام محمد أحمد حميد الدين (البدر) للعرش ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢م معبراً عن هذه الاتجاهات التحديثية؛ فالتغيرات في البنية الاجتماعية كانت تفرض وجودها في البُنية السياسية، وكانت الضرورة التاريخية تدفع شمال اليمن نحو تحديث البُنى، وكان للصين الشَّعْبية وغيرها من الدول الصديقة في تلك الفترة دور كبير في العملية التنموية من حيث بناء المصانع وشق الطرقات وتأهيل ميناء الحديدة وغيرها من المساعدات الإنتاجية والخدمية، وقد أوقفت الحرب «الجمهورية- الملكية» حركة التحديث هذه، والتي عادت مجدداً أواخر السبعينيات عبر التعاونيات وبفعل تصدير اليمن للعمال إلى دول الخليج التي شهدت فورة نفطية، إلا أن هجرة العمال من جهة أخرى أثرت سلباً على الإنتاج الزراعي.

في ٥ تشرين ثاني/ نوفمبر١٩٦٧م عقب انقلاب القوى التقليدية في صفوف ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر(اليمين الجمهوري) على قوى التحديث في صفوف الثورة (اليسار الجمهوري) تحدد توجه النظام السياسي الجديد «الجملكي» الموالي للسعودية، بالمحافظة على مصالح القوى التقليدية وترسيخ هيمنتها في الواقع الاجتماعي وإبقاء اليمن تابعة للمملكة السعودية، مع عدم إغفال ممانعة الرئيس القاضي عبد الرحمن الارياني للتغول السعودي في اليمن.

كانت الحركة التصحيحية ١٣ حزيران/يونيو١٩٧٤م بقيادة المقدم إبراهيم الحمدي- سعياً نحو تحديث الدولة اليمنية والتخلص من آثار إنقلاب نوفمبر، إلا أن تجربة الحمدي القصيرة لم تترسخ -لأسباب عديدة- واستشهد الحمدي بتآمر سعودي أمريكي وحل محله الرائد علي صالح الذي أعاد على مصالح القوى التقليدية وتوجهاتها المعادية في السياسة الداخلية ضد القوى الجمهورية الثورية، وفي سياستها الخارجية في التبعية للمملكة السعودية

والولايات المتحدة الأمريكية، وشن الاعتداءات ضد النظام الوطني المستقل في الجنوب الذي كان له موقف واضح من الإمبريالية الأمريكية والرجعية الخليجية والصهيونية، وهو ما أكد عليه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في مذكراته، يأخذ كلام الأحمر مغزى عميقاً باعتباره شخصية نافذة في القبيلة اليمنية وصاحب قبول لدى القوى الإقليمية الرجعية [٤] واستمر هذا النظام قائماً في «العربية اليمنية» حتى العام ١٩٩٠م.

في جنوب الوطن قامت دولة «اليمن الجنوبية الشَّعْبية» بتوحيد أكثر من ٢٠ سلطنة ومشيخة وإمارة في ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر١٩٦٧م، وأرست سلطة مركزية، وكانت تجربة تقدمية بتصفية نفوذ «الاقطاع» والسلاطين وكبار التجار والمشيخات وتأميم الممتلكات الأجنبية وإقامة مدارس البدو الرحل المتنقلة والإصلاح الزراعي والإسكان المجاني، وغيرها من المضامين الاجتماعية والسياسية، كان التطور في جنوب الوطن أكثر تقدماً وتحديثاً للبنية الاجتماعية الاقتصادية السياسية مع وجود الأخطاء والانحرافات الكارثية اليمينية واليسارية التي اعترف بها الحزب الحاكم بعدن في الوثيقة النقدية التحليلية التي صدرت عام ١٩٨٧م.[٥].

بتحقيق الوحدة اليَمَنية في ٢٢ أيار مايو ١٩٩٠م، برز التناقض بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين السياسيين في الشمال والجنوب، وجاءت حرب ٩٤م لتفرض النظام الاجتماعي الاقتصادي السياسي في الشمال على كل اليمن وجرى تجريف مكتسبات ثورة ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ودولة اليمن الديمقراطية-سابقاً.

عقب حرب ٩٤ وانتصار القوى التقليدية التي كانت حاكمة في «العربية اليمنية» تباطأت عملية التحديث والتوجهات نحو بناء الدولة اليَمَنية الحديثة، وبحسب تعبير جار الله عمر: «منذ حرب ٩٤ حتى اليوم ونحن نعيش حالة من التناقضات المثيرة للعالم، فهناك سلطة لا ترغب في أن تتحول إلى دولة مؤسسية أي أنها ضد الدولة وهناك حديث صاخب عن الديمقراطية والوحدة بينما نمارس عكس ذلك تماماً نتكلم عن العصر الراهن ومنجزاته العلمية ونمارس بوعي كل المستويات المتخلفة كما لو أننا نخطط للبقاء والعيش في الماضي

(٤) بعد انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح بدأ الموقف يتذبذب وبدأت الريبة عندي وبعض القوى التي تقف معي ممن كان لهم مواقفة ثابتة وواحدة، ولكني ما لبثت أن وجدت نفسي ملزماً بدعم الرئيس علي عبد الله صالح، وبدأت العلاقة بيننا وبينه أثناء محاولة الانقلاب الناصري ضده وقررنا التعاون معه وبدأت العلاقة تتوطد وكلما أظهر موقفاً حاسماً مع المخربين (الجبهة الوطنية الديمقراطية) ومع الشيوعيين في عدن اقتربنا وتعاونا معه أكثر. **الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر[مذكرات]**،(صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر،ط١، ٢٠٠٧) ص ٢٣١

(٥) الحزب الإشتراكي اليمني،**«الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨م-١٩٨٦م»** ( عدن، دار الهداني ١٩٨٩م) ط ٣

وليس المستقبل، وهناك العديد من الشواهد الثقافية والسياسية التي تدل على أننا نلتزم بالتخلف كأيديولوجية رسمية ونحرص على إعادة إنتاج قيمه الثقافية والاجتماعية بشكل دوري وخير مثال على ذلك السياسة القائمة على إخضاع الدولة والمجتمع للعرف القبلي وازدراء النظم الإدارية والمؤسسية الحديثة وعدم تطبيق النصوص الشرعية والقانونية إلا على الفئات والأشخاص الأضعف والأكثر فقراً «[٦] إن ما تحدث عنه جار الله عمر يشخص بشكل دقيق طبيعة الدولة اليَمَنية ودورها في الحياة الاجتماعية، من وجهة نظره.

(٦) جار الله عمر «**وطن أو لا وطن**»،(صنعاء: سلسلة كتاب الثوري١، ط١، ٢٠٠٣م) ص ١١٢.

# تأثير الاقتصاد الإمبريالي على اليمن

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي أعلنت الرأسمالية الاحتكارية «الإمبريالية»[٧] سيادتها العالمية بالتوازي مع التراجع الاشتراكي وتفكك المعسكر الشرقي؛ فأدخلت العالم في نظام العولمة الإمبريالية، وتوسعت أنشطة الاحتكارات الرأسمالية العابرة للأوطان.

بداية من العام ١٩٩٥م وبعد التعديلات الدستورية عقب حرب ٩٤م[٨] انفتحت الجمهورية اليَمَنية على اقتصاد السوق، وعملياً كان شمال الوطن جزءاً من السوق الرأسمالية العالمية في علاقاته التجارية منذ قيام اليمن المستقلة عن الإمبراطورية العثمانية ١٩١٨م إلا أن تعاملات اليمن «المتوكلية» الاقتصادية لاحقاً كانت بشكل أكبر مع الدول الاشتراكية.

---

(٧) ظهرت أولى الاحتكارات الرأسمالية على فترات متعددة حين وصلت المزاحمة الحرة إلى أعلى اشكالها وبدأت تضيق. ومن بعد أزمة سنة ١٨٧٣ دخل العالم الرأسمالي مرحلة نادرة من الاحتكار ولم تكن وطيدة بعد، إلا أن أول تسيد فعلي للاحتكار كان مع النهضة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر وغدت احتكارات «الكارتيلات» أساسا من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها. وتحولت الرأسمالية إلى إمبريالية. والكارتيلات هي مجموعة الاحتكارات تتفق فيما بينها على شروط المبيع وآجال الدفع وغير ذلك. وتقتسم مناطق التصريف، وتحدد كمية المنتوجات وتعين الأسعار، وتوزع الأرباح بين مختلف المشاريع.. هيمنت أول الكارتلات، كجنين واجبرت المنافسين اليها، وكان مصير مَن عارضوها الإفلاس، عبر مختلف الوسائل بما فيها الإجرامية، وتهيمن الكارتلات عبر حرمان المنافسين من المواد الخام التي تسيطر عليها، وتعتبر هذه من أهم طرق الإجبار على الانضمام إلى الكارتيل، كما تحرم المنافسين من الأيدي العاملة عن طريق ابرام هذه الكارتيلات عقود مع نقابات العمال تجبر العمال على عدم العمل إلا في مشاريع هذه الكارتيل، وتحرم المنافسين من وسائط النقل لامتلاك الكارتيلات أهم وسائط النقل –آنذاك- وهي سككك الحديد، وحرمان المنافسين من أسواق التصريف، بوضع عقود مع التجار الذين يعرضون البضائع بعدم إقامة العلاقات التجارية إلاّ مع هذه الكارتيلات وحدها؛ وبتخفيض الأسعار بصورة منظمة الى مبالغ تافهة ليفلس كل منافس دخيل ليس منظما الى الكارتل وبعد ذلك ترفع السعر. كما تحرم المنافسين من التسليف عبر معاملة الكارتيلات مع المصارف، وكذا بإعلان مقاطعة هذه المنافس، وهذه الوسائل أستخدمتها السنديكات والتروستات الاشكال الأعلى تطورا للاحتكار في فترات متلاحقة، فأهم خواص الرأسمالية التي بلغت أعلى مراحل تطورها هو لتجمع في مشروع واحد لفروع صناعية مختلفة من جنس ذات الصناعة. وما كانت لتستطيع الاحتكارات الصناعية أن تهيمن بهذه الطريقة وتتطور بمعزل عن المصارف، فبعد أن كانت المصارف مهمتها تقليديه في الإيداع والتبادل بدأت المصارف تشغل الأموال المودعة عندها، وتقرض الصناعيين وعبر معرفة الأحوال الاقتصادية للصناعيين أصبحت تبتزهم بالقروض ثم دخلت في شركات معهم ومعا تعاظم دورها هيمنت على الصناعيين واندمجت بالقطاع الصناعي لتملكه، ليظهر ما يسمى بالرأسمال المالي، والرأسمال المالي والبنوك تخدم تفوق حفنة من المشاريع الكبرى التي تملكها أو يملكها شركائها، ساحقةً بذلك الملايين من «أصحاب الأعمال» الصغار والمتوسطين وحتى قسما من مشاريع كبار الصناعيين المنافسين. وهذه البنوك العملاقة من بينها صندوق النقد الدولي وبنك الاعمار الإنمائي والبنك الدولي وغيرها لا تؤثر بهذه الطريقة على شركة أو بلد، بل أصبحت تعيق النهوض الصناعي لعديد من الدول الواقعة تحت الهيمنة الاقتصادية، وبالتالي فهي تحكم مصير ملايين البشر في قارات العالم.

(٨) المادة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في دستور الوحدة المقر من الشعب في ١٥- ١٦ آيار/مايو ١٩٩١م كانت كالتالي: «المادة (٩) توجه الدولة التجارة الخارجية وتعمل على تطويرها ورفع فاعليتها وتطويعها لخدمة الاقتصاد الوطني، وتشرف الدولة على التجارة الداخلية بهدف حماية المستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين». وفي دستور الجمهورية اليمنية المعدل، جاء في المادة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ما يلي: المادة (١٠): ترعى الدولة حرية التجارة والاستثمار وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني وتصدر التشريعات التي تكفل حماية المنتجين والمستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين ومنع الاحتكار وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للقانون».

في جنوب الوطن كانت العلاقات الرأسمالية المتطورة مقتصرة على مستعمرة عدن، وقد استمرت العلاقة بالسوق الرأسمالية الغربية من بعد الاستقلال حتى العام ١٩٩٠م، رغم أن انحياز «اليمن الديمقراطية» في السياسة كان إلى المعسكر الاشتراكي، وبعد حرب ٩٤م اندمج النظامان في نظام واحد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتم خصخصة المؤسسات التي كانت تتبع القطاع العام والمختلط في اليمن الديمقراطية، وأصبحت اليمن الموحدة خاضعة اقتصادياً للاحتكارات الرأسمالية الغربية عموماً سياسياً للولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الرأسمالية الاحتكارية العالمية، والتي تمارس هيمنتها عبر المؤسسات المالية وأدواتها.

في سبعينيات القرن الماضي دخلت الرأسمالية العالمية أزمة هيكلية وكانت الموارد أبرز عناصر تلك الأزمة بسبب استنزاف تلك الدول مواردها من جهة واستقلال عدد من البُلدان التي كانت تنهب مواردها من جهة أخرى، ما دفع الغرب للعودة إلى نهب الموارد بشكل استعماري جديد.[٩]

تلازم نشوء الجمهورية اليَمَنية مع توسع السوق العالمية والعلاقات السلعية محلياً، الذي نتج عنه تدفق السلع إلى السوق الحلية بدون سياسة حمائية، فسببت ضرراً بالغاً في الإنتاج الزراعي والصناعي الخفيف المحلي (التحويلي-الحرفي)، وعملياً كانت الحركة التناقضية ما بين متطلبات السوق المحلية والبنى الاجتماعية اليَمَنية قد بدأت في خمسينيات القرن الماضي، وقد مثلت البنى الاجتماعية اليَمَنية عائقا أمام تغلغل العلاقات السلعية في البلد إلا أن العلاقات الإنتاجية السلعية في اليمن انتصرت في نهاية المطاف وكان إيجابياً تفوقها على ما سبقها من علاقات إنتاج قديمة (الإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر والمقايضة لا من أجل البيع) ومازالت هناك بقايا منها، إلا أن هذا الانتصار السلعي ليس إيجابياً بالمطلق، ومشكلته أنه ارتبط بالتبعية الاقتصادية للسوق العالمية في ظل أزمة الرأسمالية في مراكزها، فلم تتطور ورشة الحرفي إلى مصنع ولم تتجمع الأراضي الزراعية الريفية الصغيرة وتتطور وسائل الحراثة والري والحصاد، وجودة المحاصيل، فالذي جرى هو تحول اليمن إلى سوق مفتوحة لمنتجات شركات الاحتكارات العابرة للأوطان، وتحددت وظيفة الدولة اليَمَنية في

(٩) «لقد آلت الرأسمالية إلى نظام عالمي لاضطهاد الأكثرية الكبرى من سكان الأرض استعمارياً وخنقها مالياً من قبل حفنة من البلدان «المتقدمة»، ويجري اقتسام هذه «الغنيمة» بين ضاربين أو ثلاث ضوار أقوياء في النطاق العالمي، مسلحين من الرأس حتى أخمص القدمين (أمريكا وانجلترا واليابان) يجرون الأرض كلها إلى حربهم من أجل اقتسام غنيمتهم». قدم فلادمير لينين هذا التحليل في العام ١٩٢٠م في مقدمة الطبعة الثانية لكتابة «الإمبريالية اعلى مراحل الرأسمالية» وما زال التحليل الذي قدمه صائباً، لولا تغير بسيط وهوَ أن إنجلترا واليابان تبدوان أكثر (شيخوخةً) وتعجزان عن ممارسة الطابع العدواني للتوسع الاقتصادي الاستعماري الذي كانتا عليه، فيما مازالت الامبريالية الأمريكية محافظة على إمبراطوريتها، ورغم ذلك تعاني إمبريالية أمريكا أزمات بنيوية، ولما كان الاستعمار القديم هو اقتسام العالم عسكرياً، فان الشركات الامبريالية في عصرنا الراهن، مازالت تتقاسم العالم -مستعمرات- كأسوق لتصريف سلعها وتصدير أموالها وكمحميات لتشغيل عمال هذه البلدان، عبر تحالف «الثلاثي القاتل» «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» و«منظمة التجارة العالمية».

إطار التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل باعتبارها سوقاً لمنتجات الاحتكارات وريفاً لتصدير المواد الخام من النفط والمعادن والمنتجات الزراعية، وبذلك أصبحت اليمن مستَغَلة وتابعة للاحتكارات العالمية.

مثلت عملية تصدير اليمن للمواد الخام واستيراد السلع الاستهلاكية أساس العملية الوظيفية التي تقوم بها اليمن خدمة للرأسمال العالمي، فالعملية الإنتاجية التي تجري في اليمن لا تحقق التراكم المالي في اليمن سواء للدولة اليَمَنية أو للنخب التجارية والصناعية اليَمَنية، والتراكم المالي هو أساس التطور والنمو في ظل قانونيات الاقتصاد الرأسمالي؛ فالمردود المالي لما يتم تصديره (انتهابه) من اليمن كمواد خام، يتم به شراء سلع استهلاكية أجنبية.

من جانب آخر نقلت بعض الاحتكارات العالمية فروع من صناعاتها التحويلية إلى اليمن، وذلك استغلالاً لرخص الأيدي العاملة وتوفير أجور نقل السلع، ورخص المواد الخام، وعدم اشتراط المشرع أي تعويضات عن البيئة وتوطين الصناعات بل تقديم التسهيلات غير المعقولة، يذهب التراكم المالي لهذه الصناعة التحويلية إلى الشركات الأم خارج اليمن، وهكذا تُحرم اليمن من التراكم المالي وهو ما يعيق تطورها، ولا يستفيد من العملية الاقتصادية إلا وكلاء الشركات الأجنبية (وكلاء التصدير ووكلاء الاستيراد ووكلاء الصناعة التحويلية). ويشكل وكلاء السوق العالمية نخبة في البلاد، يُدافعون عن مصالح الاحتكارات ضد الاستقلال والتحرر الوطني والعدالة الاجتماعية.

عادة ما تكون مؤسسات الدولة هي الجهة التي تنظم مسألة الاستثمار(نشاط الاحتكارات في البلد)، فتصطدم بالاحتكارات العالمية عند عملية إعادة الإنتاج المرتبط بالسوق العالمية، «وتواصل الإمبريالية والاستعمار الجديد -في أيامنا هذه- التأثير بصورة سلبية على تطور جهاز الدولة والقطاع العام في البلدان النامية الفتية ومن مصلحة هذه القوى إعادة تمليك جزء كبير من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو إخضاعه كلياً إلى أهدافه وكذلك إلى أهداف تطوير الرأسمالية في هذا البلد أو ذاك إنها تراهن سوية مع الرجعية المحلية على برجزة (تحويلهم إلى برجوازيين) البيروقراطية (كبار الموظفين الحكوميين) وعلى النطاق الأوسع على تحويل فئة الموظفين عموماً إلى البرجوازية سوية مع أفراد الطبقة العليا.»[١٠] وهذا الأمر جرى بشكل ممنهج في بلادنا من بعد حرب ٩٤ حيث بدأت عملية الخصخصة في البلاد ورسملة نخبة من المجتمع، وربطها بالسوق العالمية كوكلاء سواء من كبار موظفي الدولة وقيادة المؤتمر

(١٠) أكاديمية العلوم السوفييتية موسكو، «**البنية الاجتماعية لبلدان الشرق: الاستقرار والتغيرات**»، (موسكو أكاديمية العلوم السوفيتية،١٩٨٨م) ص ٦١

الشَّعْبي العام وحزب الإصلاح والجنرالات والمشايخ والتجار المرتبطين بهم.

مثلت المداخيل العالية التي كان يحصل عليها الوكلاء والمدراء اليَمَنيون العاملون لدى فروع الشركات الاحتكارية العابرة للأوطان، والحصول على العمولات وغيرها من العلاوات والرشوات للموظفين الحكوميين والعسكريين والزعماء القبليين، مثلت القاعدة الأساسية لتراكم رؤوس الأموال خلقت الممهدات من أجل تحويل هذه الفئات إلى نخب رأسمالية، على نحو سلبي طفيلي لا بتحويلهم إلى أرباب مشاريع إنتاجية صناعية أو زراعية، فغالباً ما تحولوا إلى وكلاء استيراد ومستثمرين في العقارات والمشاريع الخدمية، التي لا تساعد في نمو الناتج القومي للبلد، ولا توظف أيادي عاملة كبيرة، ولا تمتص البطالة، وخاصة في صفوف الجامعيين وخريجين المعاهد التقنية، وهوَ ما يعني بأن التركيبة الاجتماعية تزداد ضعفاً، والتركيبة السياسية أقل حصانة من الفوضى والثورات والحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية.

من أجل توسيع السوق اليَمَنية لاستيعاب المنتجات الأجنبية، يقوم كبار الموظفين في أجهزة الدولة ممن يميلون لنمط الحياة الاستهلاكية الغربية ومعهم أيضاً المثقفين والفنانين الذين يعيشون كجزء من النخبة الحاكمة بالترويج لنمط الحياة الغربي الاستهلاكي بين المواطنين ليزيد إقبالهم على السلع الاستهلاكية وتلعب الدعايات الإعلانية دوراً في ذلك سواء الدعاية الإعلانية في الوسائل الإعلامية اليَمَنية أو في القنوات العربية التي تلقى مشاهدة من اليَمَنيين، وعلاوة على ذلك فإن النخبة الحاكمة في اليمن غالباً ما ترسل أبنائها للدراسة في الجامعات الغربية، وكذلك الموظفين الحكوميين يحصلون على دورات وندوات وغير ذلك في البلدان الغربية-ذات التوجه الرأسمالي، وتطور الأمر إلى مجيء منظمات المجتمع المدني الغربية لتدريب الشباب اليَمَني بشكل واضح تحت اسماء «قادة المستقبل وقادة المجتمع»، وكل هذا النشاط هو من أجل أن تضمن الاحتكارات العالمية الجيل الراهن والآتي كوكلاء لسلعها ومروجين لنمط الحياة الغربي، وتضمن مجتمعاً استهلاكياً، والمثال الأهم على نشاط الاحتكارات الغربية في مجال تخريب الوعي الاجتماعي نشاط ما يسمى «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، فهي الإطار العام التي تجري تحته مختلف الأنشطة التخريبية الأمريكية في الوسط الشبابي اليَمَني[١١]وغيرها، كما يلعب المعهد

(١١) في ديسمبر ٢٠١٤م تم تأسيس شبكة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في اليمن، التي تضم عدداً من خريجي مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في اليمن ممن انخرطوا في برامج ومشاريع المبادرة طوال الفترة الماضية.

الديمقراطي الأمريكي[١٢] ذات الدور.

لم يكن الفساد الذي شاع في الدولة اليَمَنية إلا نتيجة موضوعية وأحد آليات الحركة الاقتصادية في البلد، كان الفساد هو الشكل الذي عبره يتحقق التراكم المالي لهذه النخبة الطفيلية وهذا التراكم يعد فتاتاً مقارنة بما ينهب من البلد،«ويُمكن اعتبار سلوك البرجوازية الإدارية البيروقراطية بأنه استغلال العوامل السياسية من أجل الحصول ليس فقط على الخيرات المادية بل من أجل تأمين قاعدة اقتصادية معينة من أجل هذه الفئة عموما»[١٣]

إن أخطر ما عانت منه اليمن خلال تلك الفترة كما يرى د. يحيى محسن هو فساد النخبة في هياكل الدولة والسلطة العليا، التي تمتلك علاقات وشبكات ومصالح واسعة، مع ممثلي الشركات والمؤسسات التجارية، والاستثمارية الكبرى الأجنبية والمحلية؛ فهذه السلطة العليا كانت مسيطرة على مراكز القرار السياسي والاقتصادي ومصادر المعلومات والأجهزة الأمنية والقضائية والرقابية وأصبح فسادها هو النظام الساري في البلد، وقد تجلت سطوة نفوذ السُلطة في الاستثمارات الحكومية والمقاولات الكبيرة والقروض والتصرف بالأراضي والأملاك العامة، وقد ارتبط الفساد في مستواه الأكبر بالمستويات الدنيا والذي يتغلغل في المفاصل الإيرادية لأجهزة الدولة، والإدارات الضريبية والجمركية والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى، أو الخاصة التي تحتك بالمواطن بصورة مباشرة كهيئات منح التراخيص وأجهزة الرقابة والتفتيش ومؤسسات الخدمة المدنية، إضافة إلى الفساد «المقيم» في أروقة المحاكم وإدارات الأمن والشرطة[١٤]

(١٢) دخل المعهد الديمقراطي الأمريكي (NDI) اليمن في العام ١٩٩٠م لممارسة أعماله، بدون ترخيص، اقتصر بممارسة أعماله وأنشطته في العاصمة صنعاء، وفي فترة ما بعد عام ٢٠١١م كثف المعهد من أنشطته وبرامجه في محافظات أخرى خارج العاصمة.

(١٣) **أكاديمية العلوم السوفيتية موسكو، مصدر سابق** ص ٥٨

(١٤) يحيى صالح محسن؛ **«خريطة الفساد في اليمن (أطرافه النافذة)»**، (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان،مطابع الآفاق، ط١، ٢٠١٠م) ص ٦٦.

## طبيعة وسمات «الدولة الاستبدادية» في اليمن

تطورت الدولة الاستبدادية التسلطية في الجمهورية اليَمَنية بدرجة رئيسية كممثلة لمصالح النخب النافذة في الواقع الاقتصادي الاجتماعي السياسي لا مصالح الشعب، ومن أجل المحافظة على هذه الوظيفة الاستبدادية اعتمدت على القوة المُسلحة، وعلى القسر الاقتصادي واستغلال الوظيفة العامة.

إن التناقض بين الشكل والمضمون طاغ في دولة الجمهورية اليَمَنية، من حيث كون الشكل الخارجي لها جمهوري، فيما مضمونها لم يكن له علاقة بحكم الجماهير ومصالحها، بل يرتبط بحكم الأقلية الأسرية «المتبرجزة» وفي مقدمتها آل الأحمر وأسرة علي صالح وغيرها ومعهم نخبة المُلاك الاحتكاريين.

واقعياً وفي الممارسة اليومية كانت تؤدي الدولة اليَمَنية مهمة المحافظة على تسيد الطبقة الاجتماعية التي تتألف من الفاسدين والاستغلالين من فئات المُلاك العقاريين والتجار والصناعيين ورجال الأعمال من شيوخ القبائل والقادة العسكريين وكبار المدراء والموظفين والزعامات الدينية، بتعدد انتماءاتهم الحزبية والمذهبية والمناطقية والقبلية، وذلك على حساب مصالح الطبقة الشَّعْبية اليَمَنية التي تتألف من الفلاحين والعمال وصغار الموظفين الحكوميين المدنيين والعسكريين وصغار رجال الأعمال (التجاريين والصناعيين) والمهمشين والمعدمين وسائر الفقراء والعاطلين من أبناء الريف والمدينة، بمختلف انتماءاتهم الحزبية والمذهبية والمناطقية والقبلية، وقد مارست دولة الجمهورية اليَمَنية هذا الدور الظالم على الدوام[١٥] والذي ينسجم مع وظيفتها كدولة طرفية (من دول الأطراف في جنوب الكرة الأرضية المستلبة للمراكز الرأسمالية الغربية) تعمل على إعادة الإنتاج لصالح السوق العالمية ودول المركز الرأسمالية الاحتكارية.

من أجل المحافظة على هيمنة الطبقة الاجتماعية الاستغلالية ضد الطبقة الاجتماعية الشَّعْبية الكادحة؛ استخدم النظام السابق مختلف المؤسسات كالبرلمان والجيش والأمن

(١٥) لا تزال الدولة اليمنية الراهنة، تقوم بذات الدور الطبقي في خدمة النخبة المسيطرة في الواقع اليمني التي تسيطر على السوق، وإن كانت السُلطة الثورية تكبح هذه الميولات وتنصف المواطنين إذا وصلت إليها قضية معينة، إلا أن الدولة عموماً مازالت دولة خادمة للنخب المسيطرة لا الشعب، وحل هذه القضية هو إعادة صياغة وظيفتها الاجتماعية، وهذا الأمر تنبه له قائد الثورة الذي يدعو دوماً لإصلاح مؤسسات الدولة وتطهيرها من الطابور الخامس والخونة والفاسدين، إلا أن أولويات المعركة العسكرية في مواجهة العُدْوَان -أي أولوية قضية الدفاع عن الوطن- هي التي تؤخر إنجاز مثل هذه المهمة التي تتطلب حشد كل الطاقات ودعماً شعبياً واسعاً.

والمخابرات والقضاء والموظفين الحكوميين المدنيين، وهو ما كان يُعبر عنه سياسياً في خطاب المعارضة «بعدم الفصل بين السُلطات».

على الرغم من أن الدولة الجمهورية في اليمن تقر دستورياً أنها دولة كل اليَمَنيين وتحفظ الحد الأدنى من الحقوق لكل اليَمَنيين إلا أن هذه الحقوق تآكلت وأصبحت الدولة شيئاً فشيئاً دولة الطبقة الحاكمة حصراً بدون أي انحيازات اجتماعية، وتعزز هذا الأمر عندما بات التعليم والصحة والإسكان والإنتاج الصناعي والزراعي -على قلته- ملكية رأسمالية خاصة، ووصل الحال ببعض المواطنيين إلى تجميع وأكل بقايا الأطعمة من براميل القمامة، ورغم أن هذه الأجهزة والمؤسسات في دولة الجمهورية اليَمَنية تقوم بدور ضبط الحياة الاجتماعية وإدارتها من أجل الاستقرار وإعادة الإنتاج ومن أجل إشعار المواطنين بأنهم من يملكون السُلطة ويمارسونها، إلا أن الدولة كانت في أوقات الأزمات السياسية الاقتصادية تستخدم كل هذه الأجهزة من أجل القمع وتُظهر الدولة بطابعها الطبقي باعتبارها جهازاً خادماً للطبقة الحاكمة لا جمهورية الشَّعْب.

## سمات الدولة الاستبدادية

تعقد البنية الاجتماعية-الاقتصادية في اليمن وعدم نضوجها واستمرار وجود أنماط اقتصادية تنتمي لفترة ما قبل الإنتاج الرأسمالي، واعتماد البلاد بشكل أساسي على عائدات النفط والغاز والمنح المالية، تلك العوامل مجتمعة أوجدت علاقة معكوسة بين السلطة والثروة، فالسلطة تُكتسب بالعصبية والفساد، حيث يستأثر الحاكم بثروات البلد الريعية، ويُعزز من بقاء سُلطة الأقلية الاستبدادية التي تقوي مواقعها الاقتصادية والعسكرية في آن وتقوي العصبيات الداعمة لها، التي تأخذ أشكال عصبيات حزبية ونزعات مناطقية وطائفية تخفي بها حقيقة اجتماعية القهر والاستغلال التي تمارسه،«والدولة الريعية نقيض الديمقراطية لأن الصراع فيها مصدره التنازع على الثروة وتقاسمها وليس على إنتاجها، ولذا تبدو الدولة الريعية مالكة الثروة الوحيدة والقائمة على توزيعها...، وهذا هو أسلوب إدارة الدولة المفضل عندها، لأنه يضمن الولاء للسلطان، كما يتم على هذا الأساس سد ميدان السياسة برتاج ثقيل لا يسمح لأي تغيرات في النظام إلا من داخله» [١٦]

إن تحول السُلطة إلى منفذ للحصول على الثروة القومية بالتحالف مع شركات الاحتكارات العالمية، يعيق الانتقال السياسي السلمي والشراكة الوطنية ويجعل من تنافس النخب المسيطرة تنافساً غير منضبط بالقيم الدستورية والأخلاقية، وعسكرياً مدمراً في كثير من الأحيان، وتتحد النخب المسيطرة لرفض سياسات الشراكة الوطنية ومعالجة وضع الطبقات والشرائح والقوى المقصية المفقرة، كما تتمسك النخب الحاكمة بالسُلطة وترفض التغيير وإن كان الثمن إدخال البلد في حرب أهلية واستجلاب عدوان أجنبي، بل إن السُلطة المأزومة ترى في الحروب وسيلة لإعادة تثبيت مواقعها في السُلطة والسوق المحلية.

وتميزت الدولة اليَمَنية، بعدم حكم المؤسسات الدستورية والقانونية، وهيمنة النخبة من قوى النفوذ التقليدية، واستخدام العنف المسلح كطريقة لحل القضايا السياسية، وقمع المعارضة الجادة بالملاحقة والتعذيب، وانتهاك حقوق الإنسان، ووجود عصابات وقوى عسكرية خارج أجهزة الدولة، وحروب قبلية بدعم النخبة الحاكمة، وتآكل السيادة الوطنية ووجود تأثيرات ووصاية أجنبية أمريكية بريطانية سعودية مباشرة وعلنية.

واتصفت إدارة الدولة بالتناقض بين أفعال الدولة وقرارات السلطة العليا وبين متطلبات الواقع الملموس، وضعف المستوى المهني والعلمي لموظفي الدولة، ومركزة القرارات على شخص الرئيس والمحيطين به، وكذلك تركيز الدوائر الحكومية في العاصمة، بما فيها الأجهزة والجهات غير السيادية.

(١٦) أبو بكر السقاف؛ «**دفاعاً عن الحرية والإنسان**»، (صنعاء: منتدى الجاوي الثقافي، ط١، ٢٠١٠م) ص ١٤

وفي المجال الاقتصادي كان يذهب دعم الدولة لأهداف اقتصادية أنانية تخص مجموعة قليلة وهو الأمر الذي كشف طبيعتها الاستئثارية وصحح نظرة الشَّعْب نحوها من اعتبارها دولة الشَّعْب إلى أداة في أيدي مصالح خاصة، وهذه السمات تسود في مختلف البلدان شبه المستعمرة التي تعاني من تخلف بنيتها الاجتماعية الاقتصادية، وهو ما أشار إليه الكاتب/ تليمان في كتابه النظري الذي سعى من خلاله إلى بلورة «نظرية الدولة في التشكيلات الاجتماعية في البلدان المتأخرة اقتصادياً»(١٧).

تؤكد السمات السائدة في الدولة اليَمَنية أنها من حيث وظيفتها لم تكن دولة كل الشَّعْب؛ بل دولة طبقة مهيمنة، وهناك الكثير من الشواهد الملموسة تاريخياً التي تثبت هذه السمات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، خوض النخبة الحاكمة لحرب ٩٤ وإقصاء شريك الوحدة، وخوض ستة حروب ظالمة في صعدة، وتبادل المنافع مع الجماعات التكفيرية المسلحة، ووجود جماعات مسلحة لا تحتكم للدولة في يد بيت الأحمر وأخرى تابعة لحزب الإصلاح، وهي جماعات تخوض الحروب بشكل متواصل ضمن تنافس عناصر الطبقة المهيمنة، وخدمة للسياسة الأمريكية السعودية.

ومن مظاهر السمات الاستبدادية للدولة اليَمَنية، توريث المناصب السياسية والمواقع الوظيفية للأبناء وأبناء العمومة بعيداً عن معايير الكفاءة وتكافؤ الفرص، وتوزيع الدوائر الانتخابية وفقاً للمعسكرات والمناطق العسكرية، أو توزيع المعسكرات وفقاً للدوائر الانتخابية من أجل ضمان أصواتهم في الانتخابات، بل إن نشاط صندوق الرعاية الاجتماعية –المختص بمكافحة الفقر كما أعلن عنه في العام ١٩٩٦م- يوزع مساعداته كحصص وفقاً للدوائر الانتخابية لا بناءً على الاحتياجات الواقعية، وقد تحولت الدولة إلى جهاز يعمل على تجديد هيمنة ونفوذ الشخصيات التقليدية عبر المشروعية الديمقراطية الحديثة، وأبرز هذه الصور أن أربعة من أبناء رئيس البرلمان -حتى وفاته- الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر أعضاء في مجلس النواب.

في إطار الصراع التنافسي بين القسم الطبقي الذي يمثل بيت الأحمر وحزب الإصلاح والنخب التابعة لهم، مع القسم الطبقي الذي يمثل بيت صالح وحزب المؤتمر الشَّعْبي العام والنخب المرتبطة بهم، في إطار هذا الصراع التنافسي خطى علي عبد الله صالح خطوات تتجاوز مسألة التوريث إلى بناء مؤسسات موازية وتسليمها لأبناء الأسرة والأتباع؛ فقد استحدث ودعم الحرس الجمهوري والقوات الخاصة في موازاة الجيش اليَمَني -القديم- وسلم قيادتها لنجله العميد أحمد علي عبد الله صالح، فيما تولى إبن شقيقه العميد طارق محمد عبد الله صالح قيادة الحرس الخاص الرئاسي، وفي موازاة الأمن العام عزز دور الأمن المركزي

(١٧) تليمان إيفرز؛ **«السلطة البرجوازية في العالم الثالث»**، ترجمة/ميشيل كيلو(دمشق: دار رزق الله. ١٩٨٧م).

وسلمه نجل شقيقه العميد يحيى محمد عبد الله صالح، وفي موازاة القضاء انشأ المحكمة الجزائية المتخصصة، وفي موازاة الشرطة دعم وحدات مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية، وفي موازاة الأمن السياسي انشأ جهاز «الأمن القومي» وسلمه لنجل شقيقه العميد عمار محمد عبد الله صالح، فيما كان يقود القوات الجوية الأخ غير الشقيق للرئيس صالح اللواء محمد صالح الأحمر، وكل هذه الخطوات كانت بالترابط مع الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لتدمير جهاز الدولة القديم من أجل تصفيتها من بقايا النزعات الوطنية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مستقبل هيمنتها الاستعمارية الجديدة في اليمن مرتبط بشكل وثيق بأسرة علي عبد الله صالح، ثم غيرت من هذا الموقف عقب «ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م»، ولجأت إلى العدوانية المباشرة ضد الثورة الشعبية، لتظهر سماتها الإجرامية المرتبطة بطبيعتها الإمبريالية[١٨].

ومن المظاهر المستجدة «تصفير العداد» [١٩]، أي إعطاء رئيس الجمهورية فترة لا نهائية من الزمن في منصبه بمخالفة الدستور، فلا يزعزعه إلا حدث قاهر وبعد أن يجر البلاد معه إلى الهاوية، فقد مكث الرئيس السابق علي عبد الله صالح فترة ٢١ سنة رئيساً للجمهورية اليَمَنية و١٣ سنة رئيساً للجمهورية العربية اليَمَنية قبل الوحدة، ثم جاء دور نائبه الرئيس الانتقالي عبده ربه منصور هادي الذي يواصل رئاسته الشكلية فاقدة المشروعية منذ ١١ عاما(٢٠١٢-٢٠٢٢م) رغم أن فترته المقرة في المبادرة الخليجية- -المخالفة للدستور اليَمَني- عامان فقط.

(١٨) الطبيعة السلوكية العدوانية للإمبريالية عموماً، وللإمبريالية الأمريكية خصوصاً ضرورة تولدها المصالح الاقتصادية التي تحوزها، في هذه المرحلة المميزة من التشكيلة الرأسمالية في طورها الاحتكاري. وكان المفكر الروسي فلاديمير لينين في العام ١٩١٧م أول من درس المرحلة الرأسمالية الاحتكارية في فترة نموها، وتنبأ بتطورها، موضحاً «أن الرجعية السياسية على طول الخط هي من ميزات الامبريالية». ما يعطينا التفسير كيف تكون أكثر الدول تطوراً صناعياً ومدنياً، ترفع شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبذات الوقت تصطف بجبهةٍ واحدة مع «بني سعود» والكيان الصهيوني العنصري المجرم، وتدعم التكفيريين بشكل واضح. يضيف لينين: «في السياسة الخارجية وفي السياسة الداخلية على حدٍ سواء، تسعى الامبريالية إلى انتهاك الديمقراطية، إلى الرجعية، فالديمقراطية تقابل المنافسة الحرة، والرجعية السياسية تقابل الاحتكار. وبهذا المعنى لا جدال في أن الامبريالية هي إنكار للديمقراطية على العموم، إنكار للديمقراطية بكاملها. وبما أن الامبريالية هي انكار للديمقراطية فهي تنكر كذلك الديمقراطية في المسألة القومية، أي حق الأمم في تقرير المصير». وليس مستغرباً السلوك العدواني والرجعي لكل من حكومات الحزبين الأمريكيين، بالنسبة لموقفهم المعادي لحرية الشعب الفلسطيني، وقضية تحرر الشعوب عامةً، سواءً على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

(١٩) تصفير العداد مصطلح أطلقه سلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام في البرلمان اليمني في العام ٢٠٠٩م ضمن التوجه لتأبيد بقاء الرئيس المشير علي عبد الله صالح في السُلطة حتى وفاته.

## علاقة الاستبداد المحلي بالهيمنة الأجنبية

منذ سبعينيات القرن الماضي دخلت الرأسمالية العالمية -التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية-في أزمة بسبب التمركز في إدارة رأس المال، الذي أتاح مزيداً من التمركز في الاستيلاء على فائض الإنتاج لمصلحة أقليات مسيطرة (أوليجاركيات) محدودة العدد إلى أقصى حد -كما يبين المفكر الاقتصادي سمير أمين- صار هذا التمركز المفرط عقبة أمام استمرار النمو الاقتصادي، لذلك بالتحديد دخل النظام الرأسمالي في أزمة هيكلية.

هذا النظام الذي يخدم مصالح اجتماعية محددة والذي يتيح مواصلة سيرورة التفاوت في توزيع الدخل والثروة لمصلحتها، على حساب جميع الأطراف الاجتماعية الأخرى، غير قابل للديمومة والاستمرار فتغليب مصالح الأقلية على حساب مصالح أكثر الشَّعْب في الداخل ومصالح الدول على المستوى العالمي يتطلب بدوره في المجال السياسي إفراغ ممارسات الديمقراطية الانتخابية من مغزاها ومضمونها، الأمر الذي يترتب عليه تآكل مصداقية الديمقراطية، كما أن تحكم مصالح الأقليات المعينة على صعيد عالمي يتطلب إقامة ودعم أقليات استبدادية محلية تابعة في الأطراف تشارك أسياد المنظومة العالمية في نهب الثروات الوطنية، ويصعب على الحكام الاستبداديين أن يتمتعوا بدرجة معقولة من الشرعية في نظر شعوبهم [٢٠] ولا يتمتعون بقدرة على فرض وجودهم ومصالحهم بدون الدعم الغربي المتواصل، وإضافة إلى ذلك فهناك أيضاً علاقة ما بين الرأسمالية والاستبداد في بلادنا -وغيرها من البلدان المستعمرة اقتصادياً-علاقة كامنة في طبيعة الدولة الاقتصادية ذاتها التي تشكلت كدولة رأسمالية مشوهة تابعة للاحتكارات العالمية.

إن الارتباط بالاحتكارات العالمية المأزومة أدخل الدولة الاستبدادية اليَمَنية في تناقضات مدمرة، لا حل لها إلا أن تتخلى الرأسمالية في بلادنا عن طبيعتها الطفيلية التابعة. فالجمهورية اليَمَنية من حيث الشكل هي نظام جمهوري ومن حيث علاقات الإنتاج السائدة فيها رأسمالية (طفيلية تابعة)، هذه الدولة بحسب شكلها وطبيعتها يُفترض أن تكون دولة برلمانية قانونية، فيما هي تميل نحو شكل الدولة التسلطية غير القانونية تقمع الشَّعْب كلما عجزت عن حل القضايا الاجتماعية الاقتصادية السائدة، ولا يُمكن للنخبة الحاكمة المسيطرة في الدولة اليَمَنية أن تحل هذه المشكلة إلا بالانقلاب على نفسها والوقوف ضد مصالحها (غير المشروعة)، أي

(٢٠)، للمزيد سمير أمين ؛ **في أصول الفوضى الراهنة** موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٦م متوفر على الرابط:

/org.ahewar.www//:https

بانتهاج الاقتصاد الإنتاجي الوطني المستقل ومحاربة الأشكال الطفيلية والاستغلال والاحتكار وهي الأرضية الواقعية والضرورية لحل قضايا الشَّعْب وفي مقدمتها توفير فرص عمل وتوفير الخدمات الأساسية، وإذا قامت النخبة الحاكمة بهذه الخطوة فستكون وقفت ضد نفسها وهذا ما تعجز عنه ولا يُمكن للنخبة المالكة إحتكارياً في بلدنا -التابعة للاحتكارات الغربية- أن تتخلى عن ملكيتها طواعية وبشكل سلمي، ولذا فإن هذه المهمة هي مهمة الثورة وحدها، مهمة الطبقات الثورية والقوى الاجتماعية السياسية صاحبة المصلحة من الشراكة والعدالة والسيادة الوطنية.

نتيجة لهذه الطبيعة الاستبدادية للدولة اليَمَنية فقد انتهجت أسلوب الحكم بالأزمات، فكلما دخلت الدولة اليَمَنية في أزمة لجأت إلى قمع الجماهير المطالبة بحل قضاياها وإلى الحروب والتدمير واغتيال كل وطني وثائر يطالب بحرية الوطن ولقمة الشعب رافضاً حكم النخبة الاستبدادية، فاغتالت الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليَمَني جار الله عمر في ٢٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢م، ثم شنت حرباً عدوانية على صعدة انتهت جولتها الأولى باستشهاد مؤسس المسيرة القرآنية في اليمن السيد حسين بدر الدين الحوثي في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤م، واغتالت قبل ذلك الكثير من الشخصيات الوطنية من مختلف التوجهات السياسية والفكرية واستمرت في اغتيال كل من يدعون إلى العدالة والسيادة الوطنية، وهذا الإجرام هو ما يمكن لنخبة في دولة عاجزة مأزومة أن تفعله في مواجهة التحديات، وعجز هذه النخبة عن حل قضايا الجماهير هو نتيجة التناقض ما بين شكل الدولة كدولة جمهورية لكل الشَّعْب، وما بين وظيفتها الخادمة للاحتكارات الإمبريالية.

## علاقة القبيلة بالدولة في المجتمع اليَمَني

القبيلة هي شكل تنظيم اجتماعي بارز في تاريخ الإنسانية، ينتمي إلى التشكيلة الاجتماعية القديمة، ويضمحل شكل التنظيم الاجتماعي القبلي مع تطور علاقات الإنتاج وتشكل الدولة القومية المركزية، فالقبيلة معطى اجتماعي تاريخي، وكان خطأً علمياً وسياسياً النظر إلى القبيلة باعتبارها «كتلة من الرجعية والتخلف»، والافتراض بأنها من تعيق بناء الدولة الحديثة، أو النظر إليها باعتبارها جوهراً يمنياً خالصاً لا يطرأ فيه تغير، وهاتان النظرتان تناقضان مع واقع القبيلة في اليمن ومع التاريخ الإنساني، وفي التجربة التاريخية البشرية نجد أن كل الدول التي تطورت حضارياً قام تطورها على الارتقاء من الأدنى إلى الأعلى ومن البسيط إلى المعقد في شكل التنظيم الاجتماعي، ابتَدَاءً من القبيلة ثم القوم ثم الأمة، وفي واقع الحال فإن الأمة اليَمَنية قد ظهرت تاريخياً مع توحد السوق المحلية اليَمَنية ولم يعد اليَمَنيون يعيشون كقبائل أو أقوام مستقلة عن بعضها على أساس من الرابطة العرقية، وجاءت الوحدة اليَمَنية عام ٩٠ لتؤكد على اكتمال تشكل الأمة اليَمَنية بفعل اندماج القبائل والأقوام (الاتحادات القبلية الأوسع)، ووجود القبيلة كشكل للتنظيم الاجتماعي حتى اليوم سببه أن تطور البنية الاجتماعية اليَمَنية تم إعاقته، والقبيلة في حالة تفاعل مع الواقع وحركة وليست جامدة، وإن كانت التغيرات فيها بطيئة مقارنة بالمدن.

لعبت الهيمنة الأجنبية وارتهان اليمن للسوق العالمية دوراً سلبياً في إعاقة التطور الاجتماعي في اليمن، فليست القبيلة اليَمَنية من ترفض التطور والتقدم، فأبناء القبائل على سبيل المثال لا يرفضون شق الطرقات في مناطقهم أو فتح المدارس والجامعات والمشافي والأندية الرياضية وأقسام الشرطة والنيابات والمحاكم، كما لا يرفضون تشكيل الاتحادات الفلاحية والتعاونيات الزراعية والتنظيمات السياسية، إن مَن يعيق التقدم الاجتماعي في الريف القبلي اليَمَني هو مَن يعيق التقدم الاجتماعي في المدن اليَمَنية، وهي الاحتكارات الغربية التي تنهب الثروات وتفقر المجتمع وتجعل من الدولة في حالة أزمة دائمة، ومن ضمن هذه النخبة الحاكمة الظالمون من المشايخ الذين يحافظون على التخلف في مناطقهم من أجل استعباد أبناء قبائلهم وتوظيفهم عسكرياً بشكل ظالم ضد الخصوم والمنافسين، كما كان عليه تعامل بيت الأحمر مع قبائل حاشد- هذه النخبة الظالمة من المشايخ إلى جانب بقية النخب الحاكمة هم من يعيقون التطور في الريف -وليست القبيلة كشكل تنظيم اجتماعي.

استمرار وجود نخبة مشيخية[٢١] مسيطرة في الواقع اليَمَني موازية للدولة والمجتمع المدني يعود إلى الأخطاء التي وقعت بها ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر التي سقطت بشكل نهائي في قبضة المشايخ في انقلاب ٥ تشرين ثاني/ نوفمبر١٩٦٧م فقد كانت قيادة الثورة تفتقر إلى الوضوح المعرفي في التعامل مع القضايا الاجتماعية كما يؤكد عبد الله باذيب[٢٢]، أما في جنوب الوطن فكانت ثورة ١٤ أكتوبر قد قامت بإصلاح زراعي سحب الامتيازات الاقتصادية من المشايخ والاقطاعيين والسلاطين، إلا أنهم استعادوا هذه الامتيازات عقب حرب ٩٤م وقد مثلت ردة رجعية في سير التطور الاجتماعي في المحافظات الجنوبية والشرقية من الجمهورية اليَمَنية.

تتسم خصوصية التطور الاجتماعي في بلادنا بوجود علاقات إنتاجية سابقة للرأسمالية، هذه البُنية التحتية عكست بالضرورة في بنيتها الفوقية وجود المشايخ كنخبة حاكمة إلى جانب القادة العسكريين والتجار وكبار الموظفين الحكوميين والقيادات الحزبية، فالمشايخ كنخبة نافذة في المجتمع اليَمَني، أصحاب الثقل الأكبر في مجلس النواب ومجلس الشورى والمجالس المحلية ومحافظون ووكلاء محافظات ومدراء مديريات، وهذا الأمر لا يعد مشكلة في حالة أن أبناء القبائل هم الذين اختاروا من يمثلونهم في هذه السلطات، فمن الطبيعي أن يكون الثقل الأكبر في هذه السُلطات لعناصر من الريف ما دامت غالبية المجتمع اليَمَني ريفية، لكن الذي جرى في الواقع أن السُلطة السياسية هي التي مكنت المشايخ من هذه المناصب، فهناك علاقة مباشرة ما بين النخبة السياسية والنخبة القبلية، فالدولة تريد وساطة الشيخ للتعامل مع ابن القبيلة في حالات الضبط الأمني أو المشاركة السياسية أو العسكرية في حروب السُلطة وابن القبيلة بحاجة إلى النخبة القبلية لأخذ اليسير من الحقوق والخدمات الحكومية.

هذه العلاقة التوسطية بين الدولة والمواطن، عززت من انبعاث الهويات والعصبيات السابقة للدولة الوطنية، ما أضعف الروح الوطنية، فبات على المواطن أن يستند إلى عصبية قبلية معينة وأحيانا قبلية مذهبية أو قبلية مناطقية من أجل أن يحصل على الحقوق ومن أجل

(٢١) إن ذكر المشايخ في هذا الكتاب وتصنيفهم كقوى رجعية إنما يتحدد بموقعهم الاجتماعي وسلوكهم السياسي باعتبارهم جزءً من النخبة الحاكمة والنافذة في المجتمع اليمني التي تمارس القمع والقهر والإفقار ضد الشعب وتتاجر بسيادة الوطن وثرواته، ولا ينصرف هذا الوصف إلى القبيلة كشكل تنظيم اجتماعي ولا إلى أبناء القبيلة فالمقصود النخبة القبلية الرجعية التي لم تعد معبرة عن القضايا الاجتماعية الاقتصادية لجماهير قبائلها ولا هموم ومصالح الوطن اليمني، مع عدم اغفال وجود مشايخ متنورين لهم تطلعات تقدمية على المستوى الاجتماعي وعندهم انتماء وروح وطنية، وقد برزت منهم نماذج في مرحلة مواجهة العُدْوَان.

(٢٢) كتب عبد الله باذيب في صحيفة الأمل عدد (٩) آب/أغسطس ١٩٦٥م «لقد ظل المشايخ مصدر مشاكل ومتاعب للثورة منذ قيامها حتى اليوم وينبغي القول أن ذلك يرجع إلى أن الرجال الذين فجروا ثورة ٢٦ سبتمبر كانت تعوزهم الرؤية الكاملة والوضوح الفكري ولم يكونوا يملكون برنامجاً واضحاً ومحدداً، وقد قاد هذا الأمر إلى سلسلة من الأخطاء، فهم لم يعملوا شيئا لضرب وتغيير العلاقات الاقطاعية والعشائرية التي يستمد منها المشايخ نفوهم وقوتهم، ولم يقوموا بتحقيق أي تدابير عميقة في ميدان الإصلاح الزراعي تؤدي إلى مصادرة أراضي الإقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين وتمليكها لهم، ولم يستطيعوا أن يمضوا قدما في ميدان البناء والتصنيع أو أنهم ساروا ببطيء شديد. وكل ما فعلوه في ميدان الأرض هو مصادرة أراضي الأسرة الحاكمة وأعوانها، وحتى هذه الأراضي ظلت في يد الدولة والفلاح كما كانت بين يد السيد والفلاح دونما تغيير وهناك كثير من الاقطاعيين والمشايخ انقلبوا على الثورة بعد قيامها بفترة ولم تمس ملكياتهم بسوء». نقلا عن عبد الله باذيب.[**كتاب ذكرى**]، (تعز: منتدى تعز الثقافي، النيل للطباعة، ط١، ٢٠١٢) ص ٨٤، ٨٥

أن يدافع عن مصالحه في مواجهة الآخرين.

الارتباط الشكلي هذا بين السلطة والعصبية العشائرية والمذهبية أو الجغرافية، والشكل المركزي للدولة، أدى إلى شعور الجماهير بالحرمان من الطائفة أو المنطقة أو الجغرافية المُعينة، وليس من النخبة أو الطبقة أو الحكومة المعينة، وهذا ما يُضعف انتماءهم الوطني لصالح الانتماءات العصبوية، التي يستفيد منها الاستعمار الجديد ويلعب على تناقضاتها، لتمرير مشاريعه التقسيمية، وتدخلاته العسكرية العُدْوَانية التي ظهرت بصورة مباشرة في التدخل العسكري الأمريكي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.

بتحقيق الوحدة اليَمَنية شعرت النخب القبلية المسيطرة بخطورة قيام نظام سياسي حديث يقلص تأثيرها غير القانوني على الدولة، مع استيعاب النخبة القبلية لتجربة «الحزب الاشتراكي اليَمَني»، مع السلاطين والمشايخ والإقطاعيين -عملاء بريطانيا- في جنوب الوطن، وهكذا ضغطت القبيلة عبر «التجمع اليَمَني للإصلاح» بمناوئة الوحدة اليَمَنية، وقام حزب الإصلاح بتعبئة اليَمَنيين للتصويت ضد الدستور، فقد صيغ دستور الوحدة في فترة قوة الحزب الاشتراكي اليَمَني، وكانت مضامين التحديث فيه كبيرة وهو ما أخاف القوى التقليدية -من النخبة القبلية والنخبة الدينية الإخوانية-، الذين غطوا على موقفهم من المضامين الاجتماعية لدستور الوحدة بزعم أن الدستور غير إسلامي، ويُعبر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في مذكراته عن هذه المسألة بكل وضوح بل يكشف سر التناقض في قبول الفريق علي صالح بذلك الدستور التقدمي فيما هو شخصية معادية لكل ما هو ثوري وعادل، جاء في مذكرات الأحمر: «كان مضمون الاتفاقية التي وقعها الرئيس علي عبد الله صالح مع علي سالم البيض أن يحال مشروع دستور الوحدة إلى المجلسين التشريعيين في الشطرين لإقراره قبل إعلان الوحدة، وقد عارضت ومعي الكثيرون من العلماء وغيرهم هذا الدستور، كان رأينا أن الوحدة لا يجب أن تقوم على هذا الدستور الذي انتهوا من إعداده عام ١٩٨٢م حيث كانت الظروف مختلفة عن اليوم وميزان القوى في تلك الفترة كان لصالح الاشتراكي وكان مطلباً إصلاح الدستور أولاً قبل إعلان الوحدة.. كنا نتجادل مع الرئيس حول الدستور ويقول لنا: يا إخوان الدستور مؤقت والاستفتاء على الدستور هو استفتاء على الوحدة وقد كان الرئيس في هذه القضية محقاً وبعيد النظر»[٢٣]

وفي هذه المرحلة (مرحلة الوحدة اليَمَنية) تحددت سياسة النخبة القبلية تجاه دولة الوحدة بثلاثة اتجاهات «**الاتجاه الأول**: محاولة احتواء النخبة القبلية للدولة الجديدة وفرض نفوذها وسياسة التقاسم القبلي وفقاً لمفهوم الغلبة. **الاتجاه الثاني**: السيطرة على السُلطة من خلال المشاركة والتأثير فيها. **الاتجاه الثالث**: ضرب المشروع التحديثي للدولة الوليدة وإنهاؤه أو

(٢٣) **الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مصدر سابق** ص ٢٤٥- ٢٤٦

عرقلته» [٢٤] وفي واقع الحال فإن الاتجاه الثالث هو الذي نجح، فقد شاركت النخبة القبلية في حرب ٩٤ بكل حماسة وحشدت أبناء القبائل للقتال مع النظام خلف شعارات «دعم الشرعية الدستورية» ومحاربة «الشيوعية الكافرة» وبحافز العودة بالغنائم من دولة اليمن الديمقراطية سابقاً.

«بعد حرب عام ١٩٩٤م تمَّ احتواءً متبادل بين قادة النظام وشيوخ القبائل، فتشكلت نخبة مُركبة، سعت إلى إضعاف الطابع المؤسسي للدولة والقبيلة على حدٍّ سواء، فتبنى قادة النظام في تعاملهم مع القبيلة استراتيجية تقوم تمثل ممارستين متناقضتين شكلاً ومتكاملتين موضوعاً، تهدفان إلى إضعاف القبيلة كمؤسسة اجتماعية، وتقوية القَبَلِيَّة كمنظومة ثقافية، وكذلك الأمر بالنسبة لشيوخ القبائل، فهم يدعمون النظام ويسعون في الوقت ذاته إلى إضعاف الدولة كمؤسسة، وذلك يصب في خدمة النخبة السياسية والنخبة الاجتماعية في آنٍ واحد، فهما نخبتان متكاملتان، وليستا نخبتين متنافستين، وبالتالي فمن مصلحتهما إضعاف المؤسستين؛ فالنخبة السياسية الحاكمة حتى تستديم هيمنتها على السلطة السياسية تعمل على تعويق مؤسسة الدولة، وهو ما يتلاقى مع رغبة شيوخ القبائل في إضعاف الدولة، للحفاظ على قوتهم السياسية، ذلك أنه مع مؤسسة الدولة سوف يغدو مبدأ المنافسة والكفاءة هو المبدأ الوحيد المنظم للوصول إلى السلطة السياسية، وهم لا يمتلكون القدرات التي تؤهلهم للمنافسة، في حين أن من مصلحتهم إضعاف البنية القبلية التقليدية التي كانت تقوم على المساواة، بحيث يتحررون من الخضوع لمساءلة أفراد قبائلهم، وبالتالي فقد دعموا تحول القبيلة من بنية اجتماعية قائمة على المساواة إلى بنية اجتماعية تراتبية، قائمة على التمايز، بما يدعم استدامة سلطتهم الاجتماعية» [٢٥]

تبادلت عناصر النخبة الحاكمة الأدوار التخريبية والمنافع الطفيلية، فالنخبة الحكومية تضعف المؤسسة القبلية بضوء أخضر من النخبة القبلية إلى حد معين يبقي معه على وجود شكلي للقبيلة، وبدورها تقوم النخبة القبلية بإضعاف مؤسسات الدولة بضوء أخضر من النظام السياسي إلى حد معين تبقي معه على شكل من وجود الدولة، فاستمر دعم السلطة للمشايخ واستمر أيضاً دعم المشايخ للسلطة، وهذه العلاقة التناقضية التي حاولت النخبتان عدم الوصول بها إلى الانفجار، هي من خصائص التطور المشوه للبنية الاجتماعية اليَمَنية، هذا التناقض كان مقدر له أن ينفجر يوماً، بأن يثور أبناء القبيلة على النخبة القبلية ويثور أبناء المدينة وموظفي الدول على النخبة السياسية، وهذا الانفجار تحقق في ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢٤) سمير العبدلي، «**ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن**»،(مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٧م) ص ٩٩-١٠٠

(٢٥) عادل الشرجبي [وآخرون] «**القصر والديون. الدور السياسي للقبيلة في اليمن**»، (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط ٢، ديسمبر ٢٠١٦م) ص ٤٥-٤٦

## القوات المسلحة في الدولة اليَمَنية

يعد الجيش أهم منظمة مسلحة في الدولة، وعنصراً من عناصر بنية المجتمع، وأداة من أدوات السياسة الداخلية والخارجية، كما أن طبيعة الجيش والوظائف الاجتماعية التي يقوم بها، وعقيدته العسكرية وإعداده القتالي وطابع علاقاته مع الجماهير هو ما يحدد الطبيعة الاجتماعية السياسية للبلد سواء ديمقراطية عادلة أم استبدادية اقصائية، بلداً مستقلاً أم بلداً تابعاً.

الجيش في المجتمع الذي يشهد صراعات اجتماعية وسيلة للعنف الظالم وخادم للطبقة الحاكمة كما كان عليه الحال في الجمهورية اليَمَنية، إلى ما قبل الثورة الشعبية ٢٠١٤م، إلا أن الجيش أيضاً لا يسعه البقاء في معزل عن العمليات السياسية والتناقضات الاجتماعية، والتجربة التاريخية الأممية والوطنية- تبين أنه لا يجوز الاكتفاء بملاحظة الدور الظالم للجيش، بل يجب أيضاً النظر إلى الجيش بوصفه شريحة اجتماعية تنطبق عليها القانونيات الاجتماعية العامة، إذ يتأثر بواقعه الاقتصادي الخاص ومحيطه الوطني العام، ومن هنا نجد تفاعل أقسام من الجيش مع الثورة الشبابية ١١فبراير، ومع ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر الشَّعْبية بشكل أخص، من الجنود والضباط الذين انطلقوا عن قناعة سياسية في الالتحام بالجماهير، والذين كانوا ينضمون إلى صفوف الثورة كلما استهدف المتظاهرون السلميين من قبل العناصر القمعية والتكفيرية في الجيش[٢٦]

### التوظيف السياسي الأسري للجيش

تعد نخبة الجيش(قياداته من أصحاب الرتب العليا) إحدى النخب المسيطرة في الجمهورية اليَمَنية، وقد اندمج الجيش مع القبيلة (وبشكل أدق مع مصالح شيوخها) عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على القوة العسكرية القبلية وإضفاء الطابع العصبوي القبلي على القوات العسكرية الرسمية، هذا الاندماج أمن لقوى النفوذ القبلية والعسكرية نهب مقدرات الوطن والشَّعْب وساعد اصطفافهما المشترك على تعزيز مواقع عناصر هذه التركيبة الحاكمة، ضد

(٢٦) للمزيد راجع الفصل السادس من الكتاب مبحث التحدي العسكري والأمني في الثورة الشعبية

أي معارضة جادة وأي محاولات لبناء دولة القانون.

وظف الجيش والأجهزة الاستخباراتية في خدمة العملية السياسية، كأدوات قمعية وجهت نحو رموز المعارضة السياسية والنقابات والمثقفين الثوريين والصحفيين كما كانت تُفرغ المُعسكرات من أجل المسيرات الجماهيرية والانتخابات والاستفتاء والتصويت، لترجيح ثقل النخب المسيطرة من السُلطة والمعارضة، مما جعل البيئة السياسية موبوءة، وكان يجري تعيين القيادات العسكرية في إدارات مدنية، كرؤساء دوائر ومدراء عموم أو مدراء مديريات أو محافظين أو وزراء وأكاديميين في الجامعات..الخ، مما أثر على أدائهم العملي، وأشعر القوى الوطنية المدنية بـ «بوليسية الدولة»، ورغم انتقالهم إلى الأعمال المدنية فقد ظلت أسماؤم ورواتبهم في القطاع العسكري.

استحوذت النخبة العسكرية على معظم عقود المناقصات والمقاولات والصفقات الحكومية والوكالات التجارية والخدمية، مِمَّا خلق شريحة رأسمالية طفيلية من النخبة العسكرية، على حساب المؤسسات الاستثمارية المنتجة، كما أتاحت الفئة الحاكمة لعمليات الفساد عبر المؤسسة الاقتصادية اليَمَنية(المؤسسة الاقتصادية العسكرية سابقاً)، حيث تنشط المؤسسة في الاستثمارات التجارية، وتستحوذ على عدد من المشاريع الرسمية ومساحات شاسعة من الأراضي التي تستولي عليها بحجة الاستفادة منها للاستخدام العسكري، ولم يكن يوجد أي رقابة ومحاسبة على المؤسسة الاقتصادية كغيرها من القطاعات العامة.

وعلى مستوى غير رسمي، تولدت الشراكة الاقتصادية بين السُلطة والنخب العسكرية التي تأتي من خلال السماح للقيادات العسكرية أن تمارس أعمال الابتزاز عبر تهديد المُستثمرين والمطالبة بالدخول معهم في هذه الأعمال الاقتصادية مقابل «الحماية» وفرض هذه السياسة على المؤسسات الإنتاجية الحكومية والمشاريع النفطية، وهذا الأمر أدى إلى نفور الاستثمار الأجنبي والوطني، ومن جهةٍ ثانية كانت الدولة تقدم اعفاءات تهرب ضريبي وجمركي وتغض الطرف عن التهريب والتجارة بالسلاح، مقابل أن تقوم هذه القيادات العسكرية النافذة بحماية التركيبة الحاكمة، ومقابل تقديم رشوات ونسب معينة للنخبة الحاكمة.

مع تعاظم المكانة الاقتصادية للقيادات العسكرية أصبحت نداً للنخبة السياسية، وتمارس التهريب والتجارة الاحتكارية لمصالحها الخاصة، ويُعد المجال العقاري أحد المجالات الشائعة للنشاط الاقتصادي للنخبة العسكرية، حيث يتم توظيف القوة المسلحة مباشرة

في نهب الأراضي، أو الحصول عليها كصرف من أراضي وعقارات الدولة، في إطار علاقة الشراكة بين نخبة الجيش والسلطة الحاكمة، وهذا الشكل من النهب المباشر لعقارات الدولة وأراضي المواطنين المستضعفين، أو شرائها منهم بسعر بخس، شاع في المحافظات الجنوبية والشرقية وتهامة، مختلف هذه الممارسات كانت تولد وعياً لدى المواطنين بعدم وطنية القوات العسكرية، مما أفقد الجيش ثقة الشَّعْب به، وأفقد الجنود الثقة بضباطهم، والثقة بالدولة والولاء الوطني.

## التركيبة البنيوية والعقائدية للجيش

يقدر عمر الجيش اليَمَني بأكثر من ٨٠ عاماً حيث تعود أصوله إلى جيش «اليمن المتوكلية» كأول جيش وطني مستقل، إلا أنهُ لم يَشهد حالة ثبات واستقرار تُراكمي تجعل منهُ مؤسسةً قائمة بذاتها، لها سنن تطورها الخاصة ضمن السنن العامة، بل ظل الجيش ملحقاً على الدوام بالبُنية السياسية الفوقية، التي غَيرت مِن تركيبته طوال العقود الماضية.

كان للحروب التي خاضها الجيش اليَمَني تأثير على تشكله، بداية بالانقسام من ثورة ٢٦سبتمبر والصراع بين الجمهوريين والملكيين، ثم حروب الصف الجمهوري التي انتهت بتصفية القوى الوطنية التقدمية في صفوف الجيش في ٢٤ آب/أغسطس١٩٦٨م، ومن ثم الحروب مع «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، وحرب ٩٤ ثم التعاون مع أمريكا في «مكافحة الإرهاب» والحروب الست على صعدة وقمع الحراك الجنوبي، ولأن معظم الحروب من الثمانينات حتى الألفية الجديدة، كانت تشن بعيداً عن المشروعية الدستورية، ولم يكن مضمونها وطنياً، فقد أثر ذلك على هوية الجيش ونوع العلاقة بين سُلطة الحَرب وبين قيادته العسكرية، أضف إلى ذلك أن من تداعيات حرب ٩٤ تسريح الجيش اليَمَني (الجنوبي) المؤسسي الوطني الذي تأسس كجيش تحرير شعبي منذ ثورة ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٧م وتطور بهوية وطنية وتقاليد عسكرية مهنية، رغم أن جيش اليمن الديمقراطية تأثر أيضاً بالصراعات السياسية حيث كانت تجري عملية تصفية وتسريح للضباط في مراحل الصراعات البينية في أوساط الحزب الاشتراكي الحاكم.

طوال عمر الجمهورية اليَمَنية، كان الانضمام للكليات والمدارس العسكرية التي يتخرج منها كبار القادة، قائم على أسس تفتقر إلى معايير المساواة الكفاءة، فمن جهةٍ كانت تُقدم كمنح من قبل علي صالح لأبناء النخب القبلية المحيطة بصنعاء، مما أوجد بعداً مناطقياً للجيش، ومن جهةٍ أخرى كان صالح أيضاً يُقدمها لأبناء المشايخ وقيادات حزبه «المؤتمر الشعبي العام» وأعضاء المجالس المحلية التابعين لحزبه في المحافظات الوسطى والجنوبية، وهذا أعطى الجيش بعداً فئوياً وحزبياً، وبطريقة مشابهة كان «الإخوان» يستأثرون بنسبة من هذه المنح ويوزعونها على الموالين لهم من ذوي الاتجاهات الطائفية والوهابية، مما أعطى الجيش بعداً تكفيرياً، وهذا الواقع أثر على التجانس في صفوف القوات المسلحة اليَمَنية، فدخلت في صدامات عسكرية فيما بينها البين من جهة، وضد الجماهير من جهة أخرى خدمة لتنظيماتها السياسية وبناءً على العصبيات والهويات دون الوطنية التي تنتمي لها وتحفز بها،

كما كان يجري منح الترقيات والرتب العسكرية خارج معايير الأقدمية والتراتبية العسكرية والمكانة المعرفية، فبعضهم يحملون رتباً عسكرية من دون مؤهلات وبعضهم حصلوا على رتب منذ اليوم الأول لتجنيدهم لاعتبارات سياسية وقبلية، أو لفساد حكومي لكونهم أبناء قادة سياسيين أو أبناء كبار موظفي الدولة أو أبناء كبار العسكريين، أو لأنهم شاركوا في حروب السلطة الظالمة. ووجدت حالات يكون فيها شيخ القبيلة أو ابنه قائداً للقوة التي تقع في منطقة نفوذه الاجتماعي ومعظم الجنود من أبناء قبيلته.

من أجل الحفاظ على التوازن العسكري بين «المؤتمر» و «الإخوان»، لم يجرِ إحالة كبار الضباط والجنرالات إلى التقاعد ممن بلغوا السن القانوني، ولم يجرِ إعادة تدوير الوظائف العسكرية في حياتهم، فباتت القوة العسكرية الحكومية التي تخضع لقيادتهم بمثابة ملكية شخصية أو أُسرية أو حزبية أو قبلية.

نظراً لبناء الجيش في المرحلة السابقة، على أساس غير وطني، وباعتباره أداة عنيفة لتوطيد المصالح الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة، لقوى النفوذ «صالح» و«الإخوان» وقوى الهيمنة الأجنبية، فقد تم إنفاق أموال الشَّعْب على بناء القوات البرية ووحدات «مكافحة الإرهاب»، وإهمال بناء وتطوير القوات الجوية والبحرية والصواريخ الاستراتيجية وقوات حرس الحدود، المعنية بالدفاع عن سيادة البلد، كما نُشرت القوات العسكرية في المدن حيث مصالح مراكز النفوذ وبؤر الصراعات السياسية العسكرية، وهذا ما جعل الجمهورية اليَمَنية ضعيفة عسكرياً في مواجهة التدخل العسكري الأجنبي المباشر الذي انطلق عشية الخميس ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.

## الفئات المترفة في المجتمع اليَمَني

اقتصاد الجمهورية اليَمَنية كدولة طرفية وإحدى دول جنوب الكرة الأرضية هو اقتصاد تابع للسوق العالمية التي تسيطر عليه المراكز الغربية، وتقوم الوظيفة الاقتصادية للدولة اليَمَنية على ضمان إعادة الإنتاج في البلاد بما يخدم السوق العالمية، وترتبط النخبة الحاكمة في البلاد بالاحتكارات الغربية، فالطابع الأول للنشاط الاقتصادي في اليمن هو طابع طفيلي غير إنتاجي وغير وطني ولا يكمل دورته الاقتصادية ولا يحقق التراكم المالي في اليمن، فالرأسمالية في اليمن بمختلف أصنافها وتفاوت تخريبها هي طفيلية تابعة، تنشط في الاستيراد والاستثمار والخدمات والصناعات التحويلية التابعة لفروع الشركات الأجنبية.

فئة «رجال الأعمال» المترفين ممن يشتغلون في مختلف الأنشطة الاقتصادية، يُمكن تصنيفهم الاقتصادي بـ«البرجوازية العليا» حسب مكانتهم الاقتصادية في الواقع اليَمَني، وليس حسب المقياس الأوروبي للبرجوازية، لأن هناك صعوبة في ثبات ودقة التحديد المفهومي، انعكاساً لعدم الفرز والوضوح والثبات الطبقي في المجتمع اليَمَني، فالطبقة المترفة في بلادنا تخَلَّقت في طور أزمة الرأسمالية العالمية ومع تفاقم مظاهر الفساد السياسي الاقتصادي الإداري في أجهزة الدولة، ولم تتطور من الأدنى إلى الأعلى بشكل تراكمي موضوعي في ظل الانضباط للمشروعية الدستورية في التعاملات، فمن ينطبق عليها هذا الأمر شريحة بسيطة، فيما غالبية المترفين في اليمن تراكمت ثرواتهم في ظل المعاملات الاستغلالية والاحتكارية وبالارتباط بالفساد الحكومي ونفوذ مختلف النخب المسيطرة وتحرير السوق اليَمَني كسوق استهلاكية لصالح منتجات الاحتكارات الأجنبية.

أدى تبني الليبرالية في الاقتصاد بإقرار «برنامج الإصلاح الاقتصادي» في العام ١٩٩٥م، المترافق مع اختلال التوازن السياسي وتراجع تأثير الحركة الجماهيرية النقابية بأهدافها العمالية الوطنية إلى بروز سلوكيات وأفكار مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية، نتج عن هذا الوضع الاقتصادي، الارتباط السياسي ما بين فئة رجال الأعمال ونخب السلطة، وهي علاقة منافع متبادلة غير مشروعة وتناقضية في آن، تؤدي إلى تأبيد وإعادة إنتاج التخلف وإعاقة عملية التحديث، وعلى سبيل المثال فإن الشريحة الصناعية والتجارية والمصرفية، التي تكمن مصلحتها الرئيسية في بناء دولة قوية وفرض حاله استقرار أمني وإشاعة الحُريّة السياسية والاجتماعية من أجل تَخَلُّيق حاجات استهلاكية جديدة في أوساط السكان كشروط ضرورية لتطورها لا تضغط على الدولة بهذا الاتجاه ولا تعارض سياسة السلطة التي تعيق بناء

دولة القانون، فهي تكتفي بتوطيد علاقتها مع السلطة والنخبة الإدارية في الجهات الحكومية وتقيم علاقات خارج الدولة مع كبار الضباط والزعماء المحليين ومختلف قوى النفوذ لتأمين حركتها الاقتصادية، فرجل الأعمال في اليمن يبدو وكأنه لا يحتاج إلى دولة قوية ليمارس نشاطه وكذلك النخبة الحاكمة لا تحتاج إلى دولة قوية لتحصل على الإيرادات من القطاع الصناعي والتجاري والخدمي، تهادن الطرفان على عدم بناء الدولة المؤسسية فيما المواطن الذي ليس مرتبطاً بأي من النخبتين هو الذي يحتاج إلى وجود دولة قوية تحمي مصالحه المُقرة دستورياً.

وبالمقابل فإن الشريحة الإدارية وكبار الموظفين التي تمثل مصالح «رأسمالية الدولة»، وتكمن مصالحها في ضبط الجمارك والضرائب والمقاييس ومنع التهريب والاحتكار من أجل رفع الإيرادات وإشاعة المنافسة في القطاعات التجارية والصناعية والمقولات لصالح الدولة والمواطن، هذه النخبة لا تعمل على إنجاز هذه المهام ولا تسعى لتطوير نفسها نحو رأسمالية الدولة، بل تتيح للرأسمالية الطفيلية مزاولة نشاطها الاقتصادي بعيداً عن القنوات الرسمية، مقابل الرشوات والتسهيلات المتبادلة.

تكمن المفارقة في أن الرأسمالية الطفيلية تسعى دوماً لإضعاف الدولة والاستحواذ على مجالاتها الاقتصادية والخدمية، فيما النخب العاملة في أجهزة الدولة-التي تمثل رأسمالية الدولة- لا تسعى إلى إضعاف النخب الاقتصادية صاحبة المشاريع الخاصة والاستحواذ على أنشطتها الاقتصادية التي هي من صميم مهام الدولة، فلا يستشعر الموظف الإداري الفاسد بمسؤولية الدفاع عن المصلحة الوطنية وعن القطاع العام، ويكتفي بالدفاع عن الرشوة الباهظة التي تحقق له التراكم المالي الطفيلي، والذي يأخذها مباشرة من رجال الأعمال من خارج القنوات المالية الرسمية.

## المترفون والعملية السياسية

تتوزع النخب المسيطرة على الاقتصاد في بلادنا إلى عدة شرائح أو فئات منها استيرادية، وزراعية، وعقارية، وصناعية تحويلية، وتجارية، ومصرفية، ومنها نخبة الموظفين الحكوميين، وقسم كبير من هذه الأصناف له ضلوع في أكثر من مصدر مالي، كالذين يجمعون بين حصة في السلطة إلى جانب نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي، وهناك شريحة فئات طفيلية نمت مع العمليات الاستخراجية النفطية، منها كبار موظفي الشركات الوطنية النفطية، والأجنبية، ومنها شخصيات تحتكر عقود نقل النفط[٢٧]، ومنها مالكة بطرق غير مسؤوعة لحقول نفط حكومية، أو تقوم بعمليات تهريبه لبيعه في الخارج بصورة شبه رسمية عبر العلاقة مع شركة النفط الوطنية، وكذلك الفئات التجارية التي تنشط في تجاره السلاح داخلياً وخارجياً، وهاذان الصنفان عادة لهم نفوذ داخل تركيبة الأقلية الحاكمة.

الصفة المميزة لجميع عناصر الطبقة المترفة في بلادنا هي عدم اشتغالها بالإنتاج بصورة مباشرة، نظراً لارتباط دورة أموالها بمجال التبادل، في إطار إعادة الإنتاج لصالح الاحتكارات الرأسمالية، وهي الوظيفة الفعلية للدولة اليَمَنية.

## السلوك السياسي للطبقة المترفة في اليمن

في واقعنا اليَمَني لا تجد عناصر الطبقة المترفة، مصلحةً في عملية تنموية تراكمية، بل تلهث وراء الربح السريع، ومن هنا يأتي عدم اهتمامها ببناء الدولة وبناء قاعدة إنتاجية، ومن هنا أيضاً يأتي عدم تشكيلها لحزب سياسي لبرالي (برجوازي)، بل تتوزع على مختلف الأحزاب وخاصة الأحزاب المتجذرة في السُلطة ممثلة بالمؤتمر الشَّعْبي العام والتجمع اليَمَني للإصلاح

(٢٧) يوجد عدد من هذه النماج الطفيلية، وعلى سبيل المثال يُعد أحمد العيسى نموذجاً للبرجوازية الطفيلية في اليمن التي ولدت من النهب والفساد الحكومي، فالعيسي ظهر كرجل أعمال بفعل نهب المعدات البحرية العسكرية والمدنية التي كانت مملوكة لليمن الديمقراطية عقب حرب ١٩٩٤م وشراكته مع علي عبدالله صالح وعلي محسن الأحمر والاستفادة من ذلك في انشاء شركة «عبر البحار» للنقل البحري «OVER SEAS» لتتحول إلى أسطول بحري، خاصة بعد الثقة التي حظى بها عند شخصيات نافذة في الدولة أبرزها الرئيس الأسبق على عبد الله صالح واللواء علي محسن الأحمر، والفريق عبدربه منصور واللواء حسين عرب وأسماء أخرى من ذوي النفوذ السلطوي المدني والعسكري، صار بموجبها ناقلاً رئيسياً لمادتي الديزل والبترول من مصفاة عدن إلى ميناء الحديدة، ومورداً وحيداً لكثير من مؤسسات القطاع الخاص والعام والمختلط، وهو حالياً ضمن الحكومة العميلة في الرياض في منصب نائب مدير مكتب هادي للشؤون الاقتصادية، وهذا يعطي صورة واضحة على الاندماج بين النخبة التجارية والنخبة البيروقراطية الحكومية. لمزيد من التوضيح يرجع إلى: **المسيطر الوحيد على قطاع النفط.. تقرير: كيف نهب العيسي بواخر وسفن الجنوب عقب ٩٤م.** الأمين برس ٢٢ فبراير ٢٠١٩م متوفر على الرابط:

info.alameenpress:https

وغيرها، وهي الأحزاب التي تضم كبار الموظفين الحكوميين الفاسدين في القطاعين المدني والعسكري.

ويُمكن القول بأن أجهزة الدولة الاستبدادية أصبحت الجهاز التنفيذي المُباشر للطبقة المترفة فغدت في غنى عن الانشغال بالديمقراطية الانتخابية، ويقتصر نشاطها السياسي على الدعم المالي في مراحل الدعايات الانتخابية وتمويل الإعداد للحشود الجماهيرية التي تنظمها السُلطة والمعارضة، وفي التهاني في الأعياد الوطنية والدينية، وتقديم الهدايا السخية، وأحيانا تدخل في علاقات المصاهرة، مع النخب النافذة ورموز النظام السياسي، وكثيراً ما تدعم الحزب الحاكم والمعارض في آن، والشخصيات المنتمية للطبقة المترفة وخاصة البيوت التجارية الصناعية والمصرفية، يتوزع أبناءها شكلياً على أكثر من حزب سياسي.

## الفئات الشَّعْبية في المجتمع اليَمَني

يعاني غالبية الشعب اليمني من الجوع والعوز، والفقر في بلادنا كما هو عليه حال الفساد، نتاج طبيعي للوظيفة الاقتصادية التي تؤديها الجمهورية اليَمَنية -كدولة طرفية تابعة-في إطار التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل خدمة للمراكز، والناتج عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي وما تسمى بـ«الإصلاحات الاقتصادية» التي تفرضها صناديق الإقراض الغربية المندمجة مع الشركات الاحتكارية المتسببة بإفقار الشعوب ومنها شعبنا اليَمَني.[٢٨]

في العام ٢٠١٤م بلغ عدد قوة العمل ١٣ مليون عامل وعاملة (ممن بلغوا ١٥ - ٦٤ سنة) بما فيهم الموظفين الحكوميين، فيما بلغ إجمالي من يعملون منهم فقط ٤ مليون عامل، أي أن عدد العاطلين عن العمل ٩ مليون نسمة، وهذه البيانات تعكس حقيقتين جوهريتين رغم أن الواقع عادة ما يكون أكبر من الأرقام الصادرة عن عينات المسح[٢٩]

**الحقيقة الأولى**: أن قوة العمل اليَمَنية هي نصف الشَّعْب على اعتبار أن عدد اليَمَنيين ثلاثين مليوناً وهو رقم تقريبي أدنى مما هو عليه الواقع وهذا يعني بأن اليمن دولة ثرية في قوتها البشرية وقادرة على أن ترفع من مستويات الإنتاج وتواجه التحديات الاقتصادية(مع الحاجة إلى التأهيل العلمي والمهني)، **والحقيقة الأخرى**: أن ثلث قوة العمل لديهم عمل معين، فيما البقية على رصيف البطالة معرضون لاستقطاب القوى التخريبية والعُدْوَانية الأجنبية وكذلك لاستقطاب القوى الثورية والوطنية، وهذه الإحصائية لم تشمل فقط العمال الإجراء بل أيضاً من لديهم مشاريع خاصة يعملون فيها، وهذه المشاريع الاقتصادية الصغيرة في طريقها إلى الإفلاس خاصة بعد العُدْوَان على بلادنا والحصار والاستهداف المتعمد لحقول الإنتاج، وتدهور المنظومة المالية.

من مجموعة قوة العمل اليَمَنية العاملة هناك ٤٠،٩٪ يعملون في القطاع الزراعي، فيما ١٢،٢٪ يعملون في الصناعة، و ٤٦،٩٪ يعملون في الخدمات[٣٠]، إن المخيف في هذه الاحصائية

(٢٨) تهيمن الرأسمالية العالمية على اقتصادات الدول التابعة وتوجه سياساتها عبر استلابها بالديون الربوية لصناديق الإقراض والمنظمات البرجوازية العالمية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومختلف هذه المؤسسات المالية تعود ملكيتها الاقتصادية للرأسمالية الغربية الأمريكية الأوروبية اليابانية، وتتبنى النهج الاقتصادي اللبرالي، وتطرح شروطا خطيرة نتيجتها النهائية تجريد الدولة من كل الوظائف الاقتصادية الوطنية الحمائية والمسؤوليات الاجتماعية تجاه الشعب، وفتحها للسوق المحلية والثروات الباطنية والخامات الزراعية أمام الشركات الاحتكارية العالمية، بل والتدخل في هيكلة القوات المسلحة.

(٢٩) **مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية** ٢٠١٣- ٢٠١٤م صادر عن منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

(٣٠) مصدر سابق

هو الضعف الشديد في القطاع الصناعي، حيث أنه من المفترض أن يكون هناك توازن بين الزراعي والصناعي في حالة أن الجزء الأكبر من المنتجات الزراعية يتم إعادة تصنيعها كسلع غذائية للاستهلاك أو التصدير، لكن ما يجري هو تصدير الجزء الأكبر من المحاصيل الزراعية إلى الخارج وربط الريف اليَمَني بالسوق العالمية بدون أي قوانين تحمي المنتج المحلي، كما أن نسبة عمال الخدمات كبيرة جداً وهي تشير إلى حقيقتين الأولى تعمم النزعة الاستهلاكية التي تتطلب الخدمات، والثانية ازدياد الهجرة من الريف إلى المدينة فمعظم الأنشطة الخدمية تتواجد في المدن لا الأرياف.

مفهوم الطبقة الشَّعْبية هو الأدق في توصيف الكادحين والمنتجين في بلادنا، فصفوف الطبقة العاملة الصناعية التي تساهم بصورة مباشرة في خلق التراكم الرأسمالي من «القيمة الزائدة»، الطبقة العاملة بهذا التوصيف العلمي-والتي يطلق عليها بـ«البروليتاريا» في الكلاسيكيات الاقتصادية الماركسية-هي الشريحة الطبقية الأقل كمياً داخل الطبقة الشَّعْبية الكادحة فمن يعملون في الصناعة بمختلف مجالاتها ومستوياتها يمثلون فقط ١٢٪ من قوة العمل اليَمَنية العاملة[٣١]، وغالبية الشَّعْب فقراء ومحرومون ومعدمون وعاطلون عن العمل.

الفئات الدنيا من الطبقة العاملة اليَمَنية، التي يُطلق عليها بـ(الشُقاة وعُمَّال أسواق الحَراج ومن في حكمهم) الذين يعرضون قوة عملهم في الشوارع والجولات ويبيعون جهد عملهم بأجرة يومية ولا يرتبطون بعمل مستقر هي غالبية الشَّعْب اليَمَني في المدينة والريف، هذه الفئات الدنيا «الشُقاة» الشغيلة، تعتبر شريحة انتقالية وبمثابة جسر اجتماعي ممتد بين الطبقة العاملة المؤهلة الناضجة -الطبقة العاملة الصناعية-، وبين جيش العاطلين والمعدمين والمشردين في الريف والمدينة بإعدادهم الهائلة، والذين وصلوا إلى ٩ مليون عامل من قوة العمل القادرة على العمل البالغة ١٣ مليون نسمة [٣٢] وتتسع هذه الطبقة يوماً بعد يوم مع إفقار الطبقة الوسطى وإفلاس أصحاب الملكيات والمشاريع الاقتصادية الصغيرة واندثار الزراعة في الريف.

تتسم هذه الفئات الدنيا من الطبقة العاملة بمزاج عاطفي في تقييم القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبأمزجة النفور من العمل السياسي والنضال الثوري الوطني لإنشغالها بالهموم المعيشية اليومية، ولهذا فهي غير مستقرة أيديولوجيا ومتنوعة العناصر وغير متبلورة كقوة اجتماعية سياسية، وهي على الدوام عُرضة لاستقطاب الجماعات «الإرهابية» والجماعات المسلحة العميلة كما هو عليه الحال في زمن العُدْوَان.[٣٣]

(٣١) مصدر سابق

(٣٢) مصدر سابق

(٣٣) بات من المعروف في أوساط بعض المحافظات بأن هؤلاء العاطلين عن العمل من الشباب الحاصل على تعليم ثانوي وجامعي

مصادر نمو الفئات الدنيا من الطبقة العاملة غير الصناعية كثيرة ومتنوعة مرتبطة عملياً بتحلل الأنماط الإنتاجية السابقة للرأسمالية، وتلعب الهجرة من الريف إلى المدينة الدور الأول في عملية نشوء الفئات الدنيا من الطبقة العاملة، التي تفتقر إلى الحماية القانونية والنقابية.

إن ازدياد تنامى سكان الريف وتطور الرأسمالية فيه من جانب، وافلاس صغار الملاك الزراعيين بسبب ارتفاع أسعار الوقود وإغلاق المنافذ والحروب واستغلال الوسطاء التجاريين، كل هذا يؤدي إلى دفع جماهير غفيرة من فقراء الفلاحين والحرفين والعمال الزراعيين إلى المدن، لكنهم قليلاً ما يجدون عملاً دائماً في القطاعات المنظمة؛ فينضم معظمهم من الذين لا يتمتعون بأية مهارات إنتاجية، إلى صفوف سُقاة أسواق الحَراج، وبالأخص إلى تلك الأعمال التي لا تتطلب الحصول على التعليم الإعدادي والمهني، أو يرفدون صفوف العاطلين. وعادة ما يسكنون في أطراف المدن في مساكن عشوائية يجتمع فيها أصحاب كل محافظة ومنطقة بجانب بعضهم لشعورهم بالاغتراب والتوجس من المدينة.

العامل الثاني في توسيع هذه الشريحة من الطبقة العاملة اليَمَنية هَو تسريح العُمَّال الزراعيين والصناعيين وإفلاس صغار الفلاحين، بسبب المنافسة غير المتكافئة بين المنتجات السلعية المحلية وتلك الرخيصة القادمة من الخارج، فقد تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة ٣٪ من العام ١٩٩٠م حتى العام ٢٠١٤م،[٣٤] وكذلك من الفلاحني الذي لا يكفي إنتاجهم الزراعي بكل متطلبات الحياة فيضطرون للبحث عن عمل إضافي لمواجهة الاحتياجات، وإفلاس المشاريع الاقتصادية الصغيرة من أصحاب المحلات الصغيرة والمعامل التحويلية والورشات، وكذلك عزوف الصيادين عن ممارسة أعمالهم لأسباب تتعلق بشركات الصيد العالمية وملكية وسائل الصيد واستغلال الوسيط التجاري يضاف إلى ذلك ما يخلفه العدوان من تدمير أدوات الصيد واستهدافهم بكل ممنهج، وفي الحالات التي لم تعد تكفي الكمية التي يعودون بها من البحر للإيفاء بالتزامات الحياة مع تضخم الأسعار فيضطرون إلى البحث عن أعمال أخرى، في ميدان الخدمات بالفنادق والمطاعم والمحال التجارية والمنشآت السياحية، والأعمال المهنية المرافقة للمقولات في البناء والتشييد.

---

يتجندون مع دول تحالف العُدْوَان لمدة معينة بما يُمكنهم من العودة إلى محافظاتهم وفتح مشاريع صغيرة بالاعتماد على فارق السعر ما بين العملة اليَمَنية والسعودية والإماراتية، ومن أجل تجنيد اليَمَنيين كمرتزقة تمارس دول العُدْوَان الحرب الاقتصادية على بلادنا وتدمر البنية التحتية لتوسيع شريحة العاطلين عن العمل. وفي المقابل فإن هناك جزءاً كبيراً من هذه الفئات التحقت باللجان الشَّعْبية في مواجهة العُدْوَان، ورغم أن الواقع الاقتصادي المنهار هو الذي دفع الشباب لحمل السلاح في المعسكرين (الثوري الوطني، والعُدْوَاني-الخياني) إلا أن الكادحين الذين يقاتلون في صفوف الجيش واللجان الشَّعْبية لديهم وعي سياسي عالٍ بمن يتسبب في إفقارهم وإفقار وطنهم وهم يقاتلون من أجل الخلاص الوطني العام ويواصلون المعركة حتى الشهادة أو النصر هو ما يكسب جهادهم بُعداً وطنياً وأممياً، فيما الذي يلتحقون بالعُدْوَان من الكادحين يبحثون عن الخلاص الشخص الأناني ويقاتلون لفترة محدودة ويفرون من الجبهة.

(٣٤) مصدر سابق

إن هذه الطبقة الاجتماعية هي صاحبة المصلحة من الثورة الشعبية وصون السيادة الوطنية واجراء التحولات الاقتصادية الاجتماعية، وهي في ذات الوقت القادرة على إنجازها ومن ستقوم بالممارسة العملية في سبيل تحقيق هذه الأهداف الوطنية والاجتماعية فهي الذات والموضوع معاً، فهناك طاقات ومهارات ومواهب لا حدود لها بين صفوف هذه الطبقة الشعبية، وهنا تبرز الحاجة إلى تنظيم هذه الجماهير في منظمات شعبية من اتحادات ونقابات وجمعيات، وحشد طاقاتها والاستفادة منها بصورة شبه كاملة وتوجيهها بشكل واعٍ نحو تنفيذ الأهداف المرجوة التي تحددها الظروف التاريخية، كما تبرز الحاجة إلى وجود حزب ثوري يرص صفوفها من أجل النضال السياسي ويُعيدها على صدارة المجتمع، فهذه الطبقة الاجتماعية غنية وهي من تنتج الاحتياجات المادية وكذلك الاحتياجات الروحية من مواد علمية وفنية وأدبية وغيرها.

لقد أثبتت الثورة الشعبية ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، الدور الحاسم التي قامت به هذه الطبقة الشعبية، في الريف والمدينة عبر النضال السلمي والكفاح المسلح، في المرحلة الأولى من الثورة في مواجهة قوى الاستبداد والاستئثار، وفي المرحلة الثانية من الثورة في مواجهة قوى العدوان الاستعمارية والتوسعية، التي مازالت مستمرة، وسوف تتعاظم أهمية هذه الطبقة الشعبية بمختلف عناصرها -ومختلف جهودها العضلية والذهنية- في مرحلة بناء الدولة الوطنية العادلة عقب صون السيادة الوطنية، وفي هذه المرحلة إذا ما تم رص صفوفها واستثمار حماسها الثوري وتوجيه طاقاتها بشكل واعٍ وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وتثبيت حقوقها قانونياً سوف تُظهر إبداعها وما اكتنزته من تجربة حضارية يمنية ضاربة الجذور في التاريخ الإنساني.

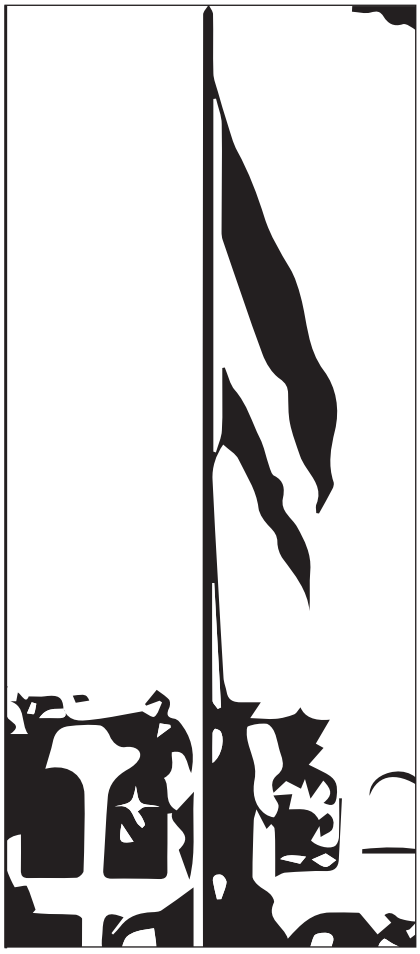

# الفصل الثاني:

# المجال السياسي والعسكري اليَمَني ١٩٩٠م - ٢٠١٠م

# أولاً: السياسي

## الوحدة والديمقراطية والحرب

في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠م تم توقيع اتفاقية الوحدة اليَمَنية[١] في عدن، ورفع علم اليمن الموحد «الجمهورية اليَمَنية»، وقد مثل توقيع الوحدة آنذاك تحقيقا لحلم السواد الأعظم من جماهير الشَّعْب اليَمَني.

مثلت الوحدة اليَمَنية هدفاً نضالياً للشعب اليَمَني وفصائل العمل الوطني منذ خمسينيات القرن الماضي بما فيها مساعي اليمن المتوكلية، وقد تبلورت قضية الوحدة اليَمَنية بشكل علمي وفي خطاب سياسي شجاع وواضح لدى القائد الوطني عبد الله عبد الرزاق باذيب[٢]، ثم أصبحت قضية إعادة تحقيق الوحدة اليَمَنية ضمن الوحدة العربية[٣] جزءاً من أهداف ثورتي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٣م، والبرامج السياسية للأحزاب التي كانت قائمة بشكل سري في الشمال، وعلنية في الجنوب.

جاء إعلان قيام الوحدة اليَمَنية ملبياً لهذه النضالات التاريخية وملبياً للضرورة الاجتماعية، ومثلت حرب ١٩٩٤م أخطر ضربة في مسار الوحدة اليَمَنية التي تحققت سلمياً، شاب إجراء اتفاق الوحدة اليَمَنية الكثير من الاشكاليات وتم على عجالة كصفقة سياسية بين حزبين حاكمين، وحدثت أزمات سياسية في الفترة الانتقالية وأخطاء سياسية من طرفي الوحدة،

(١) للمزيد راجع وثائق الفصل الثاني، ص (٣٢٩)

(٢) كتب عبد الله باذيب في صحيفة الطليعة العدد ٩- ٢٠ ديسمبر ١٩٥٩م مقالة بعنوان دفاعاً عن الوحدة اليمنية جاء فيها: « إن دعوتنا إلى الوحدة اليمنية ليست نزوة مؤقتة أو عاطفة غامضة ولكنها دعوة وطنية صادقة عميقة يؤكدها منطق التاريخ والمفهوم العلمي للشعب الواحد، وتفرضها الروابط الأصيلة المشتركة وضرورات الكفاح المشترك. إن الضمان الوحيد لإنجاز أهدافنا الوطنية في التحرر الوطني الكامل والوحدة هو ربط قضيتنا الوطنية باليمن الأم.... ولأن كانت هناك أوضاع متخلفة في الشمال فهي ليست خالدة، ولا بد لها أن تتطور وتتقدم، أما الشيء الثابت والأساسي والخالد فهو وحدة شعبنا اليمني في الجنوب والشمال!.... ليس هناك يمنان، ولا جنوب ولا شمال بل يمن واحد، وشعب يمني واحد.. عاش كفاح الشعب اليمني من أجل التحرر الوطني والوحدة اليمنية، عاشت الوحدة اليمنية طريق الوحدة العربية». محمد علي الشهاري، «**الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن**»، (بيروت: دار الفارابي١٩٨٣م) ص ٥٠٥

(٣) مازالت مسألة تحقيق الوحدة العربية حاجة مُلحة حتى اليوم وضرورة من أجل التقدم الحضاري وانعتاق العرب الذين يمثلون أمة مضطهدة مُستغلة، على أساس النضال ضد المشاريع الاستعمارية الغربية الأمريكية والأطلسية وفي مواجهة الكيان الصهيوني ضمن قوى الثورة العالمية المواجهة للاستعمار الإمبريالي -وليس بالتضاد مع القوميات الأخرى في المنطقة وغيرها-، وعلى أساس احترام خصوصيات التطور في كل قطر ومجتمع عربي، وضمن شروط العصر الجديدة الضاغطة، حيث يشهد العالم بروز تكتلات دولية اقتصادية سياسية عسكرية في مواجهة الأحادية الأمريكية فيما المجتمعات العربية الإسلامية ذات العلاقات والروابط والمصالح المشتركة أولى بهذه الوحدة.

وغيرها من العوامل الذاتية التي اشعلت الحرب، لكن العوامل الموضوعية الجوهرية هي التي تسببت بالحرب، وقد مثلت حرب صيف ١٩٩٤م حدثاً فارقاً في التاريخ اليَمَني الحديث بما خلفته من تداعيات مازالت تأثيراتها فاعلة حتى اليوم.

انصهرت في دولة الوحدة الجمهورية اليَمَنية دولتان بتطورهما السياسي وتنوعهما الثقافي، وكان يُفترض أن يعني ذلك مزيداً من القوة والغنى المادي والروحي للدولة اليَمَنية بما يؤهلها لأن تقوم بدورها الحضاري من منطقة جنوب الجزيرة العربية بما يليق بتاريخها المجيد قبل الإسلام وبعده، حيث كانت تشهد أزهى مراحلها إبان قيام دولها الموحدة واتحاداتها الأوسع.

## الأزمة السياسية واتفاقية «العهد والاتفاق»

كانت حرب ١٩٩٤م امتداداً للصراع التاريخي بين النظامين والحزبين الحاكمين في جنوب الوطن وشماله، فاتفاقية الوحدة لم تلغي الخلافات القديمة، رغم أنها كانت فرصة سياسية سانحة لو وجدت المصداقية المتبادلة من الطرفين، وسعيا نحو معالجة الصراعات والتناقضات والفوارق بشكل سلمي حضاري، لكن هذا لم يحدث، وقد كانت تلك الأزمة أول امتحان واقعي للدولة اليَمَنية ونخبها التي تبنت مبدأ الديمقراطية والتعددية لكنها فشلت.

كان التناقض السياسي الأساسي هو في تركيبة النخب الطبقية الحاكمة في شطري الوطن، فجنوب الوطن كان محكوماً من قبل النخب القيادية الحزبية التي تمثل إلى حد كبير مصالح الطبقة الشَّعْبية من عُمَّال وفلاحين وجنود وصغار رجال الأعمال، تأسست الدولة المعبرة عن هذه المصالح في جنوب الوطن ضمن ثورة تحرر وطنية ثورة ١٤ تشرين أول/أكتوبر المجيدة، وقد استطاعت -إلى حد ما- ضرب النظام الاقطاعي السلاطيني العميل للإنجليز، وبناء المؤسسات الحكومية على أسس حديثة، وكانت الدولة عبر قطاعها العام هي المؤسسة التي تضمن مصالح الطبقة الشَّعْبية وتدير مصالح المجتمع وسير الحياة اليومية عبر القانون.

أما في شمال الوطن فقد كانت المشيخات -شبه الاقطاعية- راسخة من بعد انتصارها في الحرب التي جرت بين الملكيين والجمهوريين وبين القوى التقليدية والقوى الحداثية في المعسكر الجمهوري. كانت الطبقة الحاكمة في شمال الوطن مؤلفة من العسكر والرجعيين من المشايخ وكبار الموظفين الحكوميين الفاسدين ورجال الأعمال الطفيليين، وهم تحالف طبقي يتقاسم السلطة والثروة في ظل نوع من التنافس البيني، فيما غاب حضور الدولة المؤسسية لتعدد أطراف السلطة التي كانت تمارس سلطتها على الدولة والمجتمع من خارج الأطر القانونية.

التناقض بين طبيعة النخبة الحاكمة في شمال الوطن وبين طبيعة النخبة الحاكمة في جنوب الوطن، والتناقض بين المصالح الاجتماعية التي كانت ترعاها جمهورية اليمن الديمقراطية الشَّعْبية، وبين المصالح الاجتماعية التي كانت تخدمها الجمهورية العربية اليَمَنية، والتناقض بين نمط حكم نظام القانون في الجنوب (المتطور نسبياً) وضعف النظام القانوني في الشمال، مختلف هذه التناقضات -والتي كان يمكن معالجتها بشكل سلمي ديمقراطي- مثلت السبب الرئيسي في أزمة عام١٩٩٣م وحرب صيف ١٩٩٤م فقد أخذت كل نخبة من هذه النخب الحاكمة في الشمال والجنوب مصالحها وممارساتها إلى دولة الوحدة وعبرت عنها سياسياً عبر

حزبي «المؤتمر الشَّعْبي العام» [٤] و«الحزب الاشتراكي اليَمَني»[٥]

كان الخلاف السياسي الأساسي الذي أدى إلى حرب صيف ١٩٩٤م ليس حول الوحدة اليَمَنية بل حول بناء دولة الوحدة، حول الهوية الاجتماعية للدولة الجديدة، حول سؤال مصالح أي الطبقات سوف تمثل دولة الوحدة، تحدد التناقض في هذه المسائل بشكل جوهري، وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى الصدام العسكري في حرب ٩٤م.

مثلت مسألة الديمقراطية أحد تعبيرات الخلافات بين الطرفين وصحيح بأن الاشتراكي والمؤتمر كانا يحكمان كأحزاب شمولية قبل الوحدة إلا أن الاشتراكي كان يميل نحو الديمقراطية بعد الوحدة، فالاشتراكي لم يكن يشعر بأنه سوف يخسر شيئا من إقرار الديمقراطية والشراكة فقيادته ليس لها مصالح خاصة احتكارية وطفيلية تدافع عنها وكانت قناعته بالديمقراطية نابعةً من تجارب مريرة من الاقتتال الدوري داخل التنظيم في الجنوب، وهذا الاقتتال أدى إلى عدم رسوخ قيادة واحدة في الجنوب وحال دون تشكل شبكة مصالح طفيلية لقيادات الحزب تجعل منها معادية للشراكة والديمقراطية، و«دون إغفال عامل رئيسي آخر وهو أن الديمقراطية والتعددية السياسية كانت تمثل مصلحة وحاجة حقيقية بالنسبة للحزب

(٤) تعود فكرة «المؤتمر الشعبي العام» إلى الرئيس إبراهيم الحمدي، في تشكيل تنظيم سياسي شعبي يستوعب في اطاره مختلف التوجهات السياسية، على غرار «التنظيم السياسي الموحد» الحاكم في الشطر الجنوبي من البلاد في زمن الرئيس سالم ربيع علي.

تأسس المؤتمر الشَّعبي العام في ٢٤ اغسطس ١٩٨٢م في عهد رئاسة العقيد علي عبد الله صالح للجمهورية العربية اليمنية وضم شخصيات مؤثرة من مختلف الأطياف السياسية، ليكون حزب (كل الأحزاب) وأداة سيطرة اجتماعية لمنظومة محسوبيات مرتبطة بالسلطة.

من خلال التحالف بين الإسلاميين-الاخوان» والأجهزة الأمنية في سبعينيات القرن الماضي، تمكن علي عبد الله صالح من الحد من تقدم الاشتراكيين وتشكلت «الجبهة الإسلامية» برعاية السلطة، وبتشكيل حزب التجمع اليمني للإصلاح في سبتمبر ١٩٩٠م خرج معظم الاسلاميون من حزب المؤتمر الشعبي العام.

وصل المؤتمر إلى أزمة سيطرة سياسية في العام ٢٠٠٩م حين رفضت المعارضة الدخول في انتخابات جديدة دون إصلاح سياسي لنظام الدوائر والقوائم الانتخابية والسجل، كان القيام بها يعني خسارة حزب صالح في لعبة الديمقراطية الشكلية.

شهد المؤتمر سلسلة انقسامات عديدة عصفت به من العام ٢٠١١م حتى ٢٠١٧م وغدت أشد وضوحاً من بعد مقتل صالح في ديسمبر ٢٠١٧م.

(٥) تأسس الحزب الاشتراكي اليمني من اندماج خمس فصائل يسارية وقومية مناضلة ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب، عقد المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي اليمني في عدن الفترة ١١-١٥ أكتوبر ١٩٧٨م، وفي الشمال توحدت فصائل اليسار الخمس تحت اسم «حزب الوحدة الشعبية اليمني» بتاريخ ٨ مارس ١٩٧٩م كفرع للحزب الاشتراكي اليمني الموجود في عدن، وفي ٩ مارس من نفس العام قام الحزب الاشتراكي اليمني كصيغة تنظيمية موحدة على مستوى اليمن كلها.

تحددت هويته كحزب عمالي ماركسي لينيني، حيث عرف نفسه بأنه: «طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الكادحة الأخرى»، يهدف إلى استكمال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال نحو بناء الاشتراكية، وكحزب كفاحي مناهض للإمبريالية والصهيونية. تعرض الحزب في العام ١٩٨٦م لضربة عنيفة في المجزرة التي حدثت لقياداته العليا، ولم يكد يتعافى منها حتى تعرض لضربة أخرى في حرب ٩٤م، وكان لمقاطعته الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧م والانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩م دوراً في تراجع قواعده وجماهيرية الحزبية.

في المؤتمر العام الرابع عام ٢٠٠٠م أضاف إلى هويته الفكرية بأنه يسترشد بالصفحات المشرقة من التراث الاسلامي ومضامين العدالة ونصرة والمستضعفين والحث على العلم والعمل. وفي المؤتمر العام الخامس ٢٠٠٥م حدد هويته السياسية بأنه «حزب كل الطبقات»، أي حزب لبرالي اجتماعي. وحدد هدفه النضالي بإصلاح مسار الوحدة ومعالجة آثار حرب ٩٤م. وفي المجلس الحزبي العام ٢٠١٤م غير هدفه بأنه تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وبناء الدولة اليمنية الديمقراطية الاتحادية من أقليمين. وأكدَّ على هويته كحزب لبرالي اجتماعي.

الاشتراكي اليَمَني خلافاً لشريكه الآخر (المؤتمر) وآخرين خارج شراكتهما، حيث كانت التعددية الحزبية وحرية الصحافة بالنسبة له بمثابة الورقة السياسية الرابحة التي يستقوي بها لحماية نفسه ككيان سياسي وحزب يساري قومي ماركسي أمام القوى التقليدية والجماعات الدينية السلفية الوهابية التي كانت ترفض فكرة وجوده وتفتي بتكفيره»[٦]، وعلى العكس من ذلك فقد كانت النخبة الحاكمة في الشمال الذي يتصدرها المؤتمر الشَّعْبي العام، تشعر أن تحقيق الديمقراطية وقيام الشراكة يعني خسارتها للمصالح الخاصة التي راكمتها منذ عشرات السنين عبر الإقصاء والاستغلال وعلاقات التبعية مع السعودية وأمريكا، لذا دخلت هذه النخبة إلى الوحدة وهي تنوي الانقلاب على مضامينها، وهو ما يعترف به بوضوح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في مذكراته، ويعد الأحمر أهم القيادات القبلية والسياسية الحاكمة والمالكة في شمال اليمن قبل الوحدة وبعدها أيضاً[٧] كانت النخبة الحاكمة في شمال الوطن ترى في الوحدة فرصة لتوسيع مصالحها الاقتصادية ونفوذها الاجتماعي في الجنوب، وهو ما تحقق فعلياً بعد حرب ٩٤م، فيما كانت النخبة الحاكمة في الجنوب تنظر إلى الوحدة باعتبارها وحدة الشَّعْب وباعتبارها فرصة تاريخية من أجل التطور الاجتماعي في اليمن وتحسين وضع الطبقات المنتجة والكادحة التي تعبر عنها كهدف إستراتيجي، وتكتيكياً ترى فيها فرصة لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بها آنذاك، واستجابة للتحولات العالمية من بعد انهيار الاتحاد السوفييتي[٨]

الوحدة اليَمَنية جعلت من المؤتمر الشَّعْبي العام والحزب الاشتراكي شريكين في الظاهر، فيما الشراكة الفعلية كانت بين النخبة العسكرية في اليمن العربية بزعامة صالح وبين الإخوان

(٦) محمد محمد المقالح. «**أزمة الديمقراطية الانتخابية في الجمهورية اليمنية.**» (صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي، ٢٠٢٠م) ط١، ص ٣٨.

(٧) بالنسبة لنا المشايخ والعلماء كان توقعنا أن الحزب الاشتراكي اليمني دخل الوحدة وسينضم إليه الأحزاب اليسارية الأخرى في الشمال من ناصريين وبعثيين.. وسيشكلون كتلة واحدة.. ولهذا لابد من إنشاء أحزاب تكون رديفة للمؤتمر وطلب الرئيس منا بالذات مجموعة الاتجاه الاسلامي وأنا معهم أن نكون حزباً في الوقت الذي كنا لا نزال في المؤتمر، وقال لنا: كونوا حزباً يكون رديفاً للمؤتمر ونحن وإياكم لن نفترق وسنكون كتلة واحدة، ولن نختلف عليكم وسندعمكم مثلما المؤتمر، إضافة إلى أنه قال: إن الاتفاقية تمت بيني وبين الحزب الاشتراكي، وهم يمثلون الحزب والدولة التي كانت في الجنوب، وأنا أمثل المؤتمر الشعبي العام والدولة التي كانت في الشمال، وبيننا اتفاقيات لا استطيع أتململ منها، وفي ظل وجودكم كتنظيم قوي سوف ننسق معكم بحيث تتبنون مواقف معارضة ضد بعض النقاط أو الأمور التي اتفقنا عليها مع الحزب الاشتراكي وهي غير صائبة ونعرقل تنفيذها، وعلى هذا الأساس أنشأنا التجمع اليمني للإصلاح في حين كان هناك فعلا تنظيم هو تنظيم الإخوان المسلمين الذي جعلناه كنواه داخلية في التجمع فلديه التنظيم الدقيق والنظرة السياسية والأيديولوجية والتربية الفكرية». **الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر** [مذكرات]؛(مرجع سبق ذكره) ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٨) «ولما كانت قضية توحيد الوطن اليمنى هى الهاجس الكبير الذي يحتل المكانة الأولى فى تفكير جماهير شعبنا اليمنى التي ضحت من أجل التحرر من نير الاضطهاد والقمع والبؤس فإن نضالها اليومي المستمر في سبيل تحقيق إعادة وحدتها، مرهون بتعميق الديمقراطية التي تمثل الرافعة الأساسية التي تقوم عليها العملية التوحيدية وتوحيد الإمكانيات المادية والروحية لجماهير شعبنا اليمني بما يؤمن تحقيق طموح هذه الجماهير الشعبية في التقدم الاجتماعي والاقتصادي وبناء اليمن الحضاري». **كلمة المحرر (**قضايا العصر: مجلة نظرية سياسية شهرية يصدرها الحزب الاشتراكي اليمني**)**.. العدد ٦،٧، حزيران/يونيو، تموز/يوليو ١٩٩٠م

المسلمين فرع اليمن «التجمع اليَمَني للإصلاح»[٩] الشراكة التاريخية التي قامت منذ منتصف السبعينيات متمثلة بتحالف جيش اليمن العربية «والجبهة الإسلامية» (التكفيرية) على أساس التعبئة السياسية والعسكرية والعقائدية ضد الاشتراكي بجناحه المسلح «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، ففيما كان الاشتراكي يفترض أنه في حالة شراكة مع المؤتمر، كان المؤتمر في حالة تحالف وشراكة استراتيجية مع الإخوان، وقد برز هذا التحالف بوحدة معسكرهم في حرب ٩٤ والسلطة التي اعقبتها، ولم تظهر الخلافات بين هذا التحالف -وهي خلافات المتنافسين لا المتصارعين- إلا بعد انتخابات ٩٧م، وظلت على الدوام في إطار التنافس بين الحزبين لا في إطار العداء والتناقض، ثم تحولت العلاقة بينهما من التنافس إلى الصراع .

كانت الأزمات التي سبقت حرب ٩٤م هي التعبير السياسي عن خلافات طرفي الوحدة حول الوظيفة والهوية الاجتماعية للدولة الجديدة «اليمن الموحد» أي تناقض المصالح الاجتماعية التي يحملها كل طرف وحول ممارسة السلطة فيها وتحديد المشروعية الفكرية للتقنين، وقد تبلورت هذه الخلافات في صيغة سياسية عُرفت «بأزمة التعديلات الدستورية» التي تلت انتخابات ١٩٩٣م تركزت الخلافات الشديدة في أربع مسائل، المسألة **الأولى** كانت الغاء المجلس الرئاسي، الذي يعني ضرب مبدأ القيادة الجماعية التي كانت ضرورية لقيادة المرحلة الانتقالية خاصة وأن مؤسسات دولتي الوحدة لم تندمج وكان المؤتمر والإخوان بعد حصولهم على الأكثرية في البرلمان يُهددون الاشتراكي بإقصائه من السُلطة فيما عُرف بمسألة «الاستقواء بالديمقراطية»، والإشكالية **الثانية** كانت حول مسألة السُلطة «التشريعية» مجلس النواب والشورى ونظام الغرف وهو أمر يتعلق بمسألة من يستطيع أن يُقر المسائل الكبرى المتعلقة بهوية النظام السياسي، والمسألة **الثالثة** كانت حول الحكم المحلي واسع الصلاحيات، الذي يُفترض أن يُشرك الجماهير والمجتمعات المحلية في إدارة أمورهم كتعبير ملموس عن

(٩) تأسس التجمع اليمني لإصلاح في العام ١٩٩٠م، من مجموعة مكوّنات، أبرزها جماعة «الإخوان المسلمين» والذين تولوا الجانب التنظيمي الثقافي، وتيار الجناح القبلي الحاشدي الذي يعود له فضل البروز والسياسي والحشد الشعبي العسكري، ورجال الأعمال الذين يساهمون في رفد الجانب التنظيمي السياسي وتوسع القاعدة الشعبية عن طريق «العمل الخيري» الدعوي.

شارك الاخوان عبر الورتلاني في عملية اغتيال الإمام يحيى، ويعود أول لقاء لليمين بفكر الاخوان المسلمين في عهد حسن البنا في نهاية الثلاثينات، مع وصول القاضي محمد محمود الزبيري إلى القاهرة. وأسس الزبيري مع أحمد نعمان حركة الاحرار اليمنيين في الثلاثينات، حين كان منفياً في القاهرة، كما أسس الزبيري في السنوات الأولى من الثورة الجمهورية ١٩٦٤م «حزب الله» -الساعي لدولة إسلامية لا جمهورية ولا ملكية-. فقد ميز الإخوان أنفسهم في الصف الجمهوري في الشمال كتيار إسلامي ضد القوميين واليسار وكانوا في حقيقتهم ضد الجمهورية.

مرحلة التوسع والانتشار كانت في فترة حكم علي عبدالله صالح ١٩٧٨م، لأنه كان بحاجة ماسة إلى حشد أكبر عدد ممكن من القوى السياسية حوله وعلى رأسها «الحركة الإسلامية» لمواجهة المعارضة الاشتراكية المسلحة، وعند تأسيس المؤتمر الشعبي العام ١٩٨٢م كانوا جزءاً فاعلاً فيه وأسهموا بشكل حاسم في صوغ الميثاق الوطني للمؤتمر.

رفض الإصلاح اتفاقية الوحدة ودخل بعد تحالفه مع المؤتمر عقب حرب ٩٤ في حكومة ائتلافية ثم خرج منها بعد انتخابات ١٩٩٧م

قاتل «الإصلاح» في الجوف وعمران وأرحب مع التشكيلات العسكرية الموالية لعلي محسن وشكل لجان ميليشيات في صنعاء من أجل إعاقة الثورة الشَعبية ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. عقب انتصار ثورة ٢١ سبتمبر دعا مع الناصري لتشكيل تحالف سياسي يسمى «الاصطفاف الوطني»، داعم لهادي معادي لأنصار الله، لكنه فشل. في العام ٢٠١٥م أيد العُدْوَان على اليمن. تحرك ميدانياً لإسناد العُدْوَان في صنعاء ومختلف المحافظات عسكرياً وإعلامياً وسياسياً، ومدنياً.

الديمقراطية، والمسألة **الرابعة**، كانت حول مصدر التشريع ولم يكن الخلاف حول مسألة أن الإسلام مصدر التشريع أم لا فقد أقر دستور الوحدة أن الدستور يبنى على التشريعات الإسلامية[١٠] كان الخلاف هو حول من له الحق في القول بأن رأيه هو رأي الإسلام ففيما شدد الاشتراكي على مسألة كفل حق الاجتهاد، تمسك الإخوان بسلفية التعامل مع النص، ومختلف هذه الخلافات السياسية الحادة حُسمت لاحقاً بعد الحرب لصالح المؤتمر والإخوان.

كانت اتفاقية العهد والاتفاق[١١] التي وقعت في عمان الأردن في ١٨كانون الثاني/يناير ١٩٩٤م برعاية الجامعة العربية صيغة سياسية ملائمه لحل التناقضات والخلافات بشكل سلمي وفق مبدأ الشراكة السياسية الديمقراطية والمشاركة المحلية في الحكم والتوازن السياسي بين مختلف المناطق اليَمَنية في إدارة الحكم، إلا أن المؤتمر والإخوان الذين وقعوا على هذه الاتفاقية وقفوا ضد تنفيذها وعملوا على تفجير الموقف فلم يكونوا مؤمنين بها وقد أفصح الرئيس علي صالح بذلك لاحقاً[١٢]، كما هو عليه الحال مع اتفاق السلم والسراكة، وفي المقارنة ما بين اتفاق السلم والشراكة الوطنية ٢٠١٤م مع اتفاقية العهد والاتفاق ١٩٩٣م نجد الكثير من التشابه ذلك أن القضايا التي لم تحل في اتفاق العهد والاتفاق ظلت مستمرة دون حل حتى ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، واليوم هناك إمكانية أكبر لحل هذه القضايا لتوفر المصداقية لدى القوى الوطنية الثورية وضعف قوى حرب ٩٤م إلا أن استمرار التدخل والعُدْوَان الأجنبي يُعيق حل هذه الإشكاليات الوطنية.

(١٠) جاء في المأدة الثانية في دستور الوحدة الذي أُقرته لجان الوحدة في العام ١٩٨٢م: «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية»، وفي المادة الثالثة: «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع». وبعد حرب ٩٤ تم تعديل المادة الدستورية المتعلقة بمصدر التشريع «مادة ٤: الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، وجاء في المادة ٦ من الدستور المعدل: «تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي الإنساني المعترف بها بصورة عامة». ومن المعروف لدى رجال القانون بأن هذه المادة السادسة تناقض المادة الرابعة فهذه القوانين الحقوقية الإنسانية وإن كانت في معظمها تنسجم مع الشريعة الإسلامية ومما يستحسنه العقل إلا أن فيها مواد نقيضة للشريعة الإسلامية، والحل -في نظر المؤلف- لتجنب هذا التناقض هو تبني رؤية أنصار الله في هذا الشأن المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني والذي أعدها البرفسور القانوني الشهيد د. أحمد شرف الدين، ومفادها «الدين دين الشعب والدولة شخصية اعتبارية دينها القانون».

(١١) للمزيد راجع وثائق الفصل الثاني، ص (٣٣٢)

(١٢) اعتبر الرئيس علي عبد الله صالح أن وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت عليها القوى السياسية اليمنية بما فيها المؤتمر وثيقة حرب وتخريب، ففي خطابه عقب المناورات العسكرية بتاريخ ٢٧-٥-٢٠٠٤م، خاطب الجنود محرضاً على أحزاب المعارضة قائلاً: «لن يغفروا لكم هؤلاء عندما تصديتم لمؤامرة الإنفصال التي نظروا لها، وعملوا على استبدال دستور الجمهورية اليمنية بوثيقة العهد والإتفاق، وثيقة الحرب والتخريب التي دفعنا لها ثمناً ١٠ آلاف شهي وجريح». علي عبد الله صالح «**خطابات واحاديث الرئيس للعام ٢٠٠٤م**»، ( وزارة الإعلام، مطابع وكالة سبأ) ط١، ص ٢٠٣

## حرب ٩٤م .. الآثار والتداعيات

في ٧ تموز/يوليو١٩٩٤م أعلن تحالف المؤتمر والإخوان انتصارهم في الحرب التي اسموها «حرب الردة والانفصال»، واسموا أنفسهم بـ«الشرعية الدستورية» ومن هذا التاريخ بالمقابل ظهر مفهوم «عصابة ٧-٧» الذي يُشير إلى تحالف هذه القوى الظالمة والفاسدة والعميلة.

كان أول ما قام به الطرف المنتصر هو ضرب طابع الوحدة السلمي الطوعي الديمقراطي، وتحويلها إلى وحدة ضم وإلحاق قسرية، والانقلاب على دستور الوحدة عبر التعديلات، وانتهاج ممارسات ظالمة واقصائية عديدة أضرت بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوحدة اليَمَنية، ولا تزال مؤثرة حتى اليوم وتتمثل ممارسات القوى المنتصرة في ثلاث نقاط رئيسية:

**الأولى**: إقصاء وضرب الحزب الاشتراكي اليَمَني، الطرف الثاني في اتفاقية الوحدة كممثل عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشَّعْبية، والمعبر(غير الوحيد) السياسي عن مصالح الطبقات الشَّعْبية وقوى الحداثة في الجنوب والشمال، وأحد أطراف التوازن السياسي، فهو المدافع الأول عن اقتران الوحدة بالديمقراطية، وظل عامل توازن في العملية السياسية بعد الوحدة حتى بدأت الاختلالات السياسية في انتخابات ١٩٩٣م.

**الثانية**: تصفية الإرث السياسي المادي والمعنوي للجنوب اليَمَني، وذلك عبر تدمير ومحو تراثها الثقافي السياسي والإداري والمالي والقانوني والقضائي وخصخصة القطاع العام الحكومي والتعاوني (الصناعي والزراعي والسمكي والخدمي) الذي كان مصدر الحياة للطبقة الشَّعْبية في الجنوب، ونهب الأراضي الحكومية والخاصة والتعامل معها «كأرض خراج»، و «فيد وغنيمة» [١٣]

تكاملت الممارستان السابقتان مع ممارسة **ثالثة**، هي إعادة هندسة البنية الاجتماعية والثقافية في جنوب الوطن– وهي الممارسات التي تشكل عنها واقع الجنوب اليوم- تمثلت هذه

(١٣) تقرير الدكتور صالح علي باصرة رئيس لجنة التحقيق والكشف عن قضية الأرض والأملاك العامة والخاصة،، وهو تقرير نشرت أخبار أو تسريبات تفصيلات عامة عنه، كما أجريت معه مقابلة حول ذلك منها مقابلة ضافية مع موقع «نيوز يمن» واعادت «الأيام» نشره، وفيه أشارات كثيرة حول ذلك الفيد، والنهب الوساع لأرض الدولة والأملاك الخاصة، وهو تقرير واسع ومفصل تصل صفحاته إلى ٣٠٠ صفحة – كما يذاع- أشار في المقابلة المذكورة إلى د باصرة قائلاً : من غير المعقول أن نافذاً يأخذ ألفي (٢٠٠٠) فدان، وآخر غير قادر على الحصول على قطعة أرض ١٥ متر في ١٥ متر، ويقول نحن نعرف ان هؤلاء المتنفذين الذين يسطون على أملاك الناس ليسوا من المحافظات الشمالية وحدها، بل هناك من المحافظات الجنوبية، ايضاً، وهنا تميز أوضاع أبناء المحافظات الجنوبية كقضية البطالة». قادري أحمد حيدر. «**القضية الجنوبية رؤية تاريخية سياسية**». (صنعاء: دار جامعة صنعاء للطبعة والنشر٢٠١٤م) ص ١٢٨

الممارسة الإجرامية، بتصفية مكتسبات ثورة ١٤ أكتوبر المجيدة، حيث تم إعادة التراتبية الاجتماعية القديمة السابقة للثورة المقاربة لما هو عليه الواقع في الشمال حيث أصبح الشيخ والتاجر والضابط في مرتبة أعلى ولديهم الثروات والنفوذ على مؤسسات الدولة، فيما العمال والفلاحون والصيادون والموظفون الحكوميون والمثقفون والفنانون في درجة أدنى ويعيشون البؤس والاحتقار وتتعامل معهم الدولة «كمواطني درجة ثانية» وهذا الواقع لم يفرض فقط في الجنوب بل وكان مفروضاً في الشمال أيضاً. ترافقت مع هذه العملية في الجنوب إعادة الاعتبار للسلاطين والمشيخات والاقطاع والتجار من وكلاء الاحتكارات الطفيليين ومعهم عملاء السعودية وبريطانيا التاريخيين، كما تم إعادة ثقافة الثأر، واستحقار المرأة والعمل والتعليم، ودعم الحركة الوهابية التكفيرية وتمكينها من أجهزة الدولة المختلفة وفي مقدمتها أجهزة التعليم والإعلام والثقافة والقضاء.

## تبلور الحراك الجنوبي السلمي

مختلف الممارسات التدميرية التي مارستها القوى المنتصرة في حرب ٩٤م وقف ضدها الجنوبيون بشكل سلمي مطالبين بحقوقهم الاقتصادية ومدافعين عن مصدر عيشهم، تحت شعار «إصلاح مسار الوحدة»، وهكذا تشكل الحراك الجنوبي من الطبقة الشَّعْبية في جنوب الوطن، عبر تعبيرات تنظيمية عديدة توجه كل تنظيم منها إلى الدفاع عن جزئية من القضية، منها «جمعية المتقاعدين العسكريين»، و«جمعية الشباب العاطل عن العمل»، و«اللجان الشَّعْبية»، و«لجان مناضلي الثورة وحرب التحرير» و «والجمعيات التعاونية الزراعية» (التي تم حلها) و«جمعيات الدفاع عن الأرض» و«جمعية الدبلوماسيين المسرحين» وظهور تيار إصلاح مسار الوحدة في الحزب الاشتراكي، وكان من القضايا البارزة والناضجة في الحراك الجنوبي، توجه الجنوبيين نحو التسامح والتصالح لتجاوز آثار الصراعات السابقة إبان دولة اليمن الديمقراطية[١٤]، وإعادة الروح للمناسبات الوطنية المتعلقة بحرب التحرير الشَّعْبية ضد الاستعمار البريطاني كثورة ١٤ أكتوبر والاستقلال الوطني ٣٠ نوفمبر وتحويلها إلى أيام للاحتجاجات تأكيداً من أبناء الجنوب اليَمَني على إرثهم الثوري الوطني الذي كان يواجه بالتجريف واستلهاماً لتلك النضالات لمواجهة التحديات الراهنة، ورغم الطابع السلمي المكفول دستورياً، إلا أنه تم مواجهتهم بالعنف المفرط.

وهكذا نجد أن حرب ٩٤م عززت القوى الظالمة الظلامية الاستبدادية العميلة وعسكرت

(١٤) «لقاءات التصالح والتسامح والتضامن بدأت أولى خطواتها من لحظة إعلان جمعية أبناء ردفان التي تم حلها بالقوة الأمنية، إلى لقاءات حضرموت، في صورة مشروع وثيقة اسميت «الوثيقة الوطنية» المقدمة للملتقى الوطني للتصالح والتسامح والتضامن في محافظة حضرموت المنعقدة في المكلا بتاريخ ٢٢ آيار/مايو ٢٠٠٧م.

الحياة الاجتماعية وضربت الديمقراطية والنشاط النقابي، وألغت (واقعياً) التعددية السياسية، وأعاقت بناء دولة القانون، وتخلت عن السيادة الوطنية، وتوجهت بالوطن نحو المحور الأمريكي الصهيوني، وشنت ست حروب ظالمة ضد أنصار الله في صعدة ومحيطها. كانت نتائج حرب ٩٤ مدمرة للوطن اليَمَني، وهي نتائج أصبحت بذاتها أسباباً لنتائج جديدة منها «ثورة ١١ فبراير» ٢٠١١م وثورة ٢١سبتمبر ٢٠١٤م.

## نهضة السيد حسين الحوثي وحروب صعدة

عقب حرب ٩٤م تم تصفية المضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أقرت في دستور الوحدة، واشتدت تبعية البلاد الاقتصادية والسياسية للغرب عقب تطبيق «الإصلاحات الاقتصادية» التخريبية في حقيقتها وجوهرها، التي رهنت اليمن للدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا.

في هذه المرحلة من اشتداد الاستبداد السياسي وتوسع الطبقة الفقيرة في أوساط الجماهير الريفية والمدينية، وتسيد الفساد وتفريخ الأحزاب والنقابات، واشتداد التناقض الاجتماعي بين الريف والمدينة، جاء السيد حسين بدر الدين الحوثي[١٥] بمشروعه الإحيائي الديني «المسيرة القرآنية» كأبرز حدث في بلادنا في القرن الواحد والعشرين، بما ترتب عليه من أحداث وتداعيات مستمرة ومؤثرة في سير تطور بلادنا.

حمل خطاب الحوثي أبعاداً اجتماعية اقتصادية على المستوى الداخلي، وأبعاداً وطنية في شأن السيادة اليَمَنية على المستوى الخارجي، وبعداً إسلاميا قومياً أممياً ضد الهيمنة الاستعمارية الأمريكية واليهودية الصهيونية، وقد مثل هذا الخطاب الثوري تهديداً لسلطة النخبة الطبقية المسيطرة الخادمة لمصالح الاحتكارات الغربية في اليمن. ويُعد الشهيد حُسين الحوثي قائداً ومفكراً مقاوماً صاحب مسؤولية دينية ووطنية وقومية وإنسانية وذا معرفة بمخططات القوى الاستعمارية والصهيونية المعادية، وقد انطلق الحوثي في مشروعه الثقافي مواجهاً الهيمنة الاستعمارية وداعياً لوحدة التيارات والتوجهات الإسلامية على أساس القرآن الكريم وكان موقفه في مواجهة الهيمنة الأمريكية واضحاً وشجاعاً، في مرحلة رضوخ الأنظمة العربية الرسمية للهيمنة الأمريكية، بالتزامن مع الهجمة الاستعمارية القادمة تحت شِعار «محاربة الإرهاب»[١٦]

(١٥) السيد حسين بدر الدين الحوثي (١٩٥٩م -٢٠٠٤م) ولد في مدينة الرويس بني بحر في محافظة صعدة، عضو في مجلس النواب اليمني ١٩٩٣م حتى ١٩٩٧م عن حزب الحق ممثلاً للدائرة (٢٩٤) في محافظة صعدة كان رافضاً لحرب صيف ٩٤م ونتائجها، اتجه بعد العام ١٩٩٧م إلى الدراسات العليا في دولة السودان، في العام ٢٠٠١م بدأ مشروعه الثقافي القرآني في مواجهة التحركات الأمريكية والصهيونية، أستشهد في أيلول سبتمبر ٢٠٠٤م في الجولة الأولى من الحروب الست التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بغطاء رسمي يمني ضد المشروع القرآني لحسين الحوثي، تم تسليم رفاته في العام ٢٠١٣م وتم نعيه من قبل أنصار الله وتشيعه بشكل جماهيري غير مسبوق في محافظة صعدة شارك فيه مواطنون وسياسيون ورجال دين من مختلف المحافظات اليمنية.

(١٦) «من المعلوم أنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م حرصت أمريكا على توظيف هذه الأحداث وجعلت من خلالها غطاءً تتحرك من خلاله ضمن مرحة متقدمة.. هو الاستعمار الجديد لعالمنا الإسلامي، السيطرة المباشرة على منطقتنا

إن ميزة التحرك الذي قاده الحوثي عن غيره، يكمن في المسؤولية التي تحلى بها من منطلقات دينية قرآنية وطنية وإنسانية، والشجاعة التي تحلى بها في الوقوف خلافاً للسائد وضد التوجهات الرسمية التي تدفع إلى الرضوخ والاستسلام للهيمنة الأمريكية وتدخلاتها والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وهي تنظيرات كانت ترى في أمريكا نموذج ذروة الحضارة و«نهاية التاريخ»[١٧] الدولة التي تعتلي عرش العولمة وتفرض رؤاها وقيمها ومشاريعها، وتطبع العالم بطابعها، كقوة لا يُمكن الوقوف أمام توسعها خاصة بعد هزيمة المعسكر الشرقي والاتحاد السوفيتي.

كما تميزت شخصية حسين الحوثي مقارنة ببقية المفكرين الإسلاميين المعاصرين في كونه استوعب الأحداث من حوله مُتهدياً بالقرآن الكريم وشد الناس إلى القرآن كمشرع استنهاض ثقافي وعملي في مواجهة التحديات الاستعمارية، وتعد المقولة المعرفية التي جاء بها حسين الحوثي «عين على القرآن وعين على الواقع» حجر الزاوية في فهم هذا الرجل وفهم مشروعه. وتكمن أهمية هذه المقولة التي وضعها حسين الحوثي، في مواجهة التحديات الاستعمارية، في اعتماد الواقع كمصدر للمعرفة مما يعطي رؤية للمتابع مقدرة على التطور لعكس الواقع كما هو في حركته ويُبعد هذه الرؤية السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية أو الثقافية عن جمود وتخلف التقييم بعدم مطابقته للواقع، وفي ذات الوقت تلتزم هذه الرؤية المتجددة المنعكسة عن الواقع بالقرآن كموجهات روحية وعقائدية ومنهجية ترشد الموقف والسلوك إزاء هذه المستجدات.

العربية وتقويض كِيان العالم الإسلامي من دول وشعوب وبعثرتها وسحقها والاستحواذ على مقدراتها وخيراتها.. أمام واقع كهذا وتجاه تحديات كهذه وفي بيئة غلبت عليها حالة الصمت لدى الكثير وانطلق فيها الكثير للاستجابة للأمريكي على النحو الذي يساعده، برز موقفٌ مغاير وصوت حرٌ انطلق من اليمن، آنذاك تحرك السيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه بمشروعه القرآني رافضاً حالة التدجين والاستسلام ومعلناً موقفاً مسؤولاً وحراً ومنطلقاً على أسسٍ صحيحةٍ ومشروعة بتاريخ يوم الخميس الموافق ١٧-١-٢٠٠٢م بعد قرابة اربعه أشهر من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر». السيد عبد الملك الحوثي، **خطاب في الذكرى السنوية للشهيد القائد،٢٠١٧م**

(١٧) نهاية التاريخ مفهوم أطلقه المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما في عام ١٩٨٩م في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» مفترضاً بأن ما وصلت إليه الولايات المتحدة ونموذج الحضارة الغربية ذروة التطور الإنساني ونهايته، وفي العام ٢٠٢١م تراجع الكاتب عن طرحه وكتب مقالة بعنوان «نهاية الهيمنة الأمريكية».

## الحوثي ومسألة الاستعمار الجديد

احتلت قضية الاستعمار ومخاطره على العالم العربي- الإسلامي مساحة كبيرة في فكر حسين الحوثي، ويكتسب مضمون خطابه وفكره عن الاستعمار، مضموناً ثورياً وطنياً وتعد محاضرة «خطر دخول أمريكا اليمن» وثيقة تاريخية هامة في هذا السياق، على الرغم من أن اهتمام حسين الحوثي فيما يتعلق بقضية الاستعمار يتعدى الواقع الوطني اليَمَني إلى بحثه للظاهرة في الواقع الدولي والعربي-الإسلامي، وهو الاهتمام الذي يأخذ طابعاً أممياً ثورياً واضحاً في خطاب السيد عبد الملك الحوثي؛ إن وطنية الفكر وثوريته ليست مرتبطة بمنظومة مفاهيم متخصصة بل هي قضية الشخصية الوطنية ذاتها، قضية وجود هذا الإنسان في عالمه وموقفه العملي والفكري من الصراع في عالمه، لأن وجوده الإنساني مشروط بقدرته على الصمود في وجه القوى التي تريد محو شخصيته وبنية وجوده الإنساني.

انطلق الحوثي في تناوله للمسألة الأمريكية من أسس موضوعية اجتماعية اقتصادية ومن مُعطيات ملموسة دولية وإقليمية[١٨] تتجلى فيها النزعة العُدْوَانية للولايات المتحدة الأمريكية، ونجد النص القرآني في فِكر الحوثي خطاب هدى عملي أي «مُرشداً للعمل» والتَحرك الفاعل التحويلي تجاه هذه الظواهر والمخاطر الحقيقية الملموسة وفي مقدمتها البُعد الاقتصادي[١٩] الذي هو محل التوحش الاستعماري على الدول المضطهدة وشبه المُستعمرة، وقد أولى حسين الحوثي أهمية للجانب الاقتصادي وتطرق للشركات الأمريكية والنهب الاقتصادي وضرب الصناعة الوطنية[٢٠] وتأبيد التخلف الإنتاجي والمعرفي[٢١]، و الاستغلال على الصعيد

(١٨) «لاحظوا كيف كان دخولهم إلى أفغانستان، دخلوا إلى أفغانستان وأوهموا الأفغانيين أنهم يريدون أن يضعوا، أو أن يصنعوا حكومة حديثة وعصرية، وتستقر في ظلها أوضاع البلاد.. وبالتأكيد لن يدعوا البلاد تستقر، بدأ الخلاف، بدأ الحرب بين الفصائل، وسمعنا أن تلك الحكومة لا تستطيع أن تحكم أكثر من داخل (كابول)، لا يتجاوز نفوذها إلى خارج مدينة [كابول]، وما يزال الإعداد من الجنود من أسبانيا ومن مناطق أخرى يتوافدون إلى أفغانستان من أجل أن يحافظوا على السلام، وأن يحافظوا على استقرار المنطقة، هكذا يقولون! يعملون قلاقل دائماً لتبرر لهم تواجدهم، تواجدهم بصورة مستمرة. إذا دخلوا اليمن وكما قال الله: {إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً}(النمل: من الآية٣٤). لا تدخل الشركات الأمريكية بلداً إلا وتنهب ثرواته، إلا وتستذل أهله، لا يدخل الأمريكيون بلداً إلا ويستذلون أهله.». السيد حسين الحوثي «**ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن**». (اليمن صعدة:٣-٢-٢٠٠٢م )

(١٩) {إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً}(النمل: من الآية٣٤). لا تدخل الشركات الأمريكية بلداً إلا وتنهب ثرواته، إلا وتستذل أهله، لا يدخل الأمريكيون بلداً إلا ويستذلون أهله.» مصدر سابق

(٢٠) «هم لا يريدون أن يصل الناس إلى مستوى أن يصنعوا لأنفسهم، أن يكتفوا بأنفسهم في مجال الزراعة، في مختلف شؤون الحياة لا يودون لنا أي خير يريدون منا أن نظل سوقاً استهلاكية نستهلك منتجاتهم». السيد حسين الحوثي، «**ملزمة يوم القدس العالمي**»،(اليمن صعدة :١٤-١٢-٢٠٠١م)

(٢١) «عندما أصبح الإنتاج بأيدي الآخرين وكان الآخرون هم المبدعون وهم المخترعون وهم من طوروا علوم الصناعات وطوروا الصناعات وغيرها، ما الذي حصل؟ جاء اليهود ليستخدموا الثورة الصناعية فاستغلوها في الجانب الثقافي أن يقدموا للمسلمين

الاحتكاري وفتح فروع قطاعات الإنتاج الأجنبية في البلد، وهو تحليل ملموس في نقد الرأسمالية، والمدهش هو مقدرة الحوثي على تبسيط هذا التحليل العميق وتوجيهه إلى جماهير ريفية دون أن ينتقص ذلك من علميته[٢٢]، كما وضح حسني الحويئ جوهر منظور التنمية الليبرالي المتوحش المُعبر عن مصالح الشركات الاحتكارية، المناهض للسيادة والاستقلال الوطنيين[٢٣]

إن النتيجة النهائية في تحليل الحوثي تذهب إلى تحديد أزمتنا في جود عوائق في وصولنا إلى الاكتفاء الذاتي في الصناعة والزراعة، وبصياغة أخرى يتأبد تخلفنا الحضاري في إعاقة دول الاستعمار -وفي مقدمتها أمريكا الإمبريالية- لتطور البنية الاجتماعية الاقتصادية إلى اطوار أعلى داخل ذات التشكيلة الرأسمالية؛ فبإعاقة تطور البنية الاقتصادية الاجتماعية تتجدد السيطرة الاستعمارية، ويتأبد خضوع البلد للسيطرة، ويتأبد بالتالي تخلف البلد وتبعيتها. وبشكل آخر فإن أزمة التخلف في رأي الحوثي هي نتيجة تبعية العلاقات الاقتصادية للسيطرة الغربية التي تجعلنا سوقاً استهلاكيا، فإذا تحررت البلد من هذه السيطرة المادية والفكرية يعني تحررها من حالة التخلف والتبعية.

بأن عليكم أن تتخلوا عن دينكم حتى تكونوا كمثلنا فتلحقوا بركابنا، استغلوها أيضاً في الجانب الاقتصادي فملأوا الدنيا ربا، استغلوا الاقتصاد السياسي في الهيمنة على الشعوب واستنزاف ثرواتها» السيد حسين الحوثي، «**ملزمة معرفة الله نعم الله-الدرس الثاني**»،( اليمن صعدة: ١٩-١-٢٠٠٢م)

(٢٢) «لا تخرج تنميتهم عن استراتيجية أن تبقى الشعوب مستهلكة، ومتى ما نمت فلتتحول إلى أيدي عاملة داخل مصانعهم في بلداننا، لإنتاج ماركاتهم، ونمنحها عناوين وطنية، إنتاج محلي، والمصنع أمريكي، المصنع يهودي، والمواد الأولية من عندهم، وحتى الأغلفة من عندهم. التنمية لهم هنا، وفروا على أنفسهم كثيراً من المبالغ لأن الأيدي العاملة هنا أرخص من الأيدي العاملة لديهم في بلدان أوربا و أمريكا وغيرها من البلدان الصناعية، القروض التي يعطوننا قروض منهكة وإن كانت هناك تنمية فهي مقابل أحمال ثقيلة تجعلنا عبيد للآخرين ومُستعمرين أشد من الاستعمار الذي كانت تعاني منه الشعوب قبل عقود من الزمن. «السيد حسين الحوثي» «**ملزمة اشتروا بآيات الله ثمناً قليلا**»، (اليمن صعدة: ٢٤ يناير ٢٠٠٢م)

(٢٣) «التنمية من منظار الآخرين: هو تحويلنا إلى أيدٍ عاملة لمنتجاتهم، وفي مصانعهم، تحويل الأمة إلى سوق مستهلكة لمنتجاتهم، أن لا ترى الأمة، أن لا يرى أحد من الناس نفسه قادراً على أن يستغني عنهم؛..هل هذه تنمية؟. فنحن نقول: نريد التنمية التي تحفظ لنا كرامتنا، نريد نمو الإنسان المسلم في نفسه، وهو الذي سيبني الحياة، الذي سيعرف كيف يبني اقتصاده بالشكل الذي يراه اقتصاداً يمكن أن يهيئ له حريته واستقلاله، فيملك قراره الاقتصادي، يستطيع أن يقف الموقف اللائق به، يستطيع أن يعمل العمل المسئول أمام الله عنه.» مصدر سابق

## الحوثي ومسألة الحرب على «الإرهاب»

يُعد حسين الحوثي في طليعة مَن تنبهوا للتوجهات الاستعمارية الجديدة، التي تحركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية باسم «مكافحة الإرهاب»[٢٤] وكذلك زيف حربها على تنظيم أسامة بن لادن[٢٥] وكشف أبعادها بعد أشهر من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، ليأتي غزو العراق في العام ٢٠٠٣م مصداقاً لتحليله، ومع تطور نشاطه الفكري والتثقيفي بدأت الحرب العُدْوَانية الأولى على صعدة -تكليلاً لممارسات القمع ضد نشاطهم التثقيفي السلمي الذي استمر ثلاثة أعوام- بعد عودة الرئيس اليَمَني علي صالح من أمريكا آنذاك ليستشهد حسين الحوثي على اثرها في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤م.

حديث حسين الحوثي عن الاستعمار الجديد أستند على شواهد تاريخية ماثلة، لا يُمكن لمن يدقق فيها أن يكذبه، وهي أخطار متسقة مع الخطاب القرآني حول العُدْوَانية اليهودية، وتكشف محاضراته عن شخصية فذة تستشعر مهمة المقاومة والنهوض وذات اهتمام عالي بالوضع السياسي العالمي، ورصد دقيق لمجريات الأحداث والتحولات، فمن مشاهدة الأحداث وتحليلها استنتج الشهيد حسين الحوثي جوهرها المحرك الاستعماري باعتبارها سياسة عدوانية واحدة، وقام بتعميم هذه النتائج على الواقع اليَمَني المهدد بخطر الاستعمار الأمريكي[٢٦] وقد ركز حسين الحوثي على أن النظر إلى الأحداث ككل لا يتجزأ من موقع من يعى أنه جزء من واقع الصراع العالمي، لا مقيم خارج هذا الوجود الاجتماعي التاريخي، خاصة وأن

(٢٤) «الاستعمار الذي انتهى قبل فترة، الاستعمار العسكري... هكذا الناس، وناسين أنهم في مستقبل استعمار جديد، استعمار لكن وبأسلوب أخبث كان الأول منذ البداية عبارة عن هجوم، الهجوم يخلق عند الناس حالة ردة فعل واستياء من المستعمر؛ ولهذا تجد أنهم في الأخير اضطروا إلى أن ينسحبوا من البلدان التي استعمروها.. الاستعمار الحديث الآن جاء، باسم مكافحة إرهاب، ومعهم مجموعة يسمونهم إرهابيين يقسموهم على المناطق، وفي الأخير يقولوا نريد ندخل نطرِّدهم، نلحق بعدهم، ويدخلوا المناطق، يدخلوا البلدان، يدخلوا البلاد ويحتلوها ويهيمنوا عليها، ويكونوا قد خضعوا الدولة فيها، والناس ما يروا شيء إلا عندما تستحكم قبضتهم». **ملزمة خطر دخل أمريكا اليمن** مصدر سابق

(٢٥) «وما قضية نيويورك، ولا قضية أسامة والأشياء هذه إلا محاولة من أعمال اليهود - الذين حكى الله عنهم أنهم يلبسون الحق بالباطل». السيد حسين بدر الدين الحوثي **ملزمة يوم القدس العالمي** مصدر سابق

(٢٦) «أمامك شواهد في بلدان أخرى، شواهد فيما يحصل في البلدان الأخرى، لأنها سياسة واحدة، ما تراه في البلدان الأخرى ستراه في بلادك على أيدي الأمريكيين، ما نقول إنها أشياء مازالت فرضيات، قد رأوا أفغانستان، ورأوا فلسطين، وهم يرون الآن العراق، كيف هم يجهزون له ويعدون له وتجد إصرارهم على ضربه. ما تراه من مواقف للعرب مع الأفغان أو مع فلسطين أو مع العراق، اعتبره سيكون موقف معك، طيب ما هو العراق وحده، كلام على اليمن، كلام على السعودية، على لبنان، على سوريا، على إيران، على مصر على المنطقة كلها، تهديد للمنطقة كلها». **ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن** مصدر سابق

طبيعة الاستعمار والخطر الامبريالي والصهيوني هو عالمي، والمجتمعات العربية الإسلامية في مقدمة المستهدفين فيه[٢٧]

سعى حسين الحوثي إلى أن يرفع من الوعي الاجتماعي ليتجاوز المشاهدات والأحكام اليومية السطحية ويرتقي بها إلى مستوى التحليل العميق الاستراتيجي، لإدراك الخطر الاستعماري ومواجهته، وعدم قبول أي تبريرات له. ويذهب الحوثي إلى أبعد من ذلك إلى تناول ما قد يُقال على سبيل التبريرات حين دخول أمريكا اليمن، فيتصدى لها سلفاً، ومنها تفنيد فكرة أن الدولة هي المسؤول الوحيد عن الدفاع عن الوطن أو مخولة ضمن مهامها الدستورية بقبول التدخل الأجنبي[٢٨]

وفي سياق رده على الوعي اليومي فإن حسين الحوثي يتصدى لفكرة إن وجود «الإرهاب» في اليمن يبرر التدخل الأمريكي، وإن اليَمَنيين «بإرهابهم» حفزوا أمريكا، مستنداً على التجربة التاريخية وهي حقيقة إن الولايات المتحدة الأمريكية هي من قامت برعاية ذهاب المقاتلين اليَمَنيين (للجهاد) ضد الاتحاد السوفياتي[٢٩]

شدد الحوثي على تقديم تحديد ملموس للمسلمين، والمجتمعات الإسلامية المعرضة للخطر[٣٠] بحيث يستشعر من يسمع الحديث حول الأخطار التي تهدد العرب والمسلمين أن

(٢٧) «فلنجتمع هنا ولنخزن ولنتحدث، ولكن بروحية أخرى، نتناول أحداثاً ليست على ما تعودنا عليه، ونحن ننظر إليها كأحداث بين أطراف هناك، وكأنها لا تعنينا، وكأننا لسنا طرفاً في هذا الصراع، أو كأننا لسنا المستهدفين نحن المسلمين في هذا الصراع. نتحدث بروحية من يفهم أنه طرف في هذا الصراع ومستهدف فيه شاء أم أبى، بروحية من يفهم بأنه وإن تنصّل عن المسؤولية هنا فلا يستطيع أن يتنصّل عنها يوم يقف بين يدي الله». **مصدر سابق**

(٢٨) «الناس لا يسمحوا أبداً لأنفسهم أن يقولوا: هذه القضية تخص الدولة، أو تعنى الدولة. الدولة نفسها ليس لها مبرر أن تسمح، ولا الدستور نفسه يسمح لمسؤول أن يسمح بدخول الأمريكيين إلى اليمن حتى لو افترضنا أن هناك - كما يقولون - إرهابيين في اليمن. هناك قضاء في اليمن، وهناك دولة في اليمن، واليمنيون يستطيعون هم إذا ما كان هناك اعتداء من شخص - اعتداء بمعنى الكلمة - ضد أمريكيين، أو ضد مصالح أمريكية مشروعة، فالقضاء اليمني هو صاحب الكلمة في هذا، لا حاجة لدخول الأمريكيين إطلاقاً». **ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن** مصدر سابق

(٢٩) «إذاً: نقول جميعاً كيمنيين لكل أولئك الذين يظنون أنه لا خطر مُحدق، الذين لا يفهمون الأشياء، لا يفهمون الخطر إلا بعد أن يَدْهمهم، نقول للجميع سواء أكانوا كباراً أم صغاراً: الآن ماذا ستعملون؟.. هل اليمنيون أثاروا الأمريكيين أن يأتوا؟ ماذا عمل اليمنيون؟ هل عملوا شيئاً يستثير الأمريكيين أن يأتوا؟ أم أن اليمنيين هم من قدموا الجميل للأمريكيين يوم انطلقوا استجابة لدعوة [الزنداني] وأمثاله، الذين خدعوا كثيراً من شباب اليمن أن ينطلقوا للجهاد في سبيل الله في أفغانستان، لجهاد الشيوعية.. والرئيس قالها: [بأن ذلك كان بأمرٍ من أمريكا]. أليس يعني أن ذلك كان خدمة ل أمريكا؟ إذاً لماذا أمريكا تعتبر تلك الخدمة أنها ماذا؟ أنها عمل إرهابي، أنه إذاً أنتم منكم إرهابيون، وأنتم كنتم تَدَعُون الإرهابيين يتحركون». **ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن،** مصدر سابق

(٣٠) نحن نعرف جميعاً إجمالًا أن كل المسلمين مستهدفون، أو أن الإسلام والمسلمين هم من تدور على رؤوسهم رحى هذه المؤامرات الرهيبة التي تأتي بقيادة أمريكا وإسرائيل، ولكن كأننا لا ندري من هم المسلمون. المسلمون هم أولئك مثلي ومثلك من سكان هذه القرية وتلك القرية، وهذه المنطقة وتلك المنطقة، أو أننا نتصور المسلمين مجتمعاً وهمياً، مجتمعاً لا ندري في أي عالم هو؟ المسلمون هم نحن أبناء هذه القرى المتناثرة في سفوح الجبال، أبناء المدن المنتشرة في مختلف بقاع العالم الإسلامي» السيد حسين الحوثي «**ملزمة الصرخة في وجوه المستكبرين**»، **(اليمن صعدة** ١٧-١-٢٠٠٢م)

الخطر واقع عليه، بخلاف الخطاب الشائع في تناول المسلمين كمفهوم مجرد، رافق إسقاط الحوثي للخطر والمجتمع المهدد بالخطر من التجريد إلى الملموس تحديد المقاوم وصاحب المصلحة من المواجهة، ويعتبر حسين الحوثي بأن الشعوب هي صاحبة القضية والمسؤولية الأولى في التصدي لهذه المشاريع الاستعمارية[٣١]، رغم أن الخطر أيضاً يهدد الأنظمة والزعامات الموالية لأمريكا وليس الشعوب فحسب، وضغط الحوثي في عملية التثقيف من أجل خلق قناعات راسخة بحتمية التحرك والبذل في سبيل الله والوطن أقل كلفة من أن يُساق الإنسان في سبيل خدمة الباطل والاستعمار، كما هي سنة التاريخ بحق من آثروا الحياد وخانوا أوطانهم[٣٢]

وفي تناول مفهوم الإرهاب فإن حسين الحوثي يُحلل بُعديه الاستعماريين، فإذا كان البُعد الأول يعتمد على دخول الإرهابيين الوهابيين بعلم أمريكا وملاحقة أمريكا لهؤلاء الإرهابيين وإقامة العلاقة مع الدولة والشخصيات على هذا الأساس وصولاً إلى الهيمنة على هذه الدول، فإن البُعد الأخر للإرهاب -وهو ما يجري في الواقع-استخدام أمريكا وإسرائيل لتهمة الإرهاب في ضرب حركات المقاومة وحركات التحرر وكل من يحمل موقفاً أو رأياً معارضاً للهيمنة الاستعمارية والصهيونية [٣٣]

وشدد الحوثي على مسألة عدم قبول الذرائع الأمريكية، حتى لو قامت أمريكا بعمليات ملاحقة الإرهاب والوهابيين وهم الخصوم الرئيسيين للزيدية (المجتمع الذي تحركت فيه المسيرة القرآنية في بدايتها)[٣٤] وقد سجل حسين الحوثي في هذا موقفاً وطنياً ودينياً

(٣١) «القضية أصبحت قضية الشعوب أنفسهم، الجيوش العربية، الحكام العرب أصبحوا مهزومين، أصبحوا مهيئين أن يشتغلوا للأمريكيين، سواء بترغيب أو بترهيب، لا تتصور بأنه جندي من الأمن، وأيضاً يحمل عنوان أمن، أي أمن من؟ ما هو أمن الوطن؟ طيب أمن الوطن مِن، إذا الأمريكيين يشتغلوا ويقولوا لك (لجندي الأمن): وقِّف هذا الشعار، فيقول: مستعد،وخدشه، وقلع الملصقات حقه، فهو يؤمن مَن؟ هل هو يؤمن الأمريكيين، أو يؤمننا؟». **ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن،** مصدر سابق

(٣٢)«لا تتصور أن بإمكانك أن تتنصل من مسؤوليات الحق وتجلس هناك سليم، عندما تتهرب من الحق ستساق إلى الباطل، وتبذل أكثر مما كان يطلب منك في سبيل الحق، تبذله في سبيل الباطل، وأنت تتهرب على أساس أن تنجو بنفسك، ستبذل نفسك وتقتل في سبيل الباطل، والشواهد كثيرة في هذه، من التاريخ شواهد كثيرة، التاريخ في الماضي والتاريخ المعاصر، أيام الاستعمار وإلى الآن». السيد حسين الحوثي **«ملزمة الشِعار سلاح وموقف»، (**اليمن صعدة: ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢م**)**

(٣٣)«ستدخل إسرائيل لتلاحق الناشطين في حماس، في فتح، في الجهاد الإسلامي، تحت مبرر [هؤلاء إرهابيين] وهي محتلة، ما حصَّلت لها ذريعة مثلما حصلت لها في السنة هذه(٢٠٠٢م)، وهو كان بداية شر هذا العنوان الذي طرحوه باسم مكافحة إرهاب، وأنت تجده أنه ما يتوجه إلا إلى المسلمين، وإلى المجاهدين من المسلمين، يعني المقصود من وراءه ضرب الحركات الجهادية، وضرب حركات التحرر». **ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن،** مصدر سابق

(٣٤)«لا يجوز أن نخدع ولا أن نكون أبواق دعاية للتبريرات التي تنطلق منهم فيقول واحد منا ألم تر التلفزيون أمس وهل رأيت الأمريكيين وهم مشاركين مع جنود يمنيين اقتحموا بيت فلان وهو وهابي ملعون). قد نقول هكذا ونفرح، (ألم أقل لك أنهم جاءوا من أجل أن يساعدونا). كل عمل يبرر تواجدهم كن أنت من يقف ضده، كن أنت من يفضحه أمام الناس، كن أنت من يقول أنه خداع». **ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن** مصدر سابق

مبدئياً واستراتيجياً في التعامل مع الخطر الأمريكي، بل امتد هذا الموقف إلى رفض قبول التدخل الأمريكي ولو كان يستهدف شخصية عبد المجيد الزنداني[٣٥] الذي يتزعم التيار الوهابي المعادي للزيدية والمسيرة القرآنية، وما زال «أنصار الله» على هذا الموقف الوطني والاستراتيجي رافضاً التعاطي مع سياسة التدخل الأمريكية[٣٦]

## الحروب الست على صعدة

استوعبت النخبة العميلة الحاكمة في صنعاء المضامين الثورية العادلة في خطاب الحوثي الذي يتناقض مع مصالحها الملحقة بالمصالح والوجود الأمريكي، فشنت الحرب ضد «المسيرة القرآنية» ونشاط الحوثي الثقافي السلمي الحضاري الذي تجنب الصدام مع السُلطة موجهاً نشاطه بصورة مباشرة ضد العدو الرئيسي المتمثل بالولايات المتحدة، وأكد على دستورية وقانونية ما يمارسه من حق في التعبير[٣٧]

تعد حروب صعدة (٢٠٠٤م-٢٠١٠م) محطة مهمة في السياق التاريخي اليَمَني الراهن، وصولاً إلى ثورتي ١١ فبراير ٢٠١١م و٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. ليس المقصود بحروب صعدة وقضية صعدة، أنها قضية مقتصرة بمحافظة فهي قضية وطنية عامة ابتدأت في صعدة وكان المستهدف الرئيسي فيها هم أنصار الله، إلا أنها قضية كل الوطن، كما هو عليه حال حرب ٩٤ رغم أن المستهدف فيها طرف محدد في الجنوب له تطور سياسي مستقل إلا أن القضية بتداعياتها وما ترتب عليها قضية يمنية عامة لا قضية الجنوبيين لوحدهم.

كانت سياسة الجمهورية اليَمَنية الاستبدادية في إدارة الحكم والاحتكارية في تملك الثروة،

(٣٥) عبد المجيد بن عزيز الزنداني (١٩٣٨م) ولد في مديرية الشعر من محافظة إب أصله من منطقة «زندان» مديرية أرحب صنعاء، في الخمسينيات ذهب للدراسة في مصر وهناك التحق بجماعة الإخوان المسلمين، وعاد في الستينيات للنشاط السياسي والدعوي الإخواني، كان من ضمن مؤسسي ما سمي «بالمعاهد العلمية» في سبعينيات القرن الماضي، شارك في التحشيد للحرب الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي ١٩٧٩م، وظل فترة في «تورا بورا» أفغانستان، من ضمن المؤسسين للتجمع اليمني للإصلاح في العام ١٩٩٠م ورئيس لمجلس شورى الإصلاح(حتى العام ٢٠٠٧م) كان من ضمن شيوخ الوهابية الذين حرضوا على الجنوبيين والاشتراكيين في حرب ٩٤م، وعقب انتصار حلفه في الحرب أسس جامعة «الإيمان» التي أصبحت مجمعاً لتدريس الثقافة التكفيرية، في العام ٢٠٠٤ وضعته الولايات المتحدة على لائحة «الإرهاب»، وفي العام ٢٠١٥م أيد العدوان العسكري على اليمن.

(٣٦)«نحن لا نؤيد أن يمسك يمني واحد تحت أي اسم كان، سواء كان وهابياً شافعياً حنبلياً زيدياً كيفما كان، نحن نرفض، نحن ندين ونستنكر أن يُمسك تحت عنوان أنه إرهابي ضد أمريكا، وحتى [الزنداني] نفسه وهو من نكرهه، نحن لا نؤيد أن يمسك تحت عنوان أنه إرهابي ضد أمريكا». **ملزمة الصرخة في وجوه المستكبرين** مصدر سابق

(٣٧)» إذا كان الدستور عندي يبيح لي أن أعارض الدولة نفسها، ويبيح لي أن لي حق الرأي، حق التعبير، كيف لا يكون مباح لي أن أعارض أعداء الله، وأعداء وطني وأمتي من الأمريكيين! كيف لا يبيح لي أن أعارض عدوي، لا يبيح لي أن أتكلم على عدوي؟! لا يوجد أيُّ مبرر.» حسين بدر الدين الحوثي، «**محاضرة الشعار سلاح وموقف**»، (اليمن: صعدة نوفمبر ٢٠٠٢م)

والتكفيرية من حيث الثقافة، وغير الوطنية في العلاقة مع أمريكا، هي السياسة التي أدت إلى شن ست حروب ظالمة على صعدة وهي التي صعنت قرار الحرب، والتي اشتركت بها ودعمتها مختلف النخب الحاكمة من نخبة رجال «دين السلطة» ونخب مشيخية وعسكرية وتجارية وإدارية حكومية متسلطة وفاسدة.

فالعوامل الموضوعية التي دفعت السلطة إلى شن الحروب على صعدة، تكمن في أساس النظام الاجتماعي السياسي الاقتصادي القائم، دون تجاهل حقيقة أن القرار الأمريكي هو الأساس في حروب صعدة، وأن تناقض خطاب حسين الحوثي مع السياسة الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م هو ما دفع الولايات المتحدة لشن الحرب على صعدة لإسكات هذا الصوت، وأن نشاط الحوثي مثل إحراجاً لنظام علي صالح العميل للولايات المتحدة الأمريكية وأداتها في ما اسمته بمحاربة الإرهاب في اليمن.

مثل الاستبداد ومحاولة العودة إلى ما قبل وحدة وديمقراطية عام ٩٠م الرابطة الموضوعية ما بين الحروب على صعدة وحرب صيف ٩٤م؛ فقبل حروب صعدة كانت السلطة التي انتصرت في حرب ١٩٩٤م قد ارسلت أحد أدواتها الإجرامية لإغتيال السيد بدر الدين الحوثي[٣٨] -في عزلة مران من مديرية حيدان صعدة- ومحاولة اغتياله بقصف منزله، واعتقلت قرابة ٥٠ شخصاً من طلابه، ووضعت تحركاته تحت الرقابة الأمنية، وكان حسين الحوثي عضو مجلس النواب اليَمَني آنذاك والذي ترشح عن «حزب الحق» في محافظة صعدة قد عقد مؤتمراً جماهيراً لأبناء المحافظة رافضاً لتوجهات الحرب وتأييداً لوثيقة العهد والاتفاق وقد قرأ بيان المؤتمر الجماهيري الذي بثه تلفزيون عدن آنذاك[٣٩]، وقد تعرض حزب الحق والمكونات التي كانت حليفة للحزب الاشتراكي للكثير من المضايقات بعد حرب ٩٤م[٤٠]

(٣٨) السيد بدر الدين أمير الدين الحوثي (١٩٢٦م-٢٠١٠م) أحد أبرز علماء الزيدية في اليمن، لعب دوراً هاماً في التصدي للغزو الفكر الوهابي السعودي القادم من الحجاز، ومن معهد دماج بواسطة مقبل الوادعي في ثمانينيات القرن الماضي، للسيد بدر الدين عدة مؤلفات منها التيسير في التفسير، الزيدية في اليمن، تحرير الأفكار عن تقليد الأشرار، من هم الوهابية، الايجاز في الرد على فتاوى الحجاز، تعرض على أثر ذلك لمضايقات من السُلطة اليمنية والسعودية، وهو أحد مؤسسي «حزب الحق» في العام ١٩٩٠م، وقد رفض التوقيع على فتوى تبيح دم الاشتراكيين وأبناء المحافظات الجنوبية، ومثل الأب الروحي «للمسيرة القرآنية»، قدم خمسة من أولاده شهداء هم حسين، وعبد القادر، وأحمد، وعلي، وإبراهيم.

(٣٩) للمزيد راجع وثائق الفصل الثاني ص (٣٥٢)

(٤٠) «أثناء وبعد حرب ١٩٩٤م تم معاقبة حزب الحق كحليف للاشتراكي وتشردت قيادة الحزب وعلى رأسها الأمين العام العلامة أحمد محمد الشامي، الذي تعرض لمضايقات كبيرة بعد الحرب ما اضطره إلى الهروب إلى عمان بالأردن ليبقى هناك لأشهر.. أصعب المراحل التي مررنا بها ومرت بها البلاد والعمل السياسي هي مرحلة ما بعد حرب ٩٤م وما تلاها من اعتقالات وملاحقات.. وقد تم اعتقال المئات من كوادره بحجة مولاتهم لقوة الردة والانفصال وهي التسمية التي كانت تطلقها السُلطة على الحزب الاشتراكي». محمد محمد المقالح «**صعدة في زمن الصمت**»،[قراءة لحروب صعدة والمواقف منها في الفترة ٢٠٠٤م -٢٠١٠م]، (صنعاء ٢٠٢٠م) ص ٢٠.

حيث كانت تهدف النخبة الحاكمة في صنعاء إلى أن تعود بالواقع إلى ما قبل التعددية السياسية وإلى عهد فرض الوهابية وقمع المدارس المذهبية ومحاربة الزيدية بشكل أخص بذريعة «التشيع والرافضة والإمامة وحماية الجمهورية»، وهي الشعارات التي ترددت كذرائع في حروب صعدة.

## أهداف الحرب

كانت تهدف الحرب الأولى إلى إسكات صوت السيد حسين الحوثي المناهضة للهيمنة الأمريكية فهو الهدف الأول لهذه الحرب وهو بشكل أساسي هدف الولايات المتحدة الأمريكية فيما احتفظت كل نخبة من النخب الحاكمة بهدفها الخاص وهي أهداف مترابطة فيما بينها وتحت السقف والهدف الأمريكي الأول.

| الطرف | الهدف |
|---|---|
| **الرئيس علي عبد الله صالح** | كان يسعى من خلال هذه الحرب إلى استجلاب الدعم الأمريكي الخليجي المالي والسياسي والعسكري لسلطته، باعتباره «المخلص» في محاربة الإرهاب، ومواجهة القوى المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والحركة الوهابية. فيما تمثل الهدف الثاني في قمع المعارضة وتعزيز سطوته في مواجهة الشعب ومنافسيه والمعارضة الانتهازية. |
| **التجمع اليمني للإصلاح** | كان يهدف الإخوان من خلال الحرب إلى القضاء على الأخر الثقافي المختلف، وإلى إزالة المنافس الثقافي الإسلامي لهم في الساحة السياسية، كما كانوا مرتبطين بشكل أوثق بالمملكة السعودية الداعمة لهذه الحرب. |
| **النخب القبلية** | كانت ترى أن السيد حسين الحوثي ينافسها في المكانة الاجتماعية ويجتذب الناس إليه على حساب نفوذهم القبلي فكان ضرب المركز الاجتماعي الجديد لحسين الحوثي القادم من أسرة بسيطة وصاحبة حضور علمي متميز، فيما تمثل الهدف الثاني لهذه النخب القبلية في السلب والنهب والغنائم والحصول على الأسلحة والدعم الحكومي اليمني والسعودي. |

| الطرف | الهدف |
|---|---|
| **النخبة العسكرية والمدنية في الدولة** | كانت ترى في الحرب فرصة مناسبة من أجل الإثراء السريع، ففي الحرب توضع الموازنات العسكرية الاستثنائية ويفتح باب النفقات المالية المهولة والتي تذهب في غالبيتها للنخبة المدنية والعسكرية في أجهزة الدولة ولا يصل منها إلى الجنود سوى الفتات. |
| **اللواء علي محسن الأحمر** وحلفائه العسكريين: | كان يجد في الحرب فرصة من أجل تثبيت حضوره العسكري في المنطقة الشمالية التي تقع ضمن جغرافيا أمرته العسكرية، ومن خلالها كان يسعى إلى تثبيت مواقعه العسكرية في إطار التنافس مع المشير علي عبد الله صالح. |

رغم أن حروب صعدة (٢٠٠٤م-٢٠١٠م). جاءت في ظروف جديدة وبدوافع جديدة إلا أنها كانت مرتبطة في السياق التاريخي بقضية الوحدة اليَمَنية والتحالفات السياسية التي تشكلت آنذاك، وما ترتب على الوحدة من حرية ظهور المدارس المذهبية والتعددية السياسية والإعلامية التي كانت مقموعة، ولم تكن مصادفة أن الحزب الاشتراكي اليَمَني ضحية حرب صيف ٩٤م كان له موقف واضح وثابت ضد حروب صعدة[٤١]

في هذه الحرب بادرت السلطة مستعينة بالقوى الإجرامية في أوساط الجيش والقبيلة والحركة الوهابية، ففي حروب صعدة تم إعادة تجميع القوى التي خاضت حرب ٩٤م، وهذه القوى الإجرامية هي اليوم جزء من قوى العُدْوَان على اليمن الذي بدأ بصورة مباشرة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م. وقد لاقت حروب صعدة معارضة من القوى والهيئات الوطنية، آنذاك[٤٢]،

(٤١) السيد عبد الملك الحوثي في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨م: «الحزب الاشتراكي كان أكثر الأحزاب وضوحاً في رفضه للحرب العبثية في صعدة وقد عبر عن هذا الموقف على لسان قياداته وفي بيانات هيئاته القيادية وهو موقف وطني كبير تحمل الاشتراكي من أجله العنت والاتهامات الباطلة من السلطة لكنه لم يتغير وقد أثبتت الأيام أن موقفه كان صحيحاً ونحن نقدره ويقدره كل أبناء المجتمع اليمني الذي يعرف أن الحروب ليس من ورائها سوى المآسي والآلام الإنسانية». **صعدة في زمن الصمت** مصدر سابق ص ٢٨

(٤٢) موقف الحزب لاشتراكي اليمني «أصدر المكتب السياسي للحزب لاشتراكي اليمني بياناً قال فيه إن الأحداث وضعت أهالي صعدة واليمن كلها تحت وطأة مشهد دموي لا يمكن لأي صاحب ضمير حي أن يقبله أو يقبل السكوت عليه. وعبر المكتب السياسي عن رفضه للطريقة التي تعاملت بها السُلطات وانسياقها وراء التداعيات الساعية نحو تصعيد الموقف بالوسائل العسكرية وممارسة الدعاية الإعلامية غير الرشيدة المعتمدة على التضليل والافتراء واختلاق التهم الباطلة. كما دعا المكتب في بلاغ صحفي صادر عنه السلطة إلى سحب وحداتها العسكرية واعتماد الوسائل الدستورية والقانونية في معالجة تداعيات الأحداث المؤسفة في محافظة صعدة، وما نجم عنها من أعمال عنف خطيرة ذهب ضحيتها العشرات من المواطنين والجنود وتدمير المساكن وإتلاف ونهب الممتلكات وانتهاك الحقوق وإشاعة أجواء الخوف والاضطراب» **صحيفة الشورى**، (العدد ٤٩١ بتاريخ ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٤م)

موقف الهيئة الوطنية لمتابعة قضية الشهيد جار الله عمر: «استغربت الهيئة الوطنية لمتابعة قضية الشهيد جار الله عمر بشدة صمت الأحزاب وتجاهلها لأعمال القتل والترويع والتشريد والأكاذيب التي يتم الترويج لها، لتغطية الحرب وأعمال القتل والنهب للممتلكات. معتبرة دعاوي الإمامة والملكية مجرد ورقة بيد السُلطة لتغطية أعمال القمع والإرهاب وتسعير الحروب الداخلية، وطالبت بإيقاف الأعمال العسكرية وإعادة الجيش إلى ثكناته وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق حول الأحداث ومحاسبة كل من تسب فيها، وأكدت الهيئة حق السيد حسين بدر الدين الحوثي وجماعته في التعبير عن أراءهم ومزاولة أنشطتهم وأي تهمة ضدهم

كما جرى حينها في العاصمة صنعاء اعتصام في مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليَمَني[٤٣] تعبيراً اجتماعياً عن رفض هذه الحرب التي لم يؤيدها سوى حزب «الإصلاح».

كانت السلطة في صنعاء تحارب من أجل استمرار مصالحها السائدة، ومستجيبة للرغبة الأمريكية، ومستفيدة من الدعم المالي والعسكري الأمريكي السعودي، حيث كان كل طرف من أطراف السُلطة يطمح في إضعاف الطرف الأخر من خلال هذه الحروب، وهكذا اجتمعت في الحرب على صعدة إرادات ومصالح مختلفة لكنها متفقة، وكلها كانت تذوب في حضور الإرادة الأمريكية العُدْوَانية التي أصدرت قرار الحرب وشجعت علي صالح على خوضها وأوعزت للمملكة السعودية التدخل لمساندة نظام علي صالح، حيث توافقت في هذه الحروب الظالمة، مصالح كل من نخبة سلطة الاستبداد الداخلية وقوى العُدْوَان الأجنبية الأمريكية السعودية التي شاركت بصورة مباشرة في الحرب السادسة (٢٠٠٩م-٢٠١٠م) وتطلعات الحركة التكفيرية الوهابية، والمشايخ الرجعيين والنخب الحكومية العسكرية والأمنية والتي تجني الثروات من الحرب من خلال التلاعب بالميزانيات والأسلحة والنفقات ومن خلال الحصول على الدعم الخارجي المباشر.

كما مثلت حروب صعدة فرصة للنخبة لتثبيت هيمنتها الاجتماعية السياسية عسكرياً ومناهضة الأشكال السياسية التي كانت تبرز في أوساط المجتمع -حاملة نبرة معارضة للفساد والاستبداد- بدعوى أن البلاد تمر بظرف حرب، كل هذه العوامل الموضوعية والذاتية تظافرت وصنعت قرار الحرب على صعدة، وكانت هي السبب في إعاقة عمل لجان الوساطة الأولى والثانية والثالثة[٤٤]، بل إن تشكيل لجان الوساطة كان جزءاً من مناورة هذه النخب

يجري التحقيق فيها عن طريق النيابة والقضاء **صحيفة الشورى** (العدد ٤٨٩بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤م)

موقف التجمع اليمني للإصلاح: كان اللقاء المشترك (حزب التجمع اليمني للإصلاح. الحزب الاشتراكي اليمني. حزب الحق. التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري. حزب البعث العربي الاشتراكي القومي. التنظيم السبتمبري الديمقراطي. اتحاد القوي الشعبية اليمنية.) قد أصدر بياناً طالب فيه لقاء رئيس الجمهورية لمعرفة ملابسات القضية، وأفاد البيان أن الرئيس لم يستجب لطلب الأحزاب اللقاء به باعتباره المسؤول الاول عن حفظ الأمن والنظام، مبدياً أسفه لاستخدام السُلطة الأسلحة لثقيلة بعنف مبالغ فيه أدى إلى الإضرار بالمواطنين وممتلكاتهم، إلا أن مجلس شورى الإصلاح في انعقاد دورته الرابعة والذي كانت قضية صعدة من أهم القضايا التي ناقشها وذلك لتدارك جزء من الخطأ الذي وقع فيه أمانته العامة للحزب بتوقيعها على بيان المشترك، السابق ذكره، فقد أكد مجلس شورى لإصلاح في بان له أن دعوة حسين الحوثي من الدعوات التي تضر بالنسيج الاجتماعي وتخل بالوحدة الوطنية، كما أوضح البيان إدانته لما اسماه «تمرد الحوثي» وخروجه عن الدستور والقانون وإثارة الفتنة.(صحيفة الناس العدد ٢٠٦ بتاريخ ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٤م)» صبري محمد الدرواني «**صعدة الحرب الأولى الأسباب والنتائج**».(صنعاء:٢٠١٣م ط١ ) ص ١١٢، ١١٣

(٤٣) في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤م فتح الحزب الاشتراكي اليمني مقره المركزي في العاصمة صنعاء لاعتصام يطالب بوقف حرب صعدة شارك فيه علماء وبرلمانين وأكاديميين وسياسيين وغيرهم من أفراد المجتمع، وذلك بعد أن منعت وزارة الداخلية والأمن السياسي المواطنين من الاعتصام في جامع الشوكاني، ويومها تحولت المنطقة المحيطة بمقر الاشتراكي إلى ثكنة عسكرية انتشرت فيها عناصر الأمن التي قامت بمنع توافد المزيد من المعتصمين إلى مقر الحزب.

(٤٤) **الوساطة الأولى:** كانت الوساطة الأولى من الرئيس علي عبد الله صالح تشكلت من الكتلة البرلمانية في صعدة ووجاهات اجتماعية برأسة البرلماني عن المؤتمر يحيى بدر الدين الحوثي ومعه الشيخ صالح الوجمان، تحركت الوساطة باتجاه السيد حسين الحوثي إلى عزلة مران، التقت لجنة الوساطة باللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة العسكرية الشمالية وبقائد حرس الحدود عاطف قائد وتم ابلاغهما أنهم لجنة وساطة مرسلة من رئيس الجمهورية، إلا أن القيادة العسكرية افشلت الوساطة بعد لقائها حيث تم إطلاق النار عليها من قبل القوات الحكومية في نقطة «الرقة» ومنعها من التقدم، فعادت إلى صنعاء.

**الحاكمة من أجل تبرير الحرب الإجرامية، وفي كل الأحوال فإن لجان الوساطة التي كانت تتلقى إحباطاً لمساعيها من قبل القيادة العسكرية الحكومية المشاركة في حروب صعدة تُعد شاهداً تاريخياً على عدوانية النخبة الحاكمة وعلى مظلومية الشهيد حُسين بدر الدين الحوثي الذي قُتل مظلوماً، لتلحق هذه الحرب خمس جولات حرب أخرى.**[٤٥]

**الوساطة الثانية:** تشكلت الوساطة الثانية بعد خمسة أيام من الحرب من عضوية كل من النائب البرلماني عبد الكريم جدبان، والنائب يحيى بدر الدين الحوثي، والبرلماني عبد الواسع شويع والشيخ صالح الوجمان، والعلامة إبراهيم الوزير ومجموعة كبيرة من الشخصيات، استطاعت هذه اللجنة الوصول إلى منطقة مران، ومن أجل مواصلة اللجنة عملها من أجل الوصول إلى حسين الحوثي اتصل عضو الوساطة عبد جدبان باللواء علي محسن الأحمر يطلب منه وقف إطلاق النار فأجاب عليه علي محسن بأنه لا يستطيع، فاضطرت اللجنة العودة الى مديرية حيدان.

في اليوم التالي لفشل اللجنة الموسعة، طلبت مجموعة باسم الوساطة أن تقوم بمقابلة الحوثي، فيما كان القصف لا يزال مستمراً فارسل اليهم حسين الحوثي من يبلغهم بان الطرف الحكومي لا يريد الحل واعتذر عن مقابلة هذه المجموعة التي كان لها أهداف استخباراتية ففي ذات وقت تحرك هذه المجموعة باسم الوساطة كانت الدبابات تتجه نحو مناطق «سحار» و«آل الصيفي» لاستحداث مواقع عسكرية وهو ما ينبئ عن قرار السلطة في مواصلة الحرب، وبالتزامن معها تحركت في مديرية ساقين شخصيات اجتماعية للالتحاق بالوساطة ومرافقة عضو الوساطة يحيى بدر الدين الحوثي إلا أنه تم احتجازهم في نقطة من قبل مجاميع قبلية تابعة للشيخ أحمد حمود بشر، وايصالهم إلى مركز المديرية حيث تم استدعاء عبدالسلام بدر الدين الحوثي الذي يبلغ من العمر ١٦ سنة واحتجازه، وقتل ثلاثة من مرافقيه وطفلان آخران، وعلى إثر هذه الأحداث أعلن حسين الحوثي رفضه مقابلة تلك اللجنة التي تحركت باسم الوساطة.

**الوساطة الثالثة** تشكلت الوساطة الثالثة في صنعاء من شخصيات دينية وسياسية واجتماعية وتوجهت إلى محافظة صعدة في ٢٨ تموز/يولو ٢٠٠٤م وبدأت أعمالها بإرسال رسالة الى حسين الحوثي تبلغه بمهمتها وتطلب منه تسهيل مهمتها، وجاء رد الحوثي بالقبول، فقامت اللجنة بإرسال لجنة مصغرة إلى عزلة مران سمحت القوات العسكرية الحكومية بالمرور هذه اللجنة المصغرة والتي وصلت والتقت اللجنة بالحوثي ومكثت عنده يومان، وعند عودة اللجنة المصغرة إلى مدينة صعدة أطلعت اللجنة الموسعة على ما توصلت إليه حيث وصفت لقائها بالسيد حسين الحوثي بالجدية والصراحة والموضوعية كما اطلعت اللجنة على ما توصلت إليه مع السيد حسين الحوثي الذي فوضها تفويضاً كاملاً لا يجاد مبدياً استعداده للامتثال لما تراه اللجنة بما في ذلك الذهاب الى صنعاء فيما تمسك بمطلب واحد وهو حقه في الاستمرار بتدريس القرآن الكرم وترديد الشعار المعروف. (الله أكبر.. الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل. اللعنة على اليهود.. النصر للإسلام..)

تدارست لجنة الوساطة الموسعة رد حسين الحوثي واعتبرته ايجابياً فقررت على إثره إرسال لجنة أكبر تضم ١٢ عضواً برئاسة العلامة محمد بن محمد المنصور لبحث الترتيبات المطلوبة من أجل وقف الحرب وحل الخلاف تحركت اللجنة من مدينة صعدة إلى مديرية حيدان وهناك وصلتهم رسالة من السيد حسين الحوثي حدد فيها المكان الذي سيستقبلهم فيه في عزلة مران، لكن اللجنة لم تستطع مغادرة مديرية «حيدان» باتجاه عزلة «مران» للقيام بمهمتها بل مكثت هناك ثلاثة أيام بانتظار أن تسمع لها القوات العسكرية بالتقدم، وفي تحرك غادر من أجل اغتيال السيد حسين الحوثي قامت الطائرات المروحية بقصف المكان الذي يفترض أن تهبط فيه مروحية الوساطة وتلتقي بحسين الحوثي وفي الوقت المحدد، بالإضافة إلى إطلاق النار على العلامة محمد بن محمد المنصور، نتج عنها اصابة مرافقه، مما أدى إلى استياء اللجنة التي قررت العودة إلى مدينة صعدة، وبدورهم أعضاء لجنة الوساطة المتواجدون في صعدة استاؤوا لسماعهم الخبر وقرروا جميعاً العودة إلى صنعاء، في صباح يوم التالي.. لمزيد من التفاصيل عد إلى صبري محمد الدرواني، **صعدة الحرب الأولى الأسباب والتداعيات.** الطبعة الأولى ٢٠١٣م، فهو المرجع الأساسي عن المعلومات التاريخية المتعلقة بالحرب الأولى.

(٤٥) **الحرب الثانية** استمرت الحرب الثانية من ١٨ آذار/مارس٢٠٠٥م حتى ٤ نيسان/إبريل ٢٠٠٥م، كانت ذريعة هذه الحرب أن السيد بدر الدين الحوثي والد الشهيد حسين الحوثي متمرد على الدولة، وذلك بعد مغادرة بدر الين الحوثي العاصمة صنعاء والعودة إلى صعدة، وكان بدر الدين قد قدم إلى صنعاء بناء على تفاهم أن يلتقي الرئيس علي عبد الله صالح من أجل حل قضية الحرب الأولى، في صعدة إلا أن الرئيس صالح تعمد أن لا يلتقي بالسيد بدر الدين الذي ظل في انتظاره لمدة ثلاثة أشهر، قبل أن يغادر، كان الهدف من هذه الحرب تصفية ما تبقى من وجود لأنصار الشهيد حسين الحوثي وأتباع المسيرة القرآنية، بعد أن تجمعوا في منطقة «نشور» من محافظة صعدة. وعندما عجزت السُلطة عن القبض على قيادة «أنصار الله» وفي مقدمتهم السيد بدر الدين الحوثي، برغم خسائرها، -وزاد الطين بله هجوم أنصار الله على ثكنة عسكرية حكومية في مدينة- وخوفاً من توسع الحرب في مدينة صعدة، أعلن النظام أنه تم قتل السيد بدر الدين الحوثي.

**الحرب الثالثة** اشتعلت الحرب عندما قامت القوات الحكومية باستهداف مجموعة من أنصار الله في سوق «الخفجي» الواقع بين منطقتيّ «العند» و«بئر معاذ»، إلا أن الظرف السياسي آنذاك بقدوم موعد الانتخابات الرئاسية ومع ضغط أحزاب المعارضة أن من ضمن شروطهم للمشاركة في الانتخابات وقف الحرب في صعدة ومعالجة القضية، تحت هذا الضغط ومن أجل الدعاية السياسية الإعلامية توجه النظام إلى وقف الحرب وقد خضع لشروط أنصار الله المتعلقة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين.

**الحرب الرابعة ٢٠٠٧م** كانت ذريعة هذه الجولة من الحرب أن أنصار الله طردوا «يهود آل سالم»، فيما قضية خروجهم من منازلهم

في الجانب الآخر كانت حالة التعاطف مع أنصار الله من مجتمع صعدة وما حولها ومن القوى السياسية تتوسع كل يوم حتى أصبحت الحرب مأزقاً للسلطة التي باتت تواجه «الحوثيين» كتحد أمام المجتمع والقوى السياسية، فيما رأت السعودية فيها تحدياً أمام إيران، ووجدتها أمريكا تحدياً أمام العالم وأمام بقية حلفائها في المنطقة المتعهدة بحمايتهم، وهكذا أصبحت الحرب قضية جدية لمختلف الأطراف التي تريد الانتصار بها وتعزيز حضورها أمام المنافسين والخصوم. فالانتصار في هذه الحرب الظالمة أصبح مطلباً ملحاً ومصيرياً لمختلف هذه القوى، التي خسرتها في نهاية المطاف رغم ما ارتكبته من جرائم، وما زالت تداعيات خسارة هذه القوى قائمة حتى اليوم.

## تداعيات الحروب على صعدة

على النقيض من حرب ٩٤ التي انتهت بانتصار نخبة سلطة الأقلية المسيطرة والحلف الإخواني المؤتمري، وبالتالي عززت من حضور هذه القوى في المجتمع وأزاحت القوى الوطنية من المشهد فإن نهاية حروب صعدة بهزيمة سلطة التحالف الطبقي الرجعي العميل وفي مقدمتهم اللواء علي محسن الأحمر والمشير علي عبد الله صالح، هذه النهاية فتحت

كانت متعلقة بخلافات اجتماعية مع القبائل وكان للنظام دور في هذه القضية من أجل حشد الدعم الدولي، اندلعت الحرب عندما قامت السلطة باعتقال مجموعة من «أنصار الله» في سوق منطقة «الطلح»، وتحرك قواتها إلى السيطرة على جبل «غرابة» المطل على منطقة «مطرة» حيث تمركز أنصار الله، وقد استطاعوا بهجوم مضاد لاستعادة الجبل. توسعت المواجهات في هذه الحرب جغرافياً إلى مناطق «ضحيان» و«الطلح» و«آل الصيفي» و«بني معاذ» و«آل سالم» و«قطابر»، و«رازح». انتهت هذه الجولة -الرابعة- بوساطة قطرية، وتم الاتفاق على الافراج عن بقية الأسرى، وعودة الجيش إلى الثكنات، وقبل ذلك تمركزها في الجبال التي كان سيطر عليها أنصارالله لمدة أسبوعين، إلا أن الجيش انقلب على الاتفاق ورفض الانسحاب من الجبال بعد المدة المذكورة، مبيناً رغبته في حرب قادمة.

**الحرب الخامسة** كانت ذريعة الحرب الخامسة أن «أنصار الله» فجروا أحد الجوامع وقتل المصلين، ففي ٢ آيار/مايو ٢٠٠٨م وقع تفجير في جامع بن سلمان في صعدة راح ضحيته ١٨ مصلياً وقد نفى «أنصار الله» صلتهم بالجريمة واتهموا السلطة بتدبيرها. كانت السُلطة واثقة من ميزتها العسكرية في هذه الحرب خاصة بعد تموقعها في الجبال التي كسبتها بالخديعة على الاتفاق الذي أنهى الحرب الرابعة، كان هدف هذه الحرب الدخول إلى منطقة «مطرة» واجتثاث حركة أنصار الله وقياداتها متمثلة بالسيد عبد الملك الحوثي، اتسعت خارطة هذه الحرب بشكل أكبر وصولاً إلى منطقة «حرف سفيان» في محافظة عمران ومنطقة «بني حشيس» في محافظة صنعاء، إلا أن السلطة خسرت الحرب، وكانت النتيجة تحرير انصار الله لمنطقة مران وخولان عامر عموماً.

**الحرب السادسة** آب/أغسطس ٢٠٠٩م شباط/فبراير ٢٠١٠م ذريعة الحرب كانت ذريعة خطف اطباء ألمان، وهو ما نفاه أنصار الله حينها، استغلت السلطة هذه الذريعة وحشدت قوات كبيرة ودخلت المملكة العربية السعودية في خط المواجهات بصورة مباشرة. استمرت الحرب لمدة ستة أشهر خسرت فيها السلطتان اليمنية والسعودية، في هذه الحرب سيطرة «أنصار الله» على مدينة «الخوبة» في جيزان في مواجهة الجيش السعودي الذي شارك في المعركة ضد أنصار الله وسهل تحركات القوات الحكومية اليمنية من مواقعها لتقوم بهجوم من الخلف. كانت الخسارة فاضحة فيما الضغط السياسي المحلي والدول يزيد وتقترب الانتخابات التي حددت موعدها أن يكون في نيسان إبريل من عام ٢٠١١م. انتهت الحرب بانتصار انصار الله ميدانياً وتحريرهم أكثر من ٦٠٠ أسير ومعتقل من جولات الحروب السابقة وما قبلها، خرجت السُلطة من هذه الحرب منكسرة وهو ما شجع الشعب على الخروج ضدها بثورة فكانت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م. لمزيد من التفاصيل راجع: علي شرف الدين المحطوري، **«٢١ سبتمبر ثورة اسقطت وصاية»**،(صنعا-بيروت دار المسيرة للنشر: ط١ ٢٠٢١م) فهذا الكتاب هو المرجع الأساسي لمعلومات الحروب الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة.

آفاقاً كبيرة وأعادت الآمال للجماهير والقوى الوطنية بإمكانية التغيير وهزيمة تلك السلطة المسيطرة التي كانت تتجه إلى توريث السلطة والثروات العامة للجيل الثاني من «آل صالح» و«آل الأحمر» وأبناء القيادات الحكومة وكبار الموظفين في الدولة من وزراء ومدراء عموم وغيرهم.

كان انطلاق الحراك الجنوبي هو النتيجة الأولى لهزيمة السلطة في حروب صعدة، فقد انطلق الحراك الجنوبي في العام ٢٠٠٧م بالتزامن مع الانتصارات التي حققها أنصار الله بقيادة السيد عبد الملك الحوثي في الحرب الرابعة.

بعد تعرض النظام للهزائم في جبال وشعاب صعدة، ظهر ضعيفاً أمام المجتمع، وأمام المعارضة بشقيها الوطنية والانتهازية، فيما كانت تتوسع سيطرة أنصار الله في صعدة وتنتشر دعوتهم في محيطها من حجة وعمران والجوف وصولاً إلى محافظة صنعاء، وهو ما لم يكن يتوقعه نظام صنعاء العميل آنذاك.

أدت الهزائم التي تعرض لها النظام إلى تعمق تبعيته وضعفه أمام الولايات المتحدة الأمريكية وأمام المملكة العربية السعودية فبدلاً من الاصغاء للشعب ذهب إلى الخارج ليقدم المزيد من التنازلات التي تمس بالسيادة الوطنية وخاصة على المستوى الأمني والعسكري في ظل ذريعة «محاربة الإرهاب».

كانت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م هي النتيجة الأهم لتداعيات حروب صعدة وتغلب أنصار الله فيها، فحين جاءت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م كان نظام علي صالح قد فقد هيبته السلطوية وقوته العسكرية وسمعته السياسية، وهو ما شجع الجماهير اليَمَنية على الخروج بتلك الصورة غير المسبوقة في تاريخ الجمهورية اليَمَنية منذ العام ١٩٩٠م، وكان أنصار الله في صدارة القوى اليَمَنية التي شاركت بفاعلية في هذه الثورة، وحافظت على المد الثوري واستمرت مع بعض الحلفاء وصولاً إلى ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

## أزمة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة

بحلول العام ٢٠١٠م كان قد مضى عشرون عاماً على عمر الديمقراطية في اليمن، وهو عمر الوحدة، إلا أن الديمقراطية كانت قد تحولت إلى مجرد لافته سياسية، يتسول بها الحزب الحاكم -المؤتمر الشَّعْبي العام- ورئيسه المشير علي عبد الله صالح الدعم الغربي، مفترضاً أن ما تعانيه البلد من مشاكل اقتصادية وعسكرية أمنية إنما هو ثمن تتحمله اليمن لاختيارها الديمقراطية في محيط رافض لها[٤٦] وإن كان في كلامه بعض من الواقعية إلا أنه يغفل عن عمد دور النخبة المسيطرة- الذي يتصدرها- ومسؤوليتها في التخريب وإعاقة التقدم الاجتماعي في البلاد.

كانت الديمقراطية في اليمن قد انتهت واقعياً في حرب ٩٤م ولم يبق منها سوى حرية التعبير التي كانت هي أيضاً في حدودها الدنيا، وإن كان نظام صالح آنذاك قد يتجاوز إلى حد ما نقد سياسته الداخلية، إلا أنه لم يكن يسمح بنقد السياسة الخارجية، وكان ينتهي النقد وحرية الرأي وتتلاشى التعددية السياسية، عندما يتعلق الأمر بنقد واقع الهيمنة الأمريكية الأوروبية الخليجية، فالنظام السياسي كان قائما على هذه الهيمنة الأجنبية[٤٧]

أدت نتائج حرب ٩٤م إلى القضاء على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الديمقراطية، ولم يتبق منها إلا الشق السياسي، ولم يتبق من الشق السياسي إلا الجانب الانتخابي، وهذا الجانب الذي يعد جزئية صغيرة ضمن منظومة الديمقراطية كان قد وصل إلى طريق مسدود[٤٨]

(٤٦) «ما من شك فإن للديمقراطية ثمناً خاصة في بلدنا مثل بلدنا ومنطقة كمنطقتنا، فالديمقراطية اليمنية مثل الشمعة المضيئة وسط الظلام أو الزهرة في الصحراء، ولهذا فإن من الطبيعي أن نواجه تحديات كثيرة، ونحن عازمون على المضي قدماً على درب الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وإعطاء المرأة اليمنية المزيد من الفرص للمشاركة ولن نتراجع عن ذلك ابداً مهما كانت الصعاب». الرئيس علي عبد الله صالح، **«الخطابات السياسية والأحاديث الصحفية لعام ٢٠٠٠م»**، (صنعاء: وزارة الإعلام) ص ١٥٥

(٤٧)«المذيع: ما هي سمات الديمقراطية في اليمن؟. الرئيس: سمات الديمقراطية في اليمن حرية الرأي والرأي الآخر وإن الناس تتكلم بكل وضوح في كل ما يخدم اليمن وليس ما يسيء إليها، لكن أي شيء يسيئ إلى اليمن لابد أن يتعرض للمساءلة القانونية، لأن معظم الإساءة للآسف تأتي من بعض الأقلام، دون فهم أو نتيجة حقد على الثورة أو حقد على الوحدة، وحقد على كل الإنجازات، فيقول عليّ وعلى أعدائي يا رب، مثل هذه الأقلام غير المسؤولة يعتبرون ذلك أنه في إطار التعددية وفي إطار الحزبية وفي إطار الرأي والرأي الآخر، ولا يعرف أن ما يقوم به يلحق الضرر بالوطن، مثلاً تطلع مقالات مسيئة إلى ملوك أو إلى أمراء أو إلى رؤساء أو إلى أنظمة أو إلى شعوب هذه تعتبر مخالفة دستورية ومخالفة قانونية يجب أن يسأل عليها ويتحمل المسؤولية لأنه ليس في مصلحة احد أن تسيء إلى جيرانك».. مصدر سابق ص ٩٨

(٤٨)«منذ قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ آيار/مايو ١٩٩٠م وربط الوحدة بالديمقراطية، جرت ثلاث دورات انتخابية نيابية، غير أن أول دورة انتخابية عام ١٩٩٣م كانت الأكثر نزاهة وحرية ليس في اليمن فقط بل وفي العالم العربي، بسبب التوازن السياسي

أفرز أسلوب الحكم الاستبدادي، في الدولة الطبقية اليَمَنية، نزعات قمعية معادية للشراكة والعدالة والديمقراطية، فطبيعة هذا النظام كانت تجرف الديمقراطية كلما تراكمت الثروة لدى نخبة من المجتمع على حساب الأغلبية، وكلما تحولت الالتزامات الحكومية إلى سلع استثمارية، فعلى سبيل المثال كان القطاع العام الصحي في بلادنا ينهار، ويتشكل في المقابل قطاع صحي خاص استثماري انتهازي، هذا الأمر ضرب مسألة الديمقراطية في الصحة فلم يعد كل مواطن له حق التمتع بصحة جيدة بل من يستطيع شراء هذه الخدمة، وينطبق على بقية القطاعات الخدمية كالماء والكهرباء والتعليم وغيرها ما ينطبق على القطاع الصحي، فلم تعد هذه الخدمات لكل الشَّعْب أي زال عنها المضمون الديمقراطي وأصبحت محتكرة لطبقة معينة والاحتكار نقيض الديمقراطية.

على المستوى الاقتصادي زالت الديمقراطية حين انتفى عن كل مواطن الحق في الحصول على عمل، وسادت البطالة وعندما لم تطبق معايير المساواة في الحصول على الفرص، وأصبحت المحسوبية أو الرشوة هي المبدأ لدى الحكومة في دعم الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية، ففي هذه الحالة لم يبق وجود للديمقراطية ولم يبق هناك فرق بين الحكم الملكي المطلق وبين الحكم الجمهوري الديمقراطي.

وعلى المستوى الثقافي سادت الوهابية في الحقل الديني، واللبرالية في الحقل الفكري الاقتصادي وتم تعميمها في مختلف أشكال الدعاية الإعلامية والتربية والتعليم، والتعليم العالي، فيما تم محاربة مدارس إسلامية لها وجود أصيل في اليمن كالزيدية والصوفية والشافعية، ونظريات اجتماعية كالماركسية، ودعوات دينية جديدة كالأفكار الإسلامية الخمينية، أو أفكار المسيرة القرآنية، فمختلف هذه التوجهات الثقافية – باستثناء الوهابية والليبرالية- كانت محاربة وكان يُدان المواطن ويُسجن لأنه يملك كتاباً أو ملزمة أو شريط صوتي وفيديو يحتوي عليها.

طوال عشرون عاماً من عمر الوحدة كانت تندثر الديمقراطية كل يوم في مختلف جوانبها الاجتماعية الاقتصادية السياسية الثقافية، ولم يتبق إلا الجانب الانتخابي ضمن الشق السياسي، وهذا الجانب الانتخابي كان قد توقف.

---

والعسكري القائم يومئذ بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه والحزب الاشتراكي اليمني، وبين الشمال والجنوب طرفي تحقيق الوحدة، غير أن اختلال هذا التوازن بفعل الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م قاد لجعل كل دورة انتخابية تالية خطوة إلى الوراء لم تعد غايتها التداول السلمي للسلطة، إنما الاحتفاظ بها إلى أجل غير مسمى وغير معروف النهاية، الأمر الذي ترتب عليه فقدان الأمل بإمكانية التغيير الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع». محمد أحمد علي أحمد «**قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية**» (القاهرة: دار نشر عناوين، ج٢،) ص ٣٣٣

## المعارضة والحزب الحاكم

في العام ١٩٩٩م تأسس مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وكان يضم الحزب الاشتراكي اليَمَني والتنظيم الوحدوي الشَّعْبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق واتحاد القوى الشَّعْبية. وعند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية ذلك العام رفض الحزب الحاكم «المؤتمر الشَّعْبي العام» وحليفه «التجمع اليَمَني للإصلاح» - الذين تقاسموا مجلس النواب- قبول مرشح مجلس تنسيق المعارضة علي صالح عباد- مقبل[٤٩] الأمين العام للحزب الاشتراكي اليَمَني حينها، فاتخذت المعارضة موقفاً في مقاطعة الانتخابات، فيما تنافس الرئيس علي صالح آنذاك مع أحد أعضاء حزبه، ورغم أن التجمع اليَمَني للإصلاح (الإخوان المسلمون) في تلك الفترة كان خارج الحكومة وفي حالة خلافات مع المؤتمر الشَّعْبي العام وله صِلات مع المعارضة، إلا أنه أعلن أن مرشحه في الانتخابات القادمة هو الرئيس علي عبد الله صالح قبل أن يعلن حزب المؤتمر أن صالح مرشحهم للانتخابات، وتكمن القضية الجوهرية في هذا الموقف الذي اتخذه الإخوان هو في تغلب التناقض الأساسي ما بين الإخوان والمؤتمر من جهة مع الاشتراكي وأحزاب المعارضة من جهة ثانية، هذا التناقض الأساسي غطى على التناقض الثانوي ما بين الإخوان والمؤتمر.

في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣م تم تأسيس تكتل أحزاب اللقاء المشترك[٥٠]، الذي كان تطوراً

(٤٩) علي صالح عباد (١٩٤٢م - ٢٠١٩م) أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني سابق، وأحد قيادات ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وحروب التحرير الشعبية ضد المستعمر البريطاني في جنوب الوطن.

(٥٠) اشتمل الاتفاق الذي أطلق عليه «اتفاق المبادئ» لأحزاب «اللقاء المشترك» على سبعة بنود تؤكد ما يلي:

- أولوية التنسيق بين أحزاب اللقاء المشترك الموقعة على الاتفاق والعمل على ضمان وصولها إلى التمثيل في البرلمان المقبل.
- الالتزام بوجوب المحافظة على الوضع الحالي بالنسبة للدوائر الانتخابية للأحزاب الموقعة على الاتفاق في مجلس النواب الحالي، واعتبارها كحد أدنى مع مراعاة وضع الحزب الاشتراكي اليمني غير الممثل في البرلمان الحالي نتيجة مقاطعته للانتخابات النيابية عام ١٩٩٧م.
- العمل الدؤوب على ضمان زيادة عدد مقاعد هذه الأحزاب في البرلمان المقبل.
- عدم جواز التنافس بين أحزاب «اللقاء المشترك» في الدوائر الانتخابية الواحدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذا كانت النتيجة ستخدم فوز مرشح حزب آخر من خارج «تكتل اللقاء المشترك».
- عدم جواز التنسيق مع أي طرف آخر على حساب أي حزب من أحزاب تكتل «اللقاء المشترك» أو دون علمه.
- لا تعتبر الدائرة الانتخابية -التي يترشح فيها أي من القيادات العليا لأحزاب «اللقاء المشترك» بما لا يخل بمستوى التمثيل الحالي للأحزاب في البرلمان- دائرة تنافسية، ويجب التنسيق فيها بين كافة أحزاب التكتل لصالح دعم العضو القيادي المرشح شريطة أن يكون لديه فرصة حقيقية للنجاح متوافق عليه.
- يتوجب على المتنافسين في الدوائر التي يتنافس فيها أي من أحزاب التكتل الالتزام بمبادئ وأخلاقيات التنافس الديمقراطي الشريف وتجنب كل ما من شأنه الإضرار بتكتل اللقاء المشترك».

لأحزاب المعارضة المتكتلة في مجلس تنسيق أحزاب المعارضة، حيث انضم إليه حزب التجمع اليَمَني للإصلاح والتنظيم السبتمبري الديمقراطي، جاء انضمام الإصلاح في مرحلة احتدام التنافس بينه وبين المؤتمر الذي قام بإزاحته بعد نتائج انتخابات ١٩٩٧م ومع ظهور جيل جديد من أبناء النخب الحاكمة وعمل كل طرف على محاولة توريث السُلطة والثروة لأبنائه، وفي واقع الحال فإن الخلافات حول المسألة الانتخابية لم تكن فشلاً نظرياً في التوصل إلى صيغة حل ما بين السلطة والمعارضة، كان الخلاف في جوهره رفض النخبة الحاكمة المهمينة أن تشارك الشَّعْب وبقية القوى السياسية المقصية والمهمشة في السلطة والثروة، ورفض الاعتراف بالفكر الآخر والهوية الثقافية الأخرى.

أزمة الديمقراطية في اليمن كانت مرتبطة بوظيفة الدولة التي تحددت في إعادة عملية الإنتاج بما يخدم السوق العالمية، والمرتبطة أيضاً بالانتماءات الطبقية للنخبة الاستغلالية الاحتكارية الوكيلة للسوق العالمية، هذا الجوهر الأساسي للأزمة أنتقل إلى المستوى السياسي، كتعبيرات سياسية معينة لها علاقة بعملية انتخاب نواب الشَّعْب إلى البرلمان حيث كان الحزب الحاكم -صاحب الأغلبية- يخشى من حدوث أي تغيرات في مجلس النواب وصعود نواب يمثلون مصالح شرائح اجتماعية وتيارات ثقافية وفكرية وطبقات ومكونات مقصية ومهمشة، ويتجهون إلى إصدار تشريعات جديدة تلبي مصالح الشَّعْب ويقومون بأدوار رقابية على السُلطة التنفيذية.

تركزت الخلافات حول مسائل رئيسية أهمها، مسألة إصلاح السجل الانتخابي واللجنة العليا للانتخابات، وتغيير النظام الانتخابي من نظام الدائرة الفردية، إلى نظام القائمة النسبية، وتحويل النظام من رئاسي إلى برلماني، وغيرها من النقاط المتعلقة بضمانات أن تجري الانتخابات بدون تزوير، وفي وقت متأخر بعد حروب صعدة والحراك الجنوبي كانت المعارضة تطرح إلى جانب هذه النقاط مسألة حل قضية صعدة وحل القضية الجنوبية كشرط للمشاركة في العملية الانتخابية وكنوع من الضمانات.

في أواخر العام ٢٠٠٦م وبضغط من الاتحاد الأوروبي، الذي اشترط على نظام علي صالح القيام بإصلاحات سياسية والتهيئة للانتخابات كشرط لتقديم الدعم والمنح المالية، قبل المؤتمر الشَّعْبي العام بالتوقيع مع أحزاب اللقاء المشترك على مبادئ حول الانتخابات الرئاسية والمحلية [٥١]، وقد جرى هذا التوقيع قبيل انعقاد مؤتمر لندن للمانحين.[٥٢] والذي

(٥١) **اتفاق المبادئ بين الأحزاب حول الانتخابات الرئاسية والمحلية** عام ٢٠٠٦م

(٥٢) عقد أول مؤتمر للمانحين لليمن في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦م في لندن، ورصد فيه ما يقارب ٤,٧ مليارات دولار مخصصة لدعم برامج التنمية في اليمن، كجزء من برنامج دعم الديمقراطية، و«مكافحة الإرهاب».

كان يحمل أبعاداً استعمارية جديدة،[٥٣] إلا أن نظام علي صالح تراجع عن الاتفاق الذي يُفترض على ضوئه أن يتم الإعداد للانتخابات النيابية المفترض إجراؤها في العام ٢٠٠٩م واتجه الحزب الحاكم إلى الإعداد للانتخابات على انفراد بدون استيعاب المعارضة، إلا أنه لم يصل إلى نقطة الدعوة للانتخابات ثم اتفق مع أحزاب المعارضة في شباط/فبراير ٢٠٠٩م على تأجيل الانتخابات حتى العام ٢٠١١م، وفي خلال هذه اللجنة تمت حوارات بين المعارضة والحزب الحاكم وتشكلت لجان، إلا أن ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م تفجرت عملياً وجاءت في ظل تعقد الأزمة السياسية وليس في ظل التوجه نحو الانتخابات.

في العام ٢٠٠٩م وصلت العملية الديمقراطية إلى طريق مسدود، وتفجرت الأزمات الاجتماعية في جنوب الوطن وكان النظام غارقاً في حروب عدوانية على صعدة، وكل هذا أدى إلى تفجر هذه التناقضات في الاحتجاجات الشَّعْبية عام ٢٠١١م إلا أن القوى المعادية للديمقراطية عملت على إعاقة التحول السياسي عن طريق المبادرة الخليجية-الأمريكية وضربت الديمقراطية التوافقية التي جسدها مؤتمر الحوار الوطني، وكل مرحلة من ممانعة وإعاقة التغيير والانتقال السياسي كانت تولد دورة جديدة من العنف، وصولاً إلى ثورة ٢١سبتمبر المجيدة ٢٠١٤م.

(٥٣) «رغم المشاورات المكثفة التي جرت على مدى الأيام الماضية في العديد من العواصم العربية والغربية بشأن مؤتمر لندن الذي دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون للبحث في آليات شراكة جديدة مع اليمن للحرب على الإرهاب، إلا أن تصريحات المسؤولين اليمنيين بشأن المؤتمر انطوت على أشارات بغياب أجندة متفق عليها من جانب اليمن والأطراف الراعية للمؤتمر، ما آثار الشكوك من إمكان أن تفرض هذه الأطراف شروطاً على صنعاء بالقبول بشراكة تقتضي السماح بتواجد قوات دولية كخيار وحيد لاستمرار الشراكة القائمة مع اليمن في الحرب على الإرهاب.. ويلفت القيادي في الحزب الاشتراكي اليمني يحيى الشامي إلى أن هناك شكوكاً في أن تحمل أجندة مؤتمر لندن نوايا طيبة لليمن بقدر بحث الأطراف الدولية سيطرتها على اليمن لما يتمتع به من موقع استراتيجي تمكنهم من حماية مصالحهم في المنطقة العربية. ويحذر الشامي الأطراف الدولية من مغبة محاولة السيطرة على اليمن ويضيف عليهم ألا تتوقعوا من الشعب اليمني أن يستسلم لأية محاولات للسيطرة عليه ولديه تاريخ عريض وعريق في الكفاح الوطني ضد ركائز الاستعمار والقوات الأجنبية، وعليهم أن يفهموا أن اليمن قادر على حماية نفسه «. صحيفة الخليج، «**مؤامرة غربية للوصاية على اليمن**»٢١ يناير ٢٠١٠م متوفر على الرابط:

https://www.alkhaleej.ae

# ثانياً: العسكري

# الوضع العسكري الأمني في اليمن ١٩٩٠م-٢٠١٠م

## الفترة ١٩٩٠م- ١٩٩٣م (ظاهرة الاغتيالات)

طوال عشرين عاماً من عمر الوحدة (١٩٩٠م حتى العام ٢٠١٠م) لم تعرف الجمهورية اليَمَنية الاستقرار الأمني، بداية من الاغتيالات الفردية مروراً بالحروب العنيفة التي شاركت فيها الأسلحة الثقيلة وتدخل دول أجنبية، وليس انتهاءً بالتفجيرات الإجرامية التكفيرية والاختطافات واستهداف أنابيب النفط وخطوط الكهرباء الرئيسية. طوال هذه الفترة عاش الشَّعْب اليَمَني في أتونها بشكل يومي ولم تكن هذه الحروب إلا شكلاً عنيفاً من ممارسة النخبة الحاكمة للسياسة، ومن ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على بلادنا، وإن كانت هذه الحروب والجرائم وظاهرة «الإرهاب» والإجرام قد فُجرت في بيئة ثقافية وظروف اجتماعية مساعدة على بروز النزعات الإجرامية والانخراط خلف دعاة الحرب، إلا أن العامل السياسي اليَمَني والأمريكي السعودي الدافع نحو استخدام الحرب في الممارسة السياسية كأداة عنيفة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، هذا الأمر كان هو المحرك الأول لهذه الحروب والجرائم.

تعد هذ الفترة من أهم فترات اليمن الحديث فهي فترة تأسيس دولة كان نجاحهاً يعني وحدة يمنية أكثر رسوخاً وعمقاً، عرفت هذه الفترة بحدة الاستقطابات السياسية بين المؤتمر والإصلاح من جهة وبين الاشتراكي وحلفائه من جهة ثانية؛ فهو العام الذي أعلنت فيه التعددية السياسية وظهرت القوى والأحزاب التي كانت تزاول نشاطها بشكل سري.

كانت الإشكالات الأمنية في هذه الفترة ذات طابع سياسي واضح تمت برعاية من حزب المؤتمر الشَّعْبي العام والتجمع اليَمَني للإصلاح فخلال ثلاث سنوات من عمر الوحدة تم اغتيال ما يزيد عن ١٥٠ من قيادات وعناصر الحزب الإشتراكي وغيرهم، وقد سجل العام ١٩٩١م أول حادثة اختطاف دبلوماسي غربي في العاصمة صنعاء، واغتيال سكرتير الحزب الاشتراكي اليَمَني في محافظة إب بتاريخ ١٢-٢-١٩٩١م[٥٤]

(٥٤) عبد الوهاب الوشلي، «**الرئيس الصالح في محيطه الدولي، الارهاب والقضية الفلسطينية نموذجاً**»، (صنعاء: المعلم لطباعة ٢٠٠٤م ط ٢)، ص ٦٢.

بدأت عمليات الاغتيال التي استهدفت شخصيات سياسية بارزة في اليمن الموحد مطلع عام ١٩٩٢م، بمحاولة اغتيال عمر الجاوي، رئيس حزب «التجمع الوحدوي اليَمَني»، ولكن المحاولة أسفرت عن اغتيال «حسن علي الحريبي»، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس التجمع الوحدوي.

في العام نفسه جرت محاولة، لم يكتب لها النجاح، لاغتيال عبد الواسع سلام وزير العدل وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. وتلت ذلك محاولات اغتيال أخرى استهدفت أنيس حسن يحيى، عضو المكتب السياسي في منتصف عام ١٩٩٣م، وفي أواخر ذلك العام حاولت الأيادي نفسها اغتيال علي صالح عباد (مقبل) الذي كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي آنذاك. وفي منتصف عام ١٩٩٣م اغتيل العميد ماجد مرشد عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ومستشار وزارة الدفاع. وسجل تاريخ الاغتيالات السياسية كذلك محاولة اغتيال الدكتور ياسين سعيد نعمان، الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لمجلس النواب وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وفي صيف ذلك العام جرت محاولة لاغتيال حيدر أبو بكر العطّاس، رئيس الوزراء(الاشتراكي) في ذلك الوقت، وكانت عمليات الاغتيالات تمهيداً لحرب شاملة يحضر لها المؤتمر والإخوان ضد شريك الوحدة، وهو ما حدث في صيف ١٩٩٤م.

## الفترة ١٩٩٤م – ١٩٩٩م (تغلغل الجماعات التكفيرية)

تميزت هذه الفترة بدخول الجماعات التكفيرية في مسرح الأحداث إلى جانب حزبي المؤتمر والإصلاح في مواجهة الاشتراكي وحلفاؤه وكوادر ما كانت تعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشَّعْبية، فإذا كانت مرحلة العام ٩٠م – ٩٣م مرحلة الاغتيال السياسي والانفلات الأمني ذا الطابع السياسي فهذه المرحلة مرحلة الإجرام التكفيري الذي نشط بصورة علنية، وكان جزءاً من السياسة الأمريكية وامتداداً لحربها في أفغانستان.

كما شهدت هذه الفترة أعمالاً تخريبية ضد المصالح العامة والخاصة. «خلال عام ١٩٩٨م تم تفجير الأنبوب الذي ينقل النفط الخام من مأرب إلى موانئ التصدير على البحر الأحمر ١٨ مرة، من قبل قبيلة جهم، وخلال الفترة عام ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٠م تم تنفيذ ١١٨ حادث اختطاف وكان بين المختطفين ١٤٧ أجنبياً».[٥٥]

(٥٥) عادل مجاهد الشرجبى، وآخرون «**القصر والديوان الدور السياسى للقبيلة فى اليمن**»، (صنعاء: المرصد اليمنى لحقوق الإنسان، ط٢، ٢٠١٦م) ص٥٢

بعد تحقيق الوحدة اليَمَنية جرى استقدام الجماعات التكفيرية من أفغانستان من قبل المؤتمر والإخوان المسلمين للمشاركة في المعركة الحاسمة ضد شريك الوحدة، وقبل إعلان الحرب في ٩٤ شُنت حملة تكفير واسعة ضد «الاشتراكيين» و«الجنوبيين»، هيأت الرأي العام لهذه الحرب وحفزت القوى التكفيرية للمشاركة في هذه المعركة باعتبارها امتداداً للحرب على الشيوعية التي بدأتها أمريكا من أفغانستان[٥٦]. وإلى جانب جيش اليمن العربية وتجييش القبائل والمرتزقة، شارك التجمع اليَمَني للإصلاح في هذه الحرب بكل حماسة، وهو الحزب اليَمَني الوحيد الذي شارك بكوادره في الحرب الظالمة إلى جانب الفريق علي عبد الله صالح واللواء علي محسن الأحمر[٥٧]

ولاحقاً كانت الحكومة اليَمَنية قد أقرت في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢م، بوجود العنصر الأجنبي في نشأة التنظيمات الإجرامية التكفيرية في اليمن[٥٨]، وكذلك وجود قوى يمنية داعمة لها، ومشجعة لعودة اليَمَنيين من أفغانستان إلى البلاد للقيام بأعمال تخريبية، والتسهيل وتشجيع الشباب من جنسيات مختلفة إلى دخول البلاد، من أجل إلحاقهم بالمدارس والكليات الدينية وتلقي الفكر المتطرف، وكذلك إيواء العناصر القادمة من أفغانستان والمطلوبة للأجهزة الأمنية في بلدانها الأصلية، أقرت حكومة المؤتمر بهذه الحقائق لاحقاً عندما أصبحت حليفاً لأمريكا في ما سمي بالحرب على الإرهاب ومع تصاعد خلافاتها مع التجمع اليَمَني للإصلاح، إلا أن الواقع التاريخي يشهد بأن هذه الرعاية التي تلقتها الجماعات التكفيرية الإرهابية، لم تكن فقط رعاية إخوانية بل مؤتمرية وتحديداً رعاية رئيس النظام (المشير) على صالح بشكل

(٥٦) يُعد سيد إمام عبد العزيز أبرز الشخصيات التكفيرية المصرية من «جماعة الجهاد» التي حملت الفكر التكفيري إلى اليمن. قدم إمام عبد العزيز من باكستان إلى اليمن مروراً بالسودان في العام ١٩٩٤م. قامت جماعة الإخوان في اليمن بترتيب مسألة إقامته حيث عمل طبيباً في مستشفى الثورة الحكومي في مدينة إب، وعرف باسم الدكتور فضل. ومن ضمن الشخصيات التكفيرية المصرية من جماعات الجهاد الاسلامي التي قدمت إلى اليمن، أيمن الظواهري الذي تم مبايعته أميراً لتنظيم القاعدة بعد أسامة بن لادن، قدم الظواهري إلى اليمن أواخر عام ١٩٩٤م ومكث مدة عام في اليمن، ومثله فعل شقيقه محمد الظواهري». المرصد اليمني لحقوق الإنسان، «**الإرهاب وإستراتيجية البقاء في السلطة**»،(صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط ٢، ٢٠١٦م) ص ٤١

(٥٧) «بالنسبة لموقف التجمع اليمني للإصلاح من الحرب والانفصال والدفاع عن الوحدة فهو لا يحتاج إلى شرح أو تأكيد مني ولا توضيح من أحد فهو أشهر من الشمس في رابعة النهار، لقد كان له ذلك الموقف القوي الحازم والمشرف فكوادر التجمع اليمني للإصلاح كانوا في مقدمة المقاتلين في كل الجبهات وسقط منهم المئات من الشهداء وكان شباب الإصلاح هم الوحيدون من اعضاء التنظيمات السياسية الذين شاركوا بالقتال مع القوات المسلحة والكل يعلم هذا الدور الوطني». **مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر**. ص (٢٨٢-٢٨١) مصدر سابق

(٥٨) في ٩ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٧م أظهرت نتائج التحريات التحقيقات أن المدعو نبيل نانكلي أسباني الجنسية يترعم شبكة تخريبية وكانت تنوي تنفيذ عمليات اغتيالات لقيادات وكبار المسؤولين في الدولة.. في ٢٣ كانون أول/ديسمبر ١٩٨٩م تم اعتقال مجموعة مكونة من عشرة أشخاص من الجنسيتين البريطانية والفرنسية في كل من عدن وشبوة وبحوزتهم كمية كبيرة من الأجهزة والأدوات والوسائل التي كان يراد بها إقلاق الأمن، وقد قام بإرسالها المدعو أبو الحسن المحضار.. كما أوضحت نتاج التحقيقات تورط المدعو أبو الحمزة المصري المقيم في العاصمة البريطانية لندن ويحمل الجنسية البريطانية وتواصله مع العناصر المذكورة وتحريضه للقيام بالأعمال الإرهابية التخريبية في إطار ما سمي بجيش عدن أبين الإسلامي». تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب «**حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن**»، (صنعاء: صحيفة الثورة، ديسمبر ٢٠٠٢م)

خاص، فقد كان صالح حليفاً استراتيجياً للإخوان والجماعات التكفيرية منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي حتى حرب ٩٤ ويستخدمهم بشكل مباشر في الحروب ضمن القوات المسلحة وكمناصرين لها، تشير بعض التقديرات إلى أن عدد مقاتلي التنظيمات «الإسلامية» المشاركة في حرب ١٩٩٤م يزيد عن ٦٠ ألف مقاتل من يمنيين ومصريين وفلسطينيين وأردنيين وسودانيين، وغيرهم من الجنسيات العربية، ويؤكد مصداقية هذا التقدير تصريح حسين محمد عرب وزير الداخلية السابق عن ترحيل ما يزيد عن ٢٠ ألف جهادي أفغاني خارج اليمن عقب انتهاء الحرب مباشرة، وكذلك تصريح عبد القادر باجمال (وزير الخارجية آنذاك) بترحيل ٢٤ ألف «جهادي» إلى خارج اليمن عام ١٩٩٦م ناهيك عن عمليات الترحيل التي جرت دون إعلان وتحت ضغوط عربية وإقليمية ودولية والتي لم يعلن عنها.[٥٩]

وعلى الرغم من أن الطرف المنتصر في حرب ٩٤م بات هوَ الحاكم الأوحد لليمن وفي يده كل إمكانياتها المادية والبشرية، إلا أنه لم يستغل توفر هذا الظرف لبناء دولة المواطنة وإصلاح الوضع الأمني، بل وفر بيئة مناسبة لتكاثر الجماعات الإجرامية، منها جيش عدن أبين الذي تشكل في تلك الفترة[٦٠]

(٥٩) المرصد اليمنى لحقوق الإنسان «**الارهاب واستراتيجية البقاء في السلطة**»، مصدر سابق ص ٤٣-٤٤-

(٦٠) تأسس جيش عدن أبين على يد أبو الحسن المحضار في العام ١٩٩٨م، الذي ارتبط برئيس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن عن طريق القيادي التكفيري طارق الفضلي المرتبط بعلي صالح وعلي حسن الأحمر شخصياً، اتخذ المحضار من جبال المراقشة في أبين معقلاً لجماعته. نفذ ما سُمي بجيش عدن أبين أولى أعماله الإجرامية عام ١٩٩٨م. في كانون أول/ديسمبر قام هذا التنظيم باختطاف عدد من السياح الأجانب، وطالب من الحكومة بالإفراج عن عدد من عناصر تنظيمه الإفراج عن مقابل السياح المختطفين، إلا أن الحكومة رفضت المطالب وقامت بحملة أمنية ضد هذا التنظيم بفعل الضغط الدولي، على إثر هذه الحملة وبعد المواجهات تم اعتقال المحضار ومحاكمته، وإعدامه في ٧ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٩م، وتُعد هذه الحملة العسكرية الأولى والأخيرة التي قامت بها السُلطة اليمنية السابقة ضد الجماعات التكفيرية خلال هذه الفترة.

## الفترة ٢٠٠٠م - ٢٠١٠م (دخول أمريكا اليمن)

دخلت اليمن في الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى العام ٢٠١٠م مرحلة سياسية عسكرية جديدة تميزت على المستوى الداخلي بشدة الاستبداد والسعي نحو توريث السُلطة والثروة، من قبل النخبة الحاكمة، وعلى المستوى العالمي بالحملة الاستعمارية الجديدة «مكافحة الإرهاب» التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد بلدان العالم الإسلامي، وكانت اليمن من حيث الأهمية للاستراتيجية الأمريكية في المرتبة الثانية بعد أفغانستان في تلك الفترة [٦١].

كانت العلاقة وثيقة بين الاستبداد على المستوى العالمي والعُدْوَانية الأمريكية من جهة، وبين حكم نظام الأقلية الاستبدادية في بلادنا من جهة ثانية، انعكس عن هذا الواقع السياسي واقع عسكري أمني اتسم بالعنف والإجرام على المستوى العالمي والوطني، فالأقلية الحاكمة في المراكز الرأسمالية عاجزة عن استمرار هيمنتها على الاقتصاد العالمي «بدون عسكرة العالم» وهو ما تقوم به الولايات المتحدة مع حلف الأطلسي، وفي المقابل فلم يكن بمقدور النخبة الاستبدادية الحاكمة في اليمن أن تستمر في الحكم بدون ممارسة العنف والإجرام ضد الشَّعْب، وهو ما كان عليه نهج النظام السياسي في اليمن، بقيادة علي عبد الله صالح.

### المدمرة «كول» والاستعمار الجديد

على إثر حادثة تفجير المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول» في العام ٢٠٠٠م[٦٢] رضخت الجمهورية اليَمَنية للهيمنة الأمريكية بموافقتها على مشروع «مكافحة الإرهاب» التي فرضته الولايات المتحدة مستفيدة من الحادث، والذي أعطى الولايات المتحدة الأمريكية -فعلياً- حق التدخل في الشؤون الداخلية اليَمَنية، حتى انمحت الحدود الفاصلة ما بين عمل السفير وما بين عمل المندوب السامي، وكادت أمريكا تحتل عدن بعد تفجير المدمرة الأمريكية كول[٦٣] عام

(٦١) **اليمن السياسة الخارجية تحت الضوء.** ستيفن زيونس، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. ٢٠٠٣م

(٦٢) يشير بعض المحللين على أن التفجير دبرته الولايات المتحدة وفقاً لطبيعة الحادثة والانفجار الذي تم من الداخل إلى الخارج.

(٦٣) في ١٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٠م حدث تفجير في المدمرة الأمريكية ( يو.إس.إس.كول) في ميناء عدن، أدى إلى مقتل ١٧ بحاراً وإصابة ٢٨ آخرين جنسياتهم أمريكية حسب روايتهم، تبنى ما يسمى بتنظيم القاعدة العملية، أما الرواية الرسمية فتشير أن مجموعة مسلحة هاجمت المدمرة بقارب يحمل كميات من المتفجرات.

٢٠٠٠م لولا مسارعة علي صالح في الالتحاق بالمشروع الأمريكي.[٦٤]

مثل النشاط الأمريكي تحت شعار «محاربة الإرهاب» الشكل التاريخي لممارسة الهيمنة الاستعمارية الجديدة في العالم الإسلامي وبلادنا، ظل ملف «مكافحة الإرهاب» ملفاً استراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع اليمن، واستمر إلى ما بعد هذه الفترة في التأثير إلى ما باعد العام ٢٠١٤م

في هذه المرحلة ظهرت الجماعات التكفيرية في اليمن بشكل أوضح، متناغمة مع المنطق والسلوك الذرائعي الأمريكي [٦٥]، وكان من الواضح أن النظام السياسى فى اليمن قد دخل مع الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمار بملف «مكافحة الإرهاب»، فقد أثمرت زيارات علي صالح إلى أمريكا ولقائه بالجنرالات الأمريكيين في صنعاء نمواً «للقاعدة» وهي القاسم الرئيسي المشترك بين الطرفين، ذريعة أمريكا في الاستعمار الجديد ووسيلة علي صالح لاستجلاب الدعم الأمريكي والأوربي، وبناء مؤسسات أمنية وعسكرية وقضائية موالية له وأفراد أُسرته موازية لمؤسسات الدولة القائمة، ضمن التوجه الأمريكي. وقد كانت حادثة هروب العناصر الإجرامية من سجن الأمن السياسي أهم شواهد الاستثمار الثنائي في ملف «محاربة الإرهاب».[٦٦]

حادثة الهروب من سجن الأمن السياسي كشفت أسرارها «وثائق ويكلكس»، ومن الاطلاع

---

(٦٤) «في ١ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٠م منعت السلطات الأمنية اليمنية هبوط طائرات عمودية أمريكية في مطار عدن، وفي ٦ تشرين ثاني نوفمبر منعت سلطات المطار مروحية عسكرية أمريكية من الهبوط في ثاني حادث من نوعه خلال أسبوع وسبق لليمن أن أصدر إنذاراً للطائرات الحربية الأمريكية بعدم دخول أجوائه لأنها ستكون أهدافاً معادية بعد قيام إحدى المروحيات بالتحليق قرب الشواطئ ومحاولاتها الهبوط في أحد المطارات»..

للمزيد حول الموضوع يرجع إلى البيان الإماراتية: «اليمن يمنع هبوط ثاني مروحية أمريكية، اعتقال ٤ في عدن لصلتهم بانفجار كول»؛ ٧ تشرين ثاني نوفمبر ٢٠٠٠م ، متوفر على الرابط:

https:www.albayan.ae

(٦٥) «في ٢٠٠٢م أعاد القيادي التكفيري خالد عبد النبى تنظيم جيش عدن أبين إلى الواجهة مجدداً حين تحصن بجبال «حطاط» وهو ما دفع الحكومة اليمنية إلى تنفيذ حملة عسكرية ضده في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣م تم خلالها القبض على خالد عبد النبي والإفراج عنه بعد تفاهم من الأجهزة الأمنية، لتشهد العلاقة بين الحكومة والتنظيمات «الجهادية «نوعاً من التطبيع في نهاية العام ٢٠٠٥م لتعود للتوتر مرة أخرى عام ٢٠٠٦م عندما شهد جهاز الأمن السياسي فرار ٢٣ معتقلاً من «القاعدة»، واعتقل جهاز الأمن السياسي اليمني في أبين عدداً من عناصر جيش عدن أبين الاسلامي وأفراداً من جماعات أخرى، وتم التحقيق معهم بحضور محققين أمريكيين حول تحضرهم للسفر إلى العراق للجهاد ضد القوات الأجنبية». للمزيد **الارهاب واستراتيجية البقاء في السلطة**. مرجع سابق ص ٤٦

(٦٦) في العام ٢٠٠٦م دبرت الولايات المتحدة الأمريكية تهريب ٢٣ عنصراً من القاعدة من سجن الأمن السياسى، وذلك من أجل إعطاء جهاز الأمن القومي التابع لأمريكا دفعة جديدة وحضوراً على حساب جهاز الأمن السياسي الذي اعتبر «غير مؤتمن»، وهذه الحقيقة أكدها نائب مدير جهاز الأمن والمخابرات الحالي، المدير السابق في جهاز الأمن السياسي، اللواء عبد القادر الشامي، قائلاً:

« كانت الأجهزة الأمنية اليمنية تتمكن من اعتقال عناصر ما يسمى القاعدة ويتم الافراج عنهم بتوجيه أمريكي، بين المعتقلين من قبل الأجهزة الأمنية ٢٣ عنصراً من أخطر العناصر بينهم الوحيشي والشهري وغيرهم وهؤلاء تم الافراج عنهم بتوجيه أمريكي ولم يتم كشف ذلك حتى الآن». موقع صحيفة ٢٦ سبتمبر،١٣ آذار/مارس٢٠٢١م، «اللواء الشامي: القاعدة نقلت نشاطها من حضرموت الى شبوة وأبين بحماية إماراتية»، متوفر على الرابط: https://www.26sep.net

على الوثيقة التي نشرها موقع ويكلكس[٦٧] يُمكن معرفة مدى الرئيس علي عبد الله صالح للولايات المتحدة الأمريكية، وما كانت تمارسه السفارة الأمريكية في اليمن من دور تدخلي فاضح، وتأثير الحضور الأمريكي على قيادات أكبر الأجهزة الأمنية في البلاد، كما تكشف هذه الوثيقة المصلحة المشتركة لكل من أمريكا وعلي صالح في ضرب جهاز الأمن السياسي لصالح جهاز الأمن القومي (الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية وتم إشهاره بقرار جمهوري رقم ٢٦٢ للعام ٢٠٠٢م)، وكان يديره أحد أفراد عائلة الرئيس صالح العميد عمار محمد عبد الله صالح.

كما دخل النظام في علاقات منفعة مع الجماعات التكفيرية الإرهابية من أجل استمرار الدعم المالي الأمريكي والغربي، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة كانت تعرف هذه العلاقة بين النخبة الحاكمة في اليمن والعناصر التكفيرية وبين النشاط المزدوج لعلي عبد الله صالح، إلا أن هذه اللعبة كانت ضمن المشروع الأمريكي فلم تعترض عليها واشنطن وإن تظاهرت بأنها لا تعلم.

كان تقرير الحكومة اليَمَنية إلى مجلس النواب في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٠م بعد عودة علي صالح من واشنطن بمثابة الإعلان عن وقوع اليمن تحت الهيمنة الأمريكية؛ فقد دافع التقرير الحكومي عن مسألة التدخل الأمريكي [٦٨] وانضمام اليمن إلى «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب»، وشروعها في إجراء تغييرات سياسية وثقافية وقانونية بما يتوافق مع السياسة الأمريكية [٦٩] وتغيير موقفها الإيجابي من القضية الفلسطينية والعراق[٧٠]، أي استجابتها للشروط الأمريكية، وتحول البلد إلى شبه مُستعمرة.

(٦٧) - رقم البرقية: 06SANAA347 - تاريخ كتابتها: ١٣ – ٠٢ – ٢٠٠٦م - التصنيف: سرية- الموضوع: الرئيس صالح يشارك في تبادل المعلومات ويدعو السفارة للمشاركة في تعقب الفارين وزيارة جهاز الأمن السياسي- مصنفة بواسطة: السفير كراجيسكي. للمزيد راجع وثائق الفصل الثاني ص (٣٥٥)

(٦٨) «... كما هو معروف فإن حادث الاعتداء الارهابي الذي تعرضت له مدينتا واشنطن ونيويورك بالولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م قد أفرز واقعاً جديداً في العلاقات الدولية، برزت معه مسألة الإرهاب كقضية لها أولوياتها الملحة في أجندة المجتمع الدولي». **تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن. بتاريخ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٠م**

(٦٩) «أما على المستوى السياسي والثقافي فستقوم الحكومة بإعادة النظر في السياسة والخطاب الإعلامي والثقافي والديني والذي يشمل كلاً من الصحافة والمنابر الإعلامية والتوجيه والإرشاد، والتأكيد على دور العلماء ودار الافتاء وكذا المؤسسات التعليمية.. وإيقاف أي خطاب إعلامي أو سياسي من شأنه الإضرار أو الإساءة إلى الدول الشقيقة أو الصديقة أو قياداتها أو رموزها السياسية أو يؤثر سلباً على روح الأخوة والتعاون بين اليمن وأشقائها واصدقائها». «. تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب مصدر سابق

(٧٠) «الإضرار على المستوى السياسي والإعلامي: الضغط على بلادنا باتجاه تخفيف النبرة الإعلامية الصادقة والصريحة في دعم الانتفاضة الفلسطينية.. ورفض التدخل في شؤون العراق والتهديد بإسقاط نظامه». مصدر سابق

## الدور الأمريكي في الحروب الست على صعدة

في هذه المرحلة شن النظام الحروب الست الظالمة على مشروع «المسيرة القرآنية» في محافظة صعدة وما جاورها، [٧١] وقد كانت حروباً أمريكية بامتياز أندلعت بعد حصول نظام علي صالح على ضوء أخضر أمريكي من قائد القيادة المركزية الأمريكية «جون أبي زيد»، وذلك بعد عودة صالح من المشاركة –الشكلية- في قمة الدول الثمان في ولاية جورجيا في العام ٢٠٠٤م في الولايات المتحدة والتي التقي فيها بقيادة وزارة الدفاع الأمريكية ووكلات الاستخبارات المركزية السي أي أيه وكذلك مكتب التحقيقات الفدرالية الإف بي أي[٧٢]، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الحروب على صعدة حرباً على الإرهاب[٧٣]

كان الهدف الأمريكي من هذه الحرب هو اسكات الصوت الثوري والمشروع القرآني للسيد حسين الحوثي في صعدة المناهض للهيمنة الأمريكية ومنطقها الذرائعي في دخول اليمن «مكافحة الإرهاب»، ذلك المشروع(القرآني) الموجه مباشرة نحو المجتمع في رفض الهيمنة الأمريكية، ومن ثم توسع نشاط الولايات المتحدة في اليمن، إلا أنها حين واجهت صعوبة في القضاء على الحركة في الحرب الأولى، نشطت في المسارين معاً، الحرب على صعدة من جهة وفرض الوصاية على اليمن وتدمير المقدرات العسكرية وتغيير السياسة والثقافة في اليمن من جهة أخرى، وكانت عمليات تفجير أسلحة الدفاع الجوي اليَمَني في العام ٢٠٠٤م[٧٤] برعاية

(٧١) «إن ما يقوم به الحوثي هو تمرد مجموعة محدودة ضد الحكومة، ومن المهم السيطرة عليها، وما تقوم به الحكومة واضح ومقبول، وإن تواجد مجموعة مسلحة تقف خارج القانون وخارج سيطرة الحكومة أمر مرفوض، والحكومة اليمنية تستحق فعلاً دعماً من المجتمع الدولي». السفير الأمريكي أدموند هول في مقابلة مع صحيفة ٢٦ سبتمبر التابعة للتوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية. بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٤م نقلاً عن : **صعدة الحرب الأولى الأسباب والتداعيات** مصدر سابق، ص ٧٦

(٧٢) علي عبد الله صالح تصريح لوكالة الأنباء اليمنية سبأ عقب عودته من المشاركة في قمة الدول الثمان الصناعية الكبرى في ولاية جورجيا الأمريكية بتاريخ ١٣-٦-٢٠٠٤م» «لقد بحثت مع الرئيس الأمريكي جورج بوش ومع نائبه ديك تشيني، وكولن بأول وزير الخارجية، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، والمسؤولين في اللسي آي إيه، والـ إف بي آي، العديد من القضايا والموضوعات التي تهم سبل تعزيز العلاقة والشراكة القائمة بين البلدين». علي عبد الله صالح، «**خطابات وأحاديث الرئيس لعام ٢٠٠٤م**»، (صنعاء: وزارة الأعلام، مطبعة وكالة سبأ)، ط١، ص ٢٤٣

(٧٣) في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤م التقى علي صالح بقائد القيادة المركزية الأمريكية «جون أبي زيد»، وكان ذلك اللقاء إرهاصاً لشن الحرب على صعدة، في ذات العام قام السفير الأمريكي «أدموند هول» بزيارة إلى صعدة، مر حينها بسوق «الطلح» ووجه الدولة بسحب السلاح الخفيف والمتوسط من الأسواق المحلية كخطوة في محاولة لتجريد المواطنين من سلاحهم حتى لا يتمكنون من المقاومة، وفي هذا العام التقى علي عبد الله صالح بوزير الدفاع الأمريكي «دونالد رامفسليد» ضمن إرهاصات الحرب على صعدة، وبعد سفر علي صالح إلى ولاية جورجيا الأمريكية ولقائه الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» في قمة الدول الثمان الصناعية بتاريخ ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤م، دشن النظام الحرب على صعدة في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤م بعد ٩ أيام من لقاء بوش.

(٧٤) مثل اتفاق مكافحة الإرهاب بوابة للتدخلات الأمريكية في اليمن التي وصلت إلى حد تفكيك وإتلاف أسلحة الدفاع الجوي، كان هدماً مقصوداً لمقومات الأمن الوطني قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الحاكم حينها، حيث أشرف نائب وزير الدفاع الأمريكي على تدمير ٤٥٠٠ صاروخ دفاع جوي.. الوثائق التي وزعتها دائرة التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع اليمنية تكشف

وإشراف أمريكي أبرز صور الهيمنة الخارجية وانتهاك سيادة البلد، التي تجري في صنعاء ومأرب فيما الجيش اليَمَني يحارب ضد اليَمَنيين في محافظة صعدة.

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية دعم نظام علي صالح وحليفه اللواء علي محسن الأحمر في مواجهة مشروع «المسيرة القرآنية»، وكما في حرب صيف ٩٤م فقد تم الاستعانة بالمرتزقة المحليين وتجييش القبائل والمشايخ والتجار في هذه الحرب، ونظراً لطبيعة الجيش اليَمَني -آنذاك-المنقسم ولائه بين أسرتين (بيت عفاش وبيت الأحمر) فقد مثلت هذه الحروب الظالمة فرصة لكل طرف لتدمير قوة الطرف الآخر، فيما مثلت فرصة لأمريكا لتدمير القوة المسلحة اليَمَنية عموماً، فما لم يتحقق عبر الاتفاقيات من تدمير للقدرات العسكرية اليَمَنية البشرية والتكنيكية جرى تدميره في هذه الحروب.

تعمقت الهيمنة الأمريكية على اليمن في هذه الفترة، وكان هناك رحلات «مكوكية» يقوم بها الرئيس علي عبد الله صالح إلى الولايات المتحدة الأمريكية التقى فيها بالرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، وبالقيادات الأمنية الأمريكية المشرفة على المشاريع الاستعمارية الجديدة [٧٥]، وفي المقابل فقد استقبل علي عبد الله صالح في صنعاء وعدن عدداً من القيادات العسكرية والأمنية الأمريكية، كانوا يحملون إليه التوجيهات الجديدة، ويُشرفون على عملية ترسيخ الهيمنة الأمريكية وتصفية السيادة الوطنية وتدمير مقدرات البلد[٧٦].

---

عمليات لتدمير صواريخ متنوعة للدفاعات الجوية اليمنية بإشراف خبراء أمريكيين وحضور مسؤولة مكتب إزالة الأسلحة في وزارة الخارجية الأمريكية، تظهر أن تدمير الصواريخ كان مؤامرة ممنهجة بخيانة من مسؤولي النظام السابق، واستمرت على مراحل متتابعة امتدت على مدار عشرة أعوام، بدءاً من مباشرة أمريكا في جمع وإتلاف الصواريخ في آب/أغسطس ٢٠٠٤م، وحتى عمليات التفجير في ٢٠١٤م. صحيفة الثورة اليمنية؛ «**وثائق جديدة لسلسلة المؤامرة الأمريكية**»، ٨ آذار/مارس ٢٠٢٠م متوفر على الرابط: http:althawrah.ye

(٧٥) في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠١م زار الرئيس علي صالح واشنطن بعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، عقب تصريح بوش الشهير «من لم يكن معنا فهو ضدنا». وحينها وافق صالح على الانخراط في المشروع الاستعماري الجديد «الحرب على الإرهاب»، وخلال أعوام ٢٠٠٠م -٢٠٠٢م التقى علي صالح وزير الخارجية الأمريكي «كولن باول» صاحب ذريعة غزو العراق باسم أسلحة الدمار الشامل. كما التقى مستشار الأمن القومي الأمريكي «كوندليزا رايز» والتي كانت تقود مشروع «الشرق الأوسط الجديد». كما التقى نائب الرئيس الأمريكي «ديك تشيني» في إطار مشروع «الحرب على الإرهاب». وصرح حينها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بأن «الولايات المتحدة تسعى لإنقاذ اليمن من التحول إلى افغانستان جديدة». وفي كانون أول/ديسمبر من العام ٢٠٠١م أي بعد ثلاثة أشهر من زيارة علي صالح لأمريكا ولقاء القادة الأمريكيين، أشادت واشنطن بتعاون اليمن في مكافحة «الإرهاب»، وذلك بعد قيام نظام صالح بتنفيذ التوجيهات الأمريكية في تغيير العقيدة العسكرية والثقافية للبلاد.

(٧٦) استمرت لقاءات صالح بالقادة الأمريكيين فبعد سفر الرئيس علي صالح إلى واشنطن ولقاء جورج دبليو بوش، استقبل صالح في صنعاء الجنرال الأمريكي طوني فرنك، وكذلك الجنرال الأمريكي توماس زاتك، والجنرال الأمريكي أنتوني زيني. ولاحقاً بعد لقاء صالح بالجنرالات الأمريكيين وتبني ما حملوه من توجيهات سافر علي صالح إلى واشنطن والتقى وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت. كما التقى في تلك الفترة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية بربرا بودين، ووفد كبار موظفي الكونجرس الأمريكي، والقائد العام للقيادة المركزية الأمريكية تومي فرانكس، ووليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى. وبالطبع فإن مختلف هذه اللقاءات لم تكن لبحث «سبل تنمية العلاقات بين البلدين» كما كانت تذيل في الأخبار الرسمية، بل كانت من أجل تعميق علاقة التبعية اليمنية للولايات المتحدة الأمريكية وتحول اليمن إلى مستعمرة أمريكية.

## التغلغل الأمريكي في اليمن

بتورط نظام علي صالح في الحرب على صعدة زاد من تبعيته لأمريكا ومن تقديم التنازلات، لتثبيت نظام حكمه على حساب سيادة الوطن ودماء الشَّعْب وثرواته، وباتت الحاجة إلى الدعم الأمريكي بالنسبة لنظام علي صالح حاجة دائمة مستمرة، انعكست في الزيارات المتبادلة المتسلسلة، الغريبة عن النشاط الدبلوماسي الاعتيادي، وقد كانت مرتبطة بإعلان أو وقف الحرب في صعدة. ففي تشرين ثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٥م قام الرئيس علي صالح بزيارة واشنطن في إطار التزاماته للجانب الأمريكي، وهي أول زيارة له بعد الحرب الأولى على صعدة، وقد هيمن الملف الأمني على المباحثات، وكان من ضمن التوجيهات الأمريكية لعلي صالح ضبط تجارة الأسلحة، وكذلك تدمير أسلحة الدفاعات الجوية ورغم أن عملية تدمير أسلحة الدفاعات الجوية بدأت منذ العام ٢٠٠٤م إلا أنها تصاعدت بشكل أكبر عقب هذه الزيارة. وبالتزامن مع الحرب الرابعة على صعدة أجرى صالح محادثات في واشنطن مع جورج بوش في أيار/مايو ٢٠٠٧م وعقب هذه المحادثات عينت أمريكا سفيراً جديداً هو «ستيفن سيش» وكان تعيينه نوعاً من دعم النظام وتحفيزه على مواصلة الحرب على صعدة، واستمر «سفير الحرب الأمريكي» حتى نهاية الحروب الست ٢٠١٠م.

## القرصنة في البحر الأحمر

كانت ذريعة محاربة القرصنة الصومالية في البحر الأحمر، أحد المسارات الذرائعية التي عملت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حضورها في البحر الأحمر، وضمن المساعي الاستراتيجية بعيدة الأمد للسيطرة على باب المندب، وقد بدأ هذا المسار الجديد من العام ٢٠٠٨م. ففي هذا العام وصل إلى صنعاء مساعد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة «الإرهاب» (كينيف ال وينستين)، حمل معه رسالة من الرئيس الأمريكي إلى صالح وانتهى الاجتماع بالتأكيد مجدداً على الشراكة في مكافحة «الإرهاب»، وفي ٢٩ من تشرين ثاني/ نوفمبر من ذات العام استقبل علي صالح في عدن قائد القوات المركزية الأمريكية الجنرال «ديفيد بترويوس»، ولم يمر على اللقاء أكثر من ١٣ يوماً حتى شهد البحر الأحمر تواجداً كثيفاً للقوات الدولية التابعة لحلف «إيساف» (التحالف الدولي في الحرب على أفغانستان) بحجة مكافحة القرصنة الصومالية.

على الرغم أن الحضور العُدْوَاني في البحر الأحمر جاء بعد لقاء علي صالح بقائد القوات المركزية الأمريكية، فقد خرج وزير الخارجية اليَمَني آنذاك أبو بكر القربي ليعبر عن قلق اليمن من مخاطر الوجود العسكري المكثف والمتعدد الجنسيات في البحر الأحمر، وما يمثله من مقدمة لتمرير مشروع تدويل مياه البحر الأحمر. هذا التصريح كان تغطية على موافقة اليمن على هذا التواجد الدولي في البحر الأحمر»[٧٧]، وفي ذات الوقت فإن التصريح يثبت حقيقة تاريخية وهي أن القوات الأجنبية في تلك الفترة بقيادة أمريكا كانت عدوانية الحضور واستعمارية التطلعات، وقد تزامن هذا اللقاء مع اندلاع الحراك الجنوبي السلمي، ومن هنا كانت رمزية تحديد علي صالح لمدينة عدن مكاناً للقاء قائد القوات المركزية الأمريكية تأكيداً على دعم أمريكا لسلطته في المحافظات الجنوبية اليَمَنية.

(٧٧) الأمة برس، «**مخاوف من وضع اليمن بعد الصومال .. مشروع أمريكي بريطاني يطرق الباب، باب المندب**»، ٢٢ -١٢-٢٠٠٨م

بعد شهر من الحضور العسكري الأمريكي الخطير في البحر الأحمر، زار علي صالح أمريكا في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩م حيث حضرت أمريكا لاستهداف جديد هو السيطرة على قطاع خفر السواحل، وفي صنعاء التقى قائد قوات (المارينز) الجنرال الأمريكي «صموئيل هيلر» اللواء الركن أحمد علي الأشول رئيس هيئة الأركان العامة اليَمَنية، وكان موضوع اللقاء مجالات خفر السواحل ومكافحة «الإرهاب» والقرصنة البحرية.[٧٨] وفي الواقع لم يتم بناء أي قوة بحرية استراتيجية في اليمن وظلت سواحلها عرضة لتدفق المهاجرين غير الشرعيين وتجارة السلاح والمخدرات وعرضة لنهب شركات الأسماك، وجاء العُدْوَان على بلادنا في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م واليمن مكشوفة من السواحل بدون أي قدرات ردع استراتيجية.

(٧٨) **اليمن يبحث مجالات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية** ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩م صنعاء سبأ نت.

## التدخل الأمريكي بالدرونز

في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠م صرح وزير الخارجية أبو بكر القربي برفض تدخل أي قوة أجنبية في اليمن لمحاربة تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية[٧٩]. وهذا التصريح أكد وجود التدخل العُدْوَاني الأجنبي، رغم أن الحكومة اليَمَنية كانت قد ألمحت إليه في العام ٢٠٠٢م - مع أول عملية لطائرة أمريكية بدون ضد مواطنين يمنيين- دفاعاً عن موقفها في مواجهة قوى المعارضة التي كانت تضغط إعلاميا على النظام بمسألة السيادة الوطنية رافضة الانتهاك الأمريكي لها[٨٠]

عقب تصريح القربي (من الحزب الحاكم) بثلاثة أيام حذر الزنداني (من المعارضة) من «احتلال أجنبي» لليمن حينها أصدرت «هيئة علماء اليمن» الذي يتزعمها الزنداني، بياناً حول التدخل الأجنبي في اليمن[٨١] وكان ذلك البيان مؤشراً على تنامي الحضور الأمريكي في اليمن والذي بات قضية عامة تجاوزت كواليس غرف الاستخبارات. ففي ١٣ نيسان/إبريل٢٠١٠م استجابت الحكومة العميلة لمطالب الحكومة الأمريكية في ملاحقة المواطنين اليَمَنيين بتهم «الإرهاب»، حيث طالبت الحكومة بدلائل من أجل ملاحقة المواطن اليَمَني «العولقي» وقالت الحكومة بأنها سوف تتعامل مع أي «اثباتات» أمريكية ضده وفقا للدستور اليَمَني، كما صرح آنذاك نائب رئيس الوزراء اليَمَني -لشؤون الدفاع والأمن/ رشاد العليمي، وهو ما لم يتم حيث قامت الولايات المتحدة بقتل العولقي بغارة لطائرة من دون طيار في العام ٢٠١١م[٨٢]. وكان قد أعلن «مجلس الأمن القومي الأمريكي» أنه اعطى للمخابرات المركزية الأمريكية الضوء

---

(٧٩) **اليمن يرفض التدخل ويلاحق القاعدة**. الجزيرة نت. ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠م

(٨٠) جاء في تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية واضرارها على اليمن. كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٠م ما يُشير إلى التدخل الأمريكي المباشر في قتل اليمنيين ولكن هذا التقرير حاول الالتفاف على هذه الجريمة والقول بأن الجانب الأمريكي له فقط دور التكنولوجيا فيما القرار يمني خالص، وهو أمر غير صحيح، وقد جاء في التقرير الحكومي المقدم إلى مجلس النواب ما يلي : «ولا ريب ان تصريح الأخ وزير الداخلية الصادر بتاريخ ١١ تشرين ثاني/تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٢م قد أوضح الحقائق للمتباكين على السيادة الوطنية، فمطاردة الحارثي كانت ضمن الالتزام الدولي.. فقد تم الاستعانة بالإمكانيات المتطورة لدى الولايات المتحدة وذلك لرصد وتعقب المذكور ومن معه عبر الوسائل الفنية المتطورة، إلى أن تم تحديد موقعه وبناءً على قرار يمني تم تدمير السيارة التي كانت تقل المذكور ورفاقه في منطقة النقعة محافظة مأرب.»

(٨١) **رابطة علماء اليمن تدعو لد «الجهاد» إذا تدخل الاجانب**. بي بي سي عربي. ١٥ كانون الثاني/كانون الثاني/يناير ٢٠١٠م متوفر على الرابط: https:www.bbc.com

(٨٢) **مقتل العولقي في ضربة جوية للمخابرات الامريكية**. رويترز. ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١م متوفر على الرابط: https:www.reuters.com

الأخضر لتصفية العولقي في اليمن» [٨٣] في ذات الفترة استقبل الرئيس علي صالح مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى جيفري فلتمان وقائد القوات المركزية الأمريكية الجنرال «ديفيد باتريوس»، ولقاءات كهذه لم تكن زيارات ودية لتبادل التحايا و«التعاون المشترك»، بل كانت اليمن ورئيسها صالح في موقع من يتلقى الأوامر من الأمريكي صاحب الأدوار الفاعلة في الميدان العسكري والسياسي والثقافي والاجتماعي في الجمهورية اليَمَنية.

(٨٣) **اليمن ترفض سعي امريكا لاغتيال العولقي على اراضيها**. أرتي عربي. ٣٠ آيار/مايو ٢٠١٠م، متوفر على الرابط:

https:arabic.rt.com

## أهم الأحداث الإجرامية ٢٠٠٠م-٢٠١٠م

1. في ١٢ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٠م وقع تفجير في المدمرة الأمريكية يو إس إس كول، في ميناء عدن أدى الانفجار إلى مقتل ١٧ بحاراً وإصابة ٢٨ آخرين جنسياتهم أمريكية حسب رواية واشنطن.

2. في ١٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٠م وقع انفجار في السفارة الأمريكية في صنعاء نتج عنه أضرار مادية كبيرة.

3. في ١٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٠م تعرضت حملة من الأمن والجيش لكمين أثناء مطاردتها لبعض المطلوبين، والمتواجدين في حصون آل جلال في مأرب ، نتج عن ذلك مقتل ١٩ جندياً وضابطاً.

4. في ١٦ نيسان/إبريل٢٠٠١م حدث انفجار كبير في مبنى الهيئة العامة للطيران المدني الواقع في شارع الزبيري- العاصمة صنعاء.

5. في ١٤ تموز/يوليو٢٠٠٢م انفجرت عبوة ناسفة بالمدعو عصام عبده حسن بروق وهو يحاول الذهاب بها إلى قرب إحدى المنشئات في مديرية صالة – تعز.

6. في ٩ آب/أغسطس٢٠٠٢م انفجرت عبوة ناسفة أثناء تحضيرها في منزل المدعو قائد الشغدري في العاصمة صنعاء.

7. في ٦ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٢م حدثت عملية هجوم على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج أثناء استعدادها للرسو في ميناء المكلا أسفرت عن مقتل بحار بلغاري وقد تبنى تنظيم القاعدة في اليمن الهجوم.

8. في ٣ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠٠٢م تم إطلاق صاروخ سام ٢ على مروحية تابعة لشركة «هنت النفطية» الأمريكية في مطار صنعاء.

9. في ٢٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢م اغتيل القائد الوطني الاشتراكي جار الله عمر أثناء إلقائه كلمة الحزب في المؤتمر العام الثالث للتجمع اليَمَني للإصلاح في الصالة

الرياضية في العاصمة صنعاء.

10. في ٣٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢م اقتحم مسلح مقر المستشفى المعمداني في منطقة جبلة بمحافظة إب، وقتل ثلاثة أطباء أمريكيين وإصاب رابع.

11. في العام ٢٠٠٧م قتل ثمانية سياح أسبان ويمنيين اثنين في انفجار سيارة مفخخة بالقرب من موقع أثري في مأرب.

12. آذار/مارس ٢٠٠٨م قتل المستثمر اليَمَني علي مسعد الصايدي الذي يحمل الجنسية الأمريكية على يد عصابة مسلحة في العاصمة صنعاء.

13. في١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨م استهداف السفارة الأمريكية في صنعاء من قبل تنظيم «لقاعدة». وقتل ١٦ شخصاً في انفجار سيارتين مفخختين استهدفتا السفارة الأمريكية في العاصمة صنعاء.

14. في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨م قتلت سائحتان بلجيكيتان وسائقهما ومرشدهما اليَمَني في إطلاق نار بوادي حضرموت.

15. في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨م قتل جندي وطالبة في هجوم بالصواريخ استهدف السفارة الأمريكية في العاصمة صنعاء.

16. في آذار/مارس ٢٠٠٨م وقع هجوم على أنابيب النفط الفرنسية وحقل النفط الصيني.

17. في نيسان/إبريل٢٠٠٨م وقع هجوم على مصافي النفط في عدن بقذائف «آر بي جي».

18. في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩م تعرض النقيب الحميدي الشمري لوابل رصاص في العاصمة صنعاء.

19. في٩ آذار/مارس ٢٠٠٩م اغتيل محسن عسكر عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليَمَني ونجله تشافيز ذا العامين، في محافظة عمران.

20. في١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩م قتل أربعة سياح كوريين جنوبيين وإصيب أربعة آخرين بجروح في تفجير انتحاري في شبام حضرموت.

21. في آذار/مارس ٢٠٠٩م فجر انتحاري نفسه في فوج سياحي من كوريا الجنوبية في شبام حضرموت، وبعد ٣ أيام نجا فريق تحقيق كوري وعدد من أسر ضحايا انفجار شبام من هجوم انتحاري استهدف موكبهم في شارع المطار في العاصمة صنعاء.

22. في ٢٦ نيسان/إبريل ٢٠١٠م استهدف هجوم انتحاري فاشل سفير بريطانيا في العاصمة صنعاء.

23. في٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠م اغتيل الشيخ محمد علي جميل عضو لجنة المحافظة بمنظمة الحزب الاشتراكي اليَمَني في محافظة عمران.

24. في أواخر ٢٠١٠م نفذ تنظيم القاعدة عمليتين انتحاريتين بسيارتين مفخختين ضد موكبين لأنصار الله في كل من الجوف وصعدة.

# الفصل الثالث:

# ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م والمرحلة الانتقالية المتعثرة

في مطلع العام ٢٠١١م اندلعت الاحتجاجات الشَّعْبية نتيجة استحكام الأزمات في جنوب الوطن وشماله والتي وصلت إلى حروب مفتوحة في الشمال وقمع للحراك السلمي في الجنوب وانهيار أمني وتوسع نشاط الجماعات التكفيرية، وعجز النخبة الحاكمة عن حل القضايا الاجتماعية ومنها التنموية والبطالة خاصة في صفوف الجامعيين، وعجز المعارضة عن فتح أفق للانتقال السياسي والتداول السلمي للسلطة، وبعد أن وصلت العملية السياسية الانتخابية إلى طريق مسدود.

كانت الثورة ضرورية ومن داخل التاريخ الاجتماعي السياسي اليَمَني وإن كانت الثورة في تونس ١٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٠م والثورة المصرية ٢٥ كانون الثاني/يناير قد مثلت إلهاماً (عدوى اجتماعية)، إلا أن دوافع الخروج ضد النخبة الحاكمة لليمن في ٢٠١١م تمثلت بالأزمة الاجتماعية الاقتصادية السياسية اليَمَنية، قد تنبه نظام علي صالح مسبقاً لهذه التغيرات في مصر وتونس، فاتجه قبل ١١ شباط/فبراير إلى تقديم مبادرة لأحزاب اللقاء المُشترك لإعادة تحريك العملية السياسية المجمدة[١]، وقد وافقت أحزاب اللقاء المشترك على المبادرة واضعة شروطها[٢] بل هددت الحزب الحاكم أن الأوضاع في اليمن قد تتطور إلى ثورة يقودها

(١) **مبادرة رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلس النواب والشورى ٢شباط/فبراير ٢٠١١م**

بسم الله الرحمن الرحيم

استئناف اللجنة الرباعية لأعمالها لمناقشة الانتخابات النيابية والتعديلات الدستورية بما في ذلك القائمة النسبية.

تجميد النقاش حول التعديلات الدستورية.

فتح باب السجل القانوني لتسجيل من بلغوا السن القانونية.

تشكيل حكومة وحدة وطنية.

عدم التمديد أو التوريث أو تصفير العداد.

إصلاحات شاملة في مجال الحكم المحلي وانتخاب المحافظين ومدراء المديريات وتدوير الوظائف الحكومية.

الاهتمام بالاقتصاد وفتح باب الاكتتاب في بعض المؤسسات الاقتصادية.

التوسع في شبكات الضمان الاجتماعي واستيعاب خمسمائة ألف حالة.

إنشاء صندوق أصدقاء اليمن لدعم التنمية.

إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ولجنة المناقصات والمزايدات وتعزيز استقلال القضاء.

عدم السماح بالفوضى والتخريب.

الدعوة لتحمل الجميع مسؤولياتهم الوطنية للحفاظ على الوطن وأمنه.

(٢)**رد المشترك** «.... اللقاء المشترك وشركاؤه جاهزون وعلى أتم الاستعداد للتوقيع خلال هذا الأسبوع على محضرٍ يحدد أطر وخطوات السير بعملية الحوار الوطني الشامل حتى بلوغه الأهداف المرجوة منه دونما توقف، فلن نقبل بأي حال من الأحوال أي تضييع أو تلاعب بالوقت، ولهذا وسداً لذرائع المماطلة وتبديد الوقت يبادر اللقاء المشترك وشركاؤه باقتراح مسودة لما ينبغي أن يتضمنه المحضر المشار إليه... إننا نرى أن إثبات الجدية والمسؤولية في ما ورد في خطاب الأخ الرئيس سوف يتجسد بشكل

الشارع، وهي بقولها هذا كانت تتحدث عن الثورة من خارجها، مبدية عدم الانتماء إليها، ثم قدم اللقاء المشترك خمس نقاط عبر «نخبة من العلماء والمشايخ» في ٢ آذار/مارس ٢٠١١م[٣] طالب فيها وضع برنامج زمني لتنحي صالح عن السُلطة خلال العام ٢٠١١م وهو ما اعتبره صالح تجاوزاً للدستور الذي يعطيه الحق في البقاء في السُلطة حتى العام ٢٠١٣م[٤]، وعند هذه النقطة توقفت المفاوضات بين اللقاء المشترك والمؤتمر الشَّعْبي العام، وكان المشترك في هذه الأثناء يخوض الحوار مع الأمريكيين والأوربيين في العاصمة صنعاء.

حقيقي من خلال قيامة بتنحية كل الأبناء والإخوان وأبناء الإخوان والأقارب حتى الدرجة الرابعة من مواقعهم القيادية سواء في القوات المسلحة وأجهزة الأمن أو في الحكومة والمجالس المحلية والخدمة المدنية... وفي الأخير ندعو السلطة إلى استيعاب دروس ما جرى في كل من تونس ومصر، وما يجري في وطننا من تفاعلات بلغت أشدها، وما يعانيه شبعنا من الفساد، والفقر، والبطالة، والقمع، والظلم، والاستبداد ما ينذر بحدوث انتفاضة شعبية عارمة قد يقودها الشارع نفسه».

(٣) **النقاط الخمس المقدمة عبر نخبة من العلماء والمشايخ ٢ آذار/مارس ٢٠١١م**

١ ضمان حرية التظاهر والاعتصام لجميع أبناء اليمن بالأسلوب السلمي.

٢ يطالب الجميع بتشكيل لجنة للتحقيق في الاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون في المدن اليمنية ومحاسبة المسؤولين عنها وتقديمهم للمحاكمة وتعويض أسر الشهداء ومعالجة الجرحى على نفقة الدولة حتى الشفاء.

٣ انتقال سلمي وسلس للسلطة بالاستناد على ما ألتزم به الرئيس بخصوص عدم التمديد وعدم التوريث وعدم ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة.

٤ وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطوات الضرورية في إطار فترة انتقالية لتنفيذ ذلك بحيث لا يتعدى نهاية هذا العام بناء على مبادرة يقدمها الرئيس بذلك.

٥ يتم التواصل مع جميع القوى وأطراف العملية السياسية في الداخل والخارج بدون استثناء لاستكمال النقاش حول هذه المبادرة.

(٤) **صرح مصدر مسؤول في مكتب رئاسة الجمهورية**: أن ما يسمى بالنقاط الخمس المقدمة من أحزاب اللقاء المشترك عبر عدد من الوسطاء من اعضاء التجمع اليمني للإصلاح وآخرين، قد اشتملت على بعض النقاط الغامضة والملتبسة معلنا رفضه لتلك التفسيرات المقدمة للنقطة الرابعة من قبل قيادة تلك الأحزاب فيما اصدروه من تصريحات متناقضة ومخالفة للدستوري ولإرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع وحيث تنص النقطة على: «وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطوات الضرورية في إطار فترة انتقالية لتنفيذ ذلك بحيث لا يتعدى نهاية هذا العام بناء على مبادرة يقدمها الرئيس بذلك». وهذه تتناقض تماماً مع ورد قبلها في النقطة الثالثة التي تنص على: «انتقال سلمي وسلس للسلطة بالاستناد على ما ألتزم به الرئيس بخصوص عدم التمديد وعدم التوريث وعدم ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة». ٥ آآذار/مارس ٢٠١١م

## مطالب الشَّعْب في ثورة فبراير

عبرت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م عن وحدة مطالب الشَّعْب اليَمَني ، حيث تجاوزت الثورة الشبابية الشَّعْبية اليَمَنية الأطر الضيقة الجهوية والمذهبية، وكذلك الاصطفافات الحزبية السياسية القديمة، مُعبرةً عن اللوحة الجديدة المُتشكلة في الوطن القائمة على الأُخوة اليَمَنية، ومؤكدة على جوهر اجتماعية التدافع والصراع نافيةً العناوين والفرضيات الطائفية والعرقية والجهوية (التي ترفع في واقع اليوم في ظل العُدْوَان الأجنبي ، وتفسر بها المعارك الداخلية المرتبطة به).

كانت الوحدة الشَّعْبية اليَمَنية من أهم المسائل التي أكدتها ثورة شباط/فبراير؛ فعلى الرغم من استخدام السُلطة السابقة العميلة في سيطرتها واستبدادها -الاقتصادي الخدماتي السياسي- على آليات عصبية وتنمية تلك العصبيات لتفكيك المجتمع وإعاقة توحد المحرومين من مختلف المناطق والمذاهب والقبائل والأسر، إلا أن ثورة شباط/فبراير جمعت فئات واسعة من الشَّعْب وأثبتت الجوهر الاجتماعي للظلم والاستبداد، وقد دلل ذلك التمازج على أن الأزمات اليَمَنية يجب أن تُحل ضمن الإطار الاجتماعي الديمقراطي الوطني وليس على أسس طائفية ومناطقية، وهذه الوحدة الشَّعْبية أخافت السُلطة الحاكمة بمختلف أجنحتها، كما مثلت تهديداً للقوى الدولية الغربية المهيمنة ووكلائهم الخليجيين.

عبرت الجماهير المنخرطة في ثورة ١١ شباط/فبراير، عبر نشاطها الميداني والذهني عن وعي الطبقات الشَّعْبية اليَمَنية بالقضايا السياسية، حيث قدمت نفسها عفوية عبر هتافاتها بأنها القوى الاجتماعية صاحب المصلحة من التغيير الاجتماعي الوطني، فتلك الجماهير كانت هي الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية والتيارات السياسية المحرومة، والقادرة على إنتاج الجديد في الحياة الاقتصادية والفكرية ضد ظلامية القديم وفساده، وبالتالي فقد مثلت خطراً على النخبة الحاكمة، ومن خلفهما السعودية وأمريكا فسعت هذه الأطراف الأجنبية الاستعمارية والمحلية الظالمة نحو تفكيك الوحدة الشَّعْبية والاستفادة من الاندفاعات الثورية وحرفها عن المجرى الثوري في مواجهة القديم كمنظومة متكاملة، إلى مجرى الصراع التنافسي بين أقطاب السُلطة الحاكمة.

تركز خطاب جماهير ثورة ١١ فبراير، على إسقاط قوى الاستبداد والفساد الحاكمة في اليمن، فيما ظهرت أصوات لرفض هيمنة القوى الإقليمية الداعمة للسلطة الاستبدادية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية هي أصوات شباب أنصار الله والاشتراكي والناصري، وأحياناً كان يتبنى «الإصلاح» مثل هذه الشعارات بانتهازية، وعموماً

لم تكن قضية السيادة الوطنية مطروحة في صدارة أولويات ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، التي ركزت على «الدولة المدنية» بمفهومها الليبرالي.

هذا الوعي القاصر الذي يفصل القضية الاجتماعية عن الوطنية، ويتوهم إمكانية تحقيق الديمقراطية والتنمية والرفاه في ظل الهيمنة الأجنبية، تعمم في أوساط المجتمع بفعل نشاط منظمات المجتمع المدني، التي تقوم فلسفتها الليبرالية على على تجزئة القضايا الوطنية والاجتماعية إلى قضايا فئات معزولة، كقضايا، الشباب، المرأة، الأطفال..الخ، هذا التناقض الذي كان سائدا في ثورة فبراير تم حله في ثورة ٢١ سبتمبر، حيث الارتباط الوثيق ما بين القضية الاجتماعية والقضية الوطنية.

## صراع القوى الثورية والقوى الانتهازية في صفوف ثورة فبراير

عندما تصاعدت الاحتجاجات الشَّعْبية الثورية في ٢٠١١م وجدت فيها أحزاب المعارضة السياسية «اللقاء المشترك» فرصة من أجل الضغط على النظام، للقبول بالتداول السلمي للسلطة وتحريك عجلة الديمقراطية التي توقفت في العام ٢٠٠٩م، وهو سقف سياسي منخفض مقارنة بحدث الثورة الذي تجاوز هذا السقف السياسي، ويُعد المطلب موقفاً رجعياً أمام تقدمية الثورة، وإن كان السقف السياسي للمعارضة منخفضاً وأدنى من أفق الثورة، إلا أن موقف «الإصلاح» كان أكثر رجعية.

وجد التجمع اليَمَني للإصلاح - أحد أحزاب المعارضة السياسية- في الثورة فرصة لزيادة حصته في السلطة والثروة -فهو بقياداته أحد أركان النظام- برغم اصطفافه ضد الحزب الحاكم المؤتمر في موقع المعارضة وضمن تكتل اللقاء المشترك، وقد كانت معارضة الإصلاح معارضة المثيل المنافس للحزب الحاكم لا معارضة الخصم والنقيض، وهكذا وجد الإصلاح في الثورة فرصة لتغيير الكفة في السُلطة، ففيما كانت الجماهير في الساحات تمارس العمل الثوري في أفق واسع كانت أحزاب المعارضة تخوض العمل السياسي في ظل نفس السقف السياسي القديم التي كانت تتحرك في إطاره منذ تشكيل اللقاء المشترك الذي تراجع دوره في المعارضة الجادة بعد اغتيال الشهيد جارالله عمر، وكان الإصلاح الذي يتحرك مع المشترك في إطار السقف القديم، له طموح أن يطيح بالمؤتمر والمشترك والثوار معاً، وقد استمر النشاط السياسي ما بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة حتى أواخر شهر آذار/مارس ٢٠١١م.

في بداية ثورة فبراير، كان التجمع اليَمَني للإصلاح يُراقب التغيرات في المزاج الاجتماعي من الثورة فيما هو مستمر مع المشترك عموما في التفاوض مع الحزب الحاكم عبر المبادرات والنقاط والشروط والبيانات والردود والوسطاء، وحين وجد الإصلاح أن الثورة تنمو كل يوم، دخل بثقله الكبير في الثورة باقتداره المالي وقوته التنظيمية والإعلامية وبعده الإقليمي فسيطر على ساحة الثورة ليجد الثوار أنفسهم غرباء في الساحة ففي يوم وضحاها وجدوا وجوهاً جديدة مسيطرة على كل شيء [٥]

(٥) «أحمد سيف حاشد:... بدأ الإصلاح يشارك بعدها بشكل غير رسمي، بداية اذكر في كانون الثاني/يناير حزب الإصلاح جاءوا بمجاميع من جامعة الإيمان بس كانت مشاركته بحذر، نحن حاولنا أكثر من مرة أن نعتصم، ولكن كنا نقمع إلى أن استطاعوا في تعز أن يعملوا اعتصام لحظتها بدأنا نحن بالتخطيط، لأنه كنا نخرج ويتم الاعتداء علينا من قبل (البلاطجة) ويتم محاصرتنا، وحدثت اعتقالات، نجد أنه وعندما بدأنا نرتب لأنفسنا لجنة إعلامية ولجنة نظام كذا، لكن الإصلاح كان مبيت الأمر... نتفاجأ في اليوم الثاني وحين كنا لانزال بحاجة لإكمال التشكيل لهذا اللقاء والذي كان فيه الاشتراكي وتوكل رفضت تحضر معنا، وكانوا مبيتين أن يحضروا اليوم التالي للسيطرة، وفعلا تفاجأنا ذلك اليوم أنه قد تواجدت ثلاث صفوف في شارع العدل ثلاثة صفوف من جهة، وثلاثة صفوف من جهة أخرى، ناس لا نعرفهم، ولا يعرفوننا، الميكرفونات جاءت، المنصة يتم نصبها، يعني مجيء جهة منظمة». بلال محمد الحكيم، **«اليمن من ربيع الثورة إلى خريف الغُدْوَان»،(صنعاء:** مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٨م) ص ٣١٨

دخلت أحزاب المعارضة السياسية «اللقاء المشترك» في الاحتجاجات وسعت إلى تشكيل مجلس يمثل قوى الثورة يشمل الجماهير وأحزاب المعارضة، والذي تمخض عنه إعلان قيام «المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية»، لقد كان ما يُسمى بالمجلس الوطني لقوى الثورة مُعبراً عن التيار الرجعي في صفوف الثورة، الذي شهد خلافاً بين اطرافه وأوجد الإصلاح آليات لدفع عناصرهم إلى التكتل باسم المرأة والشباب وغيرها.

احتدم الصراع داخل معسكر الثورة بين القوى الانتهازية المتمثلة بشكل أساسي في التجمع اليَمَني للإصلاح كطرف ضد القوى الثورية المؤلفة من أنصار الله والشباب الاشتراكيين والناصريين والمستقلين، وكان هذا الصراع هو ما حدد لاحقاً النتيجة النهائية «للثورة»، وقد تفوق الإصلاح في المرحلة الأولى من الثورة واستطاع السيطرة عليها ومقايضتها في الحقل السياسي فيما سمي المبادرة الخليجية، إلا أن القوى الثورية ظلت بعض في الساحات وواصلت النشاط الثوري حتى النصر في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م بقيادة لأنصار الله.

عمل الإصلاح على السيطرة على الثورة وحركة المسيرات ومنصاتها ولجانها التنظيمية والأمنية والإعلامية حتى عرفت «قناة سهيل» الإخوانية بـ»قناة الثورة» تسندها قناة الجزيرة القطرية. دخلت عناصر الإصلاح في صدامات عنيفة مع الثوار الصادقين وكل من كان يخالف رأيهم يسمى «مندساً وأمناً قومياً» ويتم سجنه في «الفرقة الأولى مدرع» التابعة لعلي محسن الأحمر، وفي هذا الصف الثوري لم يكن هناك سوى أنصار الله كقوى منظمة دافعت عن الشباب الثائر وخلقت نوعاً من التوازن في الساحة الثورية صنعاء[٦]، وإن كان أنصار الله قد دخلوا الثورة ليس كمكون بل كسائر الشَّعْب وهو ما كان يركز عليه قائد أنصار الله آنذاك [٧] وقد كانت ثورة ١١ فبراير المشاركة المدنية الأولى لهم في الفضاء الوطني العام بعد ٦ حروب ظالمة شنتها النخبة الحاكمة.

الصراع الذي كان يدور بين القوى الثورية والقوى الانتهازية في ساحة صنعاء، كان يجري أيضاً في تعز وغيرها وقد مثلت تعز المركز السياسي الثاني بعد صنعاء، فقد كان موقف القوى الانتهازية ممثلة في حزب الإصلاح موقفاً مركزياً معمماً على مختلف الساحات،

(٦) «اللجان الأمنية ولجانها السرية والعلنية كانت قد فرضت حالة من القمع الكبير، وإذا اعتقلوا واحداً منا نحن نقابلهم أيضاً باعتقال شخص آخر من لجانهم الأمنية، وهكذا كنا نفرض معادلة فأصبح هناك حالة من التوازن داخل الساحة، أما بقية المكونات كان يحصل عليها حالة من الطغيان، امتلأت سجون الفرقة الأولى مدرع فبدأنا بزيارتهم ورفع قضاياهم... كانت الاشكاليات أغلبها حول المنصة تدخل المدرعات تدخل كتائب عسكرية لاعتقال من يدخل المنصة كانت تمارس الفرقة الأولى مدرع حالة من القمع... حصل اعتقال مجموعة من الشباب من قبل الفرقة الأولى مدرع فكان أبو مالك الفيشي، يتصل لي ويقول قولوا للعجوز أنه إذا لم يفرج عنهم فإنه سوف يتم اعتقال كل الضباط حق علي محسن الذين في صعدة... الحمد لله ربما كنا الملتجئ لكل الحركات الأخرى كان لنا علاقة مع الأخوة في الحزب الاشتراكي والمجلس الأعلى للشباب حق الاشتراكيين أيضا بالنسبة للناصريين الغير محسوبين على ناصري الإصلاح، وبقية المكونات كان لنا علاقات طيبة معهم». **مصدر سابق، ص** ٣٢٨

(٧) «خالد المداني:... أذكر أن السيد عبد الملك كان يوجهنا أن لا نظهر بخصوصياتنا وأننا جزء كجزء من المكون الثوري العام». **مصدر سابق**، ص ٣٢٧

(بنزوله ساحات الثورة الإصلاح باقتداره المالي وتنظيمه الأمني وجهازه الإعلامي والالتفاف على الثورة ففي ساحة الحُريّة في تعز[٨] تعاملوا مع القوى الثورية بالقمع والتخوين فمن كان له موقف مخالف لهم كان يُسمى مندساً ويتهم بأنه من عناصر الأمن القومي، وإن كان نموذج تعز أقدر على الحركة فقد كانت قدرة الثوار على الخروج في مسيرات خارج إرادة الإصلاح أكبر، وكما كان عليه الحال في صنعاء فقد كان ثمة تحالف بين القوى الثورية ممثلة بشباب الاشتراكي وأنصار الله وبعض الناصريين والمستقلين في مواجهة التجمع اليَمَني للإصلاح، واعتمد التحالف الثوري التكامل ففيما كان ثقل أنصار الله الأكبر في صنعاء سنداً لبقية القوى الثورية كان ثقل الاشتراكي الأكبر في تعز سنداً لبقية القوى الثورية هناك، وقد استمر هذا التحالف الموضوعي الثوري في صنعاء وتعز وغيرها من المحافظات حتى ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م. وقد كان مميزاً في تجربة تعز بروز الصوت الوطني المناهض للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة والسعودية تنتقم من محافظة تعز في العُدْوَان الذي بدأ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.

(٨) **المصور الثوري وائل العبيسي**: كان الكثير من شباب فبراير من شباب اليسار الحالمين بالتغيير والإطاحة بالنظام القائم وبناء دولة حديثة مستقلة تحقق العدالة والمساواة، كان لدى الكثير من الثوار روح متقدة متلهفة للتضحية. لكن غياب اليقظة الثورية ونقص التنظيم الذي لحق بثوار فبراير مكن الإخوان المسلمين وهم جزء لا يتجزأ من النظام المراد اسقاطه. بدأت قيادات الإصلاح بالاستحواذ على المخصصات المالية من صناديق التبرعات واستقبلت التبرعات الخارجية الأمر الذي أثار حفيظة بعض الشباب الرافض لكل افعالهم ويطرح التساؤلات التي كان يرد عليها الإصلاح عبر تزويد قطعانهم بالهراوات والاعتداء على الثوار المنددين بكل السلوكيات المخلة بقيم الثورة. بالإضافة الي سيطرة الإخوان على المنصة وتسويق رموزهم الدينية والعسكرية التي كانت ولا زالت تقدم خدمات جليلة لصالح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. الجميع يتذكر جمعة الكرامة وانضمام علي محسن إلى ساحة صنعاء يومها تم اعتباره منقذ للثورة وتم تسويقه على هذا الأساس ليحيط بقطعان الفرقة الأولي مدرع على كل مداخل صنعاء وأتذكر محاولة الإصلاحيين تعليق صور علي محسن في ساحة الحرية في تعز إلا أن الثوار اعتبروا القبول بصور على محسن أكثر من إهانة وقع اشتباك بالعصي والهراوات بين الثوار الذين عملوا حساب الاعتداءات السابقة، تم تقطيع الصور والدوس عليها بالأحذية. كان تعامل الإخوان مع الثوار إن لم تكن معهم فأنت في مرمى اتهاماتهم المتكررة كخصم والتي تعد بداية للإعداء والضرب. كما لا ننس امتلاك الإصلاح لوسائل الإعلام سيطرتهم على الخطاب في الساحات والذي كان له دور في تغيير مسار الثورة بما يتناسب مع افكارهم ومصالحهم. أنا كان لي تجربة معهم في ساحة الحرية بتعز، كوني تعرضت للاعتداء والضرب من قبل أفراد اللجنة الأمنية التابعة للإصلاح والتي فرضت باسم حماية الساحة، بينما كنت في ساحة عامة هي ساحة الثورة اتحدث مع عدد من رفيقات في الحزب الاشتراكي حول الترتيب لفعالية عيد العمال العالمي الأول من آيار، هذا ما اعتبره الإصلاحيين فرصة للإعداء عليَّ، بحجة أني لست محرم لهن! حيث قدم ثلاثة أفراد باتجاهنا الأول عبدالله عبدالولي (الصاروخ) يحمل بيده قطعة من حديد والثاني بندقية كلاشينكوف والثالث يتبعهم، بأشر الأول بضربي على رأسي عدة ضربات بقطعة الحديد بدأت أشعر بالدوار والثاني يشحذ البندقية، أحاطت بي الرفيقات، ومنعوهم من الاستمرار في ضربي وابعدوهم عني وتم نقلي إلى المشفى الميداني بعد إصابتي وسط الرأس بجرح غائر جراء الضرب و جرح آخر في حاجب عيني اليسرى. وما حدث معي حدث مع الكثيرين من هم من فقد الحياة برصاصات هؤلاء الأفراد التابعين للإصلاح وعلى سبيل الذكر وليد السامعي الذي قتل بالقرب من الساحة برصاصة الأمني الإخواني المدعو الصاروخ». (شهادة خاصة)

### مجزرة «جمعة الكرامة» والثورة المضادة

في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١م وقعت مجزرة في صفوف الثوار بواسطة قناصين اعتلوا أسطح المنازل في الطرف الجنوبي من ساحة التغيير في صنعاء، قتل وأصيب فيها أكثر من ٢٠٠ ثائر، مثلت هذه المجزرة نقلة بما ترتب عليها من نتائج مؤثرة. كما أن الأحداث اللاحقة أشارت إلى أن علي محسن الأحمر قام بتدبير هذه المجزرة، حيث اختفى المسلحون الذي ألقى المحتجون القبض عليهم وتسليمهم للفرقة الأولى مدرع التابعة للأحمر، رغم أنه لم يكن قد أعلن «انضمامه إلى الثورة»، وكذلك اغتيال المحامي حسن الدولة -نائب رئيس اتحاد المحامين العرب- الذي كان يحقق في الحادثة وصادف أن أمسك ببعض خيوط القضية.

مهدت مجزرة جمعة الكرامة لدخول اللواء علي محسن إلى صفوف الثورة، وهو الرجل الثاني في نظام صالح، والذي كان الرجل الأول في بعض المواقف كما أكد[٩]، كانت العلاقة ما بين علي محسن والإخوان وثيقة وكان مخططاً له أن يسيطر على الثورة أو يعلن الانقلاب العسكري على النظام[١٠] فقد كان الإخوان يُدافعون عنه من قبل أن يعلن «انضمامه إلى الثورة» وهو معروف بأنه أحد مراكز النفوذ ومن النخبة الحاكمة، وهناك حادثة ربما تبدو بسيطة إلا أنها تشير إلى تأثير علي محسن في الثورة عن طريق الإخوان من قبل إعلان «الانضمام»، ففي أحد الحوادث عندما كان أنصار الله يُعرفون عن مظلومية صعدة والحرب عليها، رفعوا صورة علي محسن في إحدى الخيام باعتباره أحد المجرمين المتورطين في جرائم الحرب في صعدة، وفي اليوم الثاني تم إحراق هذه الخيمة التي ذكر فيها علي محسن باعتباره مجرماً، ما يعني نفوذ الإخوان من جهة ودفاعهم عن علي محسن من جهة أخرى[١١]

جرى تنفيذ المجزرة وفق مبدأ الصدمة والرعب، ووفقا لهذا المبدأ فالأحداث والمتغيرات الكارثية والمأساوية تسببت في صدمة نفسية ومعاناة داخلية، تجعل الجماهير والمكونات السياسية مهيأة لقبول القرارات والتدخلات التي تأتي تحت دعوى رفع الضرر وحماية مصالح

(٩) «لا أنكر أنه كان لي دور أعتر به، إذ أن مواقف النظام السابق في كثير من الحالات ونتيجة لتخليه عن مسؤولياته قد جعلتني بعض الظروف الرجل الأول وليس الثاني». صحيفة الجمهورية، حوار محمد سعيد الشرعبي مع علي محسن الأحمر السبت ٢٩ أيلول/سبتمبر- ٢٠١٢م

(١٠) «في ٢١ آذار/مارس كان يفترض أن يكون البيان رقم (١) الذي يعلن إطاحة الرئيس صالح إلا أن تعقيدات طرأت على خطة الجنرال جعلته يصبح بيان الانضمام إلى ثورة الشباب السلمية ويتحول هو إلى حامي الثورة». أحمد عبد الله الصوفي» **اليمن تحالف القبيلة والإخوان أسرار محاولة اغتيال الرئيس علي عبد الله صالح**»، (بيروت: الناشر دار رياض الريس، ط١). ص ٤٩

(١١) للمزيد راجع كتاب: بلال محمد الحكيم. **اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العُدْوَان** (مصدر سابق) ص ٣٢٦-٣٢٧

المجتمع، فتحت ضغط الصدمة غالباً لا تجد الجماهير والمكونات فرصة للبحث والتفكير من أجل التعامل مع الحدث، فيما القوى التي قامت بهذا الصدمة أو كانت معدة نفسها للاستفادة من الحدث الصادم تكون حاضرة في الوقت (العصيب)، وتقدم حلولها المقترحة التي لم تكن مقبولة سابقاً، وهكذا قدم علي محسن الأحمر نفسه كحامٍ للثورة، وأياً كان الذي ارتكبها على نحو دقيق فقد أفضت نتائج المجزرة إلى سيطرة علي محسن على الثورة، و»انضمام» الشيخ صادق الأحمر -الذي يمثل أحد النخب الحاكمة- إلى الثورة، وتم محاصرة الثورة في الساحات والإبقاء عليها كورقة ضغط سياسية على علي صالح والمؤتمر الشَّعْبي العام إلى حين التخلص منها، وهو ما تحقق بعد توقيع ما سميت بالمبادرة الخليجية.

في ٢١ آذار/مارس ٢٠١١م، انضم اللواء علي محسن الأحمر إلى الاحتجاجات الشَّعْبية بحجة حماية الثورة، وكان انضمامه تعبيراً عن الرغبة السعودية الأمريكية في شق قوى الثورة وتفريق الجماهير والاستفادة منها في الصراعات البينية لأقطاب السُلطة. مثل انضمام علي محسن إرباكاً لقوى الثورة، وفعلياً فإن علي مُحسن لم يشق النظام -علي عبد الله صالح- بل شق قوى الثورة فهو أحد المراكز النافذة في النخبة الحاكمة، فكان **الضرر الأول** هو اجتذاب علي محسن والإخوان لقطاع جماهيري واسع باتجاه مصالحهم لا مصالح الثورة. **والضرر الثاني** تمثل في استعادة صالح جزءاً من شَعبيته، وفي عجز الثورة بعد انضمام محسن عن اجتذاب قطاعات جماهيرية جديدة للمشاركة في ثورة التغيير إلى جانب أحد أقطاب النظام ورموز فساده واستبداده. و**الضرر الثالث** تمثل في تخلي الجنوبين عن مساندة الثورة عموماً، والعودة إلى رفع الشعارات الانفصالية التي توارت في بداية الثورة.

كان «إنضمام» علي محسن إلى الثورة ضد صالح تعبير عن مصالح الطبقة المهيمنة التي سعت إلى التضحية بأحد عناصرها تلافياً لسقوط المنظومة الطبقية بشكل عام، وهي سنة اجتماعية ففي كثير من تجارب الثورات نجد تكرر هذه المسألة، أي تضحية الطبقة المهيمنة بأحد عناصرها تلافياً للتغير الثوري الجذري.

**عسكرة الثورة**

لم يكن انضمام علي محسن الأحمر فقط انقلاباً على الثورة على المستوى السياسي، بل انقلاباً على طبيعتها السلمية وإدخالها في طور الحرب، ليس المقصود بالحرب تحويل الثورة من العمل السلمي إلى الكفاح المُسلح، فليس العيب في نهج الكفاح المُسلح إذا تطلبه الواقع، فقد كان المقصود من عسكرة الثورة تجييرها عسكرياً لصالح الإخوان وبيت الأحمر وعلي محسن في مواجهة المؤتمر وعلي عبد الله صالح.

كان التوجه نحو عسكرة الثورة منزلقاً خطيراً، حيث أن الصراع سيندلع بين النخب الحاكمة على حساب الجماهير، هذه النخب المتصارعة تملك الإمكانيات العسكرية والقدرة على خوص الحروب مع نزعات إجرامية في تركيبتها النفسية، ولا يُهمها أن تدخل البلد في حرب أهلية، وقد حاول الإخوان استقطاب أنصار الله «الحوثيين» للقتال معهم إلا أن أنهم رفضوا ذلك وتمسكوا بسلمية الثورة، لإدراكهم حقيقة عدم عدالة وثورية الحرب التي يدعوا إليها الإخوان[١٢]

عقب مجزرة جمعة الكرامة، «انضم علي محسن بقواته العسكرية إلى الثورة»، كما انضم الشيخ صادق الأحمر بقبائله المسلحة إلى الثورة، وأقال علي صالح حكومته بعد انضمام معظم وزرائها إلى الثورة، وبدأت مواجهات الحصبة التي فجرها آل الأحمر في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١١م، والتي تزامنت مع صِدام قوات الحرس الجمهوري مع ميليشيات الإصلاح في محافظة أرحب، ومع إحراق «ساحة الحُريّة» في تعز، ومع صدامات بين الجيش والجماعات التكفيرية في أبين، كان هذا التصعيد جزءاً من مخطط علي محسن الأحمر في القضاء على الثورة والانقلاب والضغط على علي عبد الله صالح من أجل الخضوع للتسوية السياسية، والانقلاب عليه إذا أمكن، ففي حوار مع صحفية الجمهورية، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م اعترف علي محسن الأحمر، بأن مجزرة جمعة الكرامة جاءت بعد يوم من الاتفاق بين المؤتمر والمعارضة على تشكيل حكومة وحدة وطنية ترأسها المعارضة، وبأنه علم أن صالح يخطط لسحق ساحات الثورة في كل الجمهورية وكذلك سحق الفرقة الأولى مدرع، ولهذا انضم

(١٢) خالد المدابي أحد القيادات الثورية المحسوبة على «أنصار الله» وعضو اللجة الثورية العليا في ثورة ٢١ سبتمبر لاحقاً: «عندما بدأوا بالحرب مع نظام علي عبد الله صالح تمسكوا بنا لتخفيف الضغط وأتوا إلينا لكي نشارك، رفضنا قلنا نحن ثورة سلمية، عرضوا علينا أنهم سوف يعطوننا الرتب والسلاح، كان الوسيط بيننا وبينهم الشيخ محمد القبلي الله يرعاه». بلال محمد الحكيم. اليمن **من ربيع الثورة إلى خريف العُذْوَان** مصدر سابق ص ٣٢٨

للثورة ومعه كثير من أعضاء حكومة المؤتمر والسفراء وكذلك من أسماهم بأحرار المؤتمر مما اضطر علي صالح أن يقيل حكومته ويعلن حالة الطوارئ، وأقر محسن أيضاً بأنه وعبده ربه منصور هادي كان لهما موقف مساند لثورة ١١ فبراير منذ انطلاقتها، وبناءً على هذه الشهادة (في حال صدقت) فإن سيناريو وجود مخطط لإفشال الحلول السياسية المتمثلة في تشكيل حكومة وحدة وطنية سيعرقل مخطط عسكرة الثورة سيناريو موضوعي؛ فكان لابد من إراقة الدماء.

في ٣ حزيران/يونيو ٢٠١١م وقعت محاولة اغتيال الرئيس علي عبد الله صالح [١٣]، والتي جاءت في هذا السياق العسكري السياسي، فعلي عبد الله صالح الذي كان حتى ذلك الوقت قادراً على تحريك الجماهير الموالية له حزبياً وبالدعم المالي -كما هو حال حميد الأحمر الذي كان أيضاً يحشد الجماهير بالدعم المالي- حاول صالح أن يتملص من الوصاية الأمريكية؛ فحين وجد ميولاً أمريكية إلى التخلص منه باعتباره ورقة محروقة قام بالاستناد إلى قوة الجماهير الموالية له في موازاة جماهير المعارضة والثورية، لجوء صالح إلى الاحتشاد في السبعين، والتهرب من التسوية الأمريكية ورفض التوقيع على المبادرة الخليجية للمرة الثالثة، انتهى بحادث تفجير «جامع النهدين»، والذي كاد يودي بحياته، فالتفجير كان له هدف سياسي آنذاك وهو الضغط على صالح للمضي بالتسوية الأمريكية «المبادرة الخليجية» وكذلك التخلص من كبار قيادات الدولة والمؤتمر الشعبي العام الذين ظلوا في صف علي صالح في مواجهة بقية عناصر النظام، وتيارات المؤتمر الموالية لعلي محسن الأحمر وعبدربه منصور هادي.

(١٣) في ٣ حزيران/يونيو ٢٠١١م تعرض الرئيس علي عبد الله صالح وكبار رجال دولته آنذاك لمحاولة اغتيال بتفجير في جامع دار الرئاسة «جامع النهدين»، في صلاة الجمعة، نقل على إثرها إلى المستشفى العسكري السعودي لتلق العلاج، وبعد تعافيه عاد إلى اليمن ليوقع لاحقاً على المبادرة الخليجية في تشرين ثاني/نوفمبر من ذات العام.

## أمريكا تنهي ثورة ١١ فبراير وتحكم الفترة الانتقالية

بانفجار ثورة ١١ فبراير ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بالوضع السياسي في اليمن – ولم يكن ذلك على حساب اهتمامها الأمني- فقد كانت النخبة الحاكمة في اليمن بشكل عام وعلي صالح وحزب المؤتمر الشَّعْبي العام وحلفاؤهم مرتبطين بشكل أساسي بالولايات المتحدة التي وجدت نفسها ملزمة بالتدخل السياسي المباشر، بما يضمن استمرار تبعية اليمن. وقد كان أنصار الله المكون الوحيد الذي دعا إلى مواصلة العمل الثوري والدخول في مرحلة انتقالية بمضمون وطني بعيداً عن الإملاءات الأمريكية[١٤] وهي دعوة مبكرة لرفض التدخلات الأمريكية التي ظهرت بشكل أكبر عقب توقيع ما سمي بالمبادرة الخليجية.

بناء على الروابط والعلاقات الضرورية بين الهيمنة الأمريكية وأنظمة الاستبداد العميلة كما كان عليه الحال في اليمن[١٥]، فإن الولايات المتحدة حني دافعت عن رئيس مستبد(كعلي صالح) إنما دافعت عن مصالحها، وعندما تقف ضد الثورة كثورة ١١ فبراير ثم مجدداً ضد ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر إنما تقف ضد الثورة التي تعارض مطامعها الاستعمارية في الوطن اليَمَني، ولهذا جاء الموقف الأمريكي من الثورة اليَمَنية ١١ فبراير و ٢١ سبتمبر موقفاً شديداً رافضاً لحدوث أي تغيير لصالح قوى اجتماعية جديدة من خارج الأقلية المسيطرة في اليمن، فالمصلحة الأساسية من الوقوف ضد الثورة في اليمن وضد التغيير وضد الشراكة الوطنية هي مصلحة أمريكية واستخدمت دول الخليج مطيةً لتحقيق هذه السياسات الأمريكية سواء في

(١٤) «إننا - أيها الأخوة الأعزاء - ويا شعبنا العزيز - نرى ضرورة استمرار الحالة الثورية؛ لأنها الضمانة في مواجهة الإملاءات الخارجية، وإلى حين انهاء هيمنة المتورطين في القتل والفساد من رموز النظام طيلة المرحلة الماضية وعزلهم عن المسرح السياسي وإحالة أمرهم إلى الشعب؛ ليتخذ قراره بالمحاسبة أو العفو بحرية تامة دون فرض إملاءات خارجية. ومن ثَمّ الدخول إلى مرحلة انتقالية حقيقية سليمة، تؤسس للمستقبل الذي يريده الشعب اليمني، يتم فيها تشكيل حكومة تسيير أعمال من الكفاءات بعيداً عن الحزبية، ويتم التوافق على فترتها الزمنية التي يتم فيها تشكيل لجنة وطنية من الخبراء اليمنيين وليس الأجانب؛ لصياغة دستور جديد، كما يتم فيها تشكيل لجنة وطنية تُشرف على إعادة هيكلة الجيش وفق أسس وطنية يكون فيها حراً من النفوذ الخارجي ومن الخضوع لأي أسرة أو قبيلة أو مذهب أو حزب، وصياغة عقيدته القتالية لحماية الشعب، والحفاظ على كرامته، والدفاع عن البلد وعن استقلاله، عدوه الأول إسرائيل، ومنع أي تدخل أمريكي في شؤون الجيش. الجيش اليمني ليس بحاجة إلى أمريكا لا للتدريب ولا للتأهيل، هذا بإشراف اللجنة الوطنية وإدارة لجنة عسكرية مهامها تنفيذية فقط، كما يتم فيها دمج ما يسمى بالأمن القومي وما يسمى بالأمن السياسي بوزارة الداخلية وإنها مهامهما القمعية والعدوانية، كما يتم فيها تحويل الإعلام إلى مؤسسة مستقلة محايدة تكون للشعب تتحرى المصداقية وتقدّم الحقيقة، لا بوقاً دعائياً لصالح شخص أو حزب، وكما هو الحال بالنسبة للقضاء والتربية والتعليم والفصل بين السلطات الثلاث». عبد الملك الحوثي **خطاب المولد النبوي مولد ١٤٣٣** (اليمن صعدة-بني معاذ منطقة سفح جبل عنم الموافق ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢م)

(١٥) للمزيد راجع الفصل الأول -من الكتاب- مبحث علاقة الاستبداد بالهيمنة الأجنبية.

مرحلة الوقوف ضد ثورة ١١ فبراير بما سمي بالمبادرة الخليجية[١٦] أو الوقوف ضد ثورة ٢١ سبتمبر بالتدخل العسكري المباشر في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.

في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١م قبل شهر من اندلاع الثورة الشبابية، قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بزيارة اليمن، وفي العاصمة صنعاء اجتمعت بأحزاب اللقاء المشترك في إطار تدشينها «للربيع العربي» وصعود الإخوان المسلمين إلى السُلطة للقيام بذات الدور لصالح الولايات المتحدة الذي كان يقوم به حسني مبارك في مصر وزين العابدين في تونس، فهذه الزيارة رغم أنها كانت مُعدة لتكون زيارة حول قضايا «محاربة الإرهاب» إلا أنها جاءت لرسم ملامح الفترة المقبلة برز ذلك في لقاء وزيرة الخارجية الأمريكية مع أحزاب اللقاء المشترك، وهذا القول لا يعني بأن ثورة ١١ شباط/فبراير محظ صناعة استخباراتية فلها دوافعها الموضوعية الضرورية وعملت الاستخبارات على الاستفادة من الثورة وقوة الشَّعْب وتوجيه المسار السياسي نحو هدف معين.

وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد ثورة ١١ فبراير مدافعة عن نظام علي عبد الله صالح رجل واشنطن الأول في اليمن[١٧] كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن نظام علي صالح يضعف، برغم ما تقدم له من دعم مالي وسياسي وأمني، ومن جهة ثانية كانت الولايات المتحدة تحرص على الامتيازات – شبه الاستعمارية- الذي يمنحها إياه نظام العميل علي صالح، فبرز تناقض سياسي في الإدارة الأمريكية في التعامل مع الأزمة اليَمَنية، بين الإبقاء على نظام علي صالح وبين استبداله، في بداية الأمر كانت ترى أن الحل هو دفع نظام علي صالح إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية بالضغط عليه في إجراء حوار مع الثوار وأحزاب المعارضة من أجل إجراء انتخابات مبكرة[١٨] أي أن الرؤية الأمريكية في هذه المرحلة كانت

(١٦) للمزيد يرجى العودة إلى وثائق الفصل الثالث، ص (٣٦٠)

(١٧) في مطلع شهر شباط/فبراير ومع اندلاع الثورة، أعلن السفير الأمريكي في اليمن أنه لا يوجد حل إلا ببقاء الرئيس صالح في السلطة و التفاوض معه من أجل تحقيق المطالب الشعبية المنادية بالإصلاح، «كما أعلن مدير الاستخبارات الوطنية الامريكية جايمس كلابر أن التحديات السياسية والأمنية تمثل أكبر تهديد لليمن منذ الحرب الاهلية ١٩٩٤م وأن تدهور حكم صالح -والأقلية المسيطرة الذي يعتبر أحد أعضائها- سيمثل تحديات خطيرة للمصالح الامريكية والاقليمية بما في ذلك أنه سيجعل تنظيم القاعدة في وضع أفضل يسمح له بتدبير وتنفيذ اعتداءات». نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، **تحولات السياسة الخارجية الامريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة «اليمن _ سوريا».** (المركز الديمقراطي العربي. ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٦م). متوفر على الرابط:

https: democraticac.de

(١٨) في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١م تلقى علي عبدالله صالح، اتصالًا هاتفياً من الرئيس الأمريكي «باراك أوباما».. الذي بارك المبادرة التي دعا لها صالح المنادية بالحوار، وفي اليوم التالي في ٣ شباط/فبراير ٢٠١١م استقبل علي صالح السفير الأمريكي بصنعاء الذي نقل رسالة من «هيلاري كلينتون» تؤكد دعم أمريكا لدعوة صالح للحوار، ظل الموقف الأمريكي داعماً لصالح وصولاً إلى أواخر شهر شباط/فبراير حيث استقبل صالح المدير الإقليمي للمعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصنعاء في ٢٣ شباط/فبراير.. ودعا مجدداً لتشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على الانتخابات.

تهدف إلى إنعاش العملية السياسية وتجديد نظام علي عبد الله صالح، في الوقت التي كانت فيه أمريكا تدعم نظام صالح، دخلت في حوار مع قوى المعارضة، عبر السفير الأمريكي في صنعاء[١٩] وقد تغير الموقف الأمريكي من تجديد نظام علي صالح، إلى إعادة ترميم النظام السياسي اليَمَني عموماً، وإعادة توزيع السلطة والثروة بين أطراف النخبة الحاكمة، طرف علي صالح والمؤتمر، وطرف بيت الأحمر والإخوان، وبناء عبده ربه منصور هادي كمركز ثالث[٢٠] ففي نيسان/إبريل٢٠١١م ووفق مبدأ أوباما «القيادة من الخلف»، طرح وزير خارجية قطر حمد بن جاسم -من واشنطن- الفكرة الأولية للمبادرة الخليجية التي عدلت لاحقاً وأقرت مع آليتها التنفيذية المزمنة، ثم وقعت في ٢٣ تشرين ثاني/ نوفمبر في الرياض من قبل علي صالح والمشترك، بعد تمنع صالح لأكثر من ثلاث مرات، وكانت التعديلات والمماطلة فيها نتاج المساومات والتنافس بين أطراف السُلطة.

وفي ٨ تموز/يوليو٢٠١١م أقامت أحزاب المشترك بقيادة الإصلاح جمعة «رفض الوصاية» كان الغرض منها الضغط على أمريكا والسعودية لفرض تنفيذ المبادرة الذي واصل صالح التهرب من تنفيذها بذريعة تلقيه العلاج في المملكة السعودية ثم قام بزيارة أمريكا وبريطانيا باعتبارها أطراف مؤثرة في الأزمة اليمنية، وعاد إلى اليمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١١م ثم تحرك إلى الرياض في تشرين ثاني/ نوفمبر ووقع المبادرة الخليجية.

(١٩) ياسين سعيد نعمان: «الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بنت علاقاتها مع نظام صالح على عنصر حيوي بالنسبة لها وهو مكافحة الإرهاب، وانشأت لهذا الغرض أجهزة بإمكانيات وتجهيزات كبيرة ومهمة وحيوية حديثة تجاوزت في نشاطها اليمن إلى محيط اوسع، حيث أصبح من أولوياتها الحفاظ عليها كي لا تؤول إلى أيدٍ غير مضمونة، لقد كانت هذه المسألة تؤرق الولايات المتحدة كثيراً، حتى بعد أن اكتشف حقيقة أن نظام صالح لم يكن شريكا صادقاً وموثوقاً في مكافحة الإرهاب، وقامت استراتيجيتها في التعاطي مع الثورة على عنصرين الأول الاقتناع الكامل بأن صالح لم يعد صالحاً للحكم وأن التغيير ونقل السُلطة أصبح ضرورة ملحة لاستقرار ونهوض اليمن، أما العنصر الثاني فيتمثل في أسلوب التغيير حيث رأت في المبادرة الخليجية الطريقة المثلى للسير في عملية التغيير وعلى هذا الطريق سارت دول الاتحاد الأوربي». ياسين سعيد نعمان، «**كلمة للتاريخ من واقع ثورة الفرصة الأخيرة**»، (صنعاء: صحيفة المصدر. شباط/فبراير ٢٠١٢م) ص ٣٠-٣١

(٢٠) في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١م عند تقدير الولايات المتحدة بأنه حان الوقت للتخلص من علي صالح، دعم أوباما مطالب المعارضة في نقل السلطة إلى هادي و«المشترك»، كان ذلك بعد المجزرة، ولم يكن تغير الموقف الأمريكي تأييداً للثورة بل تأييداً لإجراء عملية تبادل المواقع واعادة توزيع المناصب ضمن الأقلية المسيطرة، وهذه القسمة ما بين حزب المؤتمر وأسرة صالح وحزب الإصلاح وبيت الأحمر خُطط لها أن تكون ضمن مبادرة سياسية دولية.

## المبادرة الأمريكية-الخليجية

كانت المبادرة «الخليجية» تدخلاً أمريكياً ضمن مفهوم «القيادة من الخلف» الذي ساد في فترة الرئيس الأمريكي باراك أوباما فقد قدمت واشنطن تسويتها عن طريق مجلس التعاون الخليجي لتكون مقبولة من اليَمَنيين، وكان تأثيرها مدمراً، فإضافة إلى الانقسامات التي أحدثها ركوب علي محسن لموجة الثورة، جاءت المبادرة «الخليجية»، لتزيد من تفتيت ما تبقى من جماهير الثورة، وكانت المبادرة الخليجية الأمريكية في رؤيتها السياسية مُعبرة عن الصراع التنافسي بين نخب السُلطة القديمة، ولم تكن معبرة عن صراع القوى الشَّعْبية ضد السُلطة القديمة برمتها.

أعاقت المبادرة الخليجية تطوير الفعل الثوري لحِراك ١١ فبراير ٢٠١١م، حيث حيدت جزءاً كبيراً من الجماهير، ونقلت الصراع من الحقل الميداني الاحتجاجي إلى الحقل السياسي، لكن هذا النقل لم يكن عكساً لواقع الصراع، فلم تنقل التناقضات الاجتماعية إلى الحقل السياسي من حيث جوهرها، ولو حدث ذلك لكانت المبادرة الخليجية عادلة، لكن ما فعلته هوَ أنها تناولت القضية الاجتماعية، كأزمة سياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وهذا التسطيح للقضية الاجتماعية حَكم على المبادرة بالفشل، فهذه المبادرة لم تعكس جوهر الأزمة، ولم تضع أسس حلها، بل حاولت التهرب منها وإعادة توزيع السلطة والثروة بين أطراف النخبة الحاكمة وترميم البنية السياسية الفوقية.

قامت المبادرة الخليجية على توزيع السُلطة بين نخبها المتنافسة، بين صالح والمؤتمر الشَّعْبي العام وحلفائه، وبين الإخوان وبيت الأحمر وحلفائهم؛ كما منحت صالح وكبار أركان النظام حصانة من مواجهة القضاء، وكانت المبادرة الخليجية هي الضربة الثانية التي تعرضت لها ثورة ١١ فبراير، وقد عملت على إحداث الشق الأكبر في أوساط قوى الثورة، وكان هذا الشق عميقاً ومؤثراً، حيث انصرفت جماهير شعبية كثيرة عن الفعل الثوري مؤملة بالمبادرة الخليجية وخداع القوى السياسية المعارضة، ولم يتبقَ في ساحات الثورة بعد المبادرة الخليجية إلا تيارات شبابية بسيطة الحركة الشبابية لأنصار الله «شباب الصمود» في صنعاء و«شباب العز» في تعز، وكذلك الشباب الاشتراكي والناصري وقوى الحراك الجنوبي في المحافظات الجنوبية. وشباب مدنيين مُستقلين عن الانتماءات الحزبية -ومعظمهم من طلاب الجامعات وخريجين في مختلف المحافظات.

## تنصيب هادي وتدويل الأزمة اليَمَنية

في ٢١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١م صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤م) لسنة (٢٠١١م)[٢١] للإجهاز على الثورة وصياغة الانتقال السياسى ضمن السياسة الاستعمارية الإمبريالية، وهو القرار الأول الذي تم فيه تدويل «الأزمة اليَمَنية»، من خلال تبني المجلس «للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية»، وفرضها أساساً قانونياً لعملية الانتقال السياسي للسلطة في اليمن. وقد مثل هذا القرار انتصاراً بالنسبة للمعارضة الانتهازية التي تلقته بترحاب كبير[٢٢] فمسألة تدويل القضية اليَمَنية كانت أحد شروط الولايات المتحدة لتغيير موقفها من نظام علي صالح، وكان القرار بمثابة شرعية قانونية لتبرير التدخلات الأمريكية المباشرة العلنية، وهو ما قامت به الولايات المتحدة وصولاً إلى العُدْوَان ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.

بدأت التدخلات الأمريكية المباشرة العلنية بعد استصدار قرار من مجلس الأمن وكان أول ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية هو تصفية ثورة ١١ فبراير ورفع الخيام من ساحات الثورة تمهيداً لتنصيب عبده ربه منصور هادي رئيساً لليمن، ففي كانون أول/ ديسمبر٢٠١١م وضمن برنامج الإجهاز على الثورة صدرت توجيهات بإخلاء الساحات من الثوار (بإيعاز أمريكي) فاستجابت أحزاب المشترك وانسحبت من الساحات، ولم يتبق سوى أنصار الله ومجموعة من اليساريين والشباب المستقل.

في ٢٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠١١م قام السفير الأمريكي بإظهار هادي إلى الواجهة تمهيداً لإحلاله بدلاً عن صالح، حيث التقى فايرستاين بهادي الذي دعا الأحزاب والقوى السياسية إلى ترجمة التسوية السياسية وفقاً لقرار مجلس الأمن السالف. في هذا اليوم وضمن ذات السياسة الأمريكية في تصفية ثورة ١١ فبراير والدخول في انتقال السلطة ضمن الأقلية

(٢١) للمزيد العودة إلى وثائق الفصل الثالث ص (٣٦٤)

(٢٢) «العمل السياسي في هذه الفترة سار جنباً إلى جنب مع صمود الساحات وكان أن تم نقل الوضع اليمني إلى مجلس الأمن ليتخذ قراره الشهير رقم (٢٠١٤م) وبذلك تكون الثورة قد دخلت مرحلة حاسمة». د. **ياسين سعيد نعمان كلمة للتاريخ إشكاليات من واقع ثورة الفرصة الأخيرة**. مصدر سابق.

المسيطرة، أطلق السفير الأمريكي تصريحات عدوانية ضد «مسيرة الحياة» [٢٣] الرافضة للمبادرة الخليجية والقادمة من تعز.

في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢م برعاية أمريكية وضمن الإجراءات الشكلية لتنصيب هادي واضفاء مسحة ديمقراطية زائفة، أقيمت انتخابات رئاسية يمنية شكلية لمرشح واحد! أشبه ما تكون بالتزكية أو الاستفتاء، خارج القواعد الدستورية اليَمَنية التي تؤكد على التعددية السياسية والتنافس، أقيمت هذه الانتخابات على السجل الانتخابي القديم المغشوش التي كانت تصر أحزاب المعارضة على إصلاحه، وقاطعتها المعارضة الشَّعْبية، فالحراك الجنوبي لم يشارك بها، وتم إحراق عدد من المراكز الانتخابية في المحافظات الجنوبية، وفي محافظة صعدة تمت عملية المقاطعة للانتخابات بطريقة حضارية، حيث فتحت مراكز الانتخابات ولكنها لم تشهد إقبال إلا بنسب لا تعد.

عقب تنصيب الولايات المتحدة لهادي رئيساً وفي ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢م حددت الولايات المتحدة ملامح مستقبل اليمن وعملية الانتقال بين أطراف النخبة المسيطرة وتصفية ما تبقى من مظاهر وعناصر السيادة الوطنية، حيث رعت الولايات المتحدة الأمريكية صدور قرار مجلس الأمن العُدْوَاني رقم (٢٠٥١) لسنة (٢٠١٢م) [٢٤]. الذي دعا إلى: التنفيذ الكامل، للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لغرض إنهاء الثورة الشَّعْبية.[٢٥] وهي تدخلات مباشرة وعلنية، قبل بها «المؤتمر» و«المشترك» ضمن الترتيبات الأمريكية لإدارة التنافس بين الأقلية المسيطرة، وبناء أجهزة ديمقراطية شكلية تقوم بوظيفة ديمومة وتشريع العلاقة ما بين اليمن من جهة وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من جهة

(٢٣) مسيرة الحياة هي أول مسيرة ممارسة ثورية بعد المبادرة الخليجية وانسحاب المشترك من الساحات تصدرها الشباب الاشتراكي في تعز، انطلقت من المسيرة من تعز في ٢٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠١١م هدفت إلى تطويق القصر الجمهوري في العاصمة صنعاء ومحاصرة هادي، وتم قمعها وعقب تصريحات السفير الأمريكي فاستشهد ١٤ ثائراً، وفي نفس الوقت الذي أصدر الأمريكي توجيها ضد مسيرة الحياة واستخدم هادي الأجهزة الأمنية للاعتداء عليها قامت عصابات حزب الإصلاح باعتداء على مسيرة الحياة في الساحة، ولم يكن هناك بجانب مسيرة الحياة في الساحة إلا أنصار الله «شباب الصمود» واشتراكيين وناصريين ومستقلين، وقد قاموا بالدفاع عن أخوتهم الثوار القادمين من تعز.

(٢٤) للمزيد راجع وثائق الفصل الثالث ص(٣٦٩)

(٢٥) جاء في القرار ضرورة القيام برعاية أمريكية مباشرة بما يلي:

(أ) عقد مؤتمر حوار وطني شامل.

(ب) إعادة هيكلة القوات الأمنية والمسلحة.

(ج) اتخاذ خطوات لمعالجة العدالة الانتقالية

(د) الإصلاح الدستوري والانتخابي، وعقد الانتخابات العامة في شباط/فبراير ٢٠١٤م

ثانية، وقد واصل هادي القيام بدور سلفه علي صالح الخياني[٢٦] وهكذا تم القضاء على ثورة ١١ فبراير وإجراء تغييرات هامشية في شكل السلطة اليَمَنية داخل إطار الأقلية المسيطرة، فتم إزاحة القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير وإلغائها من العملية السياسية، وحين عادت القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة من التغيير للدفاع عن مصالحها وعن التغيير الثوري والذي انطلق مجدداً في ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م؛ وجاء التدخل الأمريكي مجدداً وعبر الأدوات الخليجية متمثلاً في العُدْوَان العسكري المباشر المضاد للثورة، كتقليد استعماري عريق.

(٢٦) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م التقى هادي بالرئيس أوباما في أمريكا، في أول زيارة من بعد تسلمه السلطة، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أعاد هادي التأكيد على التزامات سلفه علي صالح وما رسم السفير الأمريكي من توجهات. وفي٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢م جدد هادي الالتزام بمواصلة نهج سلفه صالح. أثناء تأديته لليمين الدستوري. أكد على: «استمرار الحرب ضد القاعدة باعتباره واجباً دينيا وطنياً».

## هيكلة الجيش

بدأت المرحلة الانتقالية بموجب «المبادرة الخليجية» بهدوء، وعاد التوتر مع تحرك هادي بإيعاز أمريكي نحو هيكلة الجيش [٢٧]، أي حني بدأت العملية السياسية المضادة للثورة تتصادم مع النخب الحاكمة وإعادة توزيع السلطة والنفوذ بين أطراف النخبة الحاكمة وتركيزها في يد هادي ووزارة الدفاع التابعة له قانونياً، باعتباره الوكيل الجديد بعد تنحية صالح.

ظهر تأويلان لمسألة الهيكلة، الأول هو المطلب الوطني والذي يتمثل في إزاحة القيادات القديمة التي لها ارتباطات بالنخبة الحاكمة وبناء الجيش على أسس مهنية موضوعية بما يوافق حاجة البلد وعلى أسس وطنية بما يضمن صون السيادة، والتأويل الأخر الاستعماري الذي يهدف إلى تدمير الجيش اليَمَني ضمن المشروع الأمريكي المُعد لليمن والمنصوص عليه في القرار العُدْوَاني (٢٥٠١) لسنة (٢٠١٢م).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بارك قرار هيكلة الجيش في ذات اليوم، ١٩ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٢م، [٢٨] حيث أكدت الولايات المتحدة دعمها للرئيس هادي، الذي بدوره شكر لأمريكا اهتمامها ومتابعتها المباشرة لقرارات الهيكلة، ومن مضمون هذا الخبر تتضح حقيقة من يقف خلف قرار الهيكلة ويتابعها بشكل مباشر، كما أن هناك مغزى حين يكون الاتصال من مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون مكافحة الإرهاب، وليس من وزارة الخارجية أو من وزارة الدفاع، وهذا الأمر يُثبت أن قرار الهيكلة كان ضمن المشروع الأمريكي

(٢٧) يقضي القرار بهيكلة الجيش اليمني إلى ٤ فئات: برية، بحرية، جوية، حرس حدود، وإلغاء تشكيل الجمهوري والفرقة الأولى مدرع وربط الوية الصواريخ والحماية الرئاسية بالقائد الأعلى، واستحداث العمليات الخاصة، وتغيير مسمى الأمن المركزي إلى القوات الخاصة، وإدارة الأمن إلى شُرطة، ولم تكن المشكلة في الشكل التنظيمي للهيكلة بل في حقيقة تدمير الجيش اليمني وقوته وإباحته للقاعدة وتسليم أسراره للولايات المتحدة وبناء عقيدته القتالية الجديدة بما يتناسب مع التوجه الأمريكي.

(٢٨) «الولايات المتحدة تبارك قرارات الرئيس هادي بشأن هيكلة الجيش. تلقى الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليوم اتصالاً هاتفياً من البيت الأبيض من قبل مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون مكافحة الإرهاب جون برينان عبر فيه عن المباركة والتأييد للقرارات التي اتخذت في طريق إعادة هيكلة الجيش على أسس حديثة ووطنية ووفقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن (٢٠١٤ -٢٠٥١).. وأكد برينان أن هذه القرارات كانت ضرورية لحلحلة الأزمة والاتجاه الصحيح نحو الحوار الوطني الشامل وحلول كافة القضايا والملفات العالقة ورسم المستقبل المأمول لليمن والخروج إلى أفاق السلام والوئام والتطور والازدهار. كما أكد دعم الولايات المتحدة الأمريكية لهذه القرارات وكافة الإجراءات والخطوات التي يتخذها الرئيس عبد ربه منصور هادي كترجمة لخطوات تنفيذ التسوية السياسية في اليمن المرتكزة على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وكذا دعمها لليمن على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. وقد عبر الرئيس عبد ربه منصور هادي عن الشكر والتقدير للإدارة الأمريكية للاهتمام والمتابعة المباشرة من أجل سلامة وأمن واستقرار اليمن وترجمة التسوية السياسية بصورة كاملة لكل متطلبات المرحلة الانتقالية حتى الوصول إلى استحقاق الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير ٢٠١٤م». الولايات المتحدة تبارك قرارات الرئيس هادي بشأن هيكلة الجيش المؤتمر نت - الخميس ٢٠-كانون أول/ديسمبر-٢٠١٢م متوفر على الرابط:

https:www.almotamar.net

الاستعماري الجديد.

برامج هيكلة الجيوش هي في الأصل برامج استعمارية تهدف إلى ضرب الجيوش الوطنية ومنها اليَمَني في سلاحه وتشكيلاته وأفراده وتحويله إلى شرطة -في أحسن الأحوال- حيث بدأ النشاط التخريبي المضاد للجيش اليَمَني في حرب ٩٤ حين تم تصفية جيش «اليمن الديمقراطية» -سابقا الذي يحمل عقيدة العداء للولايات المتحدة والكيان الصهيوني.[٢٩] والمرحلة الثانية بدأت منذ العام ٢٠٠٠م باختراق الجيش باسم «مكافحة الإرهاب» ثم مرحلة تدمير الدفاعات الجوية اليمنية وإسقاط الطائرات واغتيال الطيارين وتفجير المعسكرات، ضمن مسار تدمير الجيش اليَمَني الذي استمر لعقدين من الزمن.

بإيعاز أمريكي وقبل قرار الهيكلة تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري مشترك بين القوات المسلحة الأردنية والقوات المسلحة اليَمَنية تشمل إعادة هيكلة الجيش اليَمَني وتدريبه وتطويره[٣٠]، ومن المعروف أن الأردن صاحب علاقات أمنية وعسكرية للكيان الصهيوني والولايات المتحدة، فلم يتم اختيار الأردن بناءً على معيار خبرتها العسكري بل بناء على تبعيتها للإمبريالية والصهيونية، وليست مصادفة أنها اختيرت أيضاً لإعادة هيكلة الجيش الليبي بعد الاطاحة بالقوات المسلحة الليبية، كما اختيرت لتدريب قوات الأمن العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، كما كان يجري تدريب ضباط أمن لبنانيين على يدي قوات أمريكية في الأردن، فكأنه قد استند إلى الأردن القيام بمثل هذه المهمات التخريبية لتكون بشكل مقبول باعتبارها دولة عربية تقوم بمهمة الهيكلة.

الطرف الوحيد الذي رفض قرارات الهيكلة [٣١]، كان مكون أنصار الله برغم أنه المتضرر

(٢٩) للمزيد راجع وثائق الفصل الثالث ص (٤٧٤)

(٣٠) استكمال التعاون العسكري الأردني لإعادة هيكلة الجيش اليمني. ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م عمان نت. متوفر على الرابط:

https:ammannet.net

(٣١) «عبرت جماعة الحوثي (أنصار الله) عن رفضها الضمني لقرارات الرئيس هادي التي حظت بتأييد محلي ودولي واسع النطاق، وبررت رفضها بان تلك القرارات لا تخدم الشعب وثورته بل تخدم رموز النظام السابق وجاء في بيان صادر عن مكتب السيد عبدالملك الحوثي أن أي قرارات تبقي رموز النظام الذين تلطخت أياديهم بدماء الشعب اليمني في الجنوب والشمال وفي أي مكان آخر هي قرارات لا تخدم الشعب ولا الثورة وإنما هي تكريس للتسلط والقمع والظلم، وأي تغييرات لمسميات، فإنما هي تغيرات شكلية لا أقل ولا أكثر وما ينتظره الشعب هو إسقاط النظام بكامل رموزه وفاسديه لا تغيير شكلي من موقع إلى آخر. في البيان الذي تلقى (الوسط نت) نسخه منه البيان إن هيكلة الجيش ليست سوى عملية أمريكية لتطويع الجيش أكثر وإخضاعه للنفوذ الأمريكي واستخدامه لصالحهم، ولم نرى أن أحداً من قادة الجيش الذين سفكوا دماء الشعب ثم تحييده وتخليص الشعب منه في هذه الهيكلة، وأن أي قرارات تبقي رموز النظام الذين تلطخت أياديهم بدماء الشعب اليمني في الجنوب والشمال ومن أي مكان آخر هي قرارات لا تخدم الشعب ولا الثورة وإنما هي تكريس للتسلط والقمع والظلم.. وأي تغييرات لمسميات فقط فإنما هي تغيرات شكلية لا أقل ولا أكثر وما ينتظره الشعب هو إسقاط النظام بكامل رموزه وفاسدة لا تغيير شكلي من موقع إلى آخر.

كما شددت الجماعة في بيان صادر عن المسيرة التي خرجت اليوم في صعدة على استمرار الثورة الشعبية حتى إسقاط النظام وفي ختام المظاهرة أكدت جماعة الحوثي على الاستمرار في الغضب للرسول الأكرم صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأعلنت رفضها لتحركات السفير الأمريكي في المشهد السياسي والعسكري في بلدنا كما عبرت عن رفضها لدعوات السفير الأمريكي لليمنيين الالتزام بما أسماه المبادرة، ونؤكد أن لا شرعية له فيما يقوم به من دور الوصاية على شعبنا، واستغربت بشدة التماهي مع السفير وفتح منابر الإعلام اليمني الرسمي لهذا السفير المجرم.. وجددت رفضها كل ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من انتهاكات صارخة في بلدنا واستمرار توافد الطائرات الأمريكية المحملة بالأسلحة والتي بلغت إلى اليوم ثمان طائرات شحن أمريكية ورفض الهيمنة الأمريكية على الجيش اليمني والتحرك لتجريده من سلاحه، ومصادرة الصواريخ التي هي ملكٌ للشعب وليس لأسرة ولا لقبيلة..

الأول من هذه الوحدات العسكرية التي شملتها الهيكلة طوال ستة حروب ظالمة على صعدة، وكان منطق أنصار الله في رفض الهيكلة ينطلق من حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تقف خلفها، وقد أثبتت وثائق الاستهداف الأمريكي للجيش اليَمَني التي ظهرت في العام ٢٠٢١م صوابية هذا الموقف الوطني والأخلاقي لأنصار الله.

وأدانت بشدة ما يتعرض له الثوار من اعتداءات في الساحات على أيدي مليشيات الإصلاح ونقول لهم أن هذا نهج النظام الظالم ولا خيار سوى الاستمرار في الثورة حتى إسقاطه..»

صعدة برس **«جماعة الحوثي تهاجم القرارات الرئاسية المتعلقة بهيكلة الجيش.»** ٢١-كانون أول/ديسمبر-٢٠١٢م، متوفر على الرابط:

http:www.saadahpress.net

## تجربة حكومة «الوفاق الوطني»

عقب توقيع المبادرة الخليجية بين المؤتمر الشَّعْبي العام وحلفائه من جهة، و «المجلس الوطني لقوى الثورة الشبابية» أي أحزاب المعارضة السياسية والمكونات الشبابية التابعة لحزب الإصلاح من جهة أخرى، تم تشكيل حكومة محاصصة بين الطرفين، ففي ٢٠ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١١م أصدر هادي قراراً جمهورياً بتكليف محمد باسندوة بتشكيل «حكومة الوفاق الوطني» (حكومة التقاسم) لقيادة المرحلة الانتقالية التي تسبق موعد الانتخابات الرئاسية التي تنتهي في شباط/فبراير ٢٠١٤م، حسب المبادرة الخليجية، وزمن الفترة الانتقالية هو ذاته زمن رئاسة هادي الانتقالية للجمهورية اليَمَنية بموجب المبادرة الخليجية، وقد استمرت الحكومة حتى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

كان أداء حكومة «الوفاق» ضعيفاً وعاجزاً عن تنفيذ المبادرة الخليجية، وأصبحت الدولة هي الجهاز الحاوي للتناقضات السياسية، فقد دخلت الأحزاب في صراع على مؤسسات الدولة وتوظيف كوادرها وتجنيد الشباب الموالين لها في القوات المسلحة على غرار ما كان يقوم به الحزب الحاكم سابقاً هذا من جهة، بالإضافة إلى التنافس بين المشترك والمؤتمر الشَّعْبي العام وبشكل أخص الإصلاح، الذي مارس أقصى درجات المنافسة وكانت ما سميت «بثورة المؤسسات» [٣٢] التي أدارتها القيادية (الإصلاحية) توكل كرمان تعبيراً عن هذه الحقيقة، وكان المؤتمر الشعبي العام بأمر من صالح يلعب دوراً تخريبياً في التأثير على الحكومة ومعرقلاً لأداء وزراء أحزاب المشترك ضمن تعهده بأنه «سوف يُعلمهم كيف تكون المعارضة».

رغم تبدلات البناء الفوقي، (بشكل محاصصي)، في حكومة «باسندوة» إلا أن الطبقة المهيمنة مسدودة الآفاق بجناحيها منذ ٩٤م، وقفت عاجزة في ظل هذه الحكومة عن حل جوهر القضية اليَمَنية، بتلبية مطالب الشَّعْب في الحُريّة وبناء دولة المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، عجزت الحكومة من موقعها السياسي عن التأثير الفعال في الواقع الاجتماعي الاقتصادي، رغم أن هذه الحكومة كان لها استقلال نسبي عن سلطة مراكز النفوذ التاريخية، في تمثيلها لأحزاب من خارج مراكز النفوذ والهيمنة، إلا أن الفساد تضاعف في هذه الحكومة، وأشتد الاستقطاب الحزبي داخل مؤسسات الدولة، في سعي حثيث متبادل بين أطرافها، لنهب أكبر قدر من المال العام وتثبيت كوادرهم في المؤسسات الحكومية.

(٣٢) ما سمي بثورة المؤسسات كانت تحركات فوضوية إخوانية تتجه حصراً نحو القيادات في مؤسسات الدولة التي تنتمي إلى المؤتمر الشعبي العام، فتمنعها من ممارسة أعمالها، وتطالب بإسقاطها ومحاكمتها، ولم تكن ممارسة نقابية أو عمل ثوري جماهيري، وقد جاءت ضمن الحرب التنافسية بين الطرفين.

كان محكوماً على حكومة الوفاق بالفشل رغم الدعم المالي والسياسي الخارجي التي حظيت به، إلا أنها -أي الحكومة- كانت تتحرك داخل ذات البنية الاجتماعية الاقتصادية المؤسسية المأزومة، ولم يكن بمقدور حكومة الوفاق المشكلة من أطراف سياسية مأزومة أن تنتج حلولاً، لقد كانت النخبة الحاكمة ترفض إعادة توزيع السلطة والثروة ضمن أقطاب النخبة المسيطرة، فكيف بإشراك المجتمع والقوى والمكونات المقصية والمهمشة والمحرومة.

استمرار ذات أقطاب ورموز السُلطة والممارسات السلطوية إبان حكومة الوفاق على غرار ما كانت عليه قبل ١١ شباط/فبراير ٢٠١١م، وعدم تحقق آمال الجماهير التي خرجت إلى ساحات الثورة، اشترط استمرار النشاط الجماهيري في كيفية جديدة، بانخراط قطاعات واسعة من الشَّعْب في العملية السياسية من خلال تناولهم القضايا اليومية الجوهرية في الجرائد والمقايل، جعلتهم أكثر قدرة على إدراك الأوضاع، ما كثف الاجماع الشَّعْبي حول مسألة التغيير ورفض الواقع السائد أي القناعة بالحاجة إلى ثورة جديدة تصحح مسار ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م فجاءت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، بعد أن اتخذت الحكومة قراراً برفع الدعم عن المشتقات النفطية «الجرعة السعرية» في يوم عيد الفطر (الإجازة الرسمية) وكانت هي المصادفة التي اطلقت العنان للضرورة التاريخية في إسقاط الحكومة.

## النقاط العشرون والإحدى عشر الممهدة لمؤتمر الحوار الوطني

قبل انطلاق مؤتمر الحوار أصدر هادي قراراً بتعيين لجنة فنية للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني [٣٣] صاغت هذه اللجنة ما عُرف بالنقاط العشرين [٣٤] كإجراءات لبناء الثقة يتم تنفيذها قبل انطلاقه الوطن، تضمنت هذه النقاط رفع المظالم الاجتماعية الاقتصادية الأمنية والتعويض وإعادة الاعتبار السياسي والثقافي والعقائدي، للقوى السياسية والاجتماعية المظلومة، التي شُنت ضدها الحروب والأعمال القمعية، وهي المجتمع الجنوبي والحزب الاشتراكي اليَمَني، والمجتمع في صعدة ومحيطها وأنصار الله، وجماهير الحراك الجنوبي وأنصاره.

كانت النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر محل إجماع وطني فقد باركها المبعوث الأممي[٣٥] ووافق عليها الرئيس الانتقالي[٣٦] وحكومة الوفاق[٣٧]، وطالب بها أمين عام

(٣٣) أصدر الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادي في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٢م قراراً بإنشاء لجنة تسمى «اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل». تتكون من ٢٥ عضواً يمثلون مكونات المجموعات المقرر مشاركتها في مؤتمر الحوار وهي:

١. الائتلاف الوطني (المؤتمر الشعبي وحلفاؤه)

٢. المجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه)

٣. الأحزاب السياسية والاطراف السياسية الفاعلة الاخرى.

٤. الحركات الشبابية

٥. الحراك الجنوبي

٦. أنصار الله

٧. منظمات المجتمع المدني.

٨. القطاع النسائي.

(٣٤) للمزيد راجع وثائق الفضل الثالث، ص **(٣٩٠)**

(٣٥) «**المبعوث الأممي** إلى اليمن جمال بن عمر الأمين العام المساعد للأمم المتحدة بارك النقاط العشرين في تاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٣م كون النقاط العشرين تتفق مع مبادئ الأمم المتحدة والمواثيق والاعلانات العالمية لحقوق الإنسان، بل وتوجب عليها». **أوراق تنشر النقاط العشرين التي قيل انها ستنجي اليمن من أزمتها ٢٧آيار/مايو٢٠١٣م** متوفر على الرابط:

https:www.awraqpress.net

(٣٦) في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م وافق **الرئيس هادي** على النقاط العشرين وقال عنها في اجتماع مع اللجنة التحضرية لمؤتمر الحوار الوطني: «جميع النقاط معقوله وواقعية وسنبدأ بتنفيذها ولا أحد مع الظلم وأريد أن نقلب صفحة الماضي». مصدر سابق

(٣٧) وافق **مجلس الوزراء** في اجتماعه الأسبوعي اليوم برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، على مصفوفة الاجراءات التنفيذية للنقاط العشرين المقترحة من اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل والنقاط الإحدى عشر التي أقرها فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار والخاصة بإجراءات وتدابير لبناء الثقة. **٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣م**

الاشتراكي[٣٨] وكذلك الأمين العام المساعد للحزب[٣٩]، وأنصار الله[٤٠]، والقيادي في الحراك الجنوبي المشارك في مؤتمر الحوار محمد علي أحمد[٤١]، وكذلك أحزاب اللقاء المشترك[٤٢]، والتجمع اليَمَني للإصلاح[٤٣] وفريق عمل قضية صعدة[٤٤]، فيما احتج فريق عمل القضية الجنوبية وأوقف أعماله لمدة يوم احتجاجاً على عدم تنفيذها[٤٥]، وعندما لم يوجه هادي

(٣٨) **أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني**: في «لجنة التحضير للحوار الوطني تقدمنا بتلك النقاط الى رئيس الدولة قلنا إن هذه النقاط بعضها متعلق بآثار حرب م٩٤ في الجنوب وهي حوالي ١٢ نقطه خاصة بالمتقاعدين والمُسَرحين من أعمالهم ونهب الأراضي، وكل القضايا والمشكلات التي سادت الجنوب، أربع نقاط متعلقة بحروب صعده ومنها أربع نقاط بتنفيذ ما جاء في المبادرة الخليجية ومن ضمنها توحيد الجيش والأمن حتى يأتي الحوار وقد مهدت له شروط كثيرة، هذه النقاط حقيقة تقدمنا بها للرئيس كقوى سياسيه وكنا نتمنى أن تؤخذ بأهمية خاصة في اللحظة الراهنة على اعتبار إن الاعتذار عن الحروب السابقة قضية أخلاقية وسياسية، عندما نقول نعتذر عما تم من حروب نحن نريد إن نقول للناس أننا غادرنا منطق الحروب القديمة، حرب ٩٤م خاطئة وحروب صعده خاطئة، وكل الحروب التي عاشتها اليمن، والاعتذار الذي هو ضمن النقاط لن يأتي من طرف واحد لكن سيأتي رسمياً ومن قبل كافة الاطراف التي شاركت في الحروب، معنى أننا غادرنا منطق الحروب ونحن نبدأ صفحه جديدة».

(٣٩): في مقابلة مع **الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي** يحيى منصور أبو أصبع -الذي أجراها معه محمود طاهر الحمزي- «مؤتمر الحوار بحاجة إلى التهيئة على النحو التالي.. أولاً: استكمال نقل السلطة بتوحيد الجيش على طريق الهيكلة. ثانياً: البدء بتنفيذ العشرين النقطة التي تقدّم بها المشترك إلى لجنة الحوار. وأنا أناشد هادي البدء بتنفيذ هذه النقاط حتى نستطيع الدخول في مؤتمر الحوار الوطني. **أوراق تنشر النقاط العشرين التي قيل انها ستنجي اليمن من أزمتها ٢٧- آيار/مايو-٢٠١٣م** متوفر على الرابط:

https:www.awraqpress.net

(٤٠)طالب **أنصار الله** عبر الناطق الرسمي الإعلامي لمكتب السيد عبد الملك الحوثي ورئيس المجلس السياسي في أكثر من مناسبة عبر ممثليهم في مؤتمر الحوار الوطني، بضرورة تنفيذ النقاط العشرين بشكل فوري واعتبار ذلك شرطاً لازماً لنجاح مؤتمر الحوار الوطني، وخطوة ضرورية لخلق سياق ضامن لنجاح الحوار، وخلق بيئة إيجابية محيطة به، ولتحقيق الأهداف المرجوة من المؤتمر، وأكد نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل ممثل أنصار الله في مؤتمر الحوار الأخ صالح هبرة أن أنصار الله لديهم رؤية واضحة لحل قضية صعدة تتلخص في تطبيق النقاط العشرين وبدون استثناء بالإضافة إلى تضمين مخرجات الحوار ما يمنع عن اليمن التدخلات والوصاية الخارجية. مصدر سابق

(٤١) **محمد علي أحمد**: طالب القيادي الجنوبي محمد علي أحمد وعضو مؤتمر الحوار الوطني وعضو فريق القضية الجنوبية بتشكيل حكومة «تكنوقراط» من أصحاب الكفاءات والذين ليسوا الأحزاب السياسية، لتتمكن الحكومة من تطبيق النقاط العشرين ووقف الفساد والهدر التي مارسته الحكومة الحالية التي اتهمها أنها تمثل – بشكل أساسي – طرفين سياسيين «في إشارة منه الى الإصلاح والمؤتمر» كانوا شركاء في الحرب على الجنوب عام ٩٤م ونهب ثرواته. صدر سابق

(٤٢) **أحزاب اللقاء المشترك**: صرح الرئيس الدوري لأحزاب اللقاء المشترك الأستاذ محمد الزبيري ورد على لسانه بتاريخ ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٣م : طرحنا بأنه لا يمكن أن ينجح الحوار مالم تتهيأ الاجواء فطرحنا ٢٠ نقطه للمشترك والبادئ فيها الاشتراكي، ونحن أيدناها وأصبحت قضية الأحزاب كلها الـ(٢٠) نقطة لو أنها طبقت كانت حلت لنا مشكلة ما يحدث في الحوار الآن». مصدر سابق

(٤٣) **التجمع اليمني للإصلاح**: قال رئيس الدائرة السياسية للتجمع اليمني للإصلاح سعيد شمسان المعمري أن الإصلاح ناقش مع شركائه في المشترك مصفوفة القضايا التي يفترض أن يقف أمامها مؤتمر الحوار الوطني الشامل وأقروا رؤية موحدة إزاء ذلك. وأكد شمسان في حوار صحفي – نشر في صحيفة الصحوة -أن المشترك أقر الـ١٢ نقطة التي تقدم بها الحزب الاشتراكي، في حين تم إضافة نقاط أخرى من قبل اللجنة الفنية للإعداد للحوار، فأصبحت ٢٠ نقطة، مؤكدا بأن تنفيذ ما ورد في هذه النقاط البوابة الحقيقة في موضوع التهيئة للحوار الوطني». مصدر سابق

(٤٤) **فريق عمل قضية صعدة**: وجه فريق قضية صعدة المنبثق عن مؤتمر الحوار اليمني رسالة لرئاسة المؤتمر طالب فيها بتنفيذ النقاط العشرين التي اللجنة الفنية والتحضيرية للمؤتمر وتم رفعها للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي لتنفيذها وذلك لضمان تهيئة اجواء الحوار، كما تضمنت الرسالة عدد من القضايا والمطالب. مصدر سابق

(٤٥) **فريق القضية الجنوبية**: علق فريق عمل القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار اجتماعاته ليوم واحد للمطالبة بتنفيذ النقاط العشرين التي تتضمن الاعتذار عن حرب صيف ٩٤ والحروب في صعدة. وكان ممثلو الحراك والمحافظات الجنوبية قد نفذوا وقفة احتجاجية للمطالبة بتنفيذ تلك النقاط. وقد أقر فريق عمل القضية الجنوبية الفريق في اجتماعه اليوم برئاسة النائب الأول لرئيس الفريق بلقيس اللهبي رفع جلسة عمل اليوم احتجاجاً على تجاهل البدء بتنفيذ النقاط العشرين. وأقر فريق عمل القضية الجنوبية تشكيل لجنة برئاسة محمد علي أحمد، تضم في عضويتها رضية شمشير وياسر العواضي ومحمد قحطان، للتواصل مع

بتنفيذ النقاط وقع المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني مذكرة تطالب رئيس الجمهورية الانتقالي رئيس مؤتمر الحوار الوطني عبدربه منصور هادي بتنفيذ هذه النقاط[٤٦]، وطالبت معظم القوى الوطنية والشخصيات السياسية اليَمَنية بتنفيذها.

كانت النقاط العشرون والنقاط الإحدى عشر من الأهمية بما يماثل ما ستتمخض عنه مخرجات الحوار ، وكان الشروع في تنفيذها يعني قطع شوط كبير، وعدم تنفيذ النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر كان مؤشراً جوهرياً برفض النخبة الحاكمة التنازل عن مصالحها غير المشروعة التي اكتسبتها تاريخياً عبر الحروب والاستبداد والعمالة، حيث تمسكت النخبة الحاكمة في موقفها هذا، ولم ترفض فقط تنفيذ النقاط العشرين، بل ورفضت لاحقاً تنفيذ مخرجات الحوار الوطني ورفضت تنفيذ اتفاق السلم والشراكة أيضاً، ومن يقارن بين النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر ومخرجات مؤتمر الحوار المتوافق عليها وبين نقاط اتفاق السلم والشراكة وبين اتفاقية العهد والاتفاق ١٩٩٣م، يجد أن مختلف هذه المواد تعالج القضايا ذاتها، والنخبة الحاكمة هي الطرف الوحيد الذي تكمن مصلحته في رفض تنفيذ هذه الاتفاقيات وفي عرقلتها، وكان أمين عام الاشتراكي اليَمَني آنذاك ياسين سعيد نعمان قد صرح بوجود قوى ترفض تنفيذ هذه النقاط وتعترض على بند الاعتذار عن الحروب الظالمة، وتصرح باستعدادها لشن حروب جديدة، وتضغط على الرئيس هادي لعدم تنفيذ النقاط [٤٧]

هيئة رئاسة المؤتمر بشأن تنفيذ النقاط. مصدر سابق

(٤٦) راجع وثائق الفصل الرابع الوثيقة ص (٣٩٣)

(٤٧) لماذا يعترض البعض على موضوع الاعتذار عن الحروب إلا ان يكونوا مُحضرين ربما لدورات جديدة وهذا ما أعلنه بعض أمراء الحرب منذ يومين، إنهم يهددون بحرب جديدة، اذاً على رئيس الدولة وهو يقود عملية التغيير وهو يقود هذه التسوية السياسية الهامة ويرعي عملية الحوار أن يدرك تماماً أن هذه الشروط في غاية الأهمية لخلق أجواء سياسية وطنية عامة لإنجاح الحوار الوطني.. تأتي أطراف ترفض هذا الموضوع اي النقاط التمهيدية لأسباب معينة وتشكل ضغوطا على الرئيس حتى لا يقدم على مثل هذه الخطوات أنا أعتقد أنه آن الأوان لمغادرة الأجواء القديمة إذا أردنا أن ننتقل للحوار بنفسية جديدة. مصدر سابق

**مؤتمر الحوار الوطني الشامل**

بدأ مؤتمر الحوار الوطني الشامل أول جلساته في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣م، في العاصمة اليَمَنية صنعاء، واستمر لمدة عشرة أشهر ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م، ويعتبر محطة هامة في التاريخ اليمني الراهن إلا أنه انتهى بشكل غير توافقي، وكانت هذه النهاية إحدى أسباب اندلاع ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م كما أن اتفاق السلم والشراكة الذي يُعد التعبير السياسي عن ثورة ٢١ سبتمبر، جاء لتصحيح مسار مؤتمر الحوار الوطني.

مثل مؤتمر الحوار شكلاً أرقى من المبادرة الخليجية، من حيث استيعابه للقوى التي رفضت ولم تشارك في المبادرة الخليجية، وهي بشكل رئيسي «أنصار الله» و«الحراك السلمي الجنوبي»، إلا أن مؤتمر الحوار لم يستوعب الطبقات والفئات الاجتماعية المنتجة كالعمال والفلاحين المزارعين والاتحادات والتنظيمات النقابية والمهنية، والعاطلين عن العمل وصغار الصناعيين والملاك الزراعيين، فهي الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة من التغيير وصاحبة القضايا الملموسة، وحاول مؤتمر الحوار أن يتبنى مصالح هذه الطبقات والفئات الاجتماعية، إلا أن كل قوة سياسية رئيسية في مؤتمر الحوار الوطني كان لها قضية خاصة مرتبطة بها ركزت جهودها عليها بصورة مباشرة.

بدأ مسار مؤتمر الحوار الوطني سلساً محكوماً بالتوافق السياسي، وطرحت فيه رؤى وجرت حوارات جادة، في ظل مستوى عالٍ من الحُريّة في التعبير، إلا أن النخب الحاكمة والأطراف الدولية لم ترد لمؤتمر الحوار أن يصبح فرصة لحل هذه القضايا بأسس وطنية، بما يغير من الواقع السائد وينسف مصالح قوى التسلط والنفوذ المحلية، وما يربطها من قوى دولية استغلالية، فبرزت مساعي دولية ومحلية إلى توجيه مؤتمر الحوار الوطني وإعاقته بممارسات عديدة سياسية وأمنية، وإدارية دكتاتورية كما فعل هادي مع وثيقة حل القضية الجنوبية.

على المستوى الأمني، تم اغتيال كوادر أنصار الله المشاركة في الحوار، لدفعهم إلى مغادرة

المؤتمر، وإلى عرقلة عملية الحوار عموما، فتم اغتيال عضو مؤتمر الحوار الوطني والنائب البرلماني د. عبد الكريم جدبان في ٢٢ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٣م. وفي الأيام الأخيرة لمؤتمر الحوار حين انقلب هادي على التوافق في الجلسة الختامية، تم اغتيال عضو مؤتمر الحوار الوطني البروفسور أحمد شرف الدين في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م -وعلى إثر ذلك انسحب أنصار الله من الجلسة الختامية- كان استهداف شرف الدين له هدف آخر متعلق بإزاحة الرجل من الساحة القانونية وصياغة الدستور مستقبلاً، من حيث كونه أحد أبرز الفقهاء الدستوريين في اليمن وشخصية وطنية توافقية، وقبل كل هذه الجرائم كان أنصار الله قد طلبوا حماية أمنية لمثليهم في الحوار إلا أنه تم رفض طلبهم، فيما فشلت محاولة اغتيال سابقة لعضو مؤتمر الحوار عن انصار الله عبد الواحد أبو رأس استشهد فيها مرافقوه. كما تم استهداف مكون الحراك السلمي الجنوبي، وكان مقصوداً استهداف أنصار الله والحراك الجنوبي المكونان القادمان من خارج السُلطة والمبادرة الخليجية، وهما المكونان البارزان اللذان تتعلق بقضاياهما جزء من النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر التي لم تنفذ.

في التعامل مع الحراك الجنوبي تم استخدام أساليب التفريخ السياسي وشراء الولاءات، فاستقال أحمد بن فريد الصريمة رئيس مكون الحرك الجنوبي السلمي، ونائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك في متنصف شهر نيسان/ إبريل ٢٠١٣م، وبرر الصريمة ذلك: «بأن هناك مؤامرة على قضية شعب الجنوب»، مشيراً إلى أن «وقائع الحوار تسير نحو إنتاج منظومة الحكم السابقة في صنعاء، وإلى فرض تقسيم الجنوب لأكثر من إقليم» [٤٨] وتلت استقالة الصرمة، انسحاب محمد علي أحمد في نهاية شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٣م الذي تولى رئاسة مكون الحراك بعد الصريمة، فنتج عن ذلك انقسام الحراك إلى مؤيد ورافض لاستمرار المشاركة في مؤتمر الحوار.

استمر مؤتمر الحوار وشهدت جلساته الختامية قدر أقل من التوافق، وخلافات حول أهم القضايا وهي قضية شكل الدولة، التي حسمها هادي بدون التوافق بإقرار تقسيم البلد إلى اتحادية من ستة أقاليم على أسس غير موضوعية ودون تقديم رؤية ونقاشها، على عكس رؤية الإقليمين والرؤى الأخرى التي قدمت، وظهرت مشاكل بالتمثيل غير العادل في اللجنة الوطنية للإشراف على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

(٤٨) للمزيد راجع وثائق الفصل الثالث، ص(٣٩٦)

وكان قد أبدى د. ياسين سعيد نعمان نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل آنذاك، انتقاده لخروج هادي عن التوافق.[٤٩] فيما عبر الأمين العام الحالي للحزب الاشتراكي اليَمَني د. عبد الرحمن عمر السقاف عضو لجنة الحوار الوطني في لجنة القضية الجنوبية، بوضوح عن عرقلة نجاح مؤتمر الحوار، مشيراً إلى المؤتمر الشَّعْبي العام والتجمع اليَمَني للإصلاح، وكذلك الرئيس هادي الذي يعد أحد اطراف حرب ٩٤م[٥٠] وهو ما أكده بشكل واضح رئيس المكتب السياسي لأنصار الله حينها الشيخ صالح هبرة، بقوله : «لقد أثبتت الوقائع والأحداث التي تعيشها البلد أن تلك القوى (النخب المسيطرة) أصبحت هي من تتحكم في تسيير الأمور بما في ذلك رسم سياسة مستقبل البلد والتحكم في شؤونه بما يتوافق مع مصالحها الحزبية الضيقة وبهذا أصبحت أهم القضايا السياسية والوطنية تصاغ في أروقتها الخاصة ووفق أجندة مفضوحة بعيداً عن مؤتمر الحوار الذي مع الأسف استطاعت هذه القوى أن تجعل منه أشبه ما يكون بورشة عمل تناقش فيه القضايا الهامشية في تعطيل واضح لمهمته الوطنية الكبيرة التي يراد لها اليوم أن تحول إلى مجرد كذبة كبيرة، وملهاة للشعب لصرف أنظاره عن ممارساتها.»[٥١]

وقفت النخب الحاكمة أيضاً ضد قانون العدالة الانتقالية وهذا الموقف كان امتداداً لرفض تنفيذ النقاط العشرين، وهناك علاقة وثيقة ما بين قانون العدالة الانتقالية وبين النقاط العشرين، وبين مسألة إعلان الحكومة الاعتذار عن حرب ٩٤ والحروب الست على صعدة،

(٤٩) «إن إشاراتنا المتكررة إلى الميول الاستبعادية، التي برزت عند البعض، لحسم الخلاف حول بعض قضايا الحوار، هي صورة من صور الإقصاء التي مارسها النظام السابق. وفي تساوق مع هذه الثقافة، تعمل بعض القوى على أن تتحول إلى مراكز استقطاب سياسي واجتماعي، موظفة ما لديها من مال وسلاح وأيديولوجيا... في حديث لي مع الرئيس هادي، عند توديعي له أثناء سفري للعلاج، قلت له، ضمن حديث طويل، ما معناه: الحياة تقدم فرصة لليمن وضعتك في صدارتها فلا تخسرها.. لا تقبلْ أن تكون ضحية.. ثقافة الحكم في اليمن هي صناعة الصنم بهدف تقديمه ضحية، في الوقت المناسب، والتجارب على ذلك كثيرة، وأعتقد أنك عاصرتها كلها.. أنت تقود توافقاً سياسياً حققت بواسطته قدراً كبيراً من النجاح، حتى الآن، وإن كانت نهاية الحوار قد أربكت مسار العملية كثيراً، وخاصة انحيازك إلى طرف في أهم موضوعات الحوار دون أن تترك الموضوع لمؤتمر الحوار لحسمه وفقاً لنظامه الداخلي.. لا تجعلْ أي طرف من أطراف هذا التوافق يجلس بمفرده إلى جانبك في غرفة القيادة؛ لأن الخطأ ستتحمله أنت، أما ذلك الذي سيشاركك القيادة بمفرده، وخارج هذا التوافق، فكل ما يعنيه هو أن يحقق أكبر قدر من المكاسب لصالحه دون أن يتحمل مسؤولية أي خطأ». يافع نيوز **«ياسين سعيد نعان عبور المضيق.. نقد أولي للتجربة»** (الحلقة ٦، ٢٥ مايو ٢٠١٤م) متوفر على الرابط: http://yafa-news.net

(٥٠) «إن الذين يهاجمون الحزب ليل نهار في وسائلهم الإعلامية هم من رفض الحزب احتوائهم له وهم من سعوا إلى إسقاط مخرجات الحوار الوطني والتحايل على وثيقة الضمانات التي أشرت لها سلفا والذين أرادوا الالتفاف على مشروع الدستور والهاربون من استحقاقات العدالة الانتقالية؛ هؤلاء مجتمعون فجروا الحرب وانخرطوا فيها بحماس... في مؤتمر الحوار الوطني حيث اشتدت الاستقطابات السياسية داخل المؤتمر حول قضايا متعلقة بالقضية الجنوبية والعدالة الانتقالية وعدد من بنود الدستور.. كانت الانعكاسات الأولية بين صفوف القوى السياسية أن أحزاب اللقاء المشترك وقد دخلت في المؤتمر مشاركة بصفتها الخاصة وليس تحالف سياسي، والخلافات التي وجدت حول الموضوعات التي ذكرتها لك قبل قليل أعادت الاصطفافات بطريقة غرائبية حيث وقفت أحزاب وقوى تحالف ١٩٩٤م معا في صف واحد. الإصلاح والمؤتمر كانت تجمعهم مواقف مشتركة وخاصة في القضية الجنوبية وجزئيا في العدالة الانتقالية والحزب الاشتراكي وقوى اليسار والقوى المجتمعية الحديثة كانت تجد نفسها في اصطفاف واحد لم يكن منظماً». مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية **«عبد الرحمن عمر السقاف الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني»**، ]حوار[ (٢٩ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٧م)، متوفر على الرابط: https://sanaacenter.org/ar

(٥١) للمزيد راجع وثائق الفصل الثالث، ص (٤٠٠)

قدمت الحكومة موقفاً نظرياً بإدانة هذه الحروب والاعتذار عنها واعتبارها حروباً غير مشروعة، وكان يُفترض أن النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر وقانون العدالة الانتقالية الجزء التطبيقي لاعتذار الحكومة وإدانتها النظرية لتلك الحرب العُدْوَانية، وكان تطبيق قانون العدالة الانتقالية يعني إدانة هذه القوى الحاكمة وإعادة الاعتبار للقوى الوطنية ما يعني خسارة القوى المسيطرة مصالح مادية ومعنوية، وهو الأمر الذي لم تقبله.

وأشار المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر إلى كثير من هذه الممارسات في الكلمة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني في ٢٦ كانون الثاني /يناير ٢٠١٤م[٥٢]

مختلف هذه القضايا المتعثرة في مؤتمر الحوار كانت ألغاماً وعُقداً طُرحت للانفجار، وتطلب الواقع السياسي حلها من أجل الاستقرار، فكانت ثورة ٢١ سبتمبر، هي التعبير الموضوعي عن هذا الانفجار الثوري وعن الحاجة إلى حل القضايا، وتصحيح مسار مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كما هي أيضاً تصحيح لمسار حراك ١١ فبراير.

(٥٢) للمزيد راجع وثائق الفصل الثالث ص ( ٤٠٢)

### وثيقة حل القضية الجنوبية وشكل الدولة اليَمَنية

إذا كانت أزمة النقاط العشرين، قد ألمحت إلى فشل بداية مؤتمر الحوار الوطني الشامل، قبل أن يبدأ فإن أزمة وثيقة حل القضية الجنوبية[٥٣] قد كشفت عن فشل نهاية مؤتمر الحوار، ومعه الفترة الانتقالية التي حددتها المبادرة الخليجية.

لم تكن مشكلة وثيقة حل القضية الجنوبية أنها وثيقة ترسم مستقبل القضية الجنوبية، متعلقة فقط بالوضع الجنوبي وحل مظلوميتهم التاريخية، بل أنها وثيقة ترسم مستقبل الدولة اليَمَنية والنظام السياسي وهوية الشَّعْب ووحدته وسلامة أراضيه وسيادته الوطنية، فمن الناحية الاقتصادية لم تلتزم الوثيقة بالتوازن ما بين السُكان والثروات الباطنية والمنافذ البحرية في تقسيم الأقاليم، ومن الناحية السياسية قسمت جنوب الوطن إلى إقليمين بما يبعث التقسيمات الاستعمارية القديمة، وفي الشمال تم تقسيمه إلى أربعة أقاليم على أسس غير عادلة وبما يثير العصبية المذهبية والجهوية، دعماً للدعوات غير الموضوعية (القضية التهامية وقضية تعز)، إلى آخر الدعوات التي ظهرت في فترة مؤتمر الحوار، وإلى جانب ذلك فإن الوثيقة تدعم بروز هويتين جهوتين شمالية وجنوبية بعيداً عن الهوية اليَمَنية ولم تكن مصادفة أن تذكر الوثيقة مصطلحات: «الشَّعْب في اليمن» و «السكان في اليمن» في إشارتها إلي المواطنين اليَمَنيين، تعاملت وثيقة حل القضية الجنوبية، مع قضية بهذه الأهمية والخطورة بكل خفة سياسية، وأريد لها أن تمرر دون توافق وطني.

حملت الوثيقة معها مشكلتين أساسيتين وخطيرتين، الأولى تكمن في المبادئ العامة للوثيقة التي تهدد مستقبل الوطن والشَّعْب اليَمَني والتي تعد تراجعاً عن مكتسبات الاستقلال الوطني والدولة الوطنية التي تشكلت تاريخياً منذ الاستقلال عن العثمانيين في شمال الوطن والاستقلال عن بريطانيا في جنوب الوطن، ومن حيث وحدة السوق ووحدة المجتمع وهوية الشَّعْب وحدود الوطن اليَمَني، التي نضجت في وحدة عام ٩٠م رغم ما شاب هذه الوحدة من إشكاليات. أما الإشكالية الأخرى في الوثيقة فكانت فيما تضمنته الوثيقة من تراجع عن قاعدة التوافق وإعطاء هادي الحق في اتخاذ قرارات استبدادية، وكذلك التنازل عن السيادة الوطنية

(٥٣) وثائق الفصل الثالث الوثيقة رقم ص ( ٤٠٤)

وإعطاء المجتمع الدولي ومجلس الأمن الحق في التدخل من أجل فرضها على الشَّعْب اليَمَني وقواه السياسية المعارضة للوثيقة.

ظهرت فكرة تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم قبل أسبوع من طرحها في مؤتمر الحوار، ومن حينها كان هناك توجه إلى فرضها والضغط على القوى السياسية بقبولها وهو ما صرح به الاشتراكي[٥٤] والمؤتمر الشَّعْبي العام[٥٥]، فقد حسم أمر إقرار هذا التقسيم قبل أن يناقش هذا الخيار في مؤتمر الحوار الوطني، ثم وضع جمال بن عمر مبادئ عامة للحل استخلصها من الآراء التي كانت تدور في مؤتمر الحوار الوطني، ورغم أن «وثيقة بن عمر» أشارت إلى أن هناك خيارين للتوافق عليهما إما ستة أقاليم أو إقليمين كما كان يطرح الاشتراكي أو غيرها، إلا أن وضع هذه الخيارات كان شكلياً فيما التوجه كان نحو فرض خيار الست الأقاليم الذي لم يُرفق بأي وثيقة فكرية أو سياسية أو علمية تبين لماذا يُعد هذا التقسيم حلاً للقضية اليَمَنية، وكان أحمد بن فريد الصريمة نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني، رئيس فريق القضية الجنوبية، قد أشار إلى هذه المساعي عندما قدم استقالته في منتصف نيسان إبريل ٢٠١٣م.

قُدمت الوثيقة في ٢٤ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٣م وتم توقيعها من قبل اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وبحسب بنود الوثيقة، سيشكل رئيس الجمهورية «لجنة برئاسته، وبتفويض من المؤتمر الوطني الشامل، تتولى تحديد الأقاليم، ويكون قرارها نافذاً بصورة نهائية»، وقد مثل هذا التعسف في حسم القضية بصورة نهائية بناء على اللجنة التي سيشكلها هادي ضربة قاضية لقاعدة التوافق الوطني الحاكمة لمؤتمر

(٥٤) ياسين سعيد نعمان: «قام البعض بتحريض الاتحاد الأوروبي ضدي شخصياً وطلبوا مقابلتي لإبلاغي بأن مشروع الإقليمين لا يمكن تطبيقه، ثم قاموا بحملة مع ممثلي الدول الخمس ضد مشروع الإقليمين وقلت لهم في اجتماعات متفرقة لماذا تناقشون فقط مشروع الاشتراكي ولا تسألون ماهي مشاريع الأطراف الأخرى.. وهذا ما قلته للرئيس هادي في اللقاءات الأخيرة عندما استنفدنا النقاش دون الوصول إلى نتيجة. قبل أيام أتصل بي وقال الجماعة المؤتمر والإصلاح طرحوا ستة أقاليم، قلت له بالحرف الواحد: هل هذا المشروع للحوار أو للتنفيذ.. إذا كان للحوار فعليهم أن يقدموه مكتوبا مثلما قدمنا مشروعنا مكتوبا ومبرراً، أما إذا كان للتنفيذ فأنا لأول مرة سمع أن طرفاً في الحوار يفرض رأيه على الأطراف الأخرى بدون حوار.» توضيحا للموقف: لن نكون طرفاً في حل نراه خاطئا لقضية الجنوب. الاشتراكي نت ١كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م متوفر على الرابط:

http:aleshteraky.com

(٥٥) «كشف القيادي في المؤتمر الشعبي العام، ياسر العواضي، عن تلقي المؤتمر الشعبي ضغوط وتهديدات دولية «من بعض الدول» خلال الأيام والساعات الأخيرة لحمل الحزب على توقيع وثيقة بنعمر وإلا فإنه سيكون على قائمة العقوبات الدولية. مشيراً إلى اجتماعات متواصلة تعقدها اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي والمجلس الأعلى لأحزاب التحالف، والتي اجتمعت الخميس وتواصل الجمعة والسبت لتدارس الموقف، وأوضح ياسر العواضي، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، في تغريدات بموقع التدوين تويتر، صباح الجمعة، إن الضغوط هائلة جداً، ملمحاً إلى أن هنالك «بعض الخائفين والموعودين وبعض المودعين» يحاولون تثبيط الهمم والتراجع عن الموقف. ولم يقدم مزيد من التوضيحات في هذه الجزئية. وأكد إن الأيام الثلاثة القادمة «حاسمة ومفصلية»، مبينا «هنالك من ينصح بالتوقيع مع التحفظ أو وضع ملاحظات». خبر للأنباء «**العواضي يكشف: ضغوط وتهديدات بعقوبات دولية على المؤتمر لتوقيع وثيقة بن عمر**»، (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م) متوفر على الرابط:

https:khabaragency.net

الحوار الوطني الشامل، كما أن الوثيقة تطلب «من مجلس الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تبني قرارات تدعم هذا الاتفاق» بما يعني فرضها دولياً.

شكل هادي لجنة يرأسها هو بعضوية كل من د ياسين سعيد نعمان، د. عبد الكريم الإرياني، محمد اليدومي، خالد بارأس، وقد اتفقت هذه اللجنة على إجراء تعديلات على الوثيقة، إلا أن هادي انقلب على هذه اللجنة، واستدعى اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار، وطلب منها التوقيع على الوثيقة، وقد رفض كلاً من الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري وحزب المؤتمر الشَّعْبي العام[٥٦] وأنصارالله التوقيع على هذه الوثيقة.

في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م وقع ممثلو الحزب الاشتراكي اليَمَني في اللجنة المصغرة لحل القضية الجنوبية على وثيقة حل القضية الجنوبية واشترط الاشتراكي في توقيعه على الوثيقة وإلى جانبه ممثلو أنصار الله وبعض ممثلي الحراك وممثلي التنظيم الناصري أن يلغى التفويض للرئيس هادي، ويكون تشكيل اللجنة التي ستنظر في مسألة الأقاليم وعددها (بحسب نص الوثيقة) من مؤتمر الحوار نفسه.[٥٧] ورغم توقيع الاشتراكي وأنصار الله والناصري المشروط واعتبار أن توقيع الإرياني ممثلاً عن المؤتمر الشَّعْبي العام فإن ذلك لا يمنح الاتفاقية النفاذ ففريق القضية الجنوبية، كان قد ناقش في اجتماعه (يوم الأربعاء ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م) الوثيقة، وصوت عليها ٢٢ عضواً فقط من إجمالي ٤٠ عضو هم إجمالي أعضاء الفريق. ولم تتجاوز الأصوات التي حصلت عليها الوثيقة النسبة المحددة بحسب النظام الداخلي للمؤتمر وهي ٩٠٪ عند جولة التصويت الأولى، أي أنه وحسب النظام الداخلي سيتم رفع الوثيقة من قبل فريق القضية الجنوبية إلى لجنة التوفيق لتحاول التوفيق بين آراء أعضاء الفريق، ثم تعيد الوثيقة إلى الفريق نفسه، ويصوت عليها مرة أخرى، ويكفي في جولة التصويت الثانية أن تحصل الوثيقة على نسبة ٧٥٪ من نسبة التصويت، لتكون نافذة، وهو ما لم يحدث.

في ١٠ كانون ثاني/ فبراير ٢٠١٤م أصدر الرئيس الانتقالي هادي قرار تحديد الأقاليم الذي

(٥٦) المؤتمر الشعبي العام تيار علي عبد الله صالح اعترض على توقيع د. عبدالكريم الأرياني عضو رئاسة مؤتمر الحوار الوطني وقال بأنه لا يمثل موقف الحزب.

(٥٧) «جاء في نص الشرط : «إن توقيعنا على الوثيقة مرتبط بالتصحيح الإجرائي التالي: يشكل مؤتمر الحوار الوطني والشامل لجنة برئاسة رئيس الجمهورية من رؤساء المكونات الممثلة في مؤتمر الحوار الوطني، لتحدد اللجنة عدد الأقاليم، وتدرس اللجنة خيار الـ ٦ أقاليم (إقليمين في الجنوب و٤ في الشمال)، وخيار الإقليمين (إقليم في الشمال وإقليم في الجنوب)، وأي خيارات بينهما، وتتخذ القرارات في اللجنة بالتوافق المعمول به في فرق العمل طبقا للنظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل» الاشتراكي نت «**وقع عليها ممثلي الناصري وأنصار الله وبعض ممثلي الحراك: الاشتراكي يوقع على وثيقة الحلول للقضية الجنوبية بشرط،،،**» (٢كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م) متوفر على الرابط: http:aleshteraky.com

أعلنته اللجنة المكلفة بتحديد الأقاليم برئاسة هادي الذي فرض نفسه عليها، وهو الأمر الذي رفضه أنصار الله واستغربوا حشر اسم الأستاذ صالح هبرة -رئيس المجلس السياسي لأنصار الله حينها- ضمن قائمة الموقعين على ما سمي بمخرجات عمل اللجنة وأكد البيان بأنه لم يحضر اجتماعات اللجنة أصلاً منذ بدايتها وإنما حضر نيابة عنه حسين العزي الذي رفض رفضاً تاماً [٥٨]، كما رفض هذه المخرجات الحزب الاشتراكي اليمني الذي أعلن تحفظه عن تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، وبحسب البيان فقد انبثقت قضية الأقاليم لوضع حل عادل للقضية الجنوبية في الوقت الذي يعتبر تقسيم اللجنة الرئاسية غير مجدي كونه لا يمثل حلاً قضية الجنوب وإنما يعتبر هروباً من استحقاقات الحل العادل وإسقاطاً للبعد السياسي لقضية الجنوب، البيان حذر من التقسيم المعلن كونه تقسيماً قسرياً للجنوب والذي يخالف إرادة الناس والقوى الحية الفاعلة في مؤشر بالغ الخطورة للاستهانة بالنضالات التحررية والتضحيات الجسمية لأبناء الجنوب.[٥٩]

ورغم أن هذا التقسيم لم يجري التوافق عليه، إلا أن هادي أصر على طرح الدستور للاستفتاء الشَّعْبي مع بقاء هذه المادة دون تغيير، وقد تم استيعاب هذه المسألة في «اتفاق السلم والشراكة» بعد انتصار ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م الذي شدد على ضرورة إعادة النظر في تقسيم اليمن إلى أقاليم وتشكيل لجنة فنية للبت في المسألة وفقاً لما يتطلبه الواقع اليَمَني.

(٥٨) للمزيد راجع وثائق الفصل الثالث، ص (٤٠٨)

(٥٩) للمزي راجع وثائق الفصل الثالث، ص(٤٠٩)

## الأوضاع العسكرية الأمنية في الفترة ٢٠١١م - ٢٠١٤م

في هذه الفترة ظهرت على السطح التناقضات الاجتماعية السياسية والمؤسسية، وبرزت مختلف الجرائم الأمنية السياسية والاجتماعية والتكفيرية والعُدْوَانية الأجنبية، وشهدت البلاد تصدعات في التحالفات القديمة وظهور تحالفات جديدة داخل ذات النخبة المُسيطرة والمرتهنة للخارج، كما صعدت إلى المشهد السياسي قوى اجتماعية جديدة كقوى معترف بها وسعت حضورها الاجتماعي بعد أن كانت مقموعة من قبل السُلطة مثل أنصارالله والحراك الجنوبي.

على الرغم من تعهد القوى الدولية الغربية ودول الخليج، لـ «دعمها أمن واستقرار اليمن» والحكومات المتعاقبة، وتدريبها وإشرافها على الأجهزة الأمنية اليَمَنية، إلا أن الوضع الأمني استمر في الانهيار ودخل في مرحلة لا يُمكن العودة عنها، ومارست الجماعات التكفيرية أعمالها الإجرامية اليومية ضد الأجهزة الأمنية والقوت العسكرية في وضح النهار.

الانهيار الأمني خلال هذه الفترة (٢٠١١م - ٢٠١٤م) حدث نتيجة تراكمية للتدخلات الأمريكية السابقة، وقد استمرت التدخلات الأمريكية خلال هذه الفترة على الرغم من تغيير الشخصيات في واجهة السُلطة من (المشير) علي صالح إلى (المشير) عبده ربه منصور هادي، فإن السفير الأمريكي -كما كان عليه الوضع سابقاً- ظل هو صاحب القرار السياسي الحاسم في اليمن.

اقترنت في هذه المرحلة التدخلات الأمنية العسكرية الأمريكية مع تدخلات سياسية في مسعى أمريكي إلى توجيه الانتقال السياسي داخل ذات المنظومة المسيطرة، ممثلة بحزب المؤتمر الحاكم وأسرة علي صالح وحزب الإصلاح وعائلة الأحمر، ومعهم هادي والشريحة الجديدة التي تربت على يد المعهد الديمقراطي الأمريكي والمنظمات الموازية له، كما تم في هذه المرحلة التمهيد للعدوان العسكري المباشر، الذي شن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.

في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢م تولت أمريكا رسم استراتيجية عدوانية لتحديد مستقبل اليمن وتوجهاته وأوضاعه السياسية والأمنية والعسكرية حيث قامت الولايات المتحدة برعاية صدور قرار مجلس الأمن العُدْوَاني رقم (٢٠٥١) لسنة (٢٠١٢م)، الذي دعا إلى:

« التنفيذ الكامل، للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية»، لغرض إنهاء الثورة الشَّعْبية ١١ فبراير ٢٠١١م.»[٦٠]

جاء في القرار ضرورة: «(أ) عقد مؤتمر حوار وطني شامل. (ب) إعادة هيكلة القوات الأمنية والمسلحة. (ج) اتخاذ خطوات لمعالجة العدالة الانتقالية (د) الإصلاح الدستوري والانتخابي، وعقد الانتخابات العامة في شباط/فبراير ٢٠١٤م.» وكلها تدخلات مباشرة جرى توجيهها وفق التوجهات الاستعمارية الأمريكية، لا بما يلبي الحاجة الوطنية اليَمَنية.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م سافر هادي إلى أمريكا والتقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما وكانت أول زيارة له من بعد تسلمه السلطة [٦١] جاء اللقاء على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وفي هذا اللقاء أعاد هادي التأكيد على التزامات سلفه علي صالح وما رسم السفير الأمريكي من توجهات، وفي ذات الشهر وضمن التدخل الأمريكي العسكري المباشر، أكد السفير الأمريكي «جيرالد فايرستاين» أن «مجموعة صغيرة» من قوات المارينز الأمريكية وصلت صنعاء وفقاً لمشاورات تمت مع الحكومة اليَمَنية (حكومة الوفاق).[٦٢]

في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣م بعد عام من زيارة هادي لأمريكا، نفذت الولايات المتحدة تدخلاً عسكرياً ميدانياً مباشراً، حيث اقتحمت فرقة من قوات المارينز الأمريكي بعض بيوت المواطنين في محافظة لحج اليَمَنية. وفي نيسان/إبريل٢٠١٣م إمعاناً في التدخلات الأمريكية المباشرة في الشأن العسكري اليَمَني، التقى وزير الدفاع محمد ناصر أحمد بوزير الدفاع الأمريكي «تشاك هيغل» في مبنى وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» بواشنطن، «لبحث العلاقات اليَمَنية الأمريكية (علاقات التبعية والوصاية)».

في أيلول/سبتمبر من ذات العام ٢٠١٣م استباحت أمريكا السيادة اليَمَنية بمباركة من النظام العميل، فقد امتدح هادي دقة إصابة الطائرات الأمريكية المسيرة وقال إنها أعجوبة فنية وأن كل غارة تتم بموافقته [٦٣]

(٦٠) للمزيد راجع وثائق الفصل الثالث ص ()

(٦١) المؤتمرنت **«رئيس الجمهورية يلتقي الرئيس الأمريكي والعاهل الأردني وعدد من المسؤولين الأمريكيين»**، (٢٦سبتمبر٢٠١٢م) متوفر على الرابط: www.almotamar.net

(٦٢) رصين **«قوات المارينز الأمريكية وصلت اليمن»**، ( ١٩ سبتمبر ٢٠١٢م)، متوفر على الرابط: http://rasseen.com

(٦٣) يوتيوب -بي بي سي عربي **«هادي: الطائرات الأمريكية بدون طيار «أعجوبة فنية»**، (٣٠ سبتمبر ٢٠١٢م) متوفر على الرابط: https:www.youtube.comwatch?v=PnFafqhKRaw

في ١٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٣م أطلقت طائرة أمريكية بدون طيار أربعة صواريخ هيلفاير على موكب عرس من ١١ سيارة في البيضاء بعد امتداح هادي لدقة الطيران الدرونز العُدْوَاني الأمريكي، قتلت الغارة ما لا يقل عن ١٢ رجلاً وألحقت إصابات بـ ١٥ آخرين على الأقل.[٦٤] وفي ذات الشهر أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية اسم الحميقاني الأمين العام لحزب الرشاد السلفي في اليمن على قائمة «الإرهاب» العالمي، ضمن استمرار التدخل في الوظائف السيادية اليَمَنية[٦٥]

مطلع العام ٢٠١٤م عملت الولايات المتحدة على وضع اليمن تحت الوصاية الدولية – الوصاية الأمريكية في واقع الحال-، ففي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤م صدر قرار مجلس الأمن رقم (٢١٤٠)، الذي وضع اليمن تحت الفصل السابع، وجاء فيه «الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة»، وهدد بفرض عقوبات على من سيعرقلون عملية الانتقال السياسي[٦٦] وقد صدر هذا القرار بالتوازي مع اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني وفرض رؤية تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم.

ضمن الخطوات التمهيدية للعدوان العسكري المباشر الذي شُن في آذار/مارس ٢٠١٥م، حيث أشارت وثائق ويكلكس إلى طلب الملحق العسكري في السفارة الأمريكية «راندولف روزين»، تولي شركة «KIG» مراقبة موقع (اللواء الثاني) التابع لسلاح الجو اليَمَني؛ حيث كان هذا المعسكر من أوائل المواقع التي استُهدفَت في الغارات الأولى للعدوان[٦٧]

مطلع آب/أغسطس٢٠١٤م توجه التدخل الأمريكي الأمني في الشأن اليَمَني نحو السيطرة المباشرة على أداء الأجهزة الأمنية اليَمَنية وقد جاء في وثائق ويكلكس أن مكتب التعاون العسكري التابع للسفارة الأمريكية في صنعاء، وضع مخططاً لتقديم دعم أمني شامل للقوات اليَمَنية، فيما قدمت وثيقة صادرة عن الجهة نفسها بتاريخ ٢٨ تموز ٢٠١٣م دراسة مقترحة للقوات الخاصة، حول مكافحة سلاح الجو للإرهاب[٦٨]

---

(٦٤) من عُرس إلى مأتم. هجمة أمريكية بطائرة بدون طيار على حفل عرس في اليمن. هيومن رايتس ووتش.

(٦٥) أخبار اليوم «اليمن يرفض رسمياً إدراج الحميقاني في قائمة داعمي الإرهاب»، ( ٣١ كانون أول/ديسمبر٢٠١٣م) متوفر على الرابط : https:// akhbaralyom.com

(٦٦) قرارات مجلس الأمن. موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. متفر على الرابط:

https:osesgy.unmissions.org

(٦٧) الأخبار اللبنانية. **«ويكيليكس ينشر وثائق اليمن: عن تسليح وتدريب واشنطن القوات اليمنية»**.( ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦م) متوفر على الرابط: https://al-akhbar.com

(٦٨) مصدر سابق

### الانفلات الأمني

خلال العامين ٢٠١٣م و ٢٠١٤م شهدت العاصمة صنعاء، انفلاتاً أمنياً وأعمالاً إجرامية تكفيرية شبه يومية في ظل سلطة «حكومة الوفاق» التي وقفت عاجزة أمام هذه التدهور الأمني، على الرغم من أن موازنة وزارة الدفاع كانت أكثر من ملياري دولار وموازنة وزارة الداخلية مليار ونصف دولار.[٦٩] وقد بلغ التهديد الأمني مستويات قياسية تكررت بشكل مطرد إلى درجة لا يُمكن معها القول أنها مجرد أخطاء وتعثرات بسيطة يُمكن أن تحدث في أي دولة في العالم، فقد وصل التهديد إلى أعلى مؤسسة عسكرية في البلاد، تمثلت في عملية اقتحام «مستشفى العرضي» التابع لوزارة الدفاع في قلب العاصمة صنعاء، وكذلك حوادث إسقاط الطائرات العسكرية واغتيال كوادر القوات الجوية، وعقب هذه العمليات الإجرامية التكفيرية كان الرئيس الانتقالي هادي يُشكل لجاناً شكلية للتحقيق لم تذع أي من نتائجها حتى اليوم، فمن جانب لم تكن هناك إرادة سياسية وطنية مستقلة لضبط الأمن في البلد، ومن جانب آخر لم تكن هناك قدرة أمنية على ضبط الأمن نتيجة لما تعرضت له المؤسسة الأمنية والعسكرية من تدهور ونتيجة توزعها على قوى النفوذ وتشكلها على أساس غير وطني.

### الاعتداء على المعسكرات

شهدت هذه الفترة ازدياد للعمليات التي استهدفت المعسكرات الحكومية -من جيش وشرطة-التي تقوم على عاتقها مهمة حماية الوطن والشَّعْب وتأمين حياته. بدأت هذه الحوادث في العام ٢٠١١م إلا أنها نشطت بشكل أكبر بداية من العام ٢٠١٢م. ومن أبرز التحديات الأمنية في هذه المرحلة صراع أقطاب السُلطة والطبقة المسيطرة على الأجهزة الأمنية الذي عرف بإعادة هيكلة القوات المسلحة اليَمَنية والذي كان يقودها هادي. وإلى جانب الصراع السياسي بين أطراف السُلطة كان نهب أسلحة المعسكرات أحد أسباب هذه الانفجارات التي استهدفت مخازن السلاح، فعلى سبيل المثال وكنموذج لنهب أسلحة إحدى التشكيلات العسكرية اليَمَنية أكد وزير الدفاع حينها اللواء محمد ناصر أحمد أنه لا يوجد غير ١٠٪ من قوام عتاد اللواء الأول حرس جمهوري، والبقية نهبت[٧٠]، وكانت عملية التدمير الممنهجة هذه في محصلتها النهائية ودوافعها المختلفة جزءاً من المشروع الأمريكي لتدمير بنية القوات المسلحة اليَمَنية.

(٦٩) محمد العبيبي. **صحيفة الأولى**. العدد (٩٠٥) الثلاثاء ٧ كانون الثاني يناير ٢٠١٤م

(٧٠) الجزيرة نت «**لغز تدمير المؤسسة العسكرية في اليمن**»، (٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١م) متوفر على الرابط:

**ne.aljazeera.www:https**

في هذه الفترة شهدت المعسكرات اليَمَنية في مختلف محافظات الجمهورية انفجارات من داخلها واستهداف من خارجها، وتصفية للضباط في ظل هذا الصراع، والذي انعكس على الأمن الاجتماعي بشكل عام على المواطنين اليَمَنيين ومن بينهم الجنود الذين كانوا الضحية الرئيسية لهذا الحوادث.

**ومن أبرز هذه الحوادث في هذه الفترة:**

- في نيسان/إبريل٢٠١٢م قصفت «القاعدة» بعدة قذائف مطار معسكر بدر في مديرية خور مكسر محافظة عدن.
- في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢م قتل ٧ جنود وإصابة ١٨ آخرين في انفجار أمام معسكر الدفاع الجوي في محافظة عدن، حين كانت أرتال عسكرية تتأهب للخروج من المعسكر باتجاه محافظة أبين المجاورة للمشاركة في العمليات ضد مسلحي تنظيم «القاعدة».
- في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م هزت انفجارات كبيرة معسكر قيادة محور محافظة المهرة بسبب تفجر مخازن اللواء ٣١٤.
- في ١٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢م قتل مدني وعسكري وأصيب العشرات في حادثة انفجار مخزن للصواريخ في معسكر الفرقة الأولى مدرع شمال غرب العاصمة صنعاء.
- في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢م قتل ١٤ جندياً بسيارة مفخخة استهدفت معسكر اللواء ١١٥ في منطقة شقراء محافظة أبين.
- في٢٢ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢م وقع انفجار في معسكر سلاح المهندسين في مديرية دار سعد محافظة عدن.
- في ٧شباط/فبراير ٢٠١٣م قعت انفجارات في مخازن أسلحة اللواء ٢٥ ميكا في مديرية عبس محافظة حجة.
- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣م قتل ٦٥ عسكرياً وشرطياً في ثلاث هجمات للقاعدة على مواقع عسكرية جنوب البلاد[٧١]

(٧١) العديد من القتلى في صفوف القوات اليمنية بعد هجمات للقاعدة على مواقع عسكرية وأمنية. ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣م. فرنس ٢٤ متوفر على الرابط: https:www.france24.com

- في ٥ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٣م انفجر مخزن أسلحة في معسكر الحفا في جبل نقم محافظة صنعاء.
- في ١٨ تشرين أول/نوفمبر ٢٠١٣م قام مجهولان بإحراق المخزن الخاصة بصحيفتي «الشارع» و«الأولى» شرق العاصمة صنعاء.
- في٢٠ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٣م وقعت انفجارات بمعسكر جبل حديد في محافظة عدن.
- في٢٥ آب/أغسطس٢٠١٤م وقع انفجار عنيف هز معسكر اللواء ١١٥مشاة المرابط شمال لودر محافظة أبين.

**استهداف القوات الجوية اليَمَنية**

كانت حوادث سقوط الطائرات وانفجارها واغتيال الطيارين اليَمَنيين أبرز المقدمات لانتهاك الأمن الوطني والاجتماعي اليَمَني عبر العُدْوَان العسكري الأجنبي المباشر في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥م، وفي مواجهة هذا التهديد الأمني الخطير لم تقم السُلطة الحاكمة آنذاك بأي دور لمنع تكرار هذه الحوادث التي تمس أحد مقومات الأمن القومي اليَمَني.

بدأت أولى الحوادث التي طالت القوات الجوية في العام ٢٠١١م ومثلت فاتحة لهذا المسار التخريبي الخطير؛ ففي ٣١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١م فُجرت ٤ طائرات عسكرية ٣ منها من نوع سوخوي والرابعة إف-٥ في قاعدة الديلمي الجوية في صنعاء. وقد كشفت إحصائية صحفية عن سقوط ٢٠ طائرة عسكرية وتدمير ٤ طائرات واحتراق أخرى وعن مقتل ١٦ طياراً ومساعد طيار ومقتل ٢٣ مدرباً وفنياً وملاحاً خلال الفترة بين ٢٠٠٤م - ٢٠١٢م. ولكن في أواخر عام ٢٠١٢م وعام ٢٠١٣م زادت الحوادث والاغتيالات التي طالت القوات الجوية بشكل مريب يثير الكثير من الشكوك.» [٧٢]

**أبرز حوادث استهداف القوات الجوية من عام ٢٠١٢م - ٢٠١٣م**

في ١٥ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢م تحطمت طائرة ميج-٢١ إثر اقلاعها في قاعدة العند الجوية على ارتفاع ٥٠ متر من الأرض بعد إقلاعها.

(٧٢)**الأهالي نت "الخلل الفني" يكبد اليمن (19) طائرة عسكرية وأكثر من (16) طيارا و(23) كادرا جويا خلال (8) سنوات**. (٢٧ نوفمبر ٢٠١٢م)، متوفر على الرابط:

http://alahale.net

في ٢١ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٢م سقطت طائرة نقل عسكرية من طراز أنتونوف أن-٢٤ في حي الحصبة مما أسفر عن مقتل عشرة من أفراد طاقمها.

في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣م قتل ١٢ شخصاً بينهم ٣ نساء وطفلين عندما سقطت طائرة عسكرية من نوع سوخوي سو-٢٢ فوق مباني سكنية بالقرب من ساحة جامعة صنعاء الجديدة.

في ٦ أيار/مايو٢٠١٣م أعلن مصدر عسكري بوزارة الدفاع اليَمَنية وقوع انفجار في خزانات وقود الطائرات في قاعدة العند الجوية، وفي نفس اليوم استهدفت طائرة عمودية «هيلوكبتر» في منطقة همدان بصنعاء، وبعد ذلك بيومين في ٨ أيار/مايو لقي ثلاثة طيارين يمنيين يعملون في قاعدة العند الجوية، مصرعهم في عملية اغتيال.

في ١٣ أيار/مايو٢٠١٣م سقطت طائرة عسكرية روسية الصنع من طراز «سوخوي» في العاصمة صنعاء في شارع الخمسين بالقرب من حي دار سلم، جنوب العاصمة وقتل قائدها وأصيب العديد من المواطنين، وأظهرت صور التقطت لحطام الطائرة ثقوباً في حطامها يشتبه بأنها لطلقات نارية أصابت الطائرة، حينها أوضح مدير المركز الإعلامي للقوات الجوية أن تحطم الطائرة بفعل فاعل وأن المؤشرات الأولية لحادثة سقوط طائرة السوخوي تشير إلى احتمالية تعرض الطائرة لطلق ناري أو أن عبوة ناسفة زرعت عليها، وأوضح أن السبب هو خلل أمني وليس خللاً فنياً، وفي ٦ آب/أغسطس٢٠١٣م تعرضت طائرة نقل مروحية من نوع ميل مي-١٧ لإطلاق نار من قبل مخربين في منطقة العرقين بمديرية وادي عبيدة في محافظة مأرب قتل فيها قائد اللواء ١٠٧ مشاة العميد حسين مشعبة وسبعة من مرافقيه، بالإضافة إلى طاقم الطائرة المكون من ٣ أفراد.

### الاغتيالات والتفجيرات

مثلت الاغتيالات السياسية والتفجيرات أبرز مظاهر الانفلات الأمني المتعمد، وخاصة تلك التي استهدفت شخصيات سياسية رفيعة في وقت كانت تشهد فيه البلد أكبر عملية سياسية (مؤتمر الحوار الوطني الشامل)، وعلى سبيل المثال فأثناء مؤتمر الحوار الوطني وما بعده قامت الجماعات الموالية للمملكة العربية السعودية باغتيال عضو مؤتمر الحوار الوطني والنائب البرلماني د. عبد الكريم جدبان في ٢٢ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٣م، وفي الأيام الأخيرة لمؤتمر الحوار تم اغتيال عضو مؤتمر الحوار الوطني البروفيسور أحمد شرف الدين في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م. والدكتور محمد عبد الملك المتوكل القيادي في حزب اتحاد

القوى الشعبي في ٢ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م.

نشطت الجماعات التكفيرية الاستخباراتية الموالية للسعودية لنشر الفوضى في اليمن وتمكين «القاعدة»، من قبل الثورة الشَّعْبية ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، حيث وقعت عدة أحداث إجرامية غير مسبوقة، وهي كالتالي:

- سيطرة «القاعدة» على المنطقة العسكرية الأولى في المكلا (حضرموت) ٢٠١٣م.
- اقتحام مستشفى العرضي التابع لوزارة الدفاع في كانون أول/ديسمبر ٢٠١٣م وكان أغلب المنفذين من جنسيات سعودية(٧٣)
- في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢م وقع تفجير أودى بحياة مائة من جنود من الأمن المركزي المستعدين للاحتفال بعيد الوحدة في ميدان السبعين في العاصمة صنعاء.
- في٢٧ تموز/يوليو٢٠١٢م وقع تفجير ارهابي استهدف كلية الشرطة في العاصمة صنعاء راح ضحيته ما يزيد عن ١٠٠ قتيل وجريح.
- في شباط/فبراير ٢٠١٤م، هرب ٢٩ سجيناً وقتل ٨ جنود ومواطنين في هجوم على السجن المركزي في العاصمة صنعاء.

(٧٣) قائد عملية اقتحام العرضي، القيادي التكفيري فواز الزايدي، قتل في جبهة صرواح مأرب وهو يقاتل إلى صفوف تحالف العدوان الأمريكي في العام ٢٠١٨م.

### تجربة «ملتقى شباب لودر» في محاربة الجماعات التكفيرية

إزاء تردي الأوضاع الأمنية وسيطرة الجماعات التكفيرية، برزت تجربة جديرة بالاهتمام في مكافحة الجماعات التكفيرية، من محافظة أبين التي كانت –ومازالت- أحد معاقل الجماعات التكفيرية، ففي العام ٢٠١١م وبتأثير الثورة الشبابية، واستشعار المجتمع القدرة على مواجهة التحديات، بدأت تحركات شبابية في محافظة أبين مديرية لودر، باتجاه تشكيل ملتقى شبابي، سمي «ملتقى شباب لودر»، والذي أخذ على عاتقه تأمين مديرية لودر ومواجهة الجماعات التكفيرية، بدأت مساعي ملتقى شباب لودر في مواجهة الجماعات التكفيرية «أنصار الشريعة» بالطرق السلمية عبر المناظرات الدينية مع المتطرفين والاتفاق معهم على مغادرة لودر وهو ما تم في ٢٧ تموز/ يوليو٢٠١١م، إلا أن الجماعات التكفيرية ما لبثت أن نقضت الاتفاق، وقامت بتفجير عبوة ناسفة في حافلة للجان الشَّعْبية (التابعة للملتقى)، استهدف قائد اللجان الشَّعْبية ومثلت هذه الجريمة فاتحة للأعمال الإجرامية اللاحقة ضد الملتقى واللجان الشَّعْبية التابعة له.

تفجرت المعركة في لودر في التاسع من شهر نيسان/إبريل٢٠١٢م، في محاولة «أنصار الشرعية» اقتحام لودر والسيطرة عليها، ضد اللجان الشَّعْبية وأبناء القبائل، الذين لبعوا الدور الأبرز في الصمود، في تجربة فريدة من العمل الاجتماعي العسكري لأبناء المحافظات الجنوبية من بعد حرب ٩٤م، وقد أثبتت هذه التجربة إمكانية أي مجتمع موحد الوقوف ضد الجماعات التكفيرية ومواجهاتها.

تزامنت هذه المعركة مع صعود هادي إلى السُلطة كرئيس انتقالي، فتم الاستثمار في «الحرب على الإرهاب» كجزء من الدعاية السياسية لهادي، وبناءً على ذلك دخل الجيش اليَمَني بمساندة القبائل واللجان الشَّعْبية في مواجهات مع الجماعات التكفيرية في محافظة أبين، والتي تكللت بصمود لودر وتحرير مدينة زنجبار وجعار، فيما انسحب الجماعات التكفيرية إلى محافظة شبوة، في هذه التجربة قاتل الجيش بجانب الشَّعْب لأول مرة في حرب عادلة في تاريخ الجمهورية اليَمَنية، فبغض النظر عن الاستغلال السياسي للمعركة آنذاك من قبل هادي والسفارة الأمريكية، إلا أن ضباط وأفراد الجيش كانوا يقاتلون إلى جانب الشَّعْب بمشاعر صادقة ضد الجماعات التكفيرية التي ظلت تقتل أفراد الجيش بدم بارد في النقاط العسكرية والمعسكرات في ظل ضوء أخضر من السلطة وضمن المشروع الأمريكي، أثبتت تجربة لودر إمكانية هزيمة الجماعات التكفيرية، وهو ما تثبته اليوم قوات الجيش واللجان الشَّعْبية الثورية التي ولدت من رحم ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

# الفصل الرابع:

# ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م من الريف إلى العاصمة

# أولاً إرهاصات الثورة الشَّعْبية (٢١ سبتمبر)

# الأحداث في دماج

أحداث دماج إحدى المحطات المهمة ضمن إرهاصات الثورة الشَّعْبية، وهي مواجهات عسكرية من جولتين الأولى عام ٢٠١١م والأخرى في العام ٢٠١٣م، وقعت في صعدة وتوسعت إلى محيط صعدة ومنافذها، من عمران وحجة، وارتبطت مآلاتها بالعمل الثوري المسلح في مديريات محافظة عمران ومدينتها، والذي كان مقدمة هامة لانتصار الثورة الشَّعْبية في صنعاء.

أثيرت الكثير من الدعايات حول أحداث دماج نظراً لتناولها بشكل مستقل عن الوضع التاريخي التي حدثت فيه، أو تناولها من البعد العقائدي، والخلاف الفكري ما بين أتباع الحجوري وما بين أنصارالله، ورغم حضور هذا البُعد العقائدي كمحفز للقتال إلا أنه ليس جوهر الصراع، بل مثل غطاءً على المحرك الحقيقي والجوهري للصراع هي السياسة الاقصائية التكفيرية للقوى المضادة للثورة والشراكة والسلم والاستقلال الوطني.

## خلفية تاريخية

في ثمانينيات القرن الماضي تشكل معهد الحديث في دماج صعدة بواسطة الداعية الوهابي «مقبل الوادعي» عقب عودته من المملكة السعودية، كانت المهمة الأساسية لهذا المعهد هي نشر الفكر الوهابي في اليمن انطلاقاً من صعدة، كما كان القصد منه إثارة النزاعات الطائفية وتهديد أبناء المذهب الزيدي في أهم الحواضر الثقافية الزيدية تاريخياً، وإحداث تغييرات ثقافية سياسية في صعدة بما يخدم المملكة السعودية ولم تكن دعوة قائمة على الإقناع، وكانت صعدة من أواسط السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات إحدى الحواضن الاجتماعية السياسية «للجبهة الوطنية الديمقراطية اليَمَنية» [1] التي كانت تدعم القبائل من أبناء صعدة

(١) تشكلت الجبهة الوطنية من الاتجاهات الوطنية اليسارية والقومية التي تم اقصائها بعد المصالحة مع السعودية، وقد أعلن قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٦م من اتحاد خمس قوى يسارية هي «الحزب الديمقراطي الثوري اليمني»، و«حزب اتحاد الشعب» و«حزب العمل»، و«منظمة المقاومين الثوريين» و«حزب الطليعة الشعبية» وكانت العديد من هذه الأحزاب قد نشأت على أساس وطني بامتداد اليمن من الشمال إلى الجنوب، وتتفاوت من حيث حجم قاعدتها الجماهيرية، وفيما بعد نسقت معها حركة ١٣ حزيران/يونيو التصحيحية بعد فشلها في اسقاط نظام العميل علي عبدالله صالح

في مواجهة التوسع السعودي الذي ظل مستمراً حتى ذلك الوقت في محاولة المملكة السعودية الاستيلاء على منطقة وائلة في صعدة[٢]، كما كانت الجبهة الوطنية تدعم الثقافة الزيدية في وجه الوهابية الظلامية التي بدأت بزرع بذور الطائفية في اليمن.[٣]

في مواجهة الجبهة الوطنية تشكلت ما تسمى «بالجبهة الإسلامية» من قبل الإخوان المسلمين والسلفيين الوهابيين والجيش اليمني (الجمهورية العربية اليمنية) بقيادة العقيد علي عبدالله صالح، وكان نشاط الجبهة الإسلامية (التكفيرية) مزدوجاً ضد الجبهة الوطنية كقوى سياسة عسكرية وضد الزيدية كثقافة دينية ثورية أصيلة في المجتمع اليَمَني، تعاظم دور الحركة السلفية الوهابية في اليمن منذ بداية الحرب في أفغانستان، حيث تم تجنيد كثير من شباب اليَمَني تحت شعار «الجهاد ضد الشيوعية في أفغانستان»، وعاد الكثير منهم إلى اليمن لاحقا، فاستخدمتهم السلطة في حرب ١٩٩٤م، ثم لاحقاً في الحروب الستة على صعدة ٢٠٠٤م - ٢٠١٠م، وظلت الحركة الوهابية السلفية من معقلها في دماج وكتاف، أداة بيد سُلطة الاستبداد والعمالة تتبادل معها المنافع، وتستخدمها كاحتياطي قوة ورعب ومقاتلين في مواجهة خصومها.

عام ١٩٧٨م عبرَّت الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية، في سبعينيات القرن الماضي، عن النزوع اليماني الى تحرير الوطن اليمني من الهيمنة الاستعمارية والرجعية، وخاصة تلك الهيمنة التي مارسها الامبريالية الأمريكية والرجعية السعودية على شمال الوطن، كما حملت النزوع نحو الخلاص من القهر الاجتماعي، ولهذا فقد بلورت الجبهة الوطنية شعارها بثلاث مطالب هي: «السيادة للوطن، والديمقراطية للشعب، والوحدة لليمن..».

(٢) محمد علي الشهاري «**معالم سياسة العُدْوَان السعودية تجاه اليمن»، (بيروت: دار الفارابي)** ص ١٦

(٣) «الحزب الاشتراكي» كان وراء استنهاض النزعة المذهبية الزيدية في وجه الوهابية كتيار متخلف، وما لا يعرفه الكثير الحزب الاشتراكي عام ١٩٧٩م أرسل إلى صعدة الدكتور عبد السلام الدميني، ويحيى منصور أبو أصبع، عندما سمع عن استقطاب الاستخبارات السعودية للعناصر الشابة من الجبهة الوطنية في شمال الشمال، من بينها صالح جلخف من محافظة الجوف، والذي رفض العمل مع السعودية فاغتالته أدواتها في الداخل.. ونحن اليمنيون لنا تاريخ من الصراع مع النظام السعودي الذي وقف ضد ثورتي ٢٦ أيلول/سبتمبر و١٤ تشرين أول/أكتوبر والوحدة والديمقراطية والأحزاب اليسارية والقومية. وكذا تاريخ مع الوهابية كتيار ديني متزمت زرع بذور الفتنة المذهبية في اليمن باستعدائه للزيدية والصوفية والشافعية». العربي، «**يحيى الشامي: لليسار اليمني تاريخ من الصراع مع السعودية والوهابية»، (**٢٧ فبراير ٢٠١٧م) متوفر على الرابط: https:www.al-arabi.com

## مجريات أحداث دماج

جاءت أحداث دماج الأولى في العام ٢٠١١م والثانية ٢٠١٣م امتداداً لهذه العلاقة التاريخية ما بين السلطة وبين الحركة الوهابية التكفيرية، وضمن أحداث ثورة ١١ فبراير واستقطابات أطراف السُلطة صاحبة التأثير على هذه الجماعات التكفيرية.

كان القصد من استهداف أنصارالله في العام ٢٠١١م استهدافاً لثورة ١١فبراير حيث وقف أغلب أبناء محافظة صعدة مع الثورة، وظهر أنصارالله مكوناً ثورياً يمنياً أصيلاً انطلق في الفضاء العام للمشاركة الثورية والسياسية المدنية داعماً للثورة متجاوزاً السياجات المذهبية والمناطقية المصطنعة، وكان هذا الأمر يمثل تهديداً لقوى النفوذ المسيطرة التي حاولت مراراً في الحروب الست وأد هذه الحركة الثورية، وعملت ما بوسعها في ٢٠١١م على ضرب جماهير ثورة ١١ فبراير من خلال شقها واستهدافها وإدخالها في معارك عسكرية خدمةً لأطراف النخبة الحاكمة، كان الارتباط ما بين تفجير حرب دماج من قبل التكفيرين وسياسة الثورة المضادة وثيقاً، فعند نزول لجنة «المجلس الوطني» لقوى الثورة إلى صعدة لمعاينة الأحداث في دماج بتاريخ ٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠١١م أشار الوفد في تقريره إلى هذه الحقيقة، بقوله: «لاحظنا وجود دور أمني لبقايا النظام وخاصة أن تصعيد وتصلب جماعة الحجوري بعد توقيع اتفاقية ٢٣-١١-٢٠١١م كان في نفس الليلة التي وقعت فيها آلية تنفيذ المبادرة الخليجية» [٤]

اندلعت أحداث دماج الثانية في العام ٢٠١٣م، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كان استهداف أنصارالله من قبل التكفيريين في دماج محاولة لجرهم إلى الميدان العسكري وإبعادهم عن المسار السياسي من حيث كونهم المعبر الوحيد عن قضية صعدة في مؤتمر الحوار ومساومتهم في حال تحقيق تقدمات ميدانية ضدهم، خاصة وأن الدولة كانت قد اعتذرت عن الحروب الست الظالمة التي شنتها على صعدة واعتبرتها حروباً غير وطنية، وهو أمر مثل ضربة سياسية وأخلاقية للقوى التي خاضت الحروب ضد أنصارالله والمجتمع في صعدة، وبالتالي فإن القوى الاستبدادية اليَمَنية -التي تتناقض مع حل قضية صعدة حلاً عادلاً ومع قانون العدالة الانتقالية-، ومن خلفها الولايات المتحدة والمملكة السعودية كانت تكمن مصلحتهم في عرقة سير مجريات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإبعاد أنصارالله عنه، وذلك عبر فتح جبهة من دماج وحصار صعدة .

(٤) للمزيد عن «**تقرير اللجنة المكلفة من المجلس الوطني للنزول إلى صعدة لحل مشكلة دماج**». راجع وثائق الفصل الرابع، الوثيقة ص (٤١٢)

بدأت مشكلة دماج باعتداء أتباع الحجوري على فتى من أنصارالله يبلغ الثالثة عشرة من العمر[5]، كانت هذه الجريمة مجرد حدث سبق انفجار الحرب ولم يكن السبب الدافع إليها فسببها الإرادة السياسية لقوى الثورة المضادة والشحن الطائفي لدى أتباع الحجوري،[6] فهذه السياسة هي التي فجرت الحرب واستمرت تغذيها حتى انتهاء الأزمة، كان تقييم الوساطات أن أتباع الحجوري الطرف المعرقل للحلول[7] والذي يرفض الوساطات وينقض الاتفاقيات[8]، ويحشد للقتال من خارج المحافظة (تحت شعار حلف نصرة أهل السنة)، وشارك في صفوفه مقاتلين من جنسيات غير يمنية[9]، وعناصر من تنظيم القاعدة [10]، وكان يسوق الكذب [11]

(٥) عضو لجنة الوساطة الوطنية إلى صعدة الدكتور خالد عبد الله علي صبري الشيباني «القضية بدأت بعد ان قام أنصار الحجوري بضرب طفل في الثالثة عشرة من عمره من أنصار الحوثي» إسلام تايمز «الشيباني: لن ينتهي الاقتتال في دماج إذا استمرت لغة التخوين والتكفير»، (٢١ ديسمبر ٢٠١١م) متوفر على الرابط: https:www.islamtimes.org

(٦) جاء في تقرير اللجنة المكلفة من المجلس الوطني للنزول إلى صعدة لحل مشكلة دماج: «وجدنا أن هناك تعبئة وتكفيراً لدى الكثير من أنصار الحجوري ضد الحوثيين وشحناً مبالغاً فيه لا ينسجم مع حق التعايش السلمي».

(٧) جاء في تقرير اللجنة المكلفة من المجلس الوطني للنزول إلى صعدة لحل مشكلة دماج: «ما طرحه الحجوري خلال لقائنا به في أول لقاء بأن الموضوع وحله أصبح لأهل السنة جميعا، وكذلك ما طرحه مشايخ دماج وأنصاره في يوم الجمعة الموافق ٩ كانون أول/ديسمبر ٢٠١١م عندما وصلنا إليهم ومعنا الجنود بهدف إنهاء التمترس والتواجد المسلح من قبل الطرفين في جبل المشرحة والبراقة استكمالاً لتنفيذ الاتفاقية الموقعة، حيث طلبوا رأي أهل السنة ومن هبوا لنصرتهم وايقافهم عملية التنفيذ، بل عدم ردهم علينا وتركنا في ساحة قرية دماج منتظرين لأكثر من ساعتين ونصف ومعنا الوساطة من مشايخ صعدة كل ذلك وضعهم في موقف الرافض لإنهاء الخلاف واستمرار المواجهة المسلحة».

(٨) «قامت اللجنة في اليوم التالي بزيارة قرية دماج في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١م للتحدث مع الشيخ الحجوري وأنصاره بشأن تسليم جبل البراقة وعلى ان يرسل المحافظ عدد ٣٠ جنديا يختارهم العميد حسين خيران بحسب طلب الشيخ الحجوري وكذا سيارات اسعاف لنقل جثث القتلى الموجودون في جبل المشرحة لدى الحوثيين حيث حصل هجوم فجر الخميس الموافق ٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١١م من أنصار الحجوري على مواقع الحوثيين في جبل المشرحة وبقيت جثث القتلى من أنصار الحجوري في مواقع الحوثيين (وللأسف ان هذا الهجوم حصل بعد تسليم نقطة الخانق من قبل الحوثيين وقبل تسليم جبل البراقة من قبل أنصار الحجوري ويبدو أنه كان يهدف الى افشال تنفيذ الاتفاق) إلا أن اللجنة أصرت على زيارة قرية دماج ومواصلة عملها بتسليم جبل البراقة لأفراد الجيش» **الشيباني: لن ينتهي الاقتتال في دماج إذا استمرت لغة التخوين والتكفير. ٢١ كانون أول/ديسمبر»** مصدر سابق

(٩) «...وجود أجانب في قرية دماج على انهم طلاب علم، وللأسف وجدنا مجموعة منهم مسلحين ويقومون بالقتال وهذا مخالف لما أتوا من أجله، فهم اتوا حسب قولهم لطلب العلم وليس لقتال اليمنيين، وهذا العبء يجب أن تقوم به أجهزة السلطة المحلية المعنية بشروط دخول وإقامة الأجانب في اليمن وعليها التأكد من أن وجودهم شرعي وحسب القوانين اليمنية المعمول بها» مصدر سابق

جاء في تقرير اللجنة المكلفة من المجلس الوطني للنزول إلى صعدة لحل مشكلة دماج: «في ٢٥ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١١م تفجر الوضع من جديد بين الطرفين وراح نتيجة ذلك عدداً من القتلى، وبحسب مصادر أنصار الحجوري فإن من قُتل كان عددهم ٢٦ قتيلاً بينهم ثمانية أجانب، ٢ أمريكان، ٢ فرنسيان، ٢ من إندونيسيا، ١ روسي، ١ ماليزي».

(١٠) تصريح القيادي في تنظيم القاعدة أبو اسعد الذماري في مقابلة له مع الصحفي عبد الرزاق الجبل نشرت في صحيفة اليمن اليوم «إن عدت إلى إصدارات التنظيم ستجد أن العمليات التي نفذت ضد جماعة الحوثي قبل حصار دماج كانت ضمن سلسلة، نصرتم يا أهل السنة، أي أننا لم نذهب فقط لنصرة أهل دماج بل لنصرة أهل السُنة بشكل عام في صعدة والجوف(كتاف)». صعدة برس **«قيادي في القاعدة: شاركنا حزب الإصلاح والسلفيين في حرب الجوف وصعدة ضد الحوثيين»،(**٢٤ نوفمبر ٢٠١٢م) متوفر على الرابط: : https:www.saadahpress.net

(١١) تصريح القيادي في تنظيم القاعدة أبو اسعد الذماري في مقابلة له مع الصحفي عبد الرزاق الجبل نشرت في صحيفة اليمن اليوم «إن عدت إلى إصدارات التنظيم ستجد أن العمليات التي نفذت ضد جماعة الحوثي قبل حصار دماج كانت ضمن سلسلة، نصرتم يا أهل السنة، أي أننا لم نذهب فقط لنصرة أهل دماج بل لنصرة أهل السُنة بشكل عام في صعدة والجوف(كتاف)». صعدة برس **«قيادي في القاعدة: شاركنا حزب الإصلاح والسلفيين في حرب الجوف وصعدة ضد الحوثيين»،(**٢٤ نوفمبر ٢٠١٢م) متوفر على الرابط: https:www.saadahpress.net

والتهويل الإعلامي، من أجل حشد الأنصار من داخل اليمن وخارجها.

طوال أزمة دماج كان أنصارالله المبادرين للسلام والحريصين عليه وفي موقف الدفاع، فيما تمسك الحجوري وأتباعه بموقف الرفض للسلام والدعوة إلى الحرب[١٢] وكانت اللجنة الرئاسية(التابعة لهادي) قد حملت السلفيين مسؤولية فشل الاتفاق[13]. وهذا التعنت كان سببه تناقض مصالح النخبة المسيطرة وقوى العمالة والاستبداد مع الحلول ومع العدالة والتعددية السياسية والفكرية والشراكة والحُريّة الوطنية.

لا يمكن فصل أحداث دماج وخيارات قوى العمالة والاستبداد عن المملكة العربية السعودية[١٤] التي قدمت الدعم لهم والرعاية طوال فترة الوجود الوهابي في دماج وكتاف، والتي كانت تتقاطع مصالحها دوماً مع مصالح قوى الاستبداد والفساد التي تشن الحروب الداخلية تلبية للرغبة السعودية في المقام الأول فقد ارتبطت مصالحها بالمصالح السعودية، ومازالت كذلك حتى اليوم، وما وقوفها في معسكر العُدْوَان الراهن على اليمن إلا شاهداً جديداً على هذه الحقيقة والرابطة التي ترسخت تاريخاً.

(١٢)جاء في **تقرير اللجنة التي بعثها الشيخ حسين بن عبد الله الأحمر إلى صعدة للوساطة**: «توجهنا للاجتماع بالسيد عبد الملك بدر الدين الحوثي في يوم الخميس الموافق ٧ نيسان/ إبريل ٢٠١٣م وناقشنا معه الموقف من جميع جوانبه وتداعياته ومخاطره ووجدناه متفهم لكل ما طرحناه ومتمسك بالصلح الذي تم على أيديكم ورافض تجديد الصراع داعياً الطرف الآخر إلى تحكيم العقل، وطرحنا عليه الحل الذي توصلنا إليه مع الحجوري فوافق على ذلك إكراماً لجهودكم ومساعينا المستمرة، وأكد لنا عدم وجود أي نوايا عدوانية لتجديد الصراع، مرفق لكم بهذه الضمانة وتوقيعها مع الضمناء للتعميد من لديكم، وفي الحقيقة إننا وجدنا من الأخوة الحوثيين كل تجاوب مع كل ما طرحناه، رغم تكرار الأمور المطروحة والتعنت من قبل الحجوري، ورفضه لكل ما طرح، من حل واتفقنا عليه حتى الحلول التي كان يطرحها ويطلبنا نطرحها على الطرف الأخر ويعود لرفضها، مع أن الحجوري يتحجج تارة بالاستحداثات في مواقع الحوثيين والذي استمر التفجير لغرض الخندقة بها مدة أربع ليال بعد وصولنا دماج رغم طلبنا المتكرر بتوقيف ذلك، إلا أن المستحدث في مواقع الحوثيين الأصلية لا يتجاوز ٢٠٪ مما هو في مواقع السلفيين الأصلية.. وفي ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣م تلقينا رسالة من الشيخ يحيى الحجوري عبر التلفون جاء فيها: «جميع أعداء الحوثي ممن يعاديهم لله أو لدنيا من القبائل وغيرهم ممن يعرفهم الحوثي يتربصوا بغيهم علينا واشتباكهم معنا والله إن شاء الله لتشعلن عليهم في كل قرية ولا يزداد الحوثي إلا ذلاً وخسارة هذا مع توكلنا على الله عز وجل وحده وعدم تأثرنا بإذن الله بالإرهاب والتهويل والارجاف وانما إرادة الله يمضيه»، وبما أن هذه الرسالة لم تأتي من صحفي أو من قائد عسكري لغرض الحرب الاعلامية إنما قد جاءت من رأس هرم الأخوة السلفيين ومن مرجعيتهم وأشارت بوضوح إلى إشعال فتنة في كل قرية واننا نخشى من مخططات خارجية تنفذ على أيدي داخل الوطن لإشعال فتنة مذهبية يكتوي بنارها الجميع ونرى ذلك يلوح في الأفق لذا نناشدكم بالله العمل الجاهد بتحذير الطرفين من أي انفجار للموقف وحثهم على التمسك بوثيقة الصلح والضمانات وعدم التجاوز من أي طرف». للمزيد راجع وثائق الفصل الرابع، الوثيقة ص (٤٢٠)

(١٣) «حملت لجنة الوساطة الرئاسية اليمنية المكلفة بإنهاء الاشتباكات الطائفية في محافظة صعدة شمال اليمن أمس، الجماعة السلفية المتشددة مسؤولية تعثر جهود وقف القتال مع جماعة «الحوثي»، والذي أدى منذ ٣٠ تشرين أول/أكتوبر الماضي إلى سقوط أكثر من ١٠٥ قتلى، بينهم مدنيون. وقال عضو لجنة الوساطة الرئاسية درهم الزعكري لـ«الاتحاد» الجماعة السلفية تتحمل مسؤولية تعثر عملية نشر مراقبين من الجيش مساء الاثنين في المناطق المضطربة»، مشيراً إلى أن قيادة هذه الجماعة رفضت نشر مراقبين عسكريين في موقعي عبدالكريم والمشرحة، ما تسبب بإعاقة العملية برمتها بعد أن كان قد تم نشر مراقبين في ثلاثة مواقع تابعة للحوثيين». لافتا إلى أن لجنة الوساطة تجري اتصالات مع الطرفين للوصول إلى اتفاق ووقف إطلاق النار في منطقة دماج. وقال رئيس لجنة الوساطة الرئاسية يحيى أبو إصبع في تصريح صحفي «إن مسلحين سلفيين أمطروا موكب اللجنة والقيادات العسكرية بالرصاص أثناء مرورهم تحت موقع جبل البراقة مساء الاثنين، قبل أن يتم محاصرتهم لنحو ٤٠ دقيقة في موقع الخانق الذي يسيطر عليه الحوثيون». صحيفة الاتحاد الإماراتية، «**صنعاء تتهم «السلفيين» بإفشال وقف القتال في صعدة**»،(١٣ نوفمبر ٢٠١٣م،) متوفر على الرابط: https:www.alittihad.ae

(١٤) في تعليق لها على احداث دماج الأخيرة قالت رئيسة بعثة الاتحاد الأوربي لدى اليمن، السفيرة بتينا موشايت في مؤتمر صحفي لها عقد في مقر بعثة الاتحاد الأوربي بصنعاء يوم الثلاثاء الموافق ١٥ تشرين ثاني/تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٣م: هناك أطراف من خارج مؤتمر الحوار تغذي وتشجع هذا النزاع وربما بعض الجيران القريبين». «**دماج حقائق غائبة**»، (صنعاء: مركز الفجر الجديد للدراسات والبحوث والتوثيق ٢٠١٤م.) ص ٩

## الحراك الثوري في مديريات محافظة عمران

الإطاحة بالمشيخة شبه الاقطاعية (بيت الأحمر) في عمران وما جاورها، عبر التحركات الريفية الشَّعْبية المُسلحة في هذه المناطق التي حُرمت من عملية التحديث التنموية منذ قيام الجمهورية العربية اليَمَنية ١٩٦٢م مثلت الإرهاصات الحاسمة للثورة الشَّعْبية.

ظلت عمران مركز الثورة المضادة من حيث الاحتياطي الاستراتيجي العسكري لعلي محسن الأحمر ونفوذ آل الأحمر وثقل التجمع اليَمَني للإصلاح، وقد مهد الانتصار فيها لانتصار الثورة الشَّعْبية في صنعاء، وتعزيز حياد بقية القوات العسكرية التي كانت آنذاك مازالت تحتفظ بولاء لعلي صالح، فقد كان انتصار الثورة في عمران رسالة واضحة على اقتدار الجماهير الشَّعْبية الثورية بقيادة أنصارالله على مواجهة قوات عسكرية نظامية وميليشاوية عقائدية وهزيمتها.

لقد كان القهر الاجتماعي الذي مارسه بيت الأحمر لعقود على المجتمع في عمران وعموم اليمن -بطريقة مباشرة أو عبر الدولة- هو السبب الرئيسي لهذه الانتفاضات الريفية الثورية إلى جانب أنصارالله؛ فالحروب التي أشعلها «حسين الأحمر» [15] في هذه المناطق بدعم من السلطة الحاكمة في صنعاء والمملكة السعودية كشفت عن وجود واقع اجتماعي جديد لم يعد بالإمكان في ظله لبيت الأحمر أن يمارس هيمنته القديمة على المجتمع، وكان قد تنامى وعي ثوري في الأوساط الريفية في عمران، جعلهم يرفضون استمرار الخضوع لبيت الأحمر وخدمته، إن قفزة الوعي هذه تحققت مِن بعد الحِراك الجماهيري في ٢٠١١م فقد كان من أبرز نتائج هذا الحراك الحُريّة والتعددية التي انتزعتها الجماهير اليَمَنية، والتي اتسعت إلى الريف فتعمم رأي جماهيري واسع ساخط ضد بيت الأحمر والنخبة العسكرية التي تقف بينها وبين آفاقها الوطنية الرحبة والتي تقف ضد حقها في اختيار الثقافة والفكر، وفي مقدمته فكر المسيرة القرآنية الذي كان ينتشر في ريف عمران آنذاك، كانت هذه التغيرات الإيجابية في الوعي تصطدم بالقهر الذي يمارسه بنو الأحمر، وهو الأمر الذي دفع إلى حراك ثوري ضد مختلف أشكال الاضطهاد، فكانت كل حرب يفتحها الشيخ «حسين الأحمر» تنتهي بهزيمة مذلة يتلقاها من أبناء هذه القُرى بمساندة أنصار الله، وهناك حادثة تاريخية عمقت هذا الوعي وعززت الموقف وهو تخلي بيت الأحمر عن أبناء هذه القبائل الذين قتلوا في العام

(١٥) حسين ابن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ممثل القوى القبلية شبه الاقطاعية في اليمن.

٢٠١١م في «أحداث الحصبة»[16] التي وقعت بين ميليشيات بيت الأحمر ومعسكر قوات النجدة الذي كان حينها لايزال تحت حكم ضباط موالين لعلي صالح رئيس الجمهورية آنذاك، وكذلك إدخال عناصر أجنبية داعشية إلى حاشد وجر الحرب من دماج إليها، ويأس هؤلاء المقاتلين القبليين من إمكانية انتصار آل الأحمر في حروبهم، وعملياً فقد كانت معركة ريف عمران امتداداً لمعارك دماج إلا أن لمعارك عمران خصوصية اجتماعية تجعل منها معركة ثورية واجتماعية وهي علاقة التناقض الاجتماعي ما بين (المحرومين) من قبائل حاشد وأنصار الله من جهة وبين (المترفين) من بيت الأحمر من جهة ثانية، فيما المعارك في دماج لم يكن لها أساس اجتماعي كصراع بين فئات اجتماعية متمايزة اقتصادياً، فقد كان الطابع السياسي التكفيري الاستخباراتي هو الحاسم فيها.

كان آل الأحمر هم الذين فجروا الوضع العسكري في ريف محافظة عمران مستغلين انشغال أنصار الله في دماج، وكان المستهدف من تفجير الوضع في «وادي دنان» [17] عمران هو استهداف الموالين لأنصار الله من أبناء المنطقة [١٨]، ولكن بني الأحمر جهلوا الوضع الاجتماعي الجديد، فذهبت الأمور إلى غير صالحهم، حتى سيطر أنصار الله على وادي دنان، وكانت كل جولة حرب تالية تنتهي بهزيمة لبيت الأحمر، فنفس القوات المهزومة كان الشيخ حسين الأحمر يسحبها إلى منطقة أخرى ويسندها بعناصر جديدة إلا أن تداعيات الهزيمة كانت مؤثرة عليهم، فخسر حسين الأحمر في معارك «خيوان» [١٩] التي انتهت بهزيمة الأحمر والجماعات التكفيرية مطلع شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م، ومعركة «حوث» وخمر التي

(١٦) للمزيد راجع الفصل الثالث -من هذا الكتاب- مبحث الإخوان وعسكرة الثورة

(١٧) عزلة دنان هي إحدى عزل مديرية العشة في محافظة عمران اليمنية

(١٨) قامت مجاميع أولاد الأحمر في ١١آب/أغسطس ٢٠١٣م بنصب كمين للمواطن عبد الله دشيلة في منطقته بدنان عودته من المسجد دون أي سبب يذكر أنه سوى ينتمي لأنصار الله. وفي اليوم الثاني قامت تلك الميليشيات بتهديد أهالي منطقة دنان خاصة تنتمي إلى أنصار الله، وقالت أنها تلقت أوامر باعتقال كل من ينتمي للحوثيين حسب وصفها - باقتحام مزرعة قات من أملاك المواطن إبراهيم أبو شيحة و أخيه عبده أبو شيحة، وإطلاق النار عليهم مباشرة إلى سقوط إبراهيم هادي أبو شيحة شهيداً، وجرح أخيه عبده هادي أبو شيحة الذي أخذوه إلى سجن القفلة الظهور بدلاً من إسعافه. ومع ذلك قامت هذه الميليشيات بالسيطرة على جبل الجانح واستحداث ارتاب ومتارس في المنطقة، ورغم المساعي لبعض المشايخ والعقال في تحكيم المعتدى عليهم إلا أن تلك الميليشيات لم تلتزم بذلك، وقامت بتاريخ ١٤ شوال ١٤٣٤هـ الموافق ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٣م بإطلاق النار على المواطنين في «ذو مجعيظ» بمنطقة دنان أدى إلى جرح أحد المواطنين وبعد عدة ساعات من الاعتداء اضطر المواطنون للدفاع عن أنفسهم وبدأت الاشتباكات في ظل تعزيزات ميليشيات آل الأحمر، واستحداث نقاط تقطع، في منطقة اللسان، وأخرى في منطقة العشة، لتفتيش المارة واعتقال كل من ينتمي إلى قبيلة عذر أو محافظة صعدة بحجة أنهم حوثيين ووصل الحد بتلك الميليشيات إلى ارتكاب المجازر بحق المسافرين حتى النساء والأطفال منهم، كمجزرة حوث التي حدثت صباح يوم السبت بتاريخ ٣١- ٨- ٢٠١٣م وراح ضحيتها تسعة شهداء بينهم امرأة قتلت أمام طفليها اللذين جرحا بدورهم في الحادثة. في يوم الثلاثاء ٢٠ شوال ١٤٣٤هـ الموافق ٢٧-٨ -٢٠١٣م، نزلت لجنة وساطة المنطقة برئاسة الشيخ علي حميد جليدان ومعه عدد من مشايخ حاشد، واستمرت وساطتها أربعة أيام انتهت دون التوصل إلى حل وعودة الاشتباكات في اليوم الرابع. وفي يوم ٢٨ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٣م اغتالت ميليشيات الأحمر مدير أمن مديرية العشة وانتشرت الجماعات التكفيرية تلتها وساطة رئاسية برئاسة الشيخ كهلان مجاهد أبو شوارب، وتم الاتفاق على هدنة لمدة سنة، بحيث، يتوقف إطلاق النار، ويأمن الجميع في بيوتهم، وقد تم إطلاق النار عصر اليوم التاسع وتواصلت المعارك حتى سيطر أنصار الله على وادي الدنان.

(١٩) عزلة خيوان هي إحدى عزل مديرية حوث في محافظة عمران اليمنية.

حسمت في مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠١٤م وكان لهذ المعركة رمزية بتفجير منزل الشيخ الأحمر[٢٠].

في مختلف هذه المعارك حصل الشيخ حسين الأحمر على دعم مباشر من الإصلاح والنخبة العسكرية للجنرال علي محسن الأحمر واللواء حميد القشيبي [21]، من أجل إعاقة انتشار فكر أنصارالله بين أبناء القبائل ومحاربته من منطلق طائفي، وفي ذلك الظرف السياسي الحساس كان التصعيد العسكري له هدف سياسي آخر يتمثل في نسف عملية الحوار الوطني ومخرجاتها وإلهاء الجماهير وحركة أنصارالله عنها واشغالهم بالميدان العسكري، فاتسعت المعارك من عمران إلى كتاف ودماج وصولاً إلى حرض والجوف وأرحب في عملية لتطويق صعدة وكحرب سابعة(غير معلنة) بتوجيه سعودي أمريكي، تعمدت القوى المعادية للشعب نقض مختلف الاتفاقيات والوساطات، وخسرت المعركة في النهاية.

كان الإخوان يدعون بأنهُ لا علاقة لهم بالمعركة في دماج، وأنها بين أنصارالله والسلفيين (الوهابيين)، ثم طالبوا لاحقاً أن يكونوا طرفاً في اتفاق تطبيع الأوضاع الأمنية وهو الأمر الذي أكد أنهم طرف في الصراع، فبعد اجتماع ممثلين من أنصارالله بالرئيس هادي آنذاك واللجنة الأمنية العليا تم تكليف «عبدالقادر هلال» أمين العاصمة آنذاك للنزول إلى صعدة برفقة القيادي الاشتراكي «يحيى منصور أبو أصبع» وآخرين لمعالجة قضية دماج.

كما كلف هادي المحافظ «علي بن علي القيسي» بالنزول الى حرض لوقف الحصار وفتح

(٢٠) قبل انتقال المواجهات إلى منطقة حوث كانت ميليشيات بيت الأحمر والجماعات التكفيرية قد ارتكبت جريمة بحق إحدى الأسر المسافرة المنتمية إلى أنصار الله التي نزلت إلى أحد المطاعم في الطريق العام لتناول وجبة الإفطار، فوجئوا بإطلاق النار المباشر عليهم من ميليشيات الأحمر وإلقاء قنبلة، تسببت باستشهاد سبعة اشخاص بينهم نساء وأطفال. عقب تلك الجريمة أصدر المجلس السياسي لأنصار الله في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣م جاء فيه: «إننا أمام هذه الجريمة البشعة نحمل ما يسمى بحكومة الوفاق المسؤولية الأولى عن حماية المواطنين المسافرين وتأمين الطريق الذي يربط صنعاء بصعدة في منطقة محدودة يسيطر عليها ميليشيات حميد الأحمر والتي يعرف كل أبناء المنطقة ومن يمر من تلك الطريق ما ترتكبه تلك الميليشيات من نهب لسيارات المسافرين وتقطع لا يكاد يتوقف يوماً واحداً وقتلا واعتداء على كل مار من تلك الطريق. وندعو الشرفاء والأحرار من أبناء تلك المناطق التي يعيث فيها حميد الأحمر وميليشياته المسلحة فساداً وإجراماً أن يتحملوا مسئوليتهم الأخلاقية والوطنية والقبلية حتى لا تصبح مناطقهم مرتعاً للفساد والإجرام وتخويف المسافرين والتقطع للأبرياء والمساكين».. انتهت المعركة بهزيمة آل الأحمر والجماعات التكفيرية في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٤م بعد استمرت ميليشيات الأحمر بالتقطعات لأبناء صعدة والمناصرين لأنصارالله وضمن مسار حصار محافظة صعدة وتأجيج الحرب في دماج، وهو ما أشار إليه بيان المجلس السياسي لأنصارالله في ٣٠ تشرين أول/أكتوبر٢٠١٣م : أوضح فيه للشعب اليمني في الجلسة العامة لمؤتمر الحوار ما يتعرض له أنصار الله من اعتداءات واستهداف من قبل عناصر تكفيرية من أعمال اعتداءات و تقطع في الطرقات وفتاوى تكفيرية وتجميع المجرمين إلى مناطق آل الأحمر للقيام بالأعمال العُدْوَانية والانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها.. وما يتعرض له أكثر من مليون نسمة من أبناء محافظة صعدة من حصار نتيجة لأعمال تقطعات والحرابة التي يتعرض لها المسافرين من إلى المحافظة وكذلك المركبات والمحروقات والمواد الغذائية وغيرها من مظاهر الحصار التي ترتكبها تلك الجماعات بدعم وتبني واضح وعلني من قبل آل الأحمر.. مشيراً إلى أن هذه الاعمال تهدف إلى النيل من أمن واستقرار البلد وارباك المشهد السياسي وإفشال عملية الحوار وتأجيج الوضع وإذكاء نار الفتنة محذراً من تداعيات تلك الفتنة التي لا تعب تلك العناصر بها ولن يسلم منها أحد.

(٢١) **حميد بن حميد منصور القشيبي الحاشدي** (١٩٤٠م - ٢٠١٤م) قائد عسكري إخواني برتبة لواء أحد أبرز الشخصيات العسكرية المعادية للشعب من أبرز المشاركين في حرب صيف ٩٤م الظالمة، قتل في ٨ تموز/يوليو ٢٠١٤م في معركة عمران في مواجهة لجن الشعب الثورية المسلحة بعد ان تلطخت يداه بدماء الثوار، وقد خاض المعركة بتوجيه أخواني وبعيداً وزارة الدفاع في صنعاء.

الطريق، وتم تكليف أركان حرب الأمن المركزي اللواء فضل القوسي بالنزول الى حاشد من أجل معالجة كل جبهات القتال هناك، وبصورة مفاجئة تقدم «التجمع اليَمَني للإصلاح» بطلب رسمي للجنة الأمنية بضرورة دخول الحزب كطرف في اتفاق وقف القتال مع أنصار الله في كل تلك الجبهات، وانتهت الاتفاقية بوقف العمليات القتالية وفتح الطرقات وتبادل الأسرى وإخراج العناصر الأجنبية من منطقة دماج إلا أن الحجوري ومجاميعه فضلوا الخروج جميعاً بالاتفاق مع اللجنة الرئاسية التي شكلها هادي وتم نقلهم إلى مدينة سعوان السكنية في العاصمة صنعاء تمهيداً لانتشارهم في مختلف المحافظات.

## انفتاح آفاق الحُريّة والتعددية في عمران

أخذ نضال أنصارالله في هذه المناطق بُعداً ديمقراطياً، فقد كانت عمران عموماً وحاشد خصوصاً مُلحقة بآل الأحمر، (لا يرون إلا ما يريهم الشيخ الأحمر) فهو الذي يحدد موقفهم السياسي وفكرهم وثقافتهم، من أجل كسب موقف أبناء القبيلة وتوظيفهم في الصراع مع الدولة وفي مواجهة الأحزاب والحركات والجماعات. وقد كان الحزب الاشتراكي اليَمَني أبرز المتضررين من هيمنة بيت الأحمر على محافظة عمران وقمعها للنشاط السياسي والتعددية السياسية، فمنذ العام ١٩٩٠م حتى العام ٢٠١٤م اغتيل أربعة من قياداته السياسية التنظيمية في محافظة عمران من أبناء المحافظة [22]، ففي انتخابات ١٩٩٣م ضغط الإصلاح على الحزب وساومه أن يتنازل بدائرة عمران للشيخ حميد الأحمر الذي هُزم في معقل رأسه أمام مرشح الحزب الاشتراكي علي جميل الذي اغتيل لاحقاً في صنعاء عقب حرب صيف٩٤م.

يعبر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر -في مذكراته -بكل وضوح عن، الخوف أن يصبح ابن القبيلة أو أحد مشايخها حراً في اختيار الحزب الذي يمثله أو الثقافة التي يقتنع بها[٢٣]، وإن كان الشيخ الأحمر في مذكراته يتحدث عن تأثير الحزبية على القبيلة عموماً، فهو أيضاً يتحدث عن تأثير السياسة على قبائل عمران وحاشد خصوصاً، وهذا أمر مصيري بالنسبة له، ولما ظهرت المسيرة القرآنية في صعدة شارك بنو الأحمر في الحرب عليها بتحشيد أبناء قبائل حاشد، وكان من ضمن المحرمات بالنسبة لبيت الأحمر انتشار فكر المسيرة القرآنية في محافظة عمران وأن يكون لأنصار الله تواجد فيها، وهذا الاضطهاد والاستبداد وصل إلى حد منع أنصارالله من حق المرور في طرقات محافظة عمران.

---

(٢٢) ١٩٩٥م عقب حرب ١٩٩٤م، طورد علي جميل بحملة عسكرية مصحوبة بالطيران، إلى منزله في «ظليمة» الذي تعرض للنهب، وبعد تحكيم قبلي أنتقل إلى صنعاء واستقر هناك وتمت تصفيته في منطقة الروضة عام ١٩٩٥م.

٩ آذار/مارس ٢٠٠٩م **اغتيل محسن عسكر وقاز عضو اللجنة المركزية** للحزب الاشتراكي اليمني ونجله تشافيز ذا العامين، في محافظة عمران.

آيار/مايو ٢٠١٠م **اغتيل الشيخ محمد جميل عضو لجنة المحافظة** في منظمة الحزب الاشتراكي اليمني محافظة عمران، شقيق الشهيد علي جميل.

في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣م **اغتيل شاكر الفقيه سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمديرية قفلة عذر**، بسبب نشاطه الميداني والإعلامي وللدور الذي لعبه في نقل الحقائق حول الأحداث في منطقته وإرسالها لوكالات ومواقع اخبارية محلية ودولية. **اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العُدْوَان**. ص ٤١١، مصدر سابق

(٢٣) «رأت الدولة بعد الوحدة تبنى الفكرة الجديدة وهي الحزبية والهدف منها هو محاربة القبيلة ولعل من أهداف ذلك أنهم سيسحبون القواعد من مشايخ القبائل باسم التنظيم الحزبي، وهذا الاتجاه لايزال ساري المفعول وفعلاً أثر على المجتمع القبلي والعادات القبلية ووحدة القبيلة وهو أخطر من الوسائل التي استخدمت ضد القبيلة من قبل، لقد أثرت الحزبية على التماسك القبلي ولكن القبائل والمشايخ بدأوا ينتبهون». **مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر**، ص ٣١٧. مصدر سابق

إسقاط هيمنة آل الأحمر على حاشد، هيأ لتشكل وضع اجتماعي جديد بعيد عن الاستقطابات الطائفية والمناطقية والقَبلية التي عززها بنو الأحمر، مضامين مختلف الاتفاقيات بين أنصارالله وأبناء هذه المناطق، بعد الإطاحة بمشيخات الأحمر، أكدت على الحقوق الدستورية الجمهورية، من أمان حُرية التنقل وحرية الفكر والمعتقد المذهبي واحترام الرأي، وحرية مزاولة الأنشطة الثقافية بشكل سلمي، وحرية الانتماء والتعددية السياسية، وهذه الحقوق من أهم مكتسبات الحركة الوطنية اليَمَنية.

أبرز الاتفاقيات التي جرت في ريف عمران كانت اتفاقية «الإخاء»[٢٤] واتفاقية «عجمر»[٢٥]، واتفاقية «ظليمة»[٢٦]، ثم وثيقة السلام والاستقرار التي وقعتها ست مديريات في محافظة عمران[٢٧].

(٢٤) **اتفاقية الإخاء: ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤م**

وقع مشايخ قبيلة خارف على وثيقة الاخاء القبلية بين مشايخ بني صريم من جهة ومشايخ عذر والعصيمات من جهة آخرين على انهاء الاقتتال وحقن الدماء وإحلال الأمن والأمان واحترام الحدود المشتركة وتأمين الطرقات لكل عابر سبيل دون أي نقاط طائفية وتأمين أعراض وممتلكات كل من شارك في القتال السابق من بني صريم ومن في أرض بني صريم سواء أفراداً أو قادة أو مشايخ.

(٢٥) **اتفاقية عجمر** بين مشايخ قبائل بني صريم وأنصارالله: ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤م

* بنود الاتفاق

أولاً: أن يعيشوا هم وأنصار الله في إخاء وسلام ووئام وحياة يسودها التعاون والوفاء والاحترام.

ثانياً: أن يلتزم أنصار الله بعدم الاعتداء العسكري على مناطقهم وان يطمئنوا من جانبهم.

ثالثاً: أن يلتزم مشايخ وأعيان بني صريم ومن إليهم بتأمين الطرق في بلادهم من التقطع والاعتداء.

رابعاً: ألا يفتحوا على المجاهدين(أنصارالله) أي شر من بلادهم ولا يعتدوا هم على المجاهدين.

خامساً: أن يلتزم مشايخ وأعيان بني صريم بعدم الاعتداء على من انضم إلى المسيرة القرآنية (أنصارالله) من بلادهم وأبنائهم وأن يأمن على نفسه وعرضة وماله.

سادساً: عدم اعتراض النشاط الثقافي السلمي لأنصار الله في بلادهم مثلهم مثل غيرهم وذلك في الإطار السلمي والاختياري.

تم التوقيع من الطرفين في منطقة «عجمر» نيابةً عن قبائل بني صريم حاشد الشيخ علي حميد جليدان والشيخ عادل حمود عاطف وعدد من الاعيان، الى جانب توقيع ممثلي أنصار الله بحضور العديد من رموز ووجهاء بلاد همدان من رعاة الاتفاق.

(٢٦) **اتفاق ظُليمة ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤م:**

إننا أبناء مديرية ظليمة جميعاً نقر ونوقع على هذه الوثيقة بشأن الأحداث والمجريات التي تمر بها اليمن عامة وقبيلة حاشد خاصة واتفق الجميع على اقرار وثيقة بني صريم التي وقعت في خمر وتم الاتفاق على التالي:

١-تأمين الطريق وعدم استحداث أي نقاط أو تقطع وأن ترفع الأرتاب.

٢-عدم استحداث أي موقع أو تمترس من أي طرف كان: من أبناء المديرية، أو من خارجها.

٣-حرية الفكر والانتماء السياسي والمذهبي وعدم التعرض أو المنع لأي مقر أو مراكز أو غيرها.

٤-عدم المساس بأي شيء يضر بالمديرية واستقرارها، والحفاظ على مصالحها.

٥-الحضور والتسامح والتصالح بين أبناء المديرية في كل ما مضى باستثناء الحقوق؛ وفتح صفحة جديدة بين أبناء المديرية كاملاً.

٦ - من خالف هذه الوثيقة فإن الناس عليه أعوان كافة أبناء المديرية.

(٢٧) **مشايخ ٦ مديريات محيطة بمدينة عمران يوقعون على وثيقة السلام والاستقرار**

[٢٠ شباط/فبراير٢٠١٤م]

لقد كان المضمون الديمقراطي في النضال الثوري في عمران، هو تثبيت هذه الحقوق، وفرض سيادة وحضور الدولة في هذه المناطق، والتهيئة لبناء دولة مركزية، تسيطر على كل الجغرافيا اليَمَنية، فطوال الفترة التي سبقت الثورة الشَّعْبية، كانت هذه المناطق غير خاضعة لحكم الدولة، أي أنها كانت لا زالت تتواجد في عمران بقايا من التفكك الاقطاعي السابق لظهور الدولة المركزية.

---

صنعاء – سبأنت:

وقع مشايخ ووجهاء وأعيان مديريات عيال سريح والجبل الست (سحب ريدة، الصرار، السود، السودة، وثلا) بمحافظة عمران، اليوم على وثيقة السلام والاستقرار في تلك المناطق المحيطة بمدينة عمران وعدم الاعتداء على مؤسسات الدولة والمعسكرات في المحافظة.

جاء ذلك في ختام اجتماع موسع عقدوه بصنعاء برئاسة وزير شؤون المغتربين مجاهد القهالي وبحضور ممثلين عن التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام، وتنظيم التصحيح الناصري، وأنصار الله وجميع أطياف العمل السياسي.

وأكد مشايخ وأعيان تلك المديريات في الوثيقة التي تم التوقيع عليها بأنهم مع السلام والاستقرار وأن المرحلة الراهنة ليست مرحلة تصفية حسابات بين المتصارعين بقوة السلاح، بل مرحلة تطبيق مخرجات الحوار الوطني الشامل.

وفي حين أعلنوا في الوثيقة رفضهم القاطع لأي استحداثات أو تمركزات أو وضع نقاط على مناطقهم لأي طرف كان.. أكدوا في ذات الوقت بأن طرقاتهم الرئيسية والفرعية وساحاتهم وقراهم وجبالهم أمنة للجميع.

وأجمع مشايخ وأعيان مديريات عيال سريح والجبل الست (سحب ريدة، الصرار، السود، السودة، وثلا) بمحافظة عمران على الحرية المذهبية والتعددية السياسية كل حسب رغبته وإرادته، مطالبين في ذات الوقت قيادة السلطة المحلية بالمحافظة بالحرص على تجسيد إدارة الدولة بما يخدم المصلحة العليا للوطن.

وأكد مشايخ وأعيان تلك المديريات في الوثيق حرصهم على دعم ومساندة جهود الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية في سبيل تطبيق مخرجات الحوار وفي تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على الوحدة.

**الثورة في مدينة عمران**

بتحرير ريف عمران مركز الثورة المضادة كسرت شوكة قوى الهيمنة بفقدها الأدوات الرئيسية التي كانت تستند عليها عسكرياً في التأثير على سيادة الدولة وإخضاع القوى الوطنية، كما أن أحداث عمران كشفت علاقة القوى المضادة للثورة بقوى الإرهاب التكفيري.(٢٨)

التحركات الثورية الظافرة التي حدثت في ريف عمران من قبل أبناء القبائل بجانب أنصار الله هيأت لسقوط بقية مواقع نفوذ السُلطة القديمة داخل مدينة عمران، وثم داخل العاصمة صنعاء، وقد تم دك آخر حصونها في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م؛ فقد كانت المعركة الظافرة في عمران ركيزة أساسية لانتصار الثورة في العاصمة صنعاء بتحرر أبناء محافظة عمران ومشاركتهم في الثورة ومن حيث تأمين الخط الذي يربط صنعاء بصعدة عن طريق عمران أي الطريق الذي بربط مركز الحركة الثورية في صعدة بمركز السُلطة الاستبدادية العميلة في صنعاء.

اندلعت المعركة في مدينة عمران عندما قامت قوى الثورة بتنظيم مسيرة داخل المدينة، حيث وصل المئات من الثوار إلى مداخل المدينة ضمن حملة ثورية خرجت في مختلف المحافظات اليَمَنية تحت شعار «١١ فبراير ثورة ضد الفساد»، لكن قوات الجيش –الموالية للإخوان- قمعت المتظاهرين ومنعتهم من دخول المدينة، وبعد محاولات عدة من المحافظ والسلطة المحلية تم الاتفاق على تأجيل المسيرة إلى يوم الجمعة ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٤م، وفي ذلك اليوم تبنت قوى الثورة مظاهرة، وأبلغوا المحافظ والسلطات الأمنية بخط سيرها وطالبوا بتوفير الحماية الأمنية اللازمة للمناهضين لحكومة الوفاق والمطالبين بإسقاطها، فتم الاعتداء على المتظاهرين وكان ذلك شاهداً على تناقض هذه الأطراف مع الحقوق الدستورية المكفولة، وهو ما بينه أنصارالله حينها، على لسان

(٢٨) على سبيل المِثال فإن المُجرم وقاطع الطريق المدعو «عبدالله باقِي» تم اسعافه يوم ٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٣م إلى مستشفى العلوم والتكنولوجيا بصنعاء، التابع لحزب الإصلاح بعد اصابته بجروح في معارك وادي دنان بحاشد، وكان ذلك المجرم المطلوب أمنياً في جريمة قتل أسرة مكونة من سبعة أشخاص بينهم نساء وأطفال، أثناء تناولهم طعام الإفطار في مدينة حوث.

ناطقهم الرسمي محمد عبد السلام [٢٩]

عقب تلك الجريمة، لم تقم الدولة بدورها في تطبيق القانون على الجناة، بل تصرفت كقبيلة، وقامت بالتحكيم[٣٠]، وبفعلها ذلك تكون قد اعترفت باقتراف الأطراف التابعة لها تلك الجريمة، ورغم تقديم اللجنة الرئاسية تحكيماً قبلياً، إلا أنها انقلبت حتى على التحكيم القبلي فلم يتوقف النشاط الإجرامي المضاد للمتظاهرين والمعادي للثورة، وعملياً لم يكن لدى الرئيس الانتقالي هادي سُلطة على قوات اللواء ٣١٠ الذي يتبع بصورة مباشرة اللواء علي محسن الأحمر وسياسة الإخوان المسلمين في اليمن(حزب الإصلاح). ففي يوم الأربعاء ٤ نيسان/إبريل٢٠١٤م استشهد ثلاثة ثوار من برصاص قوات اللواء ٣١٠ مدرع والمليشيات التابعة لحزب الإصلاح، وهذا ما أجج وفاقم الأحداث وتوافد الآلاف من القبائل المناصرين

(٢٩) **الناطق الرسمي لأنصارالله محمد عبد السلام ٢٢آذار/مارس ٢٠١٤م:** بعد مفاوضات مع محافظ عمران لأكثر من عشرين يوماً وتأجيل المسيرات لأكثر من مرة وبعد وعود رئاسية أن يتوقف الحظر عن التظاهر حتى الجمعة الماضية وهو ما حصل فعلا حيث دخلت المسيرة إلى عمران وعبرت عن مطالبها فيما يخص الحكومة والمحافظة وعادت من حيث أتت دون أن تحصل أي مشكلة تذكر وحينها أشدنا بكل من تعاون من رجال الأمن والذين رفضوا أن يكونوا أداة لتنفيذ مخطط لواء القشيبي وميليشيات حزب الإصلاح.

واليوم وبعد أن أقرت اللجنة التحضيرية بعمران للخروج كمسيرات أسبوعية تعبر عن مطالبها المشروعة تم الإعلان عن المظاهرة في وسائل الإعلام وشعارها الذي ستخرج تحت عنوانه ونقطة التجمع والانطلاق وغيرها مما يلزم توضيحه.

وتوجهت المسيرة صباحاً باتجاه مدينة عمران وقبل أن تصل إلى النقاط العسكرية بعشرات الأمتار تم إطلاق النار بشكل مباشر من نقطة الضبر مما أدى إلى سقوط جريحين من المتظاهرين ومع ذلك تم ضبط النفس وجاء ضابط النقطة للتفاهم وقدموا احتجاجهم إزاء هذا التصرف الغادر وعاد الضابط وتحرك المتظاهرون على أساس استمرار المسيرة.

وما إن وصلت المسيرة أمام النقطة مباشرة حتى تم إطلاق النار بشكل مباشر على المواطنين مما أدى إلى سقوط جرحى وشهداء على الفور وهلع واسع في صفوف المتظاهرين مما أدى إلى سقوط ٦شهداء و١٠جرحى و٤تم اعتقالهم.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت تلك النقاط وبعض متارس ميليشيات حزب الإصلاح بإطلاق الأعيرة الرشاشة الثقيلة وانتشار مسلح لعناصر تكفيرية في مداخل مدينة عمران وشوارعها الرئيسية والفرعية.

في المقابل قامت نقطة أخرى على مدخل مدينة عمران «النجر» بمنع المواطنين من الدخول واعتصموا أمام النقطة بشكل سلمي وما زالوا فيها حتى الآن.

كذلك الحال في نقطة السجن المركزي التي قامت باحتجاز المواطنين وما زالوا معتصمين حتى الآن.

وما يقال عن اقتحام مسلح هو لغرض تشويه المسيرة ولفت الأنظار عن حقيقة الاستبداد الموجود في مدينة عمران مع أن المتظاهرين في الجمعة الماضية أثبتوا سلمية المظاهرة ومطالبها وعادوا دون أن تسقط قطرة دم واحدة.. وبهذا يتحمل محافظ عمران ولواء القشيبي المسؤولية الكاملة عن هذا العُدْوَان الذي استهدف مسيرة شعبية تطالب بحقوق مشروعة ومكفولة في تصرف همجي وغير شرعي ولا مبرر له إطلاقا».

(٣٠) **نص وثيقة التحكيم:**

« نحن الموقعون أدنى هذا اللجنة الرئاسية المكلفة من فخامة رئيس الجمهورية والقيادات العسكرية قد حكمنا الأخوة مشايخ وشباب وعقال المعتدى عليهم من المتظاهرين بعمران وذلك في الشهداء الستة الذي سقطوا قبل أسبوع في حادث الضبر وكذلك في علاج الجرحى ووضعنا مع هذا التحكيم اثنى عشر بندق وما حكموا به فنحن منفذين وملتزمين بتنفيذه من كلفنا وعلى هذا توقيعاتنا بتاريخ الجمعة ٢٨ مارس ٢٠١٣م وطلبنا منهم موعداً كافي لمتابعة القيادة السياسية في تنفيذ جوهر الموضوع لما ينشده المجتمع. من جانبهم رد مشايخ وعقال الشهداء المعتدى عليهم بالموافقة على التحكيم مشترطين أن يعمد التحكيم من قبل رئيس الجمهورية في فترة زمنية قصيرة واللجنة تلتزم بذلك. الجدير ذكره أن وزارة الداخلية كانت أصدرت بياناً يوم مقتل الشهداء قالت فيه بأن المتظاهرين اعتدوا على جنود النقطة وهذا ما ينفيه التحكيم من قبل اللجنة الرئاسية. قضى منطوق التحكيم بإقالة أربعة مسؤولين في محافظة عمران هم المحافظ دماج، وقائد اللواء ٣١٠ القشيبي، إخراج قوات اللواء ٣١٠ وإقالة مدير الأمن، ومدير الأمن السياسي، وتقديمهم للمحاكمة، إلا أنه لم ينفذ كاملاً.

للثورة بقيادة أنصار الله إلى مخيم الاعتصام مطالبين برحيل المحافظ (الإخواني) محمد حسن دماج وقائد اللواء ٣١٠ مدرع حميد القشيبي(الإخواني) من محافظة عمران وبعد مباحثات عدة صدر قرار رئاسي بتغيير محافظ عمران، واستثناء قائد اللواء ٣١٠ مدرع من التغيير، وهو الركيزة الأولى للقوى الظالمة المعادية للثورة والمسؤول الأول عن قتل الثوار السلميين، هذا الأمر رسخ لدى الحركة الثورية عجز الرئاسة عجزة عن القيام بدورها القانوني، وأن على الثورة أن تدافع عن جماهيرها، وظل مسار الثورة يتجه نحو الحسم، إلا أن القوى المضادة للثورة التي عجزت عن وقف زحف الثورة رغم استخدام الطيران الحربي في قصف مواقع الثوار [٣١] دفعت المبعوث الأممي جمال بن عمر للتقدم بمبادرة، قبل بها المكون القائد للثورة (أنصار الله) وهم في أوج قوتهم، حيث أعلنت وزارة الدفاع يوم الأربعاء ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤م وبحضور المبعوث الأممي جمال بن عمر الوقف الفوري لإطلاق النار في محافظة عمران.[٣٢] وكان ممثل حزب الإصلاح أحمد حسين البكري قد

(٣١) «بعد سقوط مواقع مهمة كانت تحت سيطرة اللواء ٣١٠ والمجاميع المسلحة التابعة لحزب الإصلاح منها موقع الصلاطة الذي كانت القذائف تنطلق منه لضرب القرى المجاورة للمدينة، تحرك الطيران في خطوة فجائية وتصعيدية غير متوقعة بتاريخ ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤م من صنعاء لقصف موقع الصلاطة». **اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العُدْوَان**، مصدر سابق ص ٣٤٦،

**(٣٢) نص الاتفاق على التالي:**

١- وقف فورى لإطلاق النار بدءاً من الساعة الثانية عشرة من ظهر الأربعاء الموافق ٤حزيران/يونيو٢٠١٤م في جميع نقاط التوتر والاشتباك في محافظة عمران.

٢- وقف الحشود والتعزيزات والاستحداثات من قبل كل الأطراف.

٣- نشر مراقبين عسكريين محايدين للإشراف على وقف إطلاق النار والتأكد من التزام كافة الأطراف بالتنفيذ.

٤- الانسحاب من السجن المركزي والنقاط، ونقطة «سحب» واستلام الشرطة العسكرية لها.

٥- فتح طريق عمران – صنعاء، وتتولى الشرطة العسكرية مسؤولية تأمينه.

٦- بإشراف وزير الدفاع تقوم لجنة بتنفيذ هذه النقاط في محافظة عمران وتتكون من التالية أسمائهم:

- اللواء جلال الرويشان
- اللواء الركن عوض محمد فريد
- العميد د قائد العنسي
- عبد الحميد حريز
- عبد الواحد أبو راس
- محمد يحي الغولي
- احمد قايد الدوحمي
- على صالح الاشول
- عبد الرحمن الصعر
- احمد حسين البكري
- عبد الرحيم صابر
- والله ولي التوفيق حرر بتاريخ ٤- ٦- ٢٠١٤م

انسحب من اللقاء التي دعت له اللجنة الرئاسية بحضور جمال بن عمر، وفي اليوم التالي ٦ حزيران/يونيو٢٠١٤م.[٣٣] رغم تهرب ممثل حزب الإصلاح من مساعي السلام، إلا أنها استمرت برعاية اللجنة الرئاسية حتى تكللت باتفاقية ٢٢ يونيو ٢٠١٤م[٣٤] إلا أن القوى المضادة لثورة تعاملت مع مختلف هذه الاتفاقيات باستهتار واستغلتها كاستراحة محارب- كما في تجارب اتفاقيات دماج- وهو الأمر الذي أعاد التوتر ودفع قوى الثورة بقيادة أنصار الله إلى مد يد العون إلى الثوار من أبناء محافظة عمران نحو حسم المعركة في مدينة عمران ومحاصرة اللواء٣١٠، بعد منح القوى المضادة للثورة فرصة من أجل تنفيذ الاتفاق السابق،[٣٥] وقد انتهت المعركة بمقتل قائد اللواء حميد القشيبي يوم الثلاثاء ٨ تموز/ يوليو٢٠١٤م، وانتصرت الثورة في ريف ومدينة عمران[٣٦]. وفي هذا اليوم قامت المملكة السعودية باستدعاء هادي إلى الرياض لشرح الموقف وعاد في نفس اليوم، رغم عدم تقصير الرئيس الانتقالي هادي في إسناد اللواء علي محسن الأحمر وميليشيات «الإخوان» بالطيران الحربي في تلك المعركة.

---

(٣٣) «**رئاسية عمران تعتبر أي استهداف لمدينة عمران أو ترويع أهلها خط أحمر لا يمكن السكوت عنه** [٠٦/ تموز/يوليو٢٠١٤م] صنعاء - سبأنت: عقدت اللجنة الرئاسية المكلفة بإنهاء التوتر في محافظة عمران والمناطق المحيطة بها اجتماعاً طارئاً صباح اليوم للوقوف أمام تطورات الأحداث في محافظة عمران والمناطق المجاورة لها بحضور ممثلي أنصار الله وكبير مستشاري مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن.

وقد رفض الأخ أحمد حسين البكري عضو اللجنة الجلوس مع اللجنة وانسحب بعد حضوره مباشرة دون إبداء الأسباب.

واللجنة حيال هذه التطورات تدعو كافة الأطراف إلى ضبط النفس ووقف التدهور الأمني وعدم الاعتداء على مؤسسات ومنشآت الدولة الرسمية والمواطنين الأبرياء في مدينة عمران، وتعتبر أي تجاوز أو محاولات لاستهداف المدينة أو ترويع أهلها خط أحمر لا يمكن السكوت عنه.

كما تدعو اللجنة إلى الالتزام بما تم التوقيع عليه من اتفاقيات بما يحقق الأمن والاستقرار وحقن الدماء وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني»

(٣٤) للمزيد راجع وثائق الفصل الرابع ص (٤٢٣)

(٣٥) «نحن فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الرئاسي.. حريصون جداً وها نحن ندخل الأسبوع الثاني بانتظار أن تتمكن السلطة وتتمكن وزارة الدفاع من فرض تنفيذ هذا الاتفاق على أرض الواقع موقف أولئك واضح موقف الدواعش اولئك الانتهازيين التكفيريين الذين يستغلون مؤسسات الدولة وألوية من الجيش والدولة من الاعتداء على أبناء محافظة عمران.. مماطلة امتناع استمرار في الحرب تنفيذ للزحوف اعتداءات يومية جرائم يومية بحق الأهالي هناك.. المسؤولية كبيرة على الرئاسة على وزارة الدفاع على القوى السياسية، نحن حريصون على تنفيذ الاتفاق وسنسعى لذلك بقدر ما نستطيع.. ما لم يتنفذ الاتفاق وأصرت تلك القوى الإجرامية على الاستمرار في العدوان، نحن بالتأكيد سنكون إلى جانب إخوتنا وأعزاءنا وأهلنا في محافظة عمران نفديهم بأرواحنا وأنفسنا، ويعز علينا في هذه الأيام يعز علينا والله أن نرى أي طفلة قتيلة أو أماً مترملة.. أوبيتاً هناك مهدوماً على يد أولئك وبإمكانات الجيش وأدوات الدولة.. ولكن حتى الآن ما نعمله حرص على نجاح هذا الاتفاق فإن لم ينجح ولم ينفذ بالتأكيد سنكون بكل ما نستطيع إلى جنب إخوتنا في محافظة عمران رجالهم ونسائهم ودفع الشر والظلم عنهم.. «**خطاب السيد عبدالملك الحوثي في السادس من رمضان** ١٤٣٥هـ الموافق ٣ تموز/يوليو ٢٠١٤م

(٣٦) «جرت المواجهة المباشرة بين أنصارالله والقوات التابعة للواء ٣١٠ عقب اجتماع قبلي مسوع عقد بمنطقة بيت الربوعي بمديرية ثلا محافظة عمران، بحضور الشيخ محمد يحيى الغولي، والشيخ أمين الضلعي، والشيخ عبد الله مجاهد القهالي، وعدد من مشايخ ووجهاء قبيلة عيال سريح، وذلك على خلفية ما قام به اللواء ٣١٠ مدرع من الاستيلاء على منطقة الجميمة التابعة لبيت الربوعي عزلة المعازيب وبسط نفوذه عليها وإنشاء المتاريس وحفر الخنادق وحشد القوات» اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العُدُوَان، ص ٤٤٠، مصدر سابق

عقب مقتل القشيبي اجتمعت القيادات العسكرية ليلة الأربعاء ٩ تموز/يوليو٢٠١٤م في مقر القيادة العامة بصنعاء تبادلت الاتهامات ونشب خلاف بين اللواء علي محسن ووزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد الأشول ومدير دائرة الاستخبارات العسكرية وقادة عسكريين وأمنيين، ففي الاجتماع حمّل علي محسن وزير الدفاع مسؤولية كل ما حصل. من جانبه وزير الدفاع حمّل حميد القشيبي وعلي محسن مسؤولية ما جرى لأنهم خاضوا المعركة وأدخلوا اللواء ٣١٠ في مواجهة أنصار الله بدون إذن وزارة الدفاع وقال: «إن هناك أطرافاً قبلية وسياسية شاركت في مقتل القشيبي والوصول بالحال إلى ما وصل إليه»، وأكد الوزير أنه لم يعطِ القشيبي أوامر بدخول الحرب(٣٧)

بعد حسم الثورة للمعركة في مدينة عمران وسقوط معسكر القوى المعادية للثورة أعلنت قيادة الثورة الحفاظ على مؤسسات الدولة ومكاتبها في المحافظة وتسليمها إلى الجهات المعنية بما فيها البنوك الحكومية والتجارية ومكاتب البريد والرعاية الاجتماعية إضافة إلى أكثر من ٥٠ موقعاً، والعفو عن ٢٥٠ أسيراً من العصابات المسلحة المعادية للثورة، وأصدر المجلس السياسي لأنصار الله بياناً تفصيلياً لما أخلته اللجان الشَّعْبية في محافظة ومدينة عمران بعد تأمينها (٣٨)

## عمران تعود إلى حضن الدولة

بعد خمسة عشر يوماً من سقوط اللواء ٣١٠ مدرع ومقتل قائده وانسحاب عناصر حزب الإصلاح، قام الرئيس الانتقالي آنذاك عبد ربه منصور هادي بزيارة برية إلى مدينة عمران برفقة وفد رسمي من الوزراء والقادة العسكريين والمسؤولين يوم الأربعاء ٢٣ تموز/ يوليو٢٠١٤م وطاف بالمجمع الحكومي وعقد اجتماعاً بمسؤولي المحافظة وألقى كلمة قال فيها: «إن هذه الزيارة تعد رسالة إلى كافة أبناء الشَّعْب اليَمَني أن محافظة عمران تنعم بالأمن والاستقرار وعادت لحضن الدولة(٣٩)

(٣٧) صحيفة الشارع، العدد ٨٦٢، الجمعة ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٤م.

(٣٨) للمزيد راجع وثائق الفصل الرابع، الوثيقة ص(٤٢٥)

(٣٩) **رئيس الجمهورية يزور محافظة عمران ويتفقد أحوال المواطنين وجهود تطبيع الأوضاع بالمحافظة**

الأربعاء، ٢٣ تموز/تموز/تموز/يوليو ٢٠١٤م. موقع رئاسة الجمهورية اليمنية. متوفر على الرابط: info.ye-gov-presidenthadi:https

# ثانياً: الثورة الشَّعْبية ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

## الضرورة التاريخية للثورة الشَّعْبية

جاءت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، امتداداً للحراك الاجتماعي من بعد حرب ٩٤م الذي ظهر بصورة نوعية في شباط/فبراير ٢٠١١م، فمع سريان التسوية السياسية المعروفة بالمبادرة الخليجية[٤٠]، حُيد جزء من الجماهير عن ساحات الثورة، فيما ظلت قضايا الشَّعْب والوطن عالقة دون حل، بل تفاقمت جراء بروز ممارسات الفساد والإقصاء الجديدة، في عهد «حكومة الوفاق»، وخروج مؤتمر الحوار الوطني عن التوافق، وكانت قد ظلت في ساحات الثورة قوى حركية ثورية رافضة لتسوية المبادرة الخليجية وما ترتب عنها، متمسكة بالنهج الثوري الجذري، وإلى جانب القضايا العالقة فقد مثلت هذه القوى الثورية الرابطة الحركية والصلة الموضوعية بين ثورة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١م وثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

استوعبت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر٢٠١٤م قطاعات شعبية جديدة وخاصة تلك التي لم تشارك في شباط/فبراير أو انعزلت بعد انضمام علي محسن الأحمر والتفافه على الثورة[٤١]، ورغم اجتذاب ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر شرائح اجتماعية جديدة ريفية وتثوير شرائح كانت شعرت بالخذلان بعد المبادرة الخليجية؛ إلا أن ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر جاءت في واقع انقسام القوى السياسية التي شاركت في العام ٢٠١١م، فقد استطاعت الأحزاب السياسية -المشارِكة في المبادرة الخليجية والتي تقاسمت السلطة مع المؤتمر - أن تضلل قطاعات من قواعدها الحزبية وأنصارها ممن كان لهم موقف ثوري في شباط/فبراير ٢٠١١م، ووجهتهم نحو الاصطدام مع ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، وقد عبرت هذه الحقيقة عن نجاح السُلطة ليس فقط في شق الوحدة الشَّعْبية التي تجلت في ١١ شباط/فبراير؛ بل وفي دفع جزء من جماهير ثورة شباط/فبراير إلى الدفاع عن النظام الذي خرجوا ضده والاصطدام برفاقهم القدامى، الذين ثاروا معاً ضد ذات السُلطة الاستبدادية وقوى النفوذ الحاكمة.

كانت بواعث الثورة الشَّعْبية وعواملها المولدة الرئيسية هي القهر الاجتماعي المتراكم منذ عقود الاستغلال والحرمان والفساد والسياسة الخارجية للسلطة المرتهنة للوصاية التي انعكست إفقارا وديوناً واستبداداً، هذه التناقضات التي عجزت عن حلها السلطة السائدة

(٤٠) للمزيد راجع الفصل الثالث -من الكتاب- مبحث: المبادرة الأمريكية- الخليجية

(٤١) للمزيد راجع الفصل الثالث-من الكتاب- مبحث: مجزرة «جمعة الكرامة» والثورة المضادة

بتمثيلها الحكومي المُسمى «حكومة الوفاق» من بعد إجهاض حِراك ٢٠١١م دفعت إلى الثورة الشَّعْبية(٢١ أيلول/سبتمبر).

كانت الثورة حاجة ضرورية من أجل تجاوز انسداد آفاق السلطة السائدة التي عجزت عن التطور وتلبية احتياجات الشَّعْب في الحُريّة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وساعد على تنامي الوعي الثوري وتحديد موقف من السلطة الحاكمة انخراط أوسع جماهير الشَّعْب اليَمَني بالعملية السياسية من خلال تناولهم القضايا اليومية الجوهرية الملموسة ما كثف الاجماع الشَّعْبي حول مسألة التغيير ورفض الواقع.

كان تدهور الجانب الأمني له دور في استشعار الشَّعْب الحاجة إلى الثورة وفي احتياج الدولة ذاتها إلى إعادة بناء ثوري، خاصة مع توسع إرهاب «تنظيم القاعدة وداعش» الذي أظهر الدولة ضعيفة والسلطة عاجزة متواطئة، وأثار الرعب الاجتماعي بوصول جرائمهم إلى مراكز الدولة منها وزارة الدفاع «مستشفى العرضي» ومعسكرات الجيش وغيرها[٤٢]، وظهور التنظيمات الإرهابية الاستخباراتية كأحد أدوات صراع النخبة الحاكمة آنذاك.

كما أن من العوامل التي أنضجت الظرف الثوري اعتراف السُلطة في مؤتمر الحوار الوطني بجرم الحروب العُدْوَانية الداخلية على القوى الوطنية، حرب ٩٤ والحروب الست على صعدة (رغم اعتذارها عن هذه الحروب فقد عارضت حلها جذرياً بشكل عادل حسب قانون العدالة الانتقالية) واعترافها هذا أفقدها السيطرة على الجنود الذين اهتزت قناعاتهم والتي كانت قبل ذلك قد غيرت من مواقفهم الظروف الاقتصادية التي بلورت لديهم حساً وطنياً يربطهم بالشَّعْب، مما يعني أ هذه السلطة خسرت أهم وسائلها القمعية التي كانت تستخدمها لإعاقة التغيير.

وفي الجانب الإعلامي شَهدت البلد في تلك الفترة نشاطاً إعلامياً غير مسبوق، من حيث اشتراك وسائل إعلامية إضافية، ومن حيث تنوعه وتعدديته الفكرية والسياسية، مع اختلاف نزعته المعارضة ومستوياتها ومقاصدها الفعلية من وسيلة إعلامية لأخرى؛ فظهرت قنوات تلفزيونية جديده، قناة «المسيرة» التابعة لأنصارالله والتي كانت صوت الثورة الشَّعْبية، وقناة «الساحات» المستقلة، وقناة «اليمن اليوم» الحزبية التي مارست معارضة لفساد وزراء اللقاء المشترك، وقناة «روسيا اليوم»، كخطاب إعلامي متمايز نسبياً عن الإعلام الغربي على المستوى الدولي، وقد أثرت هذه القنوات ووجهت المشاهد بمختلف برامجها. كما تعاظم إقبال المواطنين في هذه الفترة العاصفة بالسياسة، على قراءة الصُحف التي نشرت موادها في

(٤٢) للمزيد راجع الفصل الثالث-من الكتاب- مبحث الأوضاع العسكرية والأمنية في الفترة ٢٠١١م-٢٠١٤م

ظل سقف عالٍ، فبالإضافة إلى الجرائد الرسمية التابعة للأحزاب السياسية المعروفة والتي كانت انتقائية في نقدها للواقع، فقد عادت الى النشر صُحف مُغلقة، صحيفة «صوت العمال» لسان حال العمال وصغار التجار والصناعيين وصحيفة «الأيام» المستقلة بهوية جنوبية ونزعة انفصالية، وظهرت صحيفة «اليمن اليوم» التابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح والتي اهتمت بفضح خصومه السياسيين، وكذلك جريدة «صدى المسيرة» لأنصارالله، فيما كان السَبق الصَحفي والعناوين الجذابة عن فساد الحكومة والسلطة مادة لصحيفتي «الأولى» و«الشارع» التجاريتين، المرتبطتين بعلي صالح والمؤتمر الشَّعْبي العام.

تلك هي أهم الأسباب والعوامل الموضوعية للثورة، أما قرار الجُرعة ودعوة السيد عبد الملك الحوثي إلى الخروج الثوري بالمطالب السياسة الثلاثة: إسقاط الجرعة وإسقاط الحكومة وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار؛ فكانت القفزة النوعية أي الشكل الضروري للانتقال من كيفية إلى أخرى، وهو ضروري باعتباره نتيجة تراكم تغيرات كمية تدريجية غير محسوسة؛ فالدعوة للخروج كانت لحظة انقطاع التطور الكمي وانبثاق الكيفية الجديدة، التي عبرت عن التناقضات التاريخية التي اعتملت في أحشاء الواقع القديم المادي والروحي، الذي كان قائماً على الاستبداد والاستغلال والتبعية.

## مناورات النخبة الحاكمة

لم يكن بالإمكان تلبية المطالب الشَّعْبية، الثلاثة المُتعلقة بإسقاط الجُرعة والحكومة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، باتفاق سياسي، دون الاضطرار للدخول في أشكال التحرك الثوري السلمي والكفاحي.

إن طبيعة الأزمة هي التي حددت الحل الموضوعي، والحقيقة التي عكسها الخروج الشَّعْبي الكبير في الثورة الشَّعْبية تقول إنها لم تكن أزمة سياسية اعتيادية، بل كانت أزمة سُلطة ونخبة حاكمة، عاجزة عن الاستمرار في تسلطها بالكيفية السابقة، وكانت تفقد يوماً بعد يوم قدرتها التسلطية العنيفة والناعمة، وما قرار الجرعة (القاضي برفع الدعم عن المشتقات النفطية ورفع أسعارها) إلا أحد مؤشرات هذه الأزمة، كما أن السلطة الحاكمة لم تكن تستطيع على المستوى العَملي أن تُحارب الفساد فهو ممارستها العَملية لتلبيهم مصالح النخبة الحاكمة (الطفيلية) وفي ذات الوقت فقد كانت مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية دخلت في طور الانهيار، فيما كان المجتمع يتعرض لضغط الخطاب التعصبي.

كانت السلطة وحكومتها وأحزابها المشاركة، غير قادرة على تنفيذ مطالب الشَّعْب بحل سياسي، وفي زيارة اللجنة الاقتصادية المشكلة من قبل الرئيس الانتقالي هادي إلى صعدة ولقاء قائد الثورة عبد الملك الحوثي، لم تكن تملك حلاً للأزمة الاقتصادية فكل حل موضوعي عادل هو في الواقع يتناقض مع مصالح التركيبة الحاكمة، ولم يكن للجنة الاقتصادية أي صلاحيات لتتوصل إلى حل، وتركز نشاط هذه اللجنة في محاولة إقناع قائد الثورة أن يفاوضهم كقائد لأنصارالله لا كقائد للثورة وبعيداً عن تطلعات الجماهير حتى يتوصلوا معهُ إلى صفقة تُشرك أنصارالله في تلك العلاقات والمصالح الاقتصادية الفاسدة، أي الالتفاف على الثورة الشَّعْبية كتجربة ثورة ١١ فبراير، وكان العرض حصة من امتيازات السلطة مقابل التخلي عن مطالب الثورة، وقد فشلت اللجنة الاقتصادية في مساعيها، وهو ما أكده محمد عبد السلام الناطق باسم أنصارالله[٤٣]، وكذلك كشفه حسين العزي -رئيس العلاقات السياسة لأنصارالله آنذاك-

(٤٣) أكد محمد عبد السلام أن أنصارالله قدموا العديد من المبادرات ولكن اللجنة لم تتجاوب معها، مشيراً إلى أن من ضمن المبادرات التي قدمها أنصارالله أن يتم وقف قرار الجرعة لفترة زمنية محدده بحيث يتم خلالها تشكيل لجنة اقتصادية من ذوي الخبرة والكفاءات لدراسة كافة السبل الاقتصادية الكفيلة بتعزيز الميزانية وتجفيف منابع الفساد وإيقاف كل الصرفيات غير المستحقة، والتي يعلم بها الجميع، على أن تكون هذه اللجنة صاحبة قرار وعلى ضوئها تتخذ السلطات المعنية قرارات ملزمة بإيقاف كل الصرفيات العبثية وتؤمن في المقابل احتياجات البلاد من النفط بدعوة الدول الشقيقة والصديقة بمساعدة اليمن، ولفترة محدودة حتى تستطيع الخروج من أزمتها.

في رسالة بعثها إلى قادة الأحزاب السياسية [٤٤] [٤٥]

الإعاقة الأخيرة التي أعادت المشاورات إلى نقطة الصفر وأنهت إمكانية التوصل إلى حل سياسي، كانت بيان الدول العشر يوم السبت تاريخ ١٣أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، والذي أكدوا فيه «التزامهم بالمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن، كمرجعية لأي تسوية سياسية»، على واقع التصعيد الثوري، وحثوا فيه أنصارالله على التفاوض مع الحكومة بحسن نية» وأدانوا «الأنشطة العلنية لأنصارالله التي تعني جوهريا التهديد بإسقاط الحكومة»؛ فبيان الدول العشر لم يعترف بوجود الثورة الشَّعْبية، ولم يُرد أن يخرج الحل عن مكتسباته الاستعمارية التي ضمنتها له المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن، وكان هذا جلياً في تمسكهم بالمبادرة الخليجية وذكرها أكثر من مرة في البيان.

(٤٤) محمد عبد السلام في تصريح لصدى المسيرة العدد (٣) ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤م:«إن نقطة الخلاف الجوهرية مع اللجنة الحكومية أنها وصلت إلى صعده وهي مجردة من أية صلاحيات حول القضايا الرئيسية وبالأخص قرار الجرعة السعرية، وحتى دون أن تقدم مبادرات أو حلول، وإنما طلبوا من أنصار الله الاستجابة لموقف الحكومة».

(٤٥) **نص رسالة العلاقات السياسي لأنصارالله:** الأخوة رؤساء وأمناء عموم الأحزاب والتنظيمات السياسية المحترمون. تحية طيبة وبعد، الموضوع: إيضاح حول أسلوب وطبيعة أداء اللجنة الحكومية وعودتها المفاجئة إلى صنعاء.. تهديكم دائرة العلاقات السياسية لأنصار الله أطيب تحياتها وتتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح بما يحقق آمال وتطلعات الشعب اليمني المظلوم والصابر، وبخصوص الموضوع أعلاه نود التأكيد على أن هذه اللجنة - مع الاسف - قد وصلت إلينا بأيادي خالية من أي حلول منطقية أو معالجات موضوعية، وكان من الواضح جدا أنها لم تكن مخولة بأي صلاحيات تمكنها من الانخراط في مفاوضات جادة ومنتجة تنطلق من هموم ومعاناة الشعب، ولذلك ظلت هذه اللجنة - وعلى مدى أربعة أيام تقريباً - تفاوض بلغة المساومة وتقديم العروض في مقابل أن تتنازل عن مطالب الشعب، ونحن في كل مرة نذكرهم ونكرر عليهم بما يوحي أن هذه اللغة هي لغة لا نفهمها ولا نجيدها ولا نحبذ أن تكون هي الأسلوب المتبع في مناقشة قضايا تتعلق بمعيشة وحياة كل الناس.. ولأننا أيضا لا نقبل لأنفسنا أن نحقق أية مكاسب أو مصالح ذاتية على حساب مصلحة الشعب.

ومن هنا قرر السيد عبدالملك أن يحرر رسالة مكتوبة إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية تتضمن الحلول المنطقية والموضوعية من وجهة نظر أنصار الله على أن تحملها اللجنة الحكومية إلى الأخ الرئيس وتناقشها معه، وتم الاتفاق على ذلك كما تم الاتفاق على الساعة الثانية عشر - من ظهر اليوم الأحد ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٤م - موعداً لتسليم اللجنة هذه الرسالة ولكن مع الأسف فوجئنا بخبر مغادرة اللجنة قبل هذا الموعد ليعودوا إلى صنعاء بدون الرسالة المشارة إليها، وهو الأمر الذي لم نقف له على تفسير حتى اللحظة، لذلك كان لا بد من وضعكم في الصورة مؤكدين حرصنا الدائم والثابت على التوصل إلى أي حلول منطقية ومنصفة تنطلق من استيعاب هموم ومعاناة شعبنا ومراعاة مصالحه ومطالبه المشروعة. وتقبلوا فائق تحياتنا، أخوكم حسين

رئيس العلاقات السياسية لأنصار الله. الأحد ٢٤-٨-٢٠١٤م. صورة مع التحية لفخامة الأخ رئيس الجمهورية. صورة مع التحية للسيد جمال بن عمر. صورة مع التحية لسفراء الدول الشقيقة والصديقة.

للمزيد عن رسالة السيد عبد الملك الحوثي للرئيس الانتقالي هادي، راجع مرفقات الفصل الرابع، الوثيقة ص (٤٢٨)

## التسلسل الزمني لأحداث الثورة

لم يكن قرار الجُرعة السعرية مفاجئاً فالشَّعْب قد فقد الثقة بهادي وحكومة باسندوة، بعد أن لمس من وقت سابق تنصل هذه السلطة الحاكمة عن تنفيذ مخرجات الحوار الوطني ووقف التدهور الشامل الأمني والاقتصادي في البلد، فكانت الجرعة هي البعث الجديد للثورة؛ فبعد انهيار سلطة مشيخة بيت الأحمر في عمران ومحيطها، تولدت قناعة شعبية أنه لن يتم رفع الجُرعة إلا بضغط شَّعْبي وهذه القناعة كانت نتيجة تجربة الثورة السلمية في محافظة عمران التي أطاحت برموز الاستبداد والطغيان التي لم يكن المجتمع يتوقع سقوطها، وكان أنصار الله المبادرين إلى رفض الجرعة السعرية منذ كانت مجرد تسريبات[٤٦] ثم كانوا في طليعة القوى التي رفضتها يوم إقراراها، إلى جانب قوى أخرى شاب كثير من مواقفها التردد وتبادل الاتهامات[٤٧]

في ٥ آب/أغسطس٢٠١٤م بدأت أولى التحركات الشَّعْبية الفعلية ضد قرار الجُرعة بمسيرات شعبية كبيرة، عمت معظم محافظات الجمهورية، استجابة لدعوة السيد عبد الملك الحوثي، وقد جمعت التظاهرات بين الموقف الثوري من قرار الجرعة وبين الموقف التضامني مع الشَّعْب الفلسطيني في وجه العُدْوَان الإسرائيلي آنذاك، يومها حلقت الطائرات المروحية بكثافة فوق الجماهير بالعاصمة صنعاء وقد عكست توجس ورعب السُلطة من هذا التحرك الثوري.

في ١٨آب/أغسطس٢٠١٤م وصلت حشود من مختلف أرياف ومدن المحافظات اليَمَنية ونصبت الخيام على مداخل العاصمة صنعاء ضمن المرحلة الأولى من التصعيد الثوري الذي دعا له قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي[٤٨]. فيما بعثت الدول العسثر إلى قائد الثورة رسالة عدوانية[٤٩]

(٤٦) نعتبر أي جرعة اقتصادية جديدة برفع أسعار المشتقات النفطية أو غيرها من الاحتياجات الأساسية للشعب جريمة كبرى واستهدافا عدوانياً وندعو إلى تحرك شعبي ضد أي خطوة من هذا النوع». السيد عبد الملك الحوثي **خطاب الذكرى السنوية للشهيد القائد** ٢٥ أيار/مايو٢٠١٤م

(٤٧) للمزيد راجع وثائق الفصل الرابع الوثيقة ص (٤٣١)

(٤٨) للمزيد راجع وثائق الفصل الرابع الوثيقة ص (٤٣٤)

(٤٩) للمزيد راجع وثائق الفصل الرابع الوثيقة ص (٤٤٢)

في ١٩ آب/أغسطس٢٠١٤م تحركت ثلاث مسيرات منفصلة ضمن المرحلة الأولى من التصعيد الثوري، انطلقت الأولى من ساحة التغيير إلى جولة كنتاكي وعادت إلى الساحة، فيما انطلقت الثانية من منطقة الصافية وصولاً إلى أمام وزارة المالية ثم عادت، أما الثالثة فقد طافت شارع المطار في منطقة الجراف. وفي هذا اليوم رد ناطق أنصار الله محمد عبد السلام على رسالة الدول العشر(٥٠).

في ٢٠ آب/أغسطس٢٠١٤م اتجهت مسيرة جماهيرية إلى قبالة السفارة الأمريكية، رداً شعبياً على رسالة الدول العشر التي أدانت الثورة، وطالبت المسيرة بعدم تدخل هذه الدول في الشأن الداخلي للبلد وأن تحترم إرادة الشَّعْب اليَمَني.

في ٢١ آب/أغسطس٢٠١٤م، شهدت العاصمة صنعاء مسيرة حاشدة انطلقت من ساحة التغيير مخترقة شارع الزراعة وصولاً إلى منطقة القاع. وفي ذات الوقت الذي تحركت فيه المسيرات الرئيسية في صنعاء كان هناك مسيرات مماثلة في صعدة وإب وتعز وذمار والبيضاء والجوف والمحويت والحديدة وحجه وغيرها، كفعل ثوري واحد، إلا أن صنعاء اتسم الفعل الثوري فيها بأهمية من حيث مركزيتها كعاصمة سياسية للبلد. وفي نهاية هذه المرحلة الأولى نبه الثور بجديتهم في إسقاط الجرعة والحكومة وأن لديهم خيارات مفتوحة، وأطلق قائد الثورة شرارة بدء المرحلة الثانية من الثورة(٥١).

بدأت المرحلة الثانية بنصب خيام جديدة، حيث نصبت الجماهير عشرات الخيام على جانبي الطريق الرئيس الذي يربط مناطق بني حشيش وأرحب ومنطقة الخميس، وفي منطقة الرحبة في مديرية بني الحارث، بشكل حضاري دونَ أن يقوم المعتصمون بقطع الطريق أمام السيارات والمارة.

---

(٥٠) للمزيد راجع وثائق الفصل الرابع الوثيقة ص (٤٤٣)

(٥١) «يا شعبنا اليمني العظيم، إن صوتك هذه المرة، وإن تحركك هذه المرة، وإن صدى هتافاتك ونداءاتك هذه المرة قد بلغ كل أرجاء الدنيا، وقد سمع بها كل العالم، وقد اخترقت تلك الجدران لتصل إلى مسامع أولئك الذين كانوا يتعاملون معك دائماً بالصمم والتجاهل. هذه المرة لم تبقى الفرصة لأولئك أن يتجاهلوك ولا أن يصموا آذانهم، لقد كان صيحتك عالية وقوية وهادرة ومسمعه، وبالتالي أقلقتهم وحركتهم ولفتت انتباههم من غفلة كبيرة ومن رقدة عجيبة طوال الفترة الماضية وأثناء التحرك العظيم والمشهود في جمعة الإنذار لم يسمعوا وتجاهلوا ولم يلتفتوا. هذه المرة التفتوا وانزعجوا.. انزعجوا بالتأكيد، ولكنهم أيضاً لا زالوا في حالة تذبذب في موقفهم. اليوم صدى صرخات شعبنا العظيم، وصدى صيحاته وهتافاته وتحركه الجاد والملموس جديته أثر تأثيراً كبيراً وبالغاً وعميقاً وعظيماً، ولكن تأثيره في أولئك ليس منطلق القيم، وليس من منطلق الإحساس بالمسؤولية، إنه الانزعاج وإنه القلق ! هذا العجيب !؟ نحن كنا نتمنى لهم أن يلتفتوا وأن ينتبهوا ولكن من واقع الشعور بالمسؤولية، لكن مسؤولية عليهم ولكن.. لا. هم سمعوا والتفتوا لكن الالتفات المنزعج والقلق ! هذه هي الحالة القائمة.. الالتفات المنزعج والقلق ! ولكن مهما كان الحال، تحرك شعبنا اليمني العظيم هو جاد وسيواصل جديته واستمراريته بكل جد، ولكنه أيضاً في الإطار المشروع، تحرك مشروع، وتحرك نظيف، لا تشوبه أي شوائب، أي شوائب سلبية، تحرك في الإطار السلمي والضاغط والمزعج لكل أولئك الذين لا لا ينتبهون إلا إذا أزعجوا، لا ينتبهون لك إلا حينما تكون في المكان الذي إذا تواجدت فيه سمعوك، وإن لم تتواجد فيه لم يسمعوا لك ولم يلتفتوا إليك، ولم يتعاطوا معك، ولم يبالوا بك، وبالتالي كانت هذه ضرورة، أن يتحرك شعبنا اليمني على هذا النحو، ولكن في الإطار المشروع والعادل، ومهما كانت مساعي الآخرين لتشويه هذا التحرك، أو لإلباسه غطاءً ولباساً آخر مختلفاً عن حقيقة ما هو عليه فهم فاشلون». **خطاب إعلان المرحلة الثانية من الثورة الشعبية** ٢١ آب/أغسطس٢٠١٤م

## المرحلة الثالثة من الثورة الشَّعْبية ٢١ أيلول/سبتمبر

دشن الثوار مرحلة جديدة من التصعيد الثوري هي العصيان المدني، وتمثلت بالوقوف لأربع ساعات في عدد من شوارع العاصمة، وقد انطلقت من ساحة التغيير بصنعاء مسيرات إلى عدد من شوارع العاصمة حيث توجهت مسيرة إلى شارع العدل، ومسيرة أخرى إلى جولة كنتاكي في شارع الزبيري، ومسيرة ثالثة إلى شارع التحرير، ومسيرة رابعة إلى منطقة السائلة، ومسيرة خامسة إلى شارع الزبيري بالقرب من البنك المركزي، حيث تمكن الثوار من شل الحركة تماماً في هذه الشوارع، مرددين المطالب الثلاثة للثورة، رافقتها زوامل شعبية ورقصات وانضمت للثوار جماهير جديدة من سكان أحياء العاصمة، الأمر الذي أدى إلى تمكن الثوار من شل الحركة الكاملة في عدد من الشوارع المؤدية إلى باب اليمن والزبيري والسبعين وغيرها.

في ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤م استقبل الثوار في ساحة حزيز وفود وقوافل غذائية من أبناء مدينة ذمار، وقبيلة عنس، وقبيلة الحدا وقبيلة آنس، كما استقبل الثوار في نفس الساحة وفداً من قبيلة نهم، وقبيلة بني الحارث.

في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م استقبل الثوار في ساحة الرحبة، وفداً من صنعاء القديمة، ومديرية الصافية، وقبيلة بني حشيش. كما استقبل الثوار في ساحة همدان، وفداً من قبائل خولان عامر مؤلف من ١٠٠٠ سيارة تحمل المواد الغذائية والفواكه والمواشي.

في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م استقبل الثوار في ساحة الرحبة وفداً من أبناء محافظة صعدة. كما استقبل الثوار في ساحة حزيز وفداً وقوافل غذائية من أبناء محافظات تعز وإب والضالع، وقبائل سحام وبني بهلول والسهمان وبني جبر من خولان الطيال، كما استقبل الثوار في نفس الساحة وفداً من صنعاء القديمة وآخر من قبيلة آل الطيري ومنطقة الصلحة، وأيضاً وفداً من قبائل خولان عامر صعدة، كما استقبل الثوار في شارع المطار وفداً من مديرية شعوب ومديرية التحرير، فيما استقبل الثوار في ساحة الصباحة وفداً من محافظة حجة.

في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م استقبل الرئيس الانتقالي هادي رئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي السفير محمد العريفي، في إطار الدعم السعودي لهادي في مواجهة الثورة الشعبية، وصدر بيان سعودي فرنسي مشترك في نفس اليوم أكد على الالتزام بالمبادرة الخليجية، كضغط سياسي على الثورة الشعبية، وكذلك فعلت الجامعة العربية.

في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م اجتمعت القوى المضادة للثوة والتغيير بزعامة التجمع اليَمَني لإصلاح، تحت شعار «الاصطفاف الوطني» وأقامت صلاة الجمعة في الشوارع دعماً للرئيس الانتقالي هادي وحكومة المحاصصة في مواجهة الثورة الشعبية.

في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م بدأ الثوار برفع الشارات الصفراء وأغلقوا شارع المطار، ونصبوا خياماً جديدة أمام وزارة الكهرباء ووزارة المواصلات ووزارة الداخلية والبريد المركزي، وأعلن الثوار استمرارهم في الثورة حتى تلبية المطالب الثورية، وفي ذات الوقت قام الثوار المعتصمون السلميون في مداخل أمانة العاصمة وبالتحديد في ساحة حزيز ومنطقة الصباحة بإغلاق الشارع الرئيسي لمدة نصف ساعة كجزء من التصعيد الثوري، كما وصل إلى ساحة حزيز وفد من أبناء منطقة جهران ومحافظة ذمار لتأييد خطوات التصعيد الثوري الحاسم.

في هذا اليوم ٧ أيلول/سبتمبر قامت قوات مكافحة الشغب بالاعتداء على المعتصمين في خط المطار مما أدى لسقوط شهيدين و٤٠ جريحاً، كما ألقى أعداء الثورة مادة ماء النار «حمض الاسيد» على وجه الثائر النقابي في وزارة الكهرباء عدنان المداني، ورداً على هذه الجريمة التي اقترفتها الأوساط الأمنية القمعية اشتد التناقض في صفوف القوات الأمنية فانظم إلى الثورة عددٌ كبير من جنود قوات النجدة وقوات الأمن المركزي. وفي هذا اليوم أيضاً، استقبل الرئيس الانتقالي هادي مساعدة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب ليزا موناكو، التي وصلت العاصمة صنعاء في اليوم السابق ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، وكان إرسال الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليمن مسؤولة مكافحة الإرهاب إشارة إلى تعامل الولايات المتحدة مع جماهير الشَّعْب اليَمَني بأنهم «إرهابيون» امتداداً لموقفها في الرسالة السابقة (رسالة الدول العشر) حملت المسؤولة الأمريكية في زيارتها الإشارة الخضراء لقمع الجماهير الثورية اليَمَنية وقد تزامنت الزيارة مع قمع قوات مكافحة الشغب للثوار السلميين في شارع المطار في ذات اليوم. وفي هذا اليوم أيضاً أكدت الولايات المتحدة الأمريكية وقوفها الحازم بجانب السلطة اليَمَنية، في مواجهة التحديات (الثورة الشعبية)، في بيان صادر عن مجلس الأمن القومي الأمريكي تلاه المتحدث باسم المجلس «كيتلين هيدن».

وفي هذا اليوم أيضاً استقبل الثوار في ساحة همدان وفداً من مديرية الصفراء صعدة، ووفداً من قبائل آل حطام، وآل عضاب، وآل الحرسة، وآل شلفوت، من أبناء مديرية سحار صعدة.

في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م بعد يوم من زيارة مسؤولة مكافحة الإرهاب الأمريكية لليمن ولقائها هادي قصف طيران السلطة المعادية للثورة مواقع اللجان الشَّعْبية الثورية المسلحة في منطقة الغيل محافظة الجوف، دعماً للجماعات التكفيرية وميلشيات الإصلاح، وفي اجتماع استثنائي للجنة الأمنية العليا صرح هادي أن «أمن اليمن أمن العاصمة» وشدد أنه «لا يمكن لجماعة الحوثي الاستمرار في التصعيد وإقلاق السكينة»، وأكد الاجتماع الاستعداد الكامل

والجاهزية لمواجهة كافة الاحتمالات، كما تلقى هادي اتصالاً من وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي أكد فيه دعم المملكة لهادي.

في هذا اليوم أيضاً استقبل الثوار في ساحة الرحبة وفداً من صعدة، من مديرية دماج، ومن الجمعيات الزراعية لسوق رحبان وسوق جياش بمحافظة صعدة، كما استقبل الثوار في ساحة همدان، وفداً من سحار والحمزات صعدة.

وفي هذا اليوم أيضاً صرح الرئيس اليَمَني السابق علي ناصر محمد لصحيفة المسيرة قائلاً إن الشعب ينتفض ضد الجرعة بصرف النظر عن من يتصدر المشهد، مؤكداً أنه لا مناص من الإذعان للمطالب الشعبية، مبيناً أن المبادرة الخليجية لم تلتفت للقضية الجنوبية. مشيراً إلى أن من قتلوا كوادر الحزب الاشتراكي اليَمَني بعد الوحدة ومن قتلوا كوادر أنصارالله في مؤتمر الحوار الوطني، تجمعهم العداوة للدولة المدنية.

في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م عقب مجزرة شارع المطار بحق الثوار السلميين، خرج السيد عبد الملك الحوثي بكلمة ثورية جديدة[٥٢] إيذاناً بدخول مرحلة التصعيد الثورية الثالثة، دعا الشَّعْب اليَمَني للاحتشاد الثوري، وحذر من قمع الثوار السلميين، وفي هذا اليوم واستجابة لدعوة القيادة الثورية تداعت الوفود الجماهيرية إلى مخيمات ساحات الاعتصام، حيث وصل وفدان من محافظة صعدة إلى منطقة الرحبة بني الحارث، الأول من مديرية دماج والثاني من الجمعيات الزراعية لسوق رحبان وسوق جياش بمحافظة صعدة، صحبتهما قافلتان غذائيتان للثوار، وأكد الوفدان مساندتهما للثورة في العاصمة حتى تحقيق المطالب الثورية للشعب، وفي هذا اليوم وضمن حركة القوى الأجنبية المعادية للثورة، استقبل الرئيس هادي السفيرة البريطانية «جين ماريوت».

(٥٢) «نؤكد أننا عند الترامنا في الوقوف إلى جانب شعبنا والدافع عن ثورته، نحن يا شعبنا اليمني العظيم سنكون دائما حيث كنت أنت في مطالبتك بالحق والعدل في مطالبك المشروعة، ونحن أيضاً سنقف في حماية هذه الثورة ودعم هذه الثورة والدفاع عن حقوق هذا الشعب، التزامنا بالدفاع عن هذه الثورة وبحمايتها هو التزام صادق، والتزام مبدئي وقيمي وأخلاقي وإنساني لا يمكن أن نتركه ولا أن نتنصل عنه أيا كان الثمن، أنا شخصيا حاضر أن لو كان الثمن أن أدفع حياتي وفي سبيل هذا الشعب لن أتردد في ذلك، المسألة بالنسبة لنا أن هذا التزام مبدئي وقيمي وأخلاقي، وبالتالي نحن جادون حينما نحذر من الاعتداءات على الثوار، الثوار يتحركون بطريقة مشروعة هذا واضح ومؤكد، الثوار يتحركون بطريقة سلمية مظاهرات واعتصامات، لا مبرر أبداً باستهدافهم أو القيام بقتلهم، نحن لا يمكن أن نتغاضى عن الحادثة التي حصلت يوم أمس ولا أن ننساها، هم قدموا لنا وعداً والتزاماً بمحاكمة الجناة فيها الذين باشروا عملية القتل، أمام أي اعتداءات قادمة المسألة خطيرة جدا، في المقابل نستمر في تصعيدنا الثوري، حينما تتحقق الاستجابة لهذه المطالب سيكون شعبنا إيجابياً تجاههم، وبالتالي لن نحتاج للاستمرار في التصعيد الثوري، لكن طالما لم تصل إلينا أي مؤشرات للاستجابة الصادقة والجادة لهذه المطالب، فهذه المطالب هي مستقبل هي حاضر، هي واقع، هذه المطالب هي مطالب أساسية ليست ترفية ولا ثانوية ولا هامشية ولا كمالية، هي أساسية بكل ما تعنيه الكلمة، هي مطالب تتحقق بها العدالة في بلدنا، ويتأمن بها المستقبل في أجيالنا، وفي هذا السياق أتوجه وكلي أمل وكلي اطمئنان إلى شعبنا اليمني العظيم، كلي ثقة بهذا الشعب وبربه الله العظيم أن هذا الشعب أبي حر عزيز وثابت عند موقفه وعلى مطالبه، أتوجه إليك يا شبعنا اليمني العظيم في صنعاء ومحيط صنعاء بالخروج المشرف والحاشد إلى ساحة التغيير يوم الغد إن شاء الله في سياق خطوة تصعيدية إضافية ما لم تستجب تلك القوى في مطالب شعبنا المشروعة، أتوجه من جديد بنصح وتحذير إلى تلك القوى ألا تتورط في المزيد من الاعتداءات، إذا تورطت في المزيد من الاعتداءات وسلكت المسلك الاجرامي هي تتحمل المسؤولية، أيضا إذا رأينا أن هناك تعنتا كبيراً ورفضاً للاستجابة لمطالب هذا الشعب وأن المسألة ستتعقد أكبر فنحن سنقدم على خيارات استراتيجية وكبيرة جدا» **السيد عبد الملك الحوثي** خطاب المرحلة الثالثة من الثورة الشعبية، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م

في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م استقبل الثوار المعتصمون في منطقة الصباحة بني مطر غرب صنعاء وفداً شعبياً وقافلة غذائية من أبناء محافظة الحديدة الذين عبروا عن تضامنهم مع الثوار والانضمام إليهم. وفي هذا اليوم تعهد الرئيس الأمريكي والملك السعودي بدعم الرئيس هادي، في اتصال جرى بينهما.

في وقت لاحق من هذا اليوم ١٠ أيلول/سبتمبر، واستجابة للتحريض الأمريكي على الثوار وقعت جريمة رئاسة الوزراء التي راح ضحيتها ٩ شهداء وأكثر من ١٦٠ جريحاً من الثوار تلاها اقتحام المستشفيات وملاحقات الجرحى من قبل القوات العسكرية المعادية للشعب وعناصر تكفيرية، وفي التشيع أكد الثوار بحضور شعبي وفي مقدمتهم عدد كبير من ضباط وجنود الجيش والأمن أن دماء الشهداء لن تذهب هدراً ولن تذهب سدى، مؤكدين أن دماء الشهداء وقود الثورة ورافعتها القوية وأنهم مستمرون في التصعيد الثوري حتى تحقيق الأهداف الثلاثة.

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م خرجت مسيرات في مدينة صعدة ومديريتي رازح وغمر، وفي محافظة الحديدة وذمار، وحجة، ومديريتي دمت والحشا من محافظة الضالع، تحت شعار «دماء شهدائنا وقود ثورة لا تقبل المساومة». وفي هذا اليوم أيضاً خرجت مسيرات نسائية في كل من مدينة صعدة، ومديرية رازح صعدة، ومدينة شبام في المحويت، ومحافظة حجة، حملن الرئيس الانتقالي هادي مسؤولية دماء الشهداء الثوار السلميين.

استقبل الثوار في ساحة الاعتصام بمديرية الرحبة وفوداً كبيرة من السُلطة المحلية بمحافظة صعدة ومن عمال المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي، ومن قبائل الازقول وآل كباس من محافظة صعدة تصحبهم قافلة غذائية. كما استقبل الثوار في ساحة الصباحة بمديرية بني مطر وفداً قبلياً وقافلة غذائية من أبناء مديريات برط والمراشي من محافظة الجوف، كما استقبل الثوار في مخيم الاعتصام بمديرية حزيز جنوب صنعاء وفداً من أبناء مديرية المنار محافظة ذمار الذين قدموا للثوار المعتصمين قافلة غذائية. أما في وسط العاصمة صنعاء فقد استقبل الثوار المرابطون في شارع المطار قافلتين غذائيتين من أبناء مديرية الوحدة، بأمانة العاصمة، ومن أبناء مديرية بني الحارث، وأكد الوفدان رفضهما للمجزرة الوحشية بحق المتظاهرين السلميين أمام رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية كما أكدوا على أن تلك الممارسات الإجرامية لن تثنيهم عن العطاء الثوري.

في هذا اليوم أيضاً وقعت تفجيرات إرهابية استهدفت ثوار محافظة عمران راح ضحيتها ٨ شهداء، كما التقى السفير الأمريكي «ماثيو تولر» بوزير الدفاع محمد ناصر أحمد، ولم يكن مصادفة هذا التناغم ما بين القمع و«الإرهاب» والحراك الأمريكي المضاد للثورة الشَّعْبية.

في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م شيعت صنعاء جثامين الثوار شهداء مجزرة رئاسة الوزراء، وخرجت مظاهرات ثورية في أغلب المحافظات اليَمَنية. وفي استنساخ لتجربة علي صالح في مواجهة ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م نظم حزب الإصلاح صلاة الجمعة في الشوارع العامة في عدد من المحافظات تحت مسمى «اصطفاف لأجل السلام» دعما لهادي.

في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، استقبل الثوار في ساحة الاعتصام في خط المطار بالعاصمة صنعاء وفدين كبيرين من أبناء مديريات شعوب ومديرية التحرير مع قافلتين من الدعم الغذائي، وقد طالبوا بتقديم المتورطين بالمجزرة إلى العدالة. وفي ساحة الصباحة وصل وفد كبير من أبناء محافظة حجة ومعهم قافلة غذائية دعماً للثوار ومساندتهم. وعلى المستوى الأمني سقط جريح في عدوان جديد على جماهير الثورة داخل العاصمة استهدف وفد أبناء مديرية شعوب، فيما قام الطيران الحربي الحكومي بالقصف في منطقة مجزر محافظة مأرب مسانداً للجماعات التكفيرية ضد اللجان الشَّعْبية الثورية. وفي هذا اليوم أيضاً ورداً على الممارسات العسكرية والأمنية القمعية، أعلنت وحدات الجيش في مواقع جبل النبي شعيب تأييدها لثورة الشَّعْب.

في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، استقبل الثوار في ساحة الصباحة وفداً كبيراً من أبناء مديرية بني مطر ومن قبائل بني صريم، كما وصل إلى ساحة الاعتصام بالرحبة وفد كبير وقافلة غذائية من أبناء مناطق الحمزات وآل نايل والمقاش وآل كدعة وعكوان والطويلة وآل الرجاه وآل هادي وآل عمرو وآل العزي، وغيرهم من محافظة صعدة، أعلنوا رفضهم تدخل الدول العشر ومضيهم في التصعيد الثوري. وفي هذا اليوم أيضاً اجتمعت قبائل خولان الطيال ووجهت دعوة للقبائل المحيطة بصنعاء وكل قبائل اليمن لتحديد موقفها الوطني من الثورة، كما دعت أبناء خولان في القوات المسلحة والأمن، وكذا المعسكرات المرابطة في مناطق خولان الطيال إلى الانضمام للشعب، الذين هم جزءاً منه، ولا يقبلوا أن يكونوا أداة للظالمين، كما حملوا هادي المسؤولية عن دماء الشهداء الذين قضوا في مجزرة الداخلية ومجزرة رئاسة الوزراء وتفجيرات عمران.

في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، ضمن نشاط القوى المعادية للثورة استقبل هادي المبعوث البريطاني «ألن دنكن».

في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م اعتدت ميليشيات الإصلاح التكفيرية بقيادة المدعو صالح عامر على أبناء قرية القابل -التابعة لبني الحارث- في ريف محافظة صنعاء واصطدمت القوت المعادية للشعب مع الثورة وكان انتصار لجان الشَّعْب الثورية المسلحة في هذه المعركة خطوة مهمة نحو إسقاط مقر الفرقة العسكرية الموالية للجنرال علي محسن الأحمر في مدينة

صنعاء، وفي محافظة الجوف مديرية الغيل طردت لجان الشَّعْب الثورية المسلحة من أبناء المديرية الجماعات التكفيرية، فيما شن الطيران الحربي الحكومي ٢٥ غارة على أبناء المديرية رداً على تطهير مديريتهم من التكفيريين.

في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، اغتيل مواطنان في محافظة تعز على خلفية تأييدهما الثورة.

في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م التقى قائد الثورة بالمبعوث الأممي جمال بن عمر في سعي الأخير لتحويل الثورة إلى أزمة سياسية وتقاسم حقائب كما في تجربة ثورة ١١ فبراير. وفي هذا اليوم ورداً على الأعمال الإجرامية المضادة للثورة، شكل الثوار في مدنة صنعاء لجانا شعبية مسلحة للدفاع عن الثورة بعد اعتداء القوات العسكرية المعادية للشعب والمجاميع التكفيرية التابعة لعلي محسن الأحمر من مواقعها في تبة التلفزيون في الجِراف ومن موقع مقر الفرقة الأول مدرع (المنحلة قانونياً).

في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م هدد وزيرا الداخلية والدفاع «بعدم التهاون مع محاولات زعزعة الأمن والاستقرار» يقصدون بذلك الثورة الشَّعْبية، واستجابة للتهديد قصفت القوات العسكرية التابعة لعلي محسن الأحمر بالمدفعية بالثوار في ساحة المطار قبل صلاة الجمعة، فيما استنجد هادي بسفراء الدول العشر لوقف الثورة الشَّعْبية، وقال لهم إن تفجير الوضع في صنعاء محاولة للانقلاب على الدولة.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م سقط شهداء وجرحى بفعل القصف المدفعي المتواصل على الأحياء السكنية في شمال العاصمة من قبل قوات علي محسن الأحمر، واستهدفت غارة جوية للطيران الحكومي اللجان الشَّعْبية في منطقة حريب القراميش بمحافظة مأرب، فيما رصدت قناة المسيرة دبابة متمركزة في تبة التلفزيون تابعة لعلي محسن الأحمر تقصف الأحياء السكنية، وأحبطت في هذا اليوم اللجان الشَّعْبية في حزيز عملية تسلل مجاميع تكفيرية قادمة إلى صنعاء. وفي هذا اليوم التقى هادي باللجنة العامة للمؤتمر الشَّعْبي العام وقال لهم إن العُدْوَان على صنعاء عدوان على اليمن كله، في إشارة منه إلى الثورة الشَّعْبية ودعا للاصطفاف معه «للدفاع عن صنعاء الجمهورية والوحدة والديمقراطية والحوار الوطني»، وهو الاصطفاف الذي سوف يتشكل لاحقاً كاصطفاف خونة مع العُدْوَان المضاد للثورة.

في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م حسمت لجان الثورة الشَّعْبية المسلحة المعركة في الفرقة الأولى مدرع مقر النخبة العسكرية التابعة لعلي مُحسن الأحمر والإخوان المسلمين وطهرتها من أعداء الشَّعْب، وسلمت مبنى التلفزيون للشرطة العسكرية بعد تطهيره من القوات المعادية. وأعلنت بأن اللواء علي محسن الأحمر مطلوب للعدالة وأمنت الملكيات الخاصة والعامة في العاصمة صنعاء. فيما أعلن رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة الاستقالة موجهة

إلى الشعب، وفي خطاب الاستقالة أشار رئيس الحكومة المستقيلة إلى كثير من المخالفات التي ارتكبت طوال الفترة السابقة كانت تقف خلفها النخب المسيطرة وأوضح أن هادي احتكر القرار الذي يُفترض أن يكون شراكة ما بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية -بناءً على المبادرة الخليجية- إلى درجة عدم معرفة الحكومة بالواقع العسكري والأمني والعلاقات الخارجية لليمن وتعد الاستقالة وثيقة هامة تدين الرئيس الانتقالي هادي والنخب المسيطرة في تلك المرحلة(٥٣). وفي هذا اليوم اختارت الثورة المنتصرة نهج السلم والشراكة أساساً للعلاقات السياسية المستقبلية.

(٥٣) للمزيد راجع وثائق الفصل الرابع، الوثيقة ص (٤٤٥)

# الفئات الإجتماعية في الثورة الشعبية

## أ-مشاركة المنظمات الجماهيرية في الثورة الشعبية

عندما تقييم أي تجربة على أنها ثورة شعبية، يتم الإشارة إلى سعة الحركة الثورية التي جمعت في النضال ضد السلطة الفاسدة الظالمة غالبية الكادحين والمُعدمين من العمال والفلاحين العاطلين وصغار الموظفين الحكوميين والمثقفين والفنانين المشتغلين في الإنتاج الإبداعي والشرائح التجارية والحرفيين في الريف والمدينة، وثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م تحققت شعبيتها بتوحد مختلف هذه القوى خلف شعارات معينة مثلت مصلحة وقاسماً مشتركاً.

رُغم أن الزيادة السعرية، وما سبقها من حالة انهيار شامل، وقهر اجتماعي أثرت على مختلف طبقات وشرائح المجتمع اليَمَني، إلا أن البلاد لم تشهد أي وجود فاعل للمنظمات الجماهيرية من نقابات واتحادات، لعدم وجود استقلالية لهذه المنظمات الجماهيرية، مما جعل من ينضمون إلى الثورة الشَّعْبية والساحات واللجان الشَّعْبية ينضمون بطريقة فردية، مثلهم مثل المنتمين إلى الأحزاب السياسية، وفي المقابل وجدت شرائح من الموظفين والعمال شاركت في الثورة الشَّعْبية ودخلت الساحات بصفتها الوظيفية والمهنية واعية بمصالحها.

أخذت مشاركة المنظمات الجماهيرية في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م شكلين، الشكل الأول هو بقاء منظمات وحركات في ساحات الثورة والتغيير، ورفضهم المبادرة الخليجية. والشكل الآخر هو مشاركة منظمات ووفود نقابات واتحادات وتعاونيات إلى ساحات الثورة والاعتصام في المرحلة الأخيرة من الثوة الشَّعْبية، عندما تم تطويق السلطة الحاكمة في العاصمة صنعاء عام ٢٠١٤م من قبل الثوار.

المنظمات الجماهيرية التي ظلت في ساحات الثورة في صنعاء وتعز وغيرها منذ العام ٢٠١١م ورفضت المبادرة الخليجية، هي «الملتقى العام للقوى الثورية» و«الملتقى العام لمنتسبي القوات المسلحة والأمن»، وحركة «شباب العز» وحركة «شـباب الصمـود»

و«جبهة إنقاذ الثورة» [٥٤]، وحملة «١١ شباط/فبراير ثورة ضد الفساد» التي جمعت مختلف هذه القوى.

المنظمات الجماهيرية التي التحقت بالثورة في صنعاء هي «الملتقى العام لشباب الجوف» وممثلي «المؤسسة العامة للطرق والجسور»، و«صندوق صيانة الطرقات»، وموظفي «الإدارة العامة للواجبات الزكوية»، ووفد من «موظفي مجلس الشورى»، ووفد من «تربوي محافظة المحويت وسنحان وبلاد الروس والحميتين وحزيز وبني مطر»، ووفد من موظفي «الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة»، ووفد من «موظفي الهيئة العامة لحماية البيئة»، وممثلين عن «التعاونيات الزراعية في سوق رحبان» صعدة، وممثلين عن عمال «المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة صعدة»، ومجموعة من موظفي «وزارة العدل» وموظفي وعمال «مطابع الكتاب المدرسي»، و«المؤسسة العامة للاتصالات» وموظفي «شركة الاتصالات اليَمَنية يمن موبايل» ووفد «نقابة المحامين» ووفد «عمال وموظفي شركة تبغ كمران»، ووفد مهندسين زراعيين وسمكيين ووفد حقوقي من محافظة ذمار، ورابطة علماء اليمن[٥٥] كما نظم العسثرات من الفنانني الشباب، حملة توعوية للتعبير عن رفضهم لقرار الجُرعة، عن طريق رسم جداريات في الشوارع العامة.

(٥٤) انسحبت جبهة إنقاذ الثورة من المشاركة في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر في التظاهرة التي خرجت يوم الثلاثاء ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤م بسبب ما اعتبرته انقلاب أنصارالله على الاتفاق فيما بينهم ورفع الشعارات وترديد الهتافات الخاصة بحركة أنصارالله.

(٥٥) «رابطة علماء اليمن» على كل العلماء والخطباء والمثقفين، «أن يتقوا الله في هذا الشعب المظلوم، وأن يقفوا إلى جانبه، وأن يتبنوا قضايا هذا الشعب»، واعتبرت الرابطة أن الجُرعة لا تصب إلا في مصلحة حفنة من الفاسدين، الذين ينهبون أموال الشعب، وإلهائه وجرجرته وراء دعوات مصطنعة تحاول حرف مساره عن المطالبة بحقوقه، وأكد البيان أن المشكلة لم تعد بالجرعة فقط، وأن هناك العشرات من المشاكل الأُخرى، كالتعليم والصحة والقضاء والأمن، وغيرها، وأنه الحل يتمثل في اسقاط حكومة المحاصصة.

## ب- دور القبيلة في الثورة الشَّعْبية

كان للقبيلة اليَمَنية دور بارز في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، مثل امتداداً متطوراً لمشاركة القبيلة اليَمَنية في ثورة ١١ فبراير، تطورت هذه التجربة لتأخذ مظهراً أكثر تميزاً في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، ويأخذ دور القبيلة أهميته، من حيث التركيبية الاجتماعية اليَمَنية، فالثقل الأكبر من مجتمع الثورة هو في الريف، ومازال معظم سكان اليمن ريفيون، ينتظمون في روابطهم القبلية.

القبيلة هي شكل التنظيم الاجتماعي الأبرز في الريف، وقد شاركت قبائل اليمن في الثورة الشَّعْبية تحت هذا الشكل التنظيمي، فالقبيلة هي الشكل الذي تحرك في ظله أبناء القبائل لكنها ليست الدافع الأساسي لأبناء القبائل في المشاركة في الثورة[٥٦] ويعود ذلك إلى وجود تمايز اقتصادي في القبيلة حيث أن أبناء القبائل اليوم يتوزعون إلى طبقات وفئات وشرائح اجتماعية عديدة من الملاك وصغار الملاك الزاعيين وعمال الزراعة الفلاحين وعمال المهن الحرة (الشقاة) والطلاب وموظفي الدولة والعاطلين والجنود، جميع هؤلاء شاركوا في الثورة وكان لكل فرد منهم دافعه الخاص إلى الثورة ضمن الدافع العام، فتحرك أبناء الريف ضن الحراك القبلي العام لا يعني بأنه كان تحركاً على أساس أوامر فوقية من مشايخ القبائل أو بدافع عصبية قبلية دون أن يكون لأبناء القبائل مصلحة من التحرك الثوري أو وعي بضرورته، لقد اقترن العام بالخاص في حراك أبناء القبائل الريفيين الزراعيين، ولو لم تكن القبائل قد تحركت بشكل عام كقبيلة بغالبية ابنائها مع الثورة لتحرك أبنائها بصفتهم الفردية، فهم في الأصل ينتمون إلى طبقة اجتماعية شعبية مفقرة صاحبة مصلحة من التغيير كما أن ارتفاع أسعار الوقود كان ضرره على الريف أكبر فمعظم أبنائه مرتبطون بالإنتاج الزراعي.

لعب أبناء القبائل الدور الأبرز، بداية من التحركات الثورية في ريف عمران، وصولاً إلى ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، مشاركة أبناء الريف هي التي عززت ثورية سكان مدينة صنعاء، فعندما أمنت القبائل مداخل العاصمة، وضمن المجتمع في مدينة صنعاء من مدنيين وعسكريين

(٥٦) لعبت القبائل دوراً حاسماً في الثوة الشعبية، وهذه الأهمية لا تنبع فقط من شكل التنظيم الاجتماعي «القبلي» بل من ثورية أبناء الريف، لأنه وفي الواقع التاريخي، انحازت بعض القبائل إلى آل الأحمر، وهناك قبائل اليوم منحازة لدول العُدْوَان، إلا أنه وفي الحالتين من انحياز القبائل «كشكل تنظيم اجتماعي» إلى آل الأحمر وإلى العُدْوَان الراهن، في هاتين الحالتين كان هناك ممن تمرد على الشكل القبلي وشارك في الثورة ويشارك اليوم في الدفاع عن الوطن بدافع فردي، وهذه الحقيقة أيضاً تنطبق على الأفراد الذين انحازوا بصفة فردية إلى العُدْوَان فيما قبائلهم لها مواقف وطنية ضد العُدْوَان، فالجوهري ليس في الشكل القبلي بل في ثورية ووطنية ابنائها، وعندما يتناغم الموقف الوطني للقبيلة مع الموقف الوطني لأفرادها يتعاظم هنا دور القبيلة، وهذه الوحدة ما بين القبيلة وأبنائها هي الغالبة اليوم في مواجهة العُدْوَان.

موقف القبيلة وأمن من المعسكرات المحيطة بالعاصمة التي تقع ضمن حدود القبائل، كل ذلك جعل ثوار مدينة صنعاء يندفعون إلى الثورة بكل حماسة وثقة حتى انتصرت الثورة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

- **القبيلة اليَمَنية في المرحلة الثانية من الثورة**

تقوم القبيلة اليَمَنية اليوم وامتداداً لمشاركتها في المرحلة الأولى من الثورة بدور وطني في مواجهة العُدْوَان دفاعاً عن كُلّ الشَّعْب وكل الوطن، هذا التطور أنضجتهُ الظروفُ الاجتماعية في ظل سلطة الافقار ووصفات صندوق النقد الدولي، التي أنهكت الشَّعْب اليَمَني فتوحدت الحاجات الاقتصادية الاجتماعية للفرد القبيلي في الريفِ مع حاجات العامل والجُندي والطالب والموظف البسيط والعاطل عن العمل في المدينة إضافة لتعزز الروح الوطنية والسخط من التدخلات الأجنبية الأمريكية السعودية التي كانت تمارس بطريقة علنية في تلك الفترة، استطاعت قيادة الثورة الشَّعْبية فَهْمَ هذه المعطيات واستنهضت في القبيلة حميتها ونخوتها ومزاجها العسكري ووظفته بشكل ثوري تقدُّمي عادل لتقاتلَ القبيلة مع الشَّعْب في الثورة الشعبية ومواجهة التدخل العسكري الاستعماري، وبهذه المشاركة الثورية العملية تغيّرت نظرة القبيلة لنفسها وللمجتمع من موقعها ودورها الوطني الجديد، وتطهّرت القبيلة من ممارسات شاذة خارجة عن العرف القبلي الأصيل كانت تقوم بها بعض القبائل أو عناصر منها كالتقطع والنهب والاختطاف وقتل النساء والأطفال في عملية الثأر وغيرها، وهي شوائب المصلحة الخَاصَّة والأنانية الفردية التي طَغَت على المجتمع اليَمَني في ظلِّ السلطة الاستبدادية السابقة التي أفقرت الناس في الريف والمدينة وسحقت آدميتهم ليبحثَ كُلُّ قطاع شعبي وكل فرد من المجتمع عن خلاصِه الفردي، فيما تتحرك القبيلة اليوم بقيادة أنصارالله نحو تحقيق الخلاص الوطني العام.

## ج- مشاركة المرأة في الثورة الشَّعْبية

لم يشهدِ الحِراكُ الاجْتمَاعي اليَمَني منذ تحقيق الوحدة، مشاركة واسعة للمرأة اليَمَنية، كالحضور الفاعل في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، في الريف والمدينة، التي كسرت فيه المرأة اليَمَنية أعراف تستنقص من أدوارها في جانب المسؤوليات العامة، وخرجت بشجاعة إلَى الفضاء العام، تحمل مع جماهير الشَّعْب وبجانب الرجل مسؤولية القضية الاجْتمَاعية الوطنية، وتشارك في المظاهرات والمسيرات وتموين الجماهير بالأغذية، وبالتبرعات المالية، وبالإنفاق الذي وصل إلَى تقديم أنائهن، وأحبائهن «شهداء في سبيل الله ونصرة المستضعفين وحرية الوطن».

إن اشتراك المرأة بشكل كبير وفاعل في النضال الاجْتمَاعي ببُعديه الثوري والوطني انطلاقاً من أطروحات ودعوات حركة أنصارالله الثورية، يُثبت اجْتمَاعية هذه الحركة؛ فاشتراك المرأة في مجرى النضال الاجتماعي بوعي سياسي يعني أن للقوة القائدة للثورة -أنصارالله- تغلغلاً في أوساط الجماهير، وصاحبة تأثير على النساء والرجال معاً.

كان للظروف الاقْتصَادية دورها الضاغط في تثوير المرأة، وتحول الثورة إلَى هَمٍّ (عائلي) معناه نجاح هذه المكوّن اجْتمَاعياً وتتجذر أفكاره والقضية التي يناضل من أجلها، وأن هذه القضية أَصْبَحت تنتج أشكالها السياسية والعملية من القاعدة إلَى البناء العلوي، ومن المرأة إلَى بقية أعضاء الأُسرة، بخلاف لو تم الدفع بالمرأة إلَى العمل الثوري بأوامر أبوية وزوجية دون اقتناع المرأة نفسها.

تحققت ثورية المرأة واستشعارها للمسؤولية الكاملة في إطارها الخاص، وتربيتها لأبنائها وإسنادها لأعضاء أسرتها ودفعهم إلَى الجهاد، في مجتمعنا حيث تدني وعي المرأة وعدم تمكينها الاقْتصَادي والسياسي، معناه أن القضيةَ التي طرحتها الحركة الثورية أَصْبَحت جزءاً من الحياة المجتمعية ولم تعد فكرة نخبوية.

تتحقق طليعية المرأة اليَمَنية من واقع القضية الوطنية التي تتحرّك فيها، ولما كانت القضيةً شعبيّة ضد القوى المعادية للتحرّر الوطني والعدالة الاجْتمَاعية والسيادة الوطنية، فمعنى هذا أن المرأة الثائرة أقرب إلى تحقيق حقوقها الخَاصَّة في الإطار العام، إن اشتراك المرأة اليمنية إلى جانب الرجل في النضال المشترك يجعل منها أكثر تقدماً من النساء اللواتي يتحركن ضمن المفهوم اللبرالي للحراك النسوي، الذي يفصل نضال المرأة عن نضال الرجل،

وينكر وجود أي صِلات ما بين قضية المرأة وبين مسألة السيادة الوطنية، ويرفض بشكل مطلق الحراك الثوري الجذري والكفاح المسلح.

كان اشتراك المرأة اليَمَنية في الثورة نشاطاً ثورياً دافعاً نحو التقدم الاجْتمَاعي العام لتقدم المرأة والرجل معاً، من حيث أن الممارسة النضالية المرأة –سواء في الريف أَوْ المدينة-يصب في مجرى النضال العام الذي من شأنه أن يحل القضايا العامة ويلبي المتطلبات والاحتياجات الخاصة بها، ولكون رؤية المرأة تنطلق من قاعدة وحدة القضية الشَّعْبية الواسعة وبالتالي وحدة مصالح الجماهير المحرومة المُضطَهدة، لأنه من غير الموضوعي الافتراض أن تتحرر للمرأة في مجتمع ووطن غير حر.

في أكثر من خطاب أشاد قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي بالدور الثوري للمرأة اليَمَنية، التي قامت به في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، في المرحلة الأولى من الثورة، أو الدور التي قامت به ومازالت تقوم به في المرحلة الثانية من الثورة في مواجهة قوى الثورة المضادة الخارجية والداخلية(٥٧)

إن اشتراك المرأة اليَمَنية بشكل كبير وفاعل في النضال الاجْتمَاعي ببُعديه الثوري والوطني، كان نتيجة لاستشعارها مسؤولية مواجهة العُدْوَان بجانب الرجل، وهو الأمر الذي يطور وعي المجتمع والقادة حول المرأة وأدوارها، والواقع اليَمَني في أمس الحاجة إلى دور المرأة بجانب الرجل في مواجهة العُدْوَان وعملية البناء اللاحق والذي يتطلب تكاتف كل الطاقات اليَمَنية، وعلى هذا الأساس قدَّرَ الرئيس الشهيد صالح الصماد تقديراً عالياً دور المرأة اليَمَنية، وفي مقدمتها المرأة العاملة والمرأة المناضلة التي تحملت أعباء كثيرة عن الرجل المنشغل في جبهات الدفاع عن الوطن، وقدمت نموذجاً تاريخياً للمرأة المناضلة في العصر الحديث (٥٨)

(٥٧) «أشاد قائد الثورة الشعبية السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي بصمود المرأة اليمنية وصبرها وثباتها في مواجهة العُدْوَان الأمريكي السعودي الإسرائيلي الإجرامي منذ عام على بدء سفك الدماء البريئة من الأطفال والنساء والرجال.. وأشار قائد الثورة الشعبية في رسالة وجهها إلى حرائر يمن الإيمان والحكمة الصامدات في وجه الطغيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة المسلمة ذكرى ميلاد سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء سلام الله عليها إلى الدور المتميز للمرأة اليمنية وهي تقدم إلى التضحيات من الأبناء والأخوة والآباء والأزواج شهداء في ميادين العزة والشرف، وتنفق من مالها في القوافل والتبرعات بحسب ما تستطيع، وتساهم في كل ما أمكنها من المساهمات بحسب قدراتها مع الصبر العظيم على معاناة وظروف الحرب.. وأكد أن الشعب اليمني فخور بالمرأة اليمنية المسلمة وما تتحلى به من صبر وأخلاق وعفة والتزامها بأخلاق وقيم دينها وموروثها الحضاري وما تقوم به من دور أساسي في البنيان الأسري الذي يقوم به بنيان الأسرة **«. موقع صحيفة الحقيقة «السيد القائد عبد الملك الحوثي: يوجه رساله هامة الى نساء اليمن والعالم»،(**٥ آب/أغسطس ٢٠١٨م) متوفر على الرابط: https:www.alhagigah.net

(٥٨) «المرأة اليمنية ربما في العُدْوَان أثبتت أنها النموذج الأرقى والأنصع على مستوى تاريخ البشرية، في ثباتها، في صمودها، في عزتها، في إبائها، لا ينكر هذا الدور إلا جاحد. ونحن رغم ظروف العُدْوَان لم نغفل هذا الجانب حتى وإن كان هناك الكثير من الملاحظات إلاّ أن المرأة اليمينة شاركت وبقوة في هذه الجوانب الرسمية، في الحوارات وفي غيرها. وكان لها دور في تشكيل الحكومة» سبأ نت«**نص كلمة الرئيس الصماد خلال لقائه عدد من القيادات النسوية**»، ( ١٧آذار/ مارس ٢٠١٨م) متوفر على الرابط:

https:www.saba.ye

انطلقت رؤية الرئيس الصماد -والتي هي جزء من ثقافته القرآنية وفكر أنصارالله - من أن دور المرأة ومكانتها لا تقل أهمية عن دور ومكانة الرجل، بل أن الفوارق هي في إطار تقسيم العمل سواء بين مرأة ومرأة أو بين رجل و رجل آخر ووظيف كل منهما في الحياة،[٥٩] ما يعني أن هذه الفوارق سواء كانت إيجابية للأفضل أو سلبية، منعكسة عن نشاطها الاجتماعي ذاته الإنتاجي مادياً وفكرياً وخدمياً، وليس هناك قصور ونقص متصل بكيانها، وتعد هذه رؤية متطورة في واقع الفكر السياسي عن المرأة، سواء السائد لدى المدارس الفلسفية البرجوازية التي تنظر إليها ككائن بيولوجيي ضعيف في بنيته، أو المدارس الإسلامية (السلفية) التي ترى فيها نقصاً في عقلها ودينها وترى وظيفتها في الحياة خدمة الرجل.

(٥٩) «المسؤولية ملقاة على الجميع في هذه المرحلة، وقد تختلف الأدوار حتى داخل فئة الرجال، أو داخل فئة النساء نفسها، فقط هناك اختلاف في الأدوار -إن صح التعبير- ليس معنى ذلك: أن هذا الطرف يقوم بالدور الأساسي، إنما ربما هنا يكون الدور أكثر من هناك، وإلا فالمسؤولية ملقاة على عواتق الجميع، خاصة وأن الجميع مستهدفون في إطار الاستهداف الممنهج للإمة.» مصدر سابق

## الاستراتيجية العامة للثورة الشَّعْبية

أثبتت ثورة ٢١أيلول/سبتمبر الطابع الإبداعي الخلاق للجماهير الشعبية اليَمَنية، والجماهير على الدوام مُبدعة الثورة، تتوقف قدرتها الإبداعية والتحويلية على المكون الثوري الذي يشجع ويهذب ويدير نشاطها الثوري. كانت الاستراتيجية العامة في الثورة الشَّعْبية ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤م، هي «التقدم إلى الأمام» وقد ظهرت في تلك المرحلة نكتة سياسية تعبر عن هذه الاستراتيجية وهي «شاصات أنصارالله بدون ريوس»[٦٠]، منشأ هذه الاستراتيجية الثقة بصوابية الموقف السياسي الثوري والإيمان العميق بدور الجماهير وقدرتها على تحدي الصعاب إذا ما استشعرت المسؤولية الدينية والوطنية وتحركت بجدية متوكلة على الله، هذا الاعتقاد الراسخ يرد في مختلف خطابات قائد الثورة.

بناء على هذه الاستراتيجية حُدد تكتيك مُعين للممارسة السياسية والميدانية في الثورة، ولم يكن التكتيك نتيجة التأمل الذهني بل عبارة عن الارتقاء في نشاط أنصار الله من العفوية إلى التخطيط أي من المقولة الشَّعْبية «ما بدأ بدينا عليه»[٦١] ورد الفعل إلى المفهوم القرآني «وأعدوا لهم» الذي يتطلب التخطيط للمواجهة[٦٢]، وهذا الارتقاء من العفوية إلى التخطيط والتفاعل الإيجابي مع الأحداث وتطوراتها السريعة والمتشعبة والانضباط الذي تحقق إلى حد ما في تجربة ثورة ٢١أيلول/سبتمبر كان حصيلة خبرة سنوات من الحراك الميداني السياسي منذ الحروب الست ولاحقاً في أحداث دماج وعمران التي تعد إرهاصات للثورة الشَّعْبية والتي صقلت أنصارالله بفعل الضغوط المتعددة وفتح أكثر من جبهة سياسية وعسكرية

(٦٠) تعنى هذه المقولة الشعبية أن سيارات أنصار الله لا ترجع إلى الخلف، ومدلولها أن أنصار الله يمضون إلى الأمام ولا يتراجعون

(٦١) هذه المقولة تشير إلى طابع النشاط الارتجالي غير المخطط حيث يتبع الفعل فعل آخر بدون توجيه مسبق للنشاط.

(٦٢) المطلوب في هذه الخطوات المهمة هو التالي الصبر والعزم والتوكل على الله والانضباط وفق تعليمات اللجان التنظيمية لأنه مطلوب منا أن يكون تحركنا تحركاً منظماً وحكيماً ومنضبطاً هذا سيعطيه فعالية كبر.. المقام مقام مسؤولية يؤسس فيه شعبنا اليمني لمستقبله وليس فقط لحاضره، مقام يوقف فيه شعبنا سياسة العبث والفساد والاستغلال والاستئثار والاستبداد والظلم بكل أشكاله. صحيفة المسيرة، «**السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي خطاب بدء المرحلة الأخيرة من الثورة**»،( العدد (٤) ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م)

وإعلامية في آن ومواجهة تحالفات واسعة[٦٣] ويمكن معرفة التكتيك من خلال ملاحظة العلاقة التفاعلية (الجدلية) بين الشعارات والمواقف السياسية والممارسة الميدانية التي تحققت في الملموس التاريخي في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م [٦٤]

وضع أنصارالله شعارات تكتيكية مبدئية – ولا يقصد بالتكتيك الانتهازية بل وضع أهداف القريبة المتدرجة ضمن الهدف العام والنهائي- بهدف توحيد كافة القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في الثورة، وتتلخص هذه الشعارات التكتيكية في «إسقاط الجرعة السعرية، إسقاط الحكومة الفاسدة، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ومحاربة الإرهاب التكفيري»، وهو ما جمع إلى جانب أنصارالله جماهير شعبية واسعة، توحدت في سبيل تنفيذ الأهداف والشعارات المطروحة، وهي قوى اجتمعت بناء على دوافع غاية في التباين ولها أهداف متمايزة، وأمزجة وتطلعات مُختلفة، إلا أنها وجدت في الشعارات المطروحة أو بعضها حافزاً للتحرك الجماهيري الثوري بقيادة أنصارالله.

كان لدى قيادة الثورة استيعاب للوضع الاقتصادي والمزاج الاجتماعي وتقدير للوضع السياسي والانقسامات بين النخب الحاكمة، وهو ما مكن قيادة الثورة أن تُقر الشعارات التكتيكية السليمة وصولاً إلى الأهداف المرجوة، مع الارتباط الوثيق بالجماهير الشَّعْبية وتنامي الثقة المتبادلة ما بين الشَّعْب والمكون القائد للثورة، بخلاف من كانوا يرفضون «الجرعة» والانقلاب على التوافق في مؤتمر الحوار الوطني[٦٥]، ويتحدثون عن الثورة والديمقراطية والشراكة والعدالة والدولة المدنية وهم معزولون عن الجماهير وخارج الصراع الملموس ما بين القوى الثورية والقوى المعادية للجماهير.

كانت الشعارات والأهداف التكتيكية التي طرحت في الثورة الشَّعْبية مرتبطة بالمبدئية والصلابة والمرونة، وفي تفاعل (جدلي) مع الوضع التاريخي الملموس، ففيما كانت الجماهير الثورية في الشارع تمارس الفعل الميداني كانت القيادة الثورية والسياسية تلتقي بالأطراف السياسية وبالسلطة، رافضة التنازل عن الأهداف المطروحة ومُبدية الموافقة على إيقاف العمل الثوري في حالة تلبية الأهداف المطروحة، وبهذا توحدت الصلابة المبدئية مع المرونة.

(٦٣) للمزيد راجع الفصل الرابع-من الكتاب- مبحث إرهاصات الثورة الشعبية

(٦٤) للمزيد راجع الفصل الرابع-من الكتاب- مبحث التسلسل الزمني للثورة

(٦٥) للمزيد راجع الفصل الثالث-من الكتاب- مبحث وثيقة حل القضية الجنوبية وشكل الدولة اليَمَنية

في هذه المرحلة الحساسة قادت قوى الثورة المعركة السياسية بشكل حكيم، مع الوضوح التام وإطلاع الجماهير على الحقائق والمفاوضات السياسية، ما عزز ثقة الجماهير بالقيادة الثورية، وقد تحدد الخطاب والأداء السياسي آنذاك بما كان يُعبر عنه قائد الثورة في مختلف خطاباته، بالوضوح المبدئي: «موقفنا موقف الشَّعْب ونحن جزء منه، ويجب أن يكون تحركاً عاماً لا يعبر عن فئة بخصوصها»، ومواجهة الخطاب المعادي للثورة بالتأكيد «نحن جمهوريون»، وباجتذاب أحرار الجيش والأمن ودعوتهم بعدم خذلان الشَّعْب والالتحام به وعدم الإصغاء إلى القوى التي تريد الزج به إلى معارك غير عادلة، والتصريح «بعدم قبول أي مساومة على حساب الشَّعْب»، والتأكيد على سلمية، الثورة، وإدانة مواقف السفارات المعادية للثورة، والتصريح بكل شجاعة بأن من حق الشَّعْب اليَمَني أن تستجاب مطالبه وأن يفرضها فرضاً.

لعب الوضوح والصلابة والمصداقية والشجاعة في التصريحات التي كانت ترد على لسان قائد الثورة دوراً مؤثراً في تعاظم ثورية الجماهير واتقاد حماسها، التي وجهت بشكل دقيق إلى أكثر القوى المضادة للثورة رجعية وعناداً وإجراماً والإطاحة بها عسكرياً، ثم فرض خيارات السلم والشراكة والتوافق على بقية النخب الحاكمة التي لم تصطدم بالثورة عسكرياً، فعلى الرغم من أن العمل الثوري المسلح استهدف على نحو خاص علي محسن الأحمر وميليشيات حزب الإصلاح، إلا أن اتفاق السلم والشراكة بمبادئه وقضاياه كان يضرب المصالح غير المشروعة وآليات الاستبداد والسيطرة غير الدستورية، لبقية النخب الحاكمة ومنها الرئيس السابق علي عبد الله صالح وأسرته والنخبة النافذة المرتبطة به وحزبه وبالنخب النافذة غير العسكرية الموالية لحزب الإصلاح وآل الأحمر وشركائهم.

إن حقيقة كون الثورة صراع قوى اجتماعية حية موجودة في ظل ظروف موضوعية محددة، يعني أنها لا تسير طبقاً لتعاليم كتاب مدرسي، بل طبقاً للوضع التاريخي الملموس، ولمستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي، وللخصوصيات الحضارية الثقافية للشعب وتجربته الثورية، وقد عكست ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر هذه المعطيات التاريخية، وتميز الحراك الثوري بتمويله الذاتي من خلال القوافل الغذائية الشَّعْبية ورفع معنويات المعتصمين من خلال الوفود التي كانت تزور مخيمات الاعتصام، وباجتذاب السكان إلى المشاركة من خلال الرقصات الشَّعْبية والزوامل الحماسية والتشييع الجماهيري لشهداء العنف الرجعي التي مارسته القوى المضادة للثورة ضد الثوار السلميين قبل انتقال الثورة لخيار الدفاع فالهجوم المسلح.

بناء على المرونة المبدئية ومتطلبات الواقع الملموس، أخذت الثورة الشَّعْبية أشكال نضالية مركبة من خبرة وتجربة الشَّعْب اليَمَني عموماً وأنصار الله خصوصاً، من التقاليد الريفية ومن الأساليب المدنية، فبدأت حركة الثورة بمسيرات شعبية، كانت تخرج الجماهير لتطرح مطالبها وتعود من حيث أتت، ثم تطورت الممارسة الثورية إلى نصب خيام في مداخل العاصمة والاعتصام داخلها -دون أن تعيق خط السير- ثم تطورت الحركة الثورية بوضع خيام جديدة على مداخل العاصمة، وصولاً إلى القيام بعصيان مدني لساعات محددة داخل مدينة صنعاء وأمانة العاصمة، ثم ارتقت الثورة إلى مرحلة جديدة برفع الشارات الصفراء والتهديد باتخاذ خطوات ثورية أقسى إذا لم تستجب المطالب الشَّعْبية.

انتقلت الثورة إلى مستوى أرقى بنصب الخيام جوار الوزارات والمؤسسات الحكومية، ثم إيقاف الشوارع في عواصم المدن لفترة معينة، وطوال هذه المرحلة تطور الفعل الثوري في مدينة صنعاء في ظل السلمية، رغم أن المواجهات العسكرية مع الجماعات التكفيرية وميليشيات القوى المعادية للثورة كانت مستمرة في محافظات ومديريات أخرى كمأرب والجوف وأرحب، وبالتزامن مع النشاط الثوري في صنعاء ومع قدوم وفود شعبية ثورية إلى محافظة صنعاء من المحافظات القريبة كانت تخرج مظاهرات شعبية مساندة للثورة الشَّعْبية في أغلب محافظات الجمهورية.

بدخول الثورة في خطوات ثورية متقدمة في ظل النشاط السلمي المكفول دستورياً، قامت القوى المعادية للثورة بقطع التطور السلمي للثورة وقمعها بالعنف الرجعي، الأمر الذي دفع قوى الثورة إلى الانتقال نحو خيار العنف الثوري، ووفقاً لخطة عسكرية معينة، وللفرز والانقسام السياسي في أوساط الجيش وتحييد الثورة لغالبية القوات العسكرية وتحديد المعركة مع القوات العسكرية التابعة للجنرال علي محسن والإخوان وبيت الأحمر حصراً، استطاعت لجان الشَّعْب الثورية المسلحة أن تواصل الثورة عبر الكفاح المُسلح دون الاصطدام بالمجتمع، رغم أن الانقسام السياسي والتعصب المذهبي المناطقي -التي كانت تؤججه القوى المعادية للثورة- كان في مستويات حرجة، ولم تستمر المعارك الثورية لأكثر من ثلاثة أيام في مدينة صنعاء حتى سقوط الفرقة الأولى مدرع وانتصار الثورة الشَّعْبية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، وتأمين العاصمة صنعاء.

ظلت قيادة الثورة محافظة على الشعارات التي رفعتها، ففي يوم انتصار الثورة بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م أكدت القيادة الثورية «إننا لسنا في وارد تصفية الحسابات والثأر

والانتقام. مستعدون للعمل مع الجميع، أيدينا ممدودة لحزب الإصلاح، إخوتنا في الجنوب متضررون ومظلومون ونحن بجانبهم لحين حل قضيتهم، الثورة مكسب لكل الشَّعْب ولن نقبل بعودة الاستبداد إلى بلادنا»، هذه المصداقية والمبدئية في الشعارات طمأنت مختلف القوى السياسية والاجتماعية والثقافية وكبار الموظفين في الأجهزة الحكومية، بل وصل خطاب التطمين إلى دول الجوار بأن الثورة لا تستهدفهم ولن تمس المصالح المشروعة لهم في بلادنا إذا ما التزموا باحترامهم السيادة الوطنية للجمهورية اليَمَنية واحترام حقوق الجوار، وهو ما دفع مختلف القوى السياسية إلى توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية وإن كانت غير مقتنعة بقضية الشراكة، وهو الأمر الذي دفع مختلف الدول إلى مباركة اتفاقية السلم والشراكة وإن كانت لا تريد مشاركة أنصار الله في الفضاء العام اليَمَني.

هذا الاجماع غير المسبوق على اتفاق السلم والشراكة داخلياً وخارجياً، يُثبت مصداقية قوى الثورة، وموضوعية مطالبها، وعدالتها، ويُثبت نجاح الثورة الشَّعْبية في الميدان السياسي وقدرتها على أن تعبر عن الجوهري في القضية الوطنية اليَمَنية المتمثل في السيادة الوطنية والشراكة وبناء الدولة العادلة والمحافظة على وحدة أراضي الجمهورية من التفكك والانقسام، وقد اصطدمت هذه المهام الثورية الوطنية الآنية والاستراتيجية بالقوى المعادية للثورة والشَّعْب المحلية والأجنبية.

# الفصل الخامس:

# نهج السلم والشراكة والعُدْوَان المضاد للثورة

## السلم والشراكة

كان اتفاق السلم والشراكة حدثاً غريباً بالنسبة للقوى السياسية اليَمَنية، فطوال التاريخ اليَمَني الجمهوري، من بعد ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢م شمالاً والاستقلال الوطني ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر١٩٦٧م جنوباً، حتى ١١ شباط/فبراير ٢٠١١م، لم يسبق التوصل إلى اتفاق مماثل، ولم تقدم القوى المنتصرة والصاعدة إلى السُلطة في مختلف الحروب والانقلابات والحركات التصحيحية على انتهاج السلم والشراكة تجاه خصومها أو حلفائها، كما فعلت قيادة ثورة ٢١ سبتمبر في خطاب انتصار الثورة والذي مثل انتصاراً للسلم والشراكة[١]

في تجربة ما بعد الانقلاب على الرئيس عبد الله السلال[٢] عام ١٩٦٧م في اليمن العربية قامت القوى الجمهورية المشيخية الحليفة للسعودية بتصفية الوجود اليساري والقومي من مختلف أجهزة الدولة ومن القوات المسلحة في مذابح دموية شهدتها صنعاء من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس١٩٦٨م[٣]، وفي جنوب الوطن جاءت خطوة ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩م التصحيحية في عدن التي قام بها التيار اليساري في الجبهة القومية ضد التيار اليميني وعلى إثرها وضع الرئيس قحطان الشَّعْبي[٤] في السجن الانفرادي حتى وفاته عام ١٩٨١م وأقصي معه الجناح اليميني، لتفتح باب الصراع الدموي المرافق للإقصاءات والذي تكرر في الانقلاب على الرئيس سالم ربيع علي[٥] في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٨م، ثم لاحقاً وقعت أحداث ٨٦م

(١) للمزيد راجع وثائق الفصل الخامس، الوثيقة ص (٤٤٧)

(٢) عبد الله يحيى السَّلاَّل (١٩١٧م -١٩٩٤م)، ولد في قرية شعسان مديرية سنحان محافظة صنعاء عام ١٩١٧م. التحق بمدرسة الأيتام بصنعاء عام ١٩٢٩م، وبعد إتمام للمرحلة الثانوية سافر إلى العراق عام ١٩٣٦م في بعثة عسكرية أرسلها حاكم اليمن وقتها الإمام يحيى حميد الدين حيث دخل الكلية العسكرية العراقية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٩م كان ضابطاً في الحرس الملكي في المملكة المتوكلية اليمنية سابقاً، وأصبح أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية في الفترة ١٩٦٢م – ١٩٦٧م.

(٣) جرى تخليد هذا اليوم الأسود من قبل العقيد علي عبد الله صالح في جعله يوم تأسيس المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢م.

(٤) قحطان محمد الشعبي (١٩٢٣م- ١٩٨١م) ولد في وادي شعب، أحد أودية مدينة طور الباحة عاصمة إقليم الصبيحة عام ١٩٢٣م، في خمسينيات القرن الماضي التحق بحركة القوميين العرب، بعد تأسيس «الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل» عام ١٩٦٣م أنتخب أميناً عاماً لها، رأس الوفد المفاوض بعد انتصار ثورة ١٤ تشرين أول/أكتوبر، وقع في جنيف اتفاقية الاستقلال مع ممثل بريطانيا لورد شاكلتون في ٢٨ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٦٧م أصبح أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في الفترة من ١٩٦٧م إلى ١٩٦٩م والتي عرفت فيما بعد بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(٥) سالِم رُبَيِّع عَلِي يعرف باسم «سالمين» رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩م وحتى تم الانقلاب عليه في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٨م وإعدامه في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٨م.

الدموية والتي راح ضحيتها الرئيس عبد الفتاح إسماعيل [٦]، وآخرون من مناضلي الثورة والاستقلال الوطني.

بالتوازي مع ما كان يجري في جنوب الوطن، وقعت أحداث مماثلة في شماله، في الحركة التصحيحية الذي قام بها العقيد إبراهيم الحمدي في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٤م في «الجمهورية العربية اليمنية» وجرى نفي الرئيس عبد الرحمن الإرياني[٧] وإقصاء القوى القبلية التي انقلبت على السلال فيما مضى، ثم تم تصفية الرئيس إبراهيم الحمدي[٨] لاحقاً في ١١ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٧م ومعه جزء كبير من القوى القومية الناصرية في شمال الوطن بتآمر من العسكر الرجعيين والسعودية والقوى القبلية، ثم جرت دورة تصفية جديدة وإخفاء قسري للقوى القومية عقب فشل الانقلاب الناصري في ١٥ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٨م، ثم ممارسة الاغتيالات والإقصاءات والتصفيات التي سبقت وأعقبت حرب ١٩٩٤م، والتي قادها الفريق علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر واللواء علي محسن الأحمر [٩] في مختلف هذه المراحل التاريخية كانت القوى التي تصعد السُلطة بأي شكل من الأشكال تصفي الوجود السياسي السابق لها، ومن الإنصاف ذكر أن الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني في شمال الوطن والرئيس عبد الفتاح إسماعيل في جنوبه قدما استقالاتيهما من الرئاسة ورفضا أن تراق الدماء بسببهما، أما المسألة الجوهرية الأعمق في هذا المسار فهي الدعوة المبكرة للشهيد جارالله عمر[١٠] إلى التعددية السياسية والشراكة في أوساط القوى الثورية الوطنية في جنوب الوطن، في الوقت الذي كان

(٦) عبد الفتاح إسماعيل علي الجوفي (٢٨ تموز/يوليو ١٩٣٩م - ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦م) ولد في يوليو ١٩٣٩م في عزلة الأغابرة بحيفان التابعة لقضاء الحجرية، محافظة تعز، تلقى تعليمه في عدن، حيث عمل كعامل فني في مصفاة لتكرير النفط ساهم في تأسيس حركة القوميين العرب في جنوب اليمن، كما ساهم في تشكيل عدد من خلاياها، في ثورة ١٤ أكتوبر تولى قيادة قطاع الفدائيين في عدن، وفي مرحلة لاحقة للاستقلال أصبح رئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى، ورئيس سابق لدولة اليمن الديمقراطية والزعيم الأول للحزب الاشتراكي اليمني وذلك من الفترة ٢١ كانون أول/ديسمبر ١٩٧٨م إلى ١٩٨٠م.

(٧) القاضي الرئيس عبد الرحمن الإرياني (١٠ حزيران/يونيو ١٩١٠م - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨م) عضو مجلس قيادة الثورة ووزيراً للعدل ١٩٦٢م، رئيسا للمجلس الجمهوري ١٩٦٧م إلى ١٩٧٤م.

(٨) إبراهيم بن محمد الحَمْدي (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٣م - ١١ تشرين أول/أكتوبر١٩٧٧م). سياسي وقائد عسكري يمني كان رئيس الجمهورية العربية اليمنية من ١٣ حزيران/حزيران/يونيو ١٩٧٤م حتى ١١ تشرين أول/أكتوبر١٩٧٧م عندما اغتيل هو وأخوه عبد الله في منزل الغشمي بواسطة العقيد علي عبد الله صالح وآخرين بتوجيه من الملحق العسكري السعودي صالح الهديان.

(٩) للمزيد راجع الفصل الثاني -من الكتاب-مبحث: الواقع العسكري في اليمن ١٩٩٠م-٢٠١٠م

(١٠) جارالله عمر، (١٩٤٢م -٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢م)، ولد في قرية كهال في مديرية النادرة محافظة إب، في العام ١٩٤٢م، بدأ تعليمه في كتاب القرية والمدرسة الشمسية بذمار ثم المدرسة العلمية بصنعاء، التحق بحركة القوميين العرب في ستينيات القرن الماضي، شارك في الدفاع عن العاصمة صنعاء أثناء حصار السبعين يوماً، من مؤسسي الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وقيادي في «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، أول من دعا إلى تبنى التعددية السياسية والحزبية في الشطر الجنوبي قبل الوحدة، عضو في المجلس الاستشاري الذي تلى قيام دولة الوحدة اليمنية العام ١٩٩٠م، من أبرز الشخصيات التي شاركت في الحوارات السياسية بين الأحزاب اليمنية خلال الفترة الانتقالية ١٩٩٠م .١٩٩٣م، من المساهمين الأساسيين في صياغة وثيقة العهد والاتفاق ١٩٩٤م وأحد الموقعين عليها في عمان عام ١٩٩٤م، ساهم في إعادة بناء الحزب الاشتراكي اليمني بعد حرب صيف ١٩٩٤م من خلال موقعه كعضو في المكتب السياسي مسؤولاً عن الدائرة السياسية للحزب. واصل نشاطه الحواري مع الأحزاب السياسية اليمنية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية وإزالة آثار حرب صيف ١٩٩٤م. أدت تلك الحوارات إلى تأسيس مجلس التنسيق وأخيراً اللقاء المشترك الذي يضم عدداً من أحزاب المعارضة بينها حزب التجمع اليمني للإصلاح. أنتخب أميناً عاماً مساعداً للحزب الاشتراكي اليمني في دورته الثانية عام ٢٠٠٠م، اغتيل في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢م بعد أن تلقى رصاصتين في صدره أمام وسائل الإعلام وهو يلقي كلمة الاشتراكي في المؤتمر العام الثالث للتجمع اليمني للإصلاح.

يخوض فيه نضالاً من أجل الديمقراطية في شماله.

بخلاف هذا الإرث التاريخي اليَمَني من الدماء والإقصاء، جاءت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر بممارسة جديدة، ففي يوم انتصارها في ٢٠١٤م، دعت إلى السلم والشراكة التي تخلوا من أي مصالح خاصة بأنصارالله كمكون على حساب الوطن اليَمَني والمصالح المشروعة لبقية المكونات، اتفاقية السلم الشراكة هي ما ميزت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، لذا سارعت كل القوى السياسية اليَمَنية إلى مباركة اتفاق السلم والشراكة والتوقيع عليه، ولم تجد أي قوى سياسية إجحافاً في بنود اتفاق السلم والشراكة، وإن كانت بعض القوى والشخصيات السياسية لم تؤمن بالسلم والشراكة وتريد بدورها إقصاء الآخر، إلا أنها اضطرت إلى التوقيع والإشادة بالاتفاق، وهذه القوى التي لم تؤمن باتفاق السلم والشراكة، كان يُفترض أن تقصى وفق العرف الثوري، وهم اليوم مَن يقاتلون مع العُدْوَان، وصدرت بحقهم أحكاماً بالخيانة الوطنية ومصادرة أموالهم والحكم عليهم بالإعدام وهو ما كان متوقعاً أن يتم يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤م لو أن قوى أخرى غير أنصارالله من كان القائد للثورة الشَّعْبية. وهي إجراءات مبررة وضرورية من أجل ترسيخ الثورات «فالحرب الأهلية» بين قوى الثورة وأعدائها، سنة تاريخية رافقت كل الثورات في التاريخ الإنساني كالثورة الفرنسية والروسية والصينية وغيرها، وعدم إقدام أنصارالله على إقصاء هذه الأطراف والشخصيات المعادية لم يؤد إلى استتباب السلام فقد قامت بدورها بتفجير الحرب الأهلية بطابعها التكفيري الرجعي وبالتعاون مع دول تحالف العُدْوَان.

لم يكن اتفاق السلم والشراكة حيلة من خارج القناعة السياسية لأنصارالله، بل انعكاس لها تجلت هذه الميولات الديمقراطية لأنصارالله بشكل واضح في الاتفاقيات بينهم وأبناء المناطق الريفية بعد الإطاحة بمشيخات الأحمر، وكذلك الاتفاقات السابقة للإطاحة بمشيخة الأحمر، كانت كلها تؤكد على المسائل الديمقراطية، من أمان حُرية التنقل، وحرية الفكر واحترام الرأي، ومزاولة الأنشطة الثقافية بشكل سلمي، وحرية الانتماء والتعددية السياسية[١١].

إلى جانب قناعة قائد الثورة بالسلم والشراكة الوطنية، فالتركيبة الطبقية الشَّعْبية لأنصارالله جعلتهم يتبنون هذا الاتفاق إذ لا يرون بأن ذلك سوف يُفقدهم أي مصلحة، ولن يخسروا منه شيئاً، على عكس القوى الأخرى المسيطرة والمتسلطة والمالكة الاحتكارية في اليمن التي ترى في هذا الاتفاق تهديداً لمصالحها الفاسدة غير المشروعة، وهذا الأمر تنبه له قائد الثورة واعتبر أنه سيكون أحد أبرز التحديات التي ستواجه اتفاق السلم والسراكة[١٢]

(١١) للمزيد راجع الفصل الرابع مبحث: انفتاح آفاق الحرية والتعددية في عمران

(١٢) «المرحلة القادمة لا يمكن أن يقف فيها ضد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه إلا الفاسدون أولًا لأنهم يعتبرون أنفسهم متضررين من حزمة الاجراءات الاقتصادية، أيضا أصحاب منهج الاقصاء والاستبداد من لا يقبلون بالشراكة، من يعتبرون أنفسهم متضررين من الشراكة، لا شك أن المرحلة وهي مرحلة انتقالية يجب أن تبنى وتقوم على مبدأ الشراكة، والمرحلة هي مرحلة بناء دولة بناء دولة عادلة، هذا يتطلب تظافر الجميع تظافر الجهود من الجميع وتعاون الجميع وتكاتف الجميع، أصحاب منهج الاقصاء هم أيضاً مستبدون، هم من يحرصون على الاستبداد ومصادرة حقوق الآخرين والاستئثار بكل شيء «. السيد عبد الملك الحوثي **«خطاب انتصار الثورة»، (**٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م)

## تحقيق السلم والشراكة مهمة الثورة

قامت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر بإزاحة النخب المتسلطة التي كانت تاريخياً تعارض أي انتقال سياسي وأي تطور وتقدم في المجتمع اليَمَني، التي انقلبت سابقاً على اتفاقية العهد والاتفاق[١٣] واتفاقية الوحدة[١٤] -بالتعديلات الدستورية غير الشرعية- وتآمرت على ثورة ١١ شباط/فبراير ورفضت تنفيذ النقاط العشرين[١٥] ورهنت البلاد للهيمنة السعودية الأمريكية؛ فبإضعاف وإزاحة هذه القوى وتفكيك عوامل قوتها فتحت الآفاق رحبة أمام التطور الاجتماعي الاقتصادي السياسي في اليمن، وهذه هي المهمة الأساسية لثورة ٢١ أيلول/ سبتمبر في بُعدها المحلي.

البعد الديمقراطي لثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، الذي انعكس في اتفاق السلم والشراكة ينبع من مضمون الثورة السياسي الاقتصادي بتبنيها مصالح أغلب طبقات وشرائح وفئات المجتمع اليَمَني جنوباً وشمالاً، التي تأثرت بقرار الجرعة وكانت تعاني من الوضع السائد. كانت الجرعة هي المصادفة التي مثلت شكل ظهور الضرورة في التغيير الشامل وتحطيم مراكز القوى المهيمنة ولو لم تأتِ الجرعة لجاء حدث آخر يؤدي إلى اندلاع الثورة، وهذه المصادفة لا تعني انعدام السببية فقد تم إقرار الجرعة نتيجة السياسات والممارسات الاقتصادية الفاسدة واللبرالية التي تعيد إنتاج الفقر بما يؤمن حُكم الأقلية الاستبدادية المُسيطرة.

تكتسب الثورة ديمقراطيتها من انتصارها على مراكز النفوذ التي أعاقت حركة التقدّم الاجتماعي، ولضربها «حكومة الوفاق» التي انتهجت المحاصصة بين أطراف المبادرة الخليجية، وكذلك في إضعاف المرتكزات العسكرية التنظيمية الأيديولوجية للنخب القديمة، وهي بمجملها سلطة ببنائها التحتي والفوقي تشكلت عن فسادها حالة قناعة موضوعية، وإجماع عام لدى المجتمع اليَمَني والدولي، وهوَ ما جعل من إسقاطها مهمة ديمقراطية

(١٣)للمزيد راجع الفصل الثاني-من الكتاب- مبحث: اتفاقية العهد والاتفاق

(١٤) للمزيد راجع الفصل الثاني-من الكتاب- مبحث: حرب ٩٤ الآثار والتداعيات

(١٥) للمزيد راجع الفصل الثاني-من الكتاب- مبحث: النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر

ثورية، كما أن ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر في بعدها الاقتصادي تمهد لفتح البلاد أمام التطور الرأسمالي الإنتاجي وتحديث الهياكل الاقتصادية والبنى الاجتماعية التي تم عرقلة تطورها، بالقضاء على النخب التي جيرت أجهزة الدولة المدنية والعسكرية لمصالح فئوية، في حزبي المؤتمر والإصلاح، وتحجيم قواهم العسكرية الخارجة عن جهاز الدولة والتوجه نحو فصل هذه النخب عن الثروة الوطنية ومنع ممارساتها الاقتصادية غير المشروعة قانونياً، وهذه هي شروط تحقق الشراكة والمنافسة وهي مهمة الثورة على المستوى الاجتماعي الاقتصادي، وترتبط بديموقراطية الثورة وطنيتها، من حيث السعي إلى استكمال تحرير القرار الوطني، وإزالة الهيمنة الأجنبية هو شرط لضمان الشراكة الوطنية.

جاء اتفاق السلم والشراكة ملبياً للضرورة التاريخية المتمثلة في الحاجة إلى رص صفوف اليَمَنيين وتوجيه كل الطاقات إلى البناء متوافقاً مع دعوة قديمة أطلقها جار الله عمر عقب حرب صيف ٩٤[١٦] كما جاء الاتفاق ليُعيد المسار السياسي في اليمن إلى مجراه، وذلك بالتأكيد على إصلاح الانحرافات والممارسات غير التوافقية التي تمت بشكل استبدادي من قبل رئيس مؤتمر الحوار الوطني الرئيس الانتقالي هادي.

كان قد شاب عملية مؤتمر الحوار الوطني تجاوزت عديدة مخلة بمسار الحوار الوطني، قام بها الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي، وكانت مؤشراً على عدم قناعته ومن خلفه الأمريكيين بمبدأ التوافق والحلول الوطنية، وتحويل مؤتمر الحوار مجرد احتفالية شكلية لإضفاء الطابع الوطني على التوجهات العُدْوَانية التي كانت تُفرض على الشَّعْب، ومن أبرز هذه التجاوزات، عدم تشكيل المؤسسات التنفيذية والتشريعية المعنية بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني كما نصت على ذلك وثيقة الضمانات، بحيث تلتزم في تشكيلها بمبدأ الشراكة الوطنية الواسعة، ومبدأ التوافق ومبدأ إرساء نظام الحكم الرشيد، ومن تلك المؤسسات الحكومة الوطنية الجديدة وتوسيع مجلس الشورى لاستيعاب القوى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني وخاصة القوى الأساسية التي ليس لها تمثيل (أنصار الله والحراك الجنوبي).

---

(١٦) «تحتاج اليمن إلى الوفاق والمصالحة لأن حاضرها مثقل بما خلفته المراحل الماضية من الأزمات والصراعات الدموية التي تشابكت فيها كل عوامل الانقسامات وخلفت ورائها ما لا يحصى من الجروح ومشاعر الغبن وعشرات الآلاف من الضحايا والأسر المنكوبة، وتحتاج اليمن إلى المصالحة لأن تحديث وتطوير بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموروثة تتطلب حشد كافة الطاقات والإمكانيات الموجودة والمتاحة، وتحتاج اليمن إلى المصالحة لأن خبرتها في الممارسة الديمقراطية والتطور السياسي السلمي لا تزال ضئيلة ولاتزال تحتاج إلى تعزيز المؤسسات القانونية ومؤسسات المجتمع المدني والدولة المدنية التي تؤكد التناقضات السياسية والاقتصادية وتحول بينها وبين أن تتحول إلى عنف مدمر وأعمال انتقامية يختلط فيها الشخصي بالعام والفئوي بالوطني والحق بالقوة وما يجوز بما لا يجوز. وتحتاج اليمن إلى وفاق وطني لأن دولتها الموحدة لا تزال طرية العود ولم يترسخ بنيانها بعد ولم تتعمق تجربتها الديمقراطية ولم يسد القانون في تنظيم العلاقات بين الناس وضبط ممارستهم ولم يتكرس فيها التعايش بين المصالح والانتماءات، إن الأزمة العامة التي كانت تعيشها اليمن قبل الحرب ما برحت مستمرة ومتفاقمة كل يوم ولم تفلح الحرب كما يتردد من أقوال في إنهائها». **جار الله عمر. وطن أو لا وطن**، مصدر سابق ص ١١٧.

كان من أخطر التجاوزات في مؤتمر الحوار الوطني هو ما يتعلق بالهيئة الوطنية المعنية بالإشراف والرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، فقد ظل هادي يرفض إصلاح وضعها حتى مرحلة ما بعد اتفاق السلم والشراكة، فمن المفترض أن لهذه الهيئة التوافقية سلطة الرقابة والإشراف والمتابعة على كل المؤسسات التشريعية والتنفيذية في البلد بما فيها مؤسسة الرئاسة والبرلمان فيما يتعلق بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ولذلك فقد تم تأجيل تشكيل الهيئة الوطنية والقيام بتمرير قرارات بعيداً عن إشرافها ومتابعتها، منها قضية تقسيم الأقاليم ومنها إقرار المصفوفة التنفيذية المزمنة الخاصة بمخرجات الحوار وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالمخرجات كل ذلك قبل تشكيل الهيئة كما أن لجنة صياغة الدستور انتهت من المسودة الأولية للدستور دون أي رقابة عليها من قبل هذه الهيئة الوطنية المفترضة والتي لم يتصحح وضعها ولم ترجع إليها القرارات التي حسمت قبل تشكيلها.

خالفت لجنة تحديد الأقاليم المهام التي حددتها لها وثيقة الحل العادل للقضية الجنوبية والقرار الرئاسي القاضي بتشكيلها فقد نصت وثيقة حل القضية الجنوبية وكذا القرار الرئاسي القاضي بتشكيل اللجنة على: «وجوب أن تدرس اللجنة خيار ستة أقاليم أربعة في الشمال واثنين في الجنوب وخيار الإقليمين وأي خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق» وما حصل كان خلاف ذلك حيث حصرت اللجنة عملها في خيار الستة الأقاليم ورفضت النقاش حول الخيارات الأخرى وذلك من أجل فرض الخيار المعد سلفاً. كما تم فرض هذا الخيار غير التوافقي على لجنة صياغة الدستور، حيث ألزم القرار الرئاسي القاضي بإنشاء وتشكيل لجنة صياغة الدستور على اللجنة العمل تحت إطار مخرجات لجنة تحديد الأقاليم التي خالفت مخرجات الحوار الوطني الشامل.[١٧]

كما تم عرقلة بعض الاستحقاقات والإلتفاف على بعضها الآخر منها إصدار قرار جمهوري بإنشاء صندوق موحد لرعاية أسر شهداء وجرحى الثورة الشبابية والحراك السلمي وحرب ٩٤ وحروب صعدة والقضية التهامية ومن كل الأطراف التي شاركت في تلك الأحداث بحيث يتم التعامل مع الجميع بمعايير موحد كما نصت عليه المادة ٤٤ من مقررات قضية صعدة، ولكن في الواقع صدر قرار جمهوري بإنشاء صندوق خاص بشهداء وجرحى الثورة الشبابية والحراك السلمي الجنوبي مع تجاهل شهداء وجرحى محافظة صعدة. وعدم إعادة المبعدين والمفصولين وظائفهم ومن تم نقلهم نقلاً تعسفياً وتسليم مستحقاتهم الموقوفة وحقوقهم القانونية في الترقية والعلاوات كما نصت عليه المادة ٩من مقررات قضية صعدة فلم ينفذ منها شيء حتى انتصار الثورة. ومنها أيضاً سرعة استيعاب ودمج أبناء صعدة والمحافظات

(١٧) للمزيد راجع الفصل الثالث-من الكتاب- مبحث وثيقة حل القضية الجنوبية وشكل الدولة اليمنية

المتضررة من الحروب في كل أجهزة ومؤسسات الدولة أسوة بأمثالهم من القوى السياسية في الفترة الانتقالية كما نصت عليه المادة (٣٢) من مقررات قضية صعدة، ولم ينفذ منها شيء حتى انتصار الثورة.

هذه وغيرها من التجاوزات الصريحة والممارسات التخريبية المباشرة من قبل هادي والنخب الحاكمة والسفير الأمريكي، كانت بحاجة إلى عملية إصلاح وعملية الإصلاح هذه لم تكن لتأتي نتيجة صحوة ضمير هادي بل بضغط شعبي ثوري، وقد كان أنصارالله هم القوة السياسية الوحيدة القادرة على إزاحة هذه القوى الاستبدادية الاستغلالية الفاسدة، وقيادة مشروع التغيير في ذلك الظرف، وهذا الأمر يعود إلى عاملين ذاتي وموضوعي، الذاتي هي قناعة أنصارالله بأن البلد لا يُمكن أن يحكمه طرف بمفرده وأنه بلد الجميع فهو ما أكد عليه قائد الثورة في خطاب انتصار الثورة[١٨] والعامل الموضوعي هو أن أنصارالله جاءوا من خارج التركيبة السياسية للتحالف الطبقي المسيطر الذي يعارض التغيير، فلم يكن أنصارالله جزءاً من كبار موظفي أجهزة الدولة العسكرية والمدنية، ولا جزءاً من العملية السياسية الانتخابية المتعثرة، وليس لهم ملكيات اقتصادية احتكارية تجارية أو صناعية تحويلية أو ريعية نفطية أو مضاربات مالية أو استثمارات في الجوانب الخدمية.

(١٨) «في هذا السياق أيضاً هناك جملة من العوامل المهمة المساعدة على التغلب على التحديات أولها الإيمان بالشراكة والإيمان أيضاً بالعدالة، حينما تؤمن المكونات والقوى السياسية بمبدأ الشراكة وأنه بات ضرورةً إلى هذا المستوى بات ضرورةً لإصلاح الوضع في بلدنا، وبات أساساً متفقاً عليه، بات أساساً مقراً من الجميع لإدارة شؤون هذا البلد، الإيمان بالشراكة وأنها هي التي تجسد العدالة، ويمكن أن تكون هي قواعد للعدالة، لأنه لا يمكن في مثل هذه الظروف وهذه المرحلة أن يأتي طرف ما ليفرض نفسه على كل الشعب اليمني في مرحلة هي مرحلة بناء دولة، فالإيمان بالشراكة والتجسيد لقيم العدالة يمكن أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق الإنجازات الكبرى». **خطاب مهرجان انتصار الثورة** مصدر سابق

## تحليل اتفاق السلم والشراكة

جاءت وثيقة اتفاق السلم والشراكة لتعيد ترتيب أولويات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بما يراعي الأوضاع اليَمَنية الملموسة، وقد اتجهت مواد اتفاق السلم والشراكة نحو القضايا التي تم تجاوزها في مؤتمر الحوار الوطني والتعامل معها من خارج قاعدة التوافق الوطني في مساعٍ قديمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في الانقلاب على مؤتمر الحوار.

ارتبطت أهم القضايا العاجلة والملموسة التي وردت في اتفاق السلم والشراكة، بإسقاط الجرعة السعرية وإصلاح الوضع الاقتصادي ومحاربة الفساد، وإسقاط الحكومة التي تشكلت عبر المحاصصة بين أطراف المبادرة الخليجية، وتشكيل حكومة وطنية قائمة على التوافق، ومحاربة الإرهاب التكفيري وإصلاح الوضع الأمني، وإعادة النظر في شكل الدولة التي حسمت بشكل استبدادي من خارج التوافق بستة أقاليم، وتصحيح وضع هيئة الإشراف والرقابة على تنفيذ المخرجات ولجنة صياغة الدستور، وتعيين مستشارين لرئيس الجمهورية يمثلون أنصارالله والحراك الجنوبي من أجل حضور التوافق في قرارات رئيس الجمهورية الانتقالي، وتوسيع مجلس الشورى من أجل استيعاب القوى الرئيسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني والتي ليس لها تمثيل في المجلس وهي أنصارالله والحراك الجنوبي.

توجهت مختلف موضوعات مؤتمر الحوار الوطني إلى إصلاح الوضع السياسي المتعثر، والذي كان يُفترض أن يتم قبل عام من اتفاق السلم والشراكة أي بعد انتهاء مؤتمر الحوار، وفي مقدمة ذلك تشكيل حكومة وطنية من القوى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني وتشكيل الأجهزة والهيئات التي سوف تقوم بتنفيذ المخرجات والرقابة على تنفيذها. كما أنه كان يُفترض تنفيذ النقاط العشرين، وكذلك النقاط الإحدى عشر، وكل هذه الموضوعات كان يُفترض أن تتم قبل أعوام لو أن المسار السياسي كان خاضعاً للتوافق الوطني ولا يتم التأثير عليه من قبل القوى الدولية المعادية ووكلائها الرجعيين وعلى رأسهم هادي.

## نص الاتفاق:

بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي توافقت عليها جميع المكونات اليَمَنية والتي أرست أسس بناء دولة يمنية اتحادية ديمقراطية جديدة مبنية على مبادئ سيادة القانون والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد، والتزاماً بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، واستجابة لمطالب الشَّعْب في التغيير السلمي وإجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وخدمة للمصلحة الوطنية العليا، وتجسيدًا للشراكة والتوافق في التشخيص والحلول والتنفيذ، والتزاماً باستقرار البلاد وتحقيق مستقبل ديمقراطي واعد ومشرق، ومن أجل الوحدة الوطنية وبناء السلام وتعزيزه تلتزم الأطراف الموقعة أدناه التالي:

**البند ١:** يجري الأخ رئيس الجمهورية مشاورات شاملة وشفافة مع جميع المكونات الممثلة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل فور توقيع هذا الاتفاق، وتهدف هذه المشاورات إلى تشكيل حكومة كفاءات في مدة أقصاها شهر، وتكلف الحكومة الحالية بتصريف الشؤون العامة العادية حتى تشكيل الحكومة الجديدة، وتعتمد في تشكيل الحكومة الجديدة مبادئ الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية، على أن تضمن مشاركة واسعة للمكونات السياسية.

تشارك المكونات في هذه المشاورات بشكل فعال، ويتم تمثيلها في الهيئات التنفيذية على المستوى المركزي وفي المحافظات لضمان الفاعلية والشراكة الوطنية.

**البند ٢:** خلال ثلاثة أيام من توقيع هذا الاتفاق يعين الأخ رئيس الجمهورية مستشارين سياسيين من أنصارالله والحراك الجنوبي السلمي، ويحدد الأخ رئيس الجمهورية مهام مستشاريه السياسيين وصلاحياتهم بحيث تستوعب مهامهم المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

يتم تعيين رئيس حكومة جديد على أن يكون شخصية وطنية محايدة وغير حزبية، ويتمتع بالكفاءة وبدرجة عالية من النزاهة، ويحظى بدعم سياسي واسع، ويصدر الأخ رئيس الجمهورية قراراً رئاسياً بتكليف رئيس الحكومة الجديد لتشكيل حكومة جديدة.

يضع المستشارون السياسيون للأخ رئيس الجمهورية معايير المرشحين للمناصب في الحكومة الجديدة، وتتضمن هذه المعايير: النزاهة والكفاءة والتحلي بالخبرات اللازمة للحقائب الوزارية والتزام حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحياد في إدارة شؤون البلاد.

يرفع المستشارون السياسيون للأخ رئيس الجمهورية توصيات إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة حول توزيع مقاعد الحكومة على المكونات السياسية، مع ضمان تمثيل المرأة والشباب.

بعد ثلاثة أيام من إعلان رئيس الحكومة الجديد ترفع المكونات أسماء مرشحيها إلى كل من الأخ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وفي حال عدم تقديم أي من المكونات مرشحيها بعد ثلاثة أيام من الفترة المحددة يحق لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تسمية من يرونهم مناسبين لشغل تلك الحقائب، على أن تتوفر فيهم المعايير المدرجة أعلاه، وبما يعزز الشراكة الوطنية.

يتولى الأخ رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الاستعانة بممثل عن كل مكون من مستشاريه السياسيين للبت في أي طعون تقدمها المكونات حول عدم توافق ترشيحات مكونات أخرى مع معايير الترشيح المتفق عليها في فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام.

وبعد إجراء مشاورات يختار الأخ رئيس الجمهورية وزراء الدفاع والمالية والخارجية والداخلية شرط توافقهم مع المعايير المدرجة أعلاه، إضافة إلى عدم انتمائهم أو ولائهم إلى أي طرف سياسي.

وبالتشاور مع الأخ رئيس الجمهورية يختار رئيس الحكومة وزراء الحقائب الأخرى شرط توافقهم مع المعايير المدرجة أعلاه.

تعد الحكومة خلال ثلاثين يوما من تشكيلها برنامج عمل توافقياً متضمنا بصورة رئيسة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ويرفع البرنامج إلى مجلس النواب لنيل الثقة.

خلال ١٥ يوماً من توقيع هذا الاتفاق يصدر الأخ رئيس الجمهورية مرسوماً لتوسيع مجلس الشورى بناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وبما يكفل تحقيق الشراكة الوطنية.

**البند ٣:** تخفيف المعاناة عن الشَّعْب مسؤولية مشتركة ويتطلب تضافر جهود جميع الأطراف، لذلك تشكل الحكومة الجديدة لجنة اقتصادية تضم خبراء مؤهلين واقتصاديين من مختلف المكونات السياسية والوزارات المعنية في الحكومة مع خبرة في مجال التشريع والإدارة المالية والاقتصادية، وتكون التوصيات المتفق عليها في اللجنة ملزمة للحكومة، وتشكل اللجنة في غضون أسبوع من تشكيل الحكومة، وتدرس الوضعين الاقتصادي والمالي في اليمن عبر مراجعة الموازنة العامة للدولة والإنفاق، وتقدم توصيات حول كيفية استخدام الوفورات من أجل إعانة الفئات الفقيرة والمناطق التي تعرضت للتهميش.

تضع اللجنة برنامجاً شاملاً ومفصلاً وواضحاً ومزامناً للإصلاح الاقتصادي يهدف في المقام الأول إلى تجفيف منابع الفساد في جميع القطاعات ومعالجة اختلالات الموازنة العامة وترشيد الإنفاق.

وتحدد اللجنة الاختلالات الناتجة عن الفساد المستشري وسوء التدبير، وتقترح مع الحكومة الجديدة حلولاً حول الإصلاحات الشاملة المطلوبة في قطاعي النفط والطاقة، بطريقة تحقق مطالب الشَّعْب وتطلعاته.

يتم فورا إصدار قرار جديد يحدد سعراً جديداً هو ثلاثة آلاف ريال لكل عشرين لتراً من الوقود والديزل، وعلى اللجنة الاقتصادية المشار إليها أعلاه أن تعيد النظر في ذلك في غضون شهرين، وعلى ضوء تحرير استيراد وتوزيع المشتقات النفطية وإصلاح قطاع الكهرباء، وبما يقود إلى إصلاحات سعرية حقيقية مبنية على أسس علمية واقتصادية ويلبي تطلعات الشَّعْب.

تضع اللجنة خطة مفصلة وشاملة تتضمن حزمة إجراءات لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية بطريقة تصون حقوق جميع اليَمَنيين ومعيشتهم، وتحديداً الفئات الضعيفة والفقيرة، وتهدف الخطة إلى خلق مناخ يتيح لجميع اليَمَنيين تحسين فرصهم الاقتصادية وتوفير عيش كريم لأسرهم.

تدرس اللجنة جميع القضايا الاقتصادية والمالية خلال وضع هذه الخطة على أن تشمل بالضرورة القضايا التالية:

أ- فتح المنافسة والاستيراد والتصدير أمام القطاع الخاص.

ب- أسعار السلع الأساسية.

ت- ضمان جباية عائدات الضرائب والجمارك، والإصلاح الضريبي والجمركي.

ث- تحصيل المديونية العامة لكافة مؤسسات الدولة، سواء كانت ضريبية أو جمركية أو خدماتية أو غيرها من الجميع مع التركيز على فئة كبار الملاك.

ج- إلغاء الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية في جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، والتوظيف في مؤسسات الدولة المدنية عبر وزارة الخدمة المدنية مع مراعاة ما نصت عليه مخرجات مؤتمر الحوار الوطني من معالجات استثنائية.

ح- تطبيق نظام البصمة في جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية.

خ- تخفيف العبء عن كاهل المواطنين جراء قرار الإصلاحات السعرية للمشتقات النفطية.

د- الاستثمار في البنى التحتية.

ذ- الفساد المالي والإداري.

ر- برامج الحماية الاجتماعية.

تقدم اللجنة توصيات إلى وزير الخدمة المدنية حول إصلاح سلم الأجور بهدف إزالة العبء عن المواطنين اليَمَنيين محدودي الدخل.

تضمّن اللجنة في خطتها رؤية لتفعيل المؤسسات الرقابية والمحاسبية، وفي مقدمتها الجهاز المركزي للرقابة، والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، وتعلن تقاريرها السنوية للرأي العام.

تقدم اللجنة خطتها ومصفوفتها التنفيذية المزمنة والملزمة إلى الحكومة الجديدة في غضون ثلاثة أشهر، ويعمل الأخ رئيس الجمهورية والحكومة الجديدة بشكل وثيق مع جميع المكونات لتنفيذ توصيات اللجنة.

**البند ٤:** تتخذ الحكومة الجديدة الإجراءات التالية:

أ- زيادة دفعات صندوق الضمان الاجتماعي بنسبة ٥٠٪ وتسديدها للمستفيدين فوراً، مع مراجعة معايير أهلية المستفيدين لضمان شطب غير المؤهلين وتسجيل المؤهلين الفعليين.

ب- زيادة أجور الخدمة المدنية وقطاعي الجيش والأمن، وتسريع عملية إلغاء الوظائف الوهمية والموظفين المزدوجين، من خلال تسديد جميع المدفوعات عبر المصارف أو التحويلات البريدية.

ت- زيادة موازنة السنة المالية المقبلة المتعلقة بالتعليم والصحة من أجل استهداف الفئات الفقيرة والمناطق التي تعرضت للتهميش.

**البند ٥:** تلتزم الحكومة الجديدة التنفيذ الكامل لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بمكافحة الفساد وتوفر الموارد الضرورية لذلك.

**البند ٦:** يمارس الأخ رئيس الجمهورية صلاحياته الدستورية لضمان تمثيل عادل لجميع المكونات في الهيئات التنفيذية وعلى المستويين المركزي والمحافظات، إضافة إلى هيئات الإشراف، وذلك لضمان الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية والفاعلية، ويجب ضمان المشاركة العادلة في الهيئات القضائية بما يتوافق مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

تعمل الحكومة بموجب مبادئ الشراكة الوطنية، وتحترم مصالح اليمن العليا في السياسات المحلية والخارجية، وتعكس تطلعات جميع أبناء الشَّعْب.

**البند ٧:** تشارك جميع المكونات في التحضيرات للسجل الانتخابي الجديد والاستفتاء على الدستور بناء على السجل الجديد، وتشارك في التحضيرات للانتخابات ومراقبتها وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

**البند ٨:** يعمل الأخ رئيس الجمهورية عن كثب مع جميع المكونات من أجل تحقيق توافق على دستور جديد عبر آليات لجنة صياغة الدستور والهيئة الوطنية.

**البند ٩:** تراجع عضوية الهيئة الوطنية خلال فترة لا تتجاوز ١٥ يوماً لضمان تمثيل عادل للمكونات، وتحضر الهيئة الوطنية اللائحة الداخلية المنظمة لعملها عبر اللجنة التي شكلت لهذا الغرض، وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

**البند ١٠:** تعمل الهيئة الوطنية عبر الإشراف على لجنة صياغة الدستور -ضمن قضايا أخرى- على معالجة قضية شكل الدولة بطريقة تلتزم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

**البند ١١:** تشكل الحكومة لجنة مشتركة مع أنصارالله، لإعداد مصفوفة تنفيذية عاجلة

لتنفيذ مخرجات فريق عمل قضية صعدة في مؤتمر الحوار الوطني، وتشكل الحكومة لجنة أخرى -بمشاركة جميع المكونات بما فيها الحراك الجنوبي السلمي- لإعداد مصفوفة تنفيذية عاجلة لتنفيذ مخرجات فريق عمل القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني.

**البند ١٢:** تنفذ مخرجات فريق عمل الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني بشكل صارم ضمن فترة زمنية متفق عليها، بمراقبة ومتابعة من الهيئة الوطنية.

**البند ١٣:** تعالج الحالة العسكرية والأمنية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء وأية محافظات أخرى بملحق هذا الاتفاق.

**البند ١٤:** وقف التصعيد السياسي والجماهيري والإعلامي ورفع مظاهر التهديد والقوة، ويشمل ذلك إلزام وسائل الإعلام الرسمية وحث وسائل الإعلام الحزبية والخاصة على وقف الحملات التحريضية ذات الطابع المذهبي أو الطائفي أو المناطقي.

**البند ١٥:** فور توقيع هذا الاتفاق واعتماد السعر الجديد للمشتقات النفطية إعلان رئيس حكومة جديد تزال المخيمات التي أقيمت في محيط منشآت أمنية حيوية، ومن ضمنها حزيز، الصباحة، والمطار.

وببدء تشكيل حكومة جديدة تزال المخيمات التي أقيمت حول العاصمة صنعاء، وكذلك المخيمات في داخل العاصمة ونقاط التفتيش غير التابعة للدولة في صنعاء ومحيطها.

**البند ١٦:** تلتزم الأطراف حل أي خلافات حول هذا الاتفاق عبر الحوار المباشر في إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتفاوض من خلال لجنة مشتركة تؤسس بدعم من الأمم المتحدة، وتكون اللجنة المشتركة المنبر المناسب لطرح أية قضايا تتعلق بتفسير هذا الاتفاق وتنفيذه.

**البند ١٧:** تطلب الأطراف من مساعد أمين عام الأمم المتحدة ومستشاره الخاص لليمن مواصلة دعم الأمم المتحدة في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في هذا الاتفاق، وتطلب منه كذلك مواصلة مراقبة أي انتهاكات.

## ملحق

الحالة العسكرية والأمنية والقضايا المتعلقة بعمران والجوف ومأرب وصنعاء وأية محافظات أخرى

**البند ١:** تتعهد الأطراف إزالة جميع عناصر التوتر السياسي والأمني من أجل حل أي نزاع عبر الحوار وتمكين الدولة من ممارسة سلطاتها، ويجب وقف جميع أعمال العنف فوراً في العاصمة صنعاء ومحيطها من جميع الأطراف.

**البند ٢:** تؤكد الأطراف ضرورة بسط سلطة الدولة واستعادة سيطرتها على أراضيها كافة وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

**البند ٣:** يتم الاتفاق على آلية -بمساعدة فنية من الأمم المتحدة- لتنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتعلقة بـ «نزع السلاح واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي نهبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة على المستوى الوطني وفي وقت زمني محدد وموحد». وتشمل الآلية تمثيلاً لجميع المكونات، ولا تستثني من عملها أي أطراف أو جماعات أو أفراد، وتتضمن الآلية خطة مفصلة وجدولاً زمنياً للتنفيذ ووفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

**البند ٤:** بخصوص عمران، يشكل رئيس الحكومة الجديد لجنة مشتركة في غضون خمسة أيام، مهمتها تطبيع الوضع واستكمال أعمال ترتيب السلطات الإدارية والأمنية والعسكرية، بما يحقق فرض سلطة الدولة ويحقق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

ويقوم المسؤولون المحليون في عمران بممارسة صلاحياتهم بشكل كامل، وتقوم القوات الأمنية والعسكرية التابعة للدولة بمهامها في ضمان أمن المحافظة واستقرارها.

وتتحمل اللجنة المسؤولية الرئيسة عن الإشراف على الاتفاق وتنفيذه، بما في ذلك

سحب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج عمران.

تتعهد الأطراف بإعطاء جميع المعلومات الضرورية إلى لجنة المراقبة والتحقق فور طلبها لتمكينها من القيام بمهامها.

وتوفر اللجنة المشتركة كل الدعم والمساعدة اللازمين إلى المسؤولين المحليين لتمكينهم من ممارسة مسؤولياتهم بشكل كامل، وضمان مبدأ الشراكة الوطنية، وتكون اللجنة المنبر المناسب لمناقشة أي عقبات وحلها من أجل القيام بتلك المسؤوليات.

**البند ٥:** وقف جميع أعمال القتال ووقف إطلاق النار في الجوف ومأرب فوراً، وانسحاب جميع المجموعات المسلحة القادمة من خارج المحافظتين مع ترتيب الوضع الإداري والأمني والعسكري.

وتؤسس الأطراف آلية تنفيذ حازمة ومشتركة ومحايدة من أجل المراقبة والتحقق، وتشرح وثيقة مكملة تفاصيل وقف إطلاق النار والآلية المشتركة، وتضع جدولاً زمنياً صارماً، وتقوم الحكومة الجديدة بترتيب وضع محافظتي الجوف ومأرب إدارياً وأمنياً وعسكرياً بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار والشراكة الوطنية، وتقوم القوات المسلحة والأمن التابعة للدولة بمهامها في ضمان أمن المحافظتين واستقرارهما.

**البند ٦:** تتضمن الوثيقة المكملة القضايا التالية:

أ- مبادئ وقف إطلاق النار.

ب- مجموعة تعريفات من أجل تجنب الالتباس خلال تنفيذ وقف إطلاق النار.

ت- تعريف مراحل التنفيذ.

ث- تشكيل لجنة مشتركة للمراقبة والتحقق، وفرق ميدانية مشتركة للمراقبة والتحقق، وفرق تقنية مشتركة للمراقبة والمراجعة.

ج- التفنيد الواضح للأعمال التي تعد انتهاكاً لوقف إطلاق النار.

ح- وجدول أعمال واضح للتنفيذ.

**البند ٧:** تلتزم الأطراف تيسير وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في ظروف آمنة ومن دون عوائق، وتلتزم الأطراف كذلك ضمان سلامة المدنيين، بمن فيهم المدنيون الذين يتلقون المساعدة، فضلاً عن ضرورة كفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

**البند ٨:** تلتزم الدولة بحماية المواطنين في محافظة البيضاء من خطر القاعدة وتقدم لهم الدعم اللازم وتقف إلى جانبهم في مواجهة خطر القاعدة والإرهاب.

**البند ٩:** تطبيع الوضع في المناطق التي احتضنت المخيمات بعد رفعها وتجنب أية استحداثات عسكرية فيها.

**البند ١٠:** إلغاء كل الإجراءات العقابية إدارية أو مالية أو غيرها على العسكريين أو المدنيين على خلفية المشاركة في المظاهرات السلمية أو تأييدهم بطرق سلمية لمطالب شعبية مشروعة.

# المواقف المحلية والدولية من اتفاق السلم الشراكة

## أولاً: القوى اليَمَنية

بناء على حقيقة أن اتفاق السلم والشراكة سابقة في التاريخ اليَمَني بدعوة المنتصر خصومه ومنافسيه وأصدقائه إلى الشراكة وعدم إقصاء أي طرف، فقد سارعت القوى السياسية الرئيسية إلى توقيع اتفاق السلم والشراكة ومباركته [١٩] وكان من الغريب أن يقوم طرف ما بإقصاء نفسه وعدم الموافقة على الاتفاق الذي حظي بدعم أممي والذي يعد نقطة تطور في مجرى الانتقال السياسي اليَمَني من بعد ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م.

وقعت مختلف القوى السياسية الرئيسية في البلد على الاتفاق كما أصدرت القوى

---

**(١٩) الموقعون على اتفاق السلم والشراكة:**

عبد الكريم الإرياني المؤتمر الشعبي العام.

عبد الوهاب الآنسي التجمع اليمني للإصلاح.

يحيى منصور أبو أصبع الحزب الاشتراكي اليمني.

عبد الله نعمان التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

محمد موسى العامري حزب الرشاد.

محمد أبو لحوم حزب العدالة والبناء.

ياسين مكاوي الحراك الجنوبي السلمي.

حسن زيد حزب الحق.

محمد الرباعي اتحاد القوى الشعبية.

قاسم سلام أحزاب التحالف الديمقراطي الوطني.

عبد الله عوبل التجمع الوحدوي اليمني.

محمد الزبيري حزب البعث العربي الاشتراكي

حسين العزي أنصار الله.

مهدي المشاط أنصار الله.

السياسية في أوقات لاحقة بيانات وتصريحات مؤيدة لاتفاق السلم والشراكة،[٢٠] بما فيها القوى السياسية التي تنتهج الإقصاء تاريخياً والتي لا تريد الشراكة وجدت نفسها مضطرة إلى التوقيع وعدم المجاهرة بموقفها المضاد للشراكة، كما جرت مناقشات للاتفاق وتقييم لتنفيذه برعاية منظمات المجتمع المدني[٢١]، وفي طبيعة الحال فإن هذه القوى المعادية للشراكة لم تنفذ الاتفاق فيما بعد، وكانت هي التي رفضت قبل ذلك تنفيذ النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر الأساس الموضوعي لنجاح الحوار[٢٢]، وأعاقت تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل المتوافق عليها، وخالفت مبدأ التوافق والنظام الداخلي لمؤتمر الحوار أثناء مجريات جلساته. كما بارك الاتفاق سياسيون وأكاديميون [٢٣] ومنظمات مجتمع مدني، حيث أجمعوا

(٢٠) الحزب الاشتراكي اليمني: «إن أكثر التحديات تعقيداً على الإطلاق أمام ما تبقى من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، تتمثل في عملية التنفيذ الفعلي لمضامين كل ما تم التوافق عليه من أهداف ومهام وتوجهات دستورية وقانونية، وحمايتها من الانتكاس.. إن استقرار اليمن وانتشاله من أزمته وإخراجه من حالة الفوضى والتخلف والركود والسير به نحو آفاق التطور والتقدم والديمقراطية والتحديث كان وما يزال مرهوناً بنجاح العملية السياسية في استكمال النقل السلمي للسلطة ووضع حد للعنف والحروب الداخلية والأنشطة الإرهابية وتجفيف منابعها وحواضنها الشعبية وإخراج السلاح من المعادلة السياسية وحل القضايا الوطنية الكبرى وفي المقدمة منها القضية الجنوبية حلاً عادلاً يحقق الشراكة الندية والمتساوية للجنوب في الدولة المدنية الاتحادية وإزالة آثار حرب صيف ٩٤م الظالمة وتصفية آثار حروب صعدة وإعادة إعمار ما خربته الحروب والصراعات السياسية العنيفة السابقة ومعالجة تبعات وآثار حروب المناطق الوسطى ومظالم وانتهاكات القضية التهامية». الثورة نت، «**الحزب الاشتراكي اليمني يدعو إلى سرعة تنفيذ مخرجات الحوار وضمان حمايتها من الالتفاف عليها**»،( ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤م)

(٢١) عقدت في صنعاء حلقة نقاشية حول تقييم ومدى فاعلية تنفيذ اتفاق السلم والشراكة والتي نظمتها مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي «مدى» بمشاركة ٤٠ كادراً مختصاً يمثلون كافة الأطياف السياسية والاجتماعية التي وقعت على بنود اتفاق السلم والشراكة وممثلي منظمات المجتمع المدني وخبراء الاقتصاد من جامعة صنعاء.. وفي تصريح ل» الثورة نت» أوضحت الأستاذة سلطانة الجهام المدير التنفيذي لمؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي. وأشارت المدير التنفيذي لمؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي إلى أن الحلقة النقاشية عقدت بمناسبة مرور ١٠٠ يوم من التوقيع على اتفاق السلم والشراكة وتهدف إلى دراسة وتقييم مدى تنفيذ بنود الاتفاق على الواقع والتشاور والنقاش الجاد والموضوعي والحيادي الفعال مع مختلف الجهات ذات العلاقة والخروج برؤى ومقترحات وحلول ومعالجات وطنية سليمة لتجاوز الخروقات والانتهاكات وجوانب القصور التي رافقت اتفاق السلم والشراكة منذ توقيع الاتفاق بما يلبي وآمال وطموحات وتطلعات الشعب اليمني.. وأضافت الأستاذة سلطانة الجهام بأن حلقة العمل النقاشية تهدف الى تسليط الضوء لاتفاق السلم والشراكة ودراسة ماله وما عليه والخروج بتوصيات ومقترحات يتفق عليها المشاركين في الحلقة التي ضمت مشاركين من المؤتمر الشعبي العام ومكون أنصار الله والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي والناصري وممثلي منظمات المجتمع المدني سيتم رفعها للجهات المعنية بهدف الإيضاح ولفت الانتباه وتصليح الخلل والاعوجاج وإبراز العوائق التي تقف أمام تنفيذ اتفاق السلم والشراكة وإيجاد شراكة حقيقية وفاعلة ووطنية لكافة أطراف العملية السياسية في البلد وإيصال صوت موحد وهادف يتركز على الموضوعية والمنهجية العلمية والحياد بعيدا عن المناكفات الحزبية الضيقة وبما يسهم في تعزيز الأمن ولم الشمل وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في اليمن»، الثورة «**٤٠» كادراً يناقشون مدى تنفيذ اتفاق السلم والشراكة**»،(٢٧ ديسمبر ٢٠١٤م.).

(٢٢) للمزيد راجع الفصل الثالث -من الكتاب-مبحث: النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر الممهدة لمؤتمر الحوار الوطني

(٢٣) «سياسيين وأكاديميين:

**أحمد الكحلاني**: عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام تحدث بالقول «هذه الوثيقة استطاعت أن توقف اندلاع أي حرب أهلية والشيء الرائع أن كل القوى السياسية وقعت على هذه الوثيقة واتفقوا جميعهم على الانتقال إلى المرحلة الجديدة التي سيسودها النظام والقانون ودولة المؤسسات وأعتقد بأن كل السلبيات سوف تتجنبها الحكومة الجديدة والتي لابد أن تدركها لكي لا تكررها في المستقبل وعلينا أن نعلم بأن البلد بحاجة إلى الجميع ولا يمكن أن تفرض أي جماعة آراءها على أي جماعة أخرى فكلنا أبناء بلد واحد.

**زيد الشامي**: رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للإصلاح: رغم أن الاتفاق جاء متأخرا لكنه في حقيقة الأمر كان اتفاقاً ضرورياً لإيقاف المواجهات والصراعات من أجل الدخول في مرحلة جديدة من التعاون وبناء البلد والابتعاد عن صراعات الماضي ونتمنى أن تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية وتنتهي كل مظاهر التوتر.

على الحقيقة الموضوعية للاتفاق الذي جاء كخطوة تصحيحية لمسار مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتعبيراً عن السياسة الداخلية لثورة ٢١ أيلول/سبتمبر. وفي العموم كان هناك توافق عام موضوعي على أن اتفاق السلم والشراكة هو الحل للعقدة السياسية وعلى ضرورة تنفيذه والإسراع في ذلك، وهو توافق منطقي للقوى اليَمَنية والدولية لم يسبق في أي من الدول التي شهدت اضطرابات سياسية من بعد «الربيع العربي» كليبيا وسوريا وتونس ومصر والبحرين.

الدكتور محمد الشعيبي رئيس جامعة تعز: لم يكن هناك بديل لاتفاقية الشراكة الوطنية سوى سفك الدماء فتوقيع هذه الاتفاقية سيعزز من أمن واستقرار البلد كما أن تنفيذ ما جاء في بنود ومضامين هذه الاتفاقية يعتبر نصراً كبيراً للبلد بشكل عام وإذا تحدثنا بمنطق العقل فإنه قد حصلت حروب كثيرة وصل بها الأمر إلى القتل والتنكيل وكان ذلك نتيجة للإقصاء والتهميش واليوم أدرك اليمنيون بأن لا مجال أمامهم إلا أن يتعايشوا بسلام.» الثورة، **«اتفاق السلم والشراكة الوطنية.. تأسيس لدولة القانون والعدل والمساواة»،(** ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤م) متوفر على الرابط:

http:althawrah.ye

## القوى الدولية

لم يكن موقف القوى الدولية مغايراً لموقف القوى السياسية اليَمَنية، فقد اتجهت لمباركته مختلف القوى الدولية التي لها تأثير على الحوار في اليمن والمعروفة بالدول العشر [٢٤] ممثلة بسفرائها في اليمن، والتي كانت هي الراعية للمبادرة الخليجية ومن ثم مؤتمر الحوار الوطني.

كان الاجماع الذي حظيت به اتفاقية السلم والشراكة غير مسبوق، وقد توجهت هذه الدول إلى تأييد الاتفاق من منطلقين، فالدول الصديقة والمحبة للسلام والتي تريد الخير لليمن ولها مع اليمن مصالح متبادلة مشروعة وجدت في الاتفاقية حلاً واقعياً للأزمة ودفعاً للمسار السياسي المتعثر، ومن جهتها فالدول العُدْوَانية والتي لديها مصالح إمبريالية غير مشروعة في اليمن باركت هذه الاتفاقية لأنها لم تقصِ وكلاءها والقوى السياسية الموالية لها ومن جهة ثانية فقد وجدت الدول الإمبريالية في الاتفاقية فرصة للتحضير للعدوان على اليمن وهو ما كشف عنه مسؤول سعودي لاحقاً [٢٥]، كما أن اضطرار هذه الدول لمباركة الاتفاقية وهي تضمر الشر، تجلى في الأيام القليلة السابقة للعدوان على اليمن حيث تجاهلت المملكة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية اتفاق السلم والشراكة كمرجعية للتوافق في اليمن وذكرت فقط المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني[٢٦]

(٢٤) مجموعة سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية وهم السفراء في اليمن عن الدول ذات العضوية الدائمة الدائمة في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا)، وسفراء مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، الكويت).

(٢٥) «قال السفير السعودي في واشنطن لسكاي نيوز عربية إن عملية «عاصفة الحزم» جاءت بعد عدة أشهر من التشاور مع الجانب الأميركي. وأشار الجبير إلى أن التشاور كان قائماً وأن هناك احتمالات باستخدام القوة العسكرية في اليمن، ولكن هذا التشاور بات مكثفاً في الأسابيع الأخيرة إثر تصاعد الأمور التي أصبحت خطيرة جداً» سكاي نيوز عربي **«الجبير: تشاورنا مع أميركا حول عاصفة الحزم»**، (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥م) متوفر على الرابط:

www.skynewsarabia.com

(٢٦) في٥ آذار/مارس ٢٠١٥م «من الرياض وزيرا الخارجية السعودي والأمريكي يدعوان اليمنيين إلى التوافق ويتجاهلان اتفاق السلم والشراكة حيث دعيا إلى التوافق على أساس المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني». **صحيفة الثورة العدد (١٨٣٦٩)** ٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.

وقد باركت الاتفاقية الأمم المتحدة وأمريكا[٢٧]، والاتحاد الأوربي وروسيا[٢٨]، والصين وإيران[٢٩]،وتركيا، والسعودية[٣٠]، وسلطنة عمان[٣١]، وأمين عام مجلس التعاون الخليجي[٣٢]، وقطر[٣٣]. واختلفت مواقف هذه الدول من التدخل العسكري ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م، وهو إلى جانب كونه انتهاكاً لسيادة اليمن فهو أيضاً نقض لهذه الاتفاقية، فالدول التي كانت صادقة في مباركة اتفاق السلم والشراكة رفضت التدخل العسكري في اليمن ولم تؤيده فيما الدول التي وافقت على الاتفاق وهي غير مقتنعة به فقد حرضت عليه وأيدت التدخل العسكري.

(٢٧) في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، تلقى هادي اتصالًا من مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون مكافحة الإرهاب لنرا موناكا أشاد هادي بالدعم الأمريكي فيما اعتبرت موناكا بان توقيع الاتفاق جنب اليمن الانزلاق إلى حرب أهلية، وفي ذات اليوم استقبل هادي في العاصمة صنعاء السفير الأمريكي ماثيو تولر، وفي هذا اليوم رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون باتفاق السلم والشراكة الوطنية في اليمن. صحيفة الثورة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م. العدد (١٨٢٠٧).

(٢٨) في ١ تشرين أول/أكتوبر٢٠١٤م، الاتحاد الأوربي رحب باتفاق السلم والشراكة واعتبر السفير الروسي في صنعاء فلادمير ديدوشكين اتفاق السلم والشراكة خطوة إيجابية تؤسس لمرحلة قادمة. **صحيفة الثورة** ٢ تشرين أول/أكتوبر٢٠١٤م. العدد (١٨٢١٤)

(٢٩) رحبت جمهورية الصين الشعبية بتوقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين الأطراف اليمنية بما يكفل إنهاء الأزمة الحالية التي شهدها اليمن. ونقلت وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية هوا تشون ينغ قولها: «إن الصين تأمل في أن تنفذ الأطراف السياسية اليمنية اتفاق السلام الجديد بشكل جدي». ودعت هوا جميع الأطراف المعنية في اليمن إلى حل الخلافات بينهم عن طريق الحوار والتشاور ومواصلة دعم الانتقال السياسي وحماية التجانس المجتمعي وتعزيز الوحدة الوطنية في أسرع وقت ممكن. وفي سياق متصل رحبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية باتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي توصلت إليه الحكومة والأطراف السياسية في اليمن، معتبرة تحقيق أهداف الاتفاق رهن بيقظة الشعب اليمني وضبط النفس من قبل الحكومة والأحزاب والتيارات السياسية والاجتماعية في هذا البلد إزاء مسيرة الاحتجاجات الأخيرة.. ونقلت وكالة أنباء فارس عن المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية مرضية افخم قولها: «نرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه المعارضة والحكومة اليمنية ونعتبره مرهون بيقظة الشعب اليمني وضبط النفس من قبل الحكومة والأحزاب والتيارات السياسية والاجتماعية في هذا البلد إزاء نهج الاحتجاجات الأخيرة». وقالت: «إن استمرار التناغم الفكري وإشراك جميع النخب والأحزاب والفصائل والتيارات السياسية والاجتماعية في العملية السياسية والتطبيق الكامل لهذا الاتفاق سيعيد الأمن والاستقرار لهذا البلد». الميثاق نت، **«الصين وإيران ترحبان باتفاق السلم والشراكة الوطنية في اليمن».** ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.. متوفر على الرابط:

https:almethaq.net

(٣٠) رحبت السعودية خلال جلستها الوزارية التي عقدت، اليوم الاثنين، برئاسة ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز، باتفاق السلطة اليمنية مع الحوثيين، الذي تم توقيعه -أمس- وقال بيان صحافي إن المجلس عبر عن أسف المملكة العميق لما شهده اليمن من أحداث تهدد أمنه واستقراره، ورحب في هذا السياق باتفاق «السلم والشراكة الوطنية» الذي وقعته الأطراف السياسية بالجمهورية اليمنية مساء أمس، معرباً عن الأمل أن يمكّن هذا الاتفاق اليمن الشقيق من تجاوز ما يمر به من أزمة.. وأشار إلى أن ما عبر عنه البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه بنيويورك، وما أكد عليه من وقوف مع اليمن الشقيق ودعمه للرئيس عبدربه منصور هادي، ولجهوده في الحفاظ على الشرعية وحقن الدماء»، العربية، «**السعودية ترحب باتفاق السلطة اليمنية مع الحوثيين**»، (٢٢ أيلول/سبتمبر،٢٠١٤م) متوفر على الرابط:

https:www.alarabiya.net

(٣١) في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م رحبت سلطنة عمات باتفاق السلم والشراكة الوطنية. **صحيفة الثورة** ١ تشرين أول/أكتوبر٢٠١٤م العدد (١٨٢١٣)

(٣٢) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، تلقى هادي اتصالا من أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني الذي جدد دعم دول مجلس التعاون للرئيس هادي ومباركة اتفاق السلم والشراكة. **صحيفة الثورة** ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م العدد (١٨٢١٠)

(٣٣) قطر اتفاق السلم والشراكة الوطنية، وفي هذا اليوم ايضاً اجتمع هادي بمستشاريه وناقشوا اختيار رئيسا للحكومة المقبلة بناء على اتفاق السلم والشراكة. **صحيفة الثورة** العدد (١٨٢١١) ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

## الانقلاب على اتفاق السلم والشراكة

كان الانقلاب على اتفاق السلم والشراكة مبيتاً منذ توقيعه ومباركته من قبل القوى المعادية، فلم يكن الأمريكي والسعودي وعملاؤهم من هادي وحزب الإصلاح وجناح هادي وصالح في المؤتمر الشَّعْبي العام موافقين على اتفاق السلم والشراكة من حيث حقيقة أنهم من مانعوا من قبل ذلك تنفيذ مخرجات الحوار الوطني ونهج التوافق في أعمال مؤتمر الحوار، وكذلك رفض قانون العدالة الانتقالية ومحاولة التغطية عليه بقانون المصالحة الوطنية للتهرب من الجرائم التاريخية التي ارتكبتها النخبة المسيطرة.

من قبل انتصار ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر بيومين، في تاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م اجتمع هادي بسفراء الدول العشر في صنعاء وقال إن تفجير الوضع (الثورة) من قبل الحوثيين «محاولة انقلابية لإسقاط الدولة» وقد كان هذا التصريح واللقاء معبراً عن الموقف الراسخ للقوى الداخلية والأجنبية المعادية للثورة والسلم والشراكة والاستقلال الوطني[٣٤] وفي يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م اجتمع هادي باللجنة العامة للمؤتمر الشَّعْبي العام ودعا إلى ما اسماه «بالاصطفاف الوطني» الذي كان يعني بشكل دقيق اصطفاف القوى المعادية للثورة[٣٥]وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر عقد هادي اجتماعاً موسعاً مع مجلس النواب والوزراء والشورى، بعد يوم من توقيع اتفاق السلم والشراكة وقال: «طعنا وغدرنا والمؤامرة كانت فوق التصور وتعدت حدود الوطن»[٣٦] وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، تلقى هادي اتصالًا من مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون مكافحة الإرهاب ليزا موناكا وفي ذات اليوم استقبل هادي في العاصمة صنعاء السفير الأمريكي ماثيو تولر.[٣٧] وهناك معزى لكون أول طرف يتصل بهادي من بعد انتصار الثورة هو مستشار الرئيس الأمريكي لمكافحة الإرهاب فهذا الأمر أكد حقيقة أن الولايات المتحدة تعاملت مع ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر كعمل إرهابي، ولقنت هادي هذا الموقف.

كان الموقف العُدْوَاني تجاه الثورة والسعي للانقلاب على الاتفاق هو الموقف الراسخ لدى القوى الدولية والمحلية المضادة للثورة وللسلم والشراكة والسيادة الوطنية، وقد برز هذا الموقف في التصريحات الأمريكية والسعودية وكذلك تصريحات هادي بنبرتها التشنجية المعادية للاتفاق.

(٣٤) **صحيفة الثورة** العدد (١٨٢٠٢) ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م

(٣٥) **صحيفة الثورة** العدد (١٨٢٠٣) ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م

(٣٦) **صحيفة الثورة** العدد (١٨٢٠٦) ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

(٣٧) **صحيفة الثورة** العدد (١٨٢٠٧) ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

كان الموقف الاستراتيجي لقوى الثورة المضادة المعادية للسلم والشراكة وسيادة الوطن، هو رفض اتفاق السلم والشراكة وعرقلة تنفيذه وكسب الوقت لعمل عدواني ضد الثورة والوطن اليَمَني، وفي سبيل تنفيذ هذا الموقف قامت القوى المضادة للثورة بمناورات سياسية إلتفافية كتعيين رئيس للوزراء شخصية من خارج التوافق الوطني، وقامت ميدانياً بأعمال إرهابية واغتيالات استهدفت الأفراد والشخصيات والقيادات الأمنية والمتظاهرين والأطفال والمحتفلين والنقاط والمراكز العسكرية والأمنية، وصولاً إلى خروج الجماعات التكفيرية إلى العلن والسيطرة على مناطق في عدد من المحافظات اليَمَنية والانتشار فيها، كمديرية العدين في محافظة إب ومدينة الحوطة في لحج وأجزاء من مديرية شرعب الرونة محافظة تعز وأجزاء من البيضاء ومأرب وعدن وأبين وحضرموت ومدينة تعز.

عندما كانت تتعقد الأوضاع وتقدم قوى الثورة على خطوات ثورية رادعة كانت القوى الدولية والمحلية تؤكد أن منشأ العراقيل هو التباطؤ في تنفيذ اتفاق السلم والشراكة، فيما كان هذا القرار بيد هادي، كما كان بيده سابقاً تنفيذ النقاط العشرين والإحدى عشر وإخضاع قرار شكل الدولة للتوافق الوطني، لو أنه لم يكن يعمل على إفراغ مؤتمر الحوار من مضمونه وتحويله إلى فعالية شكلية لتمرير سياسات النخبة الحاكمة والدول المهيمنة.

لقد كان المنعطف الأخطر التمهيدي للعدوان على بلادنا والتي باشرته القوى المضادة الثورة والشراكة والسيادة، هو محاولة مدير مكتب هادي أحمد عوض بن مبارك إقرار مسودة الدستور غير المتوافق عليها، وحين فشلت هذه النقطة، وجه هادي(وفي وقت لاحق) قوات الحماية الرئاسية بمهاجمة نقاط اللجان الشَّعْبية في السبعين، وبعدها قدم هادي استقالته إلى البرلمان الذي يسيطر عليه المؤتمر عملياً والمحكوم بالتوافق الذي كان لا يستطيع أن يبت في أمر كهذا ثم تقديم بحاح استقالته لهادي الذي لا يملك صلاحية قبولها أو رفضها، ومن ثم رفض هذه الحكومة تصريف الأعمال، وإدخال البلد في فراغ سياسي وهو ما دفع قوى الثورة إلى عقد مؤتمر وطني موسع خرج بقرار قيام الثورة بإعلان دستوري[٣٨] لم يحدد الإعلان الدستوري من الرئيس والنائب كالإعلانات الانقلابية التي تأتي بقائمة قيادات السلطة الجديدة وتعلن سجن وإعدام قيادات السلطة القديمة، بل تركت قوى الثورة المواقع السياسية شاغرة من أجل أن تتوافق عليها القوى السياسية، إلا أن القوى المعادية للثورة انتقلت إلى خطوة أخرى ممثلة بقيام هادي بالهروب إلى عدن، ومن ثم نقل السفارات إلى عدن وتراجع هادي عن استقالته، وتحشيد الجماعات الداعشية والمرتزقة الذين بدأوا باستهداف المعسكرات ، تمهيداً للعدوان الأمريكي السعودي المباشر.

(٣٨) للمزيد راجع وثائق الفصل الخامس، الوثيقة ص (٤٥٣)

## مسار المفاوضات السياسية من بعد الإعلان الدستوري

في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م حاول الرئيس الانتقالي هادي تمرير مسودة الدستور غير التوافقية للتصويت عليها، وجاء ذلك في ظل اختلالات في أوضاع الهيئة الوطنية للرقابة والإشراف على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ولجنة صياغة الدستور وعدم تنفيذ اتفاق السلم والشراكة وخاصة الجزء المتعلق بشكل الدولة اليمنية وحل القضية الجنوبية الذي كان محط خلافات سياسية شديدة، في هذه الظروف السياسية حاول هادي فرض الدستور غير التوافقي، وكانت الحادثة بمثابة متغير سياسي جديد أثار العملية السياسية والعسكرية معاً.

عندما فشلت محاولة تمرير الدستور غير التوافقي أقدم الرئيس الانتقالي هادي وحكومة بحاح وكذلك على تقديم الاستقالة، وهو ما دفع قوى الثورة إلى عقد مؤتمر وطني موسع في العاصمة صنعاء خلال الفترة من ٣١ كانون ثاني/يناير ٢٠١٥م حتى ١ شباط/فبراير٢٠١٥م والذي كان من مخرجاته توصية للجنة الثورية أن تصدر إعلاناً دستورياً؛ وقد جاء الإعلان الدستوري استجابة للحاجة الموضوعية من أجل ملء الفراغ الدستوري في البلد، ولم يكن الإعلان موجهاً ضد طرف من الأطراف فهادي كان مستقيلاً وكذلك حكومة بحاح.

تركز الإعلان الدستوري في ثلاث نقاط مهمة هي تشكيل مجلس وطني، ومجلس رئاسي، وبدوره يقوم المجلس الرئاسي بتشكيل حكومة وحدة وطنية على أسس التوافق والشراكة الوطنية لتقوم بتنفيذ اتفاق السلم والشراكة ومخرجات الحوار الوطني. الإعلان الدستوري طرح هذه المهام والموقع الرسمية ولكن دون أن يملأها بل ترك أمر ملأها لتوافق القوى السياسية المختلفة التي كانت نظرياً تدرك طبيعة الحل؛ وقد كانت مسألة تشكيل مجلس وطني -يستوعب كل الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطنية- متفق عليها ومطروحة منذ مؤتمر الحوار ولم تكن بعيدة عن التوافق.

بعد الإعلان الدستوري دخلت القوى السياسية في مفاوضات في فندق «موفمبيك» في العاصمة صنعاء، وكانت متفقة على الحل النهائي القاضي بتشكيل مجلس وطني ومجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية باعتبارها أسس بناء المستقبل، فيما الخلافات حول التفاصيل، وكان حزب الإصلاح هو الطرف الأبرز الذي يتعنت في مواجهة التوافق الوطني امتداداً لموقفه السابق المعادي لثورة ٢١ سبتمبر ولاتفاق السلم والشراكة ومخرجات الحوار

والنقاط العشرين والإحدى عشر واتفاقية العهد والاتفاق ودستور الوحدة، فهو معروف تاريخياً برفضه للشراكة ونزعته الاقصائية.

جاء انتقال هادي إلى عدن أواخر فبراير ٢٠١٥م من أجل أن يضع حداً للتوافقات السياسية التي تجري في صنعاء برعاية أممية سواء في موفمبيك أو في الحوارات الموازية في لقاءات القيادات السياسية، فحين وجدت الدول العدوانية ومعها هادي أن استقالة الرئاسة والحكومة لم تؤثر على الوضع السياسي وأن الإعلان الدستور ملء الفراغ، عند هذه النقطة انتقل هادي إلى عدن بإيعاز من الولايات المتحدة والمملكة السعودية من أجل أن يقطع المسار السياسي ويدخل البلد في فوضى، وقد كان ذلك تمهيداً للتدخل الأجنبي.

تزامن انتقال هادي إلى عدن مع تفعيل مختلف الأساليب العدوانية للتأثير على القرار السياسي للثورة الشعبية ومنها التفجيرات «الإرهابية» والمجازر والعبوات الناسفة وذبح الجنود، وكان من أبرزها ذبح الجنود في لحج وعدن وتفجيري مسجدي بدر الحشحوش في العاصمة صنعاء وهو ما دفع قوى الثورة إلى إعلان التعبئة العامة من أجل مواجهة «الإرهاب» التكفيري الاستخباراتي.

جاءت العمليات التخريبية بالتوازي مع ضغط سياسي خارجي ودعوات من هادي إلى نقل المفاوضات إلى الرياض وبرعاية مجلس التعاون الخليجي لا الأمم المتحدة، في ذلك الوقت جرى نقل السفارات إلى عدن، وضخ إعلامي عدواني ضد اليمن وعصبوي باتجاه تمزيق المجتمع اليمني على أسس طائفية وعرقية ومناطقية ومذهبية ضمن سياق التمهيد للعدوان الذي كان يحضر في ذلك الوقت، وهو ما اعترف به وزير الخارجية السعودي لدى الولايات المتحدة في وقت لاحق من العدوان.

بالتزامن مع هذا الضغط السياسي الإعلامي «الإرهابي»، كانت القوى الانتهازية من القوى السياسية في موفمبيك وفي مقدمتها حزب الإصلاح تتعامل بلؤم مع حرص القيادة الثورية على التوافق السياسي، فكانت تعطل الحوار السياسي وتحرص على كسب الوقت لتفعيل الخيارات العسكرية ولم تكن مصادفة أن حزب الإصلاح هو الحزب السياسي الوحيد الذي أيد العدوان على اليمن فقد كان مشاركاً في أعمال التهيئة للعدوان كما اتضح من سياق مواقفه.

في مواجهة التعطيل السياسي والانتهازية السياسية وعدم استشعار المسؤولية تجاه مستقبل الشعب والوطن وبعد تفجير مسجدي بدر والحشحوش صرحت القيادة الثورية أنها ذاهبة نحو استكمال الإعلان الدستوري إذا استمر التعطيل السياسي، وفي نهاية المطاف في الحوارات الموازية لموفمبيك توافقت مختلف القوى المتحاورة على طبيعة الحل في تكوين مجلس وطني ومجلس رئاسي وحكومة وطنية وتم التوافق على الحصص فيها وتم

توقيع الاتفاق من قبل أحزاب المشترك والمؤتمر الشعبي العام وأنصار الله والحراك الجنوبي وكذلك من قبل قائد الثورة، وكانت القوى السياسية اليمنية قد حددت يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥م يوم إعلان هذا الاتفاق، إلا أن العدوان جاء في مساء ذلك اليوم (الخميس ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥م) بفعل هذا المتغير الجديد المتمثل في العدوان الأجنبي تأخر ممثلو أحزاب المشترك عن الحضور وعند حضورهم ولقائهم ممثلي بقية القوى السياسية من أجل إشهار هذا الحل عبر ممثلة المشترك عن تراجعهم عن الاتفاق وتمكسهم «بشرعية هادي» استناداً إلى التدخل العسكري الذي جاء ليرجح من قوة طرف ضد طرف ويضرب التوافق الوطني، هذه الحقيقة أشار إليها المبعوث الأممي جمال بن عمر حين قال أن التدخل السعودي جاء إلى اليمن فيما كان اليمنيون على مشارف التوصل إلى اتفاق تاريخي وهو الاتفاق الذي تم توقيعه من مقبل مختلف القوى السياسية.

جاء العدوان على اليمن عشية ذلك اليوم من أجل تخريب هذا التوافق السياسي وإعادة الأمور إلى نقطة الصفر، وكان دافع القوى السياسية المعادية للسلم والشراكة في تعطيل هذا الاتفاق هو نفسه دافعها في نقض وعرقلة مختلف الاتفاقيات السابقة وهي نزعتها الإقصائية وتعارض مصالحها الاحتكارية ومواقعها السلطوية الاستبدادية مع الشراكة الوطنية إضافة إلى ذلك فقناعاتها السياسية والثقافية التي ترسخت تاريخياً لا تعترف بالآخر ولا تؤمن بالشراكة والعدالة.

## الموقف العُدْوَاني الأمريكي من السياسة إلى العسكرة

ارتبط موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ثورة ٢١أيلول/سبتمبر ومن اتفاق السلم والشراكة، برؤيتها العامة في إدارة المرحلة الانتقالية في اليمن التي بدأت بعد الإلتفاف على ثورة ١١شباط/فبراير، والتي حددت أمريكا معالمها وفقاً للمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن التي استصدرتها طوال الفترة الماضية، هذه الرؤية الأمريكية لإدارة المرحلة الانتقالية في اليمن هي جزء من مشروع أكبر وهو إخضاع اليمن لهيمنتها الاستعمارية الجديدة وتصفية كل مكامن القوة ومظاهر السيادة في اليمن، و«أمركة» البلد؛ فالانقلاب على اتفاق السلم والشراكة والعُدْوَان، هو مجرد تفصيل داخل المشروع الأمريكي الأكبر في اليمن الذي بدء تنفيذه عقب تفجير المدمرة كول في عدن ٢٠٠٠م.

عادة ما تشن الدول الاستعمارية التدخلات العُدْوَانية عند قيام الدول المستقلة بتأميم الشركات الإمبريالية كتأميم إيران للنفط في عهد مصدق الذي أعقبه قيام الأمريكيين بتنظيم انقلاب ضده،[٣٩] أو العُدْوَان الثلاثي على مصر عندما أممت قناة السويس، وللولايات المتحدة الأمريكية مبدأ آخر للتدخل في العالم الإسلامي هو «مبدأ إيزنهاور»[٤٠]، وحملة بوش في «مكافحة الإرهاب» وهي امتداد لهذا المبدأ العُدْوَاني مع تغيير الخصم من «الأممية الشيوعية» إلى «الإرهاب الإسلامي»، وقد جاء العُدْوَان على بلادنا بناءً على هذا المبدأ ووفقاً لسياسة أوباما «القيادة من الخلف»، أي عبر دول الخليج كما كان عليه الأمر ضد ثورة ١١شباط/فبراير.

(٣٩) محمد مصدق (١٦حزيران/يونيو ١٨٨٢م - ٥ آذار/مارس ١٩٦٧م)، رئيس وزراء إيران السابق، انتخب مرتين سنة ١٩٥١م و١٩٥٣م سببت قراراته في تأميم شركات النفط في إزاحته في انقلاب عليه يوم ١٩آب/أغسطس ١٩٥٣م بعد إجراء استفتاء مزور لحل البرلمان، فقد طلبت المخابرات البريطانية مساعدة السي آي إيه في تنفيذ الانقلاب واختيار الجنرال فضل الله زاهدي ليخلف مصدق. فأسقطت حكومته وسجن مصدق ثلاث سنوات ثم أطلق سراحه، إلا أنه أستمر رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته سنة ١٩٦٧م

(٤٠) ظهر «مبدأ ايزنهاور» في خطبة القاها دوايت أيزنهاور في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧م، ضمن «رسالة خاصة إلى الكونغرس حول الوضع في الشرق الأوسط». وحسب مبدأ أيزنهاور، فإن بمقدور أي بلد أن يطلب المساعدة الاقتصادية الأمريكية أو العون من القوات المسلحة الأمريكية إذا ما تعرضت للتهديد من دولة أخرى، تضمن هذا المشروع: ١- تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية، وحماية الاستقلال السياسي لأي دولة، أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما طلبت هذه الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري سافر تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية.٢- تفويض الحكومة في تفويض برامج المساعدة العسكرية لأي دولة أو مجموعة من دول المنطقة إذا ما أبدت استعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول دعماً لقوتها الاقتصادية وحفاظاً على استقلالها الوطني.

من حيث مجريات الأمور في الواقع اليَمَني لم تكن هناك حاجة أمريكية إلى شن العُدْوَان على اليمن، خاصة وأن اليمن منذ العام ٢٠٠٠م بصورة مباشرة يخضع للتوجهات الأمريكية وتطبق فيه السياسة التخريبية والاستعمارية الأمريكية، وبمجيئ ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر من خارج التخطيط الأمريكي للمرحلة الانتقالية، مثل هذا التحول الجديد إرباكاً للولايات المتحدة، فسعت إلى استيعاب هذا المستجد بإغراء أنصار الله بدمجهم في المنظومة السياسية وإعطائهم حصة من السُلطة، وكان هذا الخطاب واضحاً وصريحاً في رسالة الدول العشر إلى قائد الثورة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م قبل ثلاثة أيام من انتصار الثورة، وقد رفض أنصار الله هذا المنطق.

بانتصار ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، وضعت الولايات المتحدة خيار التدخل العسكري، إلى جانب الخيار السياسي المتمثل في مباركة اتفاق السلم والشراكة، وهي مباركة زائفة وفي مقابلها أوعزت الولايات المتحدة إلى الرئيس الانتقالي رفض تنفيذ الاتفاق والتعامل معه بطريقة انتقائية ومشوهة، في اتجاه الإعداد لانتخابات مبكرة وطرح الدستور للاستفتاء، وبذلك تكون الولايات المتحدة حققت أهدافها بطريقة سياسية، لولا إيقاف اللجان الشَّعْبية لمدير مكتب الرئيس هادي ومعه مسودة الدستور غير التوافقية، وإعاقة إقرارها، عند هذه النقطة حسمت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها بالتدخل العسكري ضد الثورة في اليمن، عن طريق الجماعات التكفيرية وميليشيات الإصلاح وميليشيات جنوبية عميلة وعن طريق دول مجلس التعاون الخليجي.

بإعاقة الثورة إقرار الدستور غير التوافقي، أخذت الأوضاع في اليمن تتطور بشكل متصاعد نحو التعقيد والحرب، وبدأ هذا المسار عندما شنت قوات الحماية الرئاسية هجوماً على اللجان الشَّعْبية في السبعين، وهو هجوم تم التصدي له وسيطرة اللجان الشَّعْبية على شارع السبعين ومرتفعات النهدين المطلة على دار الرئاسة، على إثر هزيمة هادي في هذه المعركة التي فتحها غدراً، قدم استقالته إلى مجلس النواب غير المؤهل للبت فيها من حيث كونه معطل أصلاً (حسب المبادرة الخليجية) وخاضعاً للتوافق من جهة ثانية، تلى ذلك تقديم بحاح استقالته إلى الرئيس المستقيل، وعقب ذلك إغلاق السفارات في صنعاء وهروب الرئيس الانتقالي المستقيل إلى عدن وتراجعه عن الاستقالة.

بانتقال هادي إلى عدن بدأت سياسة مهاجمة القوات العسكرية اليَمَنية على أساس شطري بانتزاع بنادق وطرد جنود الحماية الرئاسية في عدن ثم مهاجمة معسكر الأمن المركزي،

وقد اعطيت الجماعات التكفيرية الحُريّة المطلقة في الحركة تحت غطاء «اللجان الشَّعْبية الجنوبية» وانتقال عملياتها إلى صنعاء، هذه التطورات دفعت قوى الثورة إلى التعبئة العامة لمكافحة الإرهاب التكفيري، وبانتصار اللجان الشَّعْبية على الجماعات التكفيرية في لحج وعدن في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥م، عجلت الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها عن طريق أدواتها الإقليمية وكان أن أعلن وزير الخارجية السعودية العُدْوَان على اليمن من واشنطن.

كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية راسخة في ضرب الثورة الشَّعْبية، وظلت تتأرج بين خيارين السياسي والعسكري التكفيري، وفي نهاية المطاف استخدمت كل هذه الخيارات

## تسلسل الأحداث: من انتصار الثورة ٢٠١٤م حتى العُدْوَان ٢٠١٥م

من انتصار الثورة الشعبية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، حتى التدخل العدواني المباشر المضاد للثورة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م، كان هناك حركة تناقضية في ميدان الممارسة السياسية والأمنية العسكرية، حددت تطورات الأحداث التاريخية المُعاشة، فالنتيجة بدورها كانت تتحول إلى أسباب جديدة تترتب عليها ممارسات ونتائج جديدة، في إطار التناقض ما بين القوى الوطنية الثورية والقوى المعادية للثورة، فقد كان هناك خطان سياسيان متناقضان وطني ثوري وخياني استعماري، طوال هذه الفترة ظلا في صدام مستمر، حتى بلغ هذا الصدام أشده في التدخل العسكري العدواني المباشر.

كانت القوى المضادة للثورة تارة تكسب الوقت من أجل القيام بممارسة مخططة معيقة للثورة، وطوراً آخر تقوم برد فعل اضطراري فتقدم على خطوات غير مخططة تقودها إلى نتائج جديدة مُربكة، وكان بارزاً في هذه الأحداث وتطوراتها، الأعمال الإجرامية الداعشية التي ارتدت طابعاً استخباراتياً ببعديها الكمي في عدد الأعمال الإجرامية وسعة الجغرافيا التي شملها وفي نوعية الأعمال الإجرامية، وعادة ما كانت تمارس الأعمال الإجرامية من قبل القوى المعادية للثورة عند كل إخفاق سياسي وعسكري لها، تعبيراً عن أزمتها في مواصلة الهيمنة.

كانت الممارسة الثورية في الميدان السياسي والأمني العسكرية ردات فعل في كثير منها بخلاف الممارسة المخططة التي جرت في المرحلة الأولى من الثورة، ورغم أن الممارسة الثورية في هذه المرحلة كانت ردات فعل وغير مخططة مسبقاً نتيجة تعقد الوضع وتسارعه، إلا أن هذه الممارسات الثورية كانت وثيقة الارتباط بالواقع الموضوعي وبالمتطلبات التاريخية وهو ما يعبر عنه بالقول «كانت ممارسات حكيمة»، لهذا فقد كانت تصريحات مختلف دول العالم وحتى الرئيس الانتقالي هادي تؤكد على صوابيه ما تطرحه القوى الثورية في ميدان السياسة -وقد كانت السياسة إلا انعكاساً فعالاً لمكاسب الميدان - إلا أن القوى المعادية للثورة (الداخلية منها والخارجية) كانت تناقض وعيها السياسي الذي يصادق على ما تطرحه القوى الثورية من حل سياسي (من سياسة السلم والتوافق والشراكة الوطنية) بإقدامها على خطوات سياسية وأمنية مغايرة لنهج السلم والتوافق والشراكة الوطنية.

ظلت الحركة التناقضية تجري على هذا النحو وصولاً إلى العدوان العسكري المباشر في

٢٦ مارس، وقد كان العدوان قفزة في الواقع العسكري السياسي انتقلت معها البلد والإقليم إلى واقع جديد من صراع الأضداد، وتثبت تطورات الأحداث -خلال سبع سنوات من العدوان العسكري المباشر المضاد للثورة- إلى أن الميل التاريخي في صالح قوى الثورة والسيادة الوطنية في اليمن، وهذا الميل يشق طريقه بفعل الممارسة الثورية الوطنية الواعية من قبل القوى الوطنية وسط احتمالات وتحديات عديدة.

**وقد تسلست الأحداث كما يلي:**

في ١٩أيلول/سبتمبر، اجتمع هادي بسفراء الدول العشر في صنعاء وقال إن «تفجير الوضع (الثورة) من قبل الحوثيين محاولة انقلابية لإسقاط الدولة».

في ٢٠أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م اجتمع هادي باللجنة العامة للمؤتمر الشَّعْبي العام ودعا إلى ما أسماه «بالاصطفاف الوطني»، ويقصد به اصطفاف القوى المعادية للثورة.

في ٢٢أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م قال هادي إن اتفاق السلم والشراكة الوطنية إنجاز كبير لتجنيب اليمن ويلات الحرب والتشظي، والتقى بسفراء الدول العشر وقال لهم إن الاتفاق جنب اليمن الحرب الأهلية. فلم يكن يتوقع أن قوى الثورة سوف تتجه نحو الشراكة.

في ٢٣أيلول/سبتمبر٢٠١٤م ولم يكن قد مضى على اتفاق السلم والشراكة يومان أظهر هادي حقيقة موقفه المعادي للثورة وللسلم والشراكة، حيث عقد اجتماعاً موسعاً لمجلس النواب والوزراء والشورى، وقال «طعنا وغدرنا والمؤامرة كانت فوق التصور وتعدت حدود الوطن».

في ٢٤أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، تلقى هادي اتصالاً من مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون مكافحة «الإرهاب» «ليزا موناكا» مشيداً بالدعم الأمريكي فيما اعتبرت موناكا أن توقيع الاتفاق جنب اليمن الانزلاق إلى حرب أهلية، وفي ذات اليوم استقبل هادي في العاصمة صنعاء السفير الأمريكي «ماثيو تولر» وفي هذا اليوم رحب الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» باتفاق السلم والشراكة الوطنية في اليمن.

في ٢٥أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م قال هادي في كلمة له بمناسبة ثورة ٢٦أيلول/سبتمبر ١٩٦٢م: «إن كل العقلاء في القوى السياسية مقتنعون بأن تصفية حسابات القوى العمياء المسكونة بالثأر لا تبني الدولة ولا مؤسساتها الدستورية (يقصد قوى الثورة)، وقال بأن صنعاء تسقط كل المؤامرات ولا تسقط»، وحتى هذا اليوم ظل هادي يُجاهر بموقف العداء للثورة ومنجزها اتفاق السلم والشراكة.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، شددت دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة الانسحاب الفوري للمعسكرات «وعناصر الميليشيات المسلحة من صنعاء والمناطق الأخرى» وكانوا يقصدون لجان الثورة الشَّعْبية المسلحة، التي انتشرت في البلد لمواجهة الجماعات التكفيرية.

في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، وقعت القوى السياسية الملحق العسكري والأمني لاتفاق السلم والشراكة، فيما أكد المبعوث الأممي بأن الاتفاق بكله خارطة طريق لتجاوز الأزمة والدفع بالعملية السياسية.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات ضد كل من «يهددون السلم والاستقرار»، وأدانت ما أسمته «استمرار العنف في اليمن» وجددت دعمها لهادي، بعد أسبوع من مباركتها الاتفاق.

في ١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م نجا العميد في الاستخبارات ناصر مقريح، من محاولة اغتيال في عدن بواسطة عبوة ناسفة.

في٥ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م دعت الدول العشر إلى سرعة تنفيذ اتفاق السلم والشراكة وتعيين رئيس وزراء، وكان هادي من في يده تنفيذ الاتفاق من عدمه.

في ٧ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م، التقى هادي بالسفير الأمريكي ماثيو تولر وبحث معه المستجدات والمواقف، وفي هذا اليوم أيضاً وبإيعاز أمريكي قام هادي بعيداً عن التوافق بتكليف مدير مكتبه أحمد عوض بن مبارك بتشكيل حكومة جديدة، في سعي للإلتفاف على اتفاق السلم والشراكة ومتابعة سير المخططات الانقلابية على مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها.

في ٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م، اعتذر أحمد عوض بن مبارك عن تشكيل الحكومة، وذلك بعد التظاهرات الشَّعْبية التى رفضت تعيين أحمد عوض بن مبارك – بعيداً عن التوافق-، وفي هذا اليوم أيضاً صدت قوات الجيش هجمات إرهابية استهدفت مقرات أمنية في محافظة البيضاء.

في ٩ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م، استهدفت عملية إرهابية المتظاهرين (ضد تكليف أحمد عوض بن مبارك رئاسة الوزراء) سقط فيها ما يقارب ٨٩ بين شهيد وجريح، وفي هذا اليوم أيضاً استهدف هجوم «إرهابي» نقطة عسكرية غرب مدينة المكلا حضرموت ذهب ضحيتها ١٩ شهيداً من الجنود و١٣ جريحاً.

في ١٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م، كلف الرئيس الانتقالي المهندس خالد بحاح بتشكيل الحكومة، وهو الأمر الذي لاقى ترحيباً من القوى السياسية.

في ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م عقد مجلس الأمن جلسة طارئة بشأن اليمن، جدد فيها دعمه لهادي وحذر من وصفهم «المعرقلين».

في ١٥ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م، وقعت اللجنة الأمنية في محافظة تعز اتفاقاً مع أنصار الله على تجنيب المحافظة أي صراعات وأعمال عنف والعمل على تثبيت الأمن والاستقرار، ناقش الاجتماع الذي جرى فيه التوقيع الإجراءات الأمنية الكفيلة بضبط من قاموا بعمليات اغتيالات أفراد أنصار الله في المحافظة.

في ١٧ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤م تلقى هادي اتصالاً من الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» الذي دعا إلى سرعة تنفيذ اتفاق السلم والشراكة، فيما ثمن هادي الدعم الأمريكي، وحتى تلك اللحظة كان هادي من يرفض تنفيذ اتفاق السلم والشراكة إلا بشكل انتقائي ومشوه للاتفاق، فيما كان الموقف الأمريكي داعماً لهادي في هذا المسار.

في ١ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م وقعت القوى السياسية اتفاقاً يفوض هادي ورئيس الوزراء المكلف تشكيل حكومة كفاءات وطنية، بموجب اتفاق السلم والشراكة.

في ٨ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م شهدت منطقة المنساح في مديرية رداع محافظة البيضاء تفجيرات إجرامية قام بها التكفيريون.

في ٢ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م اغتيل الدكتور محمد المتوكل في العاصمة صنعاء، وفي هذا اليوم أيضاً استشهد ١٩ جندياً في محافظة الحديدة بهجوم لعناصر القاعدة على نقاط عسكرية.

في ٧ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م، تم تشكيل «حكومة الكفاءات الوطنية» بعد أكثر من شهر من توقيع اتفاق السلم والشراكة.

في ٨ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م. قام بحاح بتشكيل حكومة جديدة مخالفة لمعايير اتفاق السلم والشراكة، وهو ما رفضه أنصار الله آنذاك، [٤١] وفي نفس اليوم فرض مجلس الأمن عقوبات على الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وقياديين من أنصار الله هما عبد الخالق الحوثي، وعبد الله يحيى الحاكم، باعتبارهم معرقلين للعملية السياسية، بناءً على التقارير المرفوعة من قبل هادي إلى السفير الأمريكي في صنعاء. وفي هذا اليوم

(٤١) للمزيد راجع وثائق الفصل الخامس، الوثيقة ص (٤٥٢)

أيضاً أقرت اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعبي العام بقيادة علي صالح إقالة عبدربه منصور هادي من منصب نائب رئيس المؤتمر والأمين العام للحزب، وإقالة عبد الكريم الإرياني من منصبه كنائب لرئيس المؤتمر وتعين عارف الزوكا بدلاً عنه وتعيين أحمد عبيد بن دغر نائباً لرئيس المؤتمر.

في ٩ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م، أدت الحكومة الجديدة اليمين الدستوري أمام البرلمان.

في١٥ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٤م أدرجت الإمارات العربية المتحدة أنصار الله ضمن القائمة السوداء لما أسمتها بالجماعات الإرهابية.

في ١٧ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م صرح هادي في اجتماع مع قيادة وزارة الدفاع: «إن أنصار الله شركاء اليوم ونتمنى منهم عدم التوسع لتجنب إراقة الدماء وتطبيع الأوضاع».

في ١٨ تشرين ثاني/نوفمبر٢٠١٤م، اغتيل صادق الحيدري القيادي في التجمع اليَمَني للإصلاح فرع تعز، والذي كان شخصية توافقية رافضاً للتصعيد «الإخواني» ضد أنصار الله في تعز.

في ٢٠ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م دعا وزير الدفاع في حكومة الكفاءات الوطنية محمود الصبيحي، القوى السياسية لعدم الزج بالمؤسسة العسكرية في الصراعات الحزبية.

في ٢٤ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م، حذرت وزارة الداخلية من احتمال قدوم مجاميع إرهابية من الصومال إلى اليمن.

في ٢٥ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م حمل هادي السفير السعودي آل جابر رسالة خاصة إلى الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

في ٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م صرح هادي إن اليمن لن يكون حقلاً للتجارب والتجاذب الإقليمي ولابد من تنفيذ اتفاق السلم والشراكة وملحقه الأمني، وبارك الدعوة إلى «الاصطفاف الوطني». وكان تصريح هادي ذلك تنفيذاً للسياسة الأمريكية السعودية يقصد بالتجاذب الإقليمي دولة إيران، وفي اليوم التالي من خطابه في ٤ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٤م تعرض منزل السفير الإيراني في صنعاء لهجوم «إرهابي».

في ٥ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م دعا وزير الدفاع الصبيحي لتشديد الإجراءات الأمنية لمواجهة الإرهاب ومنع جرائمه، بعد أقل من أسبوعين من تحذير وزارة الداخلية،

وحتى ذلك الوقت كانت القيادة الجديدة لوزارتي الدفاع والداخلية خارج المخططات العُدْوَانية، فإلى ما قبل استقالة هادي كان المخطط الانقلابي على اتفاق السلم في دائرة محدودة.

في ٨ كانون أول/ديسمبر٢٠١٤م قدمت حكومة بحاح برنامجها لمجلس النواب الذي دعا إلى العمل الجاد لتثبيت وتحسين معيشة المواطنين، وفي الجانب الأمني تفجرت ٥ عبوات ناسفة استهدفت اللجان الشَّعْبية في منطقة شعوب صنعاء، وكانت هذه العملية هي تدشين الأعمال «الإرهابية» الاستخباراتية في العاصمة حيث مركز الثورة السياسي.

في ٩ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م. أكد قادة الخليج في البيان الختامي لقمة الدوحة دعمهم لجهود الرئيس هادي في تحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة، ولم يكن المقصود سيطرة الدولة على المناطق التي أبيحت للقاعدة بل القصد إزاحة اللجان الشَّعْبية الثورية المسلحة التي تولت مهمة تأمين البلد في واقع الانفلات الأمني الممنهج وحراك الجماعات التكفيرية، أدوات الولايات المتحدة الأمريكية وأذرع المملكة السعودية.

في ١٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م. بحث رئيس جهاز الأمن القومي علي حسن الأحمدي في لندن تعاوناً بريطانياً في مكافحة الإرهاب، وعقب هذا اللقاء ازدادت وتيرة الأعمال الإرهابية، فقد كان اللقاء من أجل دعم الإرهاب لا مكافحته كما أثبت الواقع، وفي هذا اليوم استهدف تفجير «إرهابي» منزل المواطن أحمد السوسوة في محافظة ذمار.

في ١١ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م جدد مجلس الأمن الدولي التعهد بدعم هادي ودعا إلى ضرورة تنفيذ اتفاق السلم والشراكة، أي دعمه ضد الثورة الشَّعْبية واتفاق السلم والشراكة.

في ١٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م. أكدت أمريكا والسعودية دعم جهود هادي، وذلك في لقاء جمع الرئيس الأمريكي بوزير الداخلية السعودي في البيت الأبيض.

في ١٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م تفجير إجرامي قام به التكفيريون في رداع أودى بحياة ٢٥ مواطناً بينهم ١٥ طالبة في حافلة مدرسية شملها الانفجار.

في ١٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م قتل خمسة «إرهابيين» لدى مهاجمتهم مقراً للجان الشَّعْبية في الحديدة.

في ١٩كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م استشهد جندي وجرح ٣ آخرون في سيئون واغتيل ضابط في مأرب.

في ٢٤ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م كشف محافظ تعز شوقي هائل عن احباط عمليات اغتيالات كانت تستهدف عدداً من الشخصيات في محافظة تعز، وأكد رفض المحافظة للعنف والفوضى والدعوات المناطقية، وكانت والدعوات المناطقية هي الخطاب الاجتماعي والشَّعْبي والإعلامي لحزب الإصلاح في اليمن عموماً وتعز خصوصاً.

في ٢٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م بعث قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي رسالة إلى اللجان الشعبية والثورية بشأن قيامهم بواجب تأمين البلاد موضحاً لهم طبيعة الأوضاع والتحديات وأهمية قيامهم بواجباتهم بشكل منضبط والتنبه من المندسين والمخربين.[٤٢]

في ٢٨ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م، نفى مدير شرطة تعز تصريحا منسوب إليه يتهم أنصار الله في تعز بالتستر على قتلة.. وكان هذا التصريح المكذوب على لسان مدير شرطة تعز (مدير أمن تعز) القصد منه تحميل أنصار الله الجرائم التي سوف تستهدفهم بعد ذلك.

في ٢٩ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م اغتيل ناصر أحمد الوحيشي الضابط في الأمن السياسي محافظة البيضاء.

في ٣٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م استهدف تفجير «إرهابي» المحتفلين بالمولد النبوي الشريف في المركز الثقافي في محافظة إب والذي راح ضحيته ما يقارب ٣٠ شهيداً.

في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م وقع اعتداء على كتيبة عسكرية في مأرب كانت في طريقها إلى صنعاء.

في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م ضبط ١٣ أجنبياً بينهم مشتبه بالقاعدة تسللوا إلى اليمن بطريقة غير شرعية، وفي هذا اليوم اغتيل ضابط وقتل جندي وجرح ٦ في شبوة وحضرموت.

في٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م استشهد مراسل قناة المسيرة خالد الوشلي و٥ من اللجان الشَّعْبية وجرح ٣٤ بانفجار عبوة ناسفة في ذمار، واغتيل ضابط في شبوة.

في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م تم الاتفاق على تنفيذ البند ١٦ من اتفاق السلم والشراكة المعني بتفسير نقاط الخلاف، في لقاء جمع مستشاري الرئيس هادي مع قائد الثورة في صعدة، وفي هذا

(٤٢) راجع وثائق الفصل الخامس، الوثيقة ص (٤٥٦)

اليوم أيضاً أُصيب ٦ مواطنين بانفجار عبوة ناسفة في شارع ١٦ في العاصمة صنعاء.

في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م اغتيل القيادي «المؤتمري» عضو اللجنة الدائمة محمد عبد القادر الهدار و٥ من مرافقيه في محافظة البيضاء، وفي نفس اليوم فجر مسلحون أنبوب النفط بين صافر وريدان في مأرب.

في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م استهدف تفجير «إرهابي» كلية الشرطة في العاصمة صنعاء واستشهد العشرات، وفي نفس اليوم تم تفكيك سيارة مفخخة في حضرموت واعتقل ٥ «إرهابيين»، وفي هذا اليوم أيضاً وقع المشترك وأنصار الله في تعز على نقاط لترسيخ الأمن في المحافظة، وكانت تعز تشهد توترات أمنية وأعمالاً إجرامية رافق ذلك انتشار أعلام القاعدة وشعاراتها، وذلك عقب انسحاب ميليشيات الإصلاح من صنعاء إلى تعز وعودة مقاتلين من أتباع الحجوري وانتشارهم فيها.

في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م اغتيل الدكتور محمد الشامي في العاصمة صنعاء.

في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م بحث رئيس الحكومة بحاح مع سفيري أمريكا وبريطانيا جهود مكافحة الإرهاب، وكان اللقاء تمهيداً للانقلاب على اتفاق السلم والشراكة وضمان موقف حكومة «بحاح» إلى جانب هادي.

في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م التقى هادي بسفيرة بريطانيا وصرح: «ماضون نحو الانتخابات ونحتاج دعم مهام المرحلة»، وكان تصريحاً خطيراً ومؤشراً على التوجه الانقلابي متجاوزاً للقضايا التي لها أولوية كما حددها اتفاق السلم والشراكة، فحتى ذلك الوقت كانت هناك قضايا عالقة كبيرة متعلقة بشكل الدولة والسجل الانتخابي وهيئات الرقابة على تنفيذ المخرجات وغيرها من الإشكاليات التي لم تحل بعد على أساس من التوافق الوطني، وفي هذا اليوم تم القبض على خلية «إرهابية» في أبين، وتفكيك عبوة ناسفة في مركز ذمار الثقافي.

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م اغتيل العميد عباس أحمد قاسم المغربي في محافظة إب.

في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م، أشاد هادي بعمل هيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وحثهم على مراجعة مسودة الدستور، وحتى ذلك الوقت لم تكن الهيئة مشكلة على أساس التوافق ولم يكن الدستور خاضعاً للتوافق، فيما أوقفت اللجان الشَّعْبية مدير مكتب هادي أحمد عوض بن مبارك ومعه مسودة الدستور غير التوافقية[٤٣] وقد كانت هذه المحطة حاسمة فمن بعد فشل القوى المعادية للثورة في

(٤٣) للمزيد راجع وثائق الفصل الخامس، الوثيقة ص (٤٥٩)

إقرار الدستور الجديد بكل النقاط الخلافية فيه، سعت هذه القوى المعادية إلى فرض ذلك بالقسر العسكري واتجهت إلى استهداف قوى الثورة. في ذات اليوم صرح رئيس جهاز الأمن القومي بضبط فرنسيين اثنين متهمين بالانتماء إلى القاعدة.

في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م ترأس هادي اجتماعاً استثنائياً لمجلس الدفاع الوطني ورئيس الوزراء بحضور رئيس البرلمان من أجل الرد على توقيف أحمد عوض بن مبارك ومعه مسودة الدستور غير التوافقية، وفي ذات اليوم تم تفجير دراجة مفخخة في منطقة القاعدة محافظة إب، ومهاجمة التكفيريين نقطة عسكرية في «القن»، كما اغتيل قيادي ناصري في محافظة الضالع.

في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م هاجمت قوات الحماية الرئاسية التابعة لهادي بقيادة اللواء صالح الجعملاني نقاط اللجان الشَّعْبية في السبعين بناءً على اجتماع هادي السابق، بدورها ردت اللجان الشعبية على الهجوم وسيطرت على مواقع القوى المعادية حول دار الرئاسة.

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م كشف قائد الثورة بأن الرئيس الانتقالي هادي أمضى الليلة السابقة في اتصالات مع الأمريكيين ومجلس الأمن يدعوهم للتدخل في اليمن، وفي الخطاب حدد قائد الثورة (٤) مطالب لحل الأزمة تتعلق بتصحيح وضع الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مؤتمر الحوار الوطني قبل أن تمارس أي مهمام، وتهذيب مسودة الدستور وحذف المخالفات، وتنفيذ الشراكة الوطنية، ومعالجة الخطر الأمني.

في هذا اليوم أيضاً اجتمع هادي بمستشاره صالح الصماد وممثل مكتب قائد الثورة مهدي المشاط ودغسان أحمد دغسان (اعتذر باقي مستشاري هادي عن الحضور بسبب الوضع) واللجنة الأمنية العليا ووجه بعقد اجتماع عاجل للموقعين على اتفاقية السلم والشراكة. وفي اليوم التالي اعترف هادي بصواب مطالب قائد الثورة المتعلقة بالتوافق ووافق عليها ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م اجتماع هادي ومستشاريه وخرج باتفاق من ٩ نقاط منها تعديل مسودة الدستور واخضاعها للتوافق، واتحادية الدولة وإصلاح هيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، توسيع عضوية مجلس الشورى، وشراكة أنصار الله والحراك الجنوبي في مؤسسات الدولة، والإطلاق الفوري لأحمد عوض بن مبارك، وانسحاب اللجان الشَّعْبية من المواقع التي سيطرت عليها بعد ١٩كانون الثاني/يناير، وتطبيع الأوضاع في العاصمة صنعاء بالتنسيق بين اللجنة الأمنية واللجان الشَّعْبية.

في ٢٢كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م، قدم هادي استقالته إلى مجلس النواب وفي ذات اليوم

قدم رئيس الحكومة المهندس خالد بحاح استقالته إلى الرئيس الانتقالي هادي الذي لم يبت فيها، وفي ذات اليوم وصل المبعوث الأممي جمال بن عمر إلى العاصمة صنعاء وقال إن سبب الأزمة يعود إلى تباطؤ تنفيذ اتفاق السلم والشراكة، وفي ذات اليوم تم تفجير سيارة رئيس عمليات القوات الجوية.

في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م عبرت السفارة الأمريكية في صنعاء عن قلقها حيال أنباء استقالة هادي، كنوع من ممارسة الضغط.

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م دعت وزارة الخارجية الأمريكية الأطراف اليَمَنية إلى التقيد بالتزاماتها، وفي محافظة تعز دعا المحافظ إلى ضرورة الابتعاد عن الدعوات المناطقية أو المذهبية (التي كانت عنوان خطاب حزب الإصلاح)، وفي هذا اليوم جرت محاولة اغتيال فاشلة استهدفت قائد شرطة ذمار.

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م أحبطت قوات الجيش هجوماً «ارهابياً» في خنفر أبين.

في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م، علق قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي على استقالة هادي واعتبرها غير حكيمة وشدد بأن قوى الثورة لن تسمح بذهاب الأوضاع نحو الانهيار. من جانبه دعا مجلس الشورى إلى تنفيذ اتفاق السلم والشراكة، وإعادة النظر في عضوية ونظام الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ومراجعة مسودة الدستور، وهي النقاط التي سبق أن قدمها قائد الثورة وأعترف هادي بصوابتيها واقرها.

في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م فجر التكفيريون جامع وضريح الولي الصوفي سفيان بن عبد الله في محافظة لحج، الذي يعود بنائه إلى ما قبل ٨٠٠ سنة.

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م، انعقد مؤتمر وطني موسع في العاصمة صنعاء دعا له قائد الثورة، بمشاركة سياسيين وأكاديميين واقتصاديين وقيادات منظمات مدنية ونقابية وعلماء ومشايخ، أكد فيه مستشار رئيس الجمهورية صالح الصماد أن بعض القوى الدولية ترفض الشراكة بين اليَمَنيين وهمها الوحيد خلق مزيد من الأزمات.

في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م دعا المشاركون في المؤتمر الوطني في العاصمة صنعاء القوى السياسية إلى تجسيد الشراكة الحقيقية.

في ١ شباط/فبراير ٢٠١٥م أمهل المؤتمر الوطني القوى السياسية ٣ أيام لسد فراغ السُلطة، وفي هذا اليوم استشهد أحد أفراد اللجان الشَّعْبية يدعى عدنان العياني ٢٥ سنة في محافظة إب، جراء استهدافه بأعيرة نارية.

في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥م أصدرت اللجنة الثورية إعلاناً دستورياً لتنظيم قواعد الحكم خلال المرحلة الانتقالية، لمعالجة أزمة الفراغ الدستوري، مع فتح المجال للشراكة الوطنية فيه.

في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٥م، صرح السيد عبد الملك الحوثي إن اليمن يتسع للجميع ومبدأ الشراكة هو الأساس في المرحلة الانتقالية، وخاطب المجتمع العربي والدولي: «إن اليمن يمد يده للسلام فلا تخسروه». بدوره اللواء محمود الصبيحي رئيس اللجنة الأمنية العليا أكد أن القوات المسلحة ستظل قوة بيد الشَّعْب تؤدي واجباتها بحادية تامة.

في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥م أكد الرئيس الانتقالي هادي أن استقالته من منصب رئيس الجمهورية نهائية لا تراجع عنها، فيما أعلن بن عمر موافقة الأطراف السياسية استئناف المشاورات، بدوره أكد اللواء الصبيحي خلال اجتماع موسع لقيادات الدفاع والأركان، أن «صون دماء وممتلكات وحريات شعبنا من أولويات عملنا وأمانة في أعناقنا».

في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥م، أكد قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي أن مصلحة البلد وكل القوى السياسية تكمن في التفاهم والتآخي وتغليب مصلحة الوطن.

في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥م، أغلقت بعض الدول الغربية سفاراتها في صنعاء، وصرح مسؤول العلاقات الخارجية لأنصار الله: إن إغلاق السفارات الغربية في صنعاء يندرج في سياق الضغط على اليمن. وفي هذا اليوم أيضاً صرح التجمع اليَمَني للإصلاح بأن الحزب متمسك بالحوار من أجل الخروج بالوطن من أزمته الراهنة، وعلى المستوى الأمني نجا وكيل محافظة البيضاء الشيخ علي محمد المنصوري من محاولة اغتيال، وعلى المستوى الشَّعْبي خرجت مسيرات في العاصمة صنعاء وعدة محافظات لإحياء ذكرى ثورة ١١ فبراير وتأييد الإعلان الدستوري، وفي هذا اليوم ألقى قائد الثورة خطاباً في مناسبة ذكرى ثورة ١١ فبراير، بين فيه طبيعة التحديات في هذه المرحلة الحساسة وما يجب على الثورة القيام به إزاء التعنت السياسي من القوى الرافضة للسلم والشراكة الوطنية.[٤٤]

(٤٤) القوى السياسية للأسف الشديد لم تتعاطى بمسؤولية كما ينبغي تجاه حالة الفراغ فتبادر كما يتطلبه الوضع وكما تفرضه المسؤولية وكما تفرضه حالة مصلحة هذا الشعب تبادر الى التوافق والتفاهم لما فيه المصلحة العليا لهذا البلد وتراعي مصلحة الشعب كل الشعب من دون تتميز علي المستوى المناطق أو علي المستوى السياسي لا لقد اتجه بعض القوى السياسية والبعض كان منها متفهم وهذه شهادة للتاريخ وللإنصاف أن البعض من القوى السياسية تفهم لكن البعض فقط لم يمكن أن يبني علي تفهمه توافق يمكن أن نقول عنه أنه توافق لكل القوى السياسية ومن ثم يكتفي به في البناء عليه لمعالجة الحالة السياسية والمشكلة القائمة البعض من القوى السياسية اتجهت اتجاه آخر نستطيع أن نقول عنه أنه لا مسؤول ولا منصف ولا إنساني ولا أخلاقي، بعض القوى تجعل من مشاكل هذا البلد والتحديات التي تواجه هذا البلد والاخطار التي تحيط بهذا البلد تجعل منها فرص بالنسبة لها لاستغلالها بشكل سلبي في من يزيد من حجم الاضرار من حجم الاخطار من حجم المعاناة والضحية في نهاية المطاف هو شعبنا اليمني العزيز الذي يستحق التقدير والاحترام والتكريم وأن نخدمه جميعاً، هذا الشعب لا تستحي منه بعض القوى السياسية لا تحترمه لا تقدره كما ينبغي لا تلتفت إلى معاناته ولا تلتفت إلى أوجاعه ولا تلتفت الى ما يمكن ان تتسبب به من أضرار من خلال سياساته العوجاء وغير المستقيمة تجاه هذا الشعب وبحق هذا الشعب.. حينما أتى الإعلان الدستوري أتى بصيغة مسئولية وطنية جامعة ولم يستهدف أي طرف معين الإعلان عن مجلس وطني وعن مجلس رئاسي وبالتالي يترتب على

في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥م ناقش مجلس الأمن تطورات الأوضاع في اليمن، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» كافة الأطراف للانخراط في الحوار. وعلى المستوى الوطني رأس محافظ تعز اجتماعاً لقيادات فروع الأحزاب وأنصار الله وأدان الاعتداء على مسيرة تأييد الإعلان الدستوري ورفض التدخل الخارجي، مؤكداً أن هناك مندسين يحاولون تخريب التفاهم والتماسك والتلاحم بين الأحزاب والتنظيمات السياسية وأنصار الله في تعز.

في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥م صرح ناطق أنصار الله محمد عبد السلام بأن ما جاء في بيان المجلس الوزاري الخليجي من رفض الإعلان الدستوري ليس مفاجئاً واليمن لن يركع أمام أي تهديد.

في ١٦شباط/فبراير ٢٠١٥م دعت اللجنة الثورية العليا مجلس الأمن إلى احترام إرادة الشَّعْب اليَمَني، وأبدت استغرابها من موقف دول مجلس التعاون الذي وصل إلى دعوة مجلس الأمن للتدخل في الشأن اليَمَني.

في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥م استعاد الجيش مديرية الزاهر في محافظ البيضاء بعد أن سيطرت عليها القاعدة، وفي عدن اغتيل العقيد الزهراني.

في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥م رعت الأمم المتحدة اتفاق الأطراف اليَمَنية على شكل السلطة التشريعية. وعلى المستوى الأمني ناأ قائد المنطقة العسكرية الأولى عبد الرحمن محمد الحليلي من محاولة اغتيال في طريق شبام سيئون.

في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٥م، وصل هادي إلى مدينة عدن بعد خروجه من صنعاء متخفياً.

في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٥م التقى هادي في محافظة عدن بعدد من المحافظين على أساس أنه رئيس للجمهورية، وكلفت اللجنة الثورية في العاصمة صنعاء الحكومة المستقيلة بتصريف الأعمال.

---

ذلك تكليف حكومة جديدة حكومة وحدة وطنية من الكفاءات بمعنى أن هذه قوالب جامعة واسعة تتسع لكل التيارات في هذا البلد ومن بعد الإعلان الدستوري أبلغنا كل القوى السياسية أننا في الثورة نرحب وبكل تأكيد نرحب بمشاركتها في إطار الإعلان الدستوري في إطار مؤسسات الدولة في إطار المجلس الوطني في إطار المجلس الرئاسي في إطار الحكومة وبالتالي لم يكن الإعلان الدستوري عملية تستهدف أي طرف في الداخل ولم تشطب أي قوة من القوى السياسية من العملية السياسية.. أنا أنصح الجميع القوى المنزعجة بكلها أن لا تتعاطى تجاه إرادة هذا الشعب سلباً لأن مصالحها أيضا يمكن أن تكون عرضة للخطر إذا تعرض هذا الشعب للخطر إذا تعرض اقتصاده للخطر إذا تعرض أمنه للخطر فهو يعرف ماذا يفعل وماذا يمكن أن يعمل وأطمئن شعبنا اليمني العزيز أنه طالما وهو واثق بالله ومعتمد على الله سبحانه وتعالى ومنصف وعادل وإيجابي وفي نفس الوقت عملي وعنده إحساس بالمسؤولية ويتحرك في المواقف اللازمة ولا يغفوا ولا يتجاهل ما يحصل فهو منتصر وإرادته منتصرة وسيحقق أهدافه المشروعة في الوصول إلى تحقيق حياة كريمة وعزيزة وللتخلص من البؤس ومعاناة الفقر والحرمان» **السيد عد الملك الحوثي** كلمة بمناسبة ثورة ١١ فبراير، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥م

في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥م أكدت اللجنة الثورية أن هادي فاقد للشرعية ومطلوب للعدالة، ودعت الدول الشقيقة والصديقة إلى احترام إرادة اليَمَنيين وحذرت المسؤولين والبعثات الدبلوماسية من التعامل معه كرئيس للجمهورية اليَمَنية.

في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥م صرح السيد عبد الملك الحوثي: «إن خياراتنا محددة ولسنا في حالة التباس، مجلس وطني، ومجلس رئاسي، وحكومة وحدة وطنية». فيما أكد رئيس حزب الإصلاح محمد اليدومي بأن الحوار هو الحل الوحيد لخلافاتنا، فحتى تلك الفترة كان حزب الإصلاح يُصرح بأن الحوار هو الحل تغطية على دوره في التحضير لتفجير الحرب في محافظة تعز وغيرها من المحافظات، وقد كان أول من بارك العُدْوَان في ٢٦ آذار/مارس بل الحزب الوحيد من الموقعين على اتفاق السلم والشراكة الذي فعل ذلك.

في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥م، خرجت مسيرة حاشدة في العاصمة صنعاء مؤيدة للإعلان الدستوري رافضةً الوصاية الخارجية على الوطن، والتحركات المشبوهة لاستهدافه والإلتفاف على ثورته، فيما صرح المؤتمر الشَّعْبي العام برفض نقل الحوار من صنعاء.

في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥م اغتيل جندي في محافظة تعز في منطقة عصيفرة.

في ١ آذار/مارس ٢٠١٥م، بعد إغلاق معظم السفارات والمنظمات مقراتها في العاصمة صنعاء والمغادرة إلى عدن، زار وفد يمني جمهورية إيران الإسلامية بقيادة مستشار رئيس الجمهورية صالح الصماد، فيما أكد بن عمر أنه لا يوجد أمام اليَمَنيين من خيار غير المفاوضات.

في ٢ آذار/مارس ٢٠١٥م ألقى السيد قائد الثورة أول خطاب بعد وصول هادي إلى عدن، وبروز مؤشرات تدخل أجنبي في البلاد محذراً من هذه التوجهات، مستنهضاً الشعب للقيام بواجباته الثورية الوطنية في مواجهة القوى المعادية للثورة الداخلية والخارجية، مطمئناً الشعب بحتمية النصر وخسارة أعداء الشعب اليمني[٤٥]

(٤٥) إذن هناك تطورات في مواقف بعض القوى، أنها تسعى إلى إرباك المشهد السياسي، إلى إعاقة الوصول إلى الحل بالرغم أن الجميع متقارب جداً، متفاهم جداً –باتت معظم المكونات متفاهمة ضمن الإطار المحدد في الإعلان الدستوري، أنه نتجه جميعاً إلى تشكيل مجلس وطني ومجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية وَتُحَلْ المشكلة في هذا البلد وتلبى رغبات وآمال وطموحات هذا الشعب اليمني.. في هذا السياق ذاته أتت أيضاً تطورات أخرى من أبرزها: مغادرة هادي من صنعاء إلى عدن.. المغادرة في حد ذاتها، أو استقرار في صنعاء أو في عدن أو في أي محافظة، هذا بحد ذاته لا يمثل مشكلة، هو مواطن يمني من حقه أن يسكن أو يستقر في أي محافظة يمنية؛ لكن تأتي هذه الخطوة في سياق آخر.. تأتي في السياق المعروف لهذا الرجل في المرحلة الماضية، مثلما أتت خطوة الاستقالة لإرباك المشهد السياسي، وخلق حالة من الفراغ بغية إثارة الفوضى، أتت هذه الخطوة أيضاً في سياق آخر هو العمل على تغذية النزاعات على تعقيد الصراع على تعقيد الأزمة والمشكلة؛ ولهذا أحيطت هذه الخطوة بهالة إعلامية، وتضخيم إعلامي.. أطروحات في الاتجاه السياسي من قوى في الداخل ومن قوى في الخارج.. وهنا أيضاً لبعض القوى وفي مقدمتها هذا الحزب حزب الإصلاح.. نلحظ أن هناك توجه كبير لاستدعاء الخارج لحضور أكبر في المشهد بالبلد، وتأثير أكبر، وتدخل أكبر، ومحاولة لأن تتحول المشكلة في هذا البلد إلى صراع يبرز فيه الدور الخارجي جنبا إلى جنب مع تلك القوى العميلة له في الداخل – بمعنى

في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥م تحدث رئيس وزراء الكيان الصهيوني نتنياهو أمام الكونجرس الأمريكي قائلاً «إن إيران ساعدت الحوثيين في السيطرة على صنعاء»، وكان هذا التصريح بمثابة مؤشر على العُدْوَانية الصهيونية وقلقها من التطورات الثورية في اليمن.

في ٤ آذار/مارس ٢٠١٥م أكد مجلس الأمن الدولي دعمه وحدة اليمن وسيادته وسلامة أراضيه، وجدد دعوته كافة الأطراف اليَمَنية إلى سرعة التوصل لاتفاق سياسي، وعلى المستوى الوطني أقرت القوى السياسية في تعز إعداد رؤية وطنية لإنهاء الأزمة الراهنة، وصرح المحافظ شوقي إنه ليس بمقدور أي طرف تمثيل الوصاية على تعز.

في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥م دعا وزيرا الخارجية السعودي والأمريكي من الرياض اليَمَنيين إلى التوافق على أساس المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وتم تجاهل اتفاق السلم والشراكة، وكان هذا التصريح بمثابة تنصل عن اتفاق السلم والشراكة بعد أن باركته الدولتان، ومثّل هذا التصريح ضوءاً أخضراً للقوى العميلة بالانقلاب عليه.

في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥م خرجت مسيرة في العاصمة صنعاء تأكيداً على استمرارية الثورة ورفضاً للتدخل الأجنبي.

٧ مارس ٢٠١٥م طوقت مجاميع مسلحة تابعة لهادي معسكر الأمن المركزي في عدن.

في ٨ آذار/مارس ٢٠١٥م دعت اللجنة الأمنية العليا الأطراف السياسية إلى تجنيب البلاد الصراعات، وأهابت بالشَّعْب التصدي لمؤامرات تحويل اليمن إلى ساحة صراع إقليمي.

في ٩ آذار/مارس ٢٠١٥م أعلنت ٤ أحزاب يمنية جديدة رفضها المطلق للتدخل الخارجي. هي (الكرامة، شباب العدالة والتنمية، الأمة، الوفاق الوطني). وخرجت مسيرة شعبية في محافظة عمران منددة بالتدخلات الخارجية، وعلى صعيد آخر اغتيل نائب مدير شرطة تعز في ماوية.

في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٥م أكد قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي أن تأخر التوافق

---

أن هناك عمالة مكشوفة للخارج، واستدعاء مكشوف للدور الخارجي لِأن يتدخل في شئون هذا البلد؛ لفرض خيارات محددة أو المنع من تحقيق خيارات شعبية محددة، هذا هو الحال.. وهذا أمر مؤسف.. المهم في المرحلة الحالية النشاط الواسع على كل المستويات على المستوى النخبوي النخب اليوم معنية، على المستوى الإعلامي على المستوى الأكاديمي على المستوى الاقتصادي على كل المستويات العلماء، أن يتحرك الجميع للتصدي للجبهة المعادية للثورة في كل مساراتها ونشاطاتها العدائية للشعب اليمني ولثورته المباركة، الجميع مدعو، وشعبنا اليمني العظيم مدعو لأن يتحرك اليوم معتمداً على الله مواصلا مشواره في ثورته وأن تستمر الظاهرات ومنها في يوم غد وفيما بعده من الأيام يكون هناك مظاهرات بشكل متنوع هنا وهناك في صنعاء وفي المحافظات بنشاط مكثف بين كل آونة وأخرى على كل المستويات وليثق شعبنا اليمني بأنه سينتصر وأن كل المؤامرات ستسقط وأنه بالله العلي العظيم الأقوى هو الأقوى وأن القوى التي تتعامل مع الخارج بدون إنصاف بكل تعنت بكل خيانة بدون أي مراعاة لمصلحة هذا الشعب في نهاية المطاف ستخسر هي والعاقبة للمتقين» خطاب **السيد عبدالملك الحوثي بعد انتقال هادي إلى عدن وظهور مؤشرات تدخل أجنبي** ٦ شباط فبراير٢٠١٥م

السياسي مفتعل ويخدم مؤامرة تدمير اليمن بالإرهاب. وأهابت اللجنة الأمنية بالقوات المسلحة والأمن تجنب الاصطفاف وراء أي تكتل سياسي. فيما بحثت صنعاء التعاون الصيني في مجال تحديث القوات الجوية. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥م بعد عودة الوفد من إيران، صرح الصماد بأن زيارة إيران مثمرة، وبأنه تم توقيع محضر دعم اليمن بالنفط لمدة عام ومحطة كهرباء بطاقة تقدير ب ٢٦٥ ميجاوات. وقد مثل هذا التوجه نحو إيران والصين حافزاً جديداً للولايات المتحدة في عدوانها على اليمن وعدم ترك الشَّعْب اليَمَني حراً أمام الخيارات الدولية بما يخدم مصالحه.

في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥م وصل جمال بن عمر إلى صنعاء، فيما رفض أنصار الله موافقة السعودية على طلب هادي نقل المفاوضات خارج اليمن.

في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥م خرجت مسيرة حاشدة في محافظة إب تأييداً للإعلان الدستوري.

في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥م، اغتيل الصحفي الثوري عبد الكريم الخيواني في العاصمة صنعاء.

في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥م حاصرت مجاميع مسلحة موالية لهادي معسكر الأمن المركزي في عدن وبدأت الهجوم عليه، فيما دعت اللجنة الأمنية العليا في صنعاء إلى وقف إطلاق النار في عدن، وفي ذات اليوم فر العشرات من سجن المنصورة بينهم عناصر القاعدة بمساعدة الميليشيات المسلحة الموالية لهادي. وفي هذا اليوم ألمح الأمير السعودي تركي الفيصل -رئيس الاستخبارات السعودية السابقة- إلى التحضير للعدوان على اليمن قائلاً «علينا أن نكون مستعدين لدعم هادي بجميع الطرق؛ مالياً وسياسياً وحتى عسكرياً لضمان شرعيته». وقد أدلى بهذا التصريح خلال جلسة حوارية تحت عنوان الشرق الأوسط في عام ٢٠١٥م، خلال جلسة أقامها المعهد الملكي للعلاقات الدولية «تشاتام هاوس» بالعاصمة البريطانية لندن.

في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥م سقط ٤٩٤ شهيداً وجريحاً في تفجيرين إرهابيين بجامعي بدر والحشحوش في صنعاء. وأحبطت اللجان الشَّعْبية محاولة إرهابي تفجير نفسه في جامع الإمام الهادي بصعدة، وكانت قناة العربية قد أعلنت عن انفجاره. وفي جنوب الوطن نهبت ميليشيات تابعة لهادي معسكر قوات الأمن المركزي في لحج، بعد اقتحام ونهب معسكر الأمن المركزي في عدن في وقت سابق.

في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥م أعلنت اللجنة الثورية العليا التعبئة العامة في مواجهة القوى الإرهابية التكفيرية.[٤٦]

(٤٦) للمزيد راجع وثائق الفصل الخامس ،الوثيقة ص (٤٦٠)

في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥م دعا قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي إلى النفير العام لمواجهة قوى الإرهاب، وحسم المسألة السياسية التوافقية، مبيناً طبيعة المرحلة الحساسة والتحديات التي كانت تواجه البلد آنذاك والمشاريع الممهدة للتدخل الأجنبي[٤٧]. بدورها اللجنة الثورية العليا منحت الرئيس اليَمَنِي الأسبق علي سالم البيض جوازاً دبلوماسياً، وكلفت حسين اللواء خيران بالقيام بمهام وزير الدفاع.

في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥م طلب هادي تدخل قوات درع الجزيرة، بدوره الاشتراكي رفض وحذر من دعوات الحرب ودعا إلى الحوار من أجل السلام. وفي محافظ تعز أكد المحافظ ضرورة تقيد كافة الوحدات العسكرية بتوجيهات اللجنة الأمنية.

في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥م استطاعت قوات الجيش واللجان الشعبية دحر عناصر الإرهاب في محافظتي لحج وعدن.

في٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م شن طيران العُدْوَان الأمريكي السعودي أولى غاراته على العاصمة صنعاء. وفي هذا اليوم ألقى قائد الثورة الخطاب الأول رداً على العدوان.[٤٨]

(٤٧) إن من يقف وراء هذه الجرائم والاعتداءات هي منظومة قوى الشر والهيمنة والطغيان وعلى رأسها أمريكا التي هي مظلة الطغيان في العالم وإسرائيل التي هي مستفيدة من كل ما يحصل بحق هذه الشعوب.. على مستوى ما يقوم به هادي من بعد انتقاله إلى عدن وتحركه من جديد بعد أن كان استقال، وبعد أن كانت مدة ولايته قد انتهت كما هو معلوم فإذا به يتحرك من جديد، ويستغل من جديد كدمية، دمية تحرك وتتحرك بها تلك القوى لتجعل منها مظلة لمؤامراتها الجديدة التي تستهدف البلد، كذلك انتشار القاعدة بشقيها الداعشي والظاهري في مناطق كثيرة ومحافظات متعددة والسعي لإثارة الفتن وإثارة المشاكل الكبيرة في محافظات الجنوب وفي محافظات الوسط في مأرب وشبوة والبيضاء وتعز ومحافظات أخرى.. وهناك أيضاً لؤم، لؤم من بعض اللئام في بعض القوى السياسية الذين حسبوا حرص الثورة على التوافق السياسي والشراكة.. حسبوه وهناً، واستغلوه أسوأ استغلال؛ فعمدوا إلى تعطيل الحل السياسي، والإعاقة للتوصل إلى حل. نحن نقول كفى.. أنهم يريدون للقوى السياسية أن تجلس في موفمبيك أسبوعا تلو آخر ليس بغرض الوصول إلى الحل وإنما بغرض لكسب الوقت وترتيب الأوراق الأخرى وما هي الأوراق الأخرى؟ الأوراق الأخرى هي نقل النموذج الليبي إلى اليمن.. نحن نؤكد لإخوتنا الجنوبيين أنه لا نية لنا أبدا في استهدافهم، نيتنا هي الوقوف معهم إلى جانبهم، لأن الخطر عليهم أولا والخطر على غيرهم ثانيا، لا يمكن لتلك القوى الإجرامية التي ترتكب أبشع الجرائم أن تحتمي في بأي منطقة في هذا البلد أبدا، لا في الجنوب ولا في تعز ولا في أي محافظة.. فهذا القرار(التعبئة العامة) الذي اتخذ هو لا يستهدف لا الجنوبيين، هو يستهدف القاعدة هو يستهدف داعش ويستهدف شركائهما من المليشيات التي تقف إلى جانبهما، تقتل وترتكب أبشع الجرائم.. اليوم لن نسمح للقاعدة ولا لداعش أن تحتمي تحت أي غطاء لا سياسي ولا مناطقي، ومن يريد أن يغضب فليغضب.. أدعو شعبنا اليمني العظيم العزيز الأبي الواعي للتحرك بكل فئاته ووجاهاته العلمائية والمدينة والقبلية وجاهات وأفرادا للتحرك في كل المجالات، تعبئة عامة، رفد المعسكرات باللجان الشعبية والمقاتلين، تحرك الجبهات الإعلامية في فضح وكشف المتآمرين والمجرمين، والنشاط التوعوي المكثف في كل أوساط الشعب والعطاء بالمال والعطاء بقوافل الكرم وأن تشكل لجان من كل الفئات لهذا الغرض وأن يكون هذا التحرك مستندا بالتوكل على الله تعالى والثقة به وبنصره مصحوبا بالدعاء والذكر لله تعالى، وليطمئن شعبنا وليثق بالنصر». **خطاب السيد عبد الملك الحوثي خطاب التعبة العامة ضد الجماعات التكفيرية** ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥م

(٤٨) للمزيد راجع وثائق الفصل الخامس الوثيقة ص (٤٦١)

# الفصل السادس:

# تحديات الثورة الشعبية وقيادتها ومهامها

# أولاً: تحديات الثورة الشَّعْبية اليَمَنية

## أ- الثورة الشَّعْبية وتحدي الحرب العُدْوَانية المضادة

اندلاع الثورة هو بداية مرحلة التغيير المقترنة بعجز القوى المسيطرة عن استمرار سيطرتها بالكيفية السابقة، على المستويات السياسية والإدارية والقمعية التي أمنت لها البقاء ردحاً من الزمن، وهي مرحلة دخول الجماهير الثورية في النضال الشاق لهدم القديم وتثبيت الواقع الجديد، بالممارسة البشرية الفعّالة الواعية المُبدعة؛ فمن يقرأ التاريخ يجد أن انتصار الثورة ليس نتيجة معادلة رياضية تتحقق بقوة القانون المجرد، أو بمجرد سقوط شكلي للحكومة وهيئة الرئاسة وتبدلات البناء الفوقي.

الثورة سيرورة طويلة معقدة، لها مراحل وأحوال، تشق فيها القوى الثورية نضالها، وسط معارضة وممانعة ومقاومة قوى داخلية وخارجية، إذ أن اندلاع الثورة لا يلازمه جمود القوى القديمة الرافضة للتغيير، وتجارب ثورات الشعوب باختلاف قومياتها وثقافاتها، وباختلاف مستويات تطورها الاجتماعي، تدل على وجود سُنن وقانونيات اجتماعية للثورة؛ فكل ثورة يرافقها انقسام اجتماعي سياسي وتواجه بأنشطة عدوانية قد تصل إلى الأعمال العسكرية، والحروب المضادة للثورة في الغالب تكون مرتبطة بتحالفات أجنبية قد تكتفي أحياناً القوى الأجنبية بدعم القوى المحلية المضادة للثورة عن بعد أو تقاتل إلى جانبها مباشرة في مواجهة القوى الثورية وخاصة حين تؤول المواجهات إلى هزيمة القوى المحلية المعادية للثورة.

في التجربة التاريخية نجحت الاعتداءات المضادة في بريطانيا وألمانيا وأعادت النظام الملكي بشكل دستوري، فيما فشلت الاعتداءات الأجنبية في قهر الثورة الفرنسية والروسية والإيرانية والفيتنامية والكوبية، وتأتي التدخلات الأجنبية لهدفين الأول لمنع استقلال الدول الثائرة من الهيمنة الاستعمارية والآخر لمنع توسع الثورة وإلهامها لشعوب الدول الإقليمية المجاورة والدولية.

تعمل القوى المعادية للثورة الدولية والإقليمية والمحلية على مضاعفة قواتها ونشاطها،

من أجل إعاقة تحقق أهداف الثورة، وبالمقابل في بعض الأحيان قد لا تتحد كل القوى المستفيدة من الثورة على المستوى الداخلي والخارجي، نظراً لقصور العامل الذاتي الذي يقود الثورة أو قصور وعي القوى التي من صالحها التغيير الثوري بتأثير الدعاية المضادة أو بفعل الخلافات السياسية الثانوية بين القوى الثورية والقوى المستفيدة من انتصار الثورة بشكل عام، مما يبطئ من حركة الثورة ويجعل محطاتها أصعب.

لم تكن الثورة الشَّعْبية في اليمن (٢١ سبتمبر ٢٠١٤م) خارجة عن سنن التاريخ وموضوعية الوجود البشري، في مواجهتها للتحديات الأجنبية والداخلية، كما في نماذج التحديات التي واجهت الثورة الانجليزية والألمانية الفرنسية والروسية والصينية واللاوسية والفيتنامية وثورة ١٤ أكتوبر اليَمَنية، والثورة الإيرانية الإسلامية، وغيرها من الثورات في التاريخ الإنساني.

- **التدخل الخارجي المضاد للثورة في مرحلة الاستعمار الجديد**

تواجه الثورات الشَّعْبية في المرحة التاريخية الراهنة تحديات خاصة لها علاقة وثيقة بطبيعة الاستعمار الجديد الذي يعمل جاهداً على مقاومة التغيير الديمقراطي، وكبح الثورات الشَّعْبية، ويصبح للقوى الاستعمارية موقف معادٍ من أي ثورة شعبية تحدث في العالم، فانتصار الثورة في أي بلد واستقلالها يمثل خسارة مباشرة لدول الغرب الإمبريالية وفي صدارتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على إبقاء دول جنوب الكرة الأرضية تحت هيمنتها، ناشرة أساطيلها وقواعدها العسكرية في قارات العالم.

كان ارتباط النخب المُسيطرة في بلادنا وثيق بنظام الأقلية العالمية، الذي ضمن لها التجدد والاستمرارية، في مقابل ضمانة النخب الحاكمة في بلادنا للغرب استمرار نهب ثروات الوطن. وقد اجهت الثورة اليَمَنية تحدي نظام الإمبريالية العالمي الممانع للتغيير مرتان خلال عقد من الزمن حيث استهدفت الولايات المتحدة ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م والتفت عليها بما سمي بالمبادرة الخليجية، ثم استهدفت الثورة الشَّعْبية (٢١أيلول/سبتمبر) ومازالت الجمهورية اليَمَنية تواجه التدخل العسكري الإمبريالي الأمريكي البريطاني، الذي بدأ بالضغوط السياسية والقرارات الدولية والحصار الدبلوماسي، والأعمال «الإرهابية»، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.

«إن أساليب وأشكال وطرائق الاستعمار الجديد متنوعة، فهي تشمل السيطرة الاقتصادية للاحتكارات الإمبريالية، وتسعير العداوات بين القبائل، وتأليب فئات سياسة على فئات أخرى، وإقامة أنظمة معادية للشعب، ويمارس على نطاق واسع التدخل العسكري وأعمال التخريب، وشراء الذمم والقتل. ويمتاز الاستعمار الجديد بدرجة فائقة من التفنن والحذاقة والمكر والغدر، فحيث لا تفيد وسائل الإشراف غير المباشر يطلق العنان للعرف العسكري المباشر. وإذا لم يتسنى لهذه الدول الإمبريالية أو تلك بمفردها خنق حركة التحرر في منطقة من العالم، ذات ضرورة حيوية لها، عندها تقدم الدول الإمبريالية على توحيد أعمالها التنكيلية، وإن أحد أشكال العسكرية السياسية لدى الاستعمار الجديد هو الأحلاف العسكرية»[١]

(١) زوباريف خاليبوف، «**الدفاع عن الوطن قضية شعبية عامة**»، (موسكو: دار التقدم ١٩٨٢م) ص ٣

- **التدخل الخارجي المضاد للثورة الشعبية اليمنية**

اصطدمت الثورة الشَّعْبية اليَمَنية ٢١أيلول/سبتمبر بشكل مباشر بالتدخل الأمريكي الخليجي، كأعلى أشكال الثورة المضادة، وهو تكالب عدواني، يشبه الى حدٍ بعيد تكالب الدول الملكية الأوروبية ضد الثورة الفرنسية التي توجهت نحو الإطاحة بالنظام الاقطاعي الملكي والدخول في النظام البرجوازي الجمهوري، وكذلك تكالب الدول الإمبريالية الغربية ضد الثورة الروسية (البلشفية) التي أطاحت بالحكومة القيصرية واتجهت نحو إقامة دولة اشتراكية، ففي هاذين النموذجين، ومع اختلاف الأهداف النهائية للثورتين، مثلت الثورة في بلد معين تحدياً للواقع القائم إقليمياً ودولياً وبشرت بأفكار إنسانية في بناء نظام جديد، وهو ما دفع الحكومات الأجنبية إلى التدخل ودعم الثورة المضادة، تلافياً من وصول المد الثوري إلى شعوبها.

يُعد العُدْوَان العسكري على اليمن نتيجة طبيعية للرابطة الموضوعية ما بين حكم نظام الأقلية في البلاد وهيمنة نظام الإمبريالية العالمية، كان من أبرز ما دفعها للعدوان على الثورة الشَّعْبية الأطماع الاستعمارية المتعلقة بنهب الثروات اليَمَنية من جهة، ومن جهة أخرى الموقع الجيوسياسي المميز لليمن الذي يتربع في المنطقة الغنية بالنفط، وطرق التجارة الدولية، مما جعل القوى التوسعية والاستعمارية الأجنبية تقف بمواجهتها، كما وقفت من قبل ضد ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، وهذا التحدي المتعلق بالبعد الجيوسياسي واجه الثورة الشَّعْبية الإيرانية التي أسقطت نظام الشاه العميل، وثبتت يد الشَّعْب الإيراني على ثرواته النفطية، كما أن ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م (ثورة التحرير الشَّعْبية اليَمَنية ضد الاستعمار البريطاني) واجهت ذات التحدي، وكان الرئيس اليَمَني عبد الفتاح إسماعيل -أحد قيادات ثورة ١٤تشرين أول/ أكتوبر المجيدة- قد أشار إلى هذه التحديات التي تمانع قيام أنظمة وطنية مستقلة وثورات في هذه المنطقة[٢] والتحديات التي ذكرها إسماعيل مازالت حاضرة اليوم، مترابطة مع المصالح والمشاريع الصهيونية لدولة الكيان التي أعلنت صراحة موقفها المعادي من ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر.

---

(٢) «تنظر الإمبريالية العالمية بقلق إلى مصالحها، بعد الانتصارات الثورية التى حققتها شعوب بلدان أفغانستان واليمن الديمقراطية، وأثيوبيا الاشتراكية، وبعد الانتفاضات الصارمة للشعب الإيراني، التي يقترن بها النضال من أجل المطالب الاجتماعية بالنضال في سبيل قيام نظام ديمقراطي، بديلاً لنظام الشاه المهترئ والفاسد، وتحاول الإمبريالية إخفاء نواياها التآمرية والعُدْوَانية ضد الأنظمة والقوى التحررية في المنطقة، وراء حماية طرق وممرات النفط البحرية، مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، ومضيق جبل طارق، بالرغم من أن عدداً من البلدان المستقلة، وفي مقدمتها اليمن الديمقراطية، قد أعلنت باستمرار أنها تضمن حرية الملاحة الجوية والبحرية في الممرات البحرية، بما لا يتعارض مع السيادة الوطنية، وقضية السلام العالمي» **عبد الفتاح اسماعيل** [مقابلة مع مجلة الكفاح العربي اللبنانية، أعادت نشرها صحيفة ١٤ تشرين أول/أكتوبر١٣-١١-١٩٨٧م].

ويؤكد في مقال أخر: «الامبريالية العالمية بزعامة وأمريكا تطمح أن تكون منطقة الجزيرة العربية، والخليج العربي، منطقة تابعة لنفوذها السياسي والاقتصادي وتعمل بكل ما تملك من وسائل التآمر والعُدْوَان للقضاء على القوى التقدمية، والديمقراطية، في المنطقة، وفي مقدمتها الثورة في اليمن الديمقراطية، ويرتبط هدفها الاستراتيجي هذا، بأزمة الطاقة التي تعاني منها، هي وبقية الدول الامبريالية، وما تختزنه هذه المنطقة من احتياطي يصل إلى ثلثي الاحتياطي العالمي. عبد الفتاح إسماعيل[كتابات مختارة] «**حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية**»( بيروت: دار الفارابي ١٩٧٩م) ص ٦٦

- **تجربة العُدْوَان على ثورة أكتوبر اليمنية**

تتشابه ثورة ٢١أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م مع ثورة ١٤تشرين أول/أكتوبر ١٩٦٣م المجيدة في كثير من التحديات وخاصة المتعلقة بالموقف العُدْوَاني الأجنبي، من حيث كون القوى الرجعية المحلية اليَمَنية والإقليمية الخليجية والهيمنة الغربية على المنطقة هي ذات القوى التي واجهت الثورتين.

بانتصار ثورة ١٤تشرين أول/ أكتوبر، انسحبت القوى الرجعية إلى شمال اليمن وإلى السعودية من السلاطين وأنصارهم وحزب الرابطة وكثير من أعضاء «جبهة التحرير الرجعية» وقسم من الجبهة القومية الجناح اليميني، وأصبحت حدود اليمن الديمقراطية مع اليمن الشمالي ومع السعودية منطلقاً لأعمال تخريبية مضادة للثورة، وصلت إلى حروب مباشرة قامت بها المملكة العربية السعودية واليمن الشمالية بإيعاز أمريكي سعودي ضد اليمن الديمقراطية، وقفت السعودية أيضاً مع السلاطين والمشيخات ضد قوى الثورة الوطنية التحررية، واستخدمت نظام صنعاء العميل للحرب على النظام الوطني في الجنوب اليَمَني.

في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠م جرى في عدن اعتقال مجموعة من «الإخوان المسلمين» التي كانت تقوم بنشاط تخريب، ووجدت العناصر المعادية للثورة من الجوامع في الجنوب اليَمَني أماكن يتخفون بها،.. وفي ذات الوقت عندما دعي أئمة الجوامع إلى القيام بنشر الوعظ الذي يدين سياسة الإمبريالية والسعوديين رفض هؤلاء معتبرين أن السياسة ليست من صلاحية علماء المسلمين.[٣] وكانت اليمن الديمقراطية قد قطعت علاقاتها مع الولايات المتحدة في ٢٤ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٩م احتجاجاً على التدخلات الأمريكية في اليمن الديمقراطية وأنشطتها الاستخباراتية واحتجاجاً على الموقف الأمريكي الداعم للصهيونية ضد المقاومة الفلسطينية اللبنانية، وسبق ذلك قيام اليمن الديمقراطية تأميم الشركات والبنوك الأمريكية في عدن وسواها من الشركات والبنوك الأجنبية الأخرى.

«عندما حصل اتفاق سعودي يمني على إنهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٧٠م ازداد الدعم السعودي لمعارضة الحكم في عدن، وحصلت توترات في الحدود نتيجة تحشد القوات المعارضة للحكم في الجنوب والمدعومة من قبل السعودية، وفي ١٩٧٢م زار «روجرز» وزير خارجية الولايات المتحدة اليمن (الشمالي)، لم يمض سوى شهر على هذه الزيارة حتى اندلع القتال بين البلدين (اليمن العربية، واليمن الديمقراطية) في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢م».[٤] وذلك

(٣) **تاريخ اليمن المعاصر** ص (٢٣٨) مصدر سابق

(٤) يوسف الهاجري السعودية تبتلع اليمن، «**قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمالي من اليمن**»، (بيروت: الصفاء للنشر والتوزيع، ط٢)، ص ١١٢.

بعد أن عجزت السعودية عن ضرب النظام الوطني في عدن في الحرب التي خاضتها ومرتزقتها ضده بين عامي ١٩٦٨م- ١٩٦٩م. استمرت السعودية في موقفها المعادي لليمن الديمقراطية وتحريض النظام الرجعي في صنعاء آنذاك ضد عدن حد بلوغ الأمور حافة الحرب الأهلية وهو ما حدث في شباط/فبراير- آذار/مارس ١٩٧٩م.

أما بقية الدول العربية الجمهورية التقدمية فقد كان طابع موقفها «مزدوجاً الأمر الذي أظهر وبشكل واضح التناقضات الطبقية لهذه الأنظمة والناتج عن التناقضات السياسية، لقد نظرت الشخصيات القيادية لهذه الأنظمة إلى النظام في الجنوب اليَمَني كمنارة ثورية في شبه الجزيرة العربية، ومن الضروري تقديم الدعم الواسع لهذا النظام سياسياً ومادياً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أخافت العمليات الثورية والعميقة المتنامية الجارية في اليمن الديمقراطية قادة هذه الأنظمة، والتي خرجت عن تصوراتهم عن الثورة» [٥]

(٥) تاريخ اليمن المعاصر ص (٢٣٨) مصدر سابق

- **أمريكا تتزعم التدخل العسكري المضاد للثورة الشعبية اليمنية**

اتجهت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر المجيدة نحو استكمال تحرير القرار الوطني والاستقلَال السياسي، وضمان الشراكة الوطنية وكانت هذه السياسة نقيضة لمصالح الدول المعادية الإمبريالية والنخب الاستغلالية الحاكمة محلياً، فجاء التدخل العسكري تعبيراً عن الثورة المُضادة المكونة من دول الاستعمار والتوسع الأجنبية وقوى الفساد النافذة في الواقع اليَمَني، والتي كانت طوال عقود تعمل على إبقاء اليمن تحت الوصاية، الأجنبية.

في الثاني من آذار/مارس ٢٠١٥م قبل ٢٤ يوماً من التدخل العسكري، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بآخر الترتيبات السياسية للعدوان، حيث قامت عبر العميل هادي بنقل العاصمة اليَمَنية من صنعاء إلى عدن ونقل السفارات الأجنبية إليها، ويومها التقى السفير الأمريكي «ماثيو تولر» بهادي في محافظة عدن. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م باشرت الولايات المتحدة الأمريكية عدوانها على اليمن، عبر الحلفاء بقصد ضرب الثورة اليَمَنية وإستعادة نفوذها. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كان تدخلها في اليمن مرتبطاً بطبيعتها الإمبريالية وأطماعها الاستعمارية، فيما التدخل السعودي الإماراتي مرتبط بمخاوفهم من نجاح النموذج الجمهوري في اليمن، وهي تحالفات ودوافع تكررت في العُدْوَان الأجنبي على الثورتين الفرنسية ١٧٨٩م[٦] والروسية ١٩١٧م[٧].

(٦) يعتبر المؤرخون الثورة الفرنسية ١٧٨٩، نموذج الثورات البرجوازية في القرن الثامن عشر، فهي أول الثورات التي كسرت سقف العصور الوسطى في أوروبا، وكان لها تأثير كبير على بقية الشعوب الأوروبية، التي تمردت بوجه الحكم الاستبدادي المُطلق، وضد الاستغلال الاقتصادي وبدائية طابع الإنتاج السائد في ذلك الوقت.. رداً على المطالبة بإسقاط النظام الملكي، شعرت الممالك الأوروبية الأخرى بالخطر وتوصلت إلى قناعة الإطاحة بالثورة عسكريا، وكان وليام الثاني ملك بروسيا (جزء في ألمانيا حالياً)، قد طالب الجهات الأوروبية باعتبار لويس السادس عشر ملكاً شرعياً للفرنسيين، وألمح بغزو فرنسا إذا رفضت السلطات الثورية ذلك.. بعد وفاة إمبراطور النمسا ليوبولد الثاني، شقيق «ماري أنطوانيت» ملكة فرنسا، في ١ آذار/مارس ١٧٩٢م -والذي كان من معارضي الحرب- حضرت الحكومة النمساوية لإعلان الحرب، وهو ما جعل الجمهورية الفرنسية تعلن الحرب كخطوة استباقية في ٢٠ نيسان/إبريل١٧٩٢م، وبعد عدة أسابيع لاحقة انضمت بروسيا كحليفة للنمسا الى الحرب، ثم دخلت فرنسا في الحرب مع بلجيكا وهولندا في خريف ١٧٩٢م، احتلت فرنسا على إثرها معظم أراضي هولندا؛ وهوَ ما دفع بريطانيا الملكية والجمهورية الهولندية الى إعلان الحرب على فرنسا.

بعد إعدام الملك الفرنسي لويس السادس عشر في كانون الثاني/يناير ١٧٩٣م، انضمت إسبانيا ومعظم دول أوروبا الأخرى للحرب ضد فرنسا، وبحلول خريف ١٧٩٣م تمكن النظام الجمهوري من هزيمة معظم الثورات المضادة الداخلية، وأوقف زحف الحلفاء إلى فرنسا. وفي صيف ١٧٩٤ تمكنت القوات الفرنسية من تحقيق إنتصارات على جيش الحلفاء، وفي بداية ١٧٩٥م تم احتلال هولندا، وطردت عائلة أورانى الملكية، واستبدلت بالجمهورية الباتافية؛ ودخلت بروسيا واسبانيا في اتفاقيات سلام مع فرنسا، أما النمسا وبريطانيا فقد رفضتا الاعتراف بالجمهورية أو قبول السلام معها واستمرتا في حالة حرب معلنة ومناوشات عسكرية.

(٧) جرت الثورة الروسية في العام ١٩١٧م على مرحلتين، المرحلة الأولى تم بها اسقاط الحكومة القيصرية وقيام حكومة ديمقراطية برجوازية مؤقتة، والمرحلة الأخيرة والأخرى جاءت ضد الحكومة البرجوازية المؤقتة، وإقامة النظام الاشتراكي، ومعالجة القضايا الاقتصادية التي عجزت الحكومة البرجوازية عن معالجتها، والانسحاب من الحرب العالمية التي دخلتها روسيا القيصرية، وهذه المرحلة الثانية شهدت ثورة مضادة أكثر ضراوة وشهدت حرب أهلية شرسة، وعدواناً أجنبياً ودعماً للحكومة البرجوازية «الشرعية». فبعد سيطرة البلاشفة على العاصمة وإسقاط الحكومة البرجوازية، تكتلت كل القوى التي فقدت مصالحها، في الريف

أعلن السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عادل الجبير العُدْوَان على اليمن من واشنطن وكان للمكان دلالة على «أمريكية الحرب»، في ذات المساء أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، أقر تقديم الدعم اللوجستي والاستخباري «دعماً للعملية التي تقوم بها قوات مجلس التعاون الخليجي». في بيان صدر عن «برناديت ميهان» المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي.[٨] وقال البيان الذي صدر بعد ساعات من العُدْوَان على اليمن إن «الولايات المتحدة كانت على تنسيق لصيق بالرئيس هادي والشركاء الإقليميين، وإنه بسبب تدهور الأوضاع في المنطقة فإن المملكة العربية السعودية وبلدان مجلس التعاون ودولاً أخرى سيقومون بأعمال عسكرية لحماية حدود السعودية وحماية الحكومة اليَمَنية». وأكد البيان الصادر عن مجلس الأمن القومي أن الولايات المتحدة تنسّق مع السعودية ودول مجلس التعاون في شؤون تخصّ أمنهم ومصالحهم المشتركة، وأن الرئيس الأميركي لذلك أقر المساعدات اللوجستية والاستخبارية، أي أن الولايات المتحدة تكفلت بالجزء الأكبر من عمليات العُدْوَان وتبقت المهام التنفيذية على المملكة السعودية والإمارات. وأوضح البيان أن القوات الأمريكية لا تقوم بعمل عسكري مباشر في اليمن دعماً لهذا العدوان، لكنها تقوم بإنشاء غرفة عمليات تنسيق مع السعودية، وذلك لتنسيق العمليات العسكرية والاستخبارية، إلا أنها تدخلت بصورة مباشرة في نهاية الأمر.

في ١٤ نيسان/إبريل، ٢٠١٥م وإمعاناً في الدعم الأمريكي للعدوان على اليمن، أعطت أمريكا

---

والمدينة والأحزاب التي فقدت مقاعدها بعد حل البرلمان، وقامت بثورة مضادة في مواجهة البلاشفة لتبدأ الحرب الاهلية. فأتحد الملاك العقاريون والاقطاعيون والبرجوازيون الكبار، مع البرجوازية الصغيرة (المناشفة، والاشتراكين الثوريين) والبرجوازية الاحتكارية «الكاديت»، واستعانوا بالدول الامبريالية، الإنجليزية والفرنسية والأمريكية.

احتفظت قوى العُدْوَان الأجنبي، الإمبريالية الفرنسية والانجليزية والأمريكية بموقفها الداعم للحكومة البرجوازية التي تم الإطاحة بها، وكل قوى الثورة المضادة ودعمتها، وكانت تسعى الدول الامبريالية، على الهيمنة على موارد روسيا، بالتشبيك مع البرجوازية الروسية الحاكمة، وإدخالها في النظام المالي الأوروبي. والى أخذ الديون الكبيرة من الحكومة الروسية، وسرقة احتياطي الذهب الروسي. وكان أشد ما تخشاه هذه الدول الرأسمالية المتطورة هو نجاح قيام أول دولة اشتراكية، في العالم، وتأثيرات هذه الدولة على الحركة العمالية في بلدانها. إلا أن الثورة انتصرت في نهاية المطاف وكانت أهم العوامل التي أدت الى انتصار البلاشفة، هي الخبرة العسكرية للعمال والفلاحين التي راكموها منذ ثورة ١٩٠٥م، وكان دفاع العمال والفلاحين عن الوطن، دفاعاً عن سُلطة وثروة أصبحت فعلا ملكاً جماعياً لهم، وكانت الدعاية البلشفية بأن الامبريالية تريد إعادة الاقطاعيين والرأسماليين والإمبراطورية القيصرية، أي كل الشرور التي تخلص منها الشَعب.

(٨) العربية، **«أميركا تقدم الدعم اللوجستي والاستخباري لعاصفة الحزم»،(** ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م) متوفر على الرابط:

https:www.alarabiya.ne

العُدْوَان غطاءً شرعياً شكلياً وذلك بدعم إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢١٦). وكان جوهره عملياً المطالبة بالتراجع إلى ما قبل يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، ورغم أن هذا القرار لا يُبرر العُدْوَان والحصار ولا يجيزه ولم يكن هناك توافق حوله لامتناع روسيا عن التصويت إلا أنه عملياً مثل غطاءً للحرب العُدْوَانية على اليمن، كما أكد لاحقاً المبعوث الأممي حينها إلى اليمن جمال بن عمر.[٩] ففي مقاله بالنيوزويك أكد المبعوث الأسبق إلى اليمن جمال بن عمر (ما جاء في إحاطته الأخيرة إلى مجلس الأمن كمبعوث أممي بعد الحرب بأيام وقبيل إقالته بطلب من النظام السعودي) «أن اليَمَنيين كانوا على أعتاب اتفاق سياسي لتقاسم السلطة وإدارة البلاد برعاية أممية، جرى فيه الاتفاق على كل شيء»، ولم يكن العُدْوَان الأمريكي على اليمن غريباً ومن خارج السياق التاريخي بل امتداد للتدخلات العُدْوَانية المستمرة منذ العام ٢٠٠٠م.

(٩) جاء في مقال جمال بن عمر: بصفتي مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى اليمن، كنت في ذلك الوقت في صنعاء مُكِباً على تيسير مفاوضات معقدة تهدف إلى صياغة اتفاق لتقاسم السلطة يضع حدا لاستيلاء الحوثيين على مفاصل الدولة، ويمنع نشوب حرب أهلية لا تُبقي ولا تذر. وبعد عشرة أسابيع عصيبة، تم التوصل إلى حل وسط يعكس توافق الأطراف على شكل السلطتين التنفيذية والتشريعية، والترتيبات الأمنية، والجدول الزمني للعملية الانتقالية، كان الاتفاق مطروحاً على الطاولة، وقد أُطلعتُ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تفاصيله، بل وكنت أُجري مناقشات مع كبار المسؤولين السعوديين حول المكان الذي يفترض أن يحتضن حفل التوقيع.. بعد يومين على عودتي من الرياض، وبدون سابق إنذار، بدأت الغارات الجوية، ومن نافذة الفندق حيث كان يقيم فريق الأمم المتحدة، تابعت بمرارة حجم التدمير الذي كانت تتعرض له إحدى أقدم المدن في العالم.. لأسف وفر قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ غطاء للفظاعات التي تلت بعد ذلك. قرار صاغه السعوديون، وحملته بسرعة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى مجلس يفترض أنه معني بضمان الأمن والسلم الدوليين. لقد كان حليفهم الخليجي في حاجة إلى ترضية بعد إبرام الاتفاق النووي مع إيران في غفلة منه. لابد أنها بدت مقايضةً ديبلوماسية عادلة لهم. غير أن الطرف الغربي في المقايضة كان يعرف كذلك أن مطالبة الحوثيين، المسيطرين على الأرض والمتقدمين ميدانيا، بالاستسلام لحكومة تعيش في منفى فندقي أنيق في الرياض لم يكن أمراً واقعياً أو مقبولا. لكن ذلك لم يكن ذا أهمية كبيرة بالنسبة لهم لأنهم كانوا موقنين بأن الروس سيعرقلون القرار. لكنهم اخطأوا التقدير! موسكو التي شعرت بوجود فرصة لها كذلك للإفادة من الصفقات التجارية مع المملكة العربية السعودية، امتنعت عن التصويت مزيحة العقبة الوحيدة أمام تبني القرار، وللسخرية، فإن هذا القرار غير العملي لا يزال يشكل إلى اليوم إطارا لجميع عمليات الوساطة التي تشرف عليها الأمم المتحدة. وساطة فاشلة بشهادة السنوات الست من عمر هذه الحرب». موقع مجلة العربي الأمريكي اليوم **«عودة الدبلوماسية الى اليمن، ماذا بعد ؟»**، ( ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢١م) متوفر على الرابط:

https:thenationpress.net

## ب- الانقسام السياسي من الثورة والكفاح الوطني

جاءت ثورة ٢١ أيلول سبتمبر ٢٠١٤م في بلادنا، في ظرف بالغ التعقيد، على مختلف المستويات، فعلى المستوى المحلي، واجهت ضغط موروثات الماضي، في البنية الاقتصادية المُدمرة بفعل «الانفتاح الاقتصادي» وتطبيق وصفات صناديق الإقراض، وواقع الهياكل المؤسسية للدولة المتآكلة بالفساد، ونسيج اجتماعي ممزق، بفعل التنمية غير المتوازنة وممارسات التهميش والتمييز الاقتصادية، والوظيفة الثقافية التي مارستها السُلطة العصبوية التاريخية، وأيضاً بفعل تأثيرات حرب ٩٤ على أبناء المحافظات الجنوبية، والانقلاب على الديمقراطية.

كل تلك الظروف أضعفت قوة وشائج المجتمع، ووقفت حجر عثرة في سبيل الاندماج الوطني، وأفسدت الحياة السياسية الوطنية، فتفجرت مع الثورة كل جروح الماضي، وقريبة من هذه التحديات المحلية المتعلقة بالنسيج الاجتماعي اليَمَني واجهت الثورة اللاوسية كبلد نامِ شبيه بواقعنا الاجتماعي من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة وقت الثورة، إلا أن الإشكالية في لاوس كانت أكثر تعقيداً بوجود تعدد قومي، حيث استغلت القوى المعادية للثورة المحلية والقوى الأجنبية (الفرنسية واليابانية والأمريكية) التعدد الاثني والعرقي في لاوس وعملت على إذكاء كل العصبيات والأحقاد القديمة، لفض الشَّعْب عن ثورة التحرر، كما حاولت القوى الاستعمارية استمالة التيارات الوسطية والحيادية اللاوسية.[١٠] وتم حل هذه المسألة المتعلقة بالنسيج الاجتماعي، في الثورتين الفيتنامية واللاوسية عبر تشكيل صيغة «جبهة وطنية» تضم مختلف القوى الوطنية.

جاء التدخل العسكري الأمريكي المضاد للثورة اليمنية والبلد تعاني من الانقسامات السياسية المرتبطة بالطريقة التي تم بها إنهاء مؤتمر الحوار الوطني البعيدة عن التوافق، والانقسامات المرتبطة بالموقف من ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، وفيما استمرت قوى الثورة في

(١٠) : «إن بلادنا قليلة السكان غير أن أهاليها يتكونون من شعوب وقوميات وأقليات جنسية كثيرة العدد، وكانت بلادنا خلال فترة طويلة الأمد مجزأة إلى أقسام بسبب انعدام السلطة المركزية، ولهذا كان الإحساس بالوحدة الوطنية ضعيفاً بالإضافة إلى أن الطبقات الحاكمة والإمبرياليين والأمريكان خاصة استغلوا هذه الخاصية لتحقيق أغراضهم من خلال تأجيج الحزازات والعداء وعدم الثقة التي كانت سائدة بين الشعوب والقوميات والأقليات الجنسية، وكذلك بواسطة أساليب خبيثة كأسلوب غرس وتطوير روح التعصب القومي الرجعي بينها من أجل محاربة الثورة، ولهذا فإن جوهر الثورة الوطنية في بلادنا كان يعني تحطيم المعتدين الامبرياليين واتباعهم وليس هذا فحسب إنما كان يعني كذلك إيقاظ الوعي بالوحدة الوطنية وتحقيق تكافؤ للجميع ضمن حدود العائلة الكبيرة أي الأمة اللاوسية». كيسون فوميخان، «**ثورة لاوس**»، (موسكو: دار التقدم ١٩٨٢م) ص ٦٦

نشاطها الثوري الوطني وتوجهت للتصدي للعدوان، انحازت القوى المعادية للثورة للتدخل العسكري، فقد كان هناك على الدوام كما هو عليه الحال في كل الثورات خطان سياسيان متناقضان ثوري وطني ورجعي عميل، كان مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة قد غطيا على الصراعات بين القوى الثورية والقوى المعادية للشعب وتحولت الصراعات إلى الحقل السياسي الإعلامي، وبصورة أمنية غير علنية بواسطة الاغتيالات والتفجيرات الإرهابية، وبمجرد أن انقلب هادي على التوافق، وتفجير الحرب العُدْوَانية عادت كل التناقضات الاجتماعية إلى الظهور، وانقسمت القوى السياسية اليَمَنية إلى أربعة مواقف، من الحرب:

**موقف عدواني صريح:** وهو موقف التجمع اليَمَني للإصلاح الحزب الوحيد الذي أيد العُدْوَان ببيان صريح، فيما كان يؤكد طوال الفترة السابقة للعدوان بأن الحل في الحوار.

**موقف وطني خالص:** وهو موقف أنصار الله عملياً، وموقف حلفائهم من حزب الحق وحزب البعث، واتحاد القوى الشَّعْبية، والأحزاب الصغيرة والحديثة التي انضوت في تكتل القوى والتنظيمات السياسية المناهضة للعدوان [١١] وفروع وتيارات في الحزب الاشتراكي

(١١) ١- حزب الكرامة اليمني
٢- حزب الأمة
٣- حزب جبهة التحرير
٤- حزب العدالة والحرية
٥- حزب الوفاق الوطني
٦- حزب شباب العدالة والتنمية
٧- الحزب الشعبي الناصري
٨- حزب الشعب الديمقراطي (حشد)
٩- حزب الحرية التنموي
١٠- حزب السلم والتنمية السلفي- القيادة الوطنية
١١- الحزب الناصري الديمقراطي
١٢- حزب العدالة والبناء – المكتب السياسي
١٣- حزب شباب التنمية الوطني الديمقراطي
١٤- حزب السلام الاجتماعي
١٥- اتحاد الرشاد السلفي – القيادة الوطنية
١٦- حزب التحرير الشعبي الوحدوي
١٧- حزب العمل

اليَمَني[١٢] والتنظيم الوحدوي الناصري.[١٣]

**موقف يفترض الحياد:** وهو الموقف الرسمي للحزب الاشتراكي اليَمَني والتنظيم الناصري، فهو موقف رافض للتدخل العسكري، وفي ذات الوقت متمسك بما يعتبره «شرعية هادي» ذريعة التدخل العسكري العدواني، ويعتبر القوى المناهضة للعدوان «انقلابية».

**موقف متذبذب:** وهو موقف المؤتمر الشَّعْبي العام، الذي انقسم إلى نصفين، نصف في الرياض موالٍ لهادي وقف مع العُدْوَان، ونصف في صنعاء موالٍ لصالح ادعى مواجهة ضد العُدْوَان، أما شخص صالح وجزء كبير من حزبه في صنعاء فقد حسموا خيارهم بالوقوف مع العُدْوَان في كانون أول/ديسمبر ٢٠١٧م.

الانقسام السياسي من العُدْوَان الأجنبي المضاد للثورة المرتبط بمصالح القوى السياسية، لا يختلف كثيراً عن الانقسامات السياسية حول الموقف من ثورة ١٤ أكتوبر١٩٦٣م[١٤] ونهج الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في بلادنا، بل إن كثيراً من القوى والشخصيات التي كانت تقف ضد ثورة ١٤ أكتوبر هي من تقف اليوم ضد الثورة الشَّعْبية.

واجهت ثورة ١٤ تشرين أول/ أكتوبر انقساماً سياسياً رغم وضوح طابعها الوطني المعادي للاستعمار في الدرجة الأولى، كان الاتحاد الشَّعْبي الديمقراطي هو التنظيم السياسي الوحيد من خارج «الجبهة القومية»، الذي اتخذ موقفاً مبدئياً ثابتاً إلى صف الثورة المُسلحة وساند الخط السياسي للجبهة القومية، فيما اتخذت بقية القوى والأحزاب السياسية موقف الرفض

(١٢) وثائق الفصل السادس الوثيقة رقم

(١٣) وثائق الفصل السادس الوثيقة رقم

(١٤) مثلت ثورة ١٤ تشرين أول/ أكتوبر التي خاضها اليمنيون ضد الاستعمار البريطاني قفزة نوعية لنضال الشعب اليمني، وكانت تطور طبيعي لنضوج الحركة الوطنية اليمنية وقد كانت ثورة تحررية معادية للاستعمار وللحلف الإمبريالي الإنجليزي الصهيوني، وللقوى الرجعية المحلية من الاقطاع والسلاطين والتجار الاحتكارين المرتبطين بالاستعمار، الذين دخلوا في صراع مع القوى الطليعية القائدة للثورة.

في ١٩٦٣م قبل اندلاع ثورة ١٤ تشرين أول/ أكتوبر، تشكلت «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمني المحتل» في ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٣م تم إعلان تأسيس «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل». وتم تشكيل قيادة الجبهة من ١٢ شخصاً. وقد تكونت الجبهة من خلال اندماج سبعة تنظيمات سرية أعلنت إيمانها بالكفاح المسلح، وهي: حركة القوميين العرب، الجبهة الناصرية في الجنوب المحتل، المنظمة الثورية لجنوب اليمن المحتل، الجبهة الوطنية، التشكيل السري للضباط والجنود والأحرار، وجبهة الإصلاح اليافعية (تشكيل القبائل)، ثم التحقت ثلاثة تنظيمات أخرى بالجبهة القومية، وهي: منظمة الطلائع الثورية بعدن، منظمة شباب المهرة، والمنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل. وقد أكدت الجبهة القومية التي تشكلت، أنها ليست حزب سياسي يسيطر عليه طرف، بل تشكيل جبهة نضال مفتوحة امام كل وطني يؤمن بالكفاح المسلح وأمام كل جماعة تود المشاركة، بشرط الانصهار داخل الجبهة القومية. وفي واقع الأمر فقد كان عناصر حركة القوميين العرب الأكثر تمرساً على العمل التنظيمي والانضباط الحزبي، فتولوا زمام القيادة في الجبهة القومية.

للثورة والكفاح المسلح ودخلت في مفاوضات مع بريطانيا لتسلم لها الجنوب باعتبارها «الحكومة الشرعية» لاتحاد إمارات الجنوب العربي وباعتبارها القوى والأحزاب السياسية المدنية السلمية المعترف بها.

**حزب الشَّعْب الاشتراكي:** كان القوة السياسية والنقابية الرئيسية في عدن حتى عام ١٩٦٣م، وكان يسيطر على أكثر ٢٥ نقابة، وقد حدد موقفه، «برفض مسايرة من يرفعون الشعارات المتطرفة»، وشجب «الإفراط في العواطف حتى لا تتحول البلاد إلى سوق للتنافس على السلاح وكونغو ثانية»، وأعطى أمثلة على دول استقلت دون حروب، قائلاً: «فهل من سبب يدعونا لأن نكون مختلفين عن بقية شعوب العالم».

**رابطة أبناء الجنوب العربي:** أدانت الكفاح المسلح، وعارضته، وكانت الرابطة تعبر عن مصالح السلاطين وكبار الملاك الزراعيين والبرجوازية التجارية المرتبطة عضوياً بالاستعمار، فيما دعم ثورة تشرين أول/ أكتوبر يتعارض مع هذه المصالح الطفيلية للقوى المتحالفة مع الاستعمار، فثورة أكتوبر كانت واضحة منذ البداية أنها ثورة تحرر ضد الاستعمار وبقاياه ومُخلفاتهُ وخاصة الاقطاع والسلطنات.

**الاتحاد الشَّعْبي الديمقراطي اليمني:** دعا الشَّعْب إلى أن يكون «مستعداً للجوء إلى كافة أشكال النضال، حتى أعلاها، وأن الاستعمار والرجعية والاقطاع يواجهون الشَّعْب بشراسة، الأمر الذي يؤكد ضرورة اللجوء، إلى كل أشكال النضال الوطني، لأن مهام ثورة الشَّعْب لا تتحقق عبر الأساليب الاستسلامية، والإصلاحات الدستورية». وقد ساند اتحاد الشَّعْب الكفاح المسلح للجبهة القومية، بالإعلام والمنشورات، وتعبئة العمال للكفاح، ولم تؤيد الثورة ونهج الجبهة القومية إلا ست نقابات انسحبت من اتحاد نقابات عمال عدن الذي يضم أكثر من ٢٠ نقابة. (وهي نقابة عمال النفط والمدرسين، وعمال الميناء، وعمال وموظفي البنوك، والطيران، والميناء)

## العدوان وأدواته المحلية

في مواجهة الثورة الشعبية والحرب الوطنية العادلة ضد العدوان، تبادل اللواء علي محسن الأحمر والتجمع اليَمَني للإصلاح وعلي عبد الله صالح وجناحه في المؤتمر الشعبي العام التموضعات من أجل مهمة واحدة وهي تصفية القوى الوطنية والشعبية صاحبة المصلحة من الثورة والاستقلال والعدالة الاجتماعية والشراكة الوطنية، من القوى الاجتماعية والسياسية التي كانت تاريخياً خارج السُلطة ولا تملك الثروة، كانت مهمة صالح تصفية وإضعاف أنصار الله وحلفائه في الجبهة المضادة للعدوان، فيما كانت مهمة محسن تصفية وإضعاف الناصري والاشتراكي والحراك الجنوبي في جبهة تحالف العُدْوَان وأطرافه المحلية المنضوية تحت شعار «الشرعية»[١٥]

اصطف اللواء علي محسن والإخوان مع العُدْوَان على اليمن، ليُقاتل خدمة للسعودية كوكيل ومن أجل استعادة ما فقدوه من نفوذ بعد ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، وكان وقوده لهذه الحرب بعضاً من شباب ثورة ١١ شباط/فبراير وعموم الفقراء الذين من مصلحتهم انتصار ثورة ٢١ سبتمبر. كما عمل علي محسن والإخوان على استهداف القوى التي اصطفت مع شعار «الشرعية» وتطمح لبناء دولة سيادة القانون أو ترفع شعارات المدنية والديمقراطية وترفض الفساد الذي يمارسه الإخوان ووجود الإرهاب والتطرف داخل معسكر «الشرعية»، أي أن علي محسن كان يعمل على استهداف الرموز والشخصيات والقوى التي تصطف معه ويمكن أن تهدد مصالحه لاحقاً، وأن تعود لموقفها الوطني مستقبلاً.

في الجبهة الأخرى كان علي صالح التي تتمثل مصالحه في انتصار العُدْوَان، يعمل على التخريب في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر من داخلها باستهداف قوى الثورة وقيادتها (أنصار الله) وتشويههم، في الوقت الذي يدعي انحيازه إلى جانبهم في مواجهة العُدْوَان، وهذا السلوك منشأه تناقض المصالح ما بين صالح وحزبه المترفين المرتبطين بالأجنبي وما بين قوى الثورة الشعبية الكادحة، ويتشابه هذا الأمر مع تجربة تاريخية ففي تجربة الثورة الصينية(الماوية) دخل الشيوعيون مع حزب الكومايتنانغ (القوميين) في صيغة «جبهة متحدة» لمقاومة

(١٥) لا مبرر للاصطفاف السياسي لقيادات الاشتراكي والناصري والحراك مع العُدْوَان خلف وهم «الشرعية»، رغم تراجع الاشتراكي عن هذا الموقف من بعد العام ٢٠١٩م وهم ليسوا أصحاب المصلحة المباشرة من انتصار العُدْوَان وليسوا من الركائز المحلية التاريخية لدول العُدْوَان؛ بل واهمون وخاسرون في اصطفافهم هذا كما بين قائد الثورة، على عكس نخب المؤتمر والإخوان الذين يمثلون ركائز محلية للنفوذ الأجنبي في اليمن، فيما قواعد المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح هي قواعد شعبية فقيرة ومحرومة تشارك بقية الشعب همومه ومصالحه وليس من مصلحتها العُدْوَان، وفي هذين الحزبين عناصر وطنية هُمشت وغُيبت بفعل سيطرة النخب النافذة على هذه الأحزاب.

الغزو الياباني، إلا أن تناقض المصالح المنعكس عن تناقض القوى الاجتماعية الذي يمثلها كل طرف أعاد الصراع مجدداً بين الشيوعيين والكومايتنانغ الذي تولت الولايات المتحدة الأمريكية دعمهم عسكرياً وسياسياً، ومن المقارنة ما بين موقف المؤتمر-جناح صالح وموقف الكومايتنانغ فقد كان الكومايتنانغ أصدق في مقاومته للغزو الياباني، فيما لا يزال هناك شريحة من قيادات المؤتمر الشعبي العام وطنية وتقيم في صنعاء وإن كان دورهاً في مواجهة العُدْوَان محدوداً، أما الوطنيون من جماهير المؤتمر فهم جزء من جماهير الثورة عموماً والذين ينتمون لمختلف الأحزاب والمكونات وفي حالة تناقض مع موقف علي عبد الله صالح والقيادات الخائنة من حزبه[١٦]

بواسطة «المجلس السياسي الأعلى» [١٧] عاد «صالح» والموالون له إلى تقوية نفوذهم في مؤسسات الدولة، ومن حيث البنية التكوينية فحزب المؤتمر رغم حضوره الشَّعْبي في وسط الفقراء والطبقة الوسطى ذوي المصلحة الوطنية إلا أنه سياسياً استمر ليعبر عن مصالح الفئات الطفيلية من البيروقراطية الإدارية المدنية والعسكرية، وهذه البيروقراطية همشت اللجانُ الثورية دورَها وسلبتها سيطرتها الإدارية بعد انتصار ثورة ٢١أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

تحت مسمى «الشراكة السياسية» و«عودة البرلمان» و«تجاوز مرحلة اللجان الثورية»؛ مارس علي صالح وأتباعه ضغوطات شديدة على الموظفين الذين شغلوا مواقع اللجان الثورية سابقاً، فاستعاد صالح جزءاً كبيراً من نفوذه الإداري في المؤسسات الحكومية المدنية، وعجز عن إعادة النفوذ في المؤسسات العسكرية التي شهدت عملية بناء ثوري وطني فيما غالبية القيادات العسكرية الموالية لعلي صالح فضلت البقاء في منازلها واتخاذ موقع الحياد في الحرب. وطالما كان صالح في خطاباته يدعي الدفاع عن الطابع المؤسسي للدولة وعن الدستورية والقانونية التي تعني في نهاية التحليل الدفاع عن الطابع الطبقي الاستبدادي لمؤسسات الدولة التي خدمت بشكل أساسي طوال ثلاثة عقود شبكات مصالح نخبته التي تشاركه الحكم، وكان إعلام صالح - في ذات الوقت - يدافع عن القيادات المؤتمرية التي أيدت العُدْوَان صراحة، وذلك من أجل ضمان عودتهم، فقد كان هذا التوجه يدفع نحو الوصول إلى تسوية بين قوتين مواليتين للرياض يلتقي فيها صالح مع قيادات حزبه التي سبقته إلى الرياض والقاهرة مع شريكه علي محسن الأحمر ونائبه التاريخي هادي. وهي صفقة تخرج

(١٦) في سنة ١٩٢٧م، نظم رئيس الجمهورية الصينية القومية، تشانغ كاي تشيك مجزرة ضد الشيوعيين في مدينة شنغهاي الصناعية، ففر من تبقى من مناضلي الحزب الشيوعي إلى الريف، حيث بدأوا ينظمون حرب عصابات على أساس جيش الفلاحين، ومن بعد ذلك حين غزت اليابان الصين سنة ١٩٣٧م، دخل الشيوعيين وحزب الكوميتانغ في إطار الجبهة الموحدة، لمواجهة القوات اليابانية، وفي عام ١٩٤٥م انتهت الحرب بانتصار الصين، فعادت التناقضات من جديد بين الشيوعيين والقوميين لتبدأ الثورة الصينية الثانية بقيادة ماوتي تونغ، ضد حزب الكومينتانغ الذي يسمون أنفسهم «الوطنيين». في حرب شعبية استمرت لمدة خمس سنوات.

(١٧) المجلس السياسي الأعلى هو هيئة تنفيذية عليا شُكلت من قبل أنصار الله الحوثيون وحزب المؤتمر الشعبي العام للحكم، تم تشكيله في صنعاء يوم ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦م وأصبح صالح الصماد رئيسا له يوم ٦ آب/أغسطس ٢٠١٦م حتى استشهاده بغارة طائرة من دون طيار في محافظة الحديدة في ١٩ نيسان/إبريل ٢٠١٨م.

منها القوى الوطنية اليَمَنية ممثلة بأنصار الله وحلفائهم من جهة والحراك الجنوبي وبعض القوى المحسوبة على الصف الوطني تاريخياً والتي تصطف مع هادي (وتُستهدف في واقع الحال من قبل علي محسن الأحمر الذي يريد احتكار جبهة «الشرعية»، كما كان صالح يُريد أن يحتكر زوراً جبهة مواجهة العُدْوَان). فقد عمل كل علي صالح واللواء علي محسن الأحمر على محاولة الاستثمار في الحرب واستعادة نفوذهم السابق بالارتباط بالجماهير الشَّعْبية الفاعلة وتوظيف نشاطها العسكري.

في العام ٢٠١٧م أعلن علي صالح التمرد على أنصار الله والاصطفاف مع دول العُدْوَان[١٨]، إلا أن فشل انقلاب صالح في كانون أول/ديسمبر ٢٠١٧م قلل من خطورة استراتيجية القوى المضادة للثورة التي تستهدف الحلف الوطني المناهض للعدوان من داخله، فيما لا يزال اللواء علي محسن والإخوان (حتى تأليف هذا الكتاب فبراير ٢٠٢٢م) مستمرين في تصفية العناصر التي كانت ثورية في ٢٠١١م أو يحتمل عودتها للصف الوطني ضد الهيمنة الأجنبية والاستبداد، وهي قوى وعناصر سياسية من حيث موقعها الاقتصادي الاجتماعي يُفترض بها أن تتخذ الموقف الوطني، ومشتركاتها مع علي محسن والإخوان طارئة غير استراتيجية، وإذا ما افترضنا انتصار العُدْوَان فسوف تصطدم مع الإخوان وعلي محسن؛ بل إن هذا التصادم حاصل والبيانات الرسمية والتصريحات القيادية لهذه القوى التي تدعي اصطفافها مع «الشرعية» تدين ما يمارسه الإخوان من إقصاء وفساد وتتهمهم بأنهم يُجيشون ويُعدون العدة لحروب خاصة بهم لا علاقة لها بما يزعمونه «الشرعية».

كانت ثورة ١٤ أكتوبر اليَمَنية ١٩٦٣م قد واجهت تحديات مماثلة، متعلقة بالتحدي العسكري الداخلي المرتبط بالعُدْوَان الأجنبي، فبعد فشل المؤامرات الدستورية[١٩] اليَ دعت لها بريطانيا لتسلم السُلطة لعملائها من حكومة «اتحاد إمارات الجنوب العربي» والسلاطين والمكونات السياسية المرتبطة بالاستعمار، بعد فشل هذه المساعي الدبلوماسية، ومع

(١٨) راجع وثائق الفصل السادس، الوثيقة ص ()

(١٩) في حزيران/يونيو ١٩٦٤م دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر لندن للتطوير الدستوري، يتم تحت رعايتها وإشرافها ويحضره ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية المعترف بها دستورياً وكان القصد هو تفكيك الكتلة الجماهيرية المؤيدة للثورة وتعزيز الهويات المناطقة لاستقلال سلطنة ومشيخة على حدة عبر التفاوض مع بريطانيا، حضر هذا المؤتمر السلاطين ووزراء حكومة الاتحاد، وقد فشل، وبعده بعام انعقد مؤتمر لندن التحضيري في آب/أغسطس١٩٦٥م وتكون من وفود حكومة الاتحاد حكومة عدن سلطة القعيطي سلطنة الكثيري حزب الشعب الاشتراكي حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، إلا أن الجبهة القومية قائدة الكفاح المسلح اتخذت استراتيجية تكثيف العمليات العسكرية، والدعاية ضد المؤتمر التي وصفته بالخياني فأفشلت مؤتمري ١٩٦٤ و ١٩٦٥م

قامت الجبهة القومية بحملة منظمة ضد اللجنة الدستورية التي أقامتها وزارة المستعمرات البريطانية، من أجل إعداد دستور للجنوب، يلبي مصالح القوى التقليدية ويلتف على الثورة، وفشلت هذه المساعي البريطانية في نهاية المطاف.

تطور الفعل الثوري، تكتلت القوى الرجعية في تنظيم سياسي عسكري «جبهة التحرير» [٢٠] وتحركت في مواجهة الجبهة القومية، من أجل حسم المعركة عسكرياً وتسلم السُلطة من بريطانياً، وفي نموذج قريب من ذلك كان علي عبد الله صالح قد أسس معسكر «الملصي» لتدريب عناصره من أجل تحريكهم ضد القوى الوطنية.

صعدت جبهة التحرير من نشاطها السياسي المُعادي بالتزامن مع الإعلانات البريطانية استعدادها تسليم السلطة في عدن والانسحاب، ودخلت جبهة التحرير في صدام عسكري مع الجبهة القومية في أواخر عام ١٩٦٧م. إلا أن سير الأحداث الثورية في صيف وخريف ١٩٦٧م أفشل جميع الخطط الإنجليزية وخطط جبهة التحرير الرجعية؛ فالنجاحات العسكرية الحاسمة للجبهة القومية في هذه الفترة برهنت أن «القومية» هي الممثل الوحيد للشعب اليَمَني في جنوب الوطن، ففي ٢٠ حزيران/يونيو عام ١٩٦٧م حررت الجبهة القومية كريتر حيث مقر القوات الاستعمارية البريطانية حينها أعلنت بريطانيا استعدادها للرحيل من جنوب البلاد وتسليم السُلطة للجبهة القومية. في ٢٩ تشرين ثاني/ نوفمبر من عام ٦٧ خرج آخر جندي بريطاني من عدن. وفي ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر أعلن الاستقلال وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشَّعْبية، والتي غيرت اسمها لاحقا إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشَّعْبية.

(٢٠) بعد صمود الثورة وتقدمها، وفشل المؤتمرات التي دعت اليها لندن لتسليم السلطة لحكومة اتحاد إمارات الجنوب العربي، شعر ممثلو الأحزاب السياسية الموالية للاستعمار وقياداتها بالعزلة عن الشعب، والخوف على مصالحهم من التحرر والتغيير الجذري، فباشروا بإنشاء «جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل»، عام ١٩٦٥م دخل فيها حزب الشعب الاشتراكي، ورابطة أبناء الجنوب العربي، والسلطان أحمد بن عبد الله الفضلي، والأمير جعبل بن حسين، وكان الهدف من قيام جبهة التحرير، هو تقويض ونسف جهود الجبهة القومية وحصد ثمار شهدائها، لقيت جبهة التحرير الدعم، من حكام الشمال، ومن الحكومة السعودية، وحكومة مصر التي كانت تريد أن تحتكر الثورة في الجنوب كما احتكرتها في الشمال، وقد ضغطت مصر عام ١٩٦٦م نحو دمج جبهة التحرير الرجعية مع الجبهة القومية الثورية في إطار «جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل» الذي استمر من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦م حتى تشرين أول/ أكتوبر من ذات العام لتستعيد الجبهة القومية استقلالها.

## ج- تحديات الوعي الاجتماعي في الثورة الشَّعْبية

واجهت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م تحديات عديدة، في ميدان الممارسة المادية وتحديات في حقل الوعي والنشاط السياسي المعرفي. كان الوعي الاجتماعي السائد المحيط بالعملية الثورية يحمل أشكالاً مختلفة من الوعي الاجتماعي الذي وقف حجر عثرة في طريق الثورة وصرف جزءاً من الجماهير والشخصيات السياسية عن الثورة، والذي ترافق مع نشاط القوى المحلية المعادية والعُدْوَانية الأجنبية.

لم يكن مستغرباً، أن تأخذ النخب المُسيطرة المعادية للتغيير في اليمن، موقفاً مضاداً لثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، وأن تسخّر إمكانياتها وارتباطاتها المتشعبة محلياً وإقليمياً، وتوظيف المال السياسي وأجهزة الدعاية المضادة الإعلامية والأمنية والسياسية، لإعاقة تطور الثورة واستمرارها، وعن طريق الهجوم الإعلامي المحلي والدولي، سواء في تشكيل صورة مشوهة عن الثورة وعكسها إعلامياً بشكل مُحرف، أو تشويه حركة أنصار الله التي قادت الفعل الثوري، أو بانتهاز الأخطاء التي تحدث في الممارسة الثورية وتضخيمها وتأويلها بما يعزز قناعات المتخوفين من الصورة البالغة التشويه عن أنصار الله، وعن حركه الثورة الشَّعْبية، بتصويرها «عملية انتقامية»، و«ردة عن الجمهورية نحو الملكية»، و«مؤامرة يقف خلفها الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح»، وفي أحايين أخر انضمت جماعات طفيلية وسياسية متعمدة إلى الثورة بهدف ممارسة الأخطاء باسم الثورة وتشويهها أمام أنصارها، وإضعافها أمام التدخل العسكري الأجنبي، وهو الأمر الذي تنبه له قائد الثورة فبعث رسالة إلى اللجان الشعبية والثورية[٢١] لتوجيه نشاطهم لثوري والحرص على عدم وقوعهم في الأخطاء والتنبه للعناصر المندسة.

ترافق العُدْوَان الأجنبي على ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر مع حرب دعائية شديدة هدفت إلى حرمان الشَّعْب اليَمَني وقوى الثورة من التعاطف العالمي، انتهز الإعلام الأجنبي المعادي

(٢١) للمزيد راجع وثائق الفصل الخامس، الوثيقة ص ()

لثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، كل الحساسيات التاريخية التي تهدد النسيج الاجتماعي اليَمَني بتصوير الثورة الشَّعْبية حدثاً طائفياً أو مناطقياً أو شطرياً، وما يبرر ممارسة الخيانة والادعاء أن الثورة الشَّعْبية والقوى الوطنية اليَمَنية تابعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والحرب الدعائية ليست جديداً في تجربة الثورة العالمية.

كانت كبريات الصحف الغربية بما فيها الأمريكية تشن هجوماً ضد قائد الثورة البلشفية «فلاديمير لينين» وتصوره بأنه عميل لألمانيا، وضد البلاشفة بشكل عام؛ فشيطنة الحركات الثورية وبث الدعايات المضادة، أشبه ما يكون بقانون عام مقترن بكل ثورة و«يكفي أن نراجع الخطاب البريطاني الرسمي حول حركة ال «ماوماو» في كينيا، كانت الحركة ضد القمع والاستغلال الاقتصادي والاستعمار (باعتراف الحكومة البريطانيّة في مراسلات داخليّة أُفرجَ عن بعضها). لكن الحكومة البريطانيّة حوّلتها إلى حركة شيوعيّة خارجيّة (وإن اعترفت سرّاً بأن لا دليل على ذلك على الإطلاق) كما أن الاستعمار البريطاني العنصري استعان بتراث عريق من العنصريّة ضد السود فصوّرَ ثوّار الـ«ماوماو» على أنهم، مجرمون يتعاطون أكل لحوم البشر والسحر وعبادة الشيطان وحفلات الجنس الجماعي، وعلى أنهم أرهبوا المُستعمرين البيض ومثّلوا بالنساء والأطفال.[٢٢]

## خطاب أنصار الله في الثورة

قوة الأفكار والآراء والتصورات تكمن في حامليها، الذين يعتنقونها لتقودهم نحو تحقيق أهداف محددة. والنظرية تغدو هي أيضاً قوة مادية حين تستحوذ على الجماهير، و«تكون النظرية قادرة على الاستحواذ على الجماهير عندما تقيم براهينها»، وقد وافق خطاب أنصار الله في اللحظة التاريخية المحددة مرحلة الثورة الشَّعْبية، مصالح أوسع جماهير الشَّعْب وطموحاتهم، وكذلك حالتهم النفسية الاجتماعية التي تتألف من مجموعة الأمزجة والمعاناة والانفعالات والآراء التي نشأت في الوعي الاجتماعي لجماهير الثورة في مجرى نشاطهم الثوري في ١١ شباط/فبراير وفي النكسة التي تعرضت لها الثورة في ٢٠١١م وفي خذلان حكومة

(٢٢) صحيفة الأخبار اللبنانية **«حروب الظلال: تاريخ معاصر من الثورات الغربيّة المضادة»**، (العدد ٣١١٩) ٤ آذار ٢٠١٧م.

المحاصصة لهم، حينها وجد المجتمع أنصار الله الطرف الوحيد الذي يقف معه وله خطاب يلامس همومه واهتماماته ومصالحه من الناحية الاقتصادية السياسية ويتوافق مع وعيه الاجتماعي وعقيدته الدينية وقد توسعت في هذه الفترة شعبية خطاب المسيرة القرآنية التي تحمل مضموناً دينياً ثورياً مضاداً للطغيان والاستغلال والاستعباد.

وعلى الرغم من أن أهداف الثورة الشَّعْبية تحددت بثلاثة أهداف رئيسية وهي إلغاء الجرعة، وإسقاط الحكومة، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، إلا أن خطاب أنصار الله متمثلاً بخطاب قائد الثورة كان أعمق وأوسع من هذه المطالب الثلاثة، وكان ملامساً بشكل كبير للواقع الاجتماعي ولأحاسيس وطموحات ومصالح الطبقة الشَّعْبية اليَمَنية(٢٣)

## السياسة والثورة

يعتبر الوعي السياسي (الأيديولوجي) في المجتمع الشكل الأهم والأكثر انتشاراً للوعي الاجتماعي، فالصحف والإذاعة والتلفزيون والمواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي تضخ على الإنسان كميات من المعلومات المعينة للتصورات والمحددة للخيارات والموجهة للسلوك.

السياسة هي النوع الأكثر أهمية من أنواع النشاط البشري لارتباطها بالمصالح الاقتصادية للطبقات والفئات الاجتماعية، وأبرز مهمة للسياسة أيا كانت تكمن في إقامة سلطة الدولة والاحتفاظ بها وتوظيفها لخدمة مصالح معينة، إما مصالح قوى الثورة والعدالة والشراكة والتحرر أو قوى الاستبداد والإقصاء والعمالة، فعلى سبيل المثال اتخذ هادي سياسة تقسيم

(٢٣) «كلّ الشعب اليَمَني، جيشاً ومواطنين، يئن، يعاني، يشعر أن هناك اختلالًا رهيباً، أن هناك تدهوراً مستمراً ممنهجاً تدهوراً يعني: هذا الحكومة بسياستها الخاطئة والفاشلة والكارثية إلَى أين تتجه بنا؟، إلَى أين تتجه بمستقبلنا؟، ماذا تريده منا كشعب يمني وهي تسعى لإفقارنا وتجويعنا وهي لم توفر لنا الأمن؟!، ما الذي بقي لها من مسؤوليات إذا هي فشلت وأخفقت إلَى حدٍ كبيرٍ جداً في توفير الخدمات الأساسية!، وإذا هي لم تحقق الأمن وإذا هي أيضاً لم تحقق الاستقرَار لا السياسي ولا الاجتمَاعي ولا الاقتصادي، وإذا هي أخفقت إلَى حدٍّ فظيع على المستوى الاقتصادي وهي تتجهُ بالشعب نحو حالة الفقر المدقع نحو حالة التسول. اليومَ هناكَ الآلافُ من أبناء شعبنا اليَمَني يذهبون لأخذ قُوتهم وطعامهم من القمامات!، هذا أمرٌ مؤسف، هناك الآلافُ من أبناء شعبنا اليَمَني أيضاً يترصَّدون ما يتبقى في المطاعم بعد أصحَاب الوجبات ليأكلوه وبكل لهفة ومن واقع الشعور الشديد بالحاجة! الإتجار بالبشر وبيع الأَطفَال حالةٌ قائمةٌ على نحوٍ مؤسف!.. ماذا سنقول لأجيالنا اللاحقة؟ ماذا نقول لأجيالنا القادمة حينما تأتي إلَى وضعٍ بئيس؟ حينما تأتي في مرحلة من المراحل وقد أصبح الوضع السائدُ في بلد كان يُفتَرضُ له ولديه كلّ المقومات المعنوية والأخلاقية والمادية التي تجعل منه شعباً كريماً، مستقلاً، حراً، عزيزاً، شامخاً، ثابتاً، صامداً، له قيمة له أخلاقه، له مشروعه، له دوره الحضاري في الحياة» السيد عبد الملك الحوثي «**خطاب في المرحلة الثالثة من الخطوات الثورية**»،( ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤م)

اليمن إلى ٦ أقاليم بما يلبي مصالح الدول الاستعمارية -والنخب المرتبطة بها- التي تتهافت على اليمن وقد استمر هادي في هذه السياسية حتى ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، ولم ينفذ أي من مخرجات الحوار الوطني المتوافق عليها لأنها لا تخدم مصالح القوى المحلية والدولية الذي يعبر عنها.

«السياسة أكثر التعابير تركيزاً عن الاقتصاد» وهذا لا يعني بأن العلاقات السياسية تتحول إلى معادلات ونظريات اقتصادية، بل أن الاقتصاد هو الأساس الموضوعي للعلاقات السياسية سواء علاقات التناقض والصراع أو التحالف والوحدة كما كانت عليه علاقات التحالف الاستراتيجية بين المؤتمر والإخوان في حرب ١٩٩٤م وحروب صعدة وهو تحالف قائم على السلب والنهب والإقصاء واحتكار الثروة، وتُحدد الحالة الاقتصادية لطبقة ما مصالحها الموضوعية، فتبدأ الطبقة والجماهير الشَّعْبية بوعي مصالحها في إطار نشاطها الثوري الذي هو في آن نشاط سياسي.

ويبلغ النشاط السياسي أقصى مدى من الحدة إبان الثورات الاجتماعية، إذ أن أهم وأبرز عنصر بنيوي لهذه الثورات -سلمية كانت أم عسكرية- في أنها تسعى إلى إعادة تشكيل سلطة الدولة، ويجري في خضم النشاط السياسي حل أعمق تناقضات الواقع المعاش، ولهذا السبب بالذات يهتم الناس بمناقشة المشاكل والأحداث السياسية، لارتباطها المباشر بحياتهم.

- **الثورة الشَّعْبية تصطدم بالأجهزة السياسية للنخبة الحاكمة**

اصطدمت الطبقات والقوى الثورية المُستَغَلة والمُضطَهَده التي تحركت في الثورة الشَّعْبية، بمقاومة النخب المسيطرة التي تحتكر السُلطة والثروة وتمارس ضدهم القمع والإجرام، وفي مقدمتهم آل الأحمر وعلي محسن الأحمر والقشيبي والرئيس الانتقالي هادي الذي وجه نحو الثورة الطيران الحربي وقوات الحماية الرئاسية. بالإضافة إلى ذلك اصطدمت بالأجهزة السياسية والإعلامية للنخبة الحاكمة فقد تَلقت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر مقاومة هائلة من جانب أدوات النخبة الحاكمة، وبالدرجة الأولى من جانب أجهزة الدولة.

نشأت العادات ونماذج السلوك والقيم الموجهة للفرد والقواعد الأخلاقية والتصورات والأفكار -التي يتألف منها الوعي الاجتماعي اليَمَني- عفوية تحت تأثير العلاقات التي تكونت، في مجرى دورة العمل والحياة اليومية المباشرة في ظل النظام السابق الذي أشاع الانتهازية والأنانية والفساد وشجع على مخالفة القانون وأخذ حق الغير وأخضع المجتمع للسلطة، وعملت الدولة والأحزاب السياسية ومختلف المؤسسات الدينية الثقافية والتعليمية وأجهزة الدعاية والإعلام والأسرة وسواها في تكوين أنماط الوعي هذه وإدخالها في الوعي الاجتماعي في مجرى العملية التاريخية لاستمرار سلطة النخبة المسيطرة بقطبيها أسرة عفاش والمؤتمر وأسرة بيت الأحمر والإخوان.

تكشفت في الثورة الشعبية الارتباطات الموضوعية المتبادلة بين التنظيمات السياسية والحقوقية والإعلامية والأفكار والقيم الموجهة للفرد ونماذج السلوك من جهة، وبين مصالح النخب المسيطرة من جهة أخرى، وذلك من خلال نشاط المنظمات الحقوقية التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان التي كانت تتفاعل في أكثر الأحيان مع إشاعات كاذبة أو مع أحداث عَرضية وقضايا بسيطة فيما لم تصدر بيانات ضد العمليات الإجرامية الداعشية التي استهدفت جامعي «بدر» و» الحشحوش» أو العملية الإرهابية التي استهدفت المتظاهرين في ميدان التحرير اعتراضاً على تعيين أحمد عوض بن مبارك رئيساً للوزراء من خارج التوافق، كما ظهرت هذه العلاقة من حيث عناوين الصحف المضادة للثورة أو التي تدعي الحياد فيما هي ضد الثورة، والتي كانت تعمل على إعطاء العمليات الإجرامية صبغة طائفية سياسية باعتبارها عمليات ضد «أنصار الله» أو «الزيود» و «حرب الشيخ والسيد»، بما في ذلك صحيفة «اليمن اليوم» التابعة للمؤتمر كانت تنزلق إلى مثل هذه العناوين رغم أن المؤتمر آنذاك لم يظهر نفسه بمواجهة الثورة، إلا أنه عبر عن هذا الموقف المعادي.

كما تجلى هذا الترابط في أشكال أحكام جمالية تسخر من الثوار الكادحين وتسميهم «سكان

كهوف»، أو على أساس مُثل أخلاقية تأتي عبر نصيحة: «لا تقولوا لعبد الملك الحوثي يا سيد عبد الملك، أنتم مثقفون فكيف تقبلون بتصنيف سيد وعبد» وهي نصيحة على شكل قيمة أخلاقية القصد منها إبعاد المثقفين عن أنصار الله ووضعهم تحت رهاب: «كيف تناصرون حركة كهنوتية وأنتم تقدميون». فالظاهرة السياسية والحقوقية والأيدولوجية والأخلاقية السائدة نشأت في بلادنا ضمن علاقات إنتاج معينة وفي نظام اجتماعي معين تدافع عنه وتُعيد إنتاجه في مواجهة الحركات والقوى الاجتماعية الجديدة، التي تخوض النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحُريّة الوطنية.

## الثورة تتصدى للخطاب المعادي

كان على الثورة الشَّعْبية التغلب على مقاومة «العادات» والقيم الموجهة للفرد والتصورات والأفكار المختلفة التي انعكست فيها الخصائص التاريخية المميزة لعلاقات الإنتاج المسيطرة في بلادنا، التي تتسيد فيها العلاقات الرأسمالية مع وجود أشكال ما قبل الرأسمالية، مما جعل السياسة الإعلامية للنخب المسيطرة في بلادنا متعددة سياسة لبرالية مشوهة لشريحة المدنيين تقدس الدستور والدولة ونظمها وترى التغيير في إصلاحهما، وتسخر من الكادحين والبائسين وسياسة أخرى تقليدية وهابية تعارض الخروج على الحاكم وتحني ظهور المواطنين لسياط الحاكم، وأنساق وعي طائفية ومناطقية، تداخل شكلا الوعي هذان حتى أتحد الوهابي المتدين مع العلماني في تفسير الصراع «طائفياً» و«مناطقياً»، فكانت هذه أبرز الدعايات المضادة للثورة التي انتشرت كشائعات وتحليلات ومقالات في مختلف الأجهزة الإعلامية من صحف وقنوات وشبكات تواصل وأحاديث المقايل والباصات والمقاهي وغيرها من التجمعات الشَّعْبية.

كان على الثورة أن تتصدى للدعاية المضادة وقد قامت بذلك بشكل عفوي وكرد فعل في أحيان وبشكل منظم في أحيان أخرى، ومما قامت به الثورة على سبيل المثال نشر قناة المسيرة للسلام الجمهوري اليَمَني، رفع رئيس اللجنة الثورية شعار «جمهورية ومن قرح يقرح»، ومنها مثلاً إمامة مفتي محافظة تعز الراحل سهل بن إبراهيم عقيل بالمتظاهرين في شارع المطار صنعاء وهو من المذهب الشافعي، وفي محافظة تعز ظهرت صور جيفارا والحمدي وغاندي وعبد الرقيب عبد الوهاب وجمال عبد الناصر والسيد حسين الحوثي وعبد الفتاح إسماعيل، مؤكدة على حقيقة التنوع، منها أيضاً كلمات قائد الثورة التي كانت ترد على الشائعات وترد فيها كلمات اللطف في الحديث عن تعز وعدن ومأرب والمحافظات الجنوبية كخطاب مضاد للخطاب التحريضي المناطقي والطائفي الذي وجه من قبل القوى المعادية للثورة نحو هذه المحافظات بشكل مكثف.

كثير من كلمات السيد قائد الثورة ركزت على أن الجرعة تستهدف كل فئات وشرائح المجتمع اليَمَني، وأن تنظيم القاعدة وداعش يمثل خطراً على الجميع، وأن على أبناء المحافظات الجنوبية التحرك لمواجهة هذا الخطر بأنفسهم، وظهرت قناة المسيرة وصحيفة صدى المسيرة كوسائل إعلامية ناطقة باسم الثورة عملت بشكل كبير في هذه المواجهة الفكرية ومعركة الوعي على توضيح الحقائق الموضوعية ونسف الدعايات المعادية للثورة.

كما ظهر من القوى الثورية وأنصار الله من يطرح وحدة القضية الوطنية والشَّعْبية،

وأن الصراع اجتماعي بين فقراء وكادحين يمنيين ضد المترفين والفاسدين والمستغلين وبين الوطنيين اليَمَنيين والخونة اليَمَنيين، وموضحاً حقيقة استهداف الثورة لقوى النفوذ المعادية لتطور الشعب اليَمَني وعدم استهدافها لمصالح الكادحين، وهذا الوعي الثوري تعمم في أوساط الجماهير اليَمَنية في مواجهة الخطاب المعادي للثورة.

استطاعت الثورة الشَّعْبية أن تواجه إلى حد ما تحدي الوعي الاجتماعي المتمثل بالخطاب المعادي للثورة وللقوى الطليعية فيها، وكان إخلاص المكون القائد للثورة للشعارات التي يرفعها يعطي الثورة مزيداً من الصلابة في هذا التحدي، وخلاف ذلك كان انزلاق الثورة -بطريقة غير مقصودة وعبر التخريب العُدْوَاني- إلى الوقوع في ممارسات تتوافق مع الإشاعات وخطاب القوى المضادة للثورة كان هذا الأمر يصعب على الثورة خوض هذا التحدي في حقل الوعي الاجتماعي، ويمثل عبئاً إضافياً على قوى الثورة، وقد ظهرت مثل هذه الممارسات التخريبية بعد انتصار الثورة في صنعاء، ففي هذه الفترة التحق بالثورة عدد من قواعد المؤتمر الموالي لعلي صالح، في اللجان الشَّعْبية واللجان الثورية، وعملوا على استهداف قوى الثورة من داخلها، وكانت هذه هي استراتيجية المؤتمر الشَّعْبي العام بقيادة علي صالح الذي فضل عدم الاصطدام المباشر بثورة ٢١ أيلول/سبتمبر وترك الثورة تضعف شركاءه ومنافسيه من الإخوان، وبعد ذلك ينقلب على قوى الثورة ليعود إلى الهيمنة وإلى ما قبل ثورة ١١شباط/فبراير، وقد واصل علي صالح المضي في هذه الاستراتيجية وصولاً إلى تفجير فتنة ٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٧م.

### د -تحدي الدولة العميقة

لم تهدد ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، القوى التي تتربع المؤسسات الهيكلية لهيئة الرئاسة والحكومة رسمياً -الرئيس المستقيل هادي وحكومة باسندوة بل مست مصالح القوى التقليدية المسيطرة تاريخياً، التي كانت تنقسم بشكل سياسي في إطار مصالحهما وصنفت شكلياً، سلطة ومعارضة.

كانت شريحة الإداريين الفاسدين بحكم مصالحها الطفيلية المرتبطة بهيمتها على مؤسسات الدولة أكثر الشرائح الاجتماعية متابعة وملاحظة للثورة الشَّعْبية وشعاراتها، وكانت تستشعر خطورة الثورة عليها وتقدر قوة الثورة لربما أكثر من القوى الثورية ذاتها، فلدى هذه الشريحة الطفيلية قدرة على استشعار المخاطر التي تتهدد مصالحها، وقد عملت هذه الشريحة في مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية كمنظومة واحدة في مواجهة الشعب الثائر ولم يتطلب ذلك بالضرورة توحيد نشاطها في غرفة عمليات موحدة، فقد كانت لديها ذات التقدير للثورة وتتصرف من تلقاء ذاتها ضد الثورة وكانت أكثر حماسة لمحاربتها عندما تنفذ توجيهات النخبة الحاكمة بصورة موحدة.

خاضت اللجان الثورية معركة شرسة في أجهزة الدولة، في سبيل انتزاع المرتكزات الإدارية للنخبة الحاكمة والحفاظ على مؤسسات الدولة من الانهيار كهدف أساسي لنشاطها، كما واجهت اللجان الثورية عراقيل ذاتية متعلقة بطريقة عملها، بالإضافة إلى أن استمرار العملية السياسية، وتردد اللجان الثورية الناتج عن ترقب الانفراج السياسي التوافقي جعل من اللجنة الثورية لا تقدم على خطوات حاسمة في مؤسسات الدولة.

تعمدت النخب الإدارية الفاسدة إيقاع قوى الثورة في الارتباك والفشل بسحب القوات العسكرية من صنعاء مثل «حرس المنشآت» وتغيب الموظفين من المؤسسات الحكومية، أو عدم تنفيذ اتفاقية السِلم والشراكة الوطنية، أو بترك البلاد أمام الفراغ الدستوري، وعدم تصريف الأعمال كحكومة مستقيلة، وتسليم معسكرات للقاعدة في مأرب والبيضاء، وكلها كانت عراقيل متسارعة، بالتوازي مع الحوارات السياسية في موفمبيك تشتت وتربك عملية الثورة وجهودها الرئيسية، وتجرها إلى أنشطة عسكرية بعيدة عن عملية التغيير الثوري والسياسي الذي أخذ شكلاً توافقياً، وتدفعها إلى القيام بخطوات غير مدروسة مسبقاً، فتقع في الحركة العفوية.

وكسنة تاريخية في كل ثورة ينضم قسم من الجهاز القديم للدولة إلى الثورة من أجل الإثراء الشخصي والإبقاء على مصالحهم الخاصة ومن أجل إعاقة تنفيذ القرارات الثورية الملحة أو تنفيذها بعد تخريبها وتأويلها تأويلاً يناقض جوهرها، وهوَ ما يؤثر على حركة الثورة، نجد هذه المسألة تتشابه مع نموذجين الأول في «لاوس» حيث رافق استيلاء القوى الثورية على السلطة عملية تحرير عسكرية وانتفاضات في مرافق الدولة، وتشكيل لجان ثورية، فكانت بعض المرافق الحكومية يقوم موظفوها الفاسدون بانتفاضة وإعلان الانضمام للثورة قبل أن تصل الانتفاضة الثورية الحقيقية، وكانوا يدعون بأنهم تقدميون واشتراكيون.[٢٤] والأخرى في تجربة الثورة الإيرانية، كان هناك أمر مشابه، فمع انتصارات الثورة الخمينية بطابعها الإسلامي، اتجه عدد من موظفي أجهزة الدولة القديمة، إلى الترويج للخمينية والالتزام الشكلي بالمظاهر الدينية للتكيف مع توجه السلطة الجديدة والإبقاء على مواقعهم[٢٥]

في النموذج اللاوسي والنموذج الإيراني تجلى بوضوح كيف يتم التصنع والتظاهر بتأييد ثقافة القوى القائدة للثورة، وهي الطريقة الأسهل لهذ النخبة الانتهازية في أجهزة الدولة التي هي جزء من الطابع القديم للسلطة وممارساتها الفاسدة، فهذه النخبة من كبار الموظفين تصبح شريحة مسيطرة قائمة بذاتها، وتمارس هيمنتها واستغلالها في ظل أي تركيبة حاكمة، وتدافع بشراسة عن بقاء الواقع المتفسخ وتقف ضد أي تغيير يفقدها امتيازاتها المالية، وترتبط عضوياً بالمصالح الأجنبية وبمصالح النخبة البرجوازية التي تحتكر السوق المحلية، فوظفت في اليمن كل إمكانياتها وخبراتها العملية في مواجهة الثورة اليَمَنية منذ ١١شباط/فبراير حتى ٢١أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

في نموذج الثورة البلشفية الروسية نجد وضعاً مقارباً للتحدي المؤسسي الذي واجهته اللجان الثورية في اليمن بعد الفراغ الدستوري التي تسببت به القوى المضادة للثورة باستقالة كل من «هادي» و«بحاح»، في هذه المرحلة وجدت اللجان الثورية نفسها في مأزق عدم وجود الشريك الثوري المخلص وهو التحدي الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم في ظل الشراكة في حكومة الإنقاذ الوطني والمجلس السياسي الأعلى، فالطرف الآخر المتمثل بالمؤتمر الشَّعْبي العام لا يزال يملك نفوذاً عميقاً في الدولة ويعمل على إعاقة كل توجه يتعارض مع مصالحه، ويعبر قائد الثورة الروسية عن هذه التجربة بقوله: «البرجوازية ماكرة مخاتلة وقوام مكرها عدم إعطاء السوفييتات (مجالس حكم الشَّعْب) السلطة، وتخريب كل ما تتخذه السوفييتات

(٢٤) «بعد انسحاب الأمريكان، وانتصارات الثورة، هيئات الدولة القديمة من أعلاها في المحافظات إلى أصغرها في البلدات والقرى بدأت بالانهيار، ونظم أنصار النظام القديم، انتفاضات كاذبة ضد سلطة الحكومة العميلة من أجل تلافي الانتفاضات الثورية للجبهة الوطنية، وادعى أنصار السلطة القديمة، بأنهم تقدميون وطنيون. كي يتسللوا إلى اللجان الشعبية الثورية التي أخذت تحكم المناطق المحررة وتدير مرافق الدولة، إلا أن الجبهة الوطنية استطاعت معالجة هذه التحديات في الوقت المناسب، «ثورة لاوس»، كيسون فوميجان.

(٢٥)، كاريس هارمان «**النبي والبروليتاريا**»، ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية [، (القاهرة: ١٩٩٦م)

من مبادرات جدية وإبقاء الحكم بين يديها والتصرف بالأرض والمصارف، الخ، وإلقاء تبعة الخراب على السوفييتات، وتلك هي بالضبط تجربة الائتلاف الفاشلة، فالسوفييتات لم تتمتع قط بكامل السُلطة، والتدابير التي اتخذتها لم يكن بالإمكان أن تكون سوى علاجات وقتية لا تفي بالغرض ولم يكن بإمكانها إلا أن تزيد الفوضى».[٢٦]

وعملياً سلطة اتخاذ القرارات وممارسة القيادة العملية والرقابة على العمل لدى تنفيذ المهام المطروحة في يد نخبة من كبار الموظفين في المؤسسات، كما أن للوزراء ونوابهم والمستشارين والخبراء ومدراء الهيئات والفروع ومدراء الدوائر والمؤسسات وشتى الهيئات والمصالح والمكاتب الرئيسية المتخصصة دور حاسم في نشاط القطاع العام الذي ينفذ التوجيهات الثورية والسياسية. «وحين تتبع قيادة القطاع العام انطلاقاً من اعتبارات الروح الوطنية نهجاً تقدمياً موضوعياً نحو الاستقلال وتخطيط تطور الاقتصاد الوطني ومزاحمة الشركات متعددة الجنسية والرسمال الأجنبي عموما. من الطبيعي أن يلقى مثل هذا النهج مقاومة ضارية من قبل الرجعية كلها الخارجية والداخلية ولذلك فإن تطبيق الصيغة المذكورة لتطور الجهاز الإداري لقطاع الدولة غير ممكن عملياً إلا بالاستناد على أوسع فئات الجماهير العاملة داخل البلاد والأمر صعب التحقيق بدون تلبية متطلباتها الاجتماعية ولو جزئيا» [٢٧]

إن مصالح هذه الشريحة البيروقراطية ليست متعلقة فقط بالفساد المالي والإداري الخاص المؤثر على الموازنة العامة للدولة، بل مرتبطة أيضاً بالملكية في السوق المحلية ومرسخة في البنية التنظيمية والتشريعية للدولة، وهذا الأمر هو ما يحول دون تنفيذ توجهات القيادة الثورية والسياسية، فتوجهات القيادة الثورية تتناقض مع هذه المصالح وهذه الشرائح الطبقية، ولما كان المُلاك الطفيليون هم عملياً المسيطرون (وكلاء الاستيراد التجاريين وملاك الصناعة والوسطاء التجاريين في الزراعة وملاك العقارات والخدمات وملاك المصارف والبنوك) فإن صعود حكومة ثورية إلى السُلطة لا يعني انتصار الثورة، لأن هذه الطبقة المسيطرة هي التي تملي على البيروقراطية كيف تعمل، وهي التي أوعزت للبيروقراطية تشكيل نظم الدولة وتشريعاتها خدمة لمصالحهم(مصالح المُلاك)، ومن أجل الانتصار الأكمل للثورة، فإن من المطلوب أن تجري عملية تغيير في طبيعة المُلكية ذاتها بمحاربة الملكية الاحتكارية ونقلها إلى ملكية الشعب الجماعية مجسدة في القطاع العام وملكيات التعاونيات والقطاع المختلط، ومن ثم إعادة بناء نظم الدولة وتشريعاتها لتوافق نمط الملكية الجديدة، وهذا هو المدخل الواقعي لمحاربة البيروقراطية وما تسمى بالدولة العميقة.

(٢٦) **لينين.** [مختارات]، الجزء الثالث. ص ٦١. دار التقدم موسكو ١٩٦٨م

(٢٧) **البنية الاجتماعية** مصدر سابق ص ٦٨

## هـ- التحدي العسكري- الأمني في الثورة الشَّعْبية

ليس للعنف مفهوم معين، فهو ممارسة ملازمة للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية السياسية، تدفع إليه حاجة اقتصادية ذات طابع اجتماعي مُعين ويمكن أن يترتب على ذلك ممارسة نوعان من الأعمال العنيفة، إما أن يمارس العنف في اتجاه تطور الاقتصاد وحكم الشعب وبالتالي يُعجل من نموه ومن التقدم الاجتماعي، وإما أن يمارس في الاتجاه المعاكس أي يمارس العنف في سياق إعاقة التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتثبيت الاستبداد والاحتكار.

فالعنف(قابلة) المجتمع القديم الذي يحمل في أحشائه المجتمع الجديد أو هو الأداة التي بفضلها تنتصر الحركة الاجتماعية، وتمزق أوصال الأشكال السياسية الجامدة والميته فهو في هذه الحالة إيجابي، ويكون رجعياً عندما يدمر المكتسبات التاريخية ويعيق التقدم وحكم الشعب ويُبقي على الأشكال السياسية الميتة وعلى القهر والاستبداد، وهذا العنف الأخير هو الذي وجه نحو الثورة الشَّعْبية.

مع ظهور أنصار الله كقوة ثورية صاعدة تتضح معالم توجهاتها السياسية، واجهتها السُلطة المسيطرة بالعنف لإعاقة فعلها الثوري بتصفية كوادرها الحركية الميدانية، ولإعاقه تطورها الثوري النظري والسياسي وإعاقة توسعها بين الجماهير باستهداف كوادرها النوعية من المفكرين والمثقفين الثوريين والسياسيين المتمرسين، بداية بالشهيد القائد المؤسس السيد حسين الحوثي، والشهيد الدكتور عبد الكريم جدبان، والبروفسور الشهيد أحمد شرف الدين، والدكتور المرتضى بن زيد المحطوري، والسياسي الصحفي عبد الكريم الخيواني، وعلاوة على العُنف الذي يستهدف الكوادر النوعية، فمع تصاعد الثورة مورس العنف بشكل جنوني شبه يومي، استهدف الكوادر العادية والمقرات، من أجل صناعة رُهاب اجتماعي يُبعد الناس عن حركه أنصار الله، الحركة الثورية الصاعدة، التي تمثل خطراً على السلطة الطبقية السائدة بتنظيمها للجماهير المقهورة نحو الخلاص الاجتماعي والسياسي الوطني.

ولما كانَ جني الأرباح الطائلة للطبقة الحاكمة من طبقات الشَّعْب الكادحة أمراً قسرياً فإن الطبقات المسيطرة لا تسمح بفكرة الثورة والتغيير وبأي عمل من شأنه أن يزعزع وينزع منهم ملكيتهم ومناصبهم ومواقع نفوذهم ومختلف الامتيازات غير المشروعة، ولذا فإنهم

يضاعفون من مقاومتهم للتغيير ويضاعفون من قوتهم عشرات المرات ويعززون تحالفاتهم الرجعية بما يحتمه عليهم وحدة المصير الاجتماعي المشترك، فيما بعضهم في ظروف معينة قد يلجأ إلى الهروب والانضمام إلى صف الثورة، إن الإجرام والأساليب القمعية هي أسلوب الطبقات الحاكمة لإعاقة التغيير الاجتماعي، يعكس طبيعة سيطرتهم القائمة على الاغتصاب والاحتكار، وتعكس انسداد الآفاق أمامهم في الظروف الثورية التي يعجزون فيها عن ممارسة سلطتهم بالكيفية السابقة. ويعد العُدْوَان على اليمن الذي دشن عشية ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م هو أعلى أشكال التحالفات الرجعية المضادة للثورة، من القوى الاستعمارية الغربية وركائزها المحلية من النخب المعادية للشراكة والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية.

- **العنف القمعي والتكفيري للقوى المضادة للثورة**

إبان الثورة الشَّعْبية -في مرحلتها الأولى- شهدت البلاد حالة من تسيد للعنف الرجعي الإجرامي برعاية السُلطة والذي استهدف بشكل خاص حركة أنصار الله، كطليعة ثورية، واستهدف كل الثوار بشكل عام، وفيما يلي نماذج من هذه الجرائم التي عُرفت لدى وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وهناك الكثير من الجرائم التي لم ينشر عنها.[٢٨]

تعز: في حارة «الجحملية» بالقرب من إدارة الأمن اغتيل الجندي المؤيد للثورة «جميل المراسل»، والمواطن «عرفات الصغير» الذي عُرف بانتمائه إلى أنصار الله، وتم اغتياله في داخل دكانه، وفي حي البريد العام في المدينة تم إحراق أحد المواطنين مع دكانه، لأنه كان يشاهد قناة «المسيرة» لسان حال الثورة آنذاك.

صنعاء: في ٢٨ آب/أغسطس٢٠١٤م قامت مجموعة مسلحة بإطلاق النار على أحد مقرات أنصار الله في حي القصر الجمهوري بالعاصمة، مما أدى إلى إصابة المذيع عبد الرحمن حميد الدين ثم وفاته، وإصابة شخص آخر يُدعى إبراهيم، بثلاث طلقات في الصدر واليد.

كما اغتال مسلحون بمسدس كاتم صوت الشابين مجاهد المطري وشقيقه فهيم المطري اللذين كانا يعملان بمكتبة الغدير التي تبيع أدبيات أنصار الله والكتب الشيعية، وكان استهدافهما في ٢٨ نيسان/إبريل٢٠١٤م ضمن محاولات القوى المعادية لخلق نزاع طائفي في صنعاء واليمن عموماً.

(٢٨) ملاحظة بعض الأخبار المنشورة هنا كانت قد نُشرت سابقاً في التسلسل الزمن للثورة الشعبية لتؤدي مهمة توثيقية، فيما هي هنا تؤدي مهمة الشاهد التاريخي على إجرامية القوى المضادة للثورة، فالتكرار مقصود.

اعتداء آخر طال القائم على «جامع القبة» بمنطقة التحرير في العاصمة صنعاء، يحيى المهدي، البالغ من العمر ٦٥ عاماً، والذي تعرض لطعنة نقل على إثرها إلى المستشفى.

إب: في ٣ أيار/مايو ٢٠١٤م تعرض المواطن محمد عبد الله مهيوب لاعتداء بالضرب المبرح من قبل عصابة تجاوز عدد أفرادها ١٠ أشخاص وجنديين من إدارة الأمن بمديرية العدين بمحافظة إب، وذلك بسبب وجود شعار أنصار الله على زجاج سيارته.

تعز: اغتيل الثائر والناشط الثقافي بسام الجنيد في مديرية صالة بتاريخ ١٩تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٣م من قبل عناصر تكفيرية بتهمة الانتماء إلى أنصار الله. وتم أيضاً اغتيال الشاب عامر العامري، صاحب بوفيه في حي الأخوة في مدينة تعز، بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م، لمشاركته في الثورة الشَّعْبية. وفي ٣كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م اغتال مجهولون المساعد فكري البدوي مسؤول قسم الكمبيوتر في مصلحة الأحوال المدنية في تعز على خلفية مواقفه الوطنية.

الحديدة: اغتيل «معافى الأهدل» من قبل التكفيريين في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤م كما اغتيل الناشط علي المحضار بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤م بتهمة رفع شعار أنصار الله.

صنعاء: أصيب ٥ من أنصار الله بانفجار عبوة ناسفة بسيارة تقل وفداً قبلياً من بني حشيش وبني الحارث في فعالية قبلية ضد الجرعة في ١٧ آب/أغسطس٢٠١٤م. كما ألقيت عبوة ناسفة بالقرب من مقر أنصار الله في منطقة الروضة أدت إلى إصابة عبد المطلب أبو طالب أحد أفراد الحراسة بالإعاقة، كما تعرض مقر أنصار الله في منطقة «مسيك» بالعاصمة لاعتداء من قبل مسلحين تابعين «للقاعدة».

ذمار: أصيب ٣ من أنصار الله بكمين مسلح في مديرية آنس بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس٢٠١٤م.

صنعاء: ألقى مجهولون مادة الأسيد الخام على النقابي عدنان المداني، والذي أعلن تأييده للثورة مع موظفي وزارة الكهرباء في تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٤م. وسقط شهيدان وجرح ٤٠ بالاعتداء على المعتصمين في شارع المطار بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م من قبل قوات وزارة الداخلية.

الجوف مأرب: قام حزب الإصلاح، بقيادة حسن أبكر، قصف منازل المواطنين والمراكز الحكومية مستخدما صواريخ الكاتيوشا وقذائف الدبابات، ومدعوماً من قبل الطيران الحربي،

في مناطق الغيل ومجزر والزاهر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م بعد تحرك المواطنين لدحر عصابات داعش التي كان يرعاها الإصلاح.

عمران: في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م وقعت انفجارات إجرامية استهدفت الثوار راح ضحيتها ٨ شهداء.

صنعاء: ارتكب العسكريون الرجعيون مجزرة بالقرب من رئاسة الوزراء راح ضحيتها ٩ شهداء من الثوار السلميين بينهم ضابط، و١٦ جريحاً، في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م وعقب المجزرة تحركت ميليشيات تكفيرية من جامع «الأنصار» إلى مستشفى الكويت لمحاولة تصفية الجرحى، ويذكر أن أحد الجنود الملثمين كان يلمح للمتظاهرين بذبحهم.

صنعاء: قامت القوات التابعة للجنرال علي محسن الأحمر بقصف الثوار في ساحة المطار قبل صلاة الجمعة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م سقط شهداء وجرحى في قصف على الأحياء السكنية شمال العاصمة من قبل القوات التابعة لجنرال علي محسن الأحمر.

## الثورة الشَّعْبية تكسب موقف الجيش

شهد جيش الجمهورية اليَمَنية منذ حرب ١٩٩٤م حتى ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م تحولات سياسية واجتماعية هامة أعادت لأقسام من الجيش وطنتيها، نجم ذلك عن الإقناع ويقظة الوعي والضمير في ظل ضغط الافقار الاجتماعي الذي وحد مصالح الجنود ببقية طبقات وفئات الشَّعْب اليَمَني من صعدة حتى عدن، وكان التناقض يشتد ما بين الجنود الذين يفقرون وعملية (التكرش) والإثراء السريع للقادة العسكريين الفاسدين، الذينَ واصلوا تعنيف الجنود وأمرهم بقمع الحركات الثورية، ودفعهم إلى الموت في حروب لا مصلحة لهم فيها، كحرب ٩٤ وحروب صعدة وقمع الحراك الجنوبي وقمع ثورة ١١ شباط/فبراير وثورة ٢١ أيلول/سبتمبر.

كان من ضمن عوامل تأجيج التناقضات السياسية في الجيش، طبيعة الشعارات التي رفعتها الجماهير من ٢٠١١م حتى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م: (نحن والشرطة والجيش تجمعنا لقمة العيش)، وكذلك دك أنصار الله للقاعدة (القاتل المجهول المخيف بالنسبة للجنود). وأيضاً تحجيم الثورة سُلطة المشايخ المستبدين الذينَ كانوا في خصومة مع الأقسام الوطنية في الجيش ويهينون الجنود بمرافقيهم وكان يحدث أن يقوم شيخ ما بقتل جنود نقطة عسكرية أو أمنية أو قتل رجل المرور بدم بارد.

لعب تعمم السياسية بين الجنود دوراً هاماً في التغيرات السياسية داخل الجيش وذلك عن طريق الحوارات الاعتيادية وقراءة الصُحف التي عكست القضايا الملموسة المتمثلة بتدني مستوى المعيشة وعدم الاستقرار السياسي والأمني منذ ٢٠١١م حتى ٢٠١٤م وهو ما نتج عنه انقسامات في صفوف الجيش، فتغيب الكثير منهم في منازلهم وتركوا المعسكرات والثكنات. كما لعب دوراً مهمًا في التحولات السياسية داخل الجيش، اهتزاز التصورات السياسية للجيش في فترة مؤتمر الحوار الوطني حين اعتذرت الدولة عن حروب صعدة وغزو «الجنوب» واعتبرتها حروباً غير وطنية وغير عادلة، الأمر الذي كشف حقيقة لا وطنية تلك الحروب الداخلية التي دفع الجيش ثمناً باهضاً فيها، ما جعل القيادات العسكرية الوسطية والدنيا يفقدون ثقتهم بحكمة قيادتهم العسكرية والسياسية. وقد كان تشكيل «الملتقى العام لمنتسبي القوات المسلحة والأمن اليَمَنية» تعبيراً عن هذه الحقيقة، وقد لعب الملتقى دوراً هاماً في تجميع الأحرار والثوريين من أبناء القوات المسلحة والأمن والمشاركة في الثورة.

ازدادت حيرة الجيش اليَمَني من ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر وحركة أنصار الله عندما اشتد النضال وتصلبت الثورة وأثبتت مصداقيتها وقدرتها على حسم المعارك ضد القوات المسلحة الرجعية

وميليشيات الأحمر في ريف ومدينة عمران، وهو ما زاد من التمرد داخل الجيش ضد الضباط الفاسدين والظلمة وعزز لديهم النزعة الوطنية ودفعتهم للوقوف إلى جانب الثورة الشَّعْبية وعدم الصدام معها، كما أن فريق منهم انضم إلى الثورة عندما وجدوا عناصر الجماعات التكفيرية قد زرعت في أوساط وحداتهم العسكرية برعاية حكومية.

استطاعت ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر أن تجتذب إليها قطاعات واسعة من الجيش، ممن انحازوا إلى الثورة في خطواتها الأولى وشاركوا مع بقية المواطنين واستجابة لمواقف قبائلهم الثائرة ضد الجرعة السعرية -التي تهدد معيشتهم القائمة على الزراعة في غالبيتها- ومن العسكريين والأمنيين الذين كانوا ينضمون إلى الثورة رداً على استهداف القوات العسكرية والأمنية الرجعية للثوار السلميين.[٢٩]

فعقب الاعتداء على المتظاهرين بشارع المطار اضم إلى الثورة عدد كبير من جنود قوات النجدة وقوات الأمن المركزي. وعقب الاعتداء على الثوار السلميين عند رئاسة الوزراء أنظم عسكريون وأمنيون إلى الثورة حيث شاركوا في تشييع الثوار وأكدوا أن دماء الشهداء لن تذهب هدراً ولن يساوموا أو يفاوضوا عليها.

في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م قام التشكيل المُسلح للثورة الشَّعْبية بحسم معركة الفرقة الأولى مدرع مقر البيروقراطية العسكرية التابعة لعلي مُحسن الأحمر والإخوان المسلمين وتطهرها من أعداء الشَّعْب. وقد سلمت اللجان الشَّعْبية التلفزيون للشرطة العسكرية بعد تطهيريها من القوات المعادية في معارك عنيفة استمرت لثلاثة أيام، وبعد إعلان قطاعات عسكرية مختلفة تأييدها لثورة الشَّعْب، دون دخولها في المعركة الثورية.

وعقب انتصار الثورة أعلنت وزارة الدفاع انضمامها للثورة الشَّعْبية، وكذلك وزارة الداخلية وأعلن وزير الداخلية آنذاك بأن أنصار الله أصدقاء للشرطة، وطلب من أفراده عدم الاحتكاك مع اللجان الشَّعْبية أو الدخول معهم في أي خلافات، ووجه منتسبي الوزارة بالحفاظ على المنشآت الحكومية. ومن الألوية التي أعلنت تأييدها لثورة الشَّعْب اللواء ٦٣مشاة جبلي وجنود معسكر «الصمع»، والقيادة العامة للقوات المسلحة، ومعسكر الإذاعة، وضباط وصف جنود دائرة التوجيه المعنوي من على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع، وكذلك ضباط وأفراد وطلاب كلية الشرطة. ومساء انتصار الثورة أيد الثورة اللواء ١٠١ شرطة جوية وقال القائد إن اللواء بكل وحداته في جميع مطارات الجمهورية ينضم لثورة الشَّعْب ويؤكد حماية المطارات والملاحة الجوية والقيام بالواجب الوطني، وفي مواجهة النضوج الوطني للجيش اليَمَني جاء العُدْوَان في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م

(٢٩) ملاحظة بعض الأخبار المنشورة هنا كانت قد نُشرت سابقاً في التسلسل الزمن للثورة الشعبية لتؤدي مهمة توثيقية، فيما هي هنا تؤدي مهمة الشاهد التاريخي على انحياز الاقسام الوطنية من القوات المسلحة والأمن إلى الثورة الشعبية، فالتكرار مقصود.

## و- تحدي الوضع في المحافظات الجنوبية والشرقية

مثل شمال الوطن والمناطق الوسطى مركز ثقل ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، ومحركها الاجتماعي الرئيسي، إلا أن الوطن اليَمَني من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، كان هو مدار الثورة الشَّعْبية، فلم ينحصر اهتمام الثورة على محيط اجتماعي وجغرافي محدد، بل شمل الكل الوطني، ولم تستطع هذه القوى المعادية أن تؤثر على مسار الثورة الشَّعْبية وتوقعها في الشِراك والفِخاح العصبوية أو السياسية الانتهازية التي ترى في الوطن «كعكة للتقاسم»، وقد استطاعت الثورة تجاوز كل هذه الفخاخ، وانفتحت على كثير من القضايا التاريخية، ومنها القضية الجنوبية.

كان الوضع الاجتماعي في جنوب الوطن هو أحد أبرز التحديات التي واجهت الثورة، فالمجتمع في المحافظات الجنوبية ظل يغلي من بعد حرب صيف ٩٤م، وتعرض لانتكاسة وفقد الأمل في التحرك مع الشعب اليَمَني ككل عقب انتكاسة ثورة ٢٠١١م، كما تعرض لانتكاسة ثانية سياسية عندما لم تطبق النقاط العشرين والإحدى عشر في بداية مؤتمر الحوار الوطني، وتعقد الأمر أكثر مع تفريخ هادي لمكونات الحراك واستقالة القيادات الحراكية المشاركة في مؤتمر الحوار، وعدم تنفيذ مخرجات الحوار المتعلقة بمعالجة القضية الجنوبية ذات الصفة العاجلة، وتبدد أمل الجنوبيين بانقلاب الرئيس الانتقالي هادي على التوافق في مسألة حل القضية الجنوبية وإقرار تقسيم المحافظات اليمنية الجنوبية إلى إقليمين ضمن تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم وهو الأمر الذي رفضه الجنوبيون لما له من خطورة على وحدة الأراضي الجنوبية اليَمَنية.

ممارسات السلطة العُدْوَانية تجاه أبناء المحافظات الجنوبية طوال المسار التاريخي من بعد حرب ٩٤م، وتعقد إشكالاتهم السياسية، والاقتصادية وقمع الفعاليات السلمية للحراك، ووصول الأزمة إلى تنصل بعض النخب الحراكية عن الهوية اليَمَنية، هذا المسار التاريخي جعل من المحافظات الجنوبية الخاصرة الرخوة للوطن اليَمَني والمنفذ الأسهل للقوى العُدْوَانية.

كانت قيادة الثورة مدركة لهذه التحديات في جنوب الوطن، وسعت إلى تطمين الجنوبيين، والتعهد بالوقوف معهم في يوم انتصار الثورة في صنعاء[٣٠]، وكان أنصار الله جادين في الوقوف

(٣٠) «أيضاً من أهم العوامل المساعدة على التغلب على التحديات إعادة اللُحمة الوطنية بحل القضية الجنوبية وإنصاف الجنوبيين، إخوتنا في الجنوب متضررين ومظلومين والكل مؤمن بمظلوميتهم، وإلى حد الآن لم يلقوا الانصاف ولم تتحقق لهم العدالة، هنا نلح ونؤكد ونصر على ضرورة المبادرة بخطوات جادة وفاعلة في اتجاه تحقيق العدالة تجاه مظلوميتهم، ونؤكد أننا سنكون جنباً إلى جنب مع إخوتنا في الجنوب لحين إنصافهم ولحين حل قضيتهم ولحين إقامة العدل الذي يتوقون إليه **خطاب انتصار ثورة** مصدر سابق

مع أبناء المحافظات الجنوبية، فلأنصار الله وأبناء محافظة صعدة مظلومية مماثلة لمظلومية أبناء المحافظات الجنوبية. فيما عملت النخبة الحاكمة ومن خلفها الدول العُدْوَانية على تعقيد الوضع في جنوب الوطن، وتعزيز الهويات المناطقية والانفصالية والسلاطينية فيه، وتفخيخه بالجماعات الإرهابية، وكان الوضع في الجنوب ضمن مخطط قوى العُدْوَان القاضي بتحويله إلى منطلق للأعمال الإرهابية التكفيرية والغزو العسكري وتوجيه الجماهير المفقرة الساخطة في الجنوب نحو الصدام مع الثورة الشَّعْبية، وهو الأمر الذي تحقق عقب هروب هادي إلى عدن وتحشيد أبناء المحافظات الجنوبية والجماعات الإرهابية وإدخالهم في الصراع ضد اللجان الشَّعْبية، ثم تحويلهم إلى جيوش في صفوف العُدْوَان تنتشروا في مختلف الجبهات ضد اللجان الشَّعْبية من تعز ولحج والحديدة ومأرب والجوف والبيضاء وغيرها إلى جبهات ما وراء الحدود في جيزان ونجران وعسير، وكان قائد الثورة عندما بارك قرار التعبئة العامة ضد الجماعات التكفيرية متنبهاً لحساسية الوضع في جنوب الوطن وحتى لا يشعر أبناء المحافظات الجنوبية بأنهم مستهدفون من قرار التعبئة العامة وحركة اللجان الشعبية.[٣١]

لقد كان هذا التحدي الذي واجهته الثورة الشَّعْبية قريباً من التحدي التي واجهته الثورة الانجليزية [٣٢]، فعادة ما تنزامن النزعات الانفصالية مع ضُعف المركز وانشغال قوى الثورة بمواجهة بقية التحديات. فيما تحول الجنوب إلى منطلق للعدوان على الشمال كان تحدٍ آخر واجهته الثورة الفيتنامية[٣٣]، خاصة بعد ترسيخ الولايات المتحدة لنظام «ديم» العميل في

(٣١) «فيما يتعلق بالوضع في الجنوب هناك مؤامرة على الجنوب لتسليم مناطقه إلى القاعدة، وهناك محاولة لأن ينقلوا مشاكل الشمال إلى الجنوب، لم يكتفوا بما قد ظلموا إخوتنا الجنوبيين في الماضي، اليوم طبيعة التطورات في الجنوب هي تؤثر ليس منا أبداً من الآخرين على القضية الجنوبية، القضية الجنوبية بقدر ما تضررت في الماضي من الساسة أصحاب الشأن في البلد ومن الخارج هي اليوم متضررة بشكل كبير وبشكل كبير ومؤكد، نحن مع إخوتنا الجنوبيين نحن لا نريد للجنوب أن يسقط تحت سيطرة القاعدة، ولا نريد أن تنقل مشاكل الشمال إلى الجنوب، ولا نريد أن يجعلوا من الجنوب أرضية جديدة للقوى الخاسرة في الشمال التي ظلمت الجنوب والجنوب يعرف ماذا صنع حزب الإصلاح بالجنوب وماذا فعل غيره، ونؤكد أننا لن نألوا جهدا في التواصل مع كل الشرفاء في الجنوب بغية خدمة هذه القضية التي هي مظلمة كبيرة في هذا البلد» السيد عبدالملك الحوثي **(في خطاب متلفز بعد انتقال هادي إلى عدن وظهور مؤشرات تدخل أجنبي)**، (٦ شباط، فبراير ٢٠١٥م)

(٣٢) الحرب الثانية، من الثورة الانجليزية استمرت خمس سنوات منذ العام ١٦٤٩م حتى العام١٦٥٣م، بين مؤيدي الملك تشارلز الثاني وأنصار المعارضة البرلمانية. وفي هذه الحرب قاتل الاسكتلنديين كحلفاء للملك تشارلز الثاني، بعد أن كانوا حلفاء الجمهوريين في الحرب السابقة».

انتصر الثوار في هذه الجولة الأخيرة من الحرب، وتم عقد البرلمان بعد أن تم انتقاء أعضائه من بين أنصار الثوريين، وأصدر حكما بإعدام الملك، ليتم ضرب عنقه عام ١٦٤٩م. وواجه الثوار بعد اعدام الملك تحديات في تصفية بقايا أنصار الملكية، وتحدي مواجهة القوات الإيرلندية التي تريد الاستقلال، وبعد اخماد هذه المعارك أسس أوليفر كروموبل في ١٦٥٣م جمهورية إنجلترا الحرة وترأسها، ومن بعد ذلك وأصبح أول رئيساً للوردية الإنكليزية والاسكوتلندية والأيرلندية، ليتم القضاء على التجربة الجمهورية عام ١٦٥٩، وقد تحالف من أجل عودة الملكية أنصار الملكية السابقة مع عائلة «الستيوارت» وهي عائلة ارستقراطية اسكتلندية.

(٣٣) في البداية قاوم الشعب الفيتنامي الاستعمار الفرنسي من عام ١٩٤٦م حتى عام ١٩٥٤م، فدخل الثوار في مفاوضات مع حكومة الأمبريالية الفرنسية انتهت باتفاق «جنيف» الذي ينص على إجلاء فيتنام من الفرنسيين على أن تكون أمريكا ضامنة على انسحاب فرنسا. كان الثوار الفيتناميون يسيطرون على ثلاثة أرباع الشمال وعلى نصف الجنوب. وتم الاتفاق على تقسيم مؤقت لفيتنام، وعلى أن تنسحب القوات المسلحة الثورية الشيوعية إلى الشمال حيث أقامت نظاماً وطنياً هنالك، فيما أُقيمت في الجنوب حكومة عميلة لأمريكا، على أن يتم توحيد البلاد بعد انتخابات عامة في ١٩٥٦م على الأكثر، ويوم توقيع هذا الاتفاق أعلنت الولايات المتحدة أنها غير ملزمة به، وبدأت تعمل على تحويل الجنوب إلى قاعدة عسكرية تابعة لها، تمهيداً للقضاء على النظام الوطني في الشمال وعلى الحركة الثورية.

جنوب البلاد والتكفل بحمايته، وتكريس انقسام البلاد وتحويلها منطلقاً لضرب الحركة الثورية في شمال فيتنام والدول المجاورة.

جاء أنصار الله الذين تحملوا مهمة قيادة الثورة من خارج قوى حرب ٩٤م؛ فاستوعبوا بشكل عميق جذور القضية الجنوبية؛ فطرح قائد الثورة مبدأ العدالة كأساس لحل القضية الجنوبية، «فما دون العدالة ظلم وما فوقها ظلم» مستوعباً الجذور الاجتماعية للقضية ، التي تفاعلت مع العُدْوَان الأمريكي السعودي، إلا أنه رفض أن تكون هذه الجذور سبباً مقبولاً يشرع لقوى أو فئات الانضمام لمحور العُدْوَان وللخيانة الوطنية، وهو موقف أكده قائد الثورة في حوار مع صحيفة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الخمسون لثورة ١٤ تشرين أول/ أكتوبر المجيدة [٣٤]

كان طرح قائد الثورة العدالة معياراً لحل القضية الجنوبية يعني رفض أي حلول اعتباطية ليس لها علاقة بالقضية الجنوبية، وقد حدد قائد الثورة أسس حل القضية الجنوبية معتبراً أن حلها «يجب أن يكون ضمن توافق في البلد بين المكونات الرئيسية لهذا البلد، حلاً عادلاً لا يكون فوق العدل، لا تحت العدل، فليس من الصحيح طرح خيارات لا صلة لها بجوهر المشكلة وتقدم كمعالجات وحلول، ولا يناسب أيضاً أن تكون هناك مساع لظلم الإخوة في الجنوب وانتقاص حقوقهم والإصرار لتجاهل جروح الماضي التي حلت بهم».[٣٥]

الشهيد الصماد رغم عمومية شخصيته كرئيس للجمهورية اليَمَنية، إلا أنه أيضاً المُعبر السياسي العملي عن ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، وعن موقف أنصارالله من القضايا الوطنية،

---

في بداية الأمر اكتفت أمريكا بدعم النظام الجنوبي العميل «نظام دييم» ضد شعبه، وتركت الحرب بين الفيتناميين، ولكن مع انتصارات «جبهة التحرير القومية» في جنوب فيتنام وضعف النظام العميل جعلت الولايات المتحدة تتدخل بصورة مباشرة، فبعد سيطرة القوى الوطنية في عام ١٩٦٤م على نصف فيتنام الجنوبية (الواقعة تحت الاحتلال الأمريكي) أعلن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، أن مدمرتين أمريكيتين قد هوجمتا في خليج «تونكن» القريب من الشمال وأتهم النظام الوطني، وبعد افتعال هذه التفجيرات على مدمراتها في خليج «تونكون» الفيتنامي بدأت أمريكا بشن الغارات على فيتنام الشمالية، وبداية من فبراير ١٩٦٥م، اشتدت القصف الأميركي على فيتنام الشمالية، وفي ٦ مارس، تم أول إنزال للبحرية الأميركية في جنوب «دانانغ». وظل الوجود العسكري الأميركي يزداد في فيتنام إلى جانب مرتزقة محليين ومرتزقة أجانب من «أستراليا» و«نيوزيلندا»، و«الفلبين»، و«كوريا الجنوبية» و«تايلاند»، واستمر القصف العُدْوَاني الأمريكي على فيتنام الشمالية لتتوقف عن دعم الثورة في الجنوب إلا أن ذلك لم يتحقق. استمرت الثورة حتى أعلن في ٢٣ يناير ١٩٧٣م، عن التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار وغادر آخر جندي أميركي من فيتنام، فاستغل الثوار هذا الضُعف وشنوا هجوماً كاسحاً على الجنوب الذي توج بدخول سايغون يوم ٣٠ إبريل من نفس السنة، وفي ١٧ مايو قامت انتخابات الجمعية الوطنية العامة من الشمال والجنوب وأُعيد توحيدُ فيتنام باسم جمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية.

(٣٤) «ليع كل الأخوة في الجنوب وفي المقدمة من قبلوا بحالة الاحتلال وتعاونوا مع الاحتلال لحسابات سياسية أنهم لن يصلوا إلى نتيجة أبداً، ولن تلبى رغباتهم نهائياً، فالمحتل له أهدافه الخاصة وله أطماعه، وإذا أعطاهم شيئاً فهو يأخذ بأكثر مما أعطى ويستفيد بأكثر مما أفاد وينتفع أكثر مما قدم، والخسارة كبيرة جداً لمن يقف إلى صف من يحتل بلده ويستعبد شعبه».

(٣٥) سبأ نت، ]قائد الثورة لصحيفة ٢٦ سبتمبر[: **«ثورة ١٤ أكتوبر مناسبة لاستنهاض الشعب للتحرك ضد الاستعمار الجديد»**، ( ١٢ تشرين أول أكتوبر ٢٠١٧م) متوفر على الرابط:

/https://www.saba.ye

وفترة الشهيد الصماد لم تخل من الاهتمام بالقضية الوطنية بل أن موقعه في أعلى سُلطة في الدولة جعله ينفتح أكثر على القضية الجنوبية، وقد أبدى الرئيس الصماد مسؤولية وطنية في استيعاب الحقوق والمتطلبات الاجتماعية لأبناء المحافظات الجنوبية، إلى جانب التمسك بالوحدة اليَمَنية، وهذه الواقعية السياسية المنحازة اجتماعياً ووطنياً هي النهج السياسي للثورة الشَّعْبية المجيدة [٣٦] وفي خطاباته المتواصلة قدم الرئيس الشهيد صالح الصماد، النصح لأبناء المحافظات الجنوبية، منوهاً بمشروع العُدْوَان وممارساته التي تهدف الى تصفية الجنوب من أبنائه الأشداء وتسليمه إلى القاعدة وداعش، نافياً أن يكون التدخل الأجنبي من حيث جوهره الاستعماري جاء من أجل مساعدة قطاع من الشَّعْب اليَمَني، وهذه المسألة المنطقية يثبتها واقع الاحتلال الإماراتي لجزيرة سقطرى ووجود قوات الاحتلال البريطانية الأمريكية السعودية المشتركة في محافظتي المهرة وحضرموت، وقد دعا الصماد الجنوبيين إلى العودة لفضيلة الانتماء لقضية الوطن اليَمَني مؤكداً أن صدور القوى الوطنية في صنعاء مفتوحة لأبناء الجنوب اليَمَني، لحل القضايا على أساس وطني يمني عادل بعيداً عن أطماع دول العُدْوَان الأجنبية [٣٧] ويظل الوضع في جنوب الوطن من أبرز التحديات التي تواجه الثورة الشعبية في مرحلتها الراهنة في مواجهة العُدْوَان والاحتلال.

(٣٦) جاء في كلمة الرئيس الشهيد صالح الصماد في مناسبة العيد الوطني ال ٢٧ للجمهورية اليمنية: «لقد مر سبعة وعشرون عاماً منذ استعاد شعبنا وحدته المباركة، وهي فترة ليست بالقصيرة أو الهينة، جرت خلالها مياه كثيرة في عمر الوحدة، صاحبتها سلسلة من الإنجازات والإخفاقات والتحولات التي ألقت بظلالها الكثيفة على مجمل التفاعلات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية في البلاد منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، غير أن الوحدة اليمنية في خضم كل هذه التحولات ظلت الثابت الوحيد الذي لم يتزعزع عند اليمنيين، والمنجز العظيم الذي سيظل اليمنيون يفخرون دوماً بأنهم حققوه ودافعوا عنه وحافظوا عليه، ومع إدراكنا لحجم التعقيدات التي أحاطت بقضية الوحدة اليمنية والمضاعفات السياسية والنفسية والاجتماعية لها، ندرك ويدرك شعبنا المؤامرات التي يخطط لها تحالف العُدْوَان، وتتكشف يوماً بعد يوم، ضد وحدة الشعب اليمني شماله وجنوبه لتفكيكه الى دويلات وكانتونات متناحرة، وأحب أن أذكركم أيها الشعب الكريم، أن السعودية كانت هي العدو الأول للوحدة اليمنية، وهي من ساعد على نمو الإخفاقات التي ظن اليمنيون أنها بسبب الوحدة، وكانت الداعم الأساسي للشخصيات والقيادات التي أساءت إلى أخوتنا في الجنوب، وهم يعلمون ذلك».

(٣٧) «إنني بهذه المناسبة المجيدة أتوجه بالخطاب إلى كل أبناء اليمن وأخص بالذكر إخوتنا أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية نحن كنا ولا زلنا نمد لكم يد السلام والمصالحة ومعالجة مشاكلكم التي حصلت تعالوا لنحل مشاكلنا بعيداً عن أهداف ونوايا تحالف العُدْوَان التي أصبحت واضحة وضوح الشمس مهما تغابيتم ومهما أنكرتم «. عين الحقيقة **«نص خطاب الرئيس صالح الصماد بمناسبة العيد الـ ٥٤ لثورة الـ ١٤ من أكتوبر»**، (١٣ أكتوبر ٢٠١٧م) متوفر على الرابط:

https://www.alhagigah.net

## ثانياً: القوى الطليعية وتحديات الثورة الشَّعْبية ومهامها

## دور أنصار الله في قيادة الثورة

تثبت تجربة الثورة العالمية أن لكل ثورة ناجحة حركة ثورية قائدة تجمع الطاقات وتوجهها في مجرى الصراع لتحقيق الأهداف المحددة تاريخياً، فما من حركة في التاريخ تتوصل إلى السيطرة، بدون أن تجدَ في أوساطها قادة سياسيين وممثلين طليعيين قادرين على تنظيم الحركة وقيادتها. وطبقاً لمستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي وللظروف السياسية والثقافية المختلفة وظروف الحياة يتحدد شكل النضال الاجتماعي الثوري وتكون القيادة الطليعية للثورة نتيجة كُلّ هذه العوامل الاجتماعية التاريخية.

في تجربة ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر بمرحلتيها الأولى مواجهة قوى الفساد والعمالة والإرهاب التكفيري، والأخرى في مواجهة العُدْوَان الاستعماري، مثلت حركة أنصار الله القيادة الطليعية للثورة كوريث للحركة الوطنية في الدفاع عن السيادة والاستقلال.

استطاعت حركة أنصار الله أن تكونَ قيادة طليعية للثورة الشَّعْبية في اليمن؛ لكونها طورت من الفعل الاجتماعي الثوري السلمي والكِفاحي منسجمة معه طبقياً وسيكولوجياً وكانت جادة في الثورة وواثقة من قدرة الجماهير مساندة ومنظمة لمبادراتها الثورية، فوجهت النشاط الثوري عبر «اللجان التنظيمية» فجمعت بين الإضرابات والعِصيان المدني، وتنظيم خروج المظاهرات الشَّعْبية بمختلف المحافظات، وتطويق المؤسّسات السيادية التي كانت تهيمنُ عليها السُّلطة الحاكمة في العاصمة، وكذلك تطويق العاصمة من مداخلها بالجماهير الثورية من أبناء القبائل، حيث كانت العاصمة آخر المواقع التي تحتمي بها السُلطة بعد الانتصارات الثورية في ريف عمران، وكذلك بالانتفاض المسلح على المواقع العسكرية للقوى المعادية للثورة والشَّعْب داخل العاصمة ونشر اللجان الشَّعْبية المسلحة، والسيطرة على كُلّ مؤسسات الدولة، وفرض اللجان الرقابية الثورية.

لعب أنصار الله دوراً محورياً في المرحلة الأولى التي انتهت في ٢١ أيلول/سبتمبر وهي مرحلة الثورة الديمقراطية، وفي المرحلة الثانية مرحلة مواجهة الثورة المضادة ثم مواجهة

العُدْوَان الاستعماري؛ فبداية من ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م انتقلت الثورة تحت ضغط إلحاح الواقع من المهام الاجتماعية الديمقراطية إلى مرحلة مهام التحرر الوطنية ولاتزال كذلك حتى اللحظة الراهنة.

نجحت ثورة ٢١ سبتمبر لأن القيادة الطليعية لها حركت الشعب في ظرْفٍ ناضج، وامتلكت الثورة الأدَاة الثورية «أنصار الله» التي مثّلت العامل الذاتي، ونظمت وقادت الفعل الثوري وضَحّت في سبيله، وجمعت حركة أنصار الله بين سياسية الأداء الفوقي في الصراع السياسي الإعلامي وبين شعبية التحرك الميداني، وامتلكت جناحاً عسكرياً من الكادحين الواعين بمصالحهم، وما ميّز حركة أنصار الله وجعلها قادرةً على قيادة الثورة، هوَ أنها لا تتناقَضُ من حيث موقعها الاجتماعي وموقفها الأيديولوجي مع أَهْدَاف ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، فهي قادمة من خارج عناصر الطبقة المهيمنة ومن خارج دائرة الهيمنة والتبعية الخارجية، وثقافتها القرآنية في جوهرها ثورية تدعو لتحرير الإنسان من استغلال أخيه الإنسان.

لم تكن حركة أنصارالله من حيث شكلها الحركي حزباً سياسياً مغلقاً بنظام داخلي، بل أخذت شكلاً جبهاوياً شَعبياً واسعاً، بثقل ريفي كبير، تجمّع في صفوفها أناس من مختلف الطبقات المشاركة بالثورة، يحملون ثقافات ونفسيات وأمزجة متباينة، من كادحي الريف والمدينة عموماً وهم الغالبية وإلى جانبهم نخب قبلية وشرائح تجارية وملاك معامل صناعية وتحويلية صغيرة، من مختلف المحافظات اليَمَنية. ما أوجب هذا الشكل الجبهاوي هي الضرورة التاريخية، لخلو الساحة اليَمَنية من أية قوى حَركية طليعية منظمة قادرة على قيادة عمل ثوري تحرري وعلى استيعاب أعم القوى الاجتماعية والجماهير الوطنية بتباين مصالحها وثقافاتها وأمزجتها في تلبية تطلع الجماهير إلى التقدم الاجتماعي.

ليس المقصود بالشكل الجبهاوي الذي يتسم به حراك أنصار الله أن هناك مكونات مستقلة عن أنصار الله دخلت معهم في تحالف جبهاوي بناء على برنامج مهام مشترك، بل المقصود أن أنصارالله في خطابهم يتبنون مصالح الحلف الجبهاوي المفترض ومن حيث سعة القاعدة الشَّعْبية التي تتحرك معهم جماهير هذه الحلف الجبهاوي المفترض حيث تتحرك معهم من قواعد مختلف الأحزاب السياسية، وهذا لا يعني انتفاء الحاجة إلى جبهة وطنية واسعة توحد القوى الوطنية، فمازالت هناك حاجة إلى هذه الجبهة في عملية الدفاع وحرب التحرير الراهنة ولمرحلة البناء الثوري للدولة.

في الوضع الراهن يلعب أنصار الله دوراً رئيسياً في الجهاد المقدس والكفاح الوطني، بقياداتهم العسكرية والسياسية في الجبهة الحربية وميادين المفاوضات، ويقومون بدور المنظم والموجه للقوى والعناصر الوطنية في ميادين الإعلام والثقافة وفي أجهزة الدولة والأنشطة الاجتماعية الثورية المدنية في الأرياف والمدن، ويشقون طريق الاستقلال الوطني وسط التحديات الثورية الكبيرة الخارجية والداخلية.

استطاعت حركة أنصارالله أن تستوعب مختلف القوى الوطنية، وفقاً لما تتطلبه المرحلة الراهنة، من اصطفاف أوسع الجماهير ضد العُدْوَان، وإلى جانب ذلك فقد استطاعت الحركة (ونواتها الداخلية من المؤمنين بالمسيرة القرآنية وفكر الشهيد القائد السيد حسين الحوثي) أن تحافظ على جوهرها الثقافي، من دون أن تغرق في الكم الشَّعْبي الذي التحق بها من أجل مواجهة العُدْوَان بمختلف الاعتبارات، وبخلاف ذلك فإن حركة أنصار الله وجدت في هذه الظروف وكجزء من حركة الثورة والتعبة (الجهادية) للمواجهة، وجدت فرصة في أن تؤثر ثقافياً على الجماهير التي التحقت بها عبر التثقيف والإقناع.

قيام أنصارالله بمهمة تنظيم وتوجيه طاقات الشعب لمواجهة العدوان جعل منهم حركة شعبية، ولأنها شعبية حقيقية مرتبطة بالجماهير بصورة مباشرة وليست بناءً فوقياً منعزلاً عن الشعب، هذا الأمر جعلها تحمل معها سمات المجتمع المتناقضة (سلباً وإيجاباً) سمات الجماهير بتباين دوافعها وثقافاتها وأمزجتها ومصالحها وتوجهاتها السياسية، ومثل هذا الأمر يحدث مع كل الحركات التي تأخذ طابع الأشكال «الجبهاوية»، كما كان عليه حال «الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل» في جنوب الوطن و«الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي مارست الكفاح المسلح في شمال الوطن قبل الوحدة.

تعترض أنصارالله (باعتبارها حركة ثورية شعبية كادحة) الكثير من التحديات والصعوبات والإشكاليات الموضوعية والذاتية كما اعترضت من قبل «الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل» و«الجبهة الوطنية الديمقراطية» (رغم أن هذه التنظيمات امتلك أنظمة داخلية صارمة) لذا فإنهم يقعون أحيانا في بعض الأخطاء في مسار هذا النشاط الثوري التحرري، ومن الطبيعي أن تقع الأخطاء ووحده من لا يعمل لا يخطئ؛ فالجماهير الريفية المستضعفة والمُجهلة والمحرومة، هي التي تمارس النشاط الثوري وتخوض الحرب الشعبية، وهي التي تسلمت مقاليد الأمور في الجوانب العسكرية والمدنية وليس بوسع هذه الجماهير إلا أن تقع في الأخطاء وتتعلم منها وبذلك تتطور، خاصة وأن جماهير الثورة وجدت

نفسها -في وقت معين وخاصة في الأعوام الأولى للثورة- وحيدة في مواجهة العدوان تحمل عبء إدارة الدولة المنخورة بالفساد وعبء الجبهة العسكرية والحشد والتعبئة ومواجهة الطابور الخامس من المخربين المرتبطين بالعدو. وبطبيعة الحال وكسنة اجتماعية فهناك من يتظاهرون بأنهم من أنصارالله ليحتموا بهذا المكون من أجل الفساد أو ممارسة التسلط على المواطنين وهو ما يرفضه أنصارالله بتأكيد قائدهم أنهم لن يمثلوا سنداً لأي فاسد[٣٨]، وهناك من كلفوا بالالتحاق بأنصارالله لممارسة الأعمال التخريبية باسمهم ويقومون بهذا الدور كجزء من الحرب الاستخباراتية لتحالف العُدْوَان.

(٣٨) «لن نوفر أي حماية لأي فاسد، إذا كان من أنصار الله "اخلسوا ظهره، اخلسوا ظهره، سادرين منه، ما عندنا له أي حماية نهائيًا. متابعات «**نص خطاب السيد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي في لقاء وجهاء اليمن**»،( ٢٠ أغسطس ٢٠١٧م) متوفر على الرابط:

/https://www.motabaat.com

«أذكر كل الذين ينتمون إلى مسيرتنا القرآنية في أي موقع كانوا، في أي منصبٍ كانوا، وفي أي مستوى كانت صلتنا بهم: أننا لن نقبل لهم ولن نرضى لهم أبداً بأن يستغلوا هذه المسيرة القرآنية، وما فيها من التضحيات والجهود والشهداء، والمسؤوليات الكبرى التي نهضت بها أمة مؤمنة مضحية مجاهدة على رأسها صفوةٌ من عباد الله، ومن الأخيار من أولياء الله، لكي يتسلقوا ظهر هذه المسيرة وأكتاف هذه الأمة، ثم ليمارسوا الظلم، ثم ليبتزوا هذا ماله، أو ليأخذوا على هذا أرضه، مثل هؤلاء الناس لن نرضى لهم بذلك أبداً مهما كان، مهما حصل، مهما وقع، مهما كانت صلتهم بنا، أو قرابتهم منا، أو علاقتهم بنا، هذا إنذار تمليه علينا المسؤولية، ويفرضه علينا الواجب، نحن سنسعى بكل جهد إلى أن نحارب كل هذا المستوى من الخيانة، من الظلم، من الإجرام، من أي متسلطٍ أو مجرم، مستعينين بالله -سبحانه وتعالى-، وساعين إلى الحفاظ على نقاء هذه المسيرة، نقاء هذه المسيرة العظيمة التي قدَّمت الآلاف والآلاف من الشهداء، من الوفاء لهم، ومن الوفاء لله، ومن الوفاء للمبادئ والقيم العظيمة في هذه المسيرة، أن نحرص على هذا الموقف، أن نسعى إلى تنقية هذه المسيرة، ألَّا نسمح لهذا النوع من المتسلّطين المجرمين، الذين يخونون المبادئ والقيم، ويخرجون عنها بممارسة الظلم والجرائم والنهب والابتزاز، وإن شاء الله يعيننا الله على ذلك، ويوفِّقنا في ذلك». المسيرة نت «**المحاضرة الرمضانية الرابعة والعشرون للسيد عبدالملك بدرالدين الحوثي**»،( ١٤٤١هـ ١٧-٥-٢٠٢٠م) متوفر على الرابط:

/https://www.almasirah.news

## دور قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي

إن الإيمان بدور الجماهير الشَّعْبية واعتبارها القوى المحركة للتاريخ لا يعني نفي دور الشخصيات القيادية، بل يقيم هذا الدور بالارتباط مع نشاط الجماهير الشَّعْبية وفي المجرى العام لنضالها من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، وفي وضعنا التاريخي برز السيد عبد الملك الحوثي، كقائد جماهيري صاحب تأثير وإسهام فاعل في مجريات الواقع على الصعيدين المحلي والإقليمي. ابتدأ من ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر في مرحلة النضال الاجتماعي السياسي الاقتصادي وصولاً إلى مرحلة النضال الوطني ضد العُدْوَان الاستعماري المضاد للثورة، وهو اليوم أحد قيادات «محور المقاومة» على المستوى الإقليمي؛ فالحاجة إلى القيادات نابعة من منطق نشاط الجماهير، فالنشاط الجماهيري لا يمكن أن يكون فعالاً إلا إذا نُظم وجرى توجيهه نحو الأهداف المرجوة، وتؤكد الخبرة التاريخية أنه ما مِن طبقة أو حركة في التاريخ بلغت أهدافها دون الاهتداء والاحتكام إلى ممثليها الطليعيين القادرين على تنظم الحركة الاجتماعية وقيادتها.

تحضر الشخصيات القيادية التاريخية كالسيد عبد الملك الحوثي في مخاض ولادة الجديد وتهالك وسقوط القديم، في هذه المرحة الحساسة من عمر الشَّعْب اليَمَني تطلب الواقع (من أجل نجاح قضية التغيير الاجتماعي والتحرر الوطني) بذل وإنفاق جهود فائقة للكشف عن إمكانيات وطرق النضال للوصول إلى الوضع الجديد وتحديد ملامحه، وتستدعي الحاجة والضرورة وجود الرائد والمرشد والقائد أي الفرد الأكثر قدرة من بين الجميع على معرفة الجديد وتفهمه وامتلاك الشجاعة لمواجهته واستنهاض وقيادة الحركة الجماهيرية إلى الواقع الجديد، النقيض للواقع السابق، وفي هذه المرحلة من عمر شعبنا من الثورة حتى العُدْوَان أثبت الواقع أن الحوثي شخصية قيادة فذة مؤهلة لقيادة الشَّعْب اليَمَني في مواجهة التحديات و «الشخصيات البارزة تتمتع بقابليات تجعلها قادرة على تلبية الحجات الاجتماعية الكبرى في عصرها، وهي تلعب دوراً بارزاً في حركة التاريخ بقدر قدرتها على استنهاض الحركات الاجتماعية، وبقدر ما ترى أبعد مما يراه الآخرون وتشعر برغبة أشد منهم لتغيير النظام القائم»[٣٩]

إن قوة القناعة الشخصية، هي إحدى أبرز شروط النشاط العملي والنظري للشخصيات

(٣٩) **ما هي المادية التاريخية.** [الكتاب ٧ في سلسلة مبادئ المعارف الاجتماعية والسياسية]،(موسكو: دار التقدم ١٩٨٦م) ص ٣٠٨.

القيادية، وصلابة القناعة الشخصية مستمدة من العقيدة، والعقيدة في دلالتها الأوسع في علم الاجتماع: «منظومة آراء الإنسان في العالم وفي مكانته في هذا العالم، هي مجموعة قناعات ومثل البشر العلمية والفلسفية والأخلاقية والدينية والجمالية، والعقيدة هي لب لفرد ونواته التي تتجسد فيها مبادئه وأفعاله وأهدافه الحياتية» (٤٠)

إن تصور الإنسان عن مغزى الحياة هو ما يولد الحاجة إلى الاختيار، واختيار الإنسان لما يجب أن يقوم به ليست مسألة سهلة بل قضية تتطلب شجاعة وطنية وصلابة عقائدية خاصة حين يكون الاختيار متعلقاً بمصير ثورة وشعب في مواجهة طبقات اجتماعية وقوى نافذة مغرقة في الرجعية السياسية والاقتصادية والإجرامية، والتصدي لعدوان إمبريالي استعماري توسعي كالعُدْوَان الغربي الخليجي على بلادنا ضد الثورة الشَّعْبية في محاولة لوأدها في المهد ومنعها من ترسيخ جذورها.

إن المسألة الأساسية للعقيدة هي مسألة علاقة الإنسان بالوجود، وهذه المسألة تشمل مسائل منشأ العالم وجوهره ومستقبله ومغزى الوجود البشري وإدراك الذات ودلالة مفاهيم الحقيقة والضلال والعدالة والظلم والحق والباطل والخير والشر والحُريّة والاستعباد...الخ. والإجابات على هذه المسائل في فكر قائد الثورة تنطلق من معارفه القرآنية والإرث الفكري الذي انتجه الشهيد السيد حسين الحوثي، ويُمكن القول بأن هذه المعارف شكلت مواقف قائد الثورة السياسية والاجتماعية والخلقية واكتسبت طابع القناعة الداخلية لديه فأصبحت أساساً لنمط حياته، وترسخت طوال فترة نشاطه العملي والذهني في مواجهة الحروب العُدْوَانية الظالمة على صعدة ٢٠٠٤م -٢٠١٠م، ويتمثل أبرز عنصر من عناصر العقيدة في المثل العليا كونها أهداف الحياة المنشودة والحاسمة. ومن بين خطابات كثيرة للسيد عبد الملك الحوثي فإنه يُشير إلى ترابط إلى البُعد المادي للجانب القيمي والروحي بقوله: «نحن كشعبٍ يمني يريد الله لنا أن تبقى رؤوسنا شامخة، وهاماتنا مرفوعة، وأن نبقى شعباً حراً.. حريتنا دين، كرامتنا إيمان، عزتنا إيمان، جزءٌ رئيسيٌ من مكوننا الأخلاقي والقيمي والإنساني والشعوري والوجداني، لا يمكن أن نتخلى عنه، يمكن أن تنزع الروح منا، من أجسادنا، دون أن تنزع العزة والكرامة من قيمنا وأخلاقنا ومبادئنا، هذا هو الشعب اليمني.. وقيمة الإنسان فيما يعمله، فيما يقدِّمه من عملٍ صالح، يسمو بهذا في الدنيا، وينال به الفوز العظيم في الآخرة.. والله «سبحانه وتعالى» عندما يوجهنا ويأمرنا في القرآن الكريم إلى أن نقف المواقف التي قد نضحي فيها بحياتنا، ونبذل فيها أرواحنا، تحت عنوان الجهاد في سبيل الله، هو ليس بحاجةٍ منا إلى ذلك، ونحن عندما نفعل ذلك لا نقدم له شيئاً يحتاجه، هو «سبحانه وتعالى» جعل لنا وسيلةً أساسيةً نحتاج إليها نحن في واقع حياتنا لدفع الشر عنا، لدفع الضر عنا، لدفع الأشرار

(٤٠) **ماهي الشخصية.** [الكتاب ٢٣ من سلسلة مبادئ المعارف الاجتماعية والسياسية] ، (موسكو: دار التقدم ١٩٩٠م) ص ١٨٠، ١٨١

والطغاة عن الهيمنة علينا، وعن السيطرة علينا، وعن الاستعباد لنا» [٤١]

إن التوجهات القيمية عنصر بالغ الأهمية من عناصر الشخصية، والتوجهات القيمية لكل إنسان مرسخة بتجربته الحياتية وبكل معاناته، فما هو مهم وجوهري لفرد ما يعد غير مهم وغير جوهري بالنسبة لفرد آخر، ومن هنا وعلى الصعيد القيمي يفسر الاختلاف ما بين القوى والشخصيات التي أنحازت إلى الشعب والوطن (في مواجهة الاستغلال والاستبداد والعدوان الأجنبي)، وما بين الشخصيات التي خذلت الشعب والوطن أو أنخرطت في صفوف أعداء الشعب والوطن؛ فعلى مستوى القيادة العليا للقوى السياسية نجد بأن العُدْوَان الذي اعتبر قائد الثورة مقاومته قضية وجود وحرية، اعتبره آخرون مسألة لا شأن لهم بها أو فرصة للعمل مع الأجنبي وإزاحة القوى السياسية المنافسة.

اتسم قائد الثورة بالمصداقية والوفاء والإخلاص في سبيل المثل والقيم التي يؤمن بها، وهي القيم والمثل الإنسانية والدينية والوطنية التي تنعكس في خطاباته، وهذا ما أعطاه حضوراً شعبياً فبفضل ما تحلى به الحوثي من قيم سامية فقد أصبح قيمة بذاته ورمزاً لقطاع واسع من جماهير الثورة؛ لأنه وانطلاقاً من هذه القيم عبر عن المصالح والاحتياجات والأهداف الاجتماعية لهذه الجماهير التي وجدت فيه تعبيراً عن آمالها.

لقد كان الحدس الخلاق والإقدام الذي لا يشوبه أي تردد أحد أهم السمات التي تمتع بها الحوثي، فحين كانت تتعقد القضايا وينفتح الوضع على احتمالات عديدة، كانت تظهر عبقرية قائد الثورة وتميزه بحس واقعي كبير على التمييز بين ما هو جوهري وأساسي وبين ما هو هامشي وثانوي، فكان يتخذ القرار دون أي تردد متحلياً بالشجاعة مما يولد ثقة لدى من توجه إليهم لتنفيذها من عسكريين أو مدنيين.

استطاع القائد الشاب وحركته أن يؤدي دور طليعة الشَّعْب في الثورة ومواجهة العُدْوَان، والطليعة تمارس مهامها وأدوارها كطليعة عندما تتجنب الانعزال عن الجماهير وتجسد طليعيتها بكل جدية كممارسة عملية، وهذا ما يقوم به أنصار الله، ويتطلب منهم التعمق فيه وتطويره، وخاصة الانفتاح على كل من له مصلحة من الثورة والشراكة والسيادة الوطنية، فليس هناك حد للتغلغل بين أوساط الجماهير.

(٤١) السيد عبد الملك الحوثي «**خطاب تدشين الذكرى السنوية للشهيد**»، (المسيرة نت ١٨-١٢-٢٠٢١م) متوفر على الرابط:
almasirah.www//:https

## وضوح النظرة وصلابة المبدأ

صلابة موقف السيد عبد الملك الحوثي وحنكته القيادية، لها صلة مباشرة بنظرته لطبيعة ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ومهامها الملحة. في حوار مع صحيفة «٢٦ سبتمبر» حلل قائد الثورة بشكل علمي السياسة التي أدت إلى الحرب العُدْوَانية وعلاقتها بثورة ٢١ أيلول/سبتمبر، قائلاً: «ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر صحيح أنها رفعت عناوين مطلبية ولكنها في جوهرها وفي حقيقتها ثورة تحررية ولهذا كان في مقدمة من وقف ضد هذه الثورة ومنذ اللحظات الأولى سفراء الدول العشر، وفي واقع الحال فإن ما تلا ٢١ أيلول/سبتمبر من تطورات وأحداث كله يشهد أنها ثورة تحررية وأن مشكلة الخارج معها هو أنها ثورة تحرر الشَّعْب اليَمَني من الوصاية الخارجية وتستعيد لشعبنا القرار السياسي وتتيح الفرصة للقوى السياسية الداخلية وتهيئ المناخ لمعالجة المشاكل السياسية بروح وطنية وبعيداً عن التبعية للخارج».[٤٢] وهذا الموقف العُدْوَاني تجاه اليمن كان قد تبلور كخط سياسي في مؤتمر الحوار الوطني على لسان القوى السياسية العميلة تحت مفهوم دولة اتحادية «فدرالية من ستة أقاليم» خارج التوافق الوطني، فجاءت الثورة الشَّعْبية وأحبطت هذا المشروع [٤٣] وكذلك برز العُدْوَان كرد فعل على الانتصارات التي حققتها لجان الشَّعْب الثورية المسلحة في مواجهة الجماعات الإرهابية[٤٤]، وبالتالي فقد كان خيار المواجهة والاستمرار في الثورة والانتقال إلى مهام التحرر الوطني لدى لقائد الثورة خياراً إنسانياً وقضية المواجهة قضية عادلة لا تنازل عنها، وينطلق

(٤٢) «صحيفة ٢٦ سبتمبر، «**قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي: الشرعية هي للشعب اليمني وليست للعملاء**»، ] حوار مناسبة العيد الخمسون لثورة ١٤ أكتوبر،[، ( ١٢ -١٠-٢٠١٧م) متوفر على الرابط: https://www.26sep.net

(٤٣) :- «حينما هُزمت تلك الأدوات التي يستخدمونها في هذا البلد وحينما سقط هذا المشروع من خلال تلك الأدوات التي موَّلوها ودعموها وأعانوها مالياً وكذلك إعلامياً وسياسياً وعلى كُلّ المستويات، حينها أبدوا عن وجههم القبيح الشنيع الإجرامي العُدْوَاني الطاغي ليعلنوا هم بأنفسهم العُدْوَان على هذا البلد. حينما تَحَرّك شعبنا اليَمَني العزيز العظيم بجيشه العظيم الباسل ولجانه الشَّعْبية الوفية الحرة الأبية يواجه قواهم تلك وأدواتهم تلك الإجرامية في عموم مناطق البلد بعد أن أرادوا أن يمكنوا تلك الأدوات من مناطقَ كثيرة في هذا البلد، لتسيطر عليها وتنشأ فيها دويلات، وفي بعضها إمارات، وفي بعضها ولايات، وهكذا تفكيك وتمزيق وبعثرة وتجزئة.. ولكن فشلوا». السيد عبد الملك الحوثي «**الخطاب الأول في الرد على العُدْوَان**»،( ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م)

(٤٤) :- «وبالتَّحَرُّك العظيم الذي أدهش كُلّ العالم من الجيش اليَمَني العزيز الأبي ومن اللجان الشَّعْبية و المجاميع الشَّعْبية والحشود الشَّعْبية الوفية التي جسدت في أرض المعركة، وفي ميدان المعركة فتوة وعنفوان وشجاعة هذا الشَّعْب العزيز، وعلى مدى يومين فقط كان هناك تحولات كبرى في هذا البلد، بفعل هذا التَّحَرُّك الشَّعْبي من كُلّ أبناء الشَّعْب وفي مقدمتهم إخوتنا الأحرار والأباة في الجنوب..أبناء الجنوب كانوا هم في طليعة هذا التَّحَرُّك، لم يريدوا للجنوب أن يتحولَ إلى أرضية خاضعة لتلك القوى الإجرامية لتجعلَ منها منطلقاً لاستهداف كُلّ الشَّعْب، واستهداف كُلّ البلد، واستهداف الجنوبيين بالدرجة الأولى..هذا التَّحَرُّك الذي أحدث تحولاتٍ كبرى وألحق هزيمةً منكرة وغير مسبوقة لتلك الأدوات الإجرامية، بعد أن ارتكبت أبشعَ الجرائم في مساجد الله، في مسجد الحشوش وفي مسجد بدر في صنعاء، وارتكبت أبشع الجرائم بحق أبناء الجيش اليَمَني في عدن وفي لحج، بعد تلك الجرائم البشعة وبعد النشاط الذي استهدف كثيراً من المناطق من خلال انتشار عسكري يهدف إلى السيطرة الكاملة – مثلما قلنا -لإعلان دويلات وإمارات وولايات وغير ذلك». المصدر سابق

هذا الخيار من مسؤولية دينية أخلاقية ووطنية راسخة[٤٥]

انطلاقاً من ثابت عقائدي إيماني بنصر الله للمستضعفين في الثقافة القرآنية، ومن تجربة مقاومة ست حروب ظالمة، تعامل قائد الثورة مع التوكل على الله كمبدأ راسخ لا شك فيه[٤٦] وترابط مع هذا الإيمان مع عدالة القضية وقوة موقف الحق لدى الشَّعْب اليَمَني، وما لذلك من دور في التصلب وتقديم التضحيات ومواصلة الكفاح الشَّعْبي حتى النصر[٤٧]

إن التوكل على الله والإيمان بنصر الله لا يقتصر فقط على حقل الإيمان والاعتقاد الغيبي؛ فالإيمان إلى جانب ذلك هو معطى ووعي اجتماعي يُشبع حاجة معينة لدى الإنسان؛ ويبرز تعمم ونمو وتصلب الإيمان بالله في أوساط شعبنا وخاصة في مرحلة العُدْوَان كموقف رفض اجتماعي للهيمنة الأمريكية (أي إقامة للتوحيد ونفي للطاغوت وفقاً للمفاهيم الدينية) ووضعية نفسية اجتماعية تنبذ الخوف من جبروت التقنية العسكرية الحديثة التي يملكها الغربيون ، ودافع وحافز للأمل بالغد السعيد والخلاص، فيغدوا هتاف «الله أكبر» واستشعار عظمة الله بمثابة نفي للتصورات الطاغوتية المرسخة عن جبروت أمريكا وقوى العُدْوَان والاستعمار والصهيونية.

وفي وضع تاريخي تستعرض فيه الإمبريالية الأمريكية تفوقها العلمي بكل وحشية ورجعية

(٤٥) «لن نقبل كشعب يمني أن نقتل، وأن يعمل الآخرون على إماتتنا جوعاً وحصاراً، وأن نجلس في بيوتنا مكتوفي الأيدي، خانعين وأذلاء، هذا غير وارد.. اليَمَنيون هم بنخوة وعزة وإباء الإيمان، وعزة وإباء وحرية الإنسانية وكرامة الإنسانية، لا يمكن أبداً أن يقبلوا بمثل هذا الضيم بمثل هذا الإذلال بمثل هذا القهر، وبالتالي شعبنا اليَمَني العزيز والحر والأبي والصامد والثابت سيتَحَرّك بالتأكيد لمواجَهة هذا العُدْوَان الغاشم الآثم الوقح سيتَحَرّك أولاً وهو معتمدٌ على الله القوي العزيز». المصدر سابق

«الأولوية التي تفرضها المسؤولية الإنسانية والوطنية والدينية هي في مواجهة العُدْوَان والتصدي له بكل الوسائل، لما يمثله من خطورة قصوى على بلدنا وشعبنا المسلم في حريته واستقلاله، وأمنه واستقراره». موقع أنصار الله، **«السيد عبد الملك الحوثي يبارك للشعب اليمني مناسبة عيد الجلاء ٤٩ ويؤكد أولوية مواجهة العدوان «**(٣٠ تشرين ثاني/نوفمبر.٢٠١٦م)، متوفر على الرابط:

/https://www.ansarollah.com

(٤٦) :- «إذا كان النظامُ السعودي الأحمق الظالم المستكبر راهن على أمريكا وراهن على بعض الأنظمة التي اشترى منها مواقفها، فإن شعبَنا اليَمَني العزيز يراهن على الله القوي العزيز على ملك السماوات والأرض، وبكل ثقة، بقدر ما تثقون أنتم في أمريكا أو بغير أمريكا، أو تثقون فيما لديكم من الإمكانات والمال، فإن ثقة شعبنا اليَمَني العظيم على الله القوي العزيز سبحانه وتعالى أعظم وأكبر وآكد وأرسخ. شعبنا اليَمَني العظيم الواثق بالله المتوكل على الله المعتمد على الله، الذي يرى في اعتماده على الله قوة، ويرى في اعتماده على الله وتوكله على الله نصراً وعزةً، سيتَحَرّك بكل عزة بكل إباء. ولن يقبَلَ أبداً بأن يُهَانَ وأن يذل وأن يستباح قتلاً وحصاراً وتجويعاً وضيماً وهَضْماً، لن يقبَلَ أبداً لن يجلسَ متفرجاً وهم يغزون أرضَه ويحتلونها، وهم يقتلون أبناءه فيتفرج على المجازر التي تُرتَكَبُ بحقه دون أن يكونَ له موقفٌ، هذا غيرُ وارد إطلاقاً.» **خطاب الرد على العُدْوَان** مصدر سابق

(٤٧) لستم في موقف الحق أبداً ولستم في موقف سڑعي نهَائياً، ولذلك أنتم في الموقف الضعيف، أما شعبنا اليَمَني العظيم فهو في موقف القوة؛ لأنه يمتلك الحق، الحق له وهو يدافع عن نفسه بغياً وعدواناً عليه بغير مبرر ولا مشروعية. وبالتالي شعبنا اليَمَني وهو يتَحَرّك ليدافع عن نفسه عن وجوده، شعبنا عزيز حر مستقل له حق الحياة وله حق الحرية وله حق الاستقلال، له قضية يدافع عن نفسه عن وجوده عن أرضه عن عرضه عن حياته، أما أنتم فأنتم في موقف المعتدي الغشوم الظالم المتجبر المستكبر.....

«وستكتشفُ تلك القوى العملية الإجرامية أنها ارتكبت خطأ كبيراً بعدوانها هذا، واليوم وشعبُنا اليَمَني العظيم يواجهُ هذه الهجمةَ الإجراميةَ الطاغية والباغية فإنه معنيٌّ أن يتَحَرّكَ تَحَرُّكَ من منطلق قيمه، قيمه وأخلاقه من منطلق إبائه وعزته ونَخوته وشهامته وكرامته، اليوم شعبُنا اليَمَني جُرِحَ، جرح في كرامته طُعن في عزته ونخوته وإبائه، واستفز استفزازاً غير مسبوق ولا مقبول بأي مبرر».. **خطاب الرد على العُدْوَان** مصدر سابق

وبربرية، ويخترق المجتمع اليَمَني فكر لبرالي وانهزامي يؤله أمريكا، وتطغى على القوى السياسية الكلاسيكية حالة من الانهزامية والانبهار تجاه الغرب وممالك وإمارات الخليج، ويغيب عن الساحة أي خطاب علماني قومي أو اشتراكي مناهض للفكر الإمبريالي والهيمنة الأجنبية، في هذا الوضع من الوعي الاجتماعي، جاء أنصار الله ليشبعوا هذا النقص وهذه الحاجة الأيديولوجية لدى الشَّعْب (في وجود فكر مقاوم يفتح الآفاق ويعطي الناس أملاً في الحياة والتغيير والتقدم) ومن لا يتنبه لحاجات المجتمع ولا يعي الموقع الذي تشغله الحاجة الروحية والأيديولوجية لدى الشَّعْب، يستغرب الإلتفاف الجماهيري حول أنصار الله وقائد الثورة.

## استلهام تجارب الشعوب

لم تغب عن قائد الثورة مسألة الاهتمام بمعرفة تاريخ حركة الثورة العالمية والاستفادة من هذه التجارب. ففي كثير من خطابات قائد الثورة تطرق السيد الى تجارب الشعوب المعادية للإمبريالية الأمريكية، والتي خاضت حروباً دفاعية وتحررية ضد الغزو والهيمنة الأجنبية، مثل المآثر العظيمة التي اجترحها الشَّعْب الكوبي والفيتنامي وكذلك الكوري والإيراني في ثوراته وحروبه الدفاعية التي تصدت فيها للغزو والاحتلال والهيمنة الاستعمارية الأمريكية.

إن توارد هذه الأفكار عن تجربة حركة الثورة العالمية لدى قائد الثورة، لها مغزىً هام، ألا وهو وحدة حركة الثورة العالمية، هذه الوحدة التي تشترك فيها الشعوب في النضال والمصائر هي موجودة في الواقع التاريخي، وإن كانت في هذا العصر غير متجسدة في روابط سياسية بين هذه الشعوب المناهضة للإمبريالية بل مجرد حالة تعاطف وجدانية، على عكس الوضع الذي كانت فيه حركة التحرر الوطنية المكونة لحركة الثورة العالمية موحدة وذات علاقات سياسية اقتصادية عسكرية فكرية في إطار «المعسكر الشرقي»، ومجموعة دول عدم الانحياز.

## الثقة بالشَّعْب

إن محورية الإنسان، الشَّعْب، الفاعل في الأرض، القادر على التغيير اجتماعياً ووطنياً، المُحَمَّل دينياً مسؤولية القيام بذلك التغيير كمُستخلَف في الأرض، تُعَدُّ إحدى مرتكزات خطاب السيد، قائد الثورة وقناعته الراسخة. وتستنهض خطابات السيد جماهير الشَّعْب لمواجهة العُدْوَان، حيث تُشدد على المسؤولية الإنسانية المجتمعية، وتحث على الأدوار الشَّعْبية التي يجب أن يقوموا بها في الحياة وفق معطيات فلسفة الصراع بين المستضعفين والمستكبرين، والمقاومين والغزاة المستعمرين[٤٨]

توجه خطاب قائد الثورة لاستنهاض أعم جماهير الشَّعْب اليَمَني، وإشراك أوسع قطاعاته في الثورة الشَّعْبية ضد قوى الاستبداد والاستغلال والعمالة وكذلك التصدي لمهمة مقاومة العُدْوَان وصون السيادة والوحدة الوطنيتين، ويمكن القول بأن لغز الصمود اليَمَني على المستوى المادي هو في أن الثورة استطاعت اجتذاب القوى المحركة للتاريخ، القوى الشَّعْبية الفعالة ووفق الحوافز الاجتماعية التي هي استمرار لثورة ٢١ أيلول/سبتمبر نحو العدالة والشراكة الوطنية مضاف إليها حافز ومهمة حماية الوجود اليَمَني وصون استقلال الوطن ووحدة ترابه، وهكذا فقد تحركت الثورة والمكون الطليعي في الثورة والسيد القائد لهذا المكون وفق الميول التاريخي اليَمَني[٤٩] النزاع نحو تحرير طاقات الشَّعْب اليَمَنِي ومواجهة العُدْوَان وصون السيادة والحُريّة الوطنيتين وهما شرط حل المهام الاجتماعية الديمقراطية. إن ثقة قائد الثورة بالشَّعْب وقدراته الجبارة على الإنتاج والإبداع يعد إيماناً مطلقاً يُراهن عليه في سياق الثورة الشَّعْبية في مراحلها من إسقاط قوى الاستبداد حتى معركة مواجهة العُدْوَان[٥٠]

(٤٨)- «التحرك الشعبي مسؤولية وضرورة وحتمية ولضمان وجود البلد والاستقلال والحرية والكرامة، وهذه الثورة ستستمر حتى ينعم البلاد بالاستقلال والاستقرار وينعم الشعب بثرواته وخيراته، وحينها يُمكننا القول أن أهداف الثورة الشعبية قد تحققت»، السيد عبد الملك الحوثي «**خطاب مناسبة الذكرى الأولى لانتصار ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر**»

(٤٩) يعرف فريدريك أنجلز القوى المحركة للتاريخ بالقول «إن القوى المحركة الحقيقة للتاريخ والأسباب المحركة هي تلك الحوافز التي تحرك جماهير كبيرة من الناس وشعوباً بكاملها، كما تحرك بدورها طبقات كاملة في كل شعب معين وهنا ايضاً تتسم بأهمية ليس الانفجارات الوقتية وليس التأججات العابرة بل الأفعال الطويلة الأمد التي تؤدي إلى تغيرات تاريخية عظمى». **ماهي المادية التاريخية** مصدر سابق ص ٢٨٩

(٥٠)- «بعمل دؤوب في الليل والنهار وقيادة حرة وطنية مسؤولية أمكن أن نرى القوة الصاروخية ضاربة وعلى طليعة الموقف في البلد، أصبحت القوة الصاروخية منتجة مطورة مبدعة مبتكرة رغم الحصار، وهذا ممكن في كل المجالات ما علينا إلا نعمل، أقول للجميع تحركوا اعملوا ثقوا بالله والله إنها فرصة أن تحركنا فيها نبتكر نبدع ننتج نوجد البدائل نواجه كل التحديات»، المسيرة

في مرحلة مواجهة العُدْوَان لمسنا الدور الحاسم للجماهير الشَّعْبية الذي توجه إليها خطاب قائد الثورة واهتمام أنصار الله، حيث عمل الشَّعْب طوال هذه الفترة على دعم الثوار والخروج في المظاهرات ومحاصرة مقرات السلطة الاستبدادية ومواجهة الجماعات التكفيرية الإرهابية المضادة للثورة ثم مواجهة العُدْوَان على مد الجبهات بالمقاتلين وبالمال والسلاح، وتفجرت قرائح الشعراء والمنشدين وظهر كتاب وصحفيون ومفكرون، وقادة ميدانيون وسياسيون، من واقع ضغط الميدان وتحمل المسؤولية، لقوى الشَّعْب اليَمَني، وهي مجموع الطبقات والجماعات والفئات ذات المصلحة من صد العُدْوَان الأجنبي والمحافظة على وحدة البلاد ومنع النهب الاستعماري وبناء الدولة العادلة. والجماهير الشَّعْبية هي بالدرجة الأولى الجماهير الكادحة لأنها ترتبط بالميدان الأساسي للحياة الاجتماعية ميدان الإنتاج المادي وخلق القيم والخدمات، وقد ركز قائد الثورة بشكل رئيسي على هذه الجماهير الكادحة مبيناً انتمائه وأنصار الله إلى هذه الطبقة الكادحة وليس فقط الإيمان بها[٥١] إلا أنه ومن أجل مهمة التحرر الوطني التي يخوضها الشَّعْب لم يقتصر الخطاب على الجماهير الكادحة فمن أجل مهام التحرر الوطني تناضل إلى جانب الطبقة الكادحة أوساط واسعة من الشرائح التجارية والمالية والصناعية والزراعية والخدمية الوطنية وكذلك المثقفين، ولهذا فقد توجه خطاب قائد الثورة إلى رجال الأعمال والمشايخ والأكاديميين وهي شرائح طبقية غير كادحة إلا أنها منوطة بالقضية وتتحمل جزءاً من المسؤولية من حيث إن العملية التاريخية ليست ثورة فلاحين أو ثورة عمالية تقتصر في غاياتها على مصالح هذه الطبقات بل عملية تحرير وطني تستوعب مصالح أوسع الطبقات اليَمَنية، وينطبق عليها «قانون ازدياد دور الجماهير الشَّعْبية» في التاريخ: فمع «ترسخ أساس الفعل التاريخي ستتسع بالتالي الجماهير التي يعتبر هذا الفعل قضية لها، وكلما أتسع نطاق الافعال التاريخية ازداد عدد الناس الذين يشاركون في هذه الأفعال فكلما كان التحويل الذي نريد تحقيقه أعمق تعين علينا أن نزيد الاهتمام به ونقوي الموقف الواعي إزاءه ونقنع الملايين وعشرات الملايين الجديدة المترايدة بضرورته» [٥٢]

---

نت «**خطاب السيدُ القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي بمناسبة رأس السنة الهجرية**»،( ٣أكتوبر ٢٠١٦م) متوفر على الرابط:

https://www.almasirah

(٥١) «نحن في طليعة هذا الشعب، ومن أبناء هذا الشعب ونحن نتحرك في التصدي لهذا العُدْوَان. نحن أبناء الصراع نجاهد ونحارب ومتعودون على مواجهة المشاكل والتحديات مهما كان حجمها، لسنا أبناء القصور والأرصدة في البنوك، والشركات العملاقة، نحن من أبناء هذا الشعب ومن حفاته ومن فقرائه، ومن الكادحين فيه، لسنا من الفئة المترفة في هذا البلد، التي عاشت منذ مراحل متربعة على الكرسي ومتخمة، وذاهبة آيبه إلى اوروبا وأمريكا». متابعات، «**خطاب السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي ليلة الـ١٠ من رمضان**»، (٥ يونيو ٢٠١٧م) متوفر على الرابط: https://www.motabaat.com

(٥٢) المادية التاريخية مصدر سابق ص ٣٠٣

# المهام الآنية والمستقبلية للثورة الشعبية

مثل يوم الواحد والعشرون من أيلول سبتمبر ٢٠١٤م ثمرة نضال الشعب اليمني وقواه الوطنية في «الجمهورية اليمنية» منذ تشكلها في العام ١٩٩٠م والتي اتخذت أشكال وأساليب نضالية وكفاحية مختلفة في مواجهة سلطة الاستبداد والوصاية، فتنوعت شعاراتها وتوحدت مضامينها على اتساع الرقعة الجغرافية من الجنوب إلى الشمال. حمل هذا النصر معه آمال عقود من نضال اليمنيين وآلاف من الشهداء، في سبيل الحرية والشراكة الوطنية والعدالة الاجتماعية وصون السيادة الوطنية، وقد استطاعت الثورة حتى يوم ٢١ أيلول سبتمبر ٢٠١٤م في مرحلتها الأولى من إضعاف النخب الحاكمة التي مثلت أكبر المعوقات الداخلية أمام التقدم الاجتماعي، والتي تتحالف اليوم مع قوى الثورة المضادة والعدوان الأجنبي لاستعادة هيمنتهما معاً. تبرز أمام الثورة مهمة البناء الثوري للدولة الوطنية العادلة، فالعملية الثورية هدم للقديم المتعفن المستبد وبناء للجديد الثوري العادل؛ فبدون بناء الجديد لا يُمكن إعاقة عودة القديم وتجديد آليات هيمنته وسيطرته.

من أبرز المهام الراهنة لثورة ٢١ أيلول سبتمبر مواصلة الحرب الوطنية التحررية في مواجهة العدوان الاستعماري التوسعي، فهي قضية وجودية لا يمكن بدون تحقيقها الحديث عن أية أهداف أخرى؛ فالاستقلال الوطني له الأولوية على القضايا الاجتماعية الاقتصادية، والأولوية لا تعني الانفصال، وهذه المهمة في الظروف الراهنة بقيادة السيد عبد الملك الحوثي توجه نحوها معظم الموارد والكوادر الثورية.

تلي مهمة صون الاستقلال الوطني قضايا أخرى ذات بُعد مرحلي متعلقة بمسار الانتقال السياسي وهي أيضاً مرتبطة بالمسألة الوطنية لأن التدخل الأجنبي هو الذي أعاقها طوال الفترة الماضية، وهي المهام المتعلقة بإصلاح مسار مؤتمر الحوار الوطني الشامل واتفاق السلم والشراكة على قاعدة التوافق الوطني وضمن مفهوم الشراكة الوطنية الذي يقوم على أساس دولة المواطنة وسيادة القانون والشراكة في السلطة وفي عملية إنتاج وتوزيع الثروة، والشراكة ببعدها الاجتماعي التي تعني إشراك القوى المنتجة في الريف والمدينة في النشاط السياسي وتمثيلهم في مؤسسات صنع القرار.

## مهام الثورة

ورثت الثورة الشعبية أوضاعاً اقتصادية اجتماعية ثقافية متخلفة ودولة ضعيفة ليس لها سُلطة على إقليمها ولا يسود فيها النظام والقانون، وتعاني من مشاكل تاريخية أثرت على النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية العامة وعلى عملية التنمية.

كانت العلاقة التفاعلية ما بين الاستبداد المحلي والهيمنة الأجنبية هي العملية التاريخية التي أعاقت التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمؤسسي في اليمن، وهو ما يعني أن على ثورة ٢١ أيلول سبتمبر القيام بأربع مهام تاريخية مترابطة لا يُمكن فصل واحدة عن الأخرى، بل ترتيب الأولويات ضمن التحرك في المسارات معاً.

**المهمة الأولى:** صون الاستقلال الوطني وحماية الجغرافية الوطنية من الاحتلال والتمزق وفرض سيادة الدولة على كامل إقليم الجمهورية اليمنية.

**المهمة الثانية:** إعادة بناءً الدولة اليمنية على أسس شعبية وتغيير طبيعتها السياسية الاستبدادية.

**المهمة الثالثة:** إجراء تحولات اقتصادية اجتماعية بما يحقق الاستقلال الاقتصادي ويعزز الاستقلال السياسي ويحقق العدالة الاجتماعية والرفاه العام.

**المهمة الرابعة:** رفع المستوى الثقافي العلمي للشعب.

كل مهمة من هذه المهام تندرج ضمنها مسائل عديدة وتتطلب تظافر أوسع قوى طبقات وفئات وجماهير الشعب اليمني صاحبة المصلحة من التغيير وبناء الدولة الحرة العادلة.

## المهمة الأولى: الاستقلال والسيادة الوطنية

الجمهورية اليمنية دولة ذات سيادة وهي عضو في المنظمات الدولية فالمهمة التاريخية التي تمثل أمام الثورة ليست تحقيق الاستقلال الوطني الذي تحقق شمالاً في ١٩١٨م وجنوباً في ١٩٦٧م، بل صون الاستقلال الوطني بإخراج كل القوات الأجنبية التي دخلت البلد، والتنصل من القرارات والبيانات الأممية التي تنتقص من سيادة البلد أو تضع شخصيات يمنية تحت العقوبات، وصون سيادة البلد في سياستها الداخلية والخارجية من التأثيرات الأجنبية ومن حكم السفارات الذي كان سائداً قبل الثورة الشعبية ٢٠١٤م.

تكتسب قضية صون الاستقلال الوطني أهميتها الجوهرية من حيث كونها المهمة التي تتوقف على حلها إمكانية حل بقية المهام الثورية، فبناء الدولة وتغيير طبيعتها على نحو عادل والقيام بالتحولات الاجتماعية الاقتصادية والنهضة العلمية الثقافية، كل هذه المهام الوطنية وما تنطوي عليه من مسائل عديدة لا يمكن إنجازها على نحو أكمل ووفق المصلحة الوطنية الخالصة إلا بامتلاك الجمهورية اليمينية سيادتها الكاملة في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

### فرض سيادة الدولة على الجغرافيا الوطنية

إن من أبرز القضايا التي كانت راسخة قبل الثورة ومازالت مستمرة، هي عدم حضور سلطة الدولة في كل الجغرافيا الوطنية، ويعود هذا الأمر إلى وجود بقايا من التمزق الاقطاعي السلاطيني السابق والذي استمر حتى تحقيق الوحدة اليمنية، حيث يمتلك الظالمون من المشايخ سجون خاصة وأسلحة ثقيلة، وفي بعض الأحيان لا تجرؤ الدولة على دخول منطقة معينة بدون إذنهم، وهذا الأمر أعاق عملية التنمية والاندماج الوطني الأكمل طوال الفترة الماضية، وفي كثير من الأحيان كانت هناك محافظات ومناطق يمنية خاضعة مباشرة للوصاية السعودية.

من بعد ثورة ٢١ أيلول سبتمبر٢٠١٤م بدأت تبرز توجهات لدى السلطة الوطنية في صنعاء لبسط سيطرتها على كامل جغرافيا البلد، إلا أن هذه المهمة في الظروف الراهنة تواجه بعراقيل العدوان الأجنبي واستقطاب تحالف العدوان لبعض المشايخ في مناطق السُلطة الوطنية،

فعملية بسط سلطة الدولة عملية صعبة إلا أنها ضرورية ولا بد من إنجازها فوجود سلطة مركزية واحدة على الإقليم أحد الشروط الهامة لاكتمال الاعتبار الواقعي والقانوني للدولة.

إن سيادة الدولة أمنياً وقضائياً على كل الجغرافيا واحتكارها للعنف والسلطة مسألة عملية، فلا يمكن تخطيط الاقتصاد وتوجيه جهود التنمية الإنتاجية والخدمية في البلد وتحرير طاقات المجتمع في واقع عدم وجود سلطة الدولة في منطقة معينة أو وجود أكثر من سلطة رسمية وقبلية متصادمة.

تتعلق بهذه القضية مسألة إعادة تخطيط الدولة وتقسيم المحافظات والدوائر الانتخابية والمناطق العسكرية وفق المعايير العلمية واحتياجات الدفاع والتنمية والانتقال إلى الحكم المحلي اللامركزي بنقل مسؤوليات المرافق بصورة تدريجية من الأجهزة الحكومية المركزية إلى الأجهزة الحكومية في المحافظات والمديريات وإبقاء المرافق الرئيسية تحت المسؤولية المباشرة للوزارات بما تقتضيه الاحتياجات الواقعية للبلد، وحل القضية الجنوبية وفقاً للمعايير العلمية المرتبطة بالإنصاف والعدالة وبما يُغني وحدة الشعب والوطن اليمني.

**حل قضايا الثأر**

تعزى قضايا الثأر إلى البنية الاجتماعية وبالتالي فحلولها اجتماعية، إلا أنها في بعدها السياسي العسكري قضية متعلقة بالسيادة الداخلية للدولة على جغرافيتها، فممارسة الثأر يعد خرقاً لسيادة الدولة قانونياً وقضائياً، كما يُعد إخلالاً بمبدأ احتكار الدولة لاستخدام السلاح.

تنتمي قضايا الثأر إلى البُنية الاجتماعية السابقة لتشكل الدولة المركزية ففي البنية الاجتماعية الانتقالية في بلادنا، تقوم كل أسرة داخل قبيلتها وكل قبيلة في محيطها القبلي بتأمين أفرادها وممتلكاتهم الاقتصادية وأراضيهم، والدفاع عن حقوقهم، بمعزل عن تدخل الدولة، فحين يقتل أحد أبناء الأسرة داخل القبيلة أو القبيلة في محيطها القبلي يسارعون في أخذ الثأر حتى يحافظوا على مكانتهم الأسرية أو القبلية ولا تتجرأ أسرة أو قبيلة أخرى على التعدي على أفرادهم أو حقوقهم مستقبلاً، وبحسب هذا العرف يُعتبر الذهاب إلى الدولة والقضاء مظهراً للضعف والعجز أمام بقية الأسر والقبائل.

تتعدد أسباب الثأر، منها أسباب موضوعية لها علاقة بتسيد الثقافة التقليدية العصبوية، ومنها ما له علاقة بضعف الدولة وعدم قدرتها على فرض سيادتها الأمنية، ومنها ما له علاقة بفساد المحاكم وطول فترة التقاضي وتدخل المشايخ والوجاهات الاجتماعية والسياسية في سير القضاء، أما الأسباب الذاتية فتتمثل في أن سياسة الحكم في الحكومات المتعاقبة لدولة «الجمهورية اليمنية» من بعد حرب ٩٤، كانت قائمة على الحكم بالأزمات، ومن ذلك إشغال

القبائل ببعضها حتى لا تلتفت إلى التنمية في الريف.

إن السياسة الوطنية اليوم أقدر على حل قضايا الثأر لتناقضها مع السياسة الرجعية القديمة، ومنذ بداية الحراك الثوري اليمني العام في ٢٠١٤م، أنجزت اتفاقات صلح عديدة لمعالجة قضايا الثأر والنزاعات القبلية ضمن تكاتف الشعب من أجل الثورة، وفيما بعد من أجل مواجهة العدوان، وهي جهود تكللت بإنهاء قضايا ثأر مقيمة منذ عشرات السنين أودت بحياة آلاف المواطنين وعطلت التنمية الريفية، وقد نجحت وهناك حاجة إلى استمرارها، وتوسيعها في كل منطقة جديدة يتم فرض السيادة فيها.

## المهمة الثانية : التحول في دور الدولة ووظيفتها

من مهام الثورة تغيير الوظيفة السياسية للدولة من الدولة الخادمة لقوى الاستبداد الداخلية ودول الاستعمار الأجنبية كما كانت عليه سابقاً، إلى دولة خادمة للشعب وطبقاته المنتجة كما أكد الرئيس الشهيد صالح الصماد، وذلك بتحويلها من جهاز فوق المجتمع إلى جهاز تابع للمجتمع، وهذا يشترط أن تتحول الدولة إلى أداة ثورية تستهدف غايتها النهائية تحقيق التحولات العادلة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، والاهتمام الدائم برفع المستوى المعيشي والتعليمي والثقافي للشعب اليمني، لأنه وفي الواقع التاريخي والتجربة التاريخية لا تنتصر الثورة بمجرد تشكيل حكومة ثورية مع الإبقاء على جهاز الدولة كما كان سابقاً قبل الثورة بدون هدم الجوانب التنظيمية والتشريعية والبيروقراطية القديمة في الدولة وإعادة بناءها من جديد بشكل ثوري يجعلها أكثر ملائمة لخدمة الشعب.

### الديمقراطية الشعبية

كانت النخب الحاكمة وعبر الدولة اليمنية تمارس مختلف أشكال الاحتيال والقمع من أجل منع الشعب وغالبية الجماهير الكادحة من إدارة الدولة وممارسة السُلطة، فكانت عملية إدارة الدولة ووضع القوانين تخضع مباشرة للنخبة الحاكمة وليس للجماهير التي انتخبت النواب بل لم تكن تخضع للنواب أنفسهم (رغم أن تركيبتهم الاجتماعية ليست كادحة على الأغلب ورغم أنهم يعبرون عن مصالح المترفين والطفيليين، ورغم أن الانتخابات كانت تشوبها عمليات الفساد والتزوير)، كان الشكل البرلماني أكبر خدعة ديمقراطية في بلادنا، وهذا لا يعني أن الخطأ يكمن في ممارسة الشعب للسلطة وانتخاب ينوب عنه في البرلمان ويمثل مصالحه، بل في تمثيل المؤسسة البرلمانية مصالح المترفين والانفصال التام بين النواب وبين الجماهير التي انتخبتهم وعدم خضوعهم لها في نقاش القوانين وفي المساءلة والعزل، وتحول النوب إلى شريحة صاحبة امتيازات مالية وخدمية تلهث خلفها بدون مراعاة أوضاع الجماهير الشعبية التي انتخبتها.

من أجل تجاوز مشكلة الديمقراطية الشكلية السابقة، يجب أن يكون هناك منظمات جماهيرية يعبر فيها المنتجون والكادحون والمستضعفون مباشرة عن مصالحهم ويشاركون

في إدارة الدولة وممارسة السلطة، ولا يحصر هذا الحق الدستوري «الشعب مالك السُلطة» على نواب البرلمان وأعضاء المجالس المحلية، وهو ما يتطلب التوجه نحو الشكل الديمقراطي الشعبي؛ فمن مهام الثورة تأكيد وتعزيز الديمقراطية في مضمونها الشعبي التي تبرز كاحتياج اجتماعي وهي الديمقراطية التي كانت غائبة طوال الفترة الماضية التي اتسمت شكلياً بالممارسة الانتخابية التي رعتها أمريكا والاتحاد الأوروبي.

السبيل لإشاعة الديمقراطية الشعبية يكون بدعم القوى المنتجة من الفلاحين والعُمّال والصيادين والفنيين وأصحاب المهن المختلفة والأسر المنتجة، في تشكيل منظمات جماهيرية من نقابات واتحادات وجمعيات لها استقلال كامل عن سلطة الدولة والأحزاب السياسية، لتعبر عبرها هذه الفئات المنتجة عن مصالحها الاقتصادية المباشرة ومواقفها من السياسة الوطنية عموماً، ويتم تمثيل نقابات وجمعيات المنتجين الأساسيين في مواقع صنع القرار والسياسات العامة، وهذه المنظمات الجماهيرية المطلوبة مختلفة عن الجمعيات التعاونية الإنتاجية، فالمقصود أن يكون هناك مشاركة سياسية لهذه الفئات المنتجة لتشارك في صنع سياسة الدولة بما يلبي مصالحها فطوال الفترة الماضية كانت العملية الديمقراطية السياسية الشكلية في الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية معبرة عن مصالح الطبقات والفئات الطفيلية.

**وفي هذا الصدد فمن الضروري أن يتم ما يلي:**

- دعم الفلاحين من أجل تشكيل اتحاد الفلاحين اليمنيين على أساس طوعي.
- إعادة انتخابات الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن وفروعه، ودعم العُمّال في استكمال بناء نقاباتهم في مختلف المصانع والمعامل.
- دعم الصيادين في تشكيل الاتحاد العام للصيادين اليمنيين، وفروعه في المحافظات على أساس طوعي.
- إعادة الانتخابات في بقية الاتحادات والجمعيات، والنقابات التي نشأت بقانون خاص، وتطهيرها من العناصر التي أيدت العدوان على اليمن، وحظر عودتهم إلى السلم القيادي مجدداً.
- دعم الأسر المنتجة في تشكل جميعة الأسر المنتجة ويحدد القانون رأس المال الذي ينطبق عليه المفهوم.
- إعطاء حصص في مجلس الشعب ومجلس الشورى ومجلس الوزراء ومجلس الرئاسة ومختلف اللجان التوافقية المعنية برسم مستقبل الدولة لكل من نقابات العُمّال، نقابات

الفلاحين، نقابات الصيادين، جمعية الأسر المنتجة، الاتحاد التعاوني الزراعي، واتحاد الأدباء والكتاب المعبر عن المنتجين بأدمغتهم، وينتخبون من أوساط هذه المنظمات الجماهيرية.

**المنظمات الجماهيرية في الإدارة**

إن من مسؤولية هذه المنظمات الجماهيرية من نقابات واتحادات، إلى جانب هيئات ومؤسسات الدولة المعنية ما يلي:

- المشاركة في تخطيط وتنظيم العمل.
- النضال من أجل رفع مستوى الحياة المادية والروحية للعاملين، ومراقبة تنفيذ المؤسسات قانون العمل وقانون النقابات.
- ممارسة الرقابة على إنفاق المواد الخام والطاقة، والميزانية المالية، ومكافحة الفساد.
- حماية حقوق ومصالح العاملين وممارسة الرقابة العُمّالية على ظروف العمل والمعيشية والأحوال الصحية والإسكان للعاملين وأسرهم.
- تعزيز انضباط العُمّال في حقول الإنتاج.
- مراعاة تنفيذ قوانين العمل والاشتراك في تطوير القوانين واللوائح المنظمة للعمل وتحديد الأجور.

وإلى جانب ذلك فمن مهام المنظمات الجماهيرية تعزيز الانضباط الواعي تجاه العمل وتربية المنتجين على حب العمل وإقناعهم أن مستوى رفاهيتهم يعتمد على موقفهم المثابر من العمل، وتربية المنتجين على القيم الإيمانية العملية كالإخلاص والإتقان والأمانة واستشعار بناء الحضارة العادلة والاستخلاف في الأرض على أساس من الحق والعدل والرحمة والإحسان وغيرها من القيم الدينية السامية، وكذلك الاستخدام الصحيح للحوافز المادية والمعنوية مع مراعاة كمية العمل ونوعيته، وتطوير نشاطها السياسي والتربوي والتنظيمي، وقيامها بمهمة تعميق الوحدة الشعبية الوطنية والنضال من أجل بلوغ الأهداف المرحلية والاستراتيجية للجمهورية اليمنية.

**جيش الشعب**

لطالما كان الجيش منذ ظهور الدولة في سياق التطور الاجتماعي السياسي للبشرية خادماً للطبقات الاستغلالية وأداة عنيفة لقمع الشعب وقتل واضطهاد دعاة العدالة والمناضلين من أجل الخبز والحرية في الداخل الوطني وقمع بقية الشعوب، ولم تكن القوات المسلحة في بلادنا بمنأى عن هذه القانونية الاجتماعية، إلا أن القوات المسلحة والأمنية اليمنية أيضاً لم

تكن منفصلة عن المجتمع والتطورات والميول السياسية الثورية فيه الرافضة لنهج الحرب والتجويع والهيمنة الأجنبية، وكان للأقسام الوطنية الشريفة من القوات المسلحة والأمن دور هام في المشاركة في الثورة الشعبية من ٢٠١١م حتى ٢٠١٤م ورفض الانصياع لأوامر البيروقراطية العسكرية في الحرب على الشعب.

تبرز أمام الثورة مهمة الانتصار للشق الوطني الثوري في الجيش اليمني وإعادة بناء الجيش اليمني -وضمنه الأجهزة الأمنية المختلفة- بصوة كاملة على أسس اجتماعية ثورية عادلة جديدة، تحدث قطيعة مع التاريخ الظالم لأقسام الجيش التي خاضت حروباً ضد الشعب خدمة لقوى الاستعمار والاستبداد في المناطق الوسطى وفي جنوب الوطن وفي صعدة وقمع الحراك الجنوبي والحراك السياسي المدني وثورة ١١ شباط/فبراير وثورة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

تسود نظرتان غير واقعيتين تجاه الجيش، فهناك نظرة تصوره قوة سحرية قادرة على إعادة بناء المجتمع بشكل جذري بدون مشاركة الجماهير الشَّعْبية، وهناك نظرة تنكر بشكل كلي أي فاعلية إيجابية للأوساط الوطنية في الجيش في مجرى الثورة والتقدم الاجتماعي، فيما تبين تجربة الحركة الثورية العالمية أنه، كما أن الثورة لا تستطيع أن النصر دون أن تكسب إلى جانبها قسماً من الجيش أو كله، فكذلك لا يُمكن لأعمال العسكريين الثورية أن تؤدي وحدها إلى النجاح بدون مساندة الجماهير الشَّعْبية.

إن من مهام الجيش الأساسية المقدسة حماية السيادة الوطنية والدفاع عن منجزات الشعب الثورية في الوطن اليمني، والإسهام بجانب الشعب في الدفاع عن قضايا الأمة المركزية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية شعباً وأرضاً ومقدسات، وتتطلب هذه المهمة إعادة صياغة العقيدة القتالية للجيش على نحو ثوري جهادي وطني قومي أممي، وإزالة التناقض ما بين سياسة الجيش وروابطه القديمة وما بين هذه المهمة، وفي المقدمة تبرز مهمة إلغاء كل الإتفاقيات العسكرية والأمنية ما بين القوات المسلحة والأمن اليمنية ودول الغرب والدول المطبعة مع الكيان الصهيوني، وبشكل أدق مع دول رباعية العدوان (أمريكا، بريطانيا، السعودية الإمارات).

إن مهمة الثورة الأساسية تحويل المؤسسات العسكرية من أداة قمع الشعب كما كان عليه الأمر في الماضي إلى أداة للدفاع عن مكاسب الثورة ومصالح المنتجين والمستضعفين، وكذلك ضرورة النضال المتواصل من أجل تعزيز وتطوير المؤسسات العسكرية وتحويلها إلى قوة شعبية تحمي الثورة بأمانة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجماهير وتشترك بنشاط في الإنتاج، وهذه المهمة تتطلب ضرورة فصل نخبة الجيش الطفيلية «المتبرجزة» عن النشاط الاقتصادي ومنعها من ممارسة الابتزاز على المستثمرين واغتصاب الأراضي الخاصة والعامة وحماية

المترفين والفاسدين والوقوف ضد المستضعفين ومنع تدخل المؤسسة العسكرية والأمنية في شؤون القضاء، وكذلك استعادة الأموال والأراضي التي نهبوها وتراكمت بصورة غير شرعية طوال الفترة السابقة للثورة، وكذلك تطبيق قانون العدالة الانتقالية على النخب العسكرية التي شاركت في الأعمال الإجرامية ضد الشعب في حروب المناطق الوسطى وحرب صيف ٩٤ وحروب صعدة وقمع الحراك الجنوبي والحراك المدني الديمقراطي عموماً.

على الدولة قيادة العمل التربوي والثقافي والتوعية القانونية في المؤسسة العسكرية والأمنية ورفع المستوى التعليمي فيها إلى التعليم الثانوي كحد أدنى والعناية بالدراسات العليا المدنية والعسكرية لمن يريد، وتربية الجيش تربية إيمانية وطنية، والعناية بالعناصر الثقافية والفنية والرياضية في أوساط الجيش وإنشاء الأقسام المتعلقة بذلك ودعم المعسكرات بالمكتبات العامة والأدوات والوسائل الفنية.

ومن مهام الدولة تطوير المؤسسات العسكرية باستمرار على الأسس العسكرية العلمية الحديثة بما يكفل زيادة فعاليتها القتالية من أجل تأمين سلامة الوطن وحماية أراضيه وأجوائه ومياهه الإقليمية وجرفه القاري، وفي مقدمة هذا التطوير تطوير البنية المادية التكنيكية وهو ما يعني إقامة صناعة عسكرية وطنية ثقيلة ومتوسطة وخفيفة واكتفاء القوات المسلحة بإنتاجها التسليحي الوطني، والتعاون مع الدول الصديقة والدول المناهضة للإمبريالية.

وكذلك تربية المؤسسات العسكرية على زيادة ارتباطها الوثيق مع الشعب اليمني وكادحيه ومستضعفيه والطبقات المنتجة، ويكون ذلك من خلال المشاركة الفعلية للجنود في عملية الإنتاج المرتبطة بخطط التنمية المستقبلية في البلد، منها على سبيل المثال لا الحصر إشراك الجنود في العمل الطوعي في التعاونيات الزراعية والصناعية والسمكية، من أجل إزالة حالة العزلة النفسية التي تولدها الإقامة في العنابر بعيداً عن المجتمع.

ومن مهام الدولة في الجانب العسكري إعداد التدريب العسكري للمنتجين من عمال وفلاحين وصيادين، وعلى الخصوص تربية الشباب بروح الاستعداد لأداء الخدمة العسكرية والانخراط في الأجهزة العسكرية، وإعادة إقرار الخدمة العسكرية بعد الثانوية العامة، انطلاقاً من حقيقة أن الدفاع عن الوطن واجب جهادي وديني مقدس، وأن الشعب اليمني تقع عليه مسؤولية الدفاع عن الشعب والوطن وسيادته وحماية ثرواته والدفاع عن قضايا الأمة.

وعلى القوات المسلحة والأمن أن تكون تعبيراً عن الوحدة الشعبية الوطنية بتنويع تركيبتها وقياداتها لتشمل كل اليمنين من مختلف محافظاتهم ومذاهبهم، وهو ما يتجسد في الوضع الراهن عبر اللجان الشعبية التي تمثل هذه الوحدة إلى حد كبير وهي عملية بحاجة إلى أن تتعمق بشكل أكبر وخاصة نحو استيعاب أكبر قدر من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية

لوجود إشكالية خاصة بالوضع في الجنوب تولدت من اقصاء العسكريين والأمنيين الجنوبيين عقب حرب صيف ٩٤م.

في الجانب الإداري والقيادي العسكري أيضاً من المهم تسليم المناصب القيادية في الأجهزة العسكرية والأمنية لمجاهدي وجرحى حرب التحرير الشعبية الوطنية الراهنة، ومنع عودة سيطرة القيادات العسكرية البيروقراطية التي (تكرشت) طوال الفترة الماضية من علاقات الفساد وتنصلت من مهام الدفاع عن الوطن في ظروف العدوان الراهنة أو التحقت بصفوف العدو.

## المهمة الثالثة: إجراء التحولات الاجتماعية الاقتصادية

### أ-التخطيط

إن أسبقية السياسة على الاقتصاد في البلدان النامية تضمن في ظل وجود القيادة الثورية المخلصة تهيئة الظروف الضرورية لأجل التغلب السريع على التخلف في كافة مجالات الحياة الاجتماعية وتوطيد الاستقلال السياسي والاقتصادي ورفع المستوى المادي والثقافي للشعب، وهي المسألة الهامة فيما يتعلق بالتحولات الاجتماعية الاقتصادية عموماً في بلادنا حيث تبرز الحاجة إلى الإرادة السياسية الثورية المنحازة مطلقاً إلى الشعب والمعتمدة عليهم في تنفيذ هذه السياسات التي رفعت كشعارات في الثورة واستقطبت الجماهير حينها.

إن إعادة فلسفة الاقتصاد من «اقتصاد السوق الحر» إلى الاقتصاد المخطط ليس فقط إعادة للاعتبار لخيار الشعب اليمني الذي أقره في التصويت على دستور الوحدة عام ١٩٩١م الذي نص على أن الاقتصاد اليمني اقتصاد مخطط، إلى جانب ذلك فإن تخطيط الاقتصاد مسألة ضرورية من أجل إنجاز المهام الثورية بما يخدم مصالح الشعب اليمني عموماً وطبقاته المنتجة والكادحة خصوصاً وهي غالبية الشعب في الريف والمدينة، ومن أجل بلوغ الأهداف المحددة بأقل كلفة ووقت وجهد على نحو أكمل.

تحظى فكرة التخطيط باهتمام واسع في العصر الحديث فهي سمة العصر في ارتباطها بالنشاط الإنساني، وتدرك البشرية أهمية التخطيط عند وعقب كل ممارسة منهجية، حيث تبرز الحاجة إلى تنسيق نشاط العاملين في كافة مراحل الإنتاج والبناء وتقديم الخدمات، وتغدو الحاجة ملحة إلى التخطيط إبان الثورات التحررية والحاجة إلى تطوير الاقتصاد والارتقاء به والاستقلال عن الهيمنة الأجنبية، وذلك بتجنب الفوضوية والعشوائية في النشاط الاقتصادي عموماً وامتلاك القدرة على مقاومة العقوبات الاقتصادية الأجنبية والقوى الطفيلية المحلية التي تمثل ركائز لاستعمار الجديد.

تضمن عملية التخطيط إمكانيات كبيرة لأجل الإدارة العلمية لتطوير الاقتصاد ولأجل

الاستخدام الواعي والعقلاني للمواد الخام والموارد المالية والأيدي العاملة، وإعادة النظر في الوظائف التي تقوم بها هيئات الدولة الاقتصادية وأنشطة القطاع الخاص.

إن التخطيط يشمل كل الأنشطة والمجالات والأهداف الاقتصادية الصناعية والزراعية والسمكية والتجارة الداخلية والخارجية وتحقيق التراكم المالي وفي المجالات العلمية والثقافية، فهو البصيرة التي تمضي على ضوئها الأنشطة الاقتصادية والخطط المزمنة الخمسية عادةً.

وفي عملية التخطيط على الدولة أن تقوم بالموازنة في خططها الاقتصادية بين حاجات المجتمع المتزايدة وبين الإمكانات المتاحة بهدف تلبية هذه الحاجات، وبحيث تتفق هذه الموازنة بصورة فعالة مع العمل ووقت العمل الاجتماعي، أي أنه ينبغي تأمين أولاً الزيادة المستمرة للإنتاج الاجتماعي بشكل متناسب ومتوازن، ثانياً زيادة فعالية الإنتاج عن طريق الاستفادة بشكل متزايد من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية في سبيل الحصول على منتجات أكثر بنفقات أقل من العمل والأموال.

**مبدأ المركزية الديمقراطية**

يعد مبدأ المركزية الديمقراطية أهم مبادئ التخطيط الفعال، ويتضمن هذا المبدأ جانبين مترابطين عضوياً يشترط كل منهما وجود الآخر، فالديمقراطية ترعى مساهمة الجماهير العاملة في التخطيط، بينما تحدد المركزية خضوع والتزام الهيئات الدنيا للعليا (في الخطط بعيدة الأمد والمتوسطة والجارية)، مع مراعاة المشاركة الفعالة للهيئات الدنيا في وضع ومناقشة التوجيهات والخطط، وبذلك يتوفر النظام المتناسق لإدارة الاقتصاد الذي يعكس المصالح الجماعية والفردية في آن.

ومن المهم أن يكون هناك مضمون اجتماعي واقعي وعادل في عملية التخطيط، ولا يأتي على حساب الطبقة الشعبية، فمن المهم في عملية التخطيط التنبه إلى ما يلي:

- تحديد وتائر نمو الدخل الوطني والتأكد من أنها لن تؤدى إلى تقلص الاستهلاك الضروري للجماهير الشعبية، أي لا يؤدي توجه الموارد نحو أحد فروع الاقتصاد أو إعادة تنظيم حركة السوق إلى التأثير على قدرة المواطنين على الاستهلاك اليومي.
- استخدام الطاقات الإنتاجية المتوفرة والتوظيفات الأساسية بما فيها الكفاءات العلمية والإبداعية استخداماً فعالاً فالواقعية والتحديد الملموس أهم ما في التخطيط، أي السعي إلى الحصول على النتائج القصوى من الموارد المتوفرة.
- تأمين مقادير ضرورية من التراكم وعدم اللجوء إلى القروض الأجنبية المفرطة أو

الاعتماد التام على المساعدات والمنح والهبات وغيرها من وسائل تصدير رأس المالي -التي ليست مضمونة وقد تنقطع- والتي تفتح أبواباً للتدخلات الأجنبية في الشأن الاقتصادي الاجتماعي.

- ضمان ميزان تجاري خارجي في سعي دائم لتفوق التصدير على الاستيراد.
- التحليل المستمر للتغيرات في اقتصاد البلاد.
- تحديد الفروع الرئيسية والأكثر أهمية وتهيئة الظروف لأجل تطويرها.

### ب- السياسات الاقتصادية العامة

على الدولة في سياستها العامة أن تعمل على تعزيز وتطوير قطاع الدولة العام في مجال الصناعة والنقل(شق الطرق وتطوير وسائل النقل) والاتصالات لكونها إحدى المهمات الأساسية فالتحولات الاقتصادية العاجلة والآجلة وتحويل الشعب اليمني إلى شعب عامل منتج مبدع متسلح بالمعرفة وآخر منجزات العلم، تتعلق بدرجة كبيرة بنجاح تحقيق هذه المهمة.

تبرز أمام الدولة مهمة تحقيق وتأمين المصالح والاحتياجات الحيوية للطبقة العاملة والفلاحين والصيادين والموظفين الحكوميين بما فيهم الطلاب والباحثون والأساتذة والدكاترة والفنانون والمثقفون الثوريون، وسائر المستضعفين من خلال الاستفادة المثلى من جميع الموارد الداخلية والخارجية للبلاد، وبناء الاقتصاد الإنتاجي الحديث بما يتناسب مع الإمكانيات الموضوعية المتوفرة في اليمن، من أجل تعزيز القاعدة المادية والتكنيكية للاقتصاد الوطني وتأمين التقدم في اتجاه الاستغناء عن السلع الاستهلاكية المستوردة وتحقيق الوفرة السلعية من أجل سد رمق الفقراء والرفاه العام.

ومن السياسات الهامة تأمين التطور الثابت المبرمج لقطاع الدولة والقطاع التعاوني ورفع دورهما وفاعليتهما ونفوذهما باستمرار وسيادة الدور القيادي لقطاع الدولة بما يمكن من تعزيز وتطوير الاقتصاد الوطني بوتائر عالية وفق سياسات علمية تتوخى المصلحة الاقتصادية للتراكم المالي للدولة باعتبارها ثروة اجتماعية.

ومن السياسات الهامة الاستفادة من إمكانيات وقدرات القطاع المختلط والقطاع الخاص واستقطاب رؤوس الأموال اليمنية المغتربة للمساهمة في الإنتاج الصناعي والزراعي، ضمن خطط التنمية في ظل رقابة حكومية ونقابية صارمة لصالح تعزيز الاقتصاد الوطني واستخدام كافة الموارد المادية والمالية بدرجة أكبر من العقلانية والجدوى في بما يتلاءم ويلبي احتياجات الجماهير الشعبية.

وكذلك رفع إنتاجية العمل في المرافق الصناعية والزراعية والسمكية التابعة لقطاع الدولة وكافة الاقتصاد الوطني، من خلال الاستفادة الكاملة من الطاقات الإنتاجية القائمة وإدخال التكنيك الجديد ومن خلال ايجاد الموقف الواعي من العمل وتحسين وتنظيم العمل والاستفادة القصوى من وقت العمل.

كما تبرز أمام الدولة مهمة تأميم واحتكار الدولة لكل الأنشطة الاستخراجية النفطية والمعدنية والإسمنت باعتبارها ثروات قومية خاضعة للسيادة، (باستثناء كسارات الحجارة مع فرض ضريبة تصاعدية عليها وإلزامها بعدم رفع الأسعار)، وكذلك احتكار الدولة لكل ما يرتبط بهذا النشاط من شركات الخدمات النفطية وأساطيل نقل وتسويق النفط والمشتقات النفطية في التجارة الداخلية والخارجية، وانتزاعها من قبضة الشرائح الطفيلية الاستغلالية المرتبطة بالاحتكارات الغربية، واستعادة ما راكموه من ثروة غير مشروعة طوال الفترة السابقة للثورة عبر الاحتكار والاستغلال وعلاقات الفساد بالارتباط مع النظام السياسي والدول الأجنبية التي كانت تمارس الوصاية على اليمن.

ومن السياسات العامة للدولة في المجال الزراعي، زراعة المحاصيل ذات الغلة الوفيرة بما يلبي الاحتياج المحلي، والتركيز على بعض المنتجات الزراعية ذات المردود المالي المميز من أجل التصدير دون أن يعني ذلك الوقوع في الزراعة الأحادية -التي تفرضها السياسات الاستعمارية للإبقاء على كل دولة كمستودع لصنف من المواد الخام المطلوبة لهم- والتشجيع على التقليل من انتشار شجرة القات ومنع التوسع في زراعتها، وزراعة الخضروات والفواكه والحبوب عوضاً عنها.

وفي مسألة التمويل من المهم منع الفوائد الربوية على القروض المالية وديون المواد الخام ووسائل الإنتاج المستخدمة في الصناعة والزراعة، وتوسيع أنشطة بنك التسليف التعاوني الزراعي ليشمل الصناعة ويركز جهوده على تمويل المشاريع الإنتاجية بصورة أساسية.

وتبرز ضرورة تأميم الشركات الكبرى التي ظهرت من مصادر مالية غير مشروعة ومجرمة قانونياً بواسطة الاستغلال والاحتكار والفساد المالي والإداري، وتحويل رأسمالها إلى القطاع العام، ومن المهم أيضاً إعادة تنشيط المؤسسة الاقتصادية اليمنية باعتبارها أحد أعمدة الاقتصاد الوطني وأحد أشكال الملكية الاجتماعية العامة للشعب.

## ج- المسألة الزراعية

إن الثقل الأبرز في ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر هو ثقل الفلاحين، وهم بحاجة إلى حل قضاياهم التي دفعتهم إلى المشاركة في الثورة، كما أن البلد محتاجة إلى حل «قضية الريف» من أجل الاستقرار والتطور الاجتماعي العام في الريف والمدينة معاً، فالبلدان المستقلة لا تستطيع أن تطور زراعتها وتمد الشعب بالغذاء وتطور الصناعة الغذائية لتأمين الاحتياج الأساسي للشعب إذا كان الفلاحون جياعاً والريف يعاني فقر مدقع وتفاوت طبقي وتناقض بين الريف المدينة، بثراء الشريحة التجارية في المدينة على حساب المنتجين الزراعيين في الريف، وتطوير الخدمات في المدينة مع بقاء الريف متخلفا، كما هو عليه واقع الحال في بلادنا.

كان إنتاج المواد الغذائية دوماً ولا يزال مجالاً حيوياً لبذل الجهد البشري، كما كان ولا يزال الخلاص من شبح الجوع هو القضية الملحة للبشرية منذ الجماعات الإنسانية البدائية حتى عصرنا، ونحن بحاجة إلى تحقيق النهوض الزراعي من أجل هدفين مترابطين هما ضمان تموين البلد بالغذاء والمواد الزراعية الخام المتنوعة ذات القيمة الغذائية العالية الملبية للاحتياج البيولوجي للإنسان، والمضي قدماً في التخفيف من التناقض بين الريف والمدينة، على طريق التقريب بين ظروف الحياة المادية والثقافية والمعيشية.

### قضية الأرض

إن من مهام الثورة الشعبية حل المسألة الزراعية ومسألة الأرض في الجمهورية اليمنية، انطلاقاً من الظروف الواقعية الملموسة وبشكل عادل بما يرفع الفقر والعوز عمن لا يملكون الأرض، بعد دراسة واستخلاص نتائج تجربة الإصلاح الزراعي والتعاونيات ومزارع الدولة في «اليمن الديمقراطية» وتجربة التعاونيات في «العربية اليمنية» والاستفادة مما كان صائباً ومازال مطلوباً اليوم في هذه التجارب وغيرها من التجارب الإنسانية، وخاصة تجارب بلدان الشرق التي كانت مستعمرة وشهدت أوضاعاً اجتماعية اقتصادية متقاربة في العالم العربي الإسلامي ودول شرق آسيا ودول جنوب شرق آسيا.

وترتبط بمسألة الأرض مسألة تجميع حيازات الأراضي الصغيرة المتفرقة في تعاونيات أكبر على أساس طوعي من أجل إمكانية تخطيطها وحساب الجدوى الاقتصادية من توجيه النشاط الإنتاجي فيها وكذلك قدرة الدولة والفلاحين على إدارة عملية الإنتاج في مختلف مراحلها.

لا تقتصر مسألة حل القضية الريفية والزراعية في رفع الإنتاج الزراعي والوصل إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، فلا بد أن يترافق مع هذا الهدف الاستراتيجي والشعار الثوري مضمون اجتماعي للإنتاج، فبدون عملية إصلاح زراعي واقعي عادل -يراعي طبيعة ملكية الأرض في بلادنا- سيؤدي تطور الإنتاج الزراعي والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي إلى زيادة التفاوت الاقتصادي الاجتماعي في الريف وهو الأمر الذي سيخلق مشكلة مستقبلية فيه.

ومن المهم في هذا السياق أيضاً استعادة الأرضي المملوكة للدولة والأوقاف وأراضي المواطنين والشركات والجمعيات وغيرها من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير شرعية من قبل أطراف النخبة الحاكمة -الذين حولوا الأرض إلى سلعة للمضاربة من أجل الربح ونفوا عنها الوظيفة الاجتماعية الإنتاجية وحقيقة كونها ثروة قومية- وإعادة الحقوق لأهلها.

وفي هذا السياق تبرز مهمة استعادة أراضي الدولة والمواطنين والجمعيات التعاونية ومزارع الدولة في المحافظات الجنوبية والشرقية التي حصلوا عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٧٠م وتم السطو عليها عقب حرب صيف ١٩٩٤م أو شرائها بالإكراه بمبالغ زهيدة.

ومن ضمن الحلول إيجاد علاقة إيجار عادلة في الأراضي الزراعية بين الملاك والمستأجرين وفق مبدأ التوازن بين إيجار الأرض وبين ما يحققه المستأجر من ريع فلا يظلم المؤجر ولا المستأجر.

وأيضاً زيادة رقعة الأراضي الزراعية وتطوير نطاق أعمال الري وإنشاء وإصلاح السدود والخزانات والبرك، ورفع مردود الإنتاج الزراعي عبر التوسع الرأسي ومن خلال تطوير أساليب الزراعة ومكننة العمليات الزراعية، وعن طريق التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي غير المهيئة للزراعة.

والاستفادة الكاملة من أراضي الدولة، ورفع الإنتاج عن طريق الاستخدام الأمثل لقوى الإنتاج من القوى العاملة ووسائل الإنتاج ورأس المال الاجتماعي، وتوحيد الملكيات الزراعية الصغيرة في أشكال تعاونية، ومكننة الزراعة واستخدام المدخلات الزراعية الحديثة. وتكتسب أهمية بالغة عقب عملية الإنتاج هذه مسألة تصريف المنتجات الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية، وهو ما يعني ضرورة أن تشكل التعاونيات الزراعية(الإنتاجية) وتعاونيات الإمداد والتسويق(الاستهلاكية) لتسويق منتجاتها بديلاً عن الوسيط التجاري الذي يثرى من هذه العملية على حساب المزارعين، وإلى جانبها مسألة تصنيع المواد الزراعية من عمليات تعليب وتجفيف وتجميد، وهو ما يتطلب إقامة مصانع متوسطة في القرى الزراعية حكومية وتعاونية وأيضاً إتاحة استثمار القطاع الخاص الوطني في هذا المجال التصنيعي.

### د. المسألة السمكية

وفيما يتعلق بالصيد وهو قطاع اقتصادي هام متجدد، فالصياد كما هو عليه حال الفلاح بحاجة إلى أن يتحرر من الاستغلال، ويعاني الصيادون بشكل أساس من نوعين من الاستغلال، الأول عدم امتلاك وسائل إنتاج من قوارب ووقود وشباك واضطراره أن يعطي جزء كبير مما يصطاده لمالك القوارب، والآخر إثراء الوسيط التجاري من بيع السمك حيث يشتريه من الصيادين مباشرة بسعر زهيد ثم يبيعه بسعر باهض على تجار التجزئة، ففيما لا يجد الصيادون ما يسد رمقهم ويعين على تعليم وصحة وتسكين أسرهم، تتراكم أرباح التجار.

وكما عليه حال المسألة الزراعية فحل المسألة السمكية ممكنة وأسهل من حل المسألة الزراعية التي تعقدها قضية الأرض، ومن الحلول الممكنة للمسألة السمكية ما يلي:

- محاربة شركات الاصطياد الاحتكارية الأجنبية التي تصطاد وتجرف البيئة البحرية بصورة غير مشروعة أو باتفاقيات مجحفة مع الحكومة اليمنية.
- تشكيل تعاونيات الصيادين، للقيام بمهمة الاصطياد الجماعي.

  تشكيل اتحاد الصيادين اليمنيين لتجميع الصيادين والدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والوطنية العامة.

- تشكيل تعاونيات الإمداد والتسويق السمكية، العائدة للصيادين أنفسهم والتي تتولى مسألة بيع الصيد للقطاع الحكومي أو الخاص وشراء مستلزمات الصيد.
- توفير الدولة ثلاجات عامة ومراكز تخزين سمكية تؤجر بأسعار رمزية للتعاونيات السمكية.
- بناء الدولة مصانع تعليب أسماك في السواحل لشراء الأسماك وبناء مصانع مختلطة ما بين التعاونيات السمكية والقطاع الحكومي.
- دعم مجال الاستثمار في الاصطياد والتصنيع السمكي المخصص للتصدير ويخضع نشاطه لرقابة الدولة واتحاد الصيادين والهيئات البيئة المختصة.

### هـ.المسألة الصناعية

تحتل الصناعة ما نسبته ١٢٪ من مجمل النشاط الاقتصادي في بلادنا، وهي نسبة صغيرة جداً وغير معقولة، في زمن الثورة العلمية التكنيكية في العصر الراهن، وهذا ما يجعلنا بلداً في واقعه الاجتماعي متخلفاً وتابعاً اقتصادياً وسياسياً، ولا يعود هذا الأمر لكون الشعب اليمني متخلفاً في ذاته فهو شعب حضاري عرف الصناعة من آلاف السنين، إلا أن قيود الرأسمالية الاحتكارية والتوجهات السياسية الاقتصادية العالمية فرضت على بلادنا أن تكون مجرد ريف للمراكز الصناعية تعطي المواد الخام النفطية والزراعية والمعادن، فيما تُصرف إلى بلادنا السلع الاستهلاكية عامة من عود وخيط تنظيف الأسنان والمسمار إلى آخر موديلات السيارات والسلع الكمالية.

تكتسب مسألة تطور الصناعة أهمية ملحة فهي كفيلة بتغيير الوضع في اليمن بصورة كلية نحو مستوى أرقى من الحياة المادية والروحية، ومعالجة مختلف القضايا والمشاكل الاجتماعية التاريخية نحو تعميق الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وامتلاك البلاد قدرات أكبر في الوقوف مع القضايا المركزية للأمة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل العدو الصهيوني، ومساعدة الشعوب المضطهدة والمستضعفة في العالم.

ونحن بحاجة إلى التطور الصناعي على أساس سيادة الملكية العامة الاجتماعية بصورة رئيسية المعبر عنها في القطاع العام والقطاع التعاوني والمختلط، وبمشاركة القطاع الخاص الوطني الخالص والاستثمار الأجنبي ولكن وفق خطط الدولة الاقتصادية وبالحد الذي لا يجعله مهيمناً على القطاع الاقتصادي بشكل عام؛ فبدون مضمون اجتماعي للتطور الصناعي ستزداد المشاكل الاجتماعية نتيجة اشتداد التفاوت الطبقي وستشتد تبعية بلادنا بتحول الصناعة فيه إلى فروع الشركات الأجنبية ولن يكون للصناعة فوائد وطنية.

إن مسألة تصنيع البلد مهمة من حيث مضمونها الاجتماعي فالصناعة أساس إنشاء اقتصاد وطنى مستقل قائم على أحدث منجزات العلم والتكنيك التي هي في حالة ثورة مستمرة، والتصنيع مدعو إلى تطوير التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني في المدينة والريف معاً.

وفي مقدمة ما نحتاج إليه بناء الصناعة الثقيلة القادرة على خلق وسائل الإنتاج وهو شرط الاستقلال والتحرر الاقتصادي من الهيمنة الغربية وشرط أساسي للصمود في ظروف الحصار والعقوبات الاقتصادية واشتداد توحش الرأسمالية العالمية.

والمقصود بالصناعة الثقيلة المناجم والتعدين وصنع الماكينات والصناعات الحربية الخفيفة والاستراتيجية، والصناعات الغذائية، ولدى بلادنا فرص كبيرة للتطور الصناعي، من حيث توفر معظم المواد الخام وخاصة معدن الحديد ومختلف المعادن والمواد الخام الزراعية ووجود القوى العاملة والفنيين(مع الحاجة إلى تطوير معارفهم ومهاراتهم)، ووجود الطاقة من نفط وغاز، ووجود السوق الاستهلاكية الداخلية، فيما الإشكال هو في مسألة التمويل المالي وهي مسألة يُمكن معالجتها عبر الجهود التعاونية الداخلية وإيرادات النفط والموانئ في الظروف الاعتيادية وكذلك تعويضات دول العدوان أو المنح والمساعدات المالية الدولية النزيهة، وفي هذا السياق لابد من إنشاء شركة تعدين وطنية تعمل في مختلف الفروع التي تتوفر موادها الخام في الوطن، وفي مقدمتها إنتاج الحديد الصلب الذي هو أساس تشييد صرح الصناعة.

ومن أجل قيام قطاع صناعي قوي فهناك سياسات يجب اتخاذها كالتالي:

الاستفادة القصوى من كل طاقات القوة البشرية الموجودة في البلاد والتوزيع الصحيح للقوى العاملة ورفع مستوى المهارة المهنية والفنية للعاملين وكذلك التوسع في إنشاء المعاهد التعليمية الفنية والمهنية وهو الأمر الذي من شأنه دفع الخريجين صوب مؤسسات الإنتاج وضمان الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة المدربة، وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بوصفها الشرط الأهم لتعزيز التنمية وإزالة التفاوت في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الثقافية في الريف والمدينة.

الاستفادة التامة من الموارد المادية والمالية التي تخصصها الدولة بغرض تطوير وتوسيع الإنتاج وصيانة المشروعات المملوكة للدولة وتتحمل أجهزة الدولة والوزارات والهيئات والمؤسسات وإدارة المرافق بالدرجة الأولى المسؤولية في تحقيق هذه المهمة.

دعم النشاط الإنتاجي للحرفين والأسر المنتجة، بقدر ما يساعد ذلك على زيادة إنتاج سلع الاستهلاك الشعبي وتغطية الطلب في السوق المحلية وكذا الحفاظ على الحرف اليمنية التقليدية وتطويرها، وذلك عبر إنشاء تعاونيات الحرفيين وتعاونيات الأسر المنتجة.

تصنيع المحاصيل الزراعية والثروة السمكية والحيوانية والاسمنت ومواد البناء وغيرها من الصناعات المعتمدة على المواد الخام الأولية المتوفرة في البلاد بدرجة رئيسية وإيلاء الأولوية في إنتاج السلع الاستهلاكية من المواد الغذائية والصناعة الخاصة بالاستهلاك الشعبي اليومي، من أجل تأمين المعيشة اليومية للجماهير الفقيرة والكادحة في الريف والمدينة.

### و.التجارة الداخلية والخارجية

تشترط إدارة التجارة أن تكون علمية مخططة وأول ما تبرز في السياسة التجارية المطلوبة هي مهمة تطوير وتوسيع التجارة الداخلية والخارجية وزيادة دورها في تلبية حاجات السكان من المواد والسلع الأساسية والاستهلاكية والتنموية ومتطلبات الصناعة والزراعة وكذلك مساهمتها في خلق التراكم المالي للبلد وضمان التطابق بين التجارة الخارجية ومحتوى السياسية الاقتصادية والاحتياجات الداخلية.

يجب أن ترتبط المسألة التجارية بصورة رئيسية بعملية الإنتاج المحلية وخصوصاً تنظيم عمليات التسويق للإنتاج الزراعي والسمكي، وبهذا الاتجاه فإنه من الضروري أن يقوم القطاع العام والقطاع التعاوني بتسويق المنتجات الزراعية (التعاوني والفردي)، وزيادة حجم الصادرات من الإنتاج المحلي، وربط التجارة الداخلية بعملية الاستهلاك الشعبي اليومي.

وعلى الدولة في إدارة النشاط التجاري الداخلي التركيز على تضييق الهوة ما بين المنتج والمستهلك، وتجريم تحول دور الوسيط التجاري إلى مصدر لمراكمة الثروة بشكل طفيلي، وتحدد الدولة وفقاً للظروف الاقتصادية والمعيشية أرباح دور الوسيط التجاري، والرقابة على تجارة التجزئة وتحديد أسعار موحدة مستقرة للسلع والموارد الضرورية في عموم الجمهورية وبالأخص السلع الغذائية.

وكذلك الرقابة على حجم ومضمون الاستيراد، وتطوير التجارة الخارجية وتنظيمها على أساس علمي وتوسيعها مع الدول الصديقة والأقطاب الدولية الناهضة المناهضة للإمبريالية الغربية والصهيونية.

ومن مهام القطاع التجاري محاربة الاحتكار والتلاعب بالأسعار في السلع الأساسية بواسطة توسيع وتطوير فروع البيع بالتجزئة التابعة للقطاع العام وتفعيل دور المؤسسة الاقتصادية اليمنية لتقوم بذلك، والعمل على انتشار جمعيات التسويق والإمداد التابعة للتعاونيات الزراعية والصناعية والسمكية في عموم الجمهورية اليمنية لتساهم في عملية ايصال السلع إلى المستهلكين، بأسعار معقولة تراعي الواقع الاقتصادي العام، وذلك من أجل مكافحة نمو الشرائح التجارية الطفيلية التي تثرى على جهود العُمّال وعلى حساب احتياجات الشعب.

**التجارة الخارجية**

في المرحلة السابقة للثورة الشعبية لم يكن للدولة سلطة إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، وكان النظام الرأسمالي العالمي وعلى أساس تقسيم العمل العالمي ترك لبلادنا وظيفة توريد المواد الخام النفطية والزراعية والسمكية واستهلاك المنتوجات الجاهزة، فقد ورثت بلادنا من الماضي الاستعماري الاستبدادي اقتصاداً متخلفاً تابعاً.

فعلى الدولة اليوم أن تؤثر بشكل فاعل في تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية واجتذب واستخدم الرأسمال الأجنبي لصالح التطور الوطني، فالعلاقات الاقتصادية الخارجية أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية وتعتبر عاملاً هاماً في تطويرها، وفي سبل ذلك على الدولة أن تسن القوانين الحمائية والاستثمارية وتنشئ وتراقب شتى الهيئات التي تعمل في مجال الاقتصاد الخارجي.

إن قيام الدولة بإدارة الصلات والعلاقات الاقتصادية الخارجية يساعد على تصنيع البلاد وعلى إنشاء اقتصاديات متعددة الفروع ويقضى على التطور الاقتصادي الأحادي الذي يجعل من الدولة مجرد منجم للمواد الخام بالنسبة للشركات العابرة للأوطان.

كما أن إدارة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية يمكنها من الحصول على الأموال اللازمة لتطورها الاقتصادي، وهذه الأموال عبارة عن المداخيل الناتجة عن التصدير واستئجار السفن والسياحة وغيرها، وتوظيفات الرأسمال الأجنبي المنضبط بسياسة الدولة الاقتصادية.

إن ارتباط التجارة بالإنتاج يتضح من خلال العلاقة الضرورية بين القطاعين فعلى الدولة أن تشجع تطوير إنتاج البضائع المستوردة سابقاً وكذلك تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية بمقادير تكفي لأجل تأمين المقتضيات الداخلية وخاصة الحبوب، ومن جهة أخرى أن تعفي أرباب العمل(المُصدرون) من الضرائب وتقدم لهم القروض بشروط تفضيلية وذلك من أجل تحفيز تطوير فروع التصدير وبقصد تحفيز وإنماء وتنويع التجارة الخارجية، دون أن يؤثر توجيه المنتجات للتصدير على الاستهلاك الشعبي في الداخل الوطني، كما أن على الدولة البحث عن أسواق جديدة للتصريف وتوسيع تشكيلة البضائع المخصصة للتصدير، وعلى الدولة أيضاً إنشاء صندوق وطني لتشجيع وتحفيز التصدير، يراقب نوعية المنتوجات المعدة للتصدير ومطابقتها للمقاييس، ويقوم بمهام البحث عن أسواق جديدة، ويتحقق من تخفيض الضرائب على المشروعات التي تُنتج من أجل التصدير، وكذلك التكفل بالمشاركات الخارجية وحملات الترويج والمعارض الدولية للسلع اليمنية، وكذلك التنسيق مع البنوك الوطنية من أجل تأمين الإقراض(للمصدرين).

## ز. تحقيق التراكم المالي

تبرز في مقدمة القضايا الهامة من أجل تطوير البنية الصناعية والزراعية قضية إيجاد التراكم المالي في الدولة، بحيث تتمكن من توظيف هذه التراكمات المالية برشد من أجل النهوض باقتصاد البلاد ومن أجل إنجاز مهمة تصنيع البلاد بالمقام الأول.

إن القاعدة الإنتاجية الضرورية لأجل ضمان التراكم في بلادنا تعتبر ضئيلة جداً وذلك من جراء التخلف الإقطاعي الموروث عن الاحتلال التركي والميراث الاستعماري البريطاني والنهب الاستعماري الجديد الأمريكي الأوروبي، وتعدد الأنماط الاقتصادية وضعف المستوى العلمي-الثقافي والإعداد المهني للسكان عموماً وفي مقدمتهم القوى العاملة، ولذا فإنه من الصعب تحقيق التراكم في بلادنا دون إنجاز التحولات الاجتماعية ومنها تأميم ومصادرة ملكية الفئات الاستغلالية الفاسدة والخونة، وتأميم الرأسمال الأجنبي في الصناعات الاستخراجية أو إقامة مراقبة صارمة عليه، وتحقيق الإصلاح الزراعي وتوسيع نطاق وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتشديدها، والاستفادة من حماس الجماهير.

إن انجاز مهام التطور الاقتصادي الاجتماعي في بلادنا تستحيل بدون ضمان مستوى معين من التراكمات المالية، وحل قضية التراكم يقتضي في نهاية المطاف إنجاز تحول عميق في كل تركيب الاقتصاد، ورفع إنتاجية العمل في فروع الاقتصاد الرئيسية، وجمع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بشكل ضرائب وحسومات من أرباح المشاريع التابعة لقطاع الدولة ومساعدات أجنبية وغير ذلك فتراكمها في الميزانية وفي صندوق سيادي.

## ح. حل القضايا الخدمية

من مهام الثورة حل القضايا الخدمية المرتبطة مباشرة بحياة المجتمع في المجتمع وطبقاته الشعبية الكادحة والعاملة بما فيهم صغار الموظفين، وفي مقدمة هذه القضايا الأشد إلحاحاً، قضايا الإسكان والصحة.

**قضية الإسكان في المدن:** تعد قضية الإسكان هي القضية الأساسية في المدينة، وهناك شريحة من أبناء شعبنا من المحرومين في المدن ينامون على الأرصفة، كما أن ايجارات المنازل تستنزف في المتوسط نصف ما يحصل عليه العامل والموظف من أجر، وتبرز قضية توفير السكن اللائق للشعب كأحد أهم حقوق المواطنة، وشرط ضروري لتحقيق العدالة.

تأمين سكن لكل مواطن مهمة ثورة عظيمة وهي في ذات الوقت مهمة ممكنة، تستطيع ثورتنا الشعبية المجيدة من تحقيقها كما فعلت -إلى حد ما- ثورة ١٤ أكتوبر، وكثير من الثورات العادلة في التجربة الثورية العالمية، وكل ثورة انطلقت لحل هذه الإشكالية من خصوصية مستوى التطور الاجتماعي في واقعها الملموس، ولا يضر الدولة أن تمنح شعبها من أموالها وأراضيها العامة لمعالجة هذه الإشكالية.

مسألة الأرض هي مفتاح حل قضية المساكن، وعلى أساس استعادة الدولة أراضيها العامة وأراضي الأوقاف من أعمال السطو التي شابتها في الفترة السابقة التي ترافقت مع التغيرات السياسية في البلد، يُمكن على هذا الأساس المادي توزيع قطع أراضي للشعب، كمدخل لحل القضية.

إن مسألة حل الإسكان في بلادنا وتحقيق العدالة أمر ممكن، وهناك أكثر من وسيلة للقيام بها، وفي مقدمتها والأكر إلحاحاً تكفل الدولة كمشاريع وطنية إستراتيجية ببناء مساكن جديدة تقوم بها الدولة في أراضي المال العام، وتوزع على أساس الفئات الاجتماعية الأكثر حاجة وفقراً ممن لا يمتلكون مساكن، منهم على سبيل المثال لا الحصر أسر الشهداء وكذلك المحرومين والمشردين في المدن ممن لا يملكون قطع أرض في الريف، وكذلك المهمشين وأسر عُمال النظافة، والمعاقين وجرحى الحرب الوطنية، والمشتغلين في حقول الفكر الثقافة والفنون ممن يعيشون ظروف حياة كادحة.

وبخلاف هذه الفئات الكادحة الأكثر إلحاحاً، فتشترك الدولة مع المؤسسات العامة والخاصة الانتاجية والخدمية في توفير قطع أرض والمساعدة في البناء للعاملين في هذه المؤسسات ممن لا يملكون منازل، فيما تتوزع نسبة مساهمة العاملين في قيمة الأرض أو قيمة البناء وفقاً للمداخيل التي يحصلون عليها، وتكون الأولوية في الدعم للعمال والجنود والمعلمين خاصة وأنهم أثر القوى العاملة (في حقول الانتاج والخدمة والحماية) الذين يعجزون عن ادخار المال من رواتبهم وأجورهم.

وتدخل ضمن حو ومسألة السكن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بما يحمي مصالحهما وما يحقق الاستقرار الاجتماعي، وتُحدد قيمة إيجار العقار بناء على الوضع الاقتصادي الملموس في البلد، وعلى أساس تقييم المنازل إلى درجات أولى ثانية ثالثة رابعة خامسة، ويعطي مالك العقار ضرائب للدولة على أساس هذا التصنيف. وكذلك التوجه نحو مشروع قرار يمكن المستأجر من تملك العقار الذي يستأجره بعد مدة معينة وخاصة العقارات التي شيدت منذ البدء من أجل التأجير ولا يستفد منها أصحابها في تسكين أسرهم أو لن يحتاجها أبناؤهم حين يكونون أسرهم الخاصة، وكذلك اعانة من يرغبون في بناء مساكن بتوفير قروض السكن وتخفيض أسعار الأسمنت والحديد والحجارة وغيرها من المواد الأساسية في البناء مع إعداد آلية رقابة حكومية على من يحصلون على هذا الدعم.

### ط. قضية الصحة

تأخذ قضية الصحة المرتبة الثانية بعد قضية الإسكان في إنهاك المواطنين والطبقة الشعبية وامتصاص مدخراتهم وتحويلهم إلى مدينين وفقراء، وهذه الاشكالية تنطوي على الكثير من الجزئيات منها مسألة المستشفيات الخاصة وتسليع القطاع الصحي وتحويل الخدمة الصحية والحياة الإنسانية إلى سلعة، والتعامل مع المريض كزبون، وإقرار العمليات والفحوصات والأدوية التي لا يحتاج إليها المريض، ومنها إشكالية المستشفيات الحكومية وتدني خدماتها المصاحب للفساد، وفي حالات أخرى وخاصة في الريف عدم وجود مستشفيات حكومية أو وجود ضغط على المستشفيات بتقديمها خدمة لعدد يفوق إمكانياتها. وكذلك مسألة ارتفاع أسعار الأدوية بعد أن تحولت إلى سلعة مالية، ففي غالب الأحيان تكون قيمة فاتورة الأدوية أكثر من قيمة الفحص والأجهزة سواء تمت في مشافي حكومية أو خاصة. ومنها كذلك مسألة الأخطاء الطبية.

تطوير البُنية الصحية الخدمية والإنتاجية هو السبيل الواقعي والسليم لحل هذه المشكلة أي ارتباط هذا القطاع بالقطاع الصناعي والتعليمي بصورة رئيسية وبالمهام الثورية والواجبات التي تقع على عاتق هذه القطاعات، وأول الحلول لمسألة الصحة، هي تشييد المستشفيات الجديدة والمدن الصحية في كل من المدينة والريف، وتشييد -القطاع العام والمختلط والخاص- صرح الصناعات الصحية التي تنقسم إلى قسمين إنتاج الأجهزة والمستلزمات الطبية وإنتاج العقاقير الدوائية، وكذلك الاهتمام بالتعليم الطبي العام والخاص وتطوير مراكز البحوث الطبية وتشجيعها، فهذا هو الحل الجذري لمشكلة.

أما الحلول الأولية والتي يجب أن تتزامن مع تطبيق الحلول الاستراتيجية فهي متعلقة بدور الدولة الخدمي والرقابي، فالخدمي تطوير ما توجد من مستشفيات ومراكز صحية ومحاربة الفساد الذي يبدد الإمكانيات الموجودة، وكذلك على الدولة القيام بدورها الرقابي على معايير المراكز الصحية، وتجريم التلاعب بأسعار الأدوية واحتكارها، وتحديد أسعار الاستشارات والمعاينة الطبية، ووضع حد أعلى لخدمات الرقود وغرف الإنعاش والفحوصات والأشعة تكون خاضعة للوضع الاقتصادي في البلد تصدر بها وزارة الصحة تعميمات عند الحاجة وتتابع تنفيذها، وفيما يتعلق بالأخطاء الطبية فمن الضروري أن تكون لجان التحقيق الطبية مشكلة من البحث الجنائي والقضاء وليست حصراً على المجال الطبية.

# المهمة الرابعة : النهضة العلمية الثقافية

## أولاً: الثورة العلمية

يعد إنجاز نهضة علمية شرط ضروري من أجل التطور والتقدم، فإذا كان التحرر من الهيمنة الأجنبية شرط قدرة الدولة على قيادة التحولات الاجتماعية الاقتصادية، فإن التحرر من الجهل والتخلف العلمي التكنولوجي هو الشرط الثاني لإنجاز هذه التحولات، وذلك لأن الإنسان -الذي هو أثمن رأس مال في الوجود- هو المعني بإنجاز هذه التحولات الاجتماعية الاقتصادية، والمعنى بالتطور السياسي والدفاع عن الوطن وعن قضايا الأمة والمستضعفين والمضطهدين في العالم.

يعد عصرنا هو عصر الثورة العلمية التقنية التكنلوجية، يتعاظم فيه دور العلم وأهميته في الحياة العلمية خصوصاً وفي عملية الإنتاج بل إن إنتاج العلم يكاد اليوم يتفوق على إنتاج أي من السلع المادية مقارنة بحجم التوظيفات المالية في العالم على قطاعات التعليم والثقافة والفنون والسينما والإعلام والدراسات والبحوث، فنحن في مرحلة يتطلب على العامل فيها أن يكون مثقفاً مستوعباً للعلوم والمعارف الجديدة لكي يُشغل الآلة ويصنع وينتج ويتعامل مع مختلف الأجهزة التي تتطور بسرعة ويتداخل فيها النشاط الإنساني مع البرمجة الالكترونية والعقل الصناعي.

إن حاجة العلم بالنسبة لشعبنا الذي يعاني صنوف من التخلف العلمي -بفعل السياسات الاستعمارية- حاجة وجودية وجوهرية لعملية البناء الواعي من أجل إدراك عميق للظواهر الطبيعية والاجتماعية والسياسية. فعلى العلم تتوقف قدرة القوى العاملة على الإنتاج والتحويل وتتوقف قدرة وسائل الإنتاج على التطور، وتتوقف مسألة التخطيط والتقويم على العلم، أي مسألة توجيه النشاط الإنساني على نحو مبرمج واعٍ في مجمل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

إن مقدمة حل قضايا التعليم والثقافة هي قبل كل شيء إيجاد البنية التحتية القادرة على النهوض بهذا القطاع، من بناء المدارس، ودور النشر الحكومية، والمصانع والمطابع الخاصة

بإنتاج الوسائل المطلوبة في العملية التعليمية والتثقيفية في آن، وعلى المستوى القريب محاربة الفساد وتوجيه الموارد نحو الجوانب الأكثر إلحاحاً والتي ترتبط مباشرة في النشاط الإنتاجي والخدمي على حساب الجوانب الإدارية البيروقراطية، وإلى جانب هذا الأساس المادي المطلوب تطويره فهناك قضايا أخرى ملموسة وهي تفصيلية كالتالي:

**مسألة محو الأمية،** ازالت الأمية موجودة في المجتمع اليمني، سواء أمية القراءة والكتابة، أو أمية استخدام الحاسب الآلي في الريف والمدينة معاً، هذه الأمية بشقيها تقف حجر عثرة أمام التنمية والتطور فلم يعد –اليوم- هناك عمل مثمر بالإمكان ممارسته دون معرفة علمية، سوى أشكال الحراثة التقليدية المعتمدة على المحراث الخشبي والتي لا مستقبل لها. إن محو الأمية أبرز مهمة تعليمية وتثقيفية وهي مهمة ممكنة. وتبلغ أمية القراءة والكتابة ٦٥٪ من إجمال السُكان، والذي تضاعف إثر الحرب العدوانية وتدميرها للقطاع التعليمي والاقتصادي (٥٣)

**شعبية التعليم،** أي أن يكون كل مواطن لديه القدرة على أن يتعلم ويرتقي في الصفوف حتى الدراسات العليا، وهذا يعني بأن التعليم يجب أن يكون مجاناً في مختلف مراحل الدراسة، لأن الواقع في بلادنا أن التعليم وخاصة العالي الماجستير والدكتوراه «سلعة» لا يستطيع أن يحصل عليها إلا مَن يعيشون في مستوى اقتصادي جيد فيما أبناء الكادحين والفقراء وهم عموم الشعب لا يستطيعون تدريس أولادهم، وهذا الأمر يكرس الظلم الاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص وخاسرة عقول وإبداعات.

**أوضاع المعلمين،** يعيش المعلمون في بلادنا ظروف حياة اقتصادية بائسة، فيما طبيعة عملهم تحرمهم من إمكانية القيام بعمل آخر وإن قاموا به من أجل تحقيق الكفاف المعيشي فإن ذلك يأتي ذلك على حساب وظيفتهم الأساسية ورسالتهم في الحياة،، فهي ظروف معيشية بئيسة لا يُمكن للمعلمين في ظلها أن يتفرغوا للتعليم ويقدموا كل ما يستطيعون للطلاب وبناء جيل متسلح بالعلم قادر على التأثير الإيجابي في واقع الحياة، ولذا فإن رفع أجور المعلمين وتخصيص برامج رعاية صحية لأسرهم ونظام إسكان مهمة أساسية وضرورية من أجل قيامهم بواجب تنشئة أجيال المستقبل.

**مسألة المستلزمات التعليمية،** هي الأخرى من المشاكل التي تعيق العملية التعليمية والدراسات والعليا، ولهذه الإشكالية جانبان الأول عدم وجود المستلزمات لدى المدارس والجامعات المطلوبة لاستخدام المعلمين، والثانية ارتفاع سعر المستلزمات التعليمية للطلاب في المراحل الدنيا والعليا من كتب وملازم ومراجع ودفاتر وأقلام ولوحات وحواسيب وخاصة

(٥٣). موقع عُمان، **«الحرب ترفع نسبة أمية اليمنيين إلى ٦٥٪»** (٢٩ يناير ٢٠٢١م،). متوفر على الرابط:

https://www.omandaily.om

مستلزمات الأقسام التطبيقية كالطب والهندسة، وحل هذه المسألة في الوضع الراهن الرقابة على الأسعار وتجريم التلاعب بها والفساد فيها، ومستقبلاً التوجه نحو توفيرها بصورة مجانية وتصنيعها وطباعتها حكومياً أي توفير البنية المادية للنهوض المعرفي العلمي الثقافي.

**التناقض بين مخرجات التعليم والواقع،** تعود هذه المشكلة إلى عدم وجود تخطيط عام للبلد يوجه التعليم بناءً على المهام الاجتماعية الاقتصادية الماثلة، ومعالجة هذه المشكلة تكون في تحديد المخرجات التعليمية بما يلائم خطط الدولة الراهنة وبعيدة المدى والاستراتيجية المستقبلية.

**مسألة تخلف البرامج العلمية** والاعتماد على الجانب النظري على حساب التطبيقي، هذه المشكلة من أبرز مشاكل التعليم وهي مرتبطة بمشكلة تناقض مخرجات التعليم مع الواقع، ويتطلب حلها إعادة بناء المناهج التعليمية مجدداً وتصحيحها وخاصة العلمية منها بناءً على آخر منجزات العلوم في مختلف الأقسام البيولوجية والفيزيائية والكيميائية والفلكية وتشجيع البحث العلمي بما يؤدي إلى مواكبة العلوم في تطورها وتطويرها في آن، وترتبط بهذه المسألة وضع برامج عمل تطبيقية في مختلف العلوم التطبيقية، واعتماد البحث العلمي كنهج في مختلف العلوم الإنسانية من آداب وفلسفة وعلم نفس وآثار وغيرها، وإضافة مواد إنتاجية تطبيقية صناعية زراعية حرفية في مواد مختلف المراحل الدراسية.

**إشكالية إعداد وتأهيل المعلمين،** في واقع الحال وفي العقود الأخيرة نجد أن وظيفة المدرس متروكة لمن هم في مستويات علمية بسيطة وليس عندهم استعداد لدخول أقسام أخرى أكثر تعقيداً، فيفضلون اللجوء إلى أقسام التربية التي تشهد انخفاضاً في الإقبال عليها من عامٍ لآخر بشكل خطير، وهذه المشكلة تتطلب تفعيل معاهد إعداد وتأهيل المعلمين وتطويرها بناءً على آخر منجزات العلوم والأساليب والمناهج التعليمية، ويرتبط بهذه المسألة مكافحة الفساد والتدخلات السياسية الحزبية في التعيينات في الوظائف المتعلقة بالقطاع التعليمي.

**مشكلة التعقيدات الإدارية** هي الأخرى من أبرز القضايا التي تواجه العملية التعليمية وخاصة التعليم العالي من حيث إجراءات التسجيل واستخراج وتعميد الوثائق والعودة إلى البحوث وغيرها من المعاملات الإدارية البيروقراطية السائدة في مختلف المؤسسات الحكومية، وحل هذه الإشكالية يكون عن طريق اللامركزية الإدارية وعن طريق الأتمتة والربط الشبكي وتحويل الإجراءات إلكترونيا، وترتبط بالبيروقراطية مسألة الفساد وتبديد ما يوجد من المال والإمكانيات المطلوب الحرص عليها وصرفها في الجوانب الأكثر إلحاحاً وعملية.

**ثانياً: النهضة الثقافية**

أفسحت الثورة مجالاً لنشوء المثقفين الثوريين الجدد المنحدرين من صفوف الطبقة الشعبية في الريف والمدينة، وهذه الشريحة المثقفة الثورية التي جسدت في إنتاجها الثقافي المصالح الشعبية الثورية والوطنية والقضايا الإسلامية والإنسانية الأوسع، يجب دعمها وفتح المجال أمامها لاستكمال الدراسات العليا، من أجل تحقيق التغيير الجذري في الحياة الأيديولوجية والثقافية فلابد من القيام بالنهضة الثقافية المنطلقة من واقع شعبنا الراهن واحتياجاته الثقافية الأكثر إلحاحاً وخصوصياته.

طبقاً لمتطلبات المرحلة الراهنة فانه من الضروري توجيه النشاط الإعلامي والثقافي والفني والمراكز الثقافية والمكتبات والأندية إلى تربية المنتجين والمستضعفين وعامة الشعب بالروح الثورية وضمان اشتراكها النشط البناء في التحولات الاجتماعية الاقتصادية والعمل بدأب وصبر على نشر الأفكار الثورية بين أوساط الشعب.

تتمثل إحدى مهمات العمل الأيديولوجي في تربية جماهير الكادحين بروح حب الوطن اليمني والجهاد والفداء دفاعاً عنه ونصرة قضايا الشعوب العربية والإسلامية وحقوقها في التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة وحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه ومقدساته وحق العودة والتضامن الأممي مع الشعوب التي تواجه الاستعمار الامبريالي والصهيونية، وتربية الجماهير على نبذ الأفكار العنصرية والأفكار الطائفية والمناطقية، وكذلك أفكار الداروينية السياسية الغربية والأفكار الصهيونية.

كما تبرز مهمة تطوير الأدب والثقافة وتطوير الفن التشكيلي والموسيقى والرقص الشعبي والشعر الشعبي والفصيح لجعله أكثر تعبيراً عن حياة المنتجين والمستضعفين ومعبراً تعبيراً صادقاً الحياة النابضة بالحب والعمل والتطلعات الشعبية من أجل بناء الحياة، وعن الملاحم التي اجترحها الشعب وقواته المسلحة في الحرب الوطنية الراهنة ومختلف مراحل الثورة الشعبية، من خلال بناء المؤسسات المعنية بتدريس هذه الفنون، ودعم تشكيل الاتحادات والروابط العلمية والإبداعية، ورعايتها من قبل المؤسسات ذات العلاقة، ودعم جهود الترجمة والنشر وفي مقدمة ذلك بناء دور نشر حكومية، وتوفير الأجواء الملائمة لحرية الإنتاج الإبداعي والنقد والحوار الفكري وحل المشكلات التي تعترض العلماء والمثقفين والفنانين وسائر المبدعين.

ومن مهام الثورة الشعبية تعزيز الهوية اليمنية التي تتجاوز الإنتماءات المناطقية والجهوية. والهوية الإيمانية التي تتجاوز الإنتماءات المذهبية على أساس فهم ثوري للقرآن الكريم، وإعادة اعتزاز اليمني بهويته الحضارية التاريخية وأدواره المشرفة في التاريخ الإنساني والتاريخ الإسلامي، والتراث اليمني الذي يجل العقل والعدل ويحث على العمل ونصرة المستضعفين، وكذلك إعادة الاعتبار للتاريخ الوطني اليمني المجيد في مواجهة الغزاة، وخاصة في العصر الحديث، بإنصاف تاريخ ثورتي التحرر الوطنية اليمنية ضد الاستعمار العثماني والبريطاني، وإعادة الاعتبار لأهداف ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر.

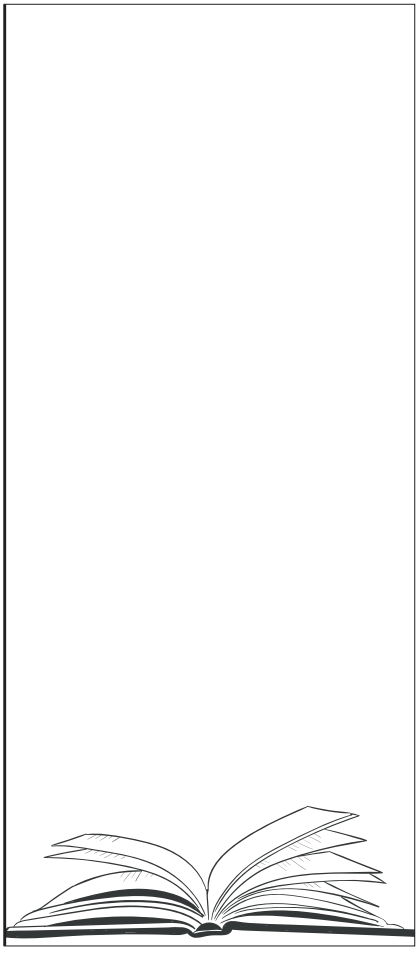

# الملحقات "وثائق"

# وثائق الفصل الثاني

# اتفاق إعلان الوحدة اليمنية:

إن الوطن اليمني يعيش مرحلة الإعداد الكامل لإعادة بناء وحدته وإنشاء دولة الوحدة بما تشهده الساحة اليمنية من نشاطات متواصلة على كافة المستويات القيادية والحكومية والتنظيمية والشعبية والهيئات والاتحادات النقابية والجماهيرية لتنفيذ اتفاق عدن التاريخي في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩م ومواصلة للمشاورات المخلصة والجادة التي تتم بين قيادتي الوطن من أجل تعزيز الإرادة الواحدة لقيادة العمل الوحدوي وتثبيت واجب المسؤولية لدى كافة القيادات وعلى كل المستويات.

ومن أجل سلامة الخطوات والإجراءات الوحدوية في المرحلة الانتقالية وقيام دولة الوحدة، وتقديراً من القيادة لكل ما يطرح على المستوى الوطني من نقاشات وحوارات وطنية، وحرصاً على توفير كامل السلطات الدستورية لدولة الوحدة فور قيامها وعدم وجود فراغ دستوري في ظلها، وتحقيقاً للشرعية الكاملة للمشاركة الشعبية والديموقراطية في الحكم، ونظراً لضرورة أن تكون الفترة الانتقالية بعد قيام الجمهورية اليمنية محددة بمدة كافية لاستيعاب عملية الإعداد لمستقبل الدولة اليمنية وإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب، وحرصاً على أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشرعية الدستورية وعدم اللجوء إلى تجاوز الدستور أو تعديله من قبل أي جهة غير مخولة حق التعديل، وتأكيداً على نقاوة البناء الوحدوي الذي يقوم على أسس وطنية مستندة على أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين ومنطلقاً من انتمائه القومي والإسلامي والإنساني...

فقد شهدت صنعاء أول اجتماع لكامل قيادة الوطن اليمني ممثلة في الأخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، والأخوة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة والمجلس الاستشاري وعدد من أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ومن كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين وذلك خلال الفترة من الرابع والعشرين حتى السابع والعشرين من رمضان ١٤١٠هـ الموافق ١٩ – ٢٢ نيسان أبريل ١٩٩٠م حيث تم الاتفاق على ما يلي:

**المادة (١)**

تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من أيار/ مايو عام ١٩٩٠م الموافق ٢٧ شوال ١٤١٥ هـ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

**المادة (٢)**

بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيسا لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.

ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور.

**المادة (٣)**

تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور.

وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

**المادة (٤)**

يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (٤٥) عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

**المادة (٥)**

يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة بموجب الدستور.

**المادة (٦)**

يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

**المادة (٧)**

يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلَمها والنشيد الوطني وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس، كما يتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد وذلك للبت فيما يلي:

- المصادقة على القرارات بالقوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة.
- منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه.

- تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠م.
- مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة.

**المادة (٨)**

يكون هذا الاتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب.

**المادة (٩)**

يعتبر هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليها وفقاً لما أشير إليه في المادة السابقة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق.

**المادة (١٠)**

تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقين.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في صنعاء بتاريخ ٢٧ رمضان ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٠م.

**الموقعون:**

علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.

# وثيقة العهد والاتفاق

## الصادرة عن أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**مقدمة:**

**الحمد لله القائل «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا».**

**صدق الله العظيم**

في الفترة من ١ جمادي الآخر إلى ٧ شعبان ١٤١٤هـ الموافق ١٩٩٣/١١/١١م إلى ١٩٩٤/١/١٨م عقدت لجنة حوار القوى السياسية أعمالها المتواصلة الدؤوبة في كل من صنعاء وعدن في مسعى وطني صادق لاحتواء الأزمة السياسية التي يعيشها الوطن للوصول إلى المخارج الحقيقية للدفع بمسيرة الوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م في طريق المسيرة من أجل تعزيز الوحدة والديمقراطية واستقرار وترسيخ بناء دولة النظام والقانون والمؤسسات.

وجاءت جهود لجنة حوار القوى السياسية بعد أن بلغت الأزمة السياسية وتداعياتها حداً لا يمكن لأحد القبول به، واستجابة للحاجة الماسة لتكاتف جميع أبناء الوطن اليمني من أجل الإسراع في وضع نهاية حاسمة لتلك الأزمة وآثارها السلبية والضارة التي كادت أن تعصف بالوطن والشعب وتودي بوحدتهما وتماسكهما وتطيح بكل مكتسبات الشعب الوطنية بعد معاناته ونضاله الطويلين الذي زكته دماء قوافل الشهداء من الآباء والأجداد.

لقد بدا اليمن أمام العالم أجمع وكأنه على وشك السقوط في هاوية محققة جراء تلك الأزمة الناجمة في الأساس عن افتقاد الثقة والأخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة والتداخلات في المهام والصلاحيات وعدم الإلتزام بالدستور والقوانين والنظم النافذة.. وهو ما أدى إلى تفاقم تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإضرار بقوت الشعب على النحو المحزن الذي آلت إليه الأمور.

وبعد جهود صادقة مضنية من أجل وضع الخطوات والقواعد النهائية لإعادة الأمن والاستقرار والأمن في الوطن اليمني الغالي، ولتفادي تكرار ما حدث حماية للوحدة وتوسيعاً للمشاركة الشعبية في صنع القرار وإنجازه، وتأسيسياً لديمقراطية حقة تبدأ من القرية إلى قمة الدولة بغية وضع اللبنات المتينة لدولة يمنية قوية تحمي ولا تهدد تصون ولا تبدد بعد تلك الجهود أثمرت أعمال لجنة حوار القوى السياسية بالوصول إلى هذه الوثيقة التي تشكل البداية السليمة والمدخل لصحيح لبناء اليمن الجديد، يمن الوحدة والحرية، وتؤكد حكمة اليمانيين في تغليب العقل والمنطق فوق كل الاعتبارات.

وبإعلان هذه الوثيقة على الشعب اليمني تلتزم كافة القوى السياسية، بعد أن وقعت عليها كافة الأطراف، بالتقيد بها وبمواصلة كافة الجهود لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ على النحو الوارد فيها.

وتحتوي هذه الوثيقة الوطنية على القضايا الهامة التي شملها حوار القوى السياسية كما يلي:

١- اتخاذ الإجراءات لإلقاء القبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات ومحاولات الاغتيالات والتقطع وغيرها من الحوادث المخلة بالأمن والبدء الفوري في محاكمة المقبوض عليهم في الأعمال التخريبية محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة للمتهمين وتنفيذ العقوبات دون تباطؤ.

٢ -تؤكد لجنة الحوار ما تضمنه بيان الحكومة بالنسبة للإجراءات الخاصة بمناهضة الإرهاب المحلي وضرورة الإلتزام بسياسة اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي وإبعاد العناصر غير اليمنية التى تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال وإبعاد من تثبت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية ويتم ذلك عبر الأجهزة المختصة، ومنع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمة بالإرهاب.

٣-تعلن لجنة الحوار للقوى السياسية وقوفها ضد أي تهاون أو تلكؤ عن اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة من قبل الأجهزة المعنية ضد المتورطين بالأعمال الإرهابية والتخريبية.

٤- يعتبر كل من يؤوي متهماً أو يتستر عليه تعلن الأجهزة الرسمية اسمه أو هارباً من السجن، مخالفاً للقانون وتتخذ ضده الإجراءات القانونية.

٥- توضع خطة لإلقاء القبض على الفارين.. والمطالبة عبر الإنتربول أو عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين أو الفارين إلى الخارج من اليمنيين أو إجراء محاكمتهم غيابياً.

٦- تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الإرهاب والتخريب بعد إجراء التحريات وجمع المعلومات وفي إطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون وأكفاء تتوفر فيهم الحيدة وعلى أن تحال القضايا إلى النيابة أولاً بأول.

٧- تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة إصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها، والنظر في القانون الحالي لجعله أكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والاتجار به.

٨- يتم التحري والتأكد من وجود معسكرات أو مقرات للإعداد والتدريب على أعمال العنف واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

٩- لا تتجاوز خطة التنفيذ وإجراءاته مدة ثلاثة أشهر.

كل الإجراءات المذكورة في البنود السابقة تتم وفقا للقوانين النافذة وقواعد العدالة.

**التنفيذ**

١-تضع وزارة الداخلية خطة لإلقاء القبض على المتهمين الفارين أو الهاربين من السجن، أو الذين يقفون وراء المتهمين وبإسناد عسكري من قبل وزارة الدفاع عند الحاجة.. تحت قيادة وزير الداخلية وتقديم الخطة لمجلس الوزراء خلال أسبوع للمصادقة عليها.

٢-يقدم وزيرا الداخلية والعدل كشفا بأسماء المحققين المختارين للتحقيق في هذه القضايا - لمصادقة رئيس الوزراء.

٣-تجرى المحاكمات في مواقع حدوث الجريمة- وتقدم النيابة العامة مرافعاتها للربط بين القضايا في حالة أن المتهمين في قضية ما شركاء أيضاً في قضايا حدثت في مواقع أخرى وتقدم النيابة العامة وممثلوها في المحافظات القضايا للقضاء أولاً بأول.

يقدم وزيرا الداخلية والعدل كشفاً نصف شهري لمجلس الوزراء عن سير القضايا، والوقوف بحزم أمام أية تلكؤ أو تباطؤ من أي جهة.

**الجانب الأمني والعسكري:**

١- إزالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة لوزارة الداخلية أو لوزارة الدفاع أو مشتركة.

٢- تتولى وزارة الداخلية تحديد الأماكن التي تقتضي المصلحة الأمنية إقامة نقاط فيها على أن تتعاون مع وزارة الدفاع لتحديد النقاط العسكرية والأمنية المشتركة، وتشكل لذلك الغرض لجنة بقرار من مجلس الوزراء خلال أسبوعين، وتقدم هذه اللجنة مقترحاً بالنقاط المقترح إقامتها، ويصدر مجلس الوزراء قراراً في ضوء ذلك يحدد الآتي:

أ- النقاط التي تقع تحت مسؤولية وزارة الداخلية.

ب-النقاط التي تقع تحت مسؤولية وزارة الدفاع.

ج- النقاط التي تقع تحت المسؤولية المشتركة.

ويبدأ التنفيذ فور إصدار هذا القرار

٣- يعقد صلح عام بين القبائل، الغرض منه حقن دماء اليمنيين، ويتم بموجبه إنهاء الثأر، واعتبار كل من يمارس الأخذ بالثأر خارجاً عن القانون، وتتولى أجهزة الدولة المختصة اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة ضده، وحصر ومعالجة قضايا الثأر التي حدثت قبل تاريخ إصدار الإعلان، وتتحمل الحكومة أي نفقات يستلزمها ذلك، ويتم عقد هذا الصلح مع الأخذ بعين الاعتبار المسائل الأساسية التالية:

- أن تعلن الدولة صلحاً عاماً عبر مؤتمر وطني يشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعلماء وتدعو له، ويتم التوقيع على الإعلان من الجميع.
- يشكل المؤتمر لجنة حصر ومعالجة قضايا الثأر التي حدثت قبل الإعلان.

- يتم إعلان الصلح خلال شهر ويُعمل به من يوم الإعلان ويصدر قانون يعزز هذا الإعلان ويُعتبر كل من يأخذ بالثأر مخالفاً للقانون وتُتخذ ضده العقوبات التي يجب أن يحددها القانون.

٤-حفاظاً على مكانة القوات المسلحة في نفوس أبناء الشعب وصوناً لرصيدها النضالي العظيم المخلد في وجدان الشعب وذاكرة التاريخ يتم نقل الوحدات فيما كان يسمى بالأطراف في بعض مناطق محافظات تعز ولحج وإب وأبين وشبوة والبيضاء ومأرب وإعادة تمركزها في مناطق يتفق عليها من قبل لجنة فنية من القوات المسلحة بما يؤمن متطلبات الاستراتيجية الدفاعية للدولة، وحماية الأهداف الحيوية وتتخذ وزارة الدفاع الإجراءات المنفذة لذلك.

ويصدر بذلك خلال أسبوع ويبدأ التنفيذ فوراً.

٥-عدم تسيير أي دوريات عسكرية في المدن، أو على الطرقات وتتولى ذلك الشرطة طبقاً لمقتضيات الأمن.

٦-إنشاء جهاز استخبارات طبقاً لقانون يحدد كيفية تشكيله ومهامه وصلاحياته في حماية السيادة الوطنية وتشكل لجنة من الحكومة والحوار لإعداد القانون وتقديمه إلى مجلس الوزراء خلال فترة أقصاها شهر من تاريخه.

٧-البحث عن وسائل لإنهاء الوجود المسلح غير الرسمي ومنع توزيع الأسلحة على المواطنين تحت أي مسمى واعتبار ذلك جريمة مخلة بالأمن.

٨-إعادة تنظيم وزارة الداخلية بحيث تدمج وحدات الأمن المختلفة بما في ذلك الأمن المركزي، وتكون لها السيطرة عليها، وتحصر أي نفقات أمنية من خلال وزارة الداخلية، ويشكل مجلس الوزراء لجنة تقدم مقترحاً بهذا الشأن في مدة أقصاها أسبوعان.

٩-يتم إخلاء المدن من القوات المسلحة وإعادة تموضعها خلال فترة زمنية أقصاها شهران، ضمن خطة مركزية واحدة لتموضعها تمهيداً لدمجها وتنظيمها وتصحيح أوضاعها، تقدم من وزارة الدفاع وتقر من رئاسة مجلس الوزراء ويصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة، على أن لا تتجاوز عملية دمجها الأربعة الأشهر بعد تنفيذ عملية الإخلاء وإعادة التمركز في سياق بناء جيش وطني حديث، يعبر عن الوحدة الوطنية، ويواكب النهج الديمقراطي، متحرراً من كافة التأثيرات المناطقية والأسرية والقبلية وتسوية كافة الوحدات دون تمييز أو استبعاد ويبدأ التنفيذ بعد إقرار الوثيقة والتوقيع عليها من قبل أطراف الوفاق الوطني.

١٠-الإلتزام بعدم تحريك أي وحدات عسكرية أو تعزيزات بشرية أو مادية، وتجميد تنفيذ المشروعات التدريبية حتى تستقر الأوضاع ويصدر باستئنافها قرار من مجلس الوزراء ومصادقة مجلس الرئاسة وتبلغ وزارة الدفاع بهذا القرار وتتولى اللجنة العسكرية متابعة التنفيذ.

١١-يقتصر دور الشرطة العسكرية على أمن وانضباط الوحدات العسكرية وتمنع القيام بأي نشاط أو دوريات يتداخل مع اختصاصات الأمن العام.

١٢-يحظر ممارسة أي مظهر أو إجراء أو تصرف من شأنه أن يوحي بالتمايز أو التفاضل في التعامل بين

أفراد القوات المسلحة.

١٣-يمنع ضباط وجنود القوات المسلحة من التدخل في قضايا المواطنين وشؤون السلطات المحلية أو مزاولة أي نشاط في موقع عملهم يتداخل مع وظائف السلطات القضائية والتنفيذية.

١٤-يوقف التجنيد والتسليح والتعبئة للوحدات والميليشيات وحرس الحدود والحرس الشعبي وما شابهها وإلغاء ما تم استحداثه.

١٥-على وزارتي الدفاع والداخلية القيام بالإمداد والتموين للقوات المسلحة والأمن من خلال أجهزتها المختصة.

١٦-تلغى جميع الترقيات غير القانونية التي تمت منذ بداية عام ١٩٩٣م.

**التنفيذ:**

تشكل لجنة من مجلس الوزراء وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية للإشراف على تنفيذ هذا القسم - وتضع اللجنة جدول عمل زمني لأعمالها يقر من قبل مجلس الوزراء.

**تقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات:**

أ- تجسيد الدستور والقوانين واللوائح في الممارسة وتحديد مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة ورئيس المجلس ونائبه في ممارسة المهام الدستورية، ويعاد النظر في مهام واختصاصات مكتب مجلس الرئاسة وفقاً لذلك.

ب- منع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المحددة في الميزانية العامة بشقيها الجاري والتنموي المقرة من قبل مجلس النواب، والمحددة في قانون الميزانية العامة، مع ضرورة التقيد بالصلاحيات المحددة للصرف، وتحدد صلاحيات الصرف لكبار مسؤولي الدولة.

ج- لا يجوز الامتناع أو التباطؤ عن صرف أية اعتمادات مقررة في الميزانية أو التصرف بها من قبل أي جهة غير مختصة وفقاً لقانون الميزانية.

د- عدم التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية، والامتناع عن إصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق إرباكاً وتميز بين المواطنين وتفقد المستحقين فرصهم في التعيين والترقية.

هـ - إصدار قانون لتحديد مرتبات ومخصصات رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس وأعضاء المجلس، ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم بموجب الدستور.

**التنفيذ:**

أ- إلتزام فوري من الجميع بالتوقف عن الصرف وعدم التدخل في أعمال الهيئات.

ب- يشكل مجلس الوزراء لجنة لإعداد القوانين واللوائح خلال شهرين.

**ثانيا: أسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها:**

إن المهمة الرئيسية تكمن في بناء الدولة وإصلاح ما علق بها من تشوهات خلال الفترة المنصرمة.. حيث أثبتت تجربة السنوات الماضية منذ إعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م أن طريقة إدارة شؤون الحكم شكلت عائقا أمام اندماج النظامين السابقين وبناء دولة الوحدة.

ولذلك فقد توخى حوار القوى السياسية في عمله هذا الخروج من جو الأزمة إلى جو العمل الديمقراطي الجاد الذي يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ويرسخ الوحدة الوطنية. وانطلاقا من ذلك ركزت الوثيقة إلى جانب الأسس والمبادئ العامة على تحديد هيئات السلطات المركزية والمحلية للدولة وتحديد صلاحياتها ومهامها حتى يمنع التداخل والتدخل الذي يسبب الإرباك والاحتكام إلى الأزمات.

**الأسس والمبادئ العامة:**

تشكل الأسس والمبادئ العامة التالية أساساً لبناء الدولة وهياكلها سبيلاً لإيجاد دولة النظام والقانون والنظام المستقر وضمانة أكيدة للسير في بناء دولة اليمن الحديث المرتكز على:

١- الإسلام عقيدة وشريعة.

٢- الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر أو عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عبر الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

٣- الجمهورية اليمنية- دولة عربية إسلامية واللغة العربية لغتها الرسمية.

٤- الوحدة اليمنية والنظام الجمهوري.

٥- الوحدة الوطنية أساساً لحماية الوحدة وترسيخ أركانها.

٦- الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية والحزبية.

٧- اللامركزية الإدارية والمالية أساس من أسس نظام الحكم.

٨- حماية الحريات العامة.

٩- احترام حقوق الإنسان.

١٠- حرية العمل النقابي والمهني والإبداعي الفكري والثقافي.

١١- تشجيع البحث العلمي في مختلف مناحي الحياة.

**هيئات الدولة:**

إن بناء الدولة واستكمال مؤسساتها وهيئاتها المركزية واللامركزية وقوانينها وأنظمتها ولوائحها مهمة رئيسية استهدفها كل المشاركين في لجنة الحوار وكافة المشاريع التي عرضت عليها رغبة في تصحيح مسار تجربتنا الوحدوية والديمقراطية الوليدة وبناء دولة النظام والقانون، دولة المؤسسات، التي تعتمد على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية لإدارة شؤون الدولة اليمنية الواحدة، التي تستوعب مضامين الدولة الوطنية القائمة على قاعدة الحكم المحلي باختصاصاته التنموية والخدمية والإدارية والمالية ينظمها القانون.

**هيئات السلطة المركزية:**

**مجلس النواب:** هو الهيئة التشريعية للجمهورية اليمنية.. ويجري انتخابه من قبل الشعب بالاقتراع السري والحر والمباشر ويحدد الدستور صلاحيات مهامه وشروط العضوية وطريقة الترشيح والانتخاب.

**مجلس الشورى:** ويتكون من عدد متساوٍ من الأعضاء يمثلون وحدات الحكم المحلي يتم انتخابهم من قبل مجالس المخاليف.. ويحدد الدستور عدد الأعضاء من كل وحدة إدارية وشروط العضوية وطريقة الترشيح الأساسية والانتخاب كما يحدد اختصاصات ومهام المجلس على النحو التالي:

١- إبداء الراي في القوانين الأساسية وبشكل خاص ما يتعلق بشؤون الحكم المحلي، التي يحيلها إليه مجلس النواب وذلك قبل إصدارها من قبل رئاسة الدولة.

٢- يشارك مع مجلس النواب في انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة.

٣- إبداء الرأي في مشروعات الميزانية العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل إقرارها من قبل مجلس النواب وتحال إليه من الحكومة ويرفع إليها ملاحظاته ومن ثم تحيلها الحكومة لمجلس النواب بعد استيعاب ملاحظات ومقترحات المجلس.

٤- يتولى انتخاب أعضاء المحكمة العليا للجمهورية ويقدم قضاة الجمهورية ضعف عدد المرشحين ويصدر بهم قرار جمهوري.

٥- يتولى انتخاب أعضاء المجلس الإعلامي ومجلس الهيئة العامة للخدمة المدنية وتقدم الحكومة الترشيحات ويصدر بهم قرار جمهوري.

٦- تقديم مقترحات بمشاريع قوانين إلى الحكومة خاصة بشؤون الحكم المحلي، المحالة إليه من الحكومة أو المرفوعة من أي من مجالس الوحدات الإدارية.

٧- يتولى النظر في قضايا شؤون الحكم المحلي المحالة إليه من الحكومة أو المرفوعة من أي من مجالس الوحدات الإدارية.

٨- إبداء الرأي في المعاهدات وقضايا الحدود قبل عرضها على مجلس النواب وتحال إليه من الحكومة.

٩- النظر في أية قضايا تحيلها الحكومة إلى المجلس.

**رئاسة الدولة:** تمثل رئاسة الدولة السلطة السيادية للدولة وتتكون من مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء ينتخبون من قبل مجلس النواب ومجلس الشورى مجتمعين، وينتخب مجلس الرئاسة رئيساً ونائباً للرئيس من

بين أعضائه.

لا تزيد فترة العضوية في مجلس الرئاسة عن دورتين انتخابيتين.

لا يجوز للرئيس ونائبه وأعضاء المجلس ممارسة أي عمل حزبي أثناء شغلهم لعضوية المجلس (ولا ينطبق هذا الحكم على أعضاء مجلس الرئاسة الحالي للدورة الحالية).

ويحدد الدستور صلاحيات ومهام المجلس على النحو التالي:

١-تمثيل الجمهورية في الداخل والخارج.

٢-دعوة الناخبين في الموعد المحدد للانتخابات العامة.

٣- حل مجلس النواب بعد التشاور مع مجلس الوزراء وطبقاً للمادة الواردة في الدستور الحالي.

٤-الدعوة إلى الاستفتاء العام.

٥-تكليف من يشكل الحكومة وإصدار قرار جمهوري بتسمية أعضائها بناءً على اختيار رئيس الوزراء المكلف.

٦-الاشتراك مع الحكومة لمناقشة مشروع بيانها قبل تقديمه لمجلس النواب لتنال بموجبه الثقة.

٧-تلقي تقارير دورية من رئيس الوزراء عن سير تطبيق السياسة العامة للدولة في كل المجالات.

٨-التشاور مع رئيس الوزراء في تسمية أعضاء مجلس الدفاع الذين يرشحون من قبل مجلس الوزراء طبقاً للقانون.

٩-يصدر القوانين التي يقرها مجلس النواب.

١٠- حق طلب إعادة النظر في أي قانون أقره مجلس النواب.

١١ توقيع قرارات التعيين والترقية والعزل لكبار قادة القوات المسلحة والأمن من رتبة عقيد وما فوق وبعد موافقة مجلس الوزراء.

١٢-التصديق على قرارات مجلس الوزراء القاضية بإنشاء الرتب العسكرية أو منح النياشين والأوسمة التي ينص عليها القانون.

١٣-الإذن بحمل النياشين التي تمنح من دول أخرى.

١٤-إصدار قرارات بقانون في غياب المجلس بناءً على اقتراح من مجلس الوزراء وفي حالات استثنائية لا تحتمل التأخير ولا تتعارض مع الدستور وعلى أن تعرض على المجلس في أول اجتماع له بعد صدور القرار.

١٥- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي يوافق عليها مجلس النواب.

١٦-إنشاء البعثات الدبلوماسية وتعيين واستدعاء السفراء بعد موافقة مجلس الوزراء.

١٧-اعتماد الممثلين للدول والهيئات الأجنبية.

١٨- منح حق اللجوء السياسي.

١٩-إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة وفقاً للقانون.

**مهام وصلاحيات الرئيس:**

يقوم الرئيس بالمهام والصلاحيات التالية استناداً على مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة:

- يرأس اجتماعات مجلس الرئاسة.
- يمثل الجمهورية في الخارج ويوقع على وثائق اعتماد السفراء ويستقبل سفراء البلدان الأخرى.
- يوقع على القوانين.
- يوقع على قرارات مجلس الرئاسة.
- طلب التقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة حول المسائل المتعلقة بتنفيذ مهام الحكومة.
- يوقع القوانين بقرارات والقرارات الجمهورية ومعه رئيس الوزراء.
- يوقع على قرارات مجلس الرئاسة.
- يرأس مجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب.

**مهام نائب الرئيس:**

يقوم نائب الرئيس بالمهام والصلاحيات التالية:

يعاون الرئيس في مهامه وعلى وجه الخصوص يتولى مهام الرئيس في حالة غيابه خارج الجمهورية أو في حالة مرض يقعده عن ممارسة مهامه.

طلب التقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة في المسائل المتعلقة بشؤون الحكم المحلي.

نائباً لرئيس مجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب.

**مهام أعضاء مجلس الرئاسة:**

المشاركة في أعمال المجلس.

يتولى بقية أعضاء مجلس الرئاسة مساعدة الرئيس ونائبه وفقاً للائحة داخلية تنظم عمل المجلس.

**الحكومة:**

مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة.. ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة.

تختص الحكومة على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية بالشؤون الخارجية والقوات المسلحة والأمن العام والعملة والموارد السيادية، ورسم السياسة المالية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقتراح مشاريع القوانين والإشراف على تنفيذها.

الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة وجماعية أمام مجلس النواب.

**السلطة القضائية:** وتتكون من المحكمة العليا للجمهورية والمحاكم التي يحددها القانون ومن النيابة العامة وتتمتع السلطة القضائية باستقلال كامل، ويتم انتخاب أعضاء المحكمة العليا من قضاة ومحامين مؤهلين وممارسين في شؤون الشريعة الإسلامية والقانون من قبل مجلس الشورى ولمرة واحدة حتى يبلغ القاضي أحد الأجلين أو يسيء إلى شرف المهنة؛ ففي هذه الحالة يفصل ولا يسمح له بالعمل في مجال القضاء مرة أخرى ويحدد الدستور والقانون مهامها وصلاحياتها وطريقة انتخابها وعزله.

**الحكم المحلي:**

إن نظام الحكم المحلي المراد إقامته يعتمد على قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية في ظل الدولة اليمنية الواحدة وعلى مبدأ المشاركة الشعبية الواسعة في الحكم ومبدأ النهج الديمقراطي، المعزز للوحدة الوطنية حيث يمارس مواطنو الجمهورية بكل تقسيماتها الإدارية حقوقهم وواجباتهم الدستورية بطريقة تمكنهم من التنافس الإيجابي لبناء صرح الدولة اليمنية الواحدة من خلال ازدهار وحداتهم الإدارية، اقتصادياً واجتماعياً وإقامة ميزان العدالة وسيادة الأمن والاستقرار والرخاء.

**التقسيم الإداري:**

يقوم الحكم المحلي على قاعدة تقسيم إداري جديد للجمهورية اليمنية تتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية القائمة ويعاد فيها دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي فيه كافة مظاهر التشطير، وتؤكد على الوحدة اليمنية والوطنية واليمن الجديد.

ويرتكز هذا التقسيم على أسس علمية تراعي الأسس السكانية والجغرافية ومجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للسكان، مشكلاً في ذلك قاعدة أساسية للتنمية المتوازنة انطلاقاً من ذلك تقسم الجمهورية من ٤-٧ وحدات إدارية تسمى مخاليف.

وتشكل كل من صنعاء العاصمة السياسية وعدن العاصمة الاقتصادية والتجارية - وحدات إدارية (أمانة عامة) مستقلة، وذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ولها مجالسها المنتخبة وفق أسس وضوابط يحددها القانون، وعلى أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة.

**صلاحيات الحكم المحلي**

يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة والحرة والمتساوية لهيئاته، ويتم انتخاب مجالس الحكم

فيها، ويتمتع بصلاحيات إدارية ومالية كاملة تمكنه من إدارة شؤون الوحدة الإدارية والتنموية والخدمية على قاعدة التنافس الإيجابي في إطار الوحدة على أن تنعكس مهمة بناء الدولة في انتقال مركز الثقل في عدد من قضايا إدارة شؤون الإدارة المركزية الى أجهزة الحكم المحلي ويتلخص في التالي:

أولاً: الشؤون المالية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية:

**١-الشؤون الإدارية:**

يدير الحكم المحلي في الوحدات الإدارية شؤون المواطنين العاملين فيه على مستوى الوحدات الإدارية ويعتبر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن قضايا العمل والتعليم والصحة والبلديات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والنشاطات والفعاليات الثقافية الأخرى داخل الوحدة الإدارية وفقاً للسياسة العامة للدولة، كما يتولى شق الطرقات وتخطيط المدن والبناء وغير ذلك من الأعمال التي لا تدخل ضمن نطاق الوظائف السيادية للدولة، وتنظيم العلاقة مع الجهات المركزية فيما يخص هذه الأنشطة على أساس:

- التخطيط العام والإشراف الرقابي مهمة الإدارة المركزية.
- التخطيط على مستوى الوحدة الإدارية وكذا المشاركة في التخطيط العام ومسؤولية كاملة في التنفيذ مهمة الحكم المحلي.

**٢- الشؤون المالية**

إن نظام اللامركزية في الجانب المالي يعد من أسس الحكم المحلي ينبغي أن يتمخض عنه كفاءة عالية في تعبئة الموارد المالية، وكفاءة أعلى في الاستخدام.

ولمزيد من الوضوح لا بد من التمييز في هذا الباب بين الموارد التي تقع ضمن اختصاص الحكم المحلي وتلك التي تقع ضمن نطاق موارد السيادة وتتمثل في:

**أ- الموارد السيادية:**

**عوائد الجمارك:**

- ضرائب الدخل على أرباح الشركات العاملة على مستوى الجمهورية.
- حصة الدولة من الأرباح السنوية للمؤسسات العامة العاملة على مستوى الجمهورية.
- موارد النفط والغاز والثروات المعدنية والسمكية.
- أية موارد أخرى ذات طبيعة سيادية ويحددها القانون.

**موارد المياه:**

تعتبر موارد المياه من الموارد السيادية وعليه فإن تنميتها والاستفادة العقلانية منها ضرورة من ضرورات الحياة وفق أسس وضوابط يحددها القانون ويتضمن تحديد وتوضيح حدود المسؤولية المركزية والمحلية

تجاهها واختصاصات الحكم المحلي في الوحدات الإدارية حتى تحدد طبيعة التعامل معها وطريقة الاستفادة منها.

**الموارد المحلية:**

- الرسوم المحلية، التي يصدر بها قرار من مجلس الوحدة الإدارية وفقاً لقانون يحدد ضرائب كسب العمل والمهن الحرة والأنشطة التجارية المختلفة في إطار الوحدة.
- الضرائب والرسوم على الشركات المسجلة والعاملة في إطار الوحدة الإدارية.
- عوائد النشاط الاقتصادي في إطار الوحدة الإدارية.
- الزكاة.
- الضرائب والرسوم على القات.
- الضرائب العقارية.
- رسوم المرور والمواصلات والأراضي.
- ضريبة حماية البيئة.
- الدعم المقدم من الميزانية المركزية.

وهذا التحديد لا يعد حصراً نهائياً وإنما على سبيل الإيضاح فقط، ويحدد القانون الموارد السيادية والمحلية والأنشطة الاقتصادية للوحدات العامة الداخلة في نطاق الوحدة الإدارية وغيرها من الأنشطة التي تدخل في نطاق اختصاصاتها، ويخرج من بنود الإنفاق المحلي تلك الممولة مركزياً كمشاريع الطرقات الرئيسية والمواصلات التي تربط بين الوحدات أو المشاريع الاستراتيجية كالنفط أو الغاز- والمعادن الهامة.

ينشئ البنك المركزي فروعاً له في مختلف الوحدات الإدارية، بصفته بنك البنوك تتولى بدورها جانباً من وظائفه الرئيسية باستثناء:

الديون الخارجية، الإصدار، إقراض الدولة.

**٣-الشؤون الاقتصادية:**

تتنافس الوحدات الإدارية في إطار «سياسة الحرية الاقتصادية» بتكوين قاعدتها الاقتصادية بمكوناتها المعروفة.. الإنتاج، التوزيع، فرص العمل والتشغيل وفرص الاستثمار وتحسين الخدمات الاجتماعية والرعاية للمواطنين في الوحدة الإدارية ومثل هذا التنافس سيحفز أجهزة الحكم المحلي على تقديم النموذج الأفضل الت هي مسؤولة عنه مباشرة وسيكون الأداء هنا مرتبط بمستوى اضطلاع هذه الأجهزة بعملها ومسؤوليتها ولن تتهرب سلطات الحكم المحلي من مسؤوليتها في حالة عجزها بإلقاء التبعة على السلطة المركزية كما هو الحال عندما تختلط المسؤولية.

إن الحكومة ستتفرغ للتخطيط في إطار الأهداف الرئيسية العامة وكذا مراقبة التنفيذ وسيسهل مهامها عاملان:

- أن الأهداف العامة التي سترسمها ستقوم على أساس حاجة الوحدة الإدارية.
- أن الرقابة على التنفيذ ستبدأ أيضاً من داخل هذه الوحدات الإدارية بسبب رقابة الناخبين وسيضمن ذلك تحقيق الأهداف المرسومة.

**٤-الشرطة والأمن:**

يكون الأمن من مهام الحكم المحلي المباشرة في الوحدات الإدارية المختلفة، وتتولى الوحدات الإدارية إدارة قوة الشرطة والأمن الخاصة بها في إطار الخطة الأمنية العامة للدولة، وتمارس مهامها وفقاً للضوابط والأسس التي تضعها وزارة الداخلية، وتأتمر تلك الوحدات بأمر السلطات المحلية ويتم تسليحها بشكل موحد تحدد وظائفها وحقوقها وفقا للقانون:

أما قوامها فيعتمد على حاجة كل وحدة إدارية. وتتولى السلطة المحلية المسؤولية المباشرة للأمن في نطاق الوحدة الإدارية، وتنسق خطة الأمن العام التى تشرف عليه وزارة الداخلية النشاط الأمني فيما بين الوحدات الإدارية وتراقب النشاط الأمني في كل الوحدات الإدارية وفقاً للقانون.

**التعليم:**

- يتم وضع سياسة تعليمية واحدة للجمهورية اليمنية.. وتتولى مجالس الحكم المحلي في الوحدات الإدارية، تنفيذ ذلك على قاعدة التفاعل الإيجابي فيما بينها لتقديم النموذج سواء فيما يتعلق بالمؤسسة أو مخرجات التعليم.
- المعاهد التقنية والفنية ومعاهد ومراكز التأهيل مسؤولية مباشرة للحكم المحلي بما في ذلك تأهيل المعلمين والعناية بهم وتوفير حاجة المدارس منهم.
- مدارس تحفيظ القرآن ونشرها مسؤولية الحكم المحلي.
- التعليم العالي: يتقيد الحكم المحلي بخطة وسياسة التعليم العالي ومتطلبات التنمية في الحقول المختلفة في الجمهورية.

**الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى:**

فيما عدا مكافحة الأوبئة على صعيد البلاد كلها واتباع سياسة دوائية وطنية بمعايير موحدة، فإن الاهتمام بالصحة والأطباء والإشراف على المستشفيات والوحدات الصحية، ووضع نظام لتسييرها ومنح التراخيص والرقابة على العيادات الخاصة والمختبرات والمراكز العلاجية وتشجيعها وتعيين الكادر المخصص هي مهمة الحكم المحلي.

تنطبق نفس المعايير في علاقة الأجهزة المركزية بأجهزة الحكم المحلي في مجال الخدمات والأنشطة الاجتماعية الأخرى والعاملة فيها.

**نظام الخدمة المدنية في إطار الوظيفة العامة ونظام العمل:**

- يخضع جميع العاملين في الخدمة المدنية وخارجها لقوانين واحدة.
- تطبق هذه القوانين في إطار الوحدات الإدارية بحيث يترك نظام التحفيز في إطارها للحكم المحلي ووفقاً لحاجاتها وظروفها.
- تحتفظ الوحدات الإدارية وما يتفرع عنها بأرشيفها الخاص بسجلات العاملين وتمارس صلاحية كاملة فيما يخص التوظيف والترقية والفصل والإحالة للمعاش والإجازات وقرارات التأهيل الداخلي والخارجي الذي يمارس وفقاً للخطة العامة للدولة وغير ذلك من القضايا التي ينظمها القانون.
- للسلطة القضائية نظامها المستقل.

**ثانيا: التكوينات الإدارية في الوحدات وهيئات الحكم:**

1. يدير الحكم المحلي مجالس منتخبة من الشعب تمتلك سلطة القرار الإداري والإشراف والمحاسبة والرقابة على أداء أجهزة الحكم المحلي في الوحدات الإدارية التابعة له وتنظم بقانون.
2. يشكل في المخلاف مكتب تنفيذي ينتخبه مجلس الحكم المحلي في المخلاف من بين أعضائه أو من خارجه، يرأسه رئيس منتخب من قبل مجلس الحكم المحلي ويصدر به قرار جمهوري ويحدد القانون تسمية الهيكل التنظيمي للمكتب وفقا لما تقتضيه طبيعة المهام المناطة به.
3. قرارات مجلس الحكم المحلي ملزمة داخل نطاق الوحدة الإدارية له، ولا يجوز أن يتخذ قرارات تتعدى نطاق حدوده الإدارية.
4. قرارات الحكومة ملزمة لهذه المجالس شريطة ألا تتعارض مع الصلاحيات القانونية المناطة بالحكم المحلي ويبين القانون طريقة الرقابة وحدودها وصلاحياتها.
5. القوانين التي يتخذها ويقرها مجلس النواب وتصدرها رئاسة الدولة ملزمة للعمل بها في جميع مجالس الحكم المحلي في الجمهورية.
6. يتمتع جميع المواطنين اليمنيين بحقوق متساوية وكاملة في جميع الوحدات الإدارية بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح لهيئات مجالس الوحدات الإدارية حيث يؤخذ معيار المولد أو الإقامة للمواطن كأساس في ممارسة هذا الحق، وفقاً للقانون.
7. يتكون كل مخلاف من وحدات الحكم المحلي في عدد من الوحدات الفرعية الإدارية، وتنظم صلاحيات هيئاتها المنتخبة بما يتفق ومضمون الحكم المحلي وتسمى: ألوية - مديرية- ناحية- بحسب التسلسل وتحدد لهذه الهيئات مهام وصلاحيات تنفيذية في برامج وخطط المخلاف ومهام بلدية خاصة بكل وحدة إدارية فرعية.

8. تنتخب مجالس الوحدات الإدارية الأدنى رؤساء وأعضاء مكاتبها التنفيذية ويصدر برؤساء المكاتب قرار من رئيس الوزراء.

**إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة**

إن إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة تعتبر واحدة من القضايا الرئيسية، وتتبع القوات المسلحة مباشرة للحكومة، ولا يجوز إنشاء أي قوة عسكرية أو شبه عسكرية تتبع أي جهة أخرى، ويتم إعداد الخطة العامة لإصلاح ودمج وإعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة وفق المبادئ والأسس التالية:

- القوات المسلحة اليمنية قوات دفاعية مسؤولة عن حماية الحدود البرية والبحرية والجوية للجمهورية اليمنية والدفاع عن السيادة الوطنية.
- ضرورة ضبط ميزانية وزارة الدفاع بما يمكنها من أداء دورها وفقا لمقتضيات الدفاع عن الجمهورية اليمنية.
- يحدد حجم القوات المسلحة، موزعة على الأنواع الثلاثة الفروع: البرية، البحرية، الجوية ولا يسمح ببقاء قوة أو إنشاء أي وحدة خلافاً لذلك وخارجاً عن الثلاثة الفروع المحددة.
- تحديد التشكيلات المطلوبة للقوات المسلحة والملائمة لمسرح العمليات وفقاً لما تقره جهات الاختصاص ضمن الشروط ومتطلبات الدفاع عن السيادة واستقلال الجمهورية اليمنية.
- استكمال المؤسسة المادية والبشرية والتشكيلات المقترحة (٤) بعد تحديدها من خلال إعادة تركيب وتنظيم التشكيلات الحالية.

يتم وضع القوات المسلحة بعد تحديد حجمها وتشكيلاتها واستكمال مؤسساتها المادية والبشرية بحسب الأولويات التالية:

- تموضع الوحدات في المناطق الحدودية.

- تأمين مواقع النشاط الاقتصادي للشركات العاملة.

- إعادة تنظيم وتموضع ما تبقى من وحدات في مناطق العمق بحسب الحاجة وكاحتياطي.

انسجاماً مع مبدأ تقليص حجم القوات المسلحة الحالي وصولاً إلى الحجم المحدد تعتمد الأسس التالية:

1. الإحالة للمعاش حسب قانون شروط الخدمة وقانون المكافآت والمعاشات.
2. فتح باب الاستقالة، والمعاش الاختياري المبكر.
3. إحالة العسكريين العاملين في المؤسسات الحكومية المدنية من قوام القوات المسلحة وتثبيتهم في المؤسسات المدنية التي يعملون بها.

4. تنفيذ قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية بمنع العمل الحزبي في القوات المسلحة والأمن.

5. تقسيم الجمهورية إلى مناطق عسكرية.

يعاد صياغة قانون شروط الخدمة في القوات المسلحة والأمن ليؤكد على:

- العمل في القوات المسلحة حق وواجب وطني على كل أبناء اليمن ولابد أن يتمثل هذا المبدأ في تركيب القوات المسلحة دون أي تمييز أو تفضيل.
- تحدد الفترة الزمنية التي يقضيها كبار قادة القوات المسلحة والأمن في الوظائف القيادية بخمس سنوات.
- أن تكون القوات المسلحة نموذجاً للوحدة الوطنية ويحدد ملاكاتها على أساس الكفاءة والخبرة بحيث تصبح مثالاً للوحدة الوطنية بعيداً عن كل المؤثرات الحزبية، السياسية، والانتماءات الأسرية، والقروية، والمناطقية، والسلالية، والمذهبية ويعد تنظيمها وفقاً لهذه الأسس حتى لا توجد وحدة عسكرية خاضعة للمؤثرات المشخصة أعلاه.

**الإعلام الرسمي:**

تشكل هيئة وطنية من العناصر الوطنية الإعلامية الكفؤة للإشراف عليه والتخطيط للأجهزة الإعلامية الرسمية تحل محل الوزارة ضماناً لخدمتها لصالح المجتمع بعيداً عن التمييز لأي طرف سياسي وبما يمكنها من أداء دورها الإعلامي والتثقيفي وخدمة رسالتها.

**التربية والتعليم:**

التأكيد على توحيد المناهج الدراسية في كافة المدارس والكليات والمعاهد وإزالة كل ما لحق بالمناهج من تشويهات والسعي الحثيث لتحديث المناهج العلمية لتواكب العصر والعمل على إعداد جيل يمني موحد العقيدة والرؤى الوطنية القومية.

**المجلس الأعلى للأمن القومي:**

١- يشكل مجلس أعلى للأمن القومي بالجمهورية اليمنية تحدد مهامه في إجراء الأبحاث والدراسات وإعداد التوصيات لرئاسة الدولة والحكومة بهدف حماية السيادة وتوطيد علاقة بلادنا بالوطن العربي والعالم على ضوء الوضع العالمي الجديد والمتغيرات فيه ويدرس ويبحث بعناية لتجنيب بلادنا من التعرض للكوارث والأزمات والاهتزازات الزاحفة على معظم بلدان العالم الثالث.

توضع للمجلس مهام ولوائح لضبط نشاطه وينشأ بقانون.

يتكون من متخصصين في الشؤون السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

**جهاز الرقابة والمحاسبة**

- ينبغي تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كهيئة رقابية مستقلة عن السلطة التنفيذية وترتبط

بالسلطة التشريعية مباشرة وتلتزم بعلنية تقاريرها ويكون للحكومة أداتها في الرقابة المسبقة واللاحقة لأداء الأجهزة التنفيذية المركزية والمحلية.

يشترط أن يتوفر في أجهزة الرقابة وجود عناصر قوية وكفؤة ومحايدة ويكون بمقدورها الصمود أمام كافة الضغوط وتصمد في وجه أي محاولة تعترض تأدية مهامهم في هذا الجانب أو تسخرها لأغراض سياسية أو محسوبية.

**الإصلاح في مجال الوظيفة العامة**

إن الإصلاح في جانب الإدارة والوظيفة العامة لابد أن يخضع لدراسة الأوضاع الراهنة بصورة عميقة بدءً بقواعد النظام مروراً بإجراءاته العملية وصولا إلى قياسات الأداء، ولما كانت الإدارة أساسها الإنسان لأنه العنصر الفاعل والمؤثر فيها فإن الإصلاح ينبغي أن يتوجه إليه في الدرجة الأولى لإعداده وبنائه إلى جانب إعادة صياغة الأنظمة واللوائح والقواعد العملية وفق المبادئ التالية:

- الوضوح والبساطة في الأنظمة لتسهيل فهمها وتطبيقها.
- تحديد دقيق وسليم للواجبات والمسؤوليات والصلاحيات.
- وضع قواعد ثابته لتفويض الصلاحيات من الأعلى إلى الأدنى على كل المستويات المركزية والمحلية.
- إعداد اللوائح الإدارية وأنظمة العمل بدقة.
- إعداد دليل عمل بإجراءات المعاملات الخاصة بالمواطنين في مختلف المجالات.

**وإضافة إلى أهمية إعداد الأنظمة فإن الاهتمام بالعنصر البشري في الإدارة العمل بما يلي:**

أ- تكثيف عملية التدريب المستمرة للقدرات العلمية للقيادات والكوادر الإدارية.

ب- توفير البيئة المناسبة للعمل والاهتمام بإيجاد فرص عمل جديدة.

ت- تحييد الإدارة واعتبار الوظيفة العامة حق وواجب وتخضع التعيينات في جميع المناصب الإدارية لشروط الخدمة المدنية واللوائح والنظم والقوانين النافذة ويعتبر نواب الوزراء وما فوق مناصب سياسية.

ث- إنشاء محاكم إدارية متخصصة تبت في قضايا المخالفات الإدارية خلال فترة أقصاها ٦ أشهر من توقيع هذه الوثيقة.

ج- تشكيل هيئة عامة للخدمة المدنية بدلاً عن الوزارة تتبع مجلس الوزراء.

**ثالثا: الاقتصاد والتنظيم المالي:**

إن عدم استكمال بناء الدولة أثر تأثيراً مباشراً على الوضع الاقتصادي والمالي وكان من أبرز عوامل غياب

الوحدة المؤسسية للدولة بقاء البلاد دون سياسة اقتصادية ومالية محددة وواضحة تنظم هذا الميدان الحيوي والهام، وكان لغياب السياسة الاقتصادية الواضحة من اليوم الأول لولادة تجربتنا الوحدوية الديمقراطية بالرغم من أن السياسة المعلنة كانت (الحرية الاقتصادية) إلا أن تلك السياسة لم تستكمل حلقاتها لتمكين الاقتصاد من النمو في إطارها فكان الاضطراب والقلق وحلت الفوضى محل التنظيم أصبح الإنفاق العام في ظل غياب وحدة الإرادة السياسية والقرار الحاسم أحد مصادر تقوية الفوضى التي عكست نفسها على العملية الوطنية وأدت إلى تدهور قوة الريال الشرائية وتعثر الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة وطغت موجة الغلاء وتراجعت القيمة الحقيقية للأجور ومداخيل السكان أمام تحول الأسعار التي حكمتها تدهور قيمة العملة الوطنية بالإضافة إلى هذا وذاك طغيان العجز في الميزانية العامة من هنا تأتي عملية إصلاح الأوضاع الاقتصادية في إطار سياسة الحرية الاقتصادية ومن خلال عدد من الإجراءات العاجلة بوقف التدهور أمر في غاية الأهمية وانطلاقاً من ذلك كله وحرصاً في الخروج بسياسة متكاملة تتداخل وتتكامل مع عملية إصلاح بنية الحكم كلها نجد ضرورة اتباع الخطوات التالية:

- التقيد بموازنة عامة للدولة محددة لأوجه الإنفاق والموارد يتم خلالها التخلص من العجز المتصاعد الناشئ عن الفجوة التمويلية الكبيرة بين الإنفاق والموارد من خلال التركيز على زيادة الموارد وتقليص الإنفاق وتنظيمه في حدود الحاجة الضرورية.

- العمل بموجب خطط متوازنة للتنمية وبرنامج استثماري سنوي لتأمين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

- إصلاح النظام النقدي لوقف تدهور العملة الوطنية وتفعيل وظيفة البنك المركزي في ذلك وتنظيم وظائفه بما لا يتعارض مع وظائف البنوك التجارية واتخاذ الإجراءات الضرورية والعملية لصيانة العملة بما في ذلك إصدار العملة الجديدة المتفق عليها وتنظيم الصرافة ومكافحة التزوير للعملة.

- مكافحة الفساد والرشوة والتسيب الإداري والكشف عن مهربي السلع والأسلحة والمخدرات ومحاسبتهم طبقاً للقوانين النافذة.

- تنفيذ القرارات الخاصة بإقامة المنطقة الحرة في عدن على أن يبدأ المشروع في الإجراءات التنفيذية فوراً حتى تستكمل كافة الإجراءات في نهاية هذا العام الجاري.

- تنظيم نشاط المؤسسات والشركات العامة والرقابة عليها وخاصة فيما يخص نشاطها المؤثر على النقد الأجنبي الذي تلجأ إليه لتمويل أنشطة أصبحت مصدر استنزاف للاقتصاد.

- اتخاذ قرار سريع تعامل بموجبه خامات الصناعة الوطنية الأساسية ومدخلات الزراعة والأسماك وغيرها من الأنشطة الإنتاجية أُسوة بالمواد الغذائية التي يمولها البنك المركزي لوقف تصاعد أسعارها وتدهور هذا النشاط الحيوي للاقتصاد الوطني

**رابعا: تعديل الدستور**

نظراً لأهمية الدستور كوثيقة بالغة الأهمية في حياة شعبنا في حاضره ومستقبله يتم ما يلي:

١- الإلتزام بالدستور الحالي حتى يتم تعديله.

٢- لتنفيذ ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق وما يتطلبه من تعديلات دستورية يتم العمل الجاد لإجراء التعديلات الدستورية خلال فترة ٣ أشهر ولا تتجاوز ٥ أشهر وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء وأطراف حوار القوى السياسية وبعض المختصين من جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية لوضع مشروع للتعديلات الدستورية آخذة في الاعتبار مسودة مشروع التعديلات بما لا يتعارض مع المبادئ الأسس العامة والمهام والصلاحيات المحددة للمهام والصلاحيات المحددة للهيئات وطريقة تكوينها في وثيقة عهد واتفاق أطراف حوار القوى السياسية وتتفرغ اللجنة لهذه المهمة تفرغاً تاماً حتى تتمكن من إنجاز عملها في الفترة الزمنية المحددة.

- إعادة النظر في النظام الانتخابي البرلماني والمحلي بصورة شاملة وعلى وجه الخصوص الانتخابات بالقائمة النسبية على ضوء دراسة علمية تراعي التجربة اليمنية والتجارب الإنسانية الأخرى ويعاد النظر في قانون الانتخابات على ضوء نتائج هذه الدراسة.

**خامسا: آلية التنفيذ**

لضمان تنفيذ ما جاء بهذه الوثيقة الوطنية التي تستهدف تصحيح مسار الوحدة وبناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون لابد من حشد كل الطاقات الوطنية الرسمية والشعبية لذلك وعليه يمكن اعتماد الآلية التالية:

- إعطاء الحكومة كافة الصلاحيات وعدم التدخل في أعمالها وبما يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها.

- تضع الحكومة جداول زمنية لإنجاز المهام المحددة خلال شهر.

- كل ما ورد بهذه الوثيقة ويتطلب تعديلاً دستورياً يعمل به فور إقرار التعديلات الدستورية على أن يتم التحضير المتوازي لبعض المهام مع إعداد مشروع التعديلات الدستورية أما القضايا التي لا تتطلب تعديلاً دستورياً فتنفذ فوراً.

- علانية الإجراءات التي تتخذها الحكومة فيما يخص تنفيذ هذه الوثيقة وبيان الحكومة.

- عقد مؤتمر صحفي كل شهر يحدد التقدم في تنفيذ المهام ويعين ناطق رسمي باسم الحكومة

**سادساً: آلية المتابعة:**

تتولى لجنة حوار القوى السياسية مهام المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها وثيقة (عهد واتفاق بين أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة)

تصدر قرارات تنفيذية بمنح اللجنة بما يلي:

أ- حق الحصول على المعلومات من أي جهة كانت وبشكل خاص فيما يساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

ب- حق استخدام وسائل الإعلام لنشر بياناتها التي تتعلق بتوضيح سير تنفيذ الوثيقة والعوائق التي تقف أمامها والمتسببين في تعطيلها سواء كانوا أشخاصاً أو هيئات.

ج - توفير الحكومة للجنة متطلباتها المكتبية والإدارية التي تساعدها على أداء دورها.

**سابعا**: الترتيبات والظروف الأمنية المطلوبة توافرها للتوقيع على الاتفاقية وبدء تنفيذها:

تشكل لجنة من أطراف الحوار وذلك للقيام بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الأمنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاقية وضمانات مباشرة التنفيذ بالتنسيق مع الرئيس والنائب ويحدد الموعد على ضوء الترتيبات التي يتفق عليها.

**خاتمة:**

إن إنجاز هذه الوثيقة بالاتفاق على ما ورد فيها يشكل أساساً قوياً لإصلاح أوضاع بلادنا السياسية والاقتصادية ويخرجها من كافة أزماتها المتلاحقة التي عرفتها وعطلت إمكانياتها وإخضاعها للقلق والاضطرابات.

نعم إن إنجاز عمل كهذا يتطلب إرادة سياسية قوية موحدة القول والفعل بالعمل والحركة والوفاء بالوعد والصدق والإلتزام ولا تأخذها في الحق لومة لائم طالما وهدفنا هو صيانة الوحدة وحماية الجمهورية والحفاظ على مسيرتنا وخيارنا الديمقراطي وتأكيد رغبة شعبنا في تحقيق أهدافه في أمن الإنسان واستقراه ورخائه.

ومن الله نرجو التوفيق وهو من وراء القصد

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

# بيان المؤتمر الجماهيري لأبناء صعدة

نص الكلمة التي ألقاها السيد حسين بدر الدين الحوثي في مهرجان جماهيري مصور لأبناء محافظة صعدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وبعد:

لقد عانى شعبنا اليمني معاناة شديدة في الأزمات المتتالية لما نتج عنها من آثار سيئة شملت معظم جوانب الحياة وإن من المؤسف حقاً والمؤلم جداً أن يصل وضع البلاد وأحوال العباد إلى هذا المستوى المتدني من الفساد في ظل الوحدة اليمنية والديمقراطية والتعددية السياسية والاستكشافات المتتالية للثروة النفطية.

تلك المنجزات التي لم يكن من المتوقع في ظلها إلا مزيداً من التقدم والتطور والبناء والخير والرخاء ومزيداً من الاهتمام والعمل الجاد والتوجه الصادق من قبل القيادات السياسية نحو بناء يمن الإيمان والحكمة، يمن الوحدة والحرية بعد أن اجتازت تلك القيادات أهم العقبات في سبيل تحقيق تلك المنجزات وبعد أن وجدت من أبناء الشعب العظماء التقدير الكبير لجهودها المباركة الصادقة لخطواتها فانطلقت الفرحة تملأ قلوبهم وابتسامة الأمل تعلوا وجوههم تطلعاً للغد المشرق لوطنهم العزيز ينعمون فيه بالأمن والاستقرار والخير والرخاء في ظل وحدتهم وحريتهم وتدفق خيرات أرضهم، ولكن للأسف الشديد، طغت الأهواء وسادت الفوضى فعم البلاء وساءت الأحوال وخابت الآمال فذاق أبناء هذا الشعب الآمرين بالغلاء والفوضى والخوف والإرهاب وشيع الفساد في جميع قطاعات الدولة ومجالات الحياة ولما اشتدت الأزمة وضاقت الأمة تعالت صرخات الشعب من هنا وهناك تناشد القيادة التي نقضت عهدها من بعد قوة أن تعود لصوابها وتتقي الله في أبناء شعبها وأخيراً طلعت جميع القوى السياسية بوثيقة العهد والاتفاق بعد جهد جهيد وعناء شديد معبرة عن مطالب الجماهير اليمنية موضحة أسباب الأزمة الحقيقية المتمثلة في افتقاد الثقة بين أطراف البلاد والأخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطرة والتداخلات في المهام والصلاحيات بعد تجاوز كل القوانين والنظم النافذة، فبعثت تلك الوثيقة الأمل في النفوس من جديد لما اشتملت عليه من حلول صحيحة للخروج من هذه الأزمة وإصلاح أوضاع الأمة لما حظيت به من قبول لدى الأطراف المتنازعة، وبما أن الهدف الأول لإقامة هذا الملتقى الجماهيري لأبناء محافظة صعدة هو التعبير عن وجهة نظرهم فيما يتعلق بأسباب الأزمة القائمة وحلولها وللإعلان عن موقفهم من لجنة الحوار ووثيقتها، تعبيراً

عن شعورهم بالمسؤولية الإنسانية المشتركة من إنجاز شعبهم في وقف الأزمة السياسية والخطابية القائمة وكذلك تعلن أولاً فيما يتعلق بالأزمة القائمة:

**أولاً:** عن مباركتنا وتقديرنا للجهود العظيمة التي بذلتها لجنة حوار القوى السياسية كما حكت عن نفسها من أجل وضع الخطوات والقواعد النهائية لإعادة الأمن والاستقرار والتفادي لأضرار ما حدث حماية للوحدة وتوسيعاً للمشاركة الشعبية في صنع القرار وإنجاحه وتأسيساً لديمقراطية حقة تبدأ من القدم إلى القمة، ووضع اللبنات المتينة لدولة يمنية قوية تحمي ولا تهدد تقول ولا تبدد.

**ثانيا:** تقديرنا لما تمخضت عن جهودها من حلول صحيحة وشاملة في وثيقتها التاريخية وثيقة العهد والاتفاق الذي تؤكد مطلباً تاريخياً هاماً ومطلباً جماهيرياً عاماً لما اشتملت عليه من حلول حاسمة وعقود صحيحة تعد مخرجاً كبيراً من هذه الأزمة السياسية ومطلباً صحيحاً لبناء يمن الوحدة والحرية من ذلك ما تضمنته الوثيقة ما يلي:

١- اتخاذ الإجراءات الحاسمة في متابعة المفسدين ومحاكمتهم.

٢- إزالة النقاط العسكرية من داخل المدن وخارجها عدا ما تراه وزارة الداخلية أن تضعه في أماكن يقتضي الأمن أن تضع فيها نقاطاً من جانبها.

٣- عقد صلح بين القبائل اليمنية لحقن الدماء وإنهاء الثأر.

٤- إخلاء المدن من القوات المسلحة.

٥- منع ضباط وجنود القوات المسلحة من التدخل في قضايا المواطنين.

٦- منع التصرف في المال العام خارج الأغراض المحددة في الميزانية العامة.

٧- تحديد مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة ورئيسه ونائبه.

٨- الحكم المحلي ذلك المطلب الجماهيري الهام وبناء الدولة الحديثة واستكمال مؤسستها وهيئاتها المركزية واللامركزية.

٩- إعادة بناء وتطوير القوات المسلحة.

١٠- توجيه المناهج الدراسية في عموم محافظات الجمهورية.

١١- إصلاح النظام النقدي لوقف تدهور العملة الوطنية.

١٢- مكافحة الفساد والرشوة والتسول الإداري.

ولذلك نعلن وقوفنا مع تلك الوثيقة الهامة ونطالب أعضاء الائتلاف بتنفيذها والإلتزام بها ونطالب لجنة الحوار لمواصلة عملها في المتابعة والإصرار على تنفيذ الوثيقة الهامة وندعو جماهير الشعب كافة للوقوف إلى جانبها.

**ثالثا**: نؤكد على ضرورة اعتماد الحوار الهادئ القائم على تقديم مصلحة الشعب وتحقيق العدل والربط إلى الله ورسوله في كل اختلاف يطرأ بين أطراف الائتلاف للتوصل إلى الحلول السلمية والسليمة.

وفيما يتعلق بمطالب أبناء صعدة، هذه المحافظة التي تعاني من التلاعب من قبل المسؤولين المعنيين بالأزمة القائمة نطالب الدولة:

أ- بضرورة تأهيل الطرق وضبط المتقطعين تحت أي مسمى وتوصيل المواد التموينية إلى المحافظة لتأمين الناس على أموالهم وأنفسهم في حلهم وترحالهم.

ب- نطالب الدولة بسرعة فصل المسؤولين والجلوس بالمحافظة عن التجاوز بمهامهم والتعدي لحدودهم وضرورة ابتعاد المسؤولين عن الحزبية والتمييز في تعاملهم مع المواطنين وخاصة قطاع التربية والتعليم.

ت- نطالب ونؤكد على ضرورة إبعاد المواد التموينية والسلع الأساسية عن الهيمنة الحزبية ونطالب بتوزيعها على الجميع من أبناء المحافظة دون تلاعب وتحيز.

ث- نعلن ونؤكد أنه إن لم تقم الدولة بالقيام بما يجب عليها من تأمين الطرق وحماية المواد التموينية والسلع الأساسية وتوزيعها على الجميع وتحصر المسؤولين والجنود عن تجاوزاتهم وتقديمهم على المواطنين ومخالفتهم الأنظمة والقوانين فإن الجميع من أبناء صعدة سيمتنعون عن أداء أي حق لها حتى تقوم بما يجب عليها مما نعلن أنه باستطاعتنا عبر التلاحم والإخاء.

وفي الأخير نطالب من جماهير الشعب وتنظيماته السياسية والجماهيرية الوقوف صفاً واحداً للحفاظ على وحدتهم وحريتهم وديمقراطيتهم وبجانب من يهتم بقضايا شعبهم.

والحمد لله رب العالمين وصل الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

عن المؤتمر الجماهيري لأبناء محافظة صعدة بتاريخ ١٢ شعبان ١٤١٤هـ الموافق ٢٥ يناير ١٩٩٤م

الله أكبر والعزة لله ولرسوله والمؤمنين. الله أكبر والعزة للمؤمنين والموت للمستكبرين.

# وثيقة ويكلكس: الرئيس صالح يدعو السفارة للمشاركة في تعقب الفارين

«نص الوثيقة:

- رقم البرقية: ٠٦SANAA٣٤٧

- تاريخ كتابتها: ١٣ – ٠٢ – ٢٠٠٦م

- التصنيف: سرية

- الموضوع: الرئيس صالح يشارك في تبادل المعلومات ويدعو السفارة للمشاركة في تعقب الفارين وزيارة جهاز الأمن السياسي

- مصنفة بواسطة: السفير كراجيسكي

• ملاحظة: **هذا** السجل عبارة عن مقتطف جزئي من البرقية الأصلية، والنص الكامل للبرقية الأصلية غير متوفر.

**الموجز:**

١- التقى السفير، ومعه كل من نائبه وكذا SIMO مع الرئيس صالح، الأربعاء ٢/٨، من أجل طلب معلومات جديدة حول قضية أعضاء تنظيم القاعدة الفارين من السجن، وكذا للتشديد على الحاجة الملحة إلى الشفافية المطلقة بخصوص نتائج التحقيقات والخطوات الجاري اتخاذها من قبل أجهزة الحكومة اليمنية. واشترك كل من صالح ورئيس جهاز الأمن القومي والنائب العام في تقديم موجز للسفير والمسؤولين في مكتب السفارة حول تفاصيل الهروب، والصور والتقارير المتعلقة بالقضية، ودعا [صالح] مسؤولي مكتب السفارة لزيارة سجن الأمن السياسي لرؤية النفق بأنفسهم، وأشار صالح إلى أن جهاز الأمن السياسي كان في حالة انحلال وعرض على مسؤولي السفارة رسائل الاستقالة التي قدمت من ثلاثة من القادة الكبار في جهاز الأمن السياسي. وأوضح صالح أن جهاز الأمن القومي كان قد حذر جهاز الأمن السياسي من أنه يجرى التخطيط لهروب محتمل وشكى من أن جهاز الأمن السياسي لم يتخذ الخطوات اللازمة للاستقصاء حول تلك المعلومات، وبناء على طلب مسؤولي السفارة لرؤية النفق، رتب صالح لنائب السفير وSIMO زيارة إلى سجن الأمن السياسي لمشاهدة أدلة الهروب التي تركت كما هي لتسهيل عملية التحقيق. نهاية الموجز.

**أنا مصدوم!**

٢- استجاب الرئيس صالح بشكل سريع جداً لطلب السفارة بشأن عقد اجتماع حول قضية معتقلي تنظيم القاعدة الذين فروا من السجن. وافتتح صالح الاجتماع من خلال تعبيره عن صدمته واستيائه العميق من قضية الفرار، وقال إنه بات يدرك تماما أن هذا يضر بصورة اليمن في الخارج، وكذا بصورة قوات الأمن التابعة له

داخل البلاد وبثقته الخاصة في جهاز الأمن السياسي، وهو المؤسسة التي اعتمد عليها بشكل كبير طوال فترة حكمه كلها. وأضاف صالح أن التحقيقات الأولية تشير إلى أن الفساد وسوء الإدارة- إجمالاً- من المحتمل أنهما أديا إلى الهروب، إلا أنه قال إن الدوافع الأخرى مازالت قيد التحري. وبدا صالح واثقا من أنه سيتم إلقاء القبض على الهاربين، إلا أن ثقته التي تحطمت في كبار مستشاريه الأمنيين تطرح بعض الأسئلة العسيرة. وقد طمأننا صالح أنه سيكون متعاونا مع حكومة الولايات المتحدة بصورة كاملة من أجل استعادة الهاربين، وأنه كان على اتصال مع السعوديين لإشراكهم في تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الخطوات القادمة. المثالية [النموذجية] التي ظهر عليها صالح من خلف كافة مثل هذه الاجتماعات، كان يبرز من ورائها مطلب يتعلق بالحصول على المساعدة غير أنها لم تكن من النوع المتعلق بالمال. ولقد كرر الرئيس صالح الطلب الذي كان تقدم به خلال أزمة سابقة (القبض على كنعان العميل السري لتنظيم القاعدة) والذي يتمثل بطلبه أجهزة تحديد الموقع الجغرافي. وقال صالح «أنتم لديكم المعدات الأكثر تطورا في هذا المجال»، مضيفاً «إنها ستحدث فرقاً في تعقب هؤلاء المجرمين فيما لو تمكنا من الاستفادة منها».

**جهاز الأمن السياسي أم الأمن القومي؟**

٣- قال صالح إنه تلقى رسائل استقالة لثلاثة من قادته في جهاز الأمن السياسي. وصرح قائلا «إن جهاز الأمن السياسي ينبغي أن ينظر إليه على أنه في حالة انحلال»، وأضاف «حتى لو أن هؤلاء المسؤولين لم يقدموا استقالتهم، لكنت قد أقلتهم بنفسي». وعقب أن أعربت السفارة عن مخاوفها بخصوص الثغرة الأمنية، فيما لو أصبح جهاز الأمن السياسي بأكمله مشلولا، تراجع صالح عن إصراره السابق، والتفت نحو رئيس جهاز الأمن القومي علي الآنسي، موجهاً إليه الأوامر لإبلاغ قيادة جهاز الأمن السياسي أن استقالاتهم ستبقى معلقة ليواصلوا أداء واجباتهم والمساعدة في إلقاء القبض على الفارين. وإذ تم إعلامه بخصوص انعدام ثقة السفارة في قدرة جهاز الأمن القومي على ملء أي فراغ أمني (وعلى وجه الخصوص انعدام الثقة في قيادة ابن أخيه)، صرخ صالح في ابن أخيه نائب رئيس جهاز الأمن القومي، ووجهه بأن يكون متعاوناً بشكل كامل وأن يعمل جنبا إلى جنب مع مسؤولي السفارة في الأيام والأسابيع المقبلة. (تعليق: كان نائب السفير في اليوم السابق قد اجتمع بشكل منفصل مع عمار صالح وحذره من أن أي انعدام للشفافية فيما يتعلق بقضية الفرار من السجن وكيف يتم التعامل معها سوف يؤخذ على محمل الجد من قبل حكومة الولايات المتحدة، وأن مثل ذلك سيكون له تداعيات [انعكاسات] على التعامل المستقبلي مع الحكومة اليمنية).

**حياً أو ميتاً:**

٤- وبشكل منفصل أكد كل من عمار صالح وعمه، الرئيس، أن رئيس جهاز الأمن السياسي غالب القمش لا يدخل في إطار دائرة الاشتباه والتواطؤ في عملية الفرار، إلا أنه كان قد فشل فشلا ذريعا في منح الثقة للأشخاص غير المناسبين، كما أنه لم يأبه بالتحذيرات التي تلقاها بشأن خطة الهروب المتوقعة التي يتم تدبيرها. (تعليق: تشير الدلائل إلى أن القمش لن يسمح له الاستمرار في منصبه في الوقت الراهن، وحتى إن استمر فستكون حركاته مقيدة وتحت المراقبة من قبل رئيس جهاز الأمن القومي الآنسي. نهاية التعليق). بعدها، قدم كل من الآنسي، رئيس جهاز الأمن القومي، والعلفي، النائب العام، شرحا مفصلا لعملية التحقيق الذي ما يزال مستمرا وفقا لما يتم داخل المقر الرئيسي لجهاز الأمن القومي والذي شمل ١٧ من المسؤولين، بمن فيهم نائب مدير السجن، وحراس الأرضية وعددا من الحراس. وحتى الآن، وفقا للآنسي، فإن الحوافز المادية- كما يبدو- أثرت على نائب المدير الذي استغل ضعف كفاءة الموظفين المسؤولين الآخرين. وأعلن صالح أن مكافآت مختلفة وضعت تحت الحسبان للمساعدة على اجتذاب المواطنين للمشاركة في التعقب، وأن المبالغ الموعود بها ستكون متفاوتة من

أجل الحصول على المعلومات التي تقود إلى الاعتقال، والاستسلام أو قتل أي من الفارين. وقال صالح إنه وحين أبلغ من قبل ابن أخيه أن ستة من الفارين (مع أنهم ليسوا مهمين كثيرا) كانوا تحت المراقبة في خمسة عشر موقعا محتملا، قام بتكليف ابن أخيه لتعقبهم، وحينها كان واثقا أنه لا يمكن خداعه مرة أخرى والتعاون معهم ووجهه قائلا «إذا أبدوا أي نوع من المقاومة، فاقتلهم».

٥- وإلى هذه اللحظة، وبحسب النائب العام، فقد تمثلت الخطة بنشر البيانات المتعلقة بالفارين بقدر الإمكان، وعلى نطاق واسع عبر كافة أنحاء البلاد والمنطقة، إلى جانب عرض المكافآت مع مراقبة و/ أو إلقاء القبض على أقارب المعتقلين الفارين وأصدقائهم أملاً في إلقاء القبض عليهم في حال محاولاتهم التواصل مع أسرهم أو مصادرهم المقربة. وعرض العلفي التشارك معنا من خلال اسماء أولئك الذين هم حالياً قيد التحقيق، وكذا التشارك في أي أدلة يتم الحصول عليها خلال عمليات الاستجواب.

**تصوير النفق!**

٦- وقد استجاب كل من نائب السفير وCOS لدعوة الرئيس صالح لمشاهدة نفق الهروب والتحقق بأنفسهم من دليل الهروب، وكانت الزيارة تستحق ذلك، حيث أسفرت عن الملاحظات التالية:

- إن سجن الأمن السياسي، مع أنه يفترض أن يكون شديد الحراسة، إلا أنه لم يكن كذلك.

- الزنزانة- حيث خطط الـ ٢٣ لفرارهم منها- كانت فقط مسكناً لثلاثة منهم في الأصل، ومع ذلك فقد كانت طلباتهم في السماح لأصدقائهم في الجريمة بزيارتهم تلبى فوراً.

- الزنزانة في حقيقة الأمر كانت تمثل جزءاً من جناح يضم زنزانتين إلى جانب حمام كبير. وقد استخدم الباب الخارجي كمدخل للمراقبة، في حين تركت الأبواب الداخلية مفتوحة، بحيث كان السجناء يمكنهم التجول بحرية في إطار الجناح.

- وبحسب ما يقال، فإن السجناء طلبوا عدم إزعاجهم وسلب حقهم في استنشاق الهواء الطلق وممارسة الرياضة في الأسبوعين اللذين سبقا عملية الفرار.

- الزنزانتان الأكثر صغراً، واللتان استخدمتا لحفر النفق، كان قد تم ملؤهما بالكامل حتى السطح تقريبا بالأوساخ المجمعة [الأتربة] التي كان يتم إخراجها من النفق. والغرفة الكبيرة، حيث كان يقيم ال ٢٣، كانت هي الأخرى قد ملئت حتى ثلثها بالتراب المجمع بالطريقة نفسها. وكانت المياه التي في الحمام تستخدم لضغطه إلى الأسفل.

- الرسومات [الكتابات] التي على الجدران كانت قد حددت لأسماء بعض السجناء واسماء بعض العمليات التي قاموا بها، وكانت هناك إشارة واحدة إلى السفارة البريطانية، تضمنت ثلاثة من الاسماء ذكرت أعلاها. (SIMO يقوم بتتبع وتحليل هذه الإشارة).

- النفق نفسه (طوله٤٤ مترا) كان قد تم تصويره بالفيديو عقب علمية الفرار من قبل الفنيين التابعين لجهاز الأمن السياسي، وقد أظهر الشريط زوجين من الأنفاق الخاطئة والتي كان قد تم حفرها ليتم تصحيحها بعد ذلك من قبل الذين قاموا بالحفر. وفيما عدا نقاط الدخول والخروج، التي كانت أكبر وأعمق، فإن بقية مساحة النفق وفرت فقط فضاء يسمح بزحف فار واحد في كل مرة.

٧- الجنرال غالب القمش، والذي يعتبر حاليا الرئيس غير الموثوق به لجهاز الأمن السياسي، كان في مكتبه عندما قام فريق السفارة بالزيارة وقد رافق الفريق أثناء زيارته إلى السجن، وفي إطار الكتلة المتاخمة لمقر جهاز الأمن السياسي، وكان القمش مكتئبا وخانعا بشكل واضح، ولم يظهر الحفاوة المعتادة والعجرفة التي كان من خلالها يستقبل الزوار في الماضي. حراس الأمن السياسي ما زالوا يطقطقون بكعوب أحذيتهم ويؤدون التحية له عندما كان يمر بهم، مع أن رئيس جهاز الأمن القومي الآنسي بدا الموجه للأوامر، ويتصرف باعتباره مرشدا للجولة التي قمنا بها داخل السجن. وقام نائب السفير بسؤال القمش عن ما هو الشعور الذي يخالجه، وما إذا كان قد أقصي من مهمة القبض على الأشرار، وقد رد القمش، وكان تقريبا يغص بالدموع، أن العمل في ظل الظروف الحالية يعد أمرا صعبا للغاية. وأضاف «إنها ضربة كبيرة بالنسبة لي. لقد دمرت حياتي العملية في يوم واحد عن طريق بعض الأخطاء التافهة. ولا أعرف ما إذا كان بإمكاني أن أستمر في ذلك». وبينما كنا نسير كانت تفاصيل النفق والهروب والأدوات المستخدمة من قبل الفارين تُروى لنا بواسطة الآنسي، وعن طريق الخبير الفني التابع لجهاز الأمن السياسي. وقد ظل القمش في الخلفية ولم يتحدث كثيرا.

**التعليق:**

٨- إن الجدية والمهنية التي ظهر عليها مدير جهاز الأمن القومي الآنسي لفتت أنظارنا. وقد بدا لنا أن العلاقة التي تربطه بالرئيس صالح مشجعة واحترافية، وذلك على النقيض من سلوك ابن شقيق الرئيس ونائب مدير جهاز الأمن القومي عمار صالح، الذي كان عصبيا بشكل واضح في حضور عمه، وبالكاد كان قادرا على تقديم تقريره في القضية فيما يتعلق بمحاولات إعادة الفارين. وكان النائب العام العلفي المعروف أصلا بمهارته وتعاونه يتصرف هو الآخر- أيضاً- باعتباره شخصاً حائزاً على ائتمان وثقة رئيسه. وبالنسبة للجنرال القمش، فإنه على الأرجح قد أنقذ من الإقالة الفورية بعد تشكيكنا بالطريقة التي ابتكرها صالح لسد الفجوة التي ظهرت في جهاز الأمن السياسي، وعلى ما يبدو فإنه ربما يوقف لأكثر من بضعة أشهر فقط إلى أن يتم الانتهاء من عملية التحقيق وكذا الجهود التي تبذل لاستعادة الفارين. ويبقى مستقبل الأمن السياسي وجهاز الأمن القومي خاضعا للقرار الذي سيتم اتخاذه لاحقا. إن مهام جهاز الأمن القومي، لم تحدد بوضوح منذ البداية، وهو ربما أخذ باللمعان حديثا في ظل الظروف الحالية، ومع ذلك إلا أن صالح لم يتقدم إلى الأمام كرجل ذي رؤية من حيث توجهات مؤسساته الأمنية ومخابراته في المدى القريب. وبشكل منفصل، فإن الاحتفاظ بوزير الداخلية العليمي وترقيته إلى نائب رئيس الوزراء في التعديل الوزاري الأخيرة ربما يشير إلى أنه سيضطلع بدور بارز أكثر لإنفاذ القانون خلال الأشهر المقبلة. نهاية تعليق.

«كراجيسكي».

نقلاً عن المصدر اونلاين

ويكيليكس: تفاصيل هروب ٢٣ قاعدي من سجن الأمن السياسي بصنعاء وقرار إقالة اللواء القمش ٦ تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١١م متوفر على الرابط:

https://almasdaronline.com/

# وثائق الفصل الثالث

# المبادرة الخليجية

## اتفاق

إن الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق، رغبة منها في تحقيق التسوية السياسية للأزمة التي يمر بها اليمن ووفقا لما نصت عليه مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١١م، واستنادا على المبادئ الأساسية التالية:

- أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.
- أن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح.
- أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني.
- أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسيا وامنيا.
- أن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لهذا الغرض.

وتحقيقا لما سبق، تم الاتفاق على الخطوات التنفيذية التالية:-

أولا: منذ اليوم الأول للاتفاق، يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة ٥٠٪ لكل طرف، على أن تشكل الحكومة خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ التكليف.

ثانيا: تبدأ الحكومة المشكلة على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا.

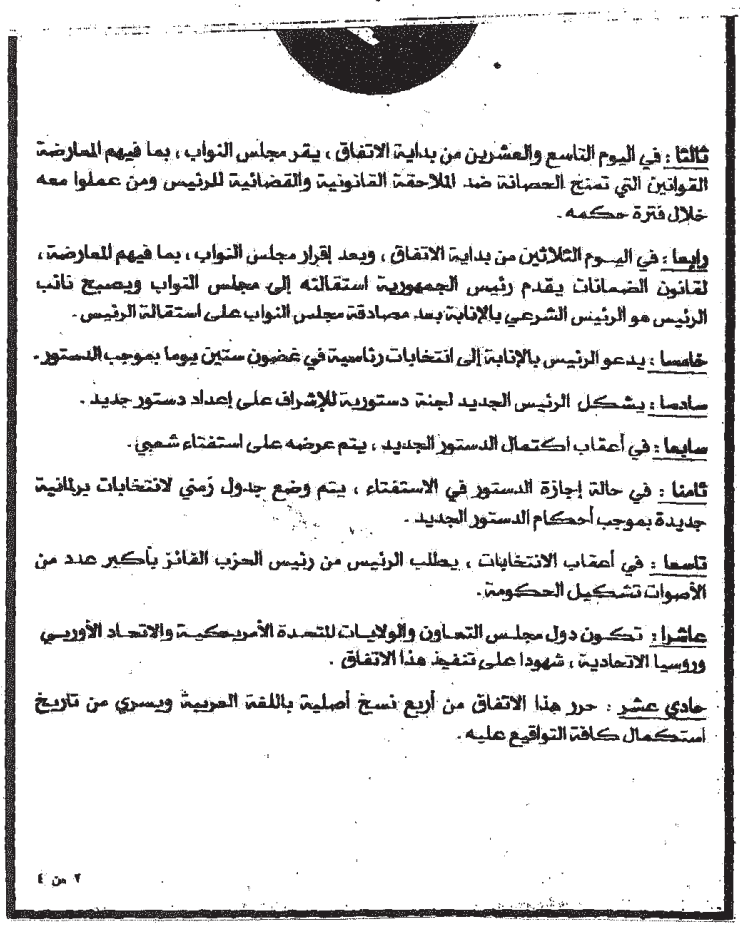

**ثالثا :** في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق ، يقر مجلس النواب ، بما فيهم المعارضة القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه .

**رابعا :** في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق ، وبعد إقرار مجلس النواب ، بما فيهم المعارضة ، لقانون الضمانات يقدم رئيس الجمهورية استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على استقالة الرئيس .

**خامسا :** يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما بموجب الدستور .

**سادسا :** يشكل الرئيس الجديد لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد .

**سابعا :** في أعقاب اكتمال الدستور الجديد ، يتم عرضه على استفتاء شعبي .

**ثامنا :** في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء ، يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد .

**تاسعا :** في أعقاب الانتخابات ، يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة .

**عاشرا :** تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية ، شهودا على تنفيذ هذا الاتفاق .

**حادي عشر :** حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية باللغة العربية ويسري من تاريخ استكمال كافة التواقيع عليه .

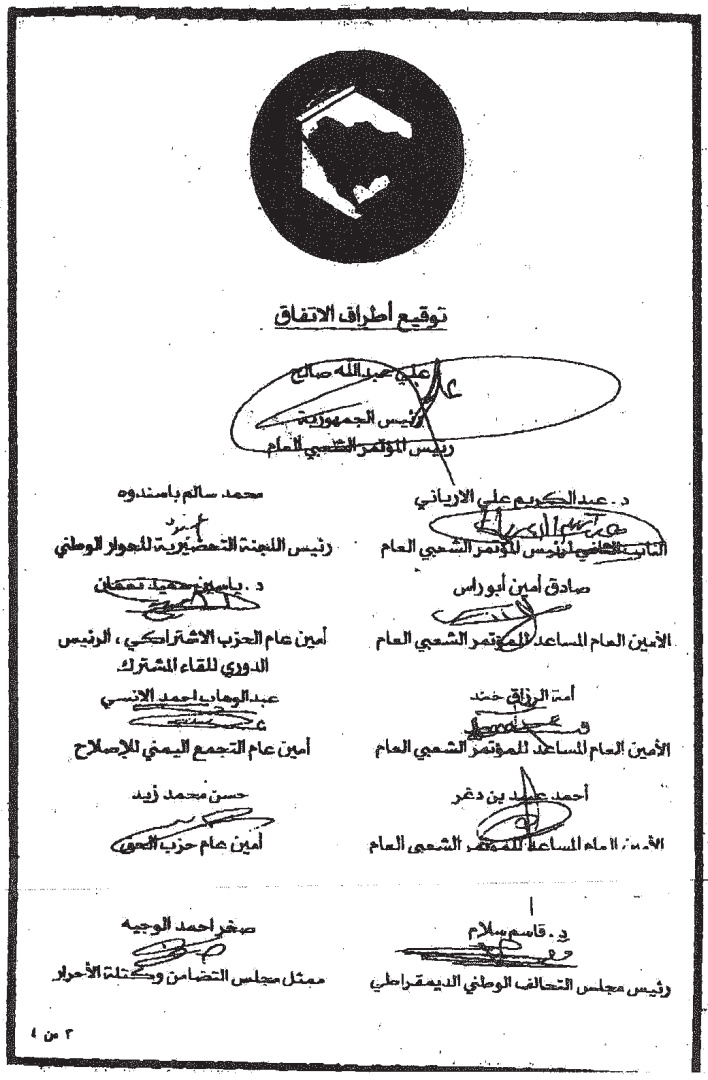

## توقيع أطراف الاتفاق

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام

د. عبدالكريم علي الارياني
النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام

محمد سالم باسندوه
رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني

صادق أمين أبو راس
الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام

د. ياسين سعيد نعمان
أمين عام الحزب الاشتراكي، الرئيس الدوري للقاء المشترك

أمة الرزاق خمد
الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام

عبدالوهاب احمد الانسي
أمين عام التجمع اليمني للإصلاح

أحمد عبيد بن دغر
الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام

حسن محمد زيد
أمين عام حزب الحق

د. قاسم سلام
رئيس مجلس التحالف الوطني الديمقراطي

صخر احمد الوجيه
ممثل مجلس التضامن ومكتلة الأحرار

٢ من ٤

بحضور:
د . عبداللطيف راشد الزياني

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بحضور:
الشيخ / عبدالله بن زايد آل نهيان

وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة
رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

# قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤) لسنة (٢٠١١م)

الأمم المتحدة
S/RES/2014 (2011)
مجلس الأمن
Distr.: General
21 October 2011

**القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)**

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦٣٤، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١**

**إن مجلس الأمن،**

**إذ يشير** إلى بياناته الصحفية المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٩ آب/أغسطس ٢٠١١، و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١،

**وإذ يعرب** عن بالغ قلقه من الحالة في اليمن،

**وإذ يؤكد من جديد** التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه،

**وإذ يرحب** ببيان الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الذي يحث فيه جميع الأطراف على التعاون البناء للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية،

**وإذ يرحب** بمشاركة مجلس التعاون الخليجي، **ويؤكد من جديد** دعم مجلس الأمن للجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة السياسية القائمة في اليمن،

**وإذ يرحب** باستمرار المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، بوسائل منها الزيارات التي يقوم بها المستشار الخاص إلى اليمن،

**وإذ يحيط علما** بقرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق باليمن (A/HRC/RES/18/19)، **وإذ يشدد** على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ونزيه، بما يتماشى والمعايير الدولية، فيما يزعم ارتكابه من اعتداءات وانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، ابتغاء تفادي الإفلات من العقاب وضمان المساءلة الكاملة، **وإذ يحيط علما** في هذا الصدد بالشواغل التي أعربت عنها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،


الرجاء إعادة استعمال الورق

**وإذ يرحب** بالبيان الذي أصدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ودعا فيه الرئيسَ صالح إلى التوقيع فورا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذها، وأدان استعمال القوة ضد المتظاهرين العزل، ودعا إلى ضبط النفس والالتزام بالوقف الفوري والكلي لإطلاق النار وتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث التي قادت إلى قتل يمنيين أبرياء،

**وإذ يعرب عن القلق الشديد** من تفاقُم الحالة الأمنية، ولا سيما اندلاع النزاع المسلح واستفحال الحالة الاقتصادية والإنسانية بسبب عدم إحراز تقدم في التوصل إلى تسوية سياسية، واحتمال المزيد من التصعيد في أعمال العنف،

**وإذ يؤكد من جديد** قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، **وإذ يكرر** ضرورة مشاركة المرأة مشاركة تامة فعلية وعلى قدم المساواة في جميع مراحل عمليات السلام نظرا إلى دورها الحيوي في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، **وإذ يؤكد من جديد** الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في إعادة تشكيل نسيج المجتمع وإذ يشدد على ضرورة إشراكها في حل النزاع بهدف مراعاة منظورها واحتياجاتها،

**وإذ يعرب عن القلق الشديد أيضا** من تزايد أعداد المشردين داخليا واللاجئين في اليمن، والارتفاع المثير للجزع في حالات سوء التغذية بسبب الجفاف والارتفاع الحاد في أسعار الوقود والأغذية، وتزايد انقطاع الإمدادات الأساسية والخدمات الاجتماعية، واستفحال صعوبة الحصول على المياه المأمونة والرعاية الصحية،

**وإذ يعرب كذلك عن القلق الشديد** من زيادة التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وخطر حدوث هجمات إرهابية جديدة في أجزاء من اليمن، **وإذ يؤكد من جديد** أن الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره يعد واحدا من أشد الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة أيا كانت دوافعها،

**وإذ يدين** كافة الهجمات، الإرهابية وغيرها، التي تستهدف المدنيين والسلطات، بما في ذلك الهجمات التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، من قبيل الهجوم الذي شن على المجمع الرئاسي في صنعاء يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١،

**وإذ يشير** إلى أن الحكومة اليمنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها،

**وإذ يشدد** على أن أفضل حل للأزمة الراهنة في اليمن يكمُن في عملية انتقال سياسية شاملة يقودها اليمن وتستجيب لمطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة إلى التغيير،

**وإذ يؤكد من جديد** تأييده للمرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر الرامي إلى إيجاد اتفاق سياسي مقبول لدى كافة الأطراف، وضمان نقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة،

**وإذ يشدد** على أهمية استقرار اليمن وأمنه، ولا سيما بالنظر إلى الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لمكافحة الإرهاب بوجه عام،

**وإذ يدرك** مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على التهديدات التي يشكلها للأمن والاستقرار الإقليميين تفاقمُ الحالة في اليمن في ظل غياب تسوية سياسية دائمة،

١ - **يعرب** عن بالغ الأسف لسقوط مئات القتلى، ولا سيما في صفوف المدنيين، ومن ضمنهم نساء وأطفال؛

٢ - **يدين بشدة** انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة التي ترتكبها السلطات اليمنية، من قبيل الاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين المسالمين، إضافة إلى أعمال العنف واستخدام القوة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الفاعلة الأخرى، **ويشدد** على أنه ينبغي محاسبة كل المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء عليها؛

٣ - **يطالب** كافة الأطراف بالامتناع فورا عن استخدام العنف وسيلة لبلوغ أهداف سياسية؛

٤ - **يؤكد من جديد** رأيه بأن التوقيع في أسرع وقت ممكن على اتفاق للتسوية قائم على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذ هذا الاتفاق، أمر لا بد منه لبدء عملية انتقال سياسي جامعة ومنظمة بقيادة اليمن، **ويلاحظ** توقيع بعض أطراف المعارضة والمؤتمر الشعبي العام على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، **ويدعو** كافة الأطراف في اليمن إلى الالتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على هذه المبادرة، **ويلاحظ** التزام رئيس اليمن بالتوقيع فورا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ويشجعه، هو أو من أُذن لهم بالتصرف باسمه، على القيام بذلك وعلى إجراء تسوية سياسية تستند إليها، **ويدعو** إلى ترجمة هذا الالتزام إلى أفعال من أجل تحقيق انتقال سياسي سلمي للسلطة دون مزيد إبطاء، على النحو الوارد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والمرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر؛

٥ - **يطالب** السلطات اليمنية بأن تعمل فورا على ضمان امتثال أعمالها للالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب الأحكام السارية من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وأن تسمحَ لأهالي اليمن بأن يتمتعوا بحقوق الإنسان ويمارسوا حرياتهم الأساسية، ومنها حقهم في التجمع السلمي للمطالبة برفع المظالم عنهم، وحرية التعبير، بما في ذلك حرية التعبير للعاملين في وسائط الإعلام؛ وأن تتخذَ الإجراءات اللازمة لإنهاء الهجمات التي تشنها قوات الأمن على المدنيين والأهداف المدنية؛

٦ - **يهيب** بكافة الأطراف المعنية أن تكفل حماية النساء والأطفال، وأن تعزز مشاركة المرأة في حل النزاع ويشجع كافة الأطراف على تيسير مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار بمختلف مستوياته؛

٧ - **يحث** كافة المجموعات المعارضة على الالتزام بأن تضطلع بدور كامل وبناء في التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية قائمة على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي تنفيذ هذه التسوية، ويطالب كافة المجموعات المعارضة بنبذ العنف والكف عن استخدام القوة وسيلة لبلوغ أهداف سياسية؛

٨ - **يطالب كذلك** بأن تقوم كافة المجموعات المسلحة بإزالة جميع الأسلحة من مناطق التظاهر السلمي، والامتناع عن ارتكاب أعمال العنف والاستفزاز وعن تجنيد الأطفال، **ويحث** كافة الأطراف على عدم استهداف البنى التحتية الحيوية؛

٩ - **يعرب** عن قلقه من وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام السارية من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي؛

١٠ - **يشجع** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويطلب في هذا الصدد من كافة الأطراف في اليمن تيسير عمل وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية وكفالة وصول المعونة الإنسانية في حينها بصورة كاملة وآمنة ودون عوائق إلى المحتاجين إليها في جميع أرجاء اليمن؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة بذل مساعيه الحميدة، بوسائل منها الزيارات التي يقوم بها المستشار الخاص، ومواصلة حث كافة الأطراف اليمنية المعنية على تنفيذ أحكام هذا القرار، وتشجيع كافة الدول والمنظمات الإقليمية على المساهمة في تحقيق هذا الهدف؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في غضون ٣٠ يوما من اتخاذه، وكل ٦٠ يوما بعد ذلك؛

١٣ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

# قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٥١) لسنة (٢٠١٢م)

الأمم المتحدة
S/RES/2051 (2012)
مجلس الأمن
Distr.: General
12 June 2012

**القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢)**

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٨٤ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢**

**إن مجلس الأمن،**

**إذ يشير** إلى قراره ٢٠١٤ (٢٠١١) وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢،

**وإذ يعرب عن قلقه البالغ** إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن،

**وإذ يعيد تأكيد** التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية،

**وإذ يرحب** ببيان الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ الذي شجّع فيه جميع الأطراف على القيام بدور كامل وبنّاء في تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في اليمن وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١)،

**وإذ يلاحظ** البيان الصادر عن رؤساء الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عقب انعقاد الاجتماع في الرياض في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ وما أعربوا عنه في البيان من دعم لاتفاق الانتقال السياسي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما في ذلك اقتراح المملكة العربية السعودية استضافة اجتماع للجهات المانحة في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٢،

**وإذ يعرب** عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في اليمن واستمرار وقوع هجمات إرهابية هناك، وخاصة على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، **وإذ يعيد تأكيد** أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها،

**وإذ يدين** جميع الهجمات، الإرهابي منها وغير الإرهابي، التي تستهدف المدنيين، والبنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والسلطات الشرعية، بما فيها الهجمات التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، ومنها الهجمة التي وقعت في صنعاء في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢،

**وإذ يلاحظ** التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية،

**وإذ يرحّب** بتركيز حكومة الوفاق الوطني على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير من خلال تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للتسهيل الائتماني السريع،

**وإذ يؤكد** أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يمسك اليمن بزمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وفي القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)،

**وإذ يشير** إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف في اليمن، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفا في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها،

**وإذ يعرب** عن قلقه إزاء ما حدث في الآونة الأخيرة من تدهور في التعاون بين بعض الجهات السياسية الفاعلة وتصرّفات قد تؤثر سلبا على عملية الانتقال السياسي أو تؤخّرها،

**وإذ يكرّر** تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك ضمانا للخضوع للمساءلة التامة،

**وإذ يرحب** بقيام الأمين العام بدور مستمر عن طريق المساعي الحميدة، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها ممثله الخاص، السيد جمال بنعمر، إلى اليمن،

**وإذ يدرك** مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها لتجنب استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن، وهي حالة تهدِّد السلام والأمن في المنطقة،

١ - **يعيد تأكيد** ضرورة تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم وفقا للقرار ٢٠١٤ (٢٠١١)؛

٢ - **يهيب** بجميع الأطراف أن تمتنع فورا عن استخدام العنف لبلوغ أهداف سياسية؛

٣ - **يلاحظ** أنه، تماشيا مع آلية التنفيذ، ينبغي أن ينصبّ تركيز المرحلة الثانية من عملية الانتقال على:

(أ) عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف،

(ب) إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة وطني موحّد وذي طابع مهني وإنهاء جميع النزاعات المسلحة،

(ج) اتخاذ خطوات على صعيد العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية،

(د) إجراء إصلاح دستوري وانتخابي وإجراء انتخابات عامة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤؛

٤ - **يؤيِّد** جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني الرامية إلى الدفع قدما بعملية الانتقال عبر سبل منها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في قوات الأمن والقوات المسلحة، وبدء العملية التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني؛

٥ - **يشدِّد** على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف ويكون تشاركيا وشفافا وذا مغزى وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، ويهيب بجميع الأطراف المعنية في اليمن أن تشارك في هذه العملية بصورة نشطة وبنّاءة؛

٦ - **يطالب** بوقف جميع الأعمال التي يُهدف بها إلى تقويض حكومة الوفاق الوطني وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخُّل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال؛

٧ - **يؤكِّد** وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، ويشدّد على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايد ومستوف للمعايير الدولية بخصوص ما زعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك لمنع الإفلات من العقاب وضمان الخضوع للمساءلة على نحو تام؛

٨ - **يلاحظ** مع القلق استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وبعض عناصر الجيش، ويدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى الثني عن استخدام الأطفال وتجنيدهم؛

٩ - **يذكّر** الحكومة اليمنية وغيرها من الجهات الفاعلة بضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني خلال الأزمة؛

١٠ - **يحثّ** الحكومة اليمنية على سنّ تشريع خاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة دون مزيد من التأخير؛

١١ - **يهيب** بجميع الأطراف أن تمتثل لأحكام القانون الدولي المنطبقة على الحالة، بما فيها أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛

١٢ - **يدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، ولا سيما من خلال مجموعة أصدقاء اليمن، إلى تقديم دعم نشط ومتزايد لمساعدة الحكومة اليمنية على التغلّب على ما ستواجهه في المرحلة المقبلة من تحدّيات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية؛

١٣ - **يشجّع** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويدعو إلى تمويل خطة الاستجابة للطوارئ الإنسانية لعام ٢٠١٢ تمويلا كاملا، ويطلب في هذا الصدد إلى جميع الأطراف في اليمن أن تعمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية في أمان ودون عوائق لضمان إيصال المساعدة إلى السكان المحتاجين؛

١٤ - **يؤكّد** أهمية أن تُتم حكومة الوفاق الوطني إعداد خطتها الإنمائية للسنتين وتتفق عليها لكي يتسنى تحديد مجالات الأولوية السياساتية وطرائق التمويل، إلى جانب تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى إصلاح، ويطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تدعم الخطة الإنمائية من خلال طرائق التمويل القائمة وأن تساهم في مؤتمر المانحين المقبل؛

١٥ - **يعرب** عن قلقه إزاء تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يرعاها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المنطبقة على الحالة من قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بنعمر، ويؤكد أهمية القيام بهذه المساعي الحميدة في تنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين لكي تشكّل إسهاما في نجاح عملية الانتقال في اليمن، **ويرحب**، في هذا الصدد، بالدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجود فريق صغير في اليمن مكون من خبراء لدعم تنفيذ عملية الانتقال وإسداء

المشورة إلى الأطراف جنبا إلى جنب مع حكومة اليمن، وبالأخصّ في إطار دعم عملية الحوار الوطني؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدّمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال، كما هو منصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي؛

١٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يستمر في تقديم تقرير كل ٦٠ يوما عمّا يستجدّ في اليمن من تطورات؛

١٩ - **يقرّر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

# التقرير الأول لدائرة التوجيه المعنوي يكشف الاستهداف الأمريكي للقوات المسلحة

[١٦/ مارس/٢٠٢١م]

صنعاء - سبأ:

كشف التقرير الأول الصادر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليوم عن الاستهداف الأمريكي للقوات المسلحة اليمنية.

جاء فيه:-

تأكيداً لما جاء في خطاب السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي في الذكرى السنوية للشهيد القائد بشأن السيطرة الأمريكية على الجيش اليمني، فإن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة تصدر تقريرها الأول الذي يكشف للجميع حجم المخطط الأمريكي لاستهداف القوات المسلحة ومستوى ما وصلت إليه إجراءات التنفيذ خلال العقود الماضية.

وحتى تتشكل صورة متكاملة عن طبيعة الاستهداف الأمريكي لليمن، كان لابد من العودة إلى أحداث تاريخية سابقة لتوضيح حقيقة المؤامرة وطبيعة السيطرة، فالهدف إضعاف اليمن وإبقائه تحت الوصاية والهيمنة ثم السيطرة عليه سيطرة كاملة.

وبالمجمل فإن التحركات والإجراءات الأمريكية المتعلقة بالقوات المسلحة تؤكد:

**أولاً:** السيطرة على الجيش للحيلولة دون تأسيس جيش وطني قادر على تنفيذ مهامه والاضطلاع بمسؤولياته تجاه الشعب والوطن كون وجود جيش وطني سيؤدي حتماً إلى الوقوف أمام المخطط الأمريكي.

**ثانياً: السيطرة على الجيش وتحويله إلى أداة لتنفيذ الأجندة الأمريكية.**

أمثلة وشواهد على استخدام الجيش اليمني كأداة لتنفيذ الأجندة الأمريكية:

استخدم الجانب الأمريكي الجيش اليمني أداة من خلال التوجيهات التي كانت الإدارة الأمريكية تصدرها للسلطة في صنعاء أو تعمل من خلال الجانب السعودي على تمريرها بشكل أو بآخر ومن شواهد ذلك:

١- الدور الأمريكي والسعودي في إشعال حرب ١٩٧٢م، وهذا ما تؤكده الشهادات التاريخية للقيادات العسكرية المشاركة في تلك الحرب.

٢- لم يكتفِ الجانب الأمريكي في استخدام الجيش اليمني لتنفيذ أجندتهم في اليمن بل وفي المنطقة، فبحسب الأدلة والوثائق لدى دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة فإن التوجيهات الأمريكية لسلطة صالح في شمال الوطن كانت وراء دفع عدد من الوحدات العسكرية اليمنية للمشاركة إلى جانب القوات العراقية في الحرب العراقية الإيرانية.

٣- وفي نفس الفترة وجهت الإدارة الأمريكية علي عبدالله صالح بالعمل على تقديم الدعم والتسهيلات لإرسال المقاتلين إلى أفغانستان وهناك حديث بالصوت والصورة للرئيس الأسبق علي صالح يقول فيه تلقينا توجيهات من الأمريكيين بدعم حركة الإخوان المسلمين وإرسال مقاتلين إلى أفغانستان.

٤- في مرحلة ما بعد الوحدة كان التوجه الأمريكي يتضمن دفع القوات المسلحة لاسيما الوحدات العسكرية الأكثر تأهيلاً وتدريباً وجاهزية إلى شن الحروب على ما يسمى بالإرهاب.

٥- استخدام الجيش في شن الحروب الداخلية التي تحقق الأهداف الأمريكية وضمن الشعارات الأمريكية كحروب المناطق الوسطى التي تندرج أمريكياً ضمن الحرب ضد الشيوعية وكذلك الحروب على صعدة التي جاءت لتحقيق أهداف أمريكية في القضاء على أي مشروع يواجه المخططات الأمريكية في اليمن.

٦- كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم السلاح للجيش اليمني ليخوض الحروب الداخلية وكانت السعودية هي من تدفع المال لذلك وكان هذا ضمن اتفاق سري عملت سلطة صالح على استغلاله وتوظيفه في معظم الحروب خاصة حروب صعدة وهناك وثائق عبارة عن رسائل بين صالح والجانبين السعودي والأمريكي تؤكد ذلك وسيتم كشفها عبر الإعلام.

**ومن خلال ذلك نجد ما يلي:**

١- معظم المواجهات التي خاضها الجيش اليمني لم تكن ضمن مهامه الرئيسية بل كانت حروب لخدمة الأجندة الخارجية في اليمن وعلى رأسها الأجندة الأمريكية.

٢- التمويل الأمريكي من خلال السلاح للحروب الداخلية يؤكد الرغبة في استمرارها واستنزاف قدرات الجيش والشعب اليمني إضافة إلى استنزاف المال السعودي.

٣- لم يخض الجيش اليمني مواجهة مع أعدائه الحقيقيين والمواجهة اليوم هي أول مواجهة يخوضها اليمنيين مع عدوهم الرئيسي ودفاعاً عن استقلالهم وحريتهم وكرامتهم.

**تدمير جيش اليمن الديمقراطية الشعبية:**

١- في الشطر الجنوبي من الوطن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حاولت فرض هيمنتها من خلال التدخل في الصراع بين أجنحة الجبهة القومية عقب الاستقلال إلا أنها فشلت بعد أن حاولت تدبير انقلاب عسكري من خلال ملحقها بعدن.

٢- في العام ١٩٧٢م وبعد أشهر من عودة العلاقات بين صنعاء وواشنطن اندلعت الحرب بين شطري اليمن.

٣- وقفت الولايات المتحدة ومعها السعودية خلف دفع الشمال إلى إشعال الحرب تحت شعار محاربة الشيوعية وحينها كان الجيش على رأس الأولويات الأمريكية والسعودية.

٤- كانت عملية تسليح الجيش مشروطة بإشعال الحروب الداخلية، فقبل حرب ١٩٧٢م زُود الجيش بالعشرات من الآليات والمدرعات بشروط على رأسها أن تكون هذه الآليات والمدرعات على الحدود بين الشطرين ويمنع نقلها أو تحريكها إلى أي منطقة أخرى دون موافقة مسبقة.

٥- كانت أمريكا تزود الشمال أو بالأصح قيادة الشمال بكافة المعلومات الاستخباراتية عن الشطر الجنوبي وعلى رأسها ما يتعلق بالقوات المسلحة وهذا ما تكشفه لقاءات جمعت صالح بمسؤولين أمريكيين عقب أحداث يناير ١٩٨٦م.

٦- قبل أن تصل الوحدات العسكرية الجنوبية التي خسرت المواجهة في أحداث يناير ١٩٨٦م إلى الشمال كان هناك توجه أمريكي لدفع الشمال إلى اجتياح الجنوب ضمن الصراع بين المعسكرين.

٧- انهيار المنظومة الاشتراكية وتعهد صالح بأن تكون سياسة الدولة اليمنية الجديدة موالية للمعسكر الغربي كان وراء الموافقة الأمريكية على تحقيق الوحدة.

٨- عقب الوحدة كانت الأجندة الأمريكية تتضمن ضرورة القضاء على الوحدات العسكرية التي كانت تشكل قبل الوحدة ما كان يعرف بجيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٩- تشير الوثائق إلى الدور الأمريكي في تلك الحرب دعماً لتحالف صالح والإصلاح ضد الاشتراكي وهذا الدور أمتد إلى ما بعد الحرب من خلال إقصاء الكوادر الجنوبية المؤهلة من الجيش والوحدات العسكرية المدربة.

**تجريد الجيش اليمني من القوة:**

شهد الجيش محاولات عدة لتجريده من كل عوامل القوة المادية والمعنوية، وكان هناك استهداف لوحداته العسكرية المؤهلة والمدربة والقوة العسكرية القادرة على التصدي لأي عدوان خارجي وكانت الولايات المتحدة تعمل على تجريده من هذه القوة من خلال:

١- إشعال الحروب الشطرية والحروب الداخلية.

٢- فرض السيطرة على الجيش تحت شعار التدريب وبالتالي التحكم بقراره بما في ذلك تحديد حجم التسليح ونوعه ومصدره.

٣- استهداف للأسلحة النوعية في القوات الجوية والدفاع الجوي كما سنعرف وكذلك الصواريخ.

٤- ظلت السياسة الأمريكية في اليمن فيما يتعلق بقوة الجيش تعمل على تحقيق هدفين رئيسيين، الأول عدم امتلاك اليمن قوة جوية قادرة على الدفاع والتصدي لأي هجوم معادي وعدم امتلاكه أيضاً قوة بحرية قادرة على الدفاع عن المياه الإقليمية والسواحل والجزر.

٥- ثم بعد امتلاك الجيش لبعض الأسلحة النوعية والاستراتيجية كالصواريخ، تم التوجه إلى استهداف

هذه الأسلحة ومحاولة تدميرها.

**وأما بشأن القوات الجوية والدفاع الجوي، فإننا نكشف اليوم لأبناء شعبنا وقبلهم لكافة منتسبي القوات المسلحة ما يلي:**

١- جذور استهداف اليمن وإضعاف قوته العسكرية تعود إلى مرحلة الاحتلال البريطاني للجنوب واستقلال الشمال اليمني وتحديداً في العام ١٩١٨م.

٢- أدت جولات الصراع بين اليمن وبريطانيا إلى استخدام الاحتلال البريطاني سلاح الطيران، ما دفع اليمن وقتها إلى محاولة الحصول على طائرات حربية وبعد فشل التجربة كانت محاولة الحصول على دفاعات جوية.

٣- تكشف الوثائق أن بريطانيا وقفت خلف عدم حصول اليمن على أي سلاح بإمكانه التصدي للتفوق الجوي البريطاني وكان هذا ضمن التفاهمات السرية مع إيطاليا.

٤- وبعد رحيل الاحتلال البريطاني وبداية الهيمنة الأمريكية على المنطقة كان اليمن على رأس الاهتمامات الأمريكية، فبعد عقد اليمن صفقات أسلحة مع الاتحاد السوفيتي في ١٩٥٥م حاولت واشنطن تعزيز نفوذها باليمن من أجل إفشال أي توجه يمني للحصول على المزيد من الأسلحة.

٥- بعد وصول صالح إلى السلطة تم ربط القوات الجوية والدفاع الجوي بالجانب السعودي.

٦- منع اليمن من الحصول على أسلحة الدفاع الجوي القادرة على إسقاط أية طائرات معادية وهذا المنع ليس وليد اللحظة أو عشية العدوان بل يعود إلى ما قبل عقود، ليتم استهداف اليمن من خلال الهجوم الجوي في أي لحظة فلا يصبح قادراً على التصدي.

٧- ما حصل عليه اليمن من أسلحة دفاع جوي وأنظمة دفاعية تم تعطيلها وأصبحت خارج الجاهزية.

٨- اتجهت أمريكا إلى تمويل شراء وإتلاف صواريخ «ستريلا» وهنا تكشف المعلومات أن الجانب الأمريكي كان يدرك خطورة بعض الأسلحة في حال أقدم على أي عمل عسكري ضد اليمن أو فرض السيطرة العسكرية عليه أو خطورة هذه الأسلحة على أية تحركات عسكرية على قواته ولهذا تم التوجه إلى جمعها وتدميرها وهذا موثق بالصوت والصورة.

**القوات البحرية:**

١- عملت ظروف الصراع الداخلي بسبب التدخل الخارجي وعلى رأسه الأمريكي والسعودي على إبعاد اليمن عن حقيقته الجغرافية باعتباره بلداً بحرياً وهو ما يفرض على الدولة اليمنية ترجمة ذلك على كافة المجالات منها العسكرية.

٢- تمكن اليمن من بناء قوة عسكرية بحرية متواضعة جداً لكنها رغم ذلك كانت هدفاً من أهداف السياسة الأمريكية وتوافقت هذه السياسة مع طبيعة الأهداف الإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر.

٣- كان من ضمن الأهداف الأمريكية أن يظل اليمن ضعيفاً عسكرياً لاسيما القوات البحرية ليتمكن من

فرض هيمنته وسيادته على مياهه الإقليمية وجزره وسواحله خاصة الساحل الغربي.

٤- عندما حاولت السلطة في العام ١٩٧٥م تعزيز القوات البحرية بمعدات عسكرية وأسلحة تفاجأت بالضغوط الأمريكية وصولاً إلى دفع السعودية لتقديم أسلحة للجانب اليمني أتضح لاحقاً أنها أسلحة فاسدة.

٥- توجهت السلطة اليمنية عقب العدوان الإسرائيلي على باب المندب والساحل الغربي في نوفمبر ١٩٧٦م إلى بناء قاعدة عسكرية ومعسكرات وتحصينات وكذلك تأسيس ثلاثة ألوية عسكرية لحماية الساحل الغربي كل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية للإطاحة بالرئيس الحمدي الذي كان قد رفض الاستجابة للطلب الأمريكي ببناء قاعدة عسكرية في الساحل الغربي.

٦- الملفت الرغبة الأمريكية في تدمير جيش ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية ومنها القوات البحرية التي تضررت كثيراً من أحداث يناير ١٩٨٦م.

٧- لم تتخذ سلطة الرئيس الأسبق علي صالح أية إجراءات أو خطوات لبناء قوة عسكرية بحرية لأسباب مختلفة منها الاستجابة للأجندة الأمريكية بل والإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر وباب المندب.

٨- استجابت سلطة صالح للضغوط الأمريكية، ولم تستخدم ما حصلت عليه من مساعدات عسكرية أو قامت بشرائه من أسلحة للقوات البحرية اليمنية وخير مثال على ذلك بعض الأسلحة الصينية التي ظلت في الصناديق حتى انتهى عمرها الافتراضي.

٩- من أشكال استهداف القوات البحرية تعطيل متعمد طال بعض السفن الحربية والزوارق والتدخل لتغيير النظام المعمول به في القوات المسلحة المتعلق بالقواعد الجوية والبحرية حتى تصبح أي قاعدة بحرية لليمن رغم تواضع إمكانياتها غير قادرة على التعامل مع أي هدف معادي مفاجئ.

١٠- بعد أن نجح الجانب الأمريكي في تنفيذ مخططه المتعلق بالقوات البحرية سخر أحد المسؤولين الأمريكيين من القوات البحرية اليمنية ومن الدفاع الساحلي قائلاً «القوات البحرية والدفاع الساحلي عبارة عن ضابطين بحريين أثنين متواجدين بشكل دائم في صنعاء».

**بناء قواعد عسكرية وتجسسية على الأراضي اليمنية:**

١- تعود محاولات حصول الولايات المتحدة الأمريكية على تسهيلات عسكرية في الأراضي اليمنية إلى خمسينات القرن الماضي.

٢- عندما فشلت في ذلك اتجهت إلى أثيوبيا وعندما جرت حركة تغييرية في اثيوبيا ١٩٧٤م اتجهت السياسة الإثيوبية نحو إنهاء التواجد العسكري الأمريكي.

٣- كان البديل هو اليمن الشمالي غير أن الحمدي رفض ذلك بشدة ورد على الجانب الأمريكي أن اليمنيين سيدافعون عن بلادهم ولو بالخناجر.

٤- قبل ذلك بعدة سنوات وبحسب المعلومات العسكرية، فإن الجانب الأمريكي كان قد نفذ خطوات

لإنشاء مراكز رصد ومراقبة في مناطق تابعة لمحافظة تعز وقريبة من باب المندب وسيتم الكشف عن تفاصيل ذلك في الصحف الوطنية.

٥- بعد وصول صالح إلى السلطة قدم تسهيلات عسكرية للجانب الأمريكي وكانت تسهيلات غير معلنة منها على سبيل المثال التواجد في جزر يمنية جنوبي البحر الأحمر منها زقر وحنيش.

٦- تكشف الوثائق أنه وفي واحدة من الجزر اليمنية، هناك مخازن سرية يستخدمها الجيش الأمريكي منذ عدة عقود بتفاهم سري مع سلطة صالح.

٧- بعد حرب صيف ١٩٩٤م أتجه الجانب الأمريكي إلى التواجد العسكري الفعلي على الأرض اليمنية من خلال القواعد العسكرية الدائمة.

٨- اليوم سنكشف تفاصيل التأسيس لقاعدة عسكرية أمريكية في عدن ابتداء من العام ١٩٩٨م وتفاصيل ذلك الوجود العسكري بموجب تقرير صادر عن الجانب الأمريكي.

٩- عقب ذلك وافقت السلطة السابقة على وجود عسكري أمريكي في صنعاء وبجوار السفارة الأمريكية.

١٠- أمتد التواجد العسكري الأمريكي إلى جزيرة سقطرى ومناطق أخرى منها قاعدة العند في لحج.

**استباحة اليمن عسكرياً وانتهاك السيادة الوطنية:**

تحت مبرر محاربة ما يسمى بالإرهاب اتجهت واشنطن إلى أن يكون لقواتها تحرك عسكري على الأرض اليمنية في انتهاك مبدأ السيادة وحق الاستقلال لكل بلد وشعب بل ويتنافى مع الدستور والقوانين والأعراف والعادات والتقاليد اليمنية:

١- اتخذ الجانب الأمريكي الأسلوب التدريجي للوصول إلى مرحلة حرية الحركة العسكرية لقواته لاسيما البحرية والجوية على المياه الإقليمية والأجواء اليمنية.

٢- كانت البداية بتفاهمات واتفاقيات مع السلطة تتضمن منح الجانب الأمريكي حق استخدام القوة لمحاربة ما يسمى بالإرهاب بالتنسيق مع السلطات اليمنية وجرى تأسيس غرف عمليات مشتركة كانت سلطة القرار فيها للجانب الأمريكي في حين اقتصر دور الجانب اليمني على التنفيذ.

٣- وهنا نسجل أن بعض الضباط في الجيش اليمني كانوا يعترضون على ما وصلت إليه السلطة من رضوخ ومن ارتهان للأمريكيين.

٤- من أشكال الاستباحة وانتهاك السيادة الوطنية المشاركة في التحقيقات مع مواطنين يمنيين متهمين بما يسمى بالإرهاب.

٥- كان الإرهاب عنواناً كبيرا لفرض السيطرة الأمريكية بمساهمة من قبل السلطة وقتها في تمرير السياسات والمشاريع والمخططات الأمريكية ومنها على سبيل المثال الإفراج عن بعض المتهمين بما يسمى الإرهاب وكان ذلك بموجب طلب أمريكي.

٦- رغم أن السلطة وقتها كانت تتحدث بأنها لن تسلم أي مواطن يمني لأي دولة أجنبية كون ذلك مخالفاً للدستور إلا أن الحقيقة أنه جرى تسليم يمنيين للجانب الأمريكي وبموجب أوامر عليا وبشكل سري.

٧- كان ما يسمى محاربة الإرهاب مجرد ذريعة كي تكون الأجواء اليمنية مفتوحة أمام الطيران الأمريكي الاستطلاعي والقتالي وتمكن الجانب اليمني من رصد تحركات مريبة للطيران الأمريكي في مناطق لم يكن فيها عناصر لما يسمى بالإرهاب.

استقطاب القيادات والضباط وغيره:

١- عملية الاستقطاب وشراء الذمم وتجنيد العملاء داخل القوات المسلحة اشتركت فيه ثلاث قوى استخباراتية على رأسها الاستخبارات الأمريكية والموساد الإسرائيلي والاستخبارات السعودية.

٢- نكشف ولأول مرة نجاح هذا التجمع الاستخباري في تجنيد عملاء داخل صفوف القوات المسلحة منذ ١٩٧٢م ضمن محاولات صناعة سلطة تابعة لواشنطن وصديقة للعدو الإسرائيلي.

٣- تكشف وثائق عدة اهتمام الجانب الأمريكي باستقطاب قيادات عسكرية يمنية وضباط من خلال عدة وسائل أبرزها الدورات التدريبية واللقاءات خارج اليمن.

٤- كان هناك حرص على استقطاب وتجنيد ضباط في الوحدات العسكرية المهمة.

٥- كانت السلطة تحاول التهرب من الاستجابة للمطالب الأمريكية المتعلقة بطلب مشاركة ضباط في دورات خشية أن تقوم واشنطن بتجنيدهم وبما يدفعهم لاحقاً وبإيعاز أمريكي إلى تنفيذ انقلاب على السلطة وحينها كان لسان حال السلطة «يكفيكم نحن».

٦- نكشف اليوم عن معلومات تؤكد اعتماد الجانب الأمريكي على معرفة جاهزية القوات اليمنية بمختلف الوحدات العسكرية على المتعاونين معها من العملاء في قيادة القوات المسلحة أو المقربين من القيادات.

٧- رصدت ثلاث زيارات سرية قام بها قائد عسكري كبير خلال العام ٢٠١٢م إلى السعودية وكان يلتقي بكل من الأمريكيين والبريطانيين ومن خلاله جرى تنفيذ كثير من الخطوات والإجراءات التي كانت مطلوبة للجانب الأمريكي وتتعلق بالقوات المسلحة ومستوى جاهزيتها العسكرية.

٨- قبل شن العدوان على بلادنا سلّم قائد عسكري يمني في موقع حساس بوزارة الدفاع الجانب الأمريكي والسعودي كل ما يتعلق بخارطة الانتشار العسكري وحجم القوات وكل ما يتعلق بالمعلومات العسكرية الخاصة بالوحدات العسكرية وانتشارها وقوتها.

**ما يتعلق بالعقيدة العسكرية**

١- كان اليمن رغم الاستهداف قادراً على بناء قوات مسلحة نظراً لامتلاكه عوامل القوة على رأسها الكادر البشري ولهذا شهد الجيش بعض التطور في عهد الرئيس إبراهيم الحمدي.

٢- وحينها كانت الضغوط الأمريكية من خلال السعودية لتغيير عقيدة الجيش التسليحية والتحول

من السلاح الشرقي إلى السلاح الغربي وجرت محاولات تقييد اليمن باتفاقيات تجعل قراره وتحركه على الصعيد العسكري رهيناً لمستشارين عسكريين أمريكيين.

٣- بعد اغتيال الحمدي سلمت سلطة الانقلاب الدموي كل قرارها العسكري للجانب الأمريكي من خلال السعوديين لدرجة أن القرارات العسكرية المتعلقة بالمنشآت الجديدة أو التشكيلات الجديدة أو صفقات الأسلحة كانت تمر على مكتب وزير الدفاع السعودي لأخذ الموافقة.

٤- خطورة ذلك تكمن في التحكم بالجيش اليمني ومعداته العسكرية وخير مثال على ذلك ما حدث مع طائرات إف ٥ فلم تقم واشنطن بتسليم قطع الغيار الخاصة بهذه الطائرات إلا بعد أن أتخذ الرئيس الأسبق علي صالح قراراً إلغاء المقاطعة الاقتصادية للعدو الإسرائيلي من الدرجتين الثالثة والثانية.

٥- تكشف الوثائق السعي الأمريكي خلال العقدين الماضيين إلى استبدال الأسلحة الشرقية بأسلحة أمريكية بما في ذلك الدبابات والمدرعات والتدخل لوقف عقد شراء المزيد من الأسلحة من روسيا أو الصين.

٦- كان السفير الأمريكي وكذلك المسؤولين العسكريين الأمريكيين الذين يترددون على اليمن يطرحون على مختلف القادة العسكريين اليمنيين ضرورة تغيير السلاح وكانوا يتحدثون حتى على أبسط المعدات العسكرية.

٧- تكشف واحدة من الوثائق، السعي الأمريكي في يصبح الجيش اليمني على غرار بقية الجيوش في دول الخليج أو الدول التابعة لواشنطن، معتمداً عليه من السلاح إلى التدريب إلى الاستراتيجية العسكرية والسياسة الدفاعية وغيره.

**وفيما يخص البناء المعنوي والثقافي للقوات المسلحة وتحديد الاستراتيجية العسكرية:**

١- بشكل تدريجي ألغيت الأهداف الاستراتيجية للقوات المسلحة اليمنية بعد أن كان هناك محاولة منتصف السبعينات لتحديد هدفين اثنين للقوات المسلحة، الأول حماية اليمن والدفاع عن شعبه وأرضه والثاني المساهمة في تحرير فلسطين.

٢- مسايرةً للتوجهات الأمريكية في اليمن والمنطقة، أستبدل الحديث عن فلسطين كقضية مصيرية إلى الحديث عن السلام وشعارات أمريكية كالديمقراطية والتنمية وصارت التعبئة الثقافية للجيش بعيدة كل البعد عن المهام والمسؤوليات الرئيسية لأي جيش وطني في أي بلد كان.

٣- لم يعد هناك استخدام في الخطاب التعبوي لآيات القرآن الكريم إلا ما يؤكد توجه السلطة.

٤- لعل من أخطر ما عمل الجانب الأمريكي على تحقيقه فيما يتعلق بالقوات المسلحة هو إبعادها عن مهامها الرئيسية كالدفاع عن البلد وترسيخ مفهوم يقوم على أن ما يسمى الإرهاب هو العدو الأول بل والوحيد وهذا جرى ترسيخه بشكل واسع في الوحدات العسكرية التي أشرف الجانب الأمريكي على تشكيلها وتدريبها.

٥- نكشف اليوم ولأول مرة أن الجانب الأمريكي من خلال التدخل في صياغة المهام الاستراتيجية

للجيش والقوات المسلحة وتحديد العدائيات المحتملة إلغائه وجود أي تهديد عدائي على الجمهورية اليمنية من البر رغم أن بعض المسؤولين العسكريين الأمريكيين كما تكشف بعض الوثائق تؤكد أنهم كانوا ومن أجل نجاح مهمتهم في تغيير سلاح الجيش يقولون لبعض القادة أن اليمن يواجه تحديات معادية من قبل السعودية وسلطنة عمان وعليه أن يتخلى عن السلاح الشرقي ويحصل على السلاح الأمريكي.

٦- إلغاء العدائيات المحتملة من البر وتحديداً السعودية يتنافى مع ما تتضمنه العقيدة العسكرية للجيش السعودي وهي العقيدة التي تضع اليمن على رأس العدائيات المحتملة ويتضمن البند الأول من الاستراتيجية العسكرية ما يلي تطويق اليمن وإضعافه.

**من ذريعة التدريب إلى لافتة الهيكلة**

١- استغل الخارج تطلعات الشعب اليمني للتغيير فأتجه إلى فرض سياسات تعمل على توظيف أوضاع البلد من خلافات تسبب بها أو أججها حتى يفرض هيمنته الكاملة على البلد.

٢- ومن خلال الهيكلة جرى استهداف القوات المسلحة رغم عدم وجود أسباب واقعية لتفكيك وحداتها العسكرية والاكتفاء فقط بتغيير القادة لكن ما حدث كان يؤكد وجود مؤامرة على الجيش نفسه وليس القادة المرتبطين بالصراع على السلطة.

٣- كانت بداية المؤامرة من خلال إدراج الجيش والقوات المسلحة فيما عرف باللائحة التنفيذية للمبادرة الخليجية وشكل ذلك مدخلاً رئيسياً لتحقيق الأهداف الأمريكية والسعودية.

٤- جرى تسليم قضية الجيش وإعادة هيكلته إلى الجانب الأمريكي الذي أرسل ضابط كبير كان يشغل نائب مدير الخطط في القيادة العسكرية الوسطى.

٥- عملت أمريكا على دفع السلطة وقتها إلى تقليص عدد منتسبي القوات المسلحة بحجة أن اليمن ليس له أعداء.

٦- استهداف الوحدات العسكرية المدربة والكفاءات من ضباط وصف ضباط وأفراد ووصل الأمر إلى مستوى جمع أفضل الكفاءات من مختلف الوحدات وإنشاء تشكيل جديد ثم الزج به في مواجهة مع ما يسمى بالقاعدة حتى القضاء عليه وهذا حدث بعد ما عُرف بالمبادرة الخليجية وسنكشف عن تفاصيل ذلك عبر الإعلام.

٧- جرت محاولة فرض نموذج جاهز لوضع القوات المسلحة وكان هذا النموذج معتمداً في بلد عربي غير أنه يختلف عن اليمن بنظامه السياسي وجغرافيته وعدد سكانه وموقعه ومن هناك كانت الهيكلة بوابة لفرض الأجندة الأمريكية.

**اليوم وبعد مرور ما يقارب العقد على بداية ذلك المخطط نكشف ما يلي:**

١- وجود تفاهمات سرية مع رأس السلطة تقتضي العمل على تفكيك الجيش وإضعافه وتحويله إلى مجرد وحدات عسكرية أقرب إلى الجهاز الأمني منها إلى الجيش لا يتجاوز عدد أفراد تلك الوحدات الـ٧٠ ألف جندي وهذا ما يتناقض مع متطلبات الواقع اليمني الجغرافي والسكاني وطبيعة التحديات الماثلة أمام

اليمن.

٢- لقد كانت الهيكلة مجرد ذريعة أو بالأصح خديعة لدفع مختلف الوحدات العسكرية في الجيش ومختلف القادة إلى تقديم المعلومات المتعلقة بوحداتهم وهناك حصل الجانب الأمريكي ودون عناء أو جهد على كل المعلومات العسكرية المتعلقة بكافة الوحدات العسكرية وبشكل كامل فقد كانت الهيكلة تقتضي في البداية أن يقدم كل قائد وكل وحدة واقع حالها والبعض من القادة قدّم ذلك عن حسن نية رغم أن هذه المعلومات قدمت لجهة معادية لكن كان هناك توجيهات من رأس السلطة بتقديمها دون أية تحفظ.

٣- تقديم كافة المعلومات العسكرية للجيش وبشكل رسمي لسفير دولة أجنبية أمراً غير مسبوق ولا يحدث في أي دولة أخرى.

٤- من خلال اللقاءات والزيارات والتحركات وجمع المعلومات والملفات والأدلة والخرائط تم الكشف عن الجاهزية العسكرية القتالية للجيش اليمني دون إخفاء أي معلومة أو التحفظ على أي سر من الأسرار العسكرية.

٥- سلمت للجانب الأمريكي الجاهزية المادية والقتالية والإدارية من المناطق العسكرية إلى الألوية والكتائب والنقاط العسكرية والانتشار.

**يا أبناء شعبنا اليمني.**

لقد كان ذلك أمراً غير مسبوقاً في تاريخ الجيوش والدول والأنظمة بما في ذلك الأنظمة العميلة والسلطات الخائنة لشعبها فقد لا تصل إلى ذلك المستوى من الجرأة والانكشاف وللأسف أن ذلك كان بتواطؤ من الأحزاب والقوى فهل تدركون حجم ما حدث؟ وهنا نكشف كيف أن هذه المعلومات الكاملة والمتكاملة ساهمت في استهداف الوحدات العسكرية وجاهزيتها:

١- من خلال المعلومات اطلع الجانب الأمريكي على مستوى جاهزية القوات المسلحة بشكل عام وجاهزية كل قوة أو وحدة عسكرية على حدة.

٢- كانت المعلومات تؤكد أن معظم وحدات الجيش اليمني لا تصل جاهزيتها إلى ٣٤ بالمائة بمعنى أن الجاهزية ضعيفة ولا يستطيع الجيش من خلال الجاهزية مواجهة أي خطر خارجي.

٣- كانت المعلومات أيضاً تؤكد أن الجاهزية في بعض الوحدات العسكرية النوعية كالحرس الجمهوري تصل إلى ٩٧ بالمائة وهنا بدأ الاستهداف الفعلي لهذه القوة.

٤- سلمت الجاهزية لسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسفراء دول الخليج وهذا لم يحدث في تاريخ البلدان والشعوب والأنظمة والجيوش حتى في تلك الحالات التي تتعرض فيها البلدان للكوارث والهزائم.

٥- تكشف المعلومات والوثائق التوجه الأمريكي لتفكيك الحرس الجمهوري وألوية الصواريخ وبشكل مفاجئ تصدر قرارات من قبل رأس السلطة حينها بتفكيك قوة الحرس الجمهوري إلى ألوية تحت مسمى

الاحتياط وأخرى تحت مسمى الحماية الرئاسية وألوية تتبع المناطق العسكرية وتم تفكيك ألوية بذاتها من خلال توزيع قوتها بين عدة وحدات عسكرية.

٦- ومع التوجه نحو تدمير القوة الصاروخية من خلال عدة وسائل سنكشف عنها خلال التقارير القادمة ساهمت ثورة ال ٢١ من سبتمبر في إفشال ذلك التوجه ولهذا ظلت هذه القوة حاضرة حتى اليوم بعد أن تم البناء عليها وتأسيس قوة صاروخية قادرة على مواجهة التحديات والأخطار.

**استهداف الجاهزية القتالية للشعب اليمني:**

استهداف القوات المسلحة لم يقتصر على وحداتها بل على الجاهزية القتالية للشعب اليمني برمته أو ما يعرف بالفئة القادرة على القتال أو حمل السلاح في حال تعرض البلاد لأي عدوان خارجي، وقد تم استهداف الجاهزية الشعبية للمواجهة من خلال:

١- إلغاء التجنيد الإجباري أو ما يعرف بالاحتياط الشعبي.

٢- سحب الأسلحة من القبائل اليمنية وكان ذلك ضمن تجريد اليمن من الأسلحة في حين أن ذلك يتناقض مع ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التي يسمح فيها القانون الأمريكي لكل مواطن باقتناء السلاح وسجلت خلال الشهرين الماضيين أرقاماً قياسية في مستوى مبيعات الأسلحة في أمريكا استناداً إلى الصحف الأمريكية التي نشرت ذلك.

**وفي الأخير:**

١- ما كشفته دائرة التوجيه المعنوي في التقرير ليس إلا بداية وستشهد الفترة المقبلة نشر تقارير أخرى مزودة بالوثائق والشهادات.

٢- خطاب السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي يؤسس لمرحلة جديدة من الوعي والتضامن والتلاحم في مواجهة المخطط الأجنبي ويؤكد مشروعية المواجهة مع قوى العدوان وضرورة التصدي والدفاع عن البلد وصولاً إلى تحقيق الحرية والاستقلال.

٣- تهيب القوات المسلحة بكافة أبناء الشعب اليمني المزيد من اليقظة والوعي لإدراك حجم الخطر الذي يتهدد البلاد بوجودها وكيانها، فالمعركة اليوم مصيرية لها ما بعدها من التحرر والاستقلال.

٤- واقع المرحلة اليوم يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أهمية المشروع القرآني في مواجهة العدو وتعزيز التماسك الداخلي لمواجهة مختلف التحديات، حيث تصدى للخطر حين سقطت المشاريع الأخرى وواجه التحدي حين تقاعس الآخرون ووقف في محراب التضحية والفداء حين تخلى الآخرون عن دورهم، وها هو يتقدم في وقت تراجع الآخرين ويستمر في وقت توقف فيه الكثير ويواجه حين قرر الجميع إما أن يكونوا مع العدو أو أن يقفوا جانباً وكأن لا وطن لهم ولا كرامة ولا واجب عليهم ولا إلتزام لهم.

٥- تدعو القوات المسلحة كافة منتسبيها من ضباط وصف ضباط وجنود من الكوادر في مختلف الوحدات إلى الوقوف بشكل جاد أمام ما ورد في التقرير وبما يعمل على ترجمة الموقف عملياً بالمساهمة في المواجهة والصمود وفاء للشعب اليمني وإخلاصاً لهذا البلد وتأكيداً على المسؤولية تجاه النفس والدين

الوطن.

٦- اليمن رغم كل هذا الاستهداف والمؤامرات والتحركات والتحديات قادر على تجاوز المراحل الصعبة بجهود أبنائه المخلصين وتضحيات الشرفاء الأحرار من منتسبي القوات المسلحة ومعهم وإلى جانبهم كل أحرار وشرفاء البلد في الشمال والجنوب.

٧- سيكون لنا وقفة أخرى بل وقفات مع ما ورد في خطاب السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي وسيتم الكشف عن المزيد من المعلومات والوثائق في تقارير مقبلة.

**الوثيقة:**

٠ كان السيد القائد تحدث في خطابه بذكرى يوم الشهيد عن المخطط الأمريكي للسيطرة على بلادنا وأشار إلى مصفوفة من الإجراءات والخطوات التي كان العدو قد نفذها بالفعل لتحقيق ذلك الهدف.

٠ اليوم سنكشف لكافة أبناء شعبنا اليمني ما يتعلق بالقواعد العسكرية الأمريكية في اليمن وطبيعة الدور الأمريكي المرتبط بتلك القواعد وتتطرق الوثائق إلى جوانب التدخل الأمريكي لاسيما الأجندة المتعلقة بالتأثير الثقافي على المجتمع اليمني واستهدافه.

واستعرض التقرير الأول» تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بشأن اليمن «مكتب شؤون الجزيرة العربية والخليج الفارسي» بتاريخ ٣٠مايو ١٩٩٨م باللغة الإنجليزية وأبرز ما يكشفه لنا هذا التقرير ما يلي:

١- الوجود العسكري الأمريكي في اليمن وتحديداً في عدن وكيف أن هذا الوجود توسع لدرجة تأسيس قاعدة عسكرية بحرية للقوات الأمريكية وكان ذلك بموجب اتفاق مع السلطات اليمنية بتلك الفترة.

٢- الوجود العسكري الأمريكي لم يتوقف عند تأسيس قاعدة عسكرية وحضور جنود وضباط من القوات الأمريكية وطائرات وسفن ومعدات عسكرية وغيره بل دفن النفايات الذرية والكيماوية على الأرض اليمنية.

٣- كان الوجود العسكري الأمريكي في بلادنا غطاء لممارسة أعمال التنصير والتبشير وقد تم تخصيص جنود أمريكيين لتولي ذلك وتحديداً في صنعاء وعدن وإب.

٤- هذه الوثيقة تكشف لنا حرص القيادة الأمريكية على تأمين أو توفير أماكن اللهو وممارسة الرذيلة وشرب الكحول وكما ورد في الوثيقة تأمين ممارسة الجنس مع نساء يمنيات.

**وأبرز ما جاء في الوثيقة ما يلي:**

في البداية معلومات موجزة عن اليمن: يعتبر اليمن دولة فقيرة ويحتل موقعاً استراتيجياً مهماً على مدخل البحر الأحمر والخليج الفارسي، ثم يتحدث أن القوات الأمريكية هي أول قوات أجنبية في اليمن: لا توجد قوات أجنبية في الأراضي اليمنية وتعتبر القوات الأمريكية التي سترابط في مدينة عدن بمثابة أول قوات أجنبية يتم استقدامها لليمن منذ مغادرة القوات البريطانية لمدينة عدن باستثناء حالات التواجد الروسي قبل أحداث يناير ١٩٨٦م.

بعد ذلك يتحدث التقرير عن أهمية ميناء عدن وموقعه الاستراتيجي ثم نبذة عن الكنائس ودور العبادة النصرانية واليهودية ويبدأ بالكنيسة الكاثوليكية في التواهي بعدن وتعتبر أهم كنيسة في جنوب شبه الجزيرة العربية.

ويتحدث التقرير أن الإدارة الأمريكية كانت سعيدة كثيراً بإعادة افتتاحها في عام ١٩٩٥م وتم افتتاح مركز طبي كنسي ملحق بها بمساعدة من سفارتها بصنعاء.

ومما جاء في التقرير: ستقوم الكنيسة بتقديم خدماتها لجنودنا الذين سيتواجدون في اليابسة وبصفة دائمة وتحديداً في عدن الصغرى في القاعدة الأمريكية البحرية أيضاً من منطقة رأس عباس والتي لا تبعد كثيراً عن معسكر صلاح الدين التابع للقوات اليمنية.

الكنيسة المعمدانية بكريتر عدن فيقول التقرير: الكنيسة تعرضت للإهمال بسبب إهمال وتقصير البعثة الانجليكانية المعمدانية والتي تتخذ من لندن مقراً لها، ولكن ستسعى القوات الأمريكية التي ستتواجد وبصفة دائمة في منطقة البريقة من إعادة افتتاحها لتعيد تقديم خدماتها للجمهور.

أما الكنيس اليهودي في مدينة عدن فيقول التقرير عن ذلك: تم إحراق هذا الكنيس في أحداث ١٩٦٧م وستعمل البعثة الأمريكية التوراتية المشتركة في القاعدة البحرية الأمريكية بالتنسيق مع اليهود اليمنيين المتواجدين في لندن وتل أبيب على إعادة افتتاح الكنيس اليهودي.

وينتقل التقرير للحديث عن دور العبادة النصرانية في مدينة صنعاء بالقول: قامت بعض العناصر الإنجيلية النشطة وبدعم غير مباشر من سفارتنا بصنعاء باستئجار فيلا في الحي السياسي وذلك لاستخدامها كدار للعبادة يوم الأحد.

ويتحدث التقرير أن السلطات اليمنية كثيراً ما تغض الطرف عن كافة الأنشطة الكنسية والنصرانية في عموم اليمن وهناك محلات لإقامة كنيسة يوم الأحد في منطقة حدة والمعهد الكندي.

وعن دور العبادة اليهودية يقول التقرير: يوجد بعض أفراد الجالية اليهودية «اليهود» في ريدة وصعدة ويضيف التقرير «سيقوم بعض الجنود الأمريكيين اليهود في القاعدة البحرية الأمريكية في منطقة البريقة بمدينة عدن برعاية الجالية اليهودية في المنطقتين».

وأشار التقرير إلى النشاط التنصيري أو التبشيري في محافظة إب بالقول «تقوم البعثة النصرانية المعمدانية الأمريكية من خلال مستشفى جبلة المعمداني بمدينة جبلة في إب بدور كبير سواء بالتبشير للإنجيل أو كافة الأعمال النصرانية بما فيها أداء صلوات يوم الأحد.

وننتقل إلى القسم الثاني من التقرير تحت عنوان «أماكن اللهو والمشروبات الكحولية - أماكن الدعارة غير الرسمية وبيع المشروبات الكحولية والبداية بعدن».

يقول التقرير: هناك أماكن للدعارة في عدة مناطق في عدن المعلا وكريتر والشيخ عثمان والسلطات تغض الطرف عن تلك الأماكن التي تحظى بتشجيع غير معلن من قبل بعض أطراف السلطات العليا.

ويضيف التقرير: يوجد مخاطر مباشرة نتيجة تردد جنودنا على تلك الأماكن من قبل بعض العناصر

الأصولية ولكن سنعمل على الاستفادة منها باعتبارها مصادر لتأمين المومسات لجنودنا وسيتم تأمين الأماكن المناسبة لإجراء فحوصات طبية دورية للتأكد من خلوهن من الأمراض المنقولة جنسياً كالإيدز وغيره.

ثم يتحدث التقرير عن أماكن بيع المشروبات الروحية» في عدة فنادق بصنعاء وعدن ومطاعم سياحية وقيام البعض بصناعة الخمور، دون مواصفات فنية مطلوبة فكل التحضيرات المحلية تكون غالباً ملوثة ببعض الأصناف من الأوبئة ولا ننصح بشرائها وتعاطيها»

ثم ينتقل التقرير إلى فقرة بعنوان أماكن بيع القات وبعض المخدرات، يقول التقرير: توجد في جميع مناطق اليمن أماكن لبيع القات ولا توجد موانع قانونية لشرائه ومضغه وبالنسبة للمخدرات فلا نتوقع جميع الأنواع وهناك إعداد محدودة من الرجال الذين لديهم استعداد بشكل مستمر لتأمين بعض الكميات من الكوكايين والحشيش».

بعد ذلك يقدم التقرير معلومات عن طبيعة الوجود العسكري الأمريكي في اليمن وتحديداً عدن إضافة إلى القاعدة البحرية والطموحات الأمريكية في توسيعها لتصبح قادرة على تنفيذ عدة مهام عسكرية باليمن والمنطقة وسنطلع سوياً على بعض تلك التفاصيل:

العنوان «القاعدة البحرية الأمريكية - قاعدة رجال البحرية الأمريكية المارينز في منطقة البريقة عدن الصغرى.

في البداية يتحدث التقرير عن موقع عدن، والقاعدة البحرية الأمريكية بالقول: تم اختيار موقع القاعدة البحرية الأمريكية في مرفأ بحري ساحلي يطل مباشرة على خليج عدن وبحر العرب المفتوح على المحيط الهندي وهي لا تبعد كثيراً عن مرفأ رأس عباس الذي كان يشغل في وقت سابق قاعدة بحرية للقوات البريطانية ثم أعقبتها قوات تابعة لحلف وارسو حتى ١٩٨٩م.

ويسرد التقرير معلومات بشأن القاعدة البحرية بالقول: «يوجد مساحة مناسبة لتواجد بعض أنواع الطائرات الاستطلاعية والمقاتلة والقاذفة ونظراً لوجود مرفأ بحري مناسب لرسو الكثير من القطع البحرية العسكرية كما أن التعديلات والإضافات في البنية التحتية ستساعد على استقبال بعض حاملات الطائرات والغواصات».

وفيما يتعلق بالخدمات اللوجيستية في القاعدة، يشير التقرير إلى نص الاتفاقية بين الولايات المتحدة وحكومة الجمهورية اليمنية ووقعها من الجانب الأمريكي الجنرال انتوني زيني قائد القوات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط في مايو ١٩٩٨م، على أن تقدم القاعدة الأمريكية البحرية في البريقة خدمات تجهيز ميناء عسكري لتزويد القطع البحرية الأمريكية بالوقود والخدمات الأخرى، ومرسأ للغواصات البحرية بما فيها الغواصات العاملة بالوقود الذري وآخر للقطع البحرية الأمريكية التي تخدم حاملة الطائرات العاملة في الخليج الفارسي والمحيط الهندي، إضافة إلى مخازن الوقود والذخيرة والنفايات والأسلحة الذرية والكيماوية.

ويتحدث التقرير عن بعض مهام القاعدة وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة وانتشار قواتها في المنطقة بالقول» قاعدة إمداد عسكرية لقواتنا المتواجدة في الخليج الفارسي وبحر العرب والقرن الأفريقي والبحر

الأحمر، وقاعدة جوية لتواجد بعض أنواع الطائرات الأمريكية الاستطلاعية والمقاتلات والقاذفات».

ومن خلال ما ورد في التقرير وكذلك المخطط الأمريكي للتواجد العسكري في اليمن نجد:

١- الحرص الأمريكي على التواجد العسكري في اليمن بهدف السيطرة عليه والتأثير على قراره الداخلي وسياساته الداخلية والخارجية.

٢- التواجد العسكري سيكون بمثابة غطاء وحماية للأنشطة التي تستهدف عادات وتقاليد المجتمع اليمني ونشر الفساد الأخلاقي والمسيحية واليهودية.

٣- استمر التواجد العسكري الأمريكي حتى ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وكان هناك تواجد في قاعدة العند وعدن وصنعاء إضافة إلى تواجد في بعض الجزر.

وبشأن ما تتحدث عنه الإدارات الأمريكية المتعاقبة وهو ما يسمى بـ»الإرهاب»، اتضح للجميع أن ذلك لم يكن إلا ذريعة من أجل الهيمنة ليس على اليمن فحسب بل على بقية الشعوب وكان ذلك مبرراً لتنفيذ الحروب والعدوان على البلدان الإسلامية المختلفة وإخضاعها وليس جديداً القول أن الإرهاب صناعة أمريكية وتعمل على انتشاره وتوسعه لتنفيذ مخططاتها وهذا باعتراف المسؤولين الأمريكيين.

وإضافة إلى ذلك نكشف اليوم تدخل مسؤولين أمريكيين لدى سلطة الرئيس الأسبق علي صالح من أجل الإفراج عن بعض المتهمين بالانتماء لما يسمى بالقاعدة وبحوزتنا ما يؤكد ذلك:

١- وقائع وشواهد التدخل الأمريكي في بلادنا خلال العقود الماضية يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حقيقة الأطماع الأمريكية والمخططات والأهداف التي لا تتوقف فقط عند انتهاك السيادة والتحكم بالقرار بل تمتد إلى التأثير الثقافي والفكري على عقيدة وعادات وتقاليد المجتمع اليمني.

٢- تؤكد الوثائق وغيرها حجم الاستهداف الأمريكي وعدم احترام تقاليد الشعب اليمني وعاداته ومبادئه الدينية لاسيما ما يتعلق بالنساء وتعاطي الكحول والمخدرات وهي كلها تتنافى مع أخلاق الدين الإسلامي وعادات وتقاليد وهوية الشعب اليمني.

٣- تكشف الوثائق لكل من لم يكن على قناعة كاملة بحقيقة الدور الأمريكي كيف تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليمن كمنطقة يمكن دفن النفايات الكيماوية والذرية فيها وهذا بحد ذاته جريمة لا تسقط بالتقادم وتأثيراتها كارثية على الأرض والإنسان.

٤- توضح الوثائق وشواهد ذلك التدخل أن الأمر لم يكن مجرد علاقات ندية بل تابع ومتبوع وهيمنة واضحة على طريق الإخضاع الكامل من خلال القواعد العسكرية الأمريكية في اليمن.

٥- نشير إلى الشهيد القائد حسين بدر الدين الحوثي تنبه مبكراً لخطورة الدخول الأمريكي لليمن وعمل على صياغة مشروع يهيئ الشعب اليمني لمرحلة الرفض الكامل للهيمنة الأجنبية والوصاية الخارجية والتوجه الجاد والفعال نحو تحقيق الحرية والاستقلال.

٦ - هناك وثائق أخرى تكشف لنا ما يلي:

١- الجهد الأمريكي المبذول من أجل تمكين العدو الإسرائيلي من اليمن من خلال التهيئة لمشروع تجنيس عشرات الآلاف من اليهود الأمريكيين والإسرائيليين بالجنسية اليمنية.

٢- كيف توسع الدور الأمريكي في اليمن لدرجة فرض وجود قوات أمريكية في العاصمة صنعاء وسننشر المزيد من الوثائق عبر وسائل الإعلام الوطنية خلال الأيام المقبلة.

٣- إثارة الخلافات بين اليمنيين من خلال دعم سلطة الرئيس الأسبق علي صالح ضد بقية المكونات والعكس كذلك، وهو ما يعني ممارسة دور مشبوه يؤكد الحرص على جر البلاد إلى الفوضى بطريقة يكون المتحكم فيها هو السفير الأمريكي.

٤- التدخل وانتهاك السيادة تحت لافتة محاربة الإرهاب.

٥- استهداف الجيش والأمن ومحاولة تأسيس وحدات وتشكيلات جديدة وفق المخططات الأمريكية.

٦- الدور الأمريكي في العدوان على اليمن لم يعد خافياً على أحد، وهذا الدور كما قال عنه السيد القائد عبد الملك الحوثي هو المحرك وليست السعودية والإمارات إلا أدوات تنفذ الأوامر والتوجيهات الأمريكية.

ونؤكد للشعب اليمني اليوم من خلال التقرير ما يلي:

أن ثمن الحرية والاستقلال يتطلب المزيد من الصمود وأن عاقبة الصمود النصر بإذن الله تعالى.

التفريط والتهاون والتراجع قد يُعيدنا إلى مربع الوصاية والهيمنة الخارجية لاسيما بعد أن تكشفت للجميع حقيقة المؤامرات والمخططات من احتلال للبلاد واحتقار للشعب ولمبادئه وثقافته وكرامته.

بدأ العدوان وجاهزية الجيش لا تتجاوز ال ٢٥بالمائة لكن بفضل الله كان الصمود والتلاحم هو الذي أفشل ويُفشل تلك المخططات، ونحن على أعتاب العام السابع من الصمود الذي لم يكن العدو يتوقعه في المسار الصحيح الذي يتفق مع الدين والكرامة والتاريخ.

لم يكن شعبنا يستبعد أن تتجه الإدارات الأمريكية إلى اتخاذ قرارات وخطوات ضدنا فالعدوان أعلن من واشنطن ومستمر بدعمها والتي لها أطماع قديمة جديدة في اليمن، وبالتالي عندما نواجه العدوان، إنما نواجه المخططات والأجندة الأمريكية.

في الأخير لن يرضى أي يمني بأن تحول بلاده إلى قواعد عسكرية للقوات الأجنبية ويصبح فيها مجرد خادم أو عبد لهذه القوات ويُسلب منه القرار على أرضه وبلده.. كما أن الشعب اليمني لن يرضى بذلك ولن يقبل في الماضي أو الحاضر أو المستقبل بذلك.

## النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر الممهدة لمؤتمر الحوار الوطني

تشمل النقاط العشرين التي اقترحتها اللجنة الفنية للحوار الوطني على رئيس الجمهورية لتنفيذها كخطوات ضرورية للتهيئة لعملية الحوار.

١. استمرار التواصل الجاد مع كافة مكونات الحراك السلمي الجنوبي في الداخل والخارج ودعوتها للمشاركة في الحوار الوطني.

٢. إعادة الموظفين المدنيين والعسكريين والموقوفين والمحالين قسراً إلى التقاعد والنازحين في الخارج جراء حرب صيف ٩٤، إلى أعمالهم فوراً، ودفع مستحقاتهم القانونية.

٣. معالجة الأوضاع الوظيفية والمالية لمن فقدوا وظائفهم نتيجة لخصخصة المؤسسات العامة بشكل غير سليم بعد حرب صيف ٩٤

٤. إعادة الممتلكات والأموال التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب صيف ٩٤، سواء كانت خاصة بالأفراد أو الأحزاب أو النقابات أو الدولة، ووقف إجراءات البسط والاستيلاء على الأراضي، واستعادة ما صرف منها بدون وجه حق، واحالة المتسببين في ذلك للمساءلة القانونية، وإعطاء الأولوية في الانتفاع من الأراضي لأبناء المحافظات الجنوبية.

٥. إعادة الأراضي الزراعية التي كانت مملوكة للدولة أو حصل عليها الفلاحون بموجب قانون الإصلاح الزراعي في الجنوب وتم نهبها أو الاستيلاء عليها بعد حرب صيف ٩٤ من قبل أي جهة كانت، مع مراعاة حقوق الملكية الفردية للأراضي الزراعية والممتلكات الأخرى وتعويض أصحابها.

٦. إطلاق سراح كافة المعتقلين على ذمة الحراك السلمي الجنوبي ومعاملة كافة ضحايا حرب ٩٤ والحراك السلمي الجنوبي كشهداء ومعالجة الجرحى ودعم وتكريم أسرهم.

٧. إلغاء ثقافة تمجيد الحروب الأهلية والدعوة إلى الثأر والانتقام السياسي في مناهج التعليم، ومنابر الإعلام والثقافة، وإزالة مظاهر الغبن والانتقاص والإقصاء الموجهة ضد التراث الثقافي والفني والاجتماعي للمناطق الجنوبية والتي تعرضت للطمس والالغاء، وعلى وجه الخصوص بعد حرب صيف ٩٤.

٨. توجيه اعتذار رسمي للجنوب من قبل الأطراف التي شاركت في حرب صيف ٩٤ واعتبار تلك الحرب خطأ تاريخيا لا يجوز تكراره.

٩. معالجة قضية مؤسسة صحيفة الأيام وتعويضها عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها

نتيجة للتوقيف التعسفي وسرقة بعض ممتلكاتها وضرورة معالجة قضية حارسها.

١٠. تغيير القيادات الإدارية في المؤسسات والمكاتب الحكومية في الجنوب وفي كل مؤسسات الدولة ممن ثبت فسادهم وسوء ادارتهم وذلك للمساعدة على خلق مزاج إيجابي في الجنوب.

١١. تعيين موظفين من أبناء الجنوب في المؤسسات المركزية ودواوين الوزارات في صنعاء وبما يلبي شروط الشراكة الوطنية.

١٢. وقف التحريض الطائفي والمذهبي والمناطقي وإلغاء ثقافة تمجيد الحروب الأهلية تحت مبررات مذهبية وطائفية في وسائل الإعلام والمساجد ومناهج التعليم والاعتراف بالتعددية المذهبية.

١٣. وقف تغذية الحروب والصراعات في كتاف وحجة وغيرها من المناطق وتأمين طريق صنعاء صعدة ومنع كافة انواع التقطعات.

١٤. وقف كافة إجراءات العقاب الجماعي ضد أبناء صعدة، وفتح منفذي البقع وعلب أمام صادرات المنتجات الزراعية فورا، واعتماد الدرجات الوظيفية المخصصة للمحافظة، وإعادة الموظفين المدنيين والعسكريين الموقوفين قسراً جراء الحروب السابقة إلى أعمالهم ودفع كامل مستحقاتهم القانونية، ومعاملة كافة ضحايا حروب صعدة كشهداء، ومعالجة الجرحى وتعويضهم.

١٥. توجيه اعتذار رسمي لأبناء صعدة وحرف سفيان والمناطق المتضررة الأخرى من قبل الأطراف المشاركة في تلك الحروب، واعتبار تلك الحروب خطأ تاريخيا لا يجوز تكراره، وإعادة أعمار ما دمرته تلك الحروب من منازل ومساجد ومؤسسات وطرق وتعويض المتضررين.

١٦. الإفراج الفوري عن بقية المعتقلين على ذمة حروب صعدة والكشف عن المخفيين قسراً سواء كانوا امواتا أو أحياء.

١٧. تسريع إصدار قانون العدالة الانتقالية بالتوافق بين مكونات العملية السياسية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وبما يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعدالة الانتقالية.

١٨. تسريع هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس مهنية ووطنية.

١٩. تفعيل قرارات وتوجيهات رئيس الجمهورية بشأن الافراج عن المعتقلين على ذمة الثورة الشبابية الشعبية السلمية وكافة المعتقلين خارج إطار القانون ومحاسبة المتسببين في ذلك.

٢٠. الإسراع في تشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في العام ٢٠١١م.

من جانبه أقر فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار ١١ نقطة، كإجراءات وتدابير ضرورة تحتاج تنفيذا عاجلا على أرض الواقع، والتي تعد انطلاقا من النقاط العشرين المقدمة من قبل اللجنة الفنية

للحوار الوطني.

**وتشمل النقاط الـ١١ على الآتي:**

١-ادانة أي فتاوي تكفيرية صدرت بحق أبناء الجنوب في حرب عام ١٩٩٤م واحالة المتهمين فيها للقضاء.

٢- رفع كافة المظاهر العسكرية المستحدثة في شوارع واحياء محافظة عدن وحضرموت وعودة الآليات العسكرية إلى ثكناتها والوقف الفوري للعنف أيا كان مصدره ضد فعاليات حقوق التعبير السلمي.

٣- الافراج عن المعتقلين السياسيين علي ذمة الحراك الجنوبي السلمي والغاء كافة الاحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية.

٤- التأكيد علي سرعة إنجاز اللجنتين المشكلتين للنظر في قضايا الموظفين المدنيين والعسكريين والأمنيين المبعدين قسريا عن وظائفهم عقب حرب ٩٤م وتعويضهم التعويض المادي العادل واطلاع الرأي العام أولاً بأول لكافة الخطوات والإجراءات المنجزة.

٥- الوقف الفوري لصر ف الأراضي في محافظة عدن وبقية المحافظات الجنوبية.

٦- معاملة شهداء وجرحي الحراك السلمي الجنوبي كأمثالهم من شهداء وجرحي الثورة وسرعة نقل المطلوب علاجهم إلى الخارج على نفقة الدولة وعلي وجه الخصوص جرحي ١١ فبراير ٢٠١٣م.

٧- إصدار التوجيهات العاجلة لوزير المالية بدفع كافة المستحقات والتعويضات لمؤسسة (الأيام) وتعويضها التعويض العادل لما لحق بها من أضرار مادية ومعنوية لكي تتمكن من الصدور وإطلاق سراح حارسها في صنعاء أحمد عمر العبادي المرقشي.

٨- إيقاف جميع المناقصات الجديدة المتعلقة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومأرب.

٩- وقف كافة الامتيازات لشركات الاصطياد في المياه الإقليمية الجنوبية.

١٠- استعادة كل المنشآت النفطية المؤجرة بما فيها منشأة حجيف إلى الدولة والغاء كافة العقود الاحتكارية في مجال نقل المنتجات والمشتقات النفطية، والغاء أية عقود مشابهة كذلك ايقاف بيع المنشأة والمرافق السياحية والعامة.

١١- مراجعة كل الإجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية الشركات للخدمات النفطية والتي تحتوي على فرض الاتاوات لصالح قوى متنفذه.

# عريضة توقيع أعضاء مؤتمر الحوار المطالبة بتنفيذ النقاط العشرين

الاخوة رئيس وأعضاء هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل المحترمون

تحية طيبة وبعد

الموضوع تنفيذ النقاط العشرين

لقد تقدمت اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني الشامل بعشرين نقطة للتهيئة لمؤتمر الحوار الوطني عرفت بـ«النقاط العشرين» وقد أجمعت مختلف الأطراف السياسية والوطنية على كون العمل على تنفيذها سيخلق سياقاً ضامناً لنجاح الحوار وخلق بيئة إيجابية محيطة به، وعلى الرغم من حيوية وأهمية الأمر، إلا أنه لم يتم الشروع بتنفيذيها حتى الآن وهو ما يفقد المؤتمر المنعقد الآن فرصة الاضطلاع بمسؤولياته والمهام الوطنية الموكلة إليه.

وبناءً على ذلك يطالب الموقعون من أعضاء المؤتمر أدناه، رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار بإصدار قرارات ملزمة للسلطة التنفيذية بالعمل على تنفيذ النقاط العشرين بشكل فوري وتحديد آلية زمنية لتنفيذها.

والله من وراء القصد».

**الصفحة الأول للموقعين من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني المطالبون بتنفيذ النقاط العشرين**

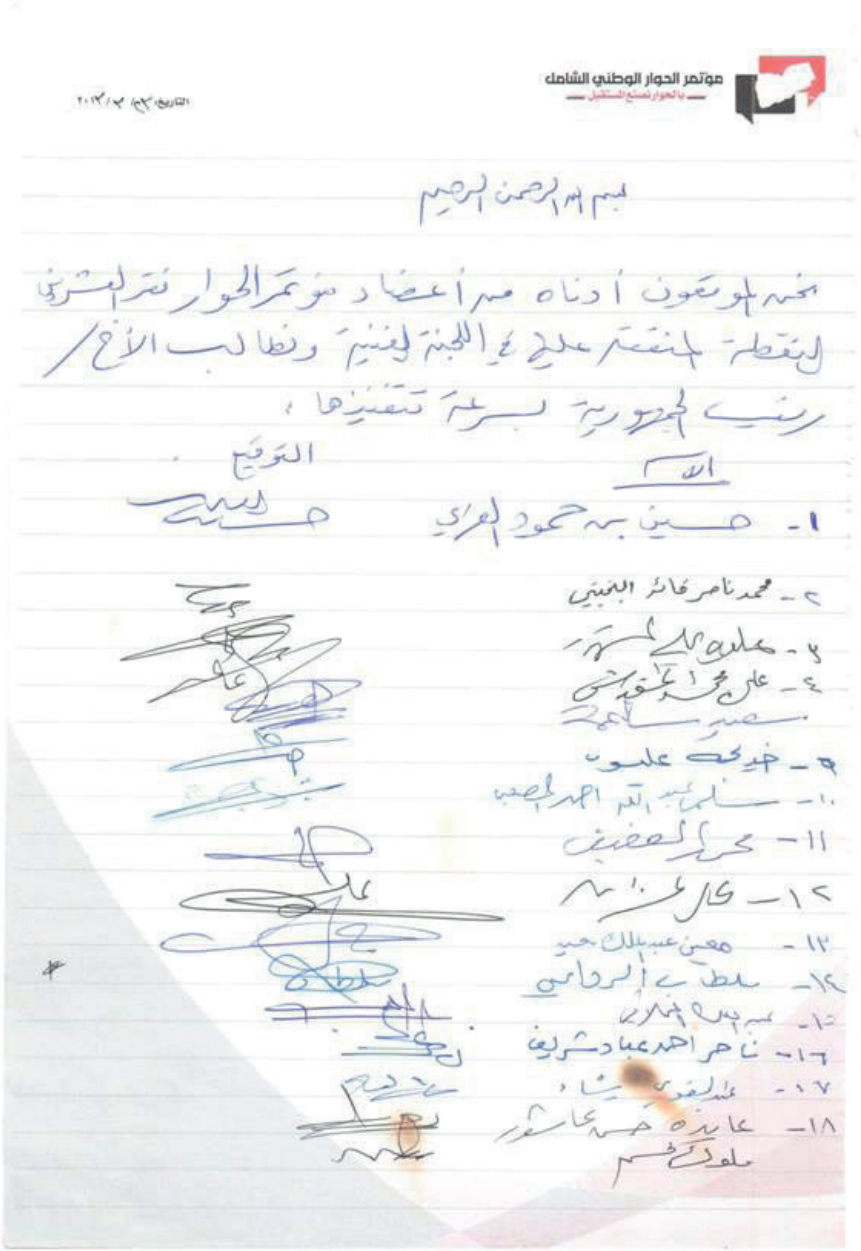

## الصفحة الأخيرة من الموقعين من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني المطالبون بتنفيذ النقاط العشرين

الموقعون من أعضاء مؤتمر الحوار المطالبين بتنفيذ النقاط العشرين

| م | الاسم | التوقيع |
|---|---|---|
| ٢٤٦ | | |
| ٢٤٧ | | |
| ٢٤٨ | | |
| ٢٤٩ | | |
| ٢٥٠ | عادل عباس فاضل | |
| ٢٥١ | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |

# رسالة استقالة أحمد بن فريد الصريمة

فخامة الرئيس / عبدربه منصور هادي

رئيس الجمهورية اليمنية

رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل

السادة أعضاء هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: مشاركة الحراك الجنوبي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل

استجابتا للجهود الإقليمية والدولية والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي الهادفة إلى حل القضية الجنوبية حلاً سلميا أتينا إلى مؤتمرا لحور الوطني وفق مبادئ أساسية في أدبيات المؤتمر الوطني لشعب الجنوب سبق أن أقريناها واقسم الجميع الإلتزام به وأهمها «ميثاق الشرف الجنوبي «الذي ينص على إن حق تقرير المصير لشعب الجنوب حق لا يجوز لأحد التصرف فيه أو التنازل عنه وأن لا شرعيه لمن يتحدث خلاف ذلك وكذلك وثيقة التفاوض التي أقرها المؤتمر الوطني لشعب الجنوب في ١٨ ديسمبر٢٠١٢م التي تبين إلية الحوار والتفاوض للوصول إلى حلاً عادلاً لقضية شعب الجنوب.

فانطلاقا من تلك الأسس والمبادئ فإننا نرفض وندين باسم الحراك السلمي الجنوبي الحامل السياسي للقضية الجنوبية تلك البرامج والأطروحات التي تسير عليها لجان مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء وكيفية التعامل مع (قضية شعب وهوية جنوبية ودولة جنوبية مغتصبة) بهذه الطريقة والشروع الفعلي بالتأسيس لمشاريع لأتمت لتضحيات شعب الجنوب بصله وفق حقائق نعتبرها مؤامرة وكذبه كبرى على قضيتنا على النحو التالي:

**الحقيقة الأولى:** أن وهم الندية في الإرادة السياسية في الحوار بين الجنوب والشمال التي تم التسويق لها غير متوفر في قوام وحيثيات مؤتمر الحوار الوطني فلا يستطيع أحد إنكار أنه قد تم الدفع بجنوبيين إلى قوام مؤتمر الحوار تحت شعار الندية من حيث العدد لا يستطيعون الخروج عن قناعات أحزابهم التي لا تؤمن بحق تقرير المصير لشعب الجنوب على حساب تغييب قوى وشخصيات في الساحة الوطنية الجنوبية.

**الحقيقة الثانية:** آليات ومراحل اتخاذ القرار في هيئات مؤتمر الحوار الوطني المختلفة لا يمكن

تؤمن للجنوبيين الخروج بأي حل عادل لقضيتهم سوى كان في اللجنة الأولى (فريق القضية الجنوبية) أو باقي اللجان الأخرى التي يمثل فيها الحراك بنسبة١٣٪ فهي نسبه لا يستطيع فيها الحراك تعطيل أو منع صدور إي قرار تتخذه تلك الأحزاب المهيمنة على مؤتمر الحوار بأعضائها من الجنوب والشمال (يرجى الاطلاع على النظام الأساسي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل وكذلك كشف اسماء أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وانتماءاتهم السياسية).

**الحقيقة الثالثة:** إن كافة اللجان في مؤتمر الحوار مثل لجنة بناء الدولة والدستور وبناء الجيش وغيرها من اللجان فإنها قد شرعت فعلاً في التأسيس لتصورات اقتصادية وتنموية وخطط مختلفة لدولة لامركزية متعددة الأقاليم قبل الاتفاق والانتهاء من حل قضية شعب الجنوب وهذا عكس ماتم الاتفاق علية سلفاً بأن القضية الجنوبية تمثل المدخل الأساسي لحل كافة القضايا المطروحة على مؤتمر الحوار وهذا ما نعتبره استباق متعمد لنتائج الحوار لفرض سياسة الأمر الواقع على الجنوبيين.

**الحقيقة الرابعة:** إن قرار تقسيم مسرح العمليات العسكرية إلى سبع مناطق ثلاث منها في الجنوب وأربع في الشمال نعتبره مقدمة فعلية لتقسيم البلاد إلى سبعة أقاليم كحل مفترض للقضية الجنوبية والذي نرفضه ويرفضه معنا شعب الجنوب بكافة فئاته في داخل الوطن الجنوبي وخارجه.

فمن موقع مسؤوليتي وأمام ذلك التآمر على قضية شعب الجنوب في مؤتمر الحوار في صنعاء اتخذت قراري الوطني المنسجم مع نبض الشارع في الجنوب الذي تسفك دمائه في ساحات النضال السلمي دون وجهه حق وذلك بوقف مشاركة الحراك السلمي الجنوبي في كافة هيئات ولجان مؤتمر الحوار الوطني تمهيداً للانسحاب النهائي الجماعي ووقف إي حوار حول القضية الجنوبية بالشكل (الحالي) ما لم تعيد، هيئة رئاسة مؤتمر الحوار والدول العشر الراعية للحوار بين الجنوب والشمال وممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد جمال بن عمر وسعادة الدكتور عبداللطيف الزياني أمين عام مجلس التعاون الخليجي، الحوار المفترض لحل قضية شعب الجنوب إلى وضعه الطبيعي يلبي تطلعات شعب الجنوب مبنية على أسس و إجراءات وآليات تنفيذية مزمنة تسبق الحوار كشرط أساسي لعودتنا لأي حوار وفقا لما يلي:

١) الإقرار السياسي من قبل المنظومة السياسية في الشمال بأن حرب صيف ١٩٩٤م قد أنهت الوحدة السياسية المعلنة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بين الشمال والجنوب وأن الوضع القائم هو مفروض بقوة السلاح.

٢) الاعتراف الواضح من قبل تلك المنظومة السياسية في الشمال بأن حق تقرير المصير لشعب الجنوب حق شرعي تكفله كافة المواثيق الدولية وبنود القانون الدولي وان الحوار بين الجنوب والشمال لا يمكن توجيهه عكس ذلك.

٣) الاعتذار الرسمي عن حرب صيف ١٩٩٤م الظالمة التي شنها أركان منظومة الحكم في الشمال ضد شعب الجنوب وتعويض الجنوبيين عن كافة الأضرار التي لحقت بهم.

٤) الإقرار الفوري بأن صنعاء ليست المكان الآمن للحوار بين الجنوب والشمال لحل قضية شعب

الجنوب والشروع الفوري بنقل الحوار إلى عاصمة خليجية أو أوروبية بعد تعديل قوام الوفدين فالشمالي يظم أركان القرار في الشمال والجنوبي يضمن مشاركة كافة الأطياف السياسية الجنوبية في الداخل والخارج من مختلف مراحل النضال الجنوبي منذ١٩٦٣م.

٥) وقف أعمال كافة لجان مؤتمر الحوار الوطني حتى يتم الانتهاء من حل قضية شعب الجنوب لأن ذلك مخالف لبديهيات وأسس الحوار.

٦) وقف العمل بالمناطق العسكرية السبع لأننا نعتبرها مقدمة فعلية لتقسيم البلاد إلى سبعه أقاليم متداخلة تعيد رسم الخريطة بما يفقد الجنوب هويته السياسية وحدوده الجغرافية المتعارف عليها قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

٧) إطلاق جميع السجناء السياسيين من الحراك الجنوبي وإلغاء كافة الإحكام السياسية الصادرة ضدهم والشروع الفوري في علاج جرحى الحراك الجنوبي في الخارج دون تأخير والتنفيذ الفوري لقرارات الرئيس هادي فيما يخص صرف مبالغ التعويضات المستحقة لضحايا مجزرة ٢١ فبراير٢٠١٣م في عدن والتعويضات المستحقة لصحيفة الأيام التي رفضت حكومة الوفاق تنفيذها.

٨) النقل الفوري للمبالغ المالية التي تصرف للوظائف الوهمية لأكثر من ٢٥٠ألف ضابط وجندي في المؤسسات الأمنية والعسكرية في صنعاء لحل مشاكل البطالة في الجنوب والتسجيل الفوري لهذه الوظائف على أن توزع تلك الوظائف بالتساوي بين محافظات الجنوب الست ولإثبات بان منظومة الفساد في صنعاء قد انتهى عهدها انسجاماً مع التغيير المفترض الذي حدث بعد ثورة الشباب.

٩) عودة جميع المسرحين قسراً من أبناء الجنوب بعد حرب ١٩٩٤م إلى وظائفهم المدنية والعسكرية دون قيد أو شرط وتعويضهم عن الفترة السابقة نتيجة سياسات التمييز التي حدثت ضدهم.

١٠) الوقف الفوري لجميع المناقصات الجديدة في أرض الجنوب في قطاعات النفط والغاز وعلى وجه الخصوص الـ١٥ مناقصة التي تستعد الحكومة طرحها لصالح متنفذين معروفين وإلغاء كافة الإتاوات المالية المفروضة على شركات النفط والغاز من قبل المتنفذين واستدعاء شركات محاسبة عالمية للإشراف على إيرادات النفط والغاز التي تستخرج من الجنوب منذ عام ١٩٩٤م ومحاسبة المسيطرين عليها وإعادتها إلى خزينة الدولة.

١١) الحجز على كافة الممتلكات الجنوبية التي استولى عليها المتنفذين بعد حرب صيف ١٩٩٤م حتى الانتهاء من الحوار بين الجنوب والشمال وتسليمها للسلطة الشرعية في الجنوب.

١٢) الوقف الفوري لاستخدام القوة ضد نشطا الحراك السلمي الجنوبي وسحب كافة المظاهر العسكرية والأمنية من شوارع المدن الرئيسية في الجنوب وتعيين قيادات وأفراد جنوبيه في مناطق الاحتكاك اليومي بالمواطن الجنوبي احترامً لكرامة أبناء الجنوب التي تهدر على أيادي ضباط وجنود المؤسسات العسكرية والأمنية في كافة نقاط التفتيش في الجنوب.

إننا نرى إن هذه الأسس والإجراءات التمهيدية لبناء الثقة بين طرفي الحوار تمثل الحد الأدنى للاستمرار في إي حوار للوصول إلى حلول سلمية لقضية شعب الجنوب دون ذلك فإننا نعتبر أن الحوار الوطني في صنعاء غير شرعي لأنه لا يستند على أرضيه مشروعية لحل قضية شعب الجنوب ومن يستمر فيه لا يمثل إلا نفسه.

أخوكم

أحمد بن فريد الصريمة

نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني

رئيس فريق القضية الجنوبية

رئيس هيئة رئاسة المؤتمر الوطني لشعب الجنوب

نسخة مع التحية إلى:

مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن

الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي

سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية

# شهادة صالح هبرة على تجربة مؤتمر الحوار الوطني

لكي لا نكون شهود زور

بينما أنظار الشعب اليمني تتجه نحو مؤتمر الحوار للخروج باليمن من أزماته وبناء دولته العادلة تحفظ لليمنيين حقوقهم وتضمن مصالحهم بدلاً عن المحسوبيات التي أنهكت الشعب طيلة الفترات الماضية ليعيش الشعب حياة سعيدة.

إذا بتلك القوى تعاود ظهورها لتتحكم من جديد في مفاصل النظام وبصورة أكثر من ذي قبل مستغلة الوضع القائم متخذة من حكومة المحاصصة مطية لها نحو معاودة الاستبداد والاستحواذ على مصالح الشعب.

لقد أثبتت الوقائع والأحداث التي تعيشها البلد ان تلك القوى(النخب المسيطرة) أصبحت هي من تتحكم في تسيير الأمور بما في ذلك رسم سياسة مستقبل البلد والتحكم في شؤونه بما يتوافق مع مصالحها الحزبية الضيقة وبهذا أصبحت أهم القضايا السياسية والوطنية تصاغ في أروقتها الخاصة ووفق أجندة مفضوحة بعيدا عن مؤتمر الحوار الذي مع الأسف استطاعت هذه القوى أن تجعل منه أشبه ما يكون بورشة عمل تناقش فيه القضايا الهامشية في تعطيل واضح لمهمته الوطنية الكبيرة التي يراد لها اليوم أن تحول إلى مجرد كذبة كبيرة، و ملهاة للشعب لصرف أنظاره عن ممارساتها.

إن كل متابع للأساليب والممارسات التي تنتهجها هذه القوى يدرك تماما بأننا لا نتجنى على أحد ويكفي أن نضع بين يدي القارئ بعضا من الحقائق التي تؤكد ما أشرنا إليه وهي لا شك قليل من كثير نذكر بعضها في ما يلي:-

- العمل على جعل موضوع الجيش وهيكلته بعيداً عن مخرجات مؤتمر الحوار وإخضاعه لسياسات معينة وبإشراف أمريكي مباشر وهو ما يتنافى مع بناء جيش على أسس وطنية لخدمة الوطن والدفاع عن سيادته واستقلاله.

- القيام بتعيين اللجنة العليا للانتخابات خارج مؤتمر الحوار، وإعداد السجل الانتخابي بإشراف منظمات خارجية وتحديد مراحل الانتخابات وتحديد المراكز الانتخابية، واللجان الفنية وتعيين رؤساء اللجان....، كل ذلك في إطار المحاصصات الحزبية بعيداً عن مؤتمر الحوار وإشراك الشعب، مع كون تلك القضايا من صميم مهام المؤتمر ومن أساسيات مخرجاته ومما يجب أن يشترك فيه الشعب.

- تقاسم أموال الشعب والوظيفة العامة بما يخدم توجه أحزاب معينة وتجنيد عشرات الآلاف لصالح تلك القوى ومحاصصة السفراء والمحافظين والوكلاء ومدراء المديريات فيما بينها.

- المماطلة في تنفيذ النقاط العشرين، ومحاولة الإلتفاف على تنفيذها، والأسوأ من ذلك قيام مجلس الوزراء بتبني مشروع يستثني أسر شهداء وجرحى صعدة من التعويض، وكأنهم ليسوا من أبناء الشعب

اليمني أو لم تشن ضدهم ستة حروب ظالمة من قبل النظام راح ضحيتها عشرات الآلاف من الضحايا والشهداء والمعوقين مما ولد لدى الشعب والمشاركين أن من يما طل في قضية حظية بموافقة جميع المكونات السياسية والرئيس سيماطل في مخرجات الحوار.

- اكتناف بعض أعمال الحوار الوطني بالغموض في طريقة تسيير أعماله مما أضعف روحية المشاركة لدى الأعضاء.

- الممارسات السلبية الممنهجة تجاه أنصار الله ومن يحمل نهجهم واستخدام الوسائل المتعددة لمضايقتهم وعلى سبيل المثال:

أ - استمرار حملات التحريض والتشويه ضد أنصار الله من قبل بعض وسائل الإعلام الرسمية والحزبية فضلاً عن الأقلام الصفراء والمأجورة بما يتنافى مع أجواء الحوار.

ب - الانصياع للثقافات المأزومة في الإقصاء وإلغاء الآخر نتج عنه إغلاق الجناح التابع لمؤسسة الشهيد زيد علي مصلح أثناء مشاركته في معرض الكتاب بمحافظة تعز.

ج - الاعتداء على عضو مؤتمر الحوار الشيخ عبد الواحد أبو راس واستشهاد ثلاثة من مرافقيه وعدم اتخاذ أي إجراء من قبل الأجهزة الرسمية تجاه ما لحق به وبمرافقيه والتعامل معها ببرود ملف.

د - تعديل نص البيان الختامي للجلسة العامة الأولى لمؤتمر الحوار بما يخدم توجهات معينة تعمل على التقليل من شأن مظلومية صعدة.

هـ - مضايقة المسافرين من أنصار الله عبر مطار صنعاء الدولي وغيره أخرها منع العلامة محمد قاسم الهاشمي من السفر وإرجاعه من مطار صنعاء وسحب جوازه دون أي مبرر.

و – استمرار جهاز الأمن القومي في أسلوبه القمعي والاعتقالات التعسفية ضد أنصار الله حتى أن بعضهم لا يزال رهن الاعتقال إلى الآن.

ز –الاستمرار في احتجاز جهاز بث تابع لقناه المسيرة منذ عدة أشهر وإصرار وزارة الداخلية على عدم إطلاقه دون وجه حق.

إن هذه الممارسات وغيرها تتم في ضل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي نسعى من خلاله إلى صنع واقع جديد يتسع لكل اليمنيين ويحترم حقوقهم وآرائهم، وبنا على ما سبق فإننا بصدد دراسة الخيار الأنسب أمام هذه الممارسات والتي كنا نتمنى أن لا تقع.

أ/صالح أحمد هبرة

رئيس المجلس السياسي لأنصار الله

نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل

٥ أيار/مايو ٢٠١٣م

# نص كلمة بن عمر التي ألقاها في اختتام مؤتمر الحوار الوطني

فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي

فخامة رئيس جمهورية جيبوتي اسماعيل عمر جبلة

معالي النائب الأول لرئيس مجلس وزراء الكويت وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

معالي أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزياني

معالي نائب أمين عام جامعة الدول العربية أحمد بن حلي

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

قبل أكثر من عشرة أشهر، تحديداً في الثامن عشر من مارس ٢٠١٣م في ذكرى جمعة الكرامة، اجتمعنا لافتتاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل. قلت حينها إني أتطلع صوب شرائح متنوعة من النساء والرجال والشباب اليمني، وأرى فيهم الأمل في يمن جديد، يمن قرّروا المشاركة في صنع مستقبله عبر حوار غير مسبوق في تاريخ البلاد والمنطقة، أرست أسسه المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية اللتين أنهيتا حقبة مؤلمة من تاريخ اليمن الحديث.

نجتمع اليوم مجدداً احتفاء بتشييد ركن أساس في عملية نقل السلطة والتغيير السلمي. أهنّئكم جميعاً، أعضاء مؤتمر الحوار ورؤساء الفرق وهيئة الرئاسة والرئيس عبدربه منصور هادي وأمين عام الحوار أحمد عوض بن مبارك وجميع اليمنيات واليمنيين، على حكمتكم وشجاعتكم. أهنّئكم، أشدّ على أياديكم، وأقول: افتخروا بإنجازكم العظيم. فقد دخلتم التاريخ من بابه الواسع، وأثبتتم لأنفسكم ولشعوب المنطقة العربية والعالم أنكم قادرون على صنع المعجزات.

لقد وضعتم أسلحتكم جانباً وعقدتم العزم على الانعتاق من ماضي الصراعات والاضطهاد والفساد وإساءة استخدام السلطة والتحكّم في الثروة. عقدتم العزم على فتح صفحة جديدة، على إعطاء فرصة جديدة لبلد عمره آلاف السنين، ولشعب صبور وعريق يتغنّى التاريخ الغابر بحكمته فرصة من أجل بناء دولة مدنية حديثة وقوية، ومجتمع عادل وآمن ومزدهر. لقد قدّمتم فرصة مستحقة لوضع عقد اجتماعي جديد، ولتلبية تطلعات اليمنيات واليمنيين في دولة يسودها القانون والعدالة وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية والديموقراطية والحكم الرشيد. فأدعوكم الآن إلى تلقف الفرصة واستثمارها إلى أبعد الحدود من أجل مستقبل أبنائكم وبناتكم.

السيدات والسادة

لم يكن الحوار الوطني نزهة، بل كان مسيرة شاقة تخللتها عقبات وتحديات كثيرة، وصلت أحياناً حدّ التضحيات الشخصية، تماماً كما حصل منذ أطلق الشباب مسيرة التغيير ونزلوا الساحات. لقد خسر اليمن خلال بضعة أشهر من الحوار بعض خيرة رجالاته، آخرهم الدكتور أحمد شرف الدين حين كان في طريقه إلى

الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار. وتعرّض عدد يسير من المتحاورين للتهديد والترهيب ومحاولات الاغتيال والاختطاف، وأحياناً محاولات شراء الضمائر. وهذا ليس سوى غيض من فيض ممارسات دأب البعض عليها، في محاولة يائسة لإحباط عزيمة اليمنيين وإفشال الحوار وتقويض مسيرة التغيير. أطمئنكم: هذا لم يعد ممكناً، لأنّ اليمنيين توافقوا على عدم العودة إلى الماضي.

كان المخاض عسيراً حقاً، لكنه لم يحل دون ولادة أسس ومبادئ وخارطة طريق يمنية توافقية واضحة ومفصّلة نحو يمن جديد، حيث جهدت فرق العمل في مؤتمر الحوار طيلة الأشهر الماضية لإنجاز مخرجات كثيرة، منها ما يخصّ قضية صعدة والقضية الجنوبية. ويسعدني إلتزام المتحاورين حلّ القضية الجنوبية حلاً عادلاً في إطار دولة جديدة موحّدة على أساس اتحادي وديموقراطي. فهذا انتصار تاريخي للجنوبيين وقضيّتهم أولاً، ولجميع اليمنيين، ويشكل ثمرة مفاوضات صعبة بعد عقدين من الانتهاكات والتهميش. وهنا، أنتهز الفرصة لأؤكد ثقتي أنّ الجنوبيين محصّنون ضد التحريض على العنف، الذي يهدف إلى إدخالهم نفقاً مظلماً وإبعادهم عن جوهر قضيتهم وعدالتها. وأدعوهم إلى التجاوب مع وثيقة الحلول والضمانات للقضية الجنوبية، التي توافق عليها ووقعها جميع المكوّنات.

**السيدات والسادة**

قدّم المشاركون في مؤتمر الحوار نموذجاً راقياً لعملية شفافة وتشاركية تمثل فيها مختلف المكوّنات السياسية والاجتماعية. سيصبح هذا النموذج مرجعاً يحتذى في عمليات حوار مماثلة في العالم. فوثيقة المخرجات النهائية ميثاق نموذجي وواعد في التأسيس لبداية جديدة. التأسيس لدولة تبنيها سواعد النساء والشباب الذين ينادون بالتغيير، وها هم اليوم يطلقون مشروع الدولة الحلم.

وتجسّد الوثيقة كذلك انتصاراً لمشروع التغيير السلمي على حساب الاقتتال والحرب، انتصاراً لمستقبل اليمن على حساب الماضي والمتمسّكين فيه. وكما قال الرئيس عبدربه منصور هادي يوم تبنّي وثيقة المخرجات إنّ المسيرة مستمرة حتى تحقيق أهداف أبناء اليمن. وكلنا يعلم أنّ الطريق أمامنا لا يزال طويلاً، ودونه تحديات كثيرة. لذا لن تتوقف مسيرتكم بانتهاء مؤتمر الحوار. أنتم اليوم سفراء التوافق والتسامح والمصالحة الوطنية والبناء في أنحاء اليمن.

**السيدات والسادة**

ينتظر مجلس الأمن الدولي أن أقدّم تقريراً جديداً في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، أستعرض فيه قصة هذا الإنجاز غير المسبوق في تاريخ اليمن، أو ما أسماه الرئيس هادي «معجزة». سأنقل للعالم مرة أخرى صورة عن مشهد يمني حضاري خبرناه طيلة الفترة الماضية، وأصبح ملهماً لتجارب كثير من الشعوب، خصوصاً في ظل ما يشهده بعض دول المنطقة من تخبّط واضطرابات ومآس.

هنا لا يفوتني التنويه بالقيادة الحكيمة والشجاعة للرئيس عبدربه منصور هادي في هذه المرحلة الدقيقة، وكذلك بالدور الرائد لدول مجلس التعاون الخليجي وجهود الأمين العام الدكتور عبد اللطيف الزياني. واعلموا أنّ الأمم المتحدة والمجتمعيْن الدولي والإقليمي سيواصلون دعمكم بصوت واحد والوقوف إلى جانبكم، إلى جانب كلّ من يحمل شعلة الأمل والرخاء والازدهار كما حملتها يوماً بلقيس، ملكة سبأ، وأورثتها لحضارات متعاقبة. شعلة، أعلم أنكم ستحملونها دون كلل وتسلمونها أمانة في مستقبل أفضل للأجيال المقبلة.

هنيئاً لكم مجدداً

٢٦كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ م

# مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية ٢٤-١٢-٢٠١٣م.

بناءً على قرار مجلس الأمن ٢٠١٤م والقرار ٢٠٥١م الذي يشير إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والآلية التنفيذية (اتفاق نقل السلطة الموقع في الرياض في نوفمبر ٢٠١١م)، وعملاً باستخلاصات فريق عمل القضية الجنوبية التي تبنتها الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل وبالنظام الداخلي لمؤتمر الحوار، وبعد مناقشتنا جميع الرؤى والمقترحات منذ تاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٣م، توصلنا - نحن المكونات السياسية والاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار - إلى هذه الوثيقة التي تحقق أعلى قدر ممكن من التوافق، وفيها نلتزم حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً في إطار دولة موحدة على أساس اتحادي وديمقراطية جديد وفق مبادئ دولة الحق والقانون والمواطنة المتساوية، وذلك عبر وضع هيكل وعقد اجتماعي جديدين يُرسيان وحدة الدولة الاتحادية الجديدة وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وسوف تمثل هذه الدولة الاتحادية قطيعة كاملة مع تاريخ الصراعات والاضطهاد وإساءة استخدام السلطة والتحكم في الثروة.

وإذ نقدر مساهمات وتضحيات الحراك الجنوبي السلمي ونضال اليمنيين من أجل التغيير، نتطلع إلى بناء الدولة الاتحادية الجديدة مع اعتراف كامل بالأخطاء المؤلمة والمظالم التي ارتكبت في الجنوب، لذلك يتعين على الحكومة اليمنية معالجة هذه المظالم، بما فيها التطبيق الكامل للنقاط العشرين والإحدى عشرة، خلال فترة الانتقال إلى الدولة اليمنية الاتحادية، وهذا جزء أساسي من سعينا الجماعي إلى بناء يمن اتحادي جديد يجب معالجة مظالم الماضي تحديداً من دون تأخير ووفق جدول زمني يحدد في إطار متابعة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ويجب توفير التمويل لإلتزامات جبر الضرر، بما فيها إعادة الملكيات المصادرة واستعادة الملكيات المنهوبة وتعويض المتضررين، وضمان تنفيذ ذلك بشكل كامل وفق مبادئ العدالة الانتقالية ومن دون تمييز، من أجل التأسيس لمستقبل يتجاوز جميع مظالم الماضي ويحقق المصالحة الوطنية. ويجب إعطاء الأولوية القصوى للذين عانوا أكثر من سواهم عموماً، يجب الضمان للجنوب ألاَّ عودة إلى الماضي أو إلى إساءة استخدام السلطة والثروة، خصوصاً فيما يتعلق بالأمن والاستقرار والتنمية.

نلتزم جميعاً حلاً شاملاً وعادلاً للقضية الجنوبية يُرسي أسس دولة يمنية جديدة، ذات صفة اتحادية، مبنية على الإرادة الشعبية وضمان حُرية جميع أبناء وبنات شعبها ورفاههم، لتحقيق ذلك سوف نطبق المبادئ التالية:

**المبادئ**

١. يُصاغ دستور جديد يقضي أن الإرادة الشعبية والمساواة والإلتزام أعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان أساس سلطة وشرعية الدولة الاتحادية على جميع المستويات، وفق ما تقتضيه الديمقراطية التمثيلية والتشاركية والتداولية لضمان التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

٢. الشعب في اليمن حر في تقرير مكانته السياسية وحر في السعي السلمي إلى تحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر مؤسسات الحكم على كل مستوى، وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذان وقعهما اليمن وصادق عليهما.

٣. تُناط بكل مستوى من مستويات الحكم السلطات والمهام والمسؤوليات بشكل حصري أو تشاركي، لخدمة المواطنين بالطريقة الأفضل والأقرب لدى كل مستوى من مستويات الحكم؛ سلطات وموارد كافية لأداء مهامه بفاعلية، ويتحمل حصة عادلة من المسؤوليات المشتركة.

٤. يحدد الدستور في الدولة الاتحادية توزيع السلطات والمسؤوليات بوضوح، ولا تتدخل السلطة المركزية في صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإدارية لمستويات الحكم الأخرى في نطاق مسؤولياتها الحصرية، إلا في ظروف استثنائية ينص عليها الدستور والقانون، بهدف ضمان الأمن الجماعي والمعايير المشتركة الرئيسة أو لحماية سلطة إقليمية من تدخل سلطة أخرى.

٥. تكون السلطات غير المُسندة إلى السلطة الاتحادية من صلاحية مستويات أخرى من الحكم، وفق ما ينص عليه الدستور الاتحادي، وتفصل الهيئة القضائية المختصة، التي ينص عليها الدستور الاتحادي، في أي تنازع حول اختصاصات الحكومة المركزية والأقاليم والولايات.

٦. يكون لكل إقليم دور قيادي في مجال تنميته الاقتصادية الإقليمية، ويضمن النظام الاتحادي مستوى مقبولاً لحياة كريمة لجميع أبناء الشعب وتوزيعاً عادلاً للثروة الوطنية.

٧. يتمتع كل مستوى من مستويات الحكم، المركز والإقليم والولاية، بسلطة تنفيذية وتشريعية وإدارية ومالية مستقلة يحددها الدستور، بما فيها سلطة مناسبة لجباية الضرائب.

٨. الموارد الطبيعية ملك الشعب في اليمن، تكون إدارة وتنمية الموارد الطبيعية، منها النفط والغاز، وبما فيها منح عقود الاستكشاف والتطوير، من مسؤولية السلطات في الولايات المنتجة بالتشارك مع السلطات في الإقليم والسلطة الاتحادية، وفق ما ينص عليه قانون اتحادي، وبموجب القانون نفسه يكون تنظيم عقود الخدمات المحلية من مسؤولية السلطات في الولاية المنتجة حصراً. وتراعى في كل ما سبق المصلحة الوطنية العليا لضمان إدارة الموارد الطبيعية بشفافية وكفاءة وفاعلية واستدامة، وبموجب القانون نفسه تؤسس هيئة وطنية مستقلة تضم جميع السلطات المعنية على مستوى الإقليم والولاية والحكومة الاتحادية مهمتها تطوير السياسات العامة وتمكين الولايات والأقاليم المنتجة بإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة يحدد قانون اتحادي، يصاغ بالتشاور مع الأقاليم والولايات، معايير ومعادلة لتوزيع عائدات الموارد الطبيعية، بما فيها النفط والغاز، بطريقة شفافة وعادلة لجميع أبناء الشعب في اليمن، مع مراعاة حاجات الولايات المنتجة بشكل خاص وتخصيص نسبة من العائدات للحكومة الاتحادية.

٩. خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد تبني الدستور الاتحادي يمثل الجنوب بنسبة خمسين في المائة في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما فيها الجيش والأمن، التي يتم التعيين فيها بموجب قرارات يصدرها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ويمثل الجنوب كذلك بنسبة خمسين في المائة في مجلس النواب، ويجب معالجة عدم المساواة في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن على المستوى

المركزي عبر قوانين ومؤسسات، وبما يضمن إلغاء التمييز وتكافؤ الفرص لجميع اليمنيين، ومن أجل معالجة تفاوت التمثيل في التوظيف يكون للجنوبيين أولوية في شغل الوظائف الشاغرة والتأهيل والتدريب في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن، ويجب أن تحترم التعيينات متطلبات الخدمة المدنية المتعلقة بالمهارات والمؤهلات، ولا يحق صرف أي موظف بشكل تعسفي.

لما بعد الدورة الانتخابية الأولى، ينص الدستور الاتحادي على آليات تنفيذية وقضائية وبرلمانية من أجل حماية المصالح الحيوية للجنوب، قد تتضمن هذه الآليات حقوق نقض أو تصويت خاصة حول قضايا تتعلق بالمصالح الحيوية للجنوب، وتمثيلاً خاصاً يقوم على معادلة المساحة والسكان، وعدم إمكان إجراء تعديل في الدستور يخص الجنوب أو يغير شكل الدولة إلا عبر ضمان موافقة أغلبية ممثلي الجنوب في مجلس النواب، إضافة إلى ترتيبات لتحقيق التشاركية في السلطة تحدد في الدستور الاتحادي.

١٠. ينص الدستور الاتحادي على ضرورة تفعيل جميع الحكومات ومؤسسات الدولة في دولة اليمن الاتحادية مبدأ المساواة، عبر سن تشريعات وإجراءات تتضمن اتخاذ خطوات فعلية لتحقيق تمثيل للنساء لا تقل نسبته عن ثلاثين في المائة في الهياكل القيادية والهيئات المنتخبة والخدمة المدنية.

١١. ينتمي جميع أبناء الشعب في اليمن، مهما كان موطنهم الإقليمي، إلى جنسية وطنية مشتركة، ولكل مواطن يمني، من دون تمييز حق الإقامة والتملك والتجارة والعمل أو أي مساعٍ شخصية قانونية أخرى، في أي ولاية أو إقليم من الدولة الاتحادية.

**تحديد الأقاليم**

يشكل رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل، لجنة برئاسته بتفويض من مؤتمر الحوار الوطني لتحديد عدد الاقاليم، ويكون قرارها نافذا تدرس اللجنة خيار ستة أقاليم - أربعة في الشمال واثنان في الجنوب، وأي خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق.

ترتيبات بناء دولة اليمن الاتحادية الجديدة.

تبدأ مرحلة بناء دول اليمن الاتحادية بتبني الدستور، وتتبع جدولاً زمنياً وتنتهي في فترة يحددها الدستور ويتطلب الانتقال الكامل والفاعل إلى دولة اليمن الاتحادية الجديدة، وفق الرؤية أعلاه، بناء القدرات في كل ولاية وإقليم وإنشاء مؤسسات جديدة وسن تشريعات وقوانين، إضافة إلى تبني إصلاحات تشمل الملف الحقوقي للجنوب وضمان التنفيذ الكامل للنقاط العشرين والإحدى عشرة وإنشاء صندوق ائتماني للجنوب.

بناءً عليه، يستوجب الاستثمار وبذل جهود مستمرة لتوفير وتطوير الموارد البشرية والمالية اللازمة لحوكمة مسؤولة تخدم الأهداف المُشار إليها بفاعلية وكفاءة، وتكون الأولوية لتحسين إمكانات كل ولاية وإقليم وتعزيز مسؤوليات مسؤوليها المنتخبين ونقل السلطات بشكل مناسب لتحقيق ذلك، ينص الدستور على تأسيس هيئة لمراقبة التطبيق الكامل لهذه المرحلة، وتضع الهيئة خطة عمل لهذه الغاية، وتعمل بشفافية، على أن يوفر لها تمويل وإمكانات وافية لتطبيق المهام الآتية:

١. وضع جدول زمني لتطبيق ترتيبات بناء الدولة الاتحادية.

٢. مراقبة تنفيذ المخرجات والجداول الزمنية والمعايير التي تتضمنها خطة العمل.

٣. تقديم النصح للحكومة حول برنامج بناء القدرات ومراقبته.

٤. تقديم توصيات إلى السلطات المعنية وفق الحاجة.

٥. نشر تقارير علنية حول تقدم عملية التطبيق كل ستة أشهر على الأقل.

تحل الهيئة في نهاية هذه المرحلة إلا إذا نص الدستور خلاف ذلك.

**دور المجتمع الدولي**

نطلب من المجتمع الدولي دعم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والعملية الانتقالية في اليمن، خصوصاً مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجموعة أصدقاء اليمن وباقي الدول والمنظمات الداعمة.

نطلب من أمين عام الأمم المتحدة مواصلة المساعي الحميدة وفق قراري مجلس الأمن ٢٠١٤، ٢٠٥١.

ونطلب من مجلس الأمن عبر الأمين العام دعم الجهود اليمنية لتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومراقبة تقدم العملية الانتقالية، خصوصاً تطبيق هذا الاتفاق، ونطلب كذلك استمرار مساعدة الأمم المتحدة، بما فيها تنسيق جهود المجتمع الدولي، لدعم بناء دولة اليمن الاتحادية الجديدة.

نطلب من مجلس الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تبني قرارات تدعم هذا الاتفاق.

**إلتزام رسمي**

يعلن الموقِعون أدناه إيمانهم وثقتهم الكاملين في أن هذا الاتفاق يتضمن تسوية عادلة وانعكاساً دقيقاً لفهمنا المشترك، نعتقد أن هذا الاتفاق يصب في مصلحة الشعب اليمني، وعليه تلزم احترام ودعم هذا الاتفاق بحسن نية ونظرة مستقبلية، بهدف بناء دولة اليمن الاتحادية الديموقراطية الجديدة والحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

# بيان: موقف أنصار الله من مخرجات لجنة تحديد الأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم

يعبر المجلس السياسي لأنصار الله عن رفضه لما سمي بمخرجات لجنة تحديد الأقاليم، واستهجانه للطريقة التي جرى بها سير عمل اللجنة التي عبرنا مرارا عن احتجاجنا عليها وطالبنا بتصحيح مسارها، والتي تجاوزت مهامها المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية والقرار الرئاسي وكذا مبدأ التوافق والشراكة في عملية اتخاذ القرار التي قام على أساسها مؤتمر الحوار الوطني، وما حدث اليوم يثبت بما لا يدع مجالا للشك بأنها لجنة لم يكن يراد لها سوى أن تكون لجنة شكلية ومجرد غطاء لشرعنة رؤية مسيسة ومعدة سلفا وغير مستندة إلى أي معايير وأسس علمية وموضوعية، وفي الوقت الذي نستغرب فيه حشر اسم الأستاذ/ صالح هبرة رئيس المجلس السياسي ضمن قائمة الموقعين على ما سمي بمخرجات عمل اللجنة نؤكد بأنه لم يحضر اجتماعات اللجنة أصلا منذ بدايتها وإنما حضر نيابة عنه الأخ/ حسين العزي الذي رفض رفضا تاما التوقيع على تلك المخرجات.

كما أنه في الوقت الذي نعلن فيه عن رفضنا لتلك المخرجات نحمل القوى التي كانت ورائها وكذا القوى التي قبلت بالتوقيع عليها كامل المسؤولية لما يترتب على هذه المخرجات من مخاطر جمة تهدد الجميع.

إن قرار تحديد الأقاليم يعتبر أهم وأخطر القرارات التي لا يجوز بحال من الأحوال أن يخضع لأي تحيزات أو مساومات سياسية أو مكايدات حزبية وأي خلل فيه يؤسس لخلل في بناء النظام السياسي ذاته، كما أن انعدام التوازن يؤسس لصراعات مستديمة تهدد الأمن والسلم الاجتماعي، ولذلك يجب أن يكون قراراً وطنياً خالصاً يخضع لمعايير علمية وموضوعية يفضي إلى حل عادل للقضية الجنوبية ويحقق التنمية المستدامة والمواطنة المتساوية ويحفظ وحدة اليمن واستقراره ويلبي الإرادة الشعبية، وبالتالي فإن اتخاذ مثل هذا القرار بهذه الصورة اللأمسؤولة خصوصا ونحن نمر بالذكرى الثالثة لانطلاق ثورة فبراير المجيدة يؤكد أن شعبنا اليمني العظيم مازال يقف اليوم أمام مهمة ثورية ووطنية.

المجلس السياسي لأنصار الله

ال ١٠ من ربيع الثاني ١٤٣٥ هـ

الموافق ال ١٠ من فبراير ٢٠١٤م

# بيان: موقف الحزب الاشتراكي من مخرجات لجنة تحديد الأقاليم

بيان صادر عن الاجتماع المشترك للمكتب السياسي والأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني

وقف الاجتماع المشترك للمكتب السياسي والأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني المنعقد يوم أمس الاثنين الموافق ٢٠١٤/٢/١٠م أمام أبرز المستجدات السياسية الراهنة عشية الذكرى الثالثة لثورة ١١فبراير الشبابية الشعبية السلمية.

وفي هذه المناسبة حيا الاجتماع المشترك الذكرى الثالثة للثورة، مشيداً بالإنجازات الوطنية التي حققتها الثورة حتى الآن، وفي المقدمة منها إسقاط مشروع التوريث والتمديد واحتكار السلطة والثروة، وفتح آفاق واسعة وواعده أمام عملية التغيير، وبناء أسس الدولة الديمقراطية الحديثة التي طالما حلم بها اليمنيون. وفي ذات السياق أشاد الاجتماع المشترك عاليا بالروح الثورية المتجددة لدى شباب الثورة، وما أحدثته من زخم جماهيري وشعبي مشهود في التظاهرات والمسيرات والفعاليات الحاشدة، التي تشهدها عواصم المدن اليمنية هذه الأيام، مستعيدة لروح الثورة ووهجها المتجدد، صمام أمان عملية التغيير، الدافع بإنجاز أهداف الثورة ١١ فبراير.

وفي هذا الصدد يدعو الاجتماع المشترك إلى اعتماد يوم ١١ فبراير يوماً وطنياً تخليداً للذكرى السنوية للثورة الشبابية الشعبية السلمية. وفي معرض تتبعه للآليات المعتمدة في التعاطي مع خيارات الأقاليم المطروحة على طاولة الحوار في إطار الحل العادل للقضية الجنوبية، عبر الاجتماع المشترك عن أسفه لتعطيل الآليات التوافقية الناظمة لعملية الحوار، في التعاطي مع الخيارات المطروحة بشأن الأقاليم، عبر الإصرار غير المبرر على فرض خيار بعينه سلفا، والترويج الرسمي له على حساب بقية الخيارات المطروحة، ولاسيما خيار الإقليمين (إقليم الشمال وإقليم الجنوب) التي تقدم به الاشتراكي مبكراً إلى طاولة الحوار، وذلك خلافا لمضامين القرار الجمهوري الخاص بتشكيل لجنة الاقاليم، ومخرجات القضية الجنوبية.

وفي سياق تقييمه لخيار الأقاليم الستة – المفروض سلفا –، الذي خلصت إليه لجنة الأقاليم الرئاسية – مع تحفظ الاشتراكي – وتم الإعلان عنه كخيار معتمد للحل العادل للقضية الجنوبية، والخيار الحاسم لشكل الدولة اليمنية الاتحادية، عبر الاجتماع المشترك للمكتب السياسي والأمانة العامة للحزب عن رفضه لهذا الخيار، والذي لا يقدم حلا حقيقياً للقضية الجنوبية، بقدر ما يمثل هروباً من استحقاقات الحل العادل للقضية الجنوبية، وإعادة استنباتها كمشكله صراعية جنوبية – جنوبية،عبر استحضار واقع التجزئة الاستعمارية لما قبل الثورة والاستقلال الوطني، في صيغه تقسيميه للجنوب، تحاكي واقع ((المحميات الشرقية والمحميات الغربية ومستعمرة عدن)) في محاوله بائسة لإسقاط البعد السياسي للقضية الجنوبية، تحمل في طياتها إدانة غير مباشرة لتاريخ الثورة والاستقلال الوطني، في مؤشر بالغ الخطورة للاستهانة بالنضالات التحررية والتضحيات الجسمية

للشعب في الجنوب، وتصفية أحد أهم مكاسب الثورة، المتمثلة بتوحيد أكثر من ٢٣ سلطنة وإمارة ومشيخة في كيان سياسي واحد تمثل في ((جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)) آنذاك، والتي شكلت أساساً لوحدة وتماسك الجنوب على طول الفترة المنصرمة حتى اليوم.

وفي ذات السياق يجدد الاجتماع المشترك تحذيره من مخاطر فرض خيار التقسيم القسري للجنوب خلافاً لإرادة الناس والقوى الحية والفاعلة المعبرة عن ارادتهم وتطلعاتهم.

كما يجدد الاجتماع المشترك التأكيد على تمسكه برؤية الحزب للحل العادل للقضية الجنوبية في إطار خيار الإقليمين- إقليم الشمال وإقليم الجنوب – باعتباره الخيار الواقعي القابل للحياة والأقل كلفة، والقادر على حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً، يعيد الاعتبار للجنوب كطرف متكافئ في المعادلة الوطنية، وشريك حقيقي في السلطة والثروة، يمثل أساساً لإعادة صياغة الوحدة، في إطار صيغه اتحادية جديدة، في سياق الدولة اليمنية الاتحادية الديمقراطية الحديثة.

صادر في صنعاء ١١ فبراير ٢٠١٤ م

# وثائق الفصل الرابع

# التقرير النهائي للجنة المكلفة بحل النزاع في صعدة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير اللجنة المكلفة من المجلس الوطني للنزول الى صعدة لحل مشكلة دماج

اللجنة تكونت من الاخوة:

أ. محمد مسعد الرداعي رئيساً

أ. رشيدة القيلي مقرراً

د.خالد سعيد الشيباني عضوا

د. عبدالقوي الشميري

د. جميل عون

أ. عبدالعزيز الزرقة

أ. نبيلة المفتي

أ. عبدالله حمود العزي

أ. علي الحريبي

**وبرفقة عددا من الصحفيين**

طاهر شمسان

عبدالاله الاصبحي

خليل الزكري

مروان الوجيه

لؤي سالم المعمري مصوراً

فترة الزيارة: من ٣- ١٠ /٢٠١١/١٢م

**نبذة عن دماج محل النزاع**

تقع قرية دماج في وادي جنوب شرق مدينة صعدة على بعد ١٢ كم تقريباً وتتبع ادارياً مديرية الصفراء. نصف الطريق إليها مسفلت والنصف الآخر معبد بدون سفلته.

١ – قرية دماج لا تتجاوز مساحتها عن واحد كيلو متر مربع تحيط بها الجبال من جميع الجهات كما هو موضح بالصورة المرفقة.

٢ – يسكن في جزء منها والذي لا يتجاوز نصف كيلو متر مربع جماعة الحجوري والذي يبلغ تعدادهم حسب أفادتهم ثلاثة عشر ألف رغم أن ذلك العدد مبالغ فيه بواقع ما شاهدناه، ويقع هذا التواجد في أسفل جبل البراقة ومنحدره.

٣ – الجزء الباقي يسكنه أهل دماج من الحوثيين وهم يتمركزون في أسفل الجبل المقابل للبراقة وفي الجهة الشرقية من قرية الحجوريين.

٤ – تقع المدرسة والمستوصف الحكومي في المنطقة بين الحجوريين والحوثيين وهي أقرب للحجوريين.

٥- يسبق منطقة دماج منطقة العابدين وتفصل بين دماج والعابدين مدرسة حكومية تقع في منطقة الخانق وهو المكان الذي وضع فيه نقطة تابعة للحوثيين وهي المدخل الوحيد لقرية دماج من جهة صعدة.

٦ – الجبال المحيطة بقرية دماج تحت سيطرة الحوثيين وكانت في معظمها معسكرات تابعة للسلطة باستثناء الجبل المطل على تجمع الحجوريين في دماج والمسمى بالبراقة التي يتواجد فيها الحجوريين وهو امتداد لجبل المشرحة والذي ينتهي طرفه بالخانق وهذا الجزء تحت سيطرة الحوثيين. وتم التواجد فيهما بعد الخلاف.

٧ – بدأت المشكلة والاحتقان بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨م عندما قام الحجوريين بضرب أحد الشباب المحسوبين على الحوثيين وهو قرب المستوصف. وحُكم فيها المحافظ.

٨ – وتحرك الحجوريين لوضع مسلحين في جبل البراقة والتمترس في مدرسة الشهيد علي ناجي، وعلى إثرها قام الحوثيين بالتمركز في نقطة الخانق جوار المدرسة واعتلاء جبل المشرحة بمسلحين.

٩- في ٢٠١١/١٠/٢٥م جمع المحافظ اعيان ومشائخ وعلماء صعده وطلب منهم التعاون في إزالة الخلاف.

في ١١/٢ صدر اول بيان من الائتلاف السلفي اليمني يندد بالحصار على دماج من قبل الحوثيين وطالب منظمات المجتمع المدني والاحزاب القيام بدورها في الدفاع عن دماج.

في ١١/٣ حدثت مواجهات وتبادل لإطلاق النار بين أنصار الحجوري والحوثي في دماج، ووصلت لجنة للوساطة برئاسة الشيخ صالح وجمان الذي التقى بالطرفين وطالب بإنهاء التمترس واخلاء جبل البراقة ومدرسة علي ناجي اللوم.

في ١١/٤ استمرت عملية إطلاق النار الخفيف من ابناء دماج ومن الحوثيين.

١١/٦ دعا المحافظ أطراف النزاع مطالباً بتنفيذ وثيقة الاتفاق بين الجانبين واحترام الحقوق والحريات ووقف عملية القنص بين الطرفين. في نفس هذا التاريخ وصل الى المحافظة مجموعة من شباب ساحات التغيير للتوسط.

١١/١٢ عادت عملية القنص من جديد وفي ١١/١٣ تم الاتفاق بين الطرفين على إنهاء التمترس ونزول الجميع من المواقع التي يتمترسون فيها ورفع النقاط وفك الحصار عن دماج وإنهاء الحملات الاعلامية والتعايش بسلام. لكن ذلك لم ينفذ.

في ١١/١٤ أطلق الشيخ الحجوري نداء استغاثة مطالبا بإنهاء العدوان والحصار ومطالبا بالنجدة والنصرة لكل من سمع هذا النداء.

وبعدها تواصلت المواجهات العسكرية بين الحوثيين المتواجدين في المشرحة والحجوريين المتواجدين في البراقة.

في ١١/٢٢ وصل الى المحافظة مجموعة من شباب واعلامي الساحة للاطلاع على ما يحدث في دماج.

في ١١/٢٣ تمكنت لجنة الوساطة من مشائخ وائلة وهمدان بن زيد وخولان بني عامر وبالتعاون مع المحافظ من الوصول الى اتفاق مصالحة وقع عليه من الطرفين وكان هذا اول اتفاق يتم التوقيع عليه من الطرفين (مرفق صورة منه) وبنوده على النحو التالي:

١ – إنهاء التمترس من كلا الطرفين عدا حراسة أهل دماج لمركزهم ومنازلهم والمرافق التابعة لهم غير المنشآت الحكومية.

٢ – النزول من الجبال المتعلقة بالخلاف من الطرفين مع بقاء عساكر في البراقة بنظر قائد عسكري يختاره الحجوري وأهل دماج وهو حسن خيران قائد المدفعية.

٣- فتح نقطة الخانق وإنهاء الحصار المفروض على دماج وعلى الطرفين فتح الطرق العامة دون استثناء.

٤ – التعايش السلمي بين الجميع وإعادة الأوضاع إلى حالها الطبيعي.

٥ – إيقاف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين والحرية الفكرية متاحة للجميع وكلٌ على عقيدته ومنهجه.

٦ - بعد تنفيذ الاتفاق يتم رفع نقطة الخانق.

– الإنصاف من قبل أهل دماج فيما يدعيه الحوثيون من الاعتداء على أحد أتباعهم.

ولكن هذا الاتفاق أُعيق تنفيذه بسبب اعتراض الحوثيين في نقطة الخانق للجنود وعدم السماح لهم في

الدخول إلى دماج بحجة ان بينهم ثمانية جنود من أهالي دماج الذين شاركوا في الحرب ضد الحوثيين وحيث يتشرطوا أن يكون الجنود محايدين.

في١١/٢٥ تفجر الوضع من جديد بين الطرفين وراح نتيجة ذلك عدداً من القتلى، وبحسب مصادر أنصار الحجوري بأن من قتل منهم كان عددهم ٢٦ قتيلا بينهم ثمانية أجانب (٢ أمريكان، ٢ فرنسيين، ٢ من اندونيسيا، ١ روسي، ١ ماليزي).

في تاريخ ١١/٢٦ تم عودة الإعلاميين والحقوقيين من شباب ساحة التغيير وعقدوا مؤتمر صحفي في تاريخ ١١/٢٨ في نقابة الصحفيين غطته القنوات الفضائية ودار في هذا المؤتمر خلاف بين من حضروا من مناصري الطرفين.

في ١١/٣٠ عقد مؤتمرا صحفياً في صنعاء للجماعات السلفية تتناول فيه الشيخ مراد القدسي ما يحدث في دماج من حصار للأطفال والنساء وحرب ظالمة مطالبا رفع الحصار ومحذراً من العدوان ونتائجه على الأمة الإسلامية.

١٢ – وتواصلت المعارك بين الطرفين. إلى أن أقر المجلس الوطني في تاريخ ١١/٢٨ تشكيل لجنة للنزول إلى صعدة لحل المشكلة. وبالفعل تم نزول اللجنة إلى صعدة بتاريخ ١٢/٣.

الزيارات والمقابلات التي قامت بها اللجنة:

١٣ – قامت اللجنة بتاريخ ١٢/٤ بمقابلة المحافظ ومعرفة أوجه المشكلة وما وصلت إليه مساعيهم والذي بدوره أوضح بأن لا بديل عن العودة لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل اليه فيما بينهم بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣م.

١٤ – في نفس اليوم عصراً قامت اللجنة بزيارة الى قرية دماج واللقاء بأهالي القرية للاطلاع على الاوضاع والتعرف على ما يحدث فيها وفي هذه الزيارة تم التجول في القرية وبالمسجد الكائن في القرية وكان يوجد في المسجد عدد من الأشخاص توجد عليهم جروح طفيفة قيل إنها أصابات نتيجة المواجهة كم وقد تم زيارة المخبز والمطبخ الذي يتم فيه أعداد الطعام والسماع إلى اقوال أهل القرية وعند التجول في القرية كان جميع الرجال والشباب ومن بلغ الثانية عشر من العمر يحمل السلاح بما فيهم الأجانب من الجنسيات المختلفة وتم اللقاء مع الشيخ الحجوري وطرحنا عليه ضرورة تنفيذ الاتفاق لأنه السبيل الوحيد للخروج من المشكلة، وكان رد الحجوري بأنه يتفق معنا في أن الاتفاق مفيد وقد وقع عليه لكنه الآن وبعد أن أُوقف تنفيذ الاتفاق من قبل الحوثيين واستمرار المواجهة. فأنه قد دعا للجهاد وتوافد أنصار السنة لنصرة دماج أصبح الأمر بأيديهم ولم يعد بيدهم (أي الحجوري وأهل دماج).

١٥ – بتاريخ ١٢/٦ تمت مقابلة الحوثيين وبعض من أعضاء لجنة الوساطة من مشائخ صعدة واستمعت اللجنة للحوثيين الذين أبدوا استعدادهم والتزامهم بالاتفاق كما هو وبعدها تم اللقاء مع المحافظ بوجود الوسطاء من المشايخ وبحضور ممثل الحوثيين وتم الاتفاق على توقيع محضر يلتزم به الأطراف الحاضرة بمن فيهم لجنة المجلس الوطني ولجنة الوساطة من المشايخ والمحافظ على تنفيذ ما تضمنه المحضر بنداً بنداً وأن يباشر الجميع ذلك. (مرفق صورة منه)

١٦ – وتم الاتفاق بأن يقوم المحافظ بمهمة تجهيز جنود الأمن المركزي لاستلام نقطة الخانق وإخلائها من الحوثيين واعطائها الأولوية لإنهاء الحصار على دماج والسماح بدخول وخروج أبناء دماج. كما طُلب من

المحافظ التواصل مع قائد المدفعية العميد حسين خيران لتجهيز الجنود لاستلام البراقة وإخلائه من المسلحين التابعين للحجوري وبعدد ثلاثين جندياً يختارهم كما يرى هو وبحسب ماتضمنه اتفاق ١١/٢٣ وحتى لو كانوا من أبناء دماج وليس للحوثيين أي تدخل في ذلك وأن يكون الجميع جاهزين صباح اليوم التالي للتحرك مع لجنة المجلس الوطني ولجنة الوساطة من مشائخ صعدة.

١٧ – في نفس مساء يوم ١٢/٦ قام رئيس اللجنة ومعه عدداً من أعضاء اللجنة بمقابلة حسين خيران ومعرفة ما لديه واطلاعه على ما تم في اللقاء بين أطراف النزاع ومطالبته بالتعاون والمساعدة في تنفيذ الاتفاق، وكان رأيه بأن الوضع لاستلام البراقة يتطلب وجود كتيبة بكامل معداتها للقيام بالاستلام وذلك بسبب ما وصلت اليه الاوضاع من تدهور بين الطرفين لكن الامكانيات لديه لا تسمح بتجهيز ذلك ومع هذا فهو سوف ينفذ ما يطلب منه من قبل المحافظ.

١٨ – بتاريخ ١٢/٧ يوم الاربعاء تم التحرك للمحافظة لمرافقة جنود الأمن وأفراد الجيش وكان التجهيز لم يستكمل حتى الساعة الثالثة بعد الظهر وبعدها تم التحرك مع جنود الأمن ومندوب الحوثيين وأعضاء الوساطة الى نقطة الخانق حيث تم تسليم النقطة للأمن المركزي (صورة رقم ٤،٥). في تمام الساعة الخامسة مساء ولعدم وصول الجيش وسيارات الإسعاف ولدخول الليل تم تأجيل دخول دماج واستلام البراقة إلى يوم الخميس على أن يتم تجهيز الجنود مبكراً.

١٩ – في صباح يوم الخميس ١٢/٨ توجهت اللجنة للمحافظة لكي يتحرك الجميع الوساطة من المشايخ والجنود المجهزين لاستلام البراقة (صورة رقم ٦) وفوجئنا بأن هناك معركة تمت في فجر الخميس. حيث أفاد المحافظ والحوثيين الذين أوضحوا بأنه تم الهجوم على مواقعهم وهناك قتلى من الحجوريين موجودين في مواقعهم.

وقد طلبنا من المحافظ تحريك سيارات الإسعاف والصليب الأحمر لمرافقتنا ونظراً لتأخر تجهيز الجنود وسيارات الإسعاف تحركنا نحن إلى دماج لمعرفة الواقع هناك حيث إن هناك اتصال من أهالي دماج يفيد بأن هناك قصف عليهم وكان التحرك الساعة الثانية وصلنا إلى دماج الثانية والنصف بعد الظهر على أن تتبعنا سيارات الاسعاف والجنود.

٢٠ – عند وصولنا إلى دماج بقينا في الساحة ولم نسمع أي قصف باستثناء ثلاث إلى أربع طلقات لأسلحة شخصية كانت قريبه من مكان تواجدنا وأبلغنا المحافظ بذلك وطلبنا بسرعة ارسال الجنود مع سيارة الإسعاف وبقينا في الساحة حتى الساعة الخامسة وحينها تسلمنا من الحجوري رسالة يطلب فيها عدداً من المطالب أهم مافيها هو «إزالة الحوثيين من دماج وضواحيها الأمن كان من أهل دماج» وأن «تكون في جبل البراقة كتيبة عسكرية للقائد حسين خيران بكامل عتادها ومتطلباتها بما فيها عساكر دماج، وعلى ضوء هذه الرسالة (مرفق صورة منها) ولعدم مرافقة الوساطة من مشايخ صعدة لنا وبقوا في المحافظة ونظراً لعدم وصول الجيش وسيارة الإسعاف ودخول الليل بما لا يمكننا من الطلوع إلى البراقة واستلامه وكذلك نقل من هم قتلى لدى الحوثيين من الحجوريين. قررنا العودة، وعند وصولنا إلى قرب نقطة الخانق وجدنا دخول أربع سيارات للصليب الأحمر وسيارات إسعاف متجهة إلى دماج وطلبنا مواصلة رحلتهم لإسعاف الجرحى من أنصار الحجوري.

كما وجدنا قرب النقطة سيارة محملة بالجنود كان عددهم أقل من الثلاثين فوجهناهم بالعودة لتأخرهم ولأن الوقت ليل وغير مناسب. علاوة على ماتضمنته رسالة الحجوري المسلمة لنا والتي يطلب فيها كتيبة عسكرية بكامل عتادها ومتطلباتها لاستلام جبل البراقة.

٢١ – بعد العودة إلى صعدة توجه رئيس اللجنة إلى المحافظ لاطلاعه على ما تم ومطالبته بالمساعدة وعرض ما تضمنته الرسالة وحيث أن الجنود الواصلين لم يكن مكتملاً وكذلك تأخر الإسعاف. ومطالبته بالاهتمام بتنفيذ الاتفاق لوقف أي تدهور وإغلاقاً لأبواب الفتنة.

وقد وعد المحافظ بتوفير ستين جندياً بدلاً عن الثلاثين وسوف يتواصل مع خيران والوساطة ليكونوا جاهزين صباح الجمعة في الساعة الثامنة والنصف في المحافظة.

٢٢- في صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠١١/١٢/٩م وفي الساعة العاشرة توجهنا إلى دماج ومعنا اعضاء لجنة الوساطة من مشائخ صعدة وعند وصولنا إلى نقطة الخانق وجدنا ناقلة جند عليها مايقرب من ٤٥ جندياً وكذا وجود ممثل الحوثيين الأخ مهدي. وتحرك الجميع إلى دماج، ولم تكن هناك سيارة للإسعاف، ودخلت الناقلة الى القرية واتجهت الوساطة إلى دار الحديث وتم اللقاء بمشايخ دماج من اتباع الحجوري. وخلال وصولنا سمعنا وشاهدنا تبادل إطلاق النار بالأسلحة الثقيلة من جهة جبل البراقة والمشرحة. وأبلغنا ممثلي الطرفين بضرورة الإلتزام بوقف إطلاق النار وتم ذلك. وأبلغنا أتباع الحجوري بوصولنا مع ٤٥ جندياً لتنفيذ بنود الاتفاق، وعلى أن يضم إليهم ١٥ جندي من أهل دماج ليصبح العدد ٦٠ جندي. كما أبلغناهم بأنه يمكن اضافة عدد أكبر إذا تطلب الأمر ذلك وبنظر العميد حسين خيران. والمهم اخلاء البراقة من المسلحين وتسلم الجنود للموقع. وإنهاء التمترس من قبل الجميع. وطرح الوساطة من مشائخ صعدة أسلحتهم أمامهم ليقبلوا باستكمال التنفيذ. فكان ردهم بأنهم في حاجة للعودة للتشاور فيما بينهم، وتم ذلك وعادوا إلينا بعد نصف ساعة وأبلغونا بأنهم يريدوا كتيبة ضروري بدلاً من الستين الجندي كما أن لديهم قتلى لدى الحوثيين في جبل المشرحة ويطلبوا تسليمهم ويريدون من الحوثيين مغادرة جبل المشرحة وأبلغناهم بأننا مع الوساطة سنقوم بذلك وسوف نستدعي سيارة الإسعاف للقيام بنقل القتلى والجرحى، وعليهم التعاون في سرعة التنفيذ والموضوع في وجه الوساطة والمجلس الوطني.

وطلبوا منا أن نعطيهم فرصة لمدة ساعة للتشاور مع أهل السنة الذين وصلوا لنصرتهم، وعليه خرجنا إلى ساحة دماج للترتيب لعملية استلام المواقع. حيث اتفقنا مع الشيخ محمد مشبب على ان يقسم الموجودين من المشائخ الوسطاء واعضاء لجنة المجلس الوطني الى قسمين. القسم الأول يتكون من ٤ اعضاء للطلوع إلى جبل البراقة مع الجنود لاستلام الموقع واربعة للطلوع إلى جبل المشرحة لإنزال الحوثيين وأخذ الجثث الموجودة عندهم وعلى أن يرافق كل مجموعة صحفي مصور لتوثيق الحدث، وأن يتم التنفيذ قي وقت واحد.

واثناء انتظارنا جاءنا أتباع الحجوري ليبلغونا بأن عملية تسليم الموقع لن تتم إلا بعد حضور من نصروهم من أهل السنة وأخذ رأيهم وهذا يتطلب فترة يومين، واصرينا عليهم بأننا سنعطيهم فقط ساعتين للتواصل معهم والرد علينا وبقينا من الساعة الثانية والنصف عصراً حتى الخامسة والربع في ساحة القرية. بعدها قاموا بدعوة كل المتواجدين في الساحة من أهالي دماج من أنصار الحجوري للعودة إلى القرية ومغادرة الساحة ولم يتبقى سوى لجنة المجلس الوطني ولجنة الوساطة من المشائخ والجنود.

بعد هذا الإجراء ونتيجة لدخول الليل وعدم وصول رد قررنا مغادرة قرية دماج مع الجنود الذين كانوا معنا إلى نقطة الخانق. بعدها افترقنا نحن من طريق والناقلة من طريق والتقينا في نقطة رحبان مدخل مدينة صعدة لنجد أن الحوثيين قد احتجزوا ناقلة الجند مبررين التوقيف بأن الناقلة اثناء دخولها إلى دماج قامت بإنزال أسلحة لأتباع الحجوري وحصل تمترس من الطرفين كاد يتطور إلى صدام وتدخلنا لحل الإشكال وطلبنا يمين من الجنود بأنهم لم ينزلوا أي أسلحة من الناقلة وعليه تم فك الاشتباك وغادر الجنود إلى معسكرهم واتجهنا نحن

إلى الفندق كون اللجنة لم تتناول طعام الغداء حتى الساعة السابعة مساء.

بعدها استمر التواصل مع الشيخ محمد مشبب في المساء وأيضاً صباح يوم السبت لمعرفة ماذا كان هناك رد من أتباع الحجوري. وأفادنا بأنه لم يصله أي رد. وطلب اعطائهم فرصة أطول للرد. ولأنه هو أيضاً مطلوب منه الانتقال إلى وائلة لوجود بعض المشاكل هناك. وعليه ولما لمسناه من تصعيد واحتقان بين الطرفين ولأبعاد المخاطر التي قد تحصل وكانت غائبة عن لجنة المجلس الوطني قررنا المغادرة إلى صنعاء ووضع المجلس الوطني في صورة حجم المشكلة وأبعادها والوصول إلى كيفية وقفها.

**المشاهدات والاستنتاجات:**

إن توسع وتطور الإشكالية يعود لتساهل السلطة المحلية منذ البداية حيث كان بإمكانها السيطرة عليها وحل مشكلة ماحدث للشاب في البداية، كما كان ذلك ممكنا عندما بدأت المواجهات وتدخل الوسطاء من المشائخ وهذا التساهل والتباطؤ لمسناه عند تنفيذ الاتفاقية على الأرض حيث تأخر تجهيز الجنود وتجهيز سيارات الإسعاف التي طلبنا دخولها صباح الجمعة لأخذ الجثث الموجودة في مواقع الحوثيين نتيجة معركة صباح الخميس ١١/٨.

الحوثيون استبسطوا بأنصار الحجوري فبدلاً من متابعة المحافظ كسلطة محلية ومفوض في حل المشكلة ولجنة الوساطة التي تشكلت بعد ذلك، اتجهوا إلى وضع نقطة الخانق والصعود الى جبل المشرحة. وكذا ماحصل من أنصار الحجوري بالصعود إلى جبل البراقة.

لوحظ أن أنصار الحجوري بحسب ما اوضحوا لنا وما شاهدناه يعانون من صعوبات إنسانية ومعيشية وصحية فالمستوصف مغلق وهناك نقص في المواد الغذائية، بل أن هناك حالة عدم ثقة وتوجس وعدم شعور بالأمان مسيطر عليهم، فبالرغم من استلام الأمن المركزي لنقطة الخانق إلا أنهم لم يقوموا بالدخول والخروج من منطقتهم.

ومن خلال المشاهدة للمنطقة لوحظ بأن هناك مبالغة وتضخيم إعلامي في طرح حجم المواجهات والقصف بالمدفعية والأسلحة الثقيلة على المنازل، حيث لم نجد لهذه الأسلحة من إثر في المنازل وكل ما لوحظ هو طلقات لرشاش وأسلحة قنص باستثناء ما وجد في ركن المستوصف.

لوحظ بوجود دور أمني (لبقايا نظام صالح) خاصة وان التصعيد وتصلب أنصار الحجوري بعد توقيع اتفاقية الصلح في ١١/٢٣ كان في نفس ليلة التوقيع على الية تنفيذ المبادرة الخليجية.

وجد أن هناك تعبئة وتكفير لدى الكثير من أنصار الحجوري ضد الحوثيين وشحن مبالغ فيه لا ينسجم مع حق التعايش السلمي.

التناول الإعلامي على مستوى المواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية المحكوم بالمبالغة والتضخيم لزيادة الإثارة والتصعيد.

أبدى الحوثيون استعداهم وقبولهم للحل وخاصة بعد التصعيد الإعلامي الذي أخذ مداه على المستوى الوطني والإقليمي ودعوة النصرة من قبل أنصار الحجوري. ووصول النصرة لأهل دماج وتجمعهم في منطقة كتاف حيث وافقوا على زياد عدد الجنود المطلوب تمركزهم في جبل البراقة عن العدد المتفق عليه سابقا.

كان للشباب الذين نزلوا من ساحة التغيير إلى صعدة ولمؤتمرهم الصحفي المنعقد في نقابة الصحفيين دوراً في عملية التصعيد وهذا عائد لقلة خبرتهم وعدم معرفتهم بخلفية المشكلة.

لوحظ أن السلطة المحلية غير مسيطرة على كل أرض صعدة وهي تحت مسئولية الحوثي وعليه لابد من أن تقوم السلطة المحلية بدورها كاملاً في المحافظة.

ماطرحه الحجوري خلال لقائنا به في أول لقاء بأن الموضوع وحله أصبح لأهل السنة جميعا وكذلك ما طرحه مشائخ دماج وأنصاره في يوم الجمعة الموافق ١٢/٩ عندما وصلنا إليهم ومعنا الجنود بهدف إنهاء التمترس والتواجد المسلح من قبل الطرفين في جبل المشرحة والبراقة استكمالا لتنفيذ الاتفاقية الموقعة. حيث طلبوا أخذ رأي أهل السنة ومن هبوا لنصرتهم وايقافهم عملية التنفيذ بل عدم ردهم علينا وتركنا في ساحة قرية دماج منتظرين لأكثر من ساعتين ونصف ومعنا الوساطة من مشائخ صعدة، كل ذلك وضعهم في موقف الرافض لإنهاء الخلاف واستمرار المواجهة المسلحة التي ليست في مصلحة الجميع.

ومن هنا تصبح مسئولية المجلس الوطني كبيرة تجاه هذا الخلاف وما سيترتب عليه من اثار على المستوى الوطني وسيفتح جرحا كبيرا في الوحدة الوطنية ولتجنب ذلك وعدم حدوثه نتقدم بالمقترحات والمعالجات التالية:

- نزع فتيل التصعيد الإعلامي المشوه والمضخم وقيام الإعلام الرسمي بدوره في توضيح الحقائق من خلال نزول الفضائية اليمنية والصحف الرسمية وإسهام نقابة الصحفيين بإرسال اعلاميين لتوضيح الحقيقة.

- تحريك قافلة غذائية وطبية يشارك فيها أطباء من أنصار الثورة وتشغيل المستوصف وبمشاركة المنظمات الإنسانية المحلية والدولية وبرعاية وزارة حقوق الإنسان والنزول إلى المنطقة للاطلاع وتقديم الدور الإنساني وتوضيح الواقع بمؤتمر صحفي.

- مواصلة المجلس الوطني لدوره في متابعة الموضوع واشراك أعضائه من أبناء محافظة صعدة ومن أعضاء مجلس النواب الذين سبق لهم المشاركة في لجان صعدة السابقة ويحضوا بالقبول من الطرفين وبالتعاون مع لجنة الوساطة القبلية من المشائخ.

تفعيل دور السلطة المحلية وبسط سلطتها فعليا في منطقة دماج والعمل علي تشغيل المستوصف والمدرسة وممارسة مهامها لمنع أي تطورات مستقبلية.

- ممارسة الضغط على الإخوة في دماج والحوثيين من قبل أحزاب المشترك وأنصار الثورة السلمية لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بينهم في ٢٠١١/١١/٢٣م وإنهاء الفتنة وتحقيق التعايش السلمي.

# تقرير لجنة وساطة الشيخ حسين الأحمر في أحداث دماج ٢٠١٣م

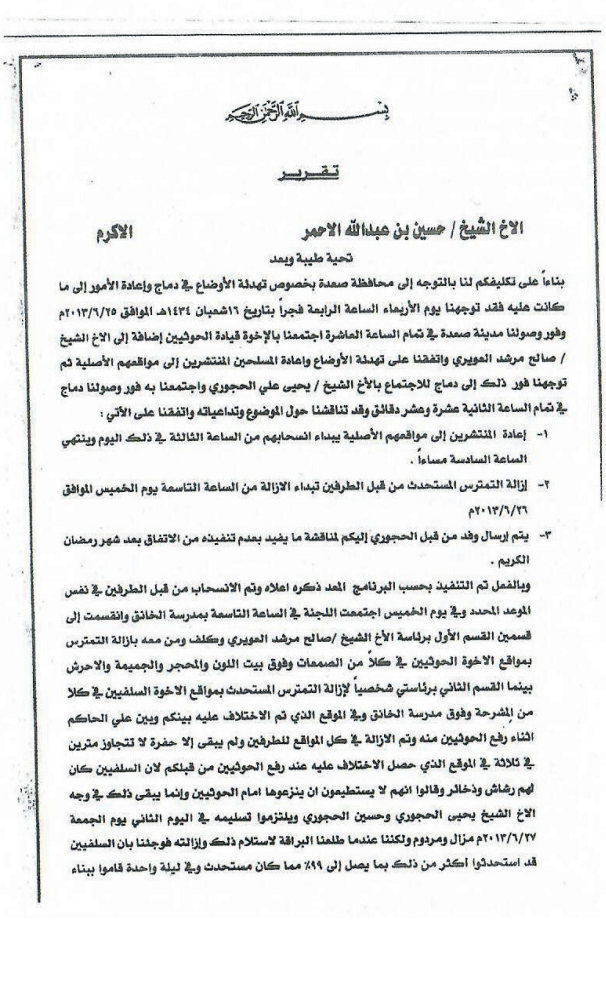

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير

الاخ الشيخ / حسين بن عبدالله الاحمر الاكرم

تحية طيبة وبعد

بناءاً على تكليفكم لنا بالتوجه إلى محافظة صعدة بخصوص تهدئة الأوضاع في دماج وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه فقد توجهنا يوم الأربعاء الساعة الرابعة فجراً بتاريخ ١٦شعبان ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣/٦/٢٥م وفور وصولنا مدينة صعدة في تمام الساعة العاشرة اجتمعنا بالإخوة قيادة الحوثيين إضافة إلى الاخ الشيخ / صالح مرشد الهويري واتفقنا على تهدئة الأوضاع واعادة المسلحين المنتشرين إلى مواقعهم الأصلية ثم توجهنا فور ذلك إلى دماج للاجتماع بالأخ الشيخ / يحيى علي الحجوري واجتمعنا به فور وصولنا دماج في تمام الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق وقد تناقشنا حول الموضوع وتداعياته واتفقنا على الآتي :

١- إعادة المنتشرين إلى مواقعهم الأصلية يبداء انسحابهم من الساعة الثالثة في ذلك اليوم وينتهي الساعة السادسة مساءاً .

٢- إزالة التمترس المستحدث من قبل الطرفين تبداء الازالة من الساعة التاسعة يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٦/٢٦م

٣- يتم إرسال وفد من قبل الحجوري إليكم لمناقشة ما يفيد بعدم تنفيذه من الاتفاق بعد شهر رمضان الكريم .

وبالفعل تم التنفيذ بحسب البرنامج المعد ذكره اعلاه وتم الانسحاب من قبل الطرفين في نفس الموعد المحدد وفي يوم الخميس اجتمعت اللجنة في الساعة التاسعة بمدرسة الخانق وانقسمت إلى قسمين القسم الأول برئاسة الأخ الشيخ /صالح مرشد الهويري وكلف ومن معه بازالة التمترس بمواقع الاخوة الحوثيين في كلاً من الصمعات وفوق بيت اللون والمحجر والجميمة والاحرش بينما القسم الثاني برئاستي شخصياً لإزالة التمترس المستحدث بمواقع الاخوة السلفيين في كلا من المشرحة وفوق مدرسة الخانق وفي الموقع الذي تم الاختلاف عليه بينكم وبين علي الحاكم اثناء رفع الحوثيين منه وتم الازالة في كل المواقع للطرفين ولم يبقى إلا حفرة لا تتجاوز مترين في ثلاثة في الموقع الذي حصل الاختلاف عليه عند رفع الحوثيين من قبلكم لان السلفيين كان لهم رشاش وذخائر وقالوا انهم لا يستطيعون ان ينزعوها امام الحوثيين وإنما يبقى ذلك في وجه الاخ الشيخ يحيى الحجوري وحسين الحجوري ويلتزموا تسليمه في اليوم الثاني يوم الجمعة ٢٠١٣/٦/٢٧م مزال ومردوم ولكننا عندما طلمنا البراقة لاستلام ذلك وإزالته فوجئنا بان السلفيين قد استحدثوا اكثر من ذلك بما يصل إلى ٩٩٪ مما كان مستحدث وفي ليلة واحدة قاموا ببناء

## تابع....

جدار محاط بكامل الجبل غرباً وجنوباً وبطول لا يقل عن مائتين متر وبارتفاع لا يقل عن متر ونص وبدأوا التنصل والتهرب من الإزالة ومما التزموا به في وجوههم فاجتمعنا بالشيخ /يحيى علي الحجوري يوم السبت ٢٠١٣/٦/٢٨م لحثهم على تنفيذ ما اتفقنا عليه والتزموا به في وجوههم لإزالة التمترس المستحدث فطرحوا علينا فكرة جديدة على أن اللجنة تستلم المواقع وهم ينسحبوا منه دون إزالة التمترس لحتى بعد رمضان وتبقى لجنة المراقبة فيه وفي الجميمة وتحت الصمعات وعلى انهم ملتزمين بنفقات اللجنة فانتقلنا للاجتماع بالأخوة الحوثيين في نفس اليوم لطرح ذلك عليهم للخروج من الموقف فوافقوا واتفقنا معهم بان تكون نفقات اللجنة على الطرفين بمعدل ستون الف على كل طرف يومياً فوافقوا الإخوة الحوثيين وفي يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٦/٢٩م اجتمعنا بالحجوري واشمرناه بموافقة الطرف الأخر على لجنة المراقبة السابقة ويتحمل نصف تكاليف اللجنة بمبلغ ٦٠ الف ريال كل يوم على كل طرف إلا ان الحجوري رفض دفع أي تكاليف بعد التزامه المسبق بالنفقات فقلنا له لم يبقى أمامنا إلى إزالة المستحدث فأفاد الحجوري بأنه يرفض الإزالة إلا مع إزالة ما تبقى للحوثيين من نقط حول دماج وهي نقطة الزيلة السفلى نقطة السرات نقطة علو دماج مع ان هذه النقط ليس لها علاقة بدماج ولا بطرقة وهي في طرق خلفية ولم يسبق للحجوري ان طلب منا ازالتها لا عند ازالة التمترس ولا بعده . ثم انتقلنا وتواصلنا بالأخ/ السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي شخصياً لكي نخرج من الموقف وتازماته وطرحنا عليه ما طلب الحجوري فرد لنا ان هذه النقط هي من وقت حربنا مع الدولة ولا علاقة لها بدماج ولا طرقه واصرينا عليه برفع تلك النقط لا تكون سبب لاشعال فتنة جديدة فوافق على الازالة وطلب إخراج أصحاب الحجوري من الوطن وتسليم المساكن لأصحابها سواء من كانوا يتبعون الحوثي او يتبعون الحجوري لان الوطن كان من ضمن مواقع الحوثي المتمركز بها وسلمها للجنة واحتلوا ذلك طلبة الحجوري وفي يوم الاربعاء ٢٠١٣/٧/٣م اجتمعنا بالحجوري لعرض ما توصلنا اليه مع قيادات الحوثيين بناءً على طلبه ولكن عندما طرحنا عليه الموضوع رفض رفضاً قاطعاً قبول أي حديث او نقاش فيما يتعلق بالوطن كونه مساكن للطلاب وفز من مجلسه قائماً مفيداً ان الموت أهون عليه من هذا .

فتبعناه وعدناه إلى مجلسه مرة أخرى وهذا بحضور الاخ/ يحيى صالح شويمد وطرحنا عليه فكرة لجنة مصغرة في البراقة تراقب أي تحرك من أي طرف كونها مطلة على كل المواقع لأنها اساس الخلاف وتوترات الموقف . وعلى ان ابحث نفقات اللجنة من قبل المحافظ ولكن الحجوري رفض إعادة اللجنة إلى البراقة فواصلنا النقاش على اساس نخرج بأدنى حل لتهدئة الموقف نظراً لقدوم شهر رمضان الكريم واتفقنا على ضمناء على الطرفين يضمن الاخوة السلفيين الشيخ /صالح مرشد العويري والشيخ /يحيى صالح شويمد ويضمن الحوثيين الشيخ /ضيف الله رسام والشيخ /علي ناصر قرشة ثم توجهنا للاجتماع بالسيد / عبدالملك بدر الدين الحوثي في يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٧/٤م وناقشنا معه الموقف من جميع جوانبه وتداعياته ومخاطره ووجدناه متفهم

لكل ما طرحناه ومتمسك بالصلح الذي تم على أيديكم ورافض تجدد الصراع داعياً الطرف الآخر لتحكيم العقل وطرحنا عليه الحل الذي توصلنا إليه مع الحجوري فوافق على ذلك إكراماً لجهودكم ومساعينا المستمرة وأكد لنا عدم أي نوايا عدوانية لتجديد الصراع مرفق لكم بهذا الضمانة وتوقيعها من الضمناء للتعميد من لديكم وفي الحقيقة اننا وجدنا من الإخوة الحوثيين كل تجاوب مع كل ما طرحناه رغم تكرار الأمور المطروحة والتعنت من قبل الحجوري ورفضه لكل ما طرح من حل واتفقنا عليه حتى الحلول التي كان يطرحها ويطلبنا نطرحها على الطرف الآخر فيوافق عليها الطرف الآخر ويعود لرفضها. مع ان الحجوري يتحجج تارة بالاستحداثات في مواقع الحوثيين والذي استمر التفجير لفرض الخندقة بها مدة اربع ليال بعد وصولنا دماج رغم طلبنا المتكرر بتوقيف ذلك إلا ان المستحدث في مواقع الحوثيين الاصلية لا يساوي ٢٠٪ مما هو في مواقع السلفيين الاصلية .

وفي تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠م تلقينا رسالة من الشيخ / يحيى الحجوري عبر التلفون جاء فيها جميع اعداء الحوثي ممن يعاديهم لله او لدنيا من القبائل وغيرهم ممن يعرفهم الحوثي يتربصوا بغيهم علينا واشتباكهم معنا والله إن شاء الله لتشغلن عليهم من كل قرية ولا يزداد الحوثي إلا ذلاً وخسارة هذا مع توكلنا على الله عزوجل وحده وعدم تأثرنا بإذن الله بالإرهاب والتهويل والإرجاف وإنما أراده الله يمضيه . وبما ان هذه الرسالة لم تأتي من صحفي او من قائد عسكري لفرض الحرب الإعلامية إنما قد جاءت من رأس هرم الإخوة السلفيين ومن مرجعيتهم وأشارت بوضوح إلى اشعال فتنة بكل قرية واننا نخشى من مخططات خارجية تنفذ على أيدي داخل الوطن لإشعال فتنة مذهبية يكتوي بنارها الجميع ونرى ذلك يلوح في الأفق لذا نناشدكم بالله العمل الجاد بتحذير الطرفين من أي انفجار للموقف وحثهم على التمسك بوثيقة الصلح والضمانات وعدم التجاوز من أي طرف وتوقيف الحملات الإعلامية والتحريضية مع التزامكم بإزالة أي مستحدث من أي طرف كان .

هذا ما لزم عرضه عليكم شاكرين جهودكم ومواقفكم النبيلة والله يحفظكم ويرعاكم

ممثلي اللجنة

الشيخ / صالح علي مرشد العويري — درهم علي يحيى الزعكري

# نص اتفاق وقف إطلاق النار في محافظة عمران ومحيطها

# ٢٢حزيران/يونيو ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل (لا خيرَ في كثيرٍ من نجواهم ألا من أمرَ بصدقةٍ أو معروفٍ أو إصلاح بين الناس) والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين:-

انطلاقاً من روح المسؤولية واستناداً الى تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف في إصلاح ذات البين وحرصاً على إيقاف نزيف الدم جراء المعارك المستمرة في مدينه عمران ومحيطها منذ أشهر، والتي نتج عنها الكثير من الأضرار البشرية والمادية والمعنوية على الجميع. وبناءً على رغبه كافة الأطراف في حل المشكلة حلاً نهائياً برعاية كريمة من قبل الأخ الرئيس /عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية.

وبإشراف ومتابعة وزارة الدفاع توصلت اللجنة إلى الآتي:-

١. استمرار وقف إطلاق النار في جميع المواقع في مدينة عمران ومحيطها أو في أي منطقة أخرى من مناطق التوتر، وضبط النفس وتغليب عوامل الإخاء والتصالح والتسامح من قبل جميع الأطراف.

٢. تقوم اللجنة الرئاسية برفع جميع الاستحداثات القتالية من قبل جميع الأطراف على خلفيه التوتر في مدينه عمران منذ بدايته بما في ذلك الاستحداثات الممتدة إلى أرحب وهمدان وبني مطر من خلال تشكيل لجان ميدانية غير منحازة لأي طرف من الأطراف وتتحرك في جميع المحاور القتالية (حسب ما يتطلبه الواقع) لتنفيذ ما ذكر في هذا البند كحزمة واحدة في آن واحد على مراحل تبدأ بأرحب وهمدان وبني مطر ومواقع التماس في مدينه عمران وما جاورها وكذا فتح خط عمران صنعاء على أن يتولى تأمينه قوه من الشرطة العسكرية في فتره لا تتجاوز ثلاث أيام بشكل منتظم ومتزامن من جميع الأطراف وفي جميع الجهات المذكورة وذلك ابتداء من بعد توقيع الاتفاق بيومين.

٣. اعتماد وتنفيذ الاتفاق المجتمعي المؤرخ بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٧م

٤. حل مشكلة القتل التي وقعت للمعتصمين سلمياً في مخيم الاعتصام واعتبارهم شهداء وتعويضهم أسوة بالمعالجات التي تمت في بقية محافظات الجمهورية.

٥. تشكيل لجنة تحقيق محايدة متوافق عليها من وكلاء النيابة تقوم بالتحقيق في الأحداث من بدايتها وتتم عمليه التشكيل في اليوم الأول من بعد توقيع الاتفاق وتبدأ اللجنة عملها من اليوم الثاني على أن تتم عملها خلال فترة لا تتجاوز الشهر.

٦. تشكيل لجنه مهنية ومحايدة (لا تنحاز لأي ولاءات حزبية أو مناطقية أو طائفية) لحصر الأضرار في مدينة عمران وما جاورها، على أن يتم إصدار قرار تشكيلها في اليوم الثاني بعد التوقيع وتبدأ عملها بعد استتباب الأمن في تلك المناطق، وتعمل تحت إشراف المحافظين في تلك المناطق، ويجب أن تنجز أعمالها خلال شهر.

٧. الشروع الفوري باستكمال التغيرات العسكرية والأمنية والإدارية التي تلبي تطلعات أبناء المحافظة ومطالبهم والتي من شأنها خلق أجواء آمنه ومستقرة للجميع في فتره زمنية لا تتجاوز الشهر.

والله الموفق،،

الأحد، ٢٢حزيران/يونيو ٢٠١٤م

اللجنة الرئاسية:

اللواء جلال الرويشان

اللواء عوض بن فريد

العميد د.قائد العنسي

عبدالحميد حريز

عبدالواحد ابو رآس

محمد يحي الغولي

أحمد قايد الدوحمي

علي صالح الاشول

عبدالرحمن الصعر

أحمد حسين البكري

عبدالرحيم صابر

يعتمد / اللواء الركن / محمد ناصر أحمد وزير الدفاع

# بيان تسليم أنصار الله المواقع والمؤسسات في محافظة عمران٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤م

أصدر المجلس السياسي لأنصار الله مساء الأحد ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤م بياناً هاماً يكشف بالتفصيل عن المواقع والمباني الحكومية التي سلموها في محافظة عمران لسلطات الدولة تنفيذا لقرار تطبيع الأوضاع هناك.

**أولاً: المباني الحكومية:**

١- تم استلام مبنى المؤسسة العامة للاتصالات من قبل الأخ مدير عام الفرع حميد حسين الروحاني يوم ١٤/ ٢٠١٤/٧م.

٢- تم تسليم مبنى ومكتب صندوق الرعاية الاجتماعية بكامل محتوياته للأخ/ يحيى حسين الروحاني يوم ٢٠١٤/٧/١٤م.

٣- تم استلام المجمع الحكومي ومبنى التربية والكهرباء والصحة والبريد ومكتب محو الأمية يوم ٢٠١٤/٧/١٥م بالإضافة إلى تأمين مصنع أسمنت عمران ومستشفى عمران وقد بقي في يد العاملين فيه وتم التنسيق مع الشرطة للقيام بمسؤولية تأمينها.

**ثانياً: المعسكرات والمقرات الأمنية:**

١- تم تسليم مبنى معسكر اللواء ٣١٠ واستلامه من قبل قائد اللواء التاسع حيث تمركزت فيه قوه عسكريه تم نقلها من معسكر اللواء التاسع المتواجدة في محافظة صعدة وتمت مرافقتها وحمايتها واستقبالها..

٢- تم تسليم معسكر القوات الخاصة لمدير فرع الشرطة العسكرية العقيد ركن/ نبيل عبد المغني يوم٢٠١٤/٧/١٤م

٣- تم تسليم مبنى ومقر الأمن السياسي لقائد فرع الشرطة العسكرية العقيد ركن/ نبيل عبد الغني يوم ٢٠١٤/٧/١٤م.

٤- تم تسليم مبنى ومقر إدارة أمن محافظة عمران لقائد فرع الشرطة العسكرية عقيد ركن / نبيل عبد الغني يوم٢٠١٤/٧/١٥م.

**ثالثاً: البنوك**

١- تم تسليم مبنى البنك اليمني للإنشاء والتعمير للأخ مدير البنك/ محمد أحمد جحاف يوم ٢٠١٤/٧/١٤م.

٢- تم تسليم مبنى فرع البنك المركزي اليمني للأخ مدير الفرع/ أحمد أحمد مطهر يوم ٢٠١٤/٧/١٥م.

٣- تم تسليم مبنى فرع بنك التضامن الإسلامي الدولي للأخ مدير البنك/ صالح طاهر الريامي بكامل محتوياته يوم٢٠١٤/٧/١٥م.

٤- تم تسليم مبنى بنك التسليف التعاوني الزراعي بكامل محتوياته للأخ مدير البنك / محمد علي عبد الله العدله يوم ٢٠١٤/٧/١٥م.

تم تسليم ما ورد أعلاه والحفاظ على كامل المحتويات وقد تم تسليمها للشرطة العسكرية للقيام بمسؤوليتها وحمايتها..

**رابعاً: المواقع التي تم إخلائها:**

١- مواقع بني ميمون المجاورة ليحيص

٢- مواقع منطقة سمين

*المواقع الجبلية المحاذية لجبل ضين وعلى الخط العام ومثلث الحصن:

١- مواقع جنوب جبل ضين

٢- مواقع جبلية في بني ميمون محاذيه لضين

٣- مواقع على الخط العام محاذيه لجبل ضين

٤- مواقع مثلث الحصن

٥- جبل الريان

٦- مواقع منطقة سحب أكثر من ٨ مواقع

*في منطقة همدان:

مواقع بيت أنعم

مواقع ضوبان وهي مواقع جبلية

عدد١٠ مواقع في الكبار ومزارعها الممتدة إلى مفرق الكبار

عدد ٥ مواقع جبلية في بيت الحداء

مواقع الحاتمي

مواقع قحيصة

مواقع الجوف والمزارع طرف وجنب سوق ضروان من الجهة الغربية

عدد ١١مواقع في بني مونس الجبلية ومواقع في المزارع

عدد ١٠ مواقع في الغيل

مواقع الروس فوق منطقة الغيل

وفي ١٩ رمضان ١٤٣٥هـ تم إخلاء المواقع من منطقة الجايف

**خامساً**:

وفي ٢١ رمضان ١٤٣٥هـ تم إطلاق ٢٥٠ أسير تنفيذاً لمبادرة السيد / عبد الملك بدر الدين الحوثي

سادساً:

وفي ٢٣ رمضان ١٤٣٥هـ تم تسليم جثة القشيبي وجثتين أخرى مع العلم أننا كنا قد عرضنا تسليم الجثث عدة مرات ولم يكن هناك أي تجاوب.

المجلس السياسي لأنصار الله

٢٣ رمضان ١٤٣٥هـ

الموافق ٢٠ يوليو ٢٠١٤ م

# رسالة السيد عبد الملك الحوثي إلى رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الأخ رئيس الجمهورية المشير / عبد ربه منصور هادي المحترم

تحية طيبة وبعد:

انطلاقاً من واقع المسئولية الدينية والوطنية والأخلاقية تجاه شعبنا اليمني الذي عانى الكثير والكثير جراء فساد تعاقب عليه الزمن أدى إلى ما هو عليه اليوم من تدني واضح في شتى نواحي الحياة وهو يعبر بخروجه الشعبي الكبير في مختلف محافظات الجمهورية برفضه لقرار الجرعة ومطالبته بتغيير الحكومة وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وبما أننا ندرك يقينا أن الذي أوصل البلاد إلى الأفق المسدود واتخاذ الخيارات الصعبة هو تجاوز مخرجات الحوار الوطني التي نصت على الشراكة الوطنية والسعي نحو الإقصاء والتهميش المتعمد من قبل الحكومة لكل من ليس على شاكلتها أو يعبر عن توجهاتها الحزبية الضيقة وافتعال الحروب الطائفية هنا وهناك وتمويلها من خزينة الدولة وفتح المجال أمام النافذين والفاسدين للسطو على المال العام وتبديد الثروات ومنح التسهيلات والإعفاءات الكبيرة.

إن الحاجة إلى اتخاذ قرارات اقتصادية صعبة على الشعب هو نتيجة الفشل السياسي الذريع في إدارة البلاد من قبل الحكومة التي بنيت على أسس من المحاصصة والتقاسم ليس في المناصب العليا للدولة بل وفي كل الأجهزة التنفيذية والهيئات المختلفة وهي من تتحمل المسئولية الكاملة بما أوصلت إليه الحال من فشل اقتصادي وسياسي وأمني واضح.

وحرصا منا على الوصول إلى حلول عادلة تجاوبا للتصعيد الشعبي الثوري وقطعا للطريق أمام المتربصين بالوطن الذين لا يهمهم مصلحة الشعب ولا بناء الدولة حرصنا على تقديم أكثر من حل للإخوة من الوفد الحكومي الذي وصل إلينا ومن خلال النقاش المستفيض رأينا أن نقدم إليكم رسالة توضح لكم رؤيتنا للحلول التي يستحسن اتخاذها والتي لن تؤثر لا على الاقتصاد الوطني ولا على موقف الحكومة وتؤسس لعقد جديد من الشراكة الوطنية يتحمل فيها كل أبناء الوطن المسئوليات جنبا إلى جنب مع قيادة البلد.

ونود أن نوضح أن تقديمنا لرؤيتنا هذه إنما هو من باب الحرص الشديد على الوطن والنصح الأخوي لفخامة رئيس الجمهورية ألا يتحمل هو أخطاء وتبعات هذه الحكومة الفاسدة وأن نعمل سوياً من أجل إيجاد صيغة توافقية للخروج من الأزمة الراهنة نقدم إلى فخامتكم هذه الرؤية:

**أولاً: الجرعة:**

أ.إعادة النظر في قرار الجرعة السعرية على المشتقات النفطية والاستجابة للمطالب الشعبية.

ب . اتخاذ قرارات فورية بإغلاق منابع الفساد المعروفة على أن يتم الاتفاق على حزمة هذه القرارات.

ج . تشكيل لجنة اقتصادية من الخبراء والمتخصصين الاقتصاديين في البلد متفق عليها للوقوف على الوضع الاقتصادي والاطلاع على موارد الدولة ونفقاتها ومعرفة الاختلالات الناتجة عن الفساد ووضع المعالجات والمقترحات اللازمة.

**ثانياً: الحكومة**

أ . إصدار قرار بإقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة كفاءات تجسد الشراكة الوطنية والتوافق على برنامجها على أن يتم ذلك خلال أسبوعين من تاريخ الإقالة.

ب . يتم اختيار رئيس وزراء مستقل معروف بالكفاءة والنزاهة ومتوافق عليه على أن يتم التوافق على اختيار بقية الوزراء.

ج . تحقيق الشراكة الوطنية الحقيقية في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة وفق ما نصت عليه مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

**ثالثاً:** الشراكة في القرار السياسي.

**رابعاً:** إعادة النظر في قرار إنشاء الهيئة الوطنية المعنية بالمتابعة والإشراف والرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار وأعمال لجنة صياغة الدستور وإقرار مسودته النهائية بما يضمن تقويم التجاوزات والمخالفات لما تم التوافق عليه في مؤتمر الحوار الوطني وبما يمكنها من القيام بدورها.

**خامساً:** إلزام المؤسسات الإعلامية الرسمية بسياسة التوافق ونبذ الإقصاء والكف عن التحريض المذهبي والعرقي وإثارة الصراعات وإلتزام مبدأ الحياد في التعاطي مع الخلافات السياسية وفقا لما نصت عليه مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

**سادساً:** التوافق على آليه تنفيذية مفصلة ومزمنة لتطبيق البنود الموضحة أعلاه.

**سابعاً:** بعد الاتفاق على البنود أعلاه وإعلان القرار المتعلق بالجرعة وإقالة الحكومة الحالية والاتفاق على تشكيل الحكومة الجديدة سيتم رفع المخيمات الموجودة بمداخل العاصمة صنعاء كخطوة أولى.

وحين تشكيل الحكومة الجديدة وفق ما تم الاتفاق عليه ترفع المخيمات المستحدثة

الموجودة داخل الأمانة، وعند الشروع في تنفيذ بقية النقاط يتوقف التصعيد الثوري..

وختاماً فإننا نؤكد أن هذه الرؤية المقدمة من قبلنا نابعة من حرصنا على أمن واستقرار ومصلحة بلدنا ومن أجل تفويت الفرصة على المتربصين بالوطن الذين لا هم لهم إلا العيش على آهات وأنات الشعب اليمني الموجوع.

وننوه إلى أن اتخاذ قرارات شجاعة من فخامتكم ستكون لمصلحة الشعب أولا وأخيرا وسيثمن الشعب اليمني عاليا هذه الخطوات الإيجابية

وتقبلوا خالص التحية والتقدير.

أخوكم : عبد الملك بدر الدين الحوثي

# المواقف السياسية من الجرعة السعرية

الحوثي والرشاد وجبهة إنقاذ الثورة ومجلس شباب الثورة يعلنون رفضهم للجرعة

الأحزاب السياسية تواجه تمرد داخلي بسبب وقوفها مع قرار رفع الدعم والأصوات الرافضة للجرعة تتصاعد

نشر في الوسط يوم ٣١ - ٧ - ٢٠١٤ م

أثار صمت الأحزاب السياسية المشاركة في حكومة الوفاق الوطني والممثلة بالمشترك وشركائه والمؤتمر وحلفائه على قرار الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية جدلاً واسعاً في أوساط قواعده الشعبية التي سارعت باتهام أحزابها بالوقوف وراء الجرعة التي وصفت بجرعة الموت، حيث طالب عدد من القيادات الحزبية أحزابها الخروج عن الصمت وإدانة الجرعة والوقوف إلى جانب الشعب والتضامن معه كما هاجمت عدد من القيادات أحزابها واتهمت قياداتها الحزبية بالخروج على قواعد العمل الحزبي وأعلنت أخرى التمرد على أحزابها وسعت إلى إعلان موقفها الرافض لجرعة الحكومة العيدية وكان شباب الناصري في العاصمة سباقون لرفض القرار الحكومي وإعلان التمرد على موقف قيادة الحزب.

وفي محاولة لامتصاص الغضب الشعبي سارع كل من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح عبر قيادات من الدرجة الثالثة إلى التهديد بالانسحاب من حكومة الوفاق الوطني احتجاجاً على رفع الدعم عن المشتقات النفطية، كما سعت إلى تبادل الاتهامات بطريقة غير مباشرة عبر وسائل الإعلام بشأن الوقوف وراء الجرعة ففي حين وصفت وسائل إعلام المؤتمر الجرعة بالجرعة الإخوانية رد إعلام الإصلاح بالمثل فيما اكتفت وسائل إعلام الحزب الاشتراكي بالصمت وسط انتقادات حادة من عدد من قيادات الاشتراكي.

وعقب قرار الحكومة أمس الأربعاء برفع الدعم عن المشتقات النفطية يوم الأربعاء، ورفع سعر مادتي البترول والديزل، هاجمت وسائل الإعلام التابعة لحزب المؤتمر قرار الحكومة، واتهمت حزب الإصلاح بالوقوف وراء ذلك، ونشر موقع المؤتمر نت الناطق باسم حزب المؤتمر خبراً عنونه بالقول «(جرعة إخوانية) جديدة، وزيادة ١٠٠ ٪ في اسعار الديزل والبترول)».

وأضاف الموقع في فقرات الخبر «إن الزيادة السعرية التي أقرتها حكومة محمد سالم باسندوة، المحسوب على التجمع اليمني للإصلاح (تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن) شملت ارتفاع مادتي الديزل والبترول بنسبة ١٠٠٪».

وتقول الحكومة اليمنية إنها أجبرت على اتخاذ القرار بعد ضغوط كبيرة مارسها صندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف معالجة الأزمة المالية التي يعاني منها البلد.

وفي حين هدد التجمع اليمني للإصلاح في تصريح سابق وعلى لسان رئيس الكتلة البرلمانية للإصلاح وفي تصريح للوسط بالانسحاب من الحكومة في حالة إقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية كما هدد حزب التجمع اليمني للإصلاح في مايو الماضي بسحب ممثلية بالحكومة في حال تم رفع أسعار المشتقات النفطية وإنزال جرعة سعرية جديدة، إلا أنه التزم الصمت يوم أمس الأربعاء ولم يصدر عن الإصلاح أي تعليق على إقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية

الحوثيين والسلفيين وجبهة انقاذ الثورة ومجلس شباب الثورة أدانوا رفع الدعم عن المشتقات النفطية

وفي أول رد فعل اعتبرت جماعة الحوثي أعلن المكتب السياسي لأنصار الله مساء اليوم عن رفضه للجرعة السعرية التي أعلنتها الحكومة اليوم من خلال رفع اسعار المشتقات النفطية، مؤكدين انحيازهم للشعب، واعتبر المكتب في بيان صادر عن المكتب السياسي لحركة أنصار الله (الحوثيين) أن الحكومة بإعلانها الجرعة قد أعلنت رسمياً حرباً شعواء على الشعب متنكرة لتضحياته الجسام إبان ثورة فبراير ٢٠١١م و اهدافها و أضاف البيان بالقول: «جرعة الحكومة الظالمة تعكس فشل السياسة القائمة على المحاصصة والتي انتهت إلى ما انتهت إليه من الإثراء الغير مشروع على حساب الفقراء والمُعدَمين باعتماد سياسة الجرع الاقتصادية مؤكدة بذلك أنها لا تختلف عن سابقاتها من حكومات ما قبل ثورة فبراير»

وأكد البيان على «ضرورة الاستمرار في الفعل الثوري، والاحتجاج الهادف والمشروع لنيل الحرية والكرامة لجميع المواطنين، ونهيب بأبناء شعبنا إلى مزيد من التكاتف والوحدة لمواجهة حكومة الفساد التي تنحدر بالبلاد إلى مستنقع الفقر والبطالة، وما في ذلك من خطر على الأمن والسلم الاجتماعي»

وفي سياق متصل أعلن حزب الرشاد السلفي رفضة للجرعة وأبدى استغراب إقدام الحكومة على تنفيذ الجرعة السعرية للمشتقات النفطية في ظل غياب فرض سياسة تقشفية وترشيد الإنفاق الحكومي وعدم البحث عن إيجاد موارد اقتصادية إضافية وعدم انتهاج سياسة واضحة وشفافة لمكافحة الازدواج الوظيفي والتوظيف الوهمي والنهب الممنهج للمال العام، وعدم اتخاذ قرارات وإجراءات واضحة وحالية لمكافحة الفساد المالي والإداري في كل مرافق و مؤسسات الدولة، والإصرار على معالجة تعثر الاقتصاد بالاقتصار على إجراءات تجريعية للشعب اليمني المنهك العاجز عن توفير ضرورياته المعيشي. متجاهلين ما سيفاقمه هذا القرار من مشاكل اقتصادية وما سيعمقه من أزمات مجتمعية خطيرة في البلاد.

وأكد حزب الرشاد السلفي في بيانه أن حكومة الوفاق لم تتشاور معه في قرار هذه الجرعة فضلا أن نوافق عليه، ودعا الحكومة لبذل كل جهدها لتخفيف المعاناة عن شعبنا اليمني

من جانبها أدانت جبهة إنقاذ الثورة قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية وقالت في بيان صادر عنها «إن جبهة الإنقاذ وهي ترفض هذه الجرعة القاتلة تدين أحزاب المحاصصة المؤتلفة في هذه الحكومة الفاشلة والغارقة بالفساد والرافضة لأي إصلاح أو معالجة لرفد الخزينة العامة للدولة من خلال محاربة الفساد والتهريب ومنع الاعتمادات والإتاوات للنافذين وضبط قنوات الإيرادات الاقتصادية، واستبدال كل ذلك بجرعة قاتلة تأتي على حساب قوت الشعب ومعيشته ومستقبله..

وحملت جبهة الإنقاذ الحكومة الفاسدة والفاشلة المفروضة على الشعب كل ما يمكن أن يحدث من تداعيات بسبب فرض هذه الجرعة القاتلة واستمرار إيغالها بالفشل والفساد وتحدي الشعب.

إن الجبهة وهي ترفض هذه الجرعة انطلاقا من موقفها الوطني والمسؤول فإنها تطالب كل القوى السياسية الخيرة والمكونات الثورية وكل النشطاء ومنظمات المجتمع المدني بمختلف مشاربها ادانة هذا العبث المسف بقوت الشعب ومتطلبات حياته اليومية والمشاركة في مقاومته بشتى السبل والوسائل السلمية.

وإن جبهة الإنقاذ وإلتزاماً منها بانحيازها للشعب والوقوف بجانبه في مواجهة كل ما يمس كرامته وحياته المعيشية تؤكد أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام إجراءات قتل الشعب معيشيا، وأنها ستواجه بكل السبل السلمية الممكنة هذا الصلف والعنت والتعسف بحق الشعب ومعيشته وسيكون لها موقفا عمليا معلنا في القريب، وذلك بعد التشاور مع مكوناتها وحلفائها من القوى السياسية والثورية لمواجهة هذا الخطر الذي يأتي على حساب الوطن وقوت الشعب ومستقبله..

كما حمل شباب حاشد رئيس الجمهورية تداعيات الأحداث جراء الإقدام على رفع المشتقات النفطية بشكل كبير ووصفوا سياسته بالفاشلة في إدارة الدولة وإيجاد الحلول المناسبة للقضايا الكبرى التي يواجهها الوطن. ودعا أبناء حاشد في بيان صدر عن ملتقى شباب حاشد رئيس الجمهورية إلى تحمل مسؤوليته بالحزم في مواجهة التهريب ومخربي تفجير أنابيب النفط والكهرباء والتي كبدت الخزينة العامة خسائر فادحة خلال الفترة الماضية وناهبي المال العام وأسلحة الدولة ومواقعها ومتهربي الضرائب والجمارك من كبار التجار ومسؤولي الدولة والفساد في بقاء الاعتمادات المالية والنفطية والوظائف الوهمية لعدد كبير من المدنيين والعسكرين للعمل على رفد خزينة الدولة بدلا من تحميل أفراد الشعب الذي يعاني الفقر والحاجة جراء فشل سياسات الدولة منذ عقود مما سيعمل على زيادة مساحة الفقر بين أبناء اليمن.

مجلس شباب الثورة السلمية التي تقوده الحائزة على جائزة نوبل للسلام توكل كرمان اعتبر تداعيات قرار الحكومة برفع الدعم عن المشتقات النفطية من «أعمال النهب المنظم والتي تندرج تحت سياسية التجويع التي تنتهجها السلطة الراهنة»، ولا علاقة لها بالإصلاحات الاقتصادية. وأعلن المجلس في بيان صحفي له رفضه للإصلاحات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة ووصفها بـ«الجباية البائسة».

وقال إن رفع الدعم عن المشتقات النفطية قبل معالجة الاختلالات في أجهزة الدولة يعتبر عمل لصوصي بامتياز.

واعتبر المجلس الاختلالات الحاصلة سببها الفساد المتفشي في الدولة وليس الدعم الحكومي للمشتقات، مؤكداً بأن القرار لن يؤدي أي نتائج إيجابية إذا لم توجد رؤية اقتصادية واضحة للسلطة الانتقالية كفيلة بإضاعة كل شيء، على حد قوله.

وأضاف المجلس في البيان: إن الحل يبدأ باقتراح رؤية اقتصادية واضحة وفعالة، ترتكز على محاربة الفساد واستغلال موارد البلاد بشكل أمثل، وليس بقرار عشوائي غالباً لن يكون إلا في مصلحة اللصوص الكبار الذين يتحكمون في البلد منذ عقود.

ودعا كافة أبناء الشعب اليمني إلى رفض القرار الذي وصفه بـ«للصوصي» والضغط بكل الوسائل السلمية لتحقيق حزمة أولى من القرارات والسياسات التي يمكن أن تعطي مؤشرا على جدية السلطة في التخفيف من معاناة المواطنين.

واقترح المجلس إجراءات وسياسات اقتصادية منها إلزام الرئاسة والحكومة بخطة تقشف واضحة وشفافة وإلغاء الوظائف الوهمية، وتحرير موارد الدولة السيادية (الجمارك والضرائب والنفط) من أيدي والفاسدين وإلغاء صفقات النفط والغاز المجحفة وفي مقدمتها صفقة توتال المشؤومة.

وتابع: ومن ضمن الإجراءات إخضاع مؤسسة الجيش والأمن لرقابة البرلمان، وتصحيح الاختلالات الكبيرة التي جعلتها من أهم قلاع الفساد في البلاد، وإلغاء مصلحة شؤون القبائل وأي مصالح تميز بين المواطنين، وأيضاً إلغاء أي هبات أو مكافآت خارج إطار القانون وكذلك سرعة إصدار قوانين تحد من الفساد، وفي مقدمتها تعديل قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبات.

# خطاب السيد عبد الملك الحوثي

## الإعلان عن ثورة ٢١ سبتمبر ١٧ -٧- ٢٠١٤م

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الحق المبين، وأشهد أن محمد عبده ورسوله خاتم النبيين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين، ورضي الله عن صحبه المنتجبين.

أيها الإخوة والأخوات، يا أبناء شعبنا اليمني العظيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نتحدث في هذه الليلة ونتوجه إليكم ونحن نعيش الألم والأمل، نتحرك بدافع الشعور بالمسؤولية، نتحدث حديث الشعب، لنقول كلمة الشعب، ونتوجه بتطلعات الشعب، وآمال الشعب، ومطالب الشعب.

اليوم نحن نعيش مرحلة مهمة، ومرحلة خطرة في ذات الوقت. اليوم نحن أمام تحد واضح، نحن كشعب يمني عظيم، أمام اختبار، اختبار إرادة في مواجهة تعنت الظالمين والفاسدين، وحينما نتحدث عن قضايانا وعن أوجاعنا وعن مطالبنا وعن همومنا وعن تطلعاتنا، فإن في مقدمة ألامنا وتطلعاتنا وهمومنا وقضايانا هذه القضية الكبرى، هي القضية المركزية للأمة، كما هي العادة هي قضية فلسطين.

إن شعبنا اليمني العظيم هو شعب وفي، وينطلق من مبادئ الإسلام العظيمة، ومن قيمه البناءة والمتميزة.

إن شعبنا اليمني مهما كانت أوجاعه، ومهما كانت همومه، ومهما كانت مشاكلة، ستظل قضية فلسطين ومظلومية شعب فلسطين، ستظل في أولويات هذا الشعب، في أولويات اهتماماته وتوجهاته وفي أولويات تحركه، فيما يسعى له وفيما ينادي به وفيما يحرص عليه.

اليوم في ظل الواقع المعروف على المستوى العربي على المستوى الإسلامي على المستوى الدولي تظل الحالة في فلسطين، حالة متذبذبة بين وقف العدوان الإسرائيلي الكبير وبين استمراريته.

ما يؤسف في هذا المقام هو التخاذل الواضح على المستوى العربي خصوصاً على المستوى الرسمي، حيث يتجلى في كل وقت، وتتضح في كل مرحلة مدى التخاذل الفظيع على المستوى الرسمي العربي، الذي يفصل في كثير من الحالات إلى مستوى التواطؤ لدى الكثير، ولذلك نحن معنيون كشعوب عربية ألا ننسى فلسطين وألا ننسى شعب فلسطين وأن نستشعر دائماً أن القضية الفلسطينية هي قضيتنا هي همنا، أوجاع شعب فلسطين هي أوجاعنا، معاناتهم هي معاناة لنا، نعيشها في القلوب كما نعيشها أيضاً في واقع الحياة.

ومن هنا يتضح ضرورة أن تتحرك الشعوب بشكل أكبر، وعلى نحو فاعل ومؤثر لتستطيع ولتتمكن أن تقوم بدورها وبمسؤوليتها المفترضة والمشرفة والمتلائمة مع قيمها وأخلاقها الإنسانية والإسلامية حتى تقف الموقف المشرف تجاه قضية فلسطين، وحتى تتمكن من أن تتقدم إلى الأمام في خطوات مهمة وفاعله ومؤثرة على نحو أفضل مما هو عليه الحال الآن.

الواقع فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية والقضية الفلسطينية والمأساة في فلسطين، والمشكلة المتعلقة بمقدسات.. مقدسات هي مقدسات الأمة بكلها، هي جزء ولكن جزء رئيسي وأساسي من المشاكل الداخلية التي يعاني منها مجتمعنا العربي والإسلامي.

اليوم ندخل إلى بقية مشاكلنا وقضايانا وهمومنا، من هذا المدخل، من واقع أننا أمة تعاني على كل المستويات، حتى تجاه قضاياها الكبرى والمصيرية، وفي مقدمتها صراعها مع عدو يمثل خطراً على الأمة بكلها، ومع عدو يرتكب أبشع المجازر تجاه جزء لا تجزأ من الأمة، وتجاه مقدسات الأمة، يحاول دائماً أن يتخلص منها، أن يدمرها أن يدنسها، يحاول دائماً أن يعزز من سيطرته على جزء لا يتجزأ من البلاد العربية والإسلامية.

اليوم ندرك أننا كشعوب عربية يتوجب علينا أن نتحرك إلى الأمام، وشعبنا اليمني العظيم هو لا يزال يحمل القيم العظيمة، ويعيشها في وجدانه وفي ممارساته وفي همه وفي مشاعره.

شعبنا اليمني العظيم اليوم، بمثل ما خرج في شهر رمضان المبارك، على مدى الأيام في شهر رمضان، أيام الأسبوع، يخرج في كثير من الأيام تلك خروجاً عظيماً مشرفاً وصادقاً وجاداً، هو في هذا الوقت، هو في هذا الظرف، هو في مثل هذا الواقع لن ينسى فلسطين، وستظل القضية الفلسطينية حاضرة في تحركه وفي خروجه العظيم أيضاً.

ولأن شعبنا اليمني شعب عظيم، يأبى الظلم ويأبى الضيم ويأبى الهوان، حينما خرج في اليوم المشهود ليوجه إنذاره إلى الحكومة المتسلطة والقوى النافذة التي حينما اتخذت قرار الجرعة الظالمة، هي تمارس الظلم بحق هذا الشعب العزيز، وبدون حق وبدون مبررات.

الواقع المؤسف بالنسبة للحكومة والقوى المتسلطة، أنها أثبتت عملياً بتجاهلها الكبير لإنذار الشعب وباستخفافها بتحرك الشعب، وبعدم مبالاتها بأصوات هذا الشعب، وهي أصوات عالية، أصوات محقه، ومواقف عادلة، لكنها أثبتت أنها لا تحترم هذا الشعب، ولا تدرك كم هو شعب عظيم يستحق أن تقوم بخدمته وأن تقوم بمسؤوليتها في الاهتمام بأمره وشأنه، لا أن تتآمر عليه، لا أن تقدم على خطوات هي خطوات ظالمة، وخطوات سيئة، وخطوات يترتب عليها معاناة كبيرة لأبناء شعبنا العزيز المسلم العظيم.

ولذلك أيها الإخوة والأخوات، إننا في هذه الليلة حينما نتحدث، نحن نعبر عن شعبنا، كل شعبنا بكل فئاته بكل محافظاته بكل تياراته، عن شعبنا اليمني المظلوم بكله، الذي يعاني الويلات، شعبنا اليمني الذي يتحمل النتائج الكارثية للإخفاق والفشل على كل المستويات، إخفاق وفشل هذه الحكومة التي هي مجرد أداة بيد قوى نافذة ومتسلطة، لا تعبأ بهذا الشعب ولا تبالي بهذا الشعب، ولا تتنبه إلى أوجاع هذا الشعب ومعاناة هذا الشعب.

ولذلك منذ بداية أمرها مع أنها قدمت الأوهام والأحلام والوعود الزائفة والتي تجلى أنها وعود كاذبة، في بداية أمرها قدمت الوعود لهذا الشعب حتى فيما تضمنته مبادرتهم الخليجية تحدثوا عن مبادئ الحكم الرشيد، تحدثوا عن الرخاء والرفاه والتقدم والازدهار والانعتاق من الأزمات الاقتصادية، ولكن ما حدث منذ بداية مسار

هذه الحكومة كان شيئاً مختلفاً تماماً.

إنما في ممارساتها التي هي ممارسات محكومة بتوجهات ضيقة، محكومة بسياسات إقصائية، محكومة بالسيطرة الحزبية على المناصب والإقصاء لكل القوى الأخرى وعدم الالتفات إلى الشعب نهائياً، هذا التوجه الضيق البعيد عن الشعب والذي ينحصر ويقتصر على رغبات نافذين وطامعين وفاسدين ومتسلطين، كل همهم أن يستأثروا أكثر وأن يحصلوا على مزيد من الأموال وأن يعززوا نفوذهم، كان هذا هو جل اهتمامهم وأكثر تركيزهم وبرنامجهم الحقيقي الذي تحركوا على أساسه، وبقي الشعب هناك يدفع الثمن الباهظ لفشلهم لسياساتهم الخاطئة في أمنه في حياته في اقتصاده في لقمة عيشه في واقع الاجتماعي، وظل السائد في الوضع العام هو التدهور في كل المجالات وفي شتى المجالات.

بقية حالة التدهور الاقتصادية مستمرة، وبقية حالة الاختلالات الأمنية متزايدة، حتى تجلى لشعبنا اليمني أن الوضع غير طبيعي نهائياً، وأن الوضع إنما يتجه من سيئ إلى أسوء، أنه ليس هناك في الأفق ضوء يشير إلى مخرج من هذه الحالة المزرية والسيئة والمؤسفة، إنما المعاناة تزداد وأولئك مشغولون دائماً بتسوية أوضاعهم، وليس بتسوية أوضاع الشعب، وليس بالالتفات إلى هموم معاناة الشعب.

كان خروج شعبنا اليمني العظيم في ذلك اليوم المشهود في يوم الإنذار، كان خروجاً يعبر عن آلام حقيقية وعن معاناة حقيقية، وعن أوجاع حقيقية، ولا يستطيع أحد لديه من وسائل التظليل وقدرات التظليل والخداع أن يبرر ويقنع شعبنا اليمني بأن هذا الواقع القائم هو واقع إيجابي!؟ وأن الأمور تتجه إلى خير!؟ وأن الحكومة تسير في مسار إيجابي يحقق لشعبنا ما يتطلع إليه من أمن واستقرار ورخاء اقتصادي وانعتاق من المعاناة الشديدة!؟.. لا.

من يحاول أن يبرر ما هو حاصل وما سيحصل إنما هو يكذب على شعب لم يعد ينخدع بالكذب، ولم يعد يتأثر بالدعايات، شعب ينتبه لطبيعة الواقع لأنه واقع يحسه، واقع يؤلمه، واقع ينتبه له، الواقع الكبير، المظلومية الكبيرة، المعاناة الشديدة قد وصلت إلى مستوى لا يستطيع أحد ولا يتمكن أحد من أن يخادع شعبنا اليمني ليقول لشعبنا اليمني أن فقره غنى!؟ أن ألمه شفى!؟ وأن أوجاعه احساس بالسعادة!؟

لا يمكن لأحد أن يخادع هذا الشعب، الشعب اليوم يحس بالمعاناة التي لا يدركها أولئك الفاسدون الذي أصبح لهم امبراطوريات مالية، وأصبحوا يعيشون حالة العبث وحالة التبذير والإسراف والغرق في فسادهم المالي، وبالتالي لم يعودوا يتنبهون ويدركون مدى أوجاع ومعاناة شعبنا اليمني العظيم.

الحالة القائمة في بلدنا هي حالة فشل واخفاق في كل المجالات، حكومة عاجزة وبشكل واضح، لا يستطيع أحد أن ينكره إلا جاحد مكابر، بشكل واضح إخفاق وفشل، على كل المستويات، إدارة فاشلة لأمور البلاد، إدارة قائمة على الأزمات على اعتماد الأزمات، وأي إدارة هذه!؟ الإدارة التي تدير البلد بأزمات وفتن وحروب واختلالات أمنية وانعدام لأفق العيش الكريم والمستقبل الواعد.

والمسألة لا يمكن لأحد أن يخادع أو يحاول أن يفرض على الشعب فرضيات أخرى تحت عناوين ومسميات أخرى ليحاول أن يصرف الشعب عن الاهتمام بقضاياه وبمعاناته وبأوجاعه، كان الخروج في ذلك اليوم المشهود في يوم الإنذار كان خروجاً عظيماً وكبيراً وحاشداً ومليونياً وكان ينبغي لأولئك الذين هم صمٌ بكمٌ عميٌ أن يروا تلك المشاهد المليونية لجماهير شعبنا العظيم وهي تهتف وتصرخ وهي تنادي وهي تأكد أنها لن تتراجع إلى الوراء أنها مصممة أن تواجه الظلم الذي تعاني منه وأن تتحرك للخروج من المعاناة الكبيرة ومن الواقع السيئ

كان يفترض بهم أن يشاهدوا وأن يسمعوا وأن ينتبهوا وكان الأشرف لهم أن يستجيبوا لشعبهم لأنه شعبهم.. شعبهم ! ليس من العيب ولا من الخطأ أن يستجيبوا لهذا الشعب العظيم بل في هذا الشرف كل الشرف والفضل كل الفضل والرجوع إلى الحق فضيلة، كان ينبغي لهم أن يسمعوا وكان يفترض بهم لو كانوا كراماً أن يصغوا إلى شبعهم فهو في موقفه الحق وفي مطالبة الحق وفي قضية العادلة وهم في موقف الخطأ بكل تأكيد وكان بالإمكان أن يناقشوا مع أبناء شعبهم حقيقة الوضع القائم والمعالجات الصحيحة للخروج منه، أن يعترفوا أنهم في فشل وإخفاق وإلا لماذا هذا الواقع؟ الواقع الذي في اختلالات أمنية غير مسبوقة الواقع الذي فيه معاناة اقتصادية وتدهور اقتصادي هم يُقِرون به والواقع يشهد عليه، يقرون بأنهم فشلوا وأنهم عجزوا وأن سياساتهم كانت خاطئة وبالتالي يناقشون مع هذا الشعب العظيم سبل الخروج الصحيح من هذه الوضعية المزرية والسيئة، لكنهم كابروا وتكبروا وتغطرسوا وتجاهلوا واستحقروا شعباً عظيماً سيثبت لهم أنه عظيم وأن تجاهلهم بصوته ومناداته كان خطأ كبيراً.

شعبنا اليمني عظيم وباعتماده على الله هو مقتدر على أن يرسم هو معالم مستقبله ليكون مستقبلاً واعداً ومستقبلاً خيراً كان بإمكانهم لو كانوا عقلاء لو كانوا حكماء لو كانوا منصفين أن يتفهموا معاناة هذا الشعب وأن يتفهموا مطالبة المحقة والعادلة ولا كانهم لم يلتفتوا بل لم يلتفتوا إلى ذلك بل تعاملوا بكل صمم وبكل تجاهل وبلا مبالاة هذا يثبت أن هناك مشكلة كبيرة، مشكلة كبيرة ستحتاج إلى جهد حتى يمكن أن يتغلب عليها شعبنا المشكلة أن هناك شلة من المتسلطين والنافذين الذين لاهم يحترمون الشعب ولاهم يبالون بالشعب ولاهم يلتفتون إلى مصالح هذا الشعب ولا إلى معاناة هذا الشعب ولا هم يبنون سياساتهم وتوجهاتهم لما فيه الخير والمصلحة لهذا الشعب وهذا واضح.. هذا واضح..

واقع الحكومة الواقع القائم هو خاضع لقوى متسلطة ونافذة حسبها نفسها وحسبها مصالحها الضيقة وحسبها أطماعها وجشعها الهائل الذي لم يعد يكتفي بما قد نهب وبما قد سيطر عليهم خيرات وثروات هذا الشعب إنما يريد المزيد والمزيد والمزيد نحن قلنا في حديثنا في الكلمات السابقة أن مشكلتنا في البلد مشكلة سياسية وهذه حقيقة والمشكلة السياسية يترتب عليها الأزمات وترتب عليه الفشل في كل المجالات الفشل على المستوى الاقتصادي والتدهور الهائل على المستوى الاقتصادي لأن تلك الشلة الفاسدة إنما دائما تحسب حساب مصالحها الخاصة ما كان ينبغي أبداً في ظل وضع اقتصادي معروف أن تخصص أموال هائلة لصالح عشرات الآلاف المجندين لحزب الإصلاح ما كان ينبغي أبداً أن تخصص مبالغ هائلة من الميزانية العامة من حق الشعب من أموال الشعب من ثروات الشعب لصالح تمويل فتن وحروب وفتن حزب الإصلاح من محافظة إلى أخرى ما كان ينبغي أبداً أن تصب أموال هائلة لصالح نافذين ومتسلطين الشعب اليمني بات يعرفه.

ما كان ينبغي أن تستمر حالة العبث الهائل من الأموال والإنفاق غير المشروع ما كان ينبغي أن تستمر السياسات الخاطئة والاعفاءات الضريبية للفاسدين بالتحديد وفي الإعفاءات لهم وتضييع استحقاقات كبيرة سواء في فواتير الكهرباء أو من غيرها كان يفترض لوكان هناك التفات إلى واقع هذا الشعب وانتباه لمعاناته هذا الشعب ويمكن أن يترتب عليها حينما تزداد سوءا كان يفترض أن تتوجه المعالجات ولو بقدر ما إلى تلك الإشكالات التي تسببت في معانة الشعب لكن التوجه القائم لدى الحكومة هو إيثار الفاسدين على شعب بأكمله شعب بكله لا يبالون به، لا يبالون بأن يجري الناس بأن يعانوا بأن يتعبوا بأن يمرضوا بأن يعانوا في كل مجالات الحياة المهم هو مراعاة شلة من الفاسدين العابثين والمتسلطين المهم، هو خدمة المصالح ضيقة على مستوى حزبي أو مستوى فئوي ولكن على حساب شعب بأكمله على حساب ٢٤ مليون يمني يعانون المعاناة الشديدة وتزداد معاناتهم يوماً بعد يوم.

ولذلك نحن حينما تحركنا مع شعبنا اليمني لأن الخروج في ذلك اليوم المشهود هو خروج يعبر عن كل الشعب اليمني ويعبر عن تطلعات الشعب اليمني ويعبر عن معاناته وآلامه ولا يخص فئة دون فئة حينما خرجنا ضمن شعبنا اليمني موقفها موقفه وصوتنا صوته وتحركنا بتحركه لأننا جزء منه نحس بالألم ونحمل نفس الهم ونتحرك على نفس الطريق، نحن حينما تحركنا هذا التحرك كان منطلقنا هو منطلق شعبي وأيضاً منطلق قائم على أساس المسؤولية لأنه ضرورة ولأنها مسؤولية وهي تشملنا جميعاً ضرورة مفروضة علينا جميعاً ليس أمام شعبنا اليمني من خيار إلا أن يتحرك وإلا أن يناهض هذا التوجه الظالم الذي لا يحترم ولا يحترم أوجاعه ولا معاناته، ليس أمام شعبنا من خيار إلا أما أن يتحرك أو المذلة والهوان والرضوخ للسياسات الخاطئة التي تزيده بؤساً إلى بؤسه ومعاناة إلى معاناته، وحرماناً إلى حرمانه والتي تزيد الوضع تدهوراً أكثر وأكثر منذ ذلك اليوم ثم ننتظر من هذه الحكومة ومن الجهات المعنية والمسؤولة التفات جادة والتفات مسؤولة وواعية، تجاه صوت الشعب ومطالبه الواضحة والمعلنة والكبيرة والقوية ولكن لم يحصل شيء التنصل اللامبالاة التجاهل الإصرار على موقفها الخاطئ.

انتظرنا على مستوى الحكومة إذا كانت ستفيق ستنتبه من حالة الغفلة التي هي فيها والتجاهل لهذا الشعب العظيم ولمطالبه المشروعة لم يكن هناك من تحرك أو التفاته جادة وواعية ومسؤولة نحو معالجة صحيحة للمشكلة، انتظرنا للقوى السياسية عسى أن تتحرك وأن تبقى حاملة لهموم شعبها إذا كانت تعبر عن شعبها وعن آلامه وعن تطلعاته إذا كانت في مشاريعها السياسية ترتبط بهذا الشعب فيما يعانيه وفيما يأمله وفيما يسعى إليه، ولكن لم يكن هناك من تحرك كما ينبغي بحجم المعاناة بحجم المشكلة بحجم الواقع بحجم ما فيه من مرارة وألم، انتظرنا هل بإمكان، هل بإمكان الخارج أيضاً أن يلعب دوراً إيجابياً، الخارج الذي يعزز وضع هذه الحكومة يساندها بأيدها، يحاول أن يفرضها فرضا على هذا الشعب الذي طالما طالب بتغييرها، من البعيد جدا أن يلفت الخارج إلى معاناة شعبنا العظيم، الخارج لم يلتفت إلى معاناة شعبنا الفلسطيني مع عظيم مأساته مع عظيم مأساته لم يلفت إليها، لا حضارتهم ولا تلك المفاهيم التي يتشدقون بها من حقوق إنسان أو غير ذلك مما يدعونه تجاه المنطقة أنهم يريدون تقدم المنطقة أو الخير لشعوب هذه المنطقة أو مصالح هذه المنطقة، الواقع يثبت أنهم لا هم يراعون مصالح شعوبنا ولا عندهم اهتمام حقيقي بمصالح شعوبنا بل العكس، بل العكس النزعة الغربية هي نزعة استعمارية، لا تبالي بالشعوب ولا ترعى مصالح الشعوب، هم يهمهم فقط مصالحهم هذا أمر واضح وأمر مؤكد، انتظرنا على مستوى النخب إن كان هناك تحرك قوي وملموس، ما كان هناك أبداً من تحرك كما ينبغي، مجلس النواب أيضاً كان قد لعب دوراً لا بأس به، ونادى الكثير من أعضائه من الشرفاء منهم بإسقاط الحكومة ولكن تغير الموقف وفرض على البعض أن يصمتوا والبعض أحبطوا لم يستجب لصوتهم، وبالتالي دورهم معطل عن لعب دور حقيقي، دور بمستوى تطلعات هذا الشعب وأوجاع هذا الشعب ومطالب هذا الشعب، إذن لا أنت أمام قوى سياسية يمكن أن تكون هي حاملاً لهم هذا الشعب وآمالهم ومطالبه المشروعة، وتتحرك بشكل صحيح وفاعل حتى تحقق مطالب هذا الشعب المشروعة، لأن القوى السياسية نفسها البعض منها غارق في مشكلة الفساد وصفقات وما أدراك ما صفقات، والبعض منها صحيح يتعاطف مع أبناء شعبه لكنه في موضع ضعف لا يستطيع أن يكون في مستوى الحدث أو في مستوى المشكلة ولا فيما يتطلبه الواقع في مصارعة القوى النافذة المستأثرة والمستبدة، ولا يمكن الرهان لا على مستوى خارجي ولا الأمل في الحكومة نفسها بعد أن أثبتت أنها لا تحترم الشعب ولا تلتفت إلى مطالبه ولا إلى آلامه ولا إلى أوجاعه، إذن لم يبقى إلا التحرك الشعبي، شعبنا اليمني اليوم معني أن يتحرك هو بنفسه وألا ينتظر للآخرين أبداً وألا يراهن أبداً على الآخرين لا على قوى سياسية، يمكن لبعض القوى السياسية المخلصة والصادقة والمتعاطفة مع شعبها أن تكون هي إلى جانب شعبها، لكن لا أن يراهن الشعب اليمني أو يماطل أو يتأخر في تحركه رهانا أو أملا في ذا أو ذاك من قوى سياسية أو حكومة أو خارج، لم يبقى إلا أن يتحرك الشعب اليمني بنفسه وأن يحمل هو

قضيته وأن تحرك هو بها لتكون بعيداً عن مستوى الصفقات والمساومات وعن المتاهات التي تضيع الحقوق والمطالب المشروعة، أيضاً والقوى بعض القوى السياسية والحكومة بنفسها دائما حسابها وأولوياتها خارج حسابات وأولويات واحتياجات ومطالب هذا الشعب، أمام هكذا واقع لم يبق إلا أن يتحرك شعبنا اليمني بجد وباهتمام وبوعي وإدراك أنه لا يجدي السكوت ولا ينفع الخضوع ولا يفيد الاستسلام ولا يمكن أبداً الانتظار إلى ما لا نهاية، ما الذي يمكن أن ننتظره حتى يمكن أن يتغير هذا الواقع البئيس والمرير والذي يزداد سوءا وهو إنما انتقال من سيئ إلى أسوأ في ظل هكذا سياسات خاطئة وممارسات ظالمة، ما الذي يمكن أن ينتظره شعبنا ؟! لم يبق إلا أن يتحرك شبعنا من واقع الشعور بالمسؤولية وباعتبارها ضرورة لأنه ما من خيرا آخر هل يبقى الناس على ما كانوا عليه؟ من انتظار، انتظار للمجهول، انتظار للمجهول لأي شيء ينتظر الناس؟ لم يبق إلا أن يتحرك الجميع تحركاً جاداً وصادقاً وبمسؤولية والشعب اليمني ليطمئن حينما يتحرك معتمدا على الله سبحانه وتعالى فإن الله معه فإن الله معه وسينصره وسيكون هو في الموقف الأقوى وأولئك الظالمون والعابثون المستبدون المستأثرون هم بالتأكيد سيكونون في الموقف الأضعف كما هم في الموقف الخاطئ والموقف الظالم، بالتالي سيكونون في الموقف الأضعف، ولكن يجب أن نتحرك بمسؤولية وبجد وباهتمام وبثقة بالله سبحانه وتعالى تحركاً شعبياً عاماً لا يعبر عن فئة بخصوصها ولا عن تيار بخصوصه ولا عن ذاك الحزب أو ذاك الحزب هذا هو تحرك الشعب اليمني ولا لأحزاب متعددة وتيارات متعددة وجهات متعددة هناك ما يجمعنا المعاناة تجمعنا الهم يجمعنا القضية الواحدة المصير الواحد الدين الواحد، هناك ما يجمعنا وهو الكثير والكثير والمهم والأهم ولذلك يجب أن نتحرك جميعا وندرك أنه حينما نتحرك بشكل جماعي موحد ومنظم ومتوجها واحدا أننا باعتمادنا على الله يمكننا أن نفرض التغيير وأن أولئك الفاسدون والمتسلطون والظالمون مهما كابروا ومهما تعنتوا وكبريائهم وتعنتهم في غير محله في غير محله المقام اللائق بهم كحكومة وما يفترض بهم أن يكونوا عليه كحكومة أن يتواضعوا لشعبهم لا أن يتكبروا على شعبهم ولا أن يتغطرسوا على شعبهم ولا أن يحاولوا أن يسوموا شعبهم سوء العذاب وأن يمتهنوا شعباً بأكمله، اليوم شبعنا اليمني العظيم وبعد أن خرج في يوم الإنذار لن يتراجع إلى الوراء أبداً أما ثلة من الظالمين والفاسدين والعابثين والمستبدين إنما سيمضي قُدما حاملاً مطالبه المشروعة ومتحركا بقضيته العادلة وهو منتصر بإذن الله والله معه ونحن في ظل هذا التحرك الشعبي وفي ظل هذه المسؤولية التي هي مسؤولية الجميع سنتحرك كما شعبنا جزءا لا يتجزأ منه نحمل دائما همه لن نقبل أي مساومة ولن ندخل في أي صفقات على حساب هذا الشعب، ولذلك نحن في هذا المقام نؤكد وبسبب تجاهل هذه الحكومة ليوم الإنذار ولخروج الشعب في ذلك اليوم المشهود وفي ظل الإخفاقات السياسية التي لم تعد حاملا فاعلا لهموم وقضايا الشعب...

وفي ظل الإخفاقات السياسية للقوى التي لم تعد حاملاً فاعلاً لهموم وقضايا الشعب وفي ظل التحديات والأخطار الكبرى يتحتم علينا كشعب يمني مسلم أن نوصل الهم بالعزم والإرادة بالموقف وأن نحمل قضايانا وأن نجعل من همنا وأوجاعنا حافزاً ودافعاً لتحرك عملي جاد نغير به واقعنا بإذن الله سبحانه وتعالى ولذلك في هذا المقام فإننا نعلن بعض من الخطوات الأولية في تصعيد ثوري شعبي غير مسبوق بإذن الله سبحانه وتعالى:

**أولاً:** أتوجه إلى شعبنا اليمني العظيم أن يخرج يوم غد الأثنين خروجاً عظيماً وكبيراً ومشهوداً في العاصمة صنعاء وفي سائر المحافظات.

**ثانيا:** ستتوجه الحشود الشعبية الثائرة من المحافظات باتجاه صنعاء لتقف جنباً إلى جنب مع الثوار الأعزاء في صنعاء في المحافظة والأمانة.

**ثالثاً:** ستفتح مخيمات وساحات للاعتصام في محافظة صنعاء وستشهد أمانة العاصمة مسيرات مكثفة وإلى

يوم الجمعة وإذا لم تتجاوب الجهات المعنية إلى يوم الجمعة فهناك سلسلة من الإجراءات الضاغطة المشروعة ستنزل عبر اللجان الشعبية إلى الجماهير وفيها خطوات بالتأكيد مزعجة للمستهترين للشعب.

**رابعا**: نحذر بكل جد من أي اعتداء على أبنا شعبنا اليمني الثائرين ونؤكد أننا لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه أي جرائم ترتكب على أبناء شعبنا.

**خامسا**: أتوجه إلى أبناء القوات المسلحة والأمن أن يكونوا مع شعبهم ومن شعبهم وإلى شعبهم وأن لا يقبلوا بأن يكونوا أداة بيد الفاسدين والظالمين والعابثين تستخدم لضرب أبناء الشعب اليمني العظيم أن يدركوا أنهم جزء من هذا الشعب وهم كذلك يعانون كما هي معاناة شعبهم هم كذلك مظلومون مضطهدون يعانون من هذه الجرعة كما يعاني سائر الشعب، وأعلق الأمل على كل الأحرار والشرفاء داخل المؤسسة العسكرية والأمنية أن يكونوا جنبا إلى جنب مع شعبهم في مطالبه المشروعة والمحقة والعادلة.

**سادسا**: الأهداف والمطالب محددة وواضحة: إسقاط الجرعة، وإسقاط الحكومة الفاشلة، وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني التي بقيت حبيسة الأدراج وبعيدة عن الواقع العملي وبالتالي ليس هنا التفات إلى أي ضجيج من هنا أو هناك إلى أي تشكيكات أي كلام للاستهلاك أو للتظليل لا يلتفت إليه شعبنا اليمني نهائيا أهداف هذا الخروج محددة وواضحة بالتأكيد سنسمع من تلك القوى الظلامية الكلام الكثير بهدف التظليل وبهدف إضعاف موقف الشعب وبهدف التآمر على التصعيد الثوري تشكيك في طبيعة الخروج أو أهدافه أو مقاصده المطالب واضحة والأهداف محددة: إسقاط الحكومة الفاشلة التي أدارت البلد بالأزمات والتي نشاهد في واقعنا الحياتي نتائج فشلها في كل مجالات الحياة في الاختلالات الأمنية في العبث في الفساد في الانهيار الاقتصادي في الجرعة.

أيضاً سنسمع الكلام الكثير عن الجمهورية وما الجمهورية ليس هناك أي خطر على الجمهورية الخطر على الجمهورية هو من أولئك العابثين والفاسدين الذين قدموا مفهوماً جديداً للجمهورية يقولون انتم تستهدفون الجمهورية، لا شعبنا اليمني سيخرج ومطالبه واضحة واهدافه محددة ليس لاستهداف الجمهورية هو شعب جمهوري وهو جمهوري أكثر من أولئك الفاسدين والعابثين والمتسلطين الذين اساءوا فهم الجمهورية ومعنى ومدلول هذه العبارة وهذا المصطلح.

أيضاً الجرعة ليست من الصحابة عندكما يأتي البعض ليقول هذا الخروج يستهدف الصحابة، الصحابة لو كانوا موجودين كانوا سيتحركون هم وكان أبو ذر الغفاري رضوان الله عليه سيكون في مقدمة الجماهير لو كان موجوداً، اذا اتى البعض ليحاول أن يتوجه بأي شكل من أشكال العدائية ضد هذا الخروج الشعبي تحت عنوان طائفي فهو إنما يحاول التظليل، القضية واضحة هي مسألة الجرعة، هي مسألة الفشل على كل المستويات، هي المطالبة بإسقاط الحكومة الفاشلة، ولذلك أي كلام يقال خارج هذا الإطار الواضح والمطالب الواضحة والمحددة فهو دجل وهو كذب وهو تظليل لا يلتفت إليه أحد ولا يصدقه أحد ولا يبالي به أحد فلا يكترث له أحد لأنه كلام يقال دائما بهدف التظليل أيضاً نؤكد على أن تصعيدنا الثوري سيكون سلمياً ولكننا نؤكد على القوى الأخرى سواء القوى المتسلطة في إطار الحكومة أو ميليشياتها ودواعشها والتكفيريين التابعين لها الذين يتحركون هنا أو هناك، أنهم اذا استهدفوا عسكرياً هذا التحرك السلمي فسيندمون ولن نقف مكتوفي الأيدي، ليس الهدف لا احتلال صنعاء ولا الهدف ابتلاع صنعاء، الهدف هو الضغط لإسقاط الجرعة الضغط أيضاً لإسقاط الحكومة وتغييرها بحكومة كفاءات وطنية، تمثل كل القوى، تجسد الشراكة الحقيقية وأيضاً لا تكون خاضعة بالمطلق للقوى النافذة والمتسلطة، الحشود الشعبية حينما تتجه إلى صنعاء فهي لتقف مع أبناء صنعاء لتكون إلى جنبهم، تساندهم لأننا ندرك حساسية الوضع هناك.

ونحن ننصح.. ننصح الجهات المعنية أن تتعاطى بمسؤولية وبعقلانية، وأن لا تتورط في جرائم وأيام دموية اذا أرادوا أن يكون هناك أمثال جمعة الكرامة أو غيرها فلن نقبل، الدم اليمني اليوم عزيز، ولن نقبل بأن يرخص أبداً من كان يظن أن هذا الشعب رخيص وأن بإمكانه أن يقتل الناس وأن يعبث بحياة الناس فلا تسول له نفسه ذلك، لا الشعب اليمني عزيز.. وحياته عزيزة.. ونحن سنظل دائماً نسعى إلى تحقيق كرامة شعبنا والحفاظ على كرامته وعزته من يستهين بحياة الناس أو بدماء الناس فإنه يتحمل المسؤولية، ولذلك بمثل ما سنسعى لأن يكون هذا التحرك سلمياً وفي نفس الوقت ضاغطا ومشروعاً لكن على الجهات المعنية نفسها، وأتوجه إليها بهذا النصح مكرراً ومؤكداً لا تتورطوا ولا تنزلقوا إلى أي اعتداءات أو ارتكاب جرائم حذاري..حذاري...حذاري..وقد أعذر من أنذر.

وأتوجه إلى شعبنا اليمني العظيم.. اليوم أنت معني بأن تتحرك أنت.. أنت معني لأنها مسؤوليتك.. لأنها معاناتك لأنها قضيتك..نحن جزء منك.. منك واليك سنظل نتحرك بهمك وأوجاعك لأنها همنا وهي أوجاعنا، وهي معاناتنا، ولشعبنا اليمني العظيم أن يثق بأنه سينتصر المطلوب هو العدل والإرادة والجد والثقة بالله والتوكل على الله والتصميم وألا يلتفت أبداً لا إلى ارجاف المرجفين ولا إلى تهويل المهولين ولا إلى دعايات أصحاب الدعايات والمشايات الكاذبة.

ندائي أيضاً إلى كل الفئات الإعلاميين الناشطين على الفيس بوك، كل فئات شعبنا اليمني أن يشاركوا في هذه الثورة.. هذا يوم عز لشعبنا يوم سيخرج فيه شعبنا رافعاً رأسه ورافعاً كلمته ومتحركاً في موقفه المحق وفي قضيته العادل وسنبقى نواكب ونتابع كل مجريات وتفاصيل هذا التصعيد الثوري وكلنا أمل بالله وفي شعبنا العزيز وكلنا ثقة أن هذا التحرك الجاد سيكتب الله العظيم له ثمرة..لأن الله إلى جانب عباده المظلومين، ولا عدوان إلى على الظالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# رسالة الدول العشر إلى السيد عبد الملك الحوثي

نحن، سفراء مجموعة الدول العشر والدول التي نمثلها، نرغب في رؤية يمن مستقر وآمن ومزدهر. الشعب اليمني الذي عبر عن رغبته في التغيير السياسي في ٢٠١١م، طالب بيمن جديد لا يقوم فيه أي فرد أو جماعة بفرض إرادتهم بالقوة على الآخرين؛ ولا يستحق أقل من هذا، ويتوق إلى التقدم الاقتصادي والحصول على الخدمات الأساسية والقضاء على الفساد.

إننا نؤمن بأن هذه الرغبات يمكن تحقيقها بشكل أفضل في هذه المرحلة من قبل حكومة ائتلاف ملتزمة بهذه المبادئ والأهداف. إننا نريد من جميع الأحزاب السياسية والجماعات بمن فيهم الحوثيين المشاركة بشكل سلمي في هذا الانتقال وأن تحترم إرادة الشعب.

نشعر ببالغ القلق من تصريحاتكم الأخيرة حيث وجدناها مناهضة ومهينة وتنم عن لهجة حادة تجاه عملية الانتقال هذه وتمس أيضاً من هيبة الحكومة اليمنية المشكلة شرعيا. إن هذا النوع من التهديدات التي وجهتموها ضد الحكومة ليست الوسيلة لإثبات صحة ادعاءاتكم، ولهذا فنحن ندعوكم لاحترام القانون وحفظ النظام ولن يُقبل أي أفعال تهدف إلى التحريض على أو إثارة الاضطرابات والعنف، وسوف يتم إدانتها بشدة من قبل المجتمع الدولي.

نعيد التذكير كذلك بدعوة مجلس الأمن الصادرة بتاريخ ١١ يوليو التي تطالب الحوثيين بالانسحاب والتخلي عن المناطق التي تم الاستيلاء عليها عن طريق القوة وتسليم السلاح والذخيرة المسلوبة من المنشآت العسكرية إلى سلطات الدولة.

نطالب منكم العمل بروحٍ طيبة مع الحكومة على التنفيذ السريع لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني وهي العملية التي قدم فيها ممثلي الحوثيين إسهامات هامة. نطالبكم بالسعي بالوسائل السياسية للتعبير عن أنفسكم؛ ليس من خلال القوة ولكن من خلال المشاركة السلمية الواضحة في الحياة السياسية اليمنية وذلك كحزب سياسي.

المرسل: رئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي وسفراء الكويت وعُمان وفرنسا وبريطانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والسعودية والإمارات والصين.

١٨آب/أغسطس٢٠١٤م

# رد ناطق أنصارالله على رسالة الدول العشر

أخطأت الدول العشر حين سمحت لنفسها أن تعترض طريق الشعب، ولم تستفد من الدروس الماضية، وهذا دليل ارتباكها أمام اهتزاز حكومة جاءت بها وفرضتها على الشعب، مصادرة عليه ثورة فبراير٢٠١١م.

والآن وبعد أن بلغت تجاوزات الحكومة إلى مستوى تهديد الإنسان اليمني في قوت يومه وهو الذي كان يأمل في رخاء العيش، وكرامة الحياة، انتفض ثانية، وأعلن ثورته من جديد مؤكداً على قدرته على تجديد الثورة في أي مرحلة يشعر فيها بالخطر على مصيره ومصير الوطن، لإعادة الأمور إلى جادة الطريق القويم.

إن شعبنا اليمني في ثورته المباركة اليوم يشعر أن «حكومة المبادرة» انحرفت بالبلاد إلى مصالحها الضيقة حيث تبين للشعب أنه في آخر سلم اهتمامات الحكومة المشغولة بالمحاصصة والمقاسمة التي جاءت بالويلات إلى كل بيت يمني، وبات الوطن على شفير الهاوية، ومع ذلك زادت أن أعلنت جرعتها السعرية لمزيد من التدمير والسحق، ولكن الشعب كان من الوعي والبصيرة إذ حولها إلى شرارة لثورة تقتلع جذور الفساد، وإن كانت هذه الجذور محمية ومرعية من قبل الوصاية الأجنبية، فذلك مزيد من الشرعية التي تؤسس لثورة يمنية أصيلة تضع مداميك الدولة القوية والعادلة المتحررة من أي نفوذ أجنبي، وهذا ما تدعو إليه مخرجات الحوار الوطني، والذي ينفذها الآن الشعب بسلمية وطهارة ونقاوة ثورته الوطنية المباركة.

إن مطالبة الدول العشر لأنصار الله بالمشاركة في العملية السياسية على هذه الوضعية السيئة، موقفٌ ينم عن انعدام المعرفة بالواقعية السياسية التي تقول بأن تجربة أنصار الله في مؤتمر الحوار الوطني كانت مشاركة سياسية بامتياز، إلا إذا كانت الدول العشر تعتبرها «شيئا آخر» فهذا شأنها، لكن ما هو مؤكد وواضح أن تلك التجربة المتزامنة مع هيمنة واستحواذ أحزاب المبادرة على الحكومة، أغرت المتربصين بالوطن على استهدافنا نحن فقط، وسقط لنا شهداء من أول أيام مؤتمر الحوار بدءً من الشهيد الحمزي في ساحة التغيير، مروراً بسقوط ثلاثة شهداء من مرافقي ممثلنا في الحوار عبدالواحد أبو راس..، وأمام حرصنا على إنجاح مؤتمر الحوار كان الخوف يتعاظم لدى الانتهازيين وطلاب السلطة الذين رأوا في ذلك خطراً على مصالحهم، فأقدموا على ارتكاب جريمة اغتيال الدكتور عبدالكريم جدبان علهم أن ينجحوا في دفعنا للانسحاب من مؤتمر الحوار وفشلوا...ولكنهم ظلوا على تآمرهم الذي انتهى بهم إلى قتل رجل الحوار، وأستاذ الأجيال الدكتور أحمد شرف الدين في آخر يوم من أيام مؤتمر الحوار، ولم تكلف السلطة نفسها حتى إعلان الحداد، تلك هي مسيرة التضحية المصاحبة للمشاركة السياسية في مؤتمر الحوار، وماذا فعلت السلطة ؟ لا شيء، أين الجناة..؟ أين التحقيقات..؟ فكيف تطلب منا الدول العشر الرضا بالأمر الواقع، والمشاركة في حكومة مبادرة لم تستطع أن تحمي ممثلينا في مؤتمر الحوار، بل كانت غطاء للمجرمين والقتلة ليسرحوا ويمرحوا داخل العاصمة صنعاء، الذين بلغ بهم لأن يتجرؤوا على مؤسسات الدولة نفسها كما هو معروف في أحداث وزارة الدفاع، والسجن المركزي.، وهو ما يعني أن بعض تلك الدول النافذة هي المتورطة في ما يجري في بلادنا وبقية البلدان العربية من إشاعة الفوضى الهدامة وصولاً لتغيير خرائط المنطقة في سبيل تصفية القضية الفلسطينية، وضمان هيمنة الكيان الإسرائيلي على جزء لا يتجزأ من البلاد العربية والإسلامية.

وأما أن تتحدث الدول العشر عن تذكيرنا بدعوة مجلس الأمن المطالبة بالانسحاب من المناطق التي تزعم

أننا استولينا عليها فهو موقف يجعلها مكشوفة أمام شعبنا اليمني العظيم الذي يرفض هذه الازدواجية الفاقعة لدى دعاوى بعض تلك الدول أنها تحارب داعش والقاعدة وتصدر ضدها قرارات، وتشغل الراي العام الدولي بخطورة تلك الجماعات التكفيرية، وها هي تقف الآن في صفها، وتدافع عنها، وتسعى إلى إعادة توطينها في المناطق التي طردها أبناء تلك المناطق بعد أن ذاقوا الأمرين منهم، وأدركوا أن تلك الجماعات ليست من اليمنيين، ولا تمت لثقافة الشعب اليمني بصلة، وإنما هي عناصر استخبارية زرعت كخنجر مسموم في جسد اليمنيين ينهشه ويفتته من الداخل، وتمسك به جهات حكومية سلطوية ممولة من دول ترعى وتمول الإجرام والإرهاب الدولي، وما كان شعورا لدى اليمنيين ها هو الآن يبدو حقيقة ماثلة للعيان من خلال دفاع الدول النافذة على هذه العناصر.

**وبعد كل ما سبق نؤكد على التالي:**

١-نطالب الدول العشر أن تقف إلى جانب الشعب وتحترم كرامته وإرادته في العيش بحياة كريمة غير منقوصة وأن تدرك أن الموقف المطالب بالإصلاح والتغيير هو موقف الشعب اليمني.

٢-إن محاولة الفصل بين الشعب وأنصار الله من خلال توجيه رسالتها إلى شخص السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي محاولة لا تخلو من مؤامرة فالسيد عبد الملك ليس إلا مواطناً حمل هم شعبه، وهموم أمته، ودفع بأنصار الله لأن يكونوا جنبا إلى جنب مع الشعب لتحقيق ما يرنو إليه من العزة والكرامة والسيادة الوطنية.

٣-نتمنى أن يكون موقف تلك الدول غير متجاوز لميثاق الأمم المتحدة فيما يخص حق الشعوب في ممارسة سيادتها السياسية والثقافية والفكرية الكاملة دون انتقاص.

٤- إن شعبنا اليمني يرفض الوصاية الأجنبية أيا كانت، وهو ينشد دولة قوية عادلة لها سيادتها كما تنص على ذلك قوانين الأمم المتحدة نفسها، وأكدتها مخرجات الحوار الوطني.

٥-أن تنأى الدول العشر بنفسها تماما عن دعم قوى النفوذ والفساد والإجرام الذين يعرفهم الشعب جيداً، وتترك لشعبنا اليمني العزيز اختيار حكومته التي تحقق له كرامته، وتحفظ له سيادة بلده.

٦-إن شعبنا اليمني العزيز يأمل أن يكون رافداً من روافد تطور البشرية نحو مزيد من التقدم الحضاري والإنساني، وهو بذلك حريص على الأمن والسلم الدوليين كحرصه على تحقيق الأمن والسلم لنفسه داخل حدود وطنه.

٧-يؤكد شعبنا اليمني العزيز أنه ماض في ثورته المباركة بشكل سلمي حتى تحقيق أهدافه المعلنة والواضحة بإسقاط حكومة الفساد، وإلغاء الجرعة، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

والله ولي التوفيق والسداد.

٢٠١٤/٨/١٩م

# استقالة رئيس حكومة الوفاق محمد بالسدوة

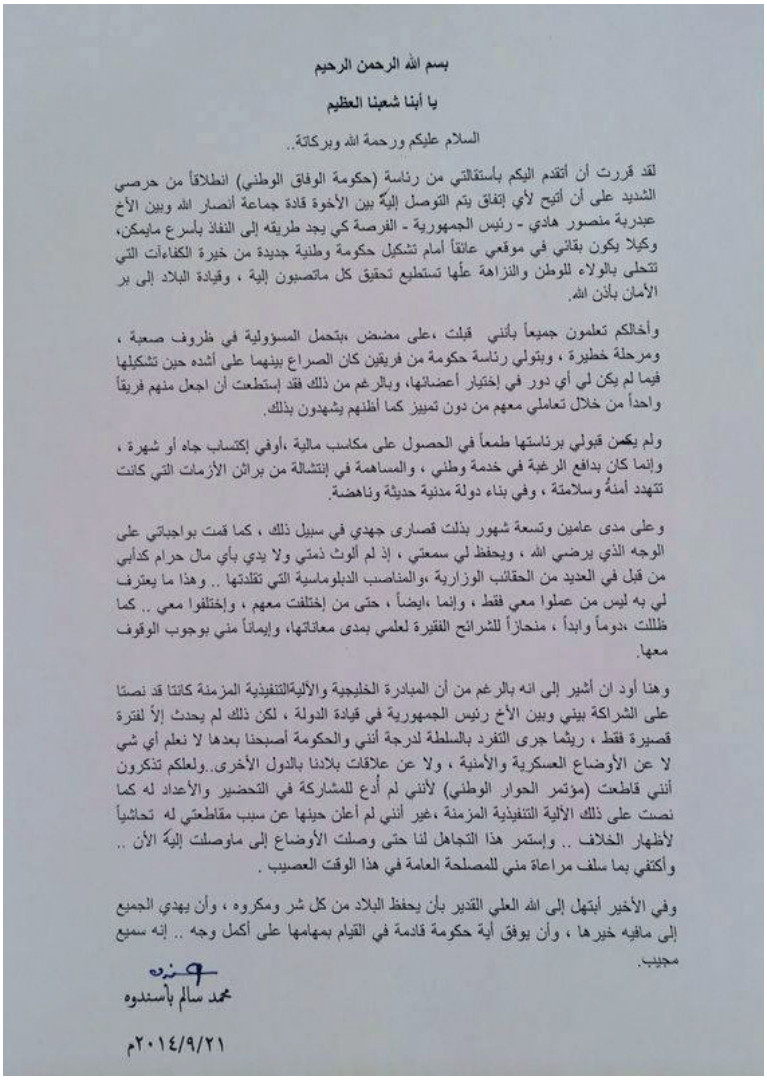

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبنا شعبنا العظيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتة..

لقد قررت أن أتقدم اليكم بإستقالتي من رئاسة (حكومة الوفاق الوطني) انطلاقاً من حرصي الشديد على أن أتيح لأي إتفاق يتم التوصل إليهً بين الأخوة قادة جماعة أنصار الله وبين الأخ عبدربة منصور هادي - رئيس الجمهورية - الفرصة كي يجد طريقه إلى النفاذ بأسرع مايمكن، وكيلا يكون بقائي في موقعي عائقاً أمام تشكيل حكومة وطنية جديدة من خيرة الكفاءآت التي تتحلى بالولاء للوطن والنزاهة علّها تستطيع تحقيق كل ماتصبون إلية ، وقيادة البلاد إلى بر الأمان بأذن الله.

وأخالكم تعلمون جميعاً بأنني قبلت ،على مضض ،بتحمل المسؤولية في ظروف صعبة ، ومرحلة خطيرة ، وبتولي رئاسة حكومة من فريقين كان الصراع بينهما على أشده حين تشكيلها فيما لم يكن لي أي دور في إختيار أعضائها، وبالرغم من ذلك فقد إستطعت أن اجعل منهم فريقاً واحداً من خلال تعاملي معهم من دون تمييز كما أظنهم يشهدون بذلك.

ولم يكمن قبولي برئاستها طمعاً في الحصول على مكاسب مالية ،أوفي إكتساب جاه أو شهرة ، وإنما كان بدافع الرغبة في خدمة وطني ، والمساهمة في إنتشالة من براثن الأزمات التي كانت تتهدد أمنهُ وسلامتة ، وفي بناء دولة مدنية حديثة وناهضة.

وعلى مدى عامين وتسعة شهور بذلت قصارى جهدي في سبيل ذلك ، كما قمت بواجباتي على الوجه الذي يرضي الله ، ويحفظ لي سمعتي ، إذ لم ألوث ذمتي ولا يدي بأي مال حرام كدأبي من قبل في العديد من الحقائب الوزارية ،والمناصب الدبلوماسية التي تقلدتها .. وهذا ما يعترف لي به ليس من عملوا معي فقط ، وإنما ،ايضاً ، حتى من إختلفت معهم ، وإختلفوا معي .. كما ظللت ،دوماً وابداً ، منحازاً للشرائح الفقيرة لعلمي بمدى معاناتها، وإيماناً مني بوجوب الوقوف معها.

وهنا أود ان أشير إلى انه بالرغم من أن المبادرة الخليجية والآليةالتنفيذية المزمنة كانتا قد نصتا على الشراكة بيني وبين الأخ رئيس الجمهورية في قيادة الدولة ، لكن ذلك لم يحدث إلاّ لفترة قصيرة فقط ، ريثما جرى التفرد بالسلطة لدرجة أنني والحكومة أصبحنا بعدها لا نعلم أي شي لا عن الأوضاع العسكرية والأمنية ، ولا عن علاقات بلادنا بالدول الأخرى..ولعلكم تذكرون أنني قاطعت (مؤتمر الحوار الوطني) لأنني لم أُدع للمشاركة في التحضير والأعداد له كما نصت على ذلك الآلية التنفيذية المزمنة ،غير أنني لم أعلن حينها عن سبب مقاطعتي له تحاشياً لأظهار الخلاف .. وإستمر هذا التجاهل لنا حتى وصلت الأوضاع إلى ماوصلت إليهً الأن .. وأكتفي بما سلف مراعاة مني للمصلحة العامة في هذا الوقت العصيب .

وفي الأخير أبتهل إلى الله العلي القدير بأن يحفظ البلاد من كل شر ومكروه ، وأن يهدي الجميع إلى مافيه خيرها ، وأن يوفق أية حكومة قادمة في القيام بمهامها على أكمل وجه .. إنه سميع مجيب.

محمد سالم بأسندوه

٢٠١٤/٩/٢١م

# وثائق الفصل الخامس

# خطاب السيد عبد الملك الحوثي في انتصار ثورة ٢١ سبتمبر ٢٣ / ٩ / ٢٠١٤م

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله الله الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله خاتم النبيين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين، ورضي الله عن صحبه المنتجبين.

أيها الإخوة والأخوات ؛؛ يا جماهير شعبنا اليمني العظيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛؛؛

نتوجه في هذا اليوم المجيد والمشهود أولاً بالشكر لله العلي العظيم الذي له المنّة والفضل، والذي جل شأنه بكرمه وقوته أمدّ هذا الشعب بعونه ونصره وتأييده، وكانت إرادته جل شأنه إلى جانب إرادة هذا الشعب بالرغم من وقوف بعض الدول والقوى الإقليمية والدولية ضد إرادة هذا الشعب، وضد مطالبه المحقة والمشروعة والعادلة، لكن الله سبحانه وتعالى وهو أحكم الحاكمين والعدل - كان إلى جانب هذا الشعب المظلوم فانتصر هذا الشعب لأن الله كان معه، ولأنه ثار ضمن ثورةٍ لها مطالب مشروعة ومحقة وعادلة، لا ظالماً ولا متكبراً ولا مفسداً.

الرحمة والمجد والخلود للشهداء، وعزائنا ومواساتنا لأسرهم، وتحيتنا مع ابتهالنا إلى الله بالشفاء للجرحى. العزة والشموخ والتسامي للثوار ولكل أبناء شعبنا اليمني العظيم. في هذا المقام نبارك لشعبنا كل شعبنا انتصار ثورته الشعبية، هذا الانتصار هو لكل يمني ولكل يمنية، هذه الثورة التي أرست أسس العدالة والشراكة، وأسست لمرحلةٍ جديدةٍ قائمةٍ على التعاون والتسامح والتكاتف لبناء يمنٍ حرٍ آمنٍ مزدهرٍ بإذن الله تعالى.

يحتفل شعبنا اليمني العظيم في هذا اليوم المشهود تتويجاً لثورته المباركة التي عبّرت في مطالبها وفي أهدافها عن الإرادة الشعبية لكل اليمنيين في معاناتهم، وفي مظالمهم، وفي آلامهم، وفي آمالهم وفي حقوقهم، وهكذا هي الثورات الحقيقية.

هذه الثورة العظيمة والمباركة والمنتصرة التي عبّرت عن الشعب كل الشعب، في مطالبه وحقوقه وتجلّت فيها أصالة وقيم شعبنا اليمني العظيم في إرادته الحديدية وعزمه الذي لا يلين، وعطائه المتدفق من خيريّته، ومن سخائه ومن كرمه وإيمانه. وبرز في هذه الثورة الشعبية، الدور المتميز والجهود المتظافرة لكل أبناء شعبنا اليمني العظيم بدءاً من سكان صنعاء ومحيطها الشرفاء الذين كانوا في طليعة المظاهرات والاعتصامات، والذين استضافوا بكل كرمٍ وسخاء مخيمات الاعتصام، والوفود القادمة من سائر المحافظات، والذين بذلوا المال وتقدموا في الموقف، ورفضوا الضغوط ولم يتأثروا بالإغراءات. أيضاً تميز دور المحافظات في الوفود إلى مخيمات الاعتصام في صنعاء ومحيطها جنباً إلى جنب مع السكان هناك، وفي المسيرات والمظاهرات التي شهدتها المحافظات بشكلٍ مستمر حتى انتصار هذه الثورة المباركة.

وأيضاً في قوافل الدعم الشعبي التي تعبّر عن كرم اليمنيين وعن عطائهم، وتقدم الصورة الحقيقية عن هذه الثورة التي هي ثورةٌ شعبيةٌ بامتياز تحرك فيها الشعب بوعي، وبقناعة، وبإرادة، وبعطاء، وبصبر، وبتضحية، لم

تأتي الأموال إلى الثائرين من دولةٍ هنا أو من دولةٍ هناك، بل كان المجهود الشعبي فيما يقدم وفيما يعمل هو الذي قامت عليه هذه الثورة المباركة.

تميز أيضاً دور الجيش والأمن أولاً: في المشاركة الفعلية الفاعلة في الاعتصامات حيث تواجد الشرفاء والأحرار من أبناء جيشنا اليمني البطل والحر، توافدوا أيضاً كسائر أبناء الشعب إلى مخيمات الاعتصامات وكان لهم حضورهم الواضح والبارز والمتميز، وأيضاً كانوا في مقدمة الصفوف في المسيرات بكلها في العاصمة صنعاء وفي سائر المحافظات، وبرز أيضاً دور الجيش والأمن الإيجابي والمتميز جداً، والوطني - حينما رفض الجيش أن يتولى تنفيذ الجرائم البشعة بحق الثائرين سواءً في المظاهرات والمسيرات أو في مخيمات الاعتصام، لقد أثبت الجيش وطنيّته والتحامه بالشعب، وأنه واعٍ لطبيعة مهمته ودوره الحقيقي ومسؤوليته المقدسة، حينما رفض أن يكون أداةً قذرة بيد قوى الإجرام التي أرادت له أن يتورط في قمع الشعب فلم يذعِن لها، ولم يخضع لها، ولم يتورط كما أرادت له أن يتورط - بل اتخذ الموقف السليم والطبيعي والمسؤول والمشرّف، فكان إلى جانب الشعب، ومن الشعب، وإلى الشعب، ووقف في هذه المظاهرات في مقدمة الصفوف وأيضاً داخل المعسكرات لم يقبل أبداً بأن يذعن للقرارات الخاطئة التي أرادت له أن يُمارس الظلم بحق نفسه وبحق شعبه.

لقد أدرك جيشنا اليمني العظيم مسؤوليته الحقيقية أن يساهم إيجابياً وبشكلٍ فعالٍ ومؤثرٍ حقيقةً لأن تنتصر هذه الثورة - وفعلاً انتصرت - رفض جيشنا العظيم أن يكون درعاً للفاسدين، وحامياً للظالمين، وأداةً بيد المتجبرين، وأعلن موقفه، الصائب وأوضح موقفه المسؤول. لا يمكن أيضاً أن ننسى دور القبائل والوجاهات الاجتماعية من كثيرٍ من المشايخ وغيرهم. القبائل كان لها أيضاً دوراً متميزاً - جنباً إلى جنب مع كل فئات الشعب مع المكونات من مختلف المؤسسات الحكومية وكل الفئات الشعبية. لا يمكن أن ننسى أيضاً الدور العظيم للّجان الشعبية التي قامت هي: بتنفيذ الخطوة الأخيرة من المرحلة التصعيدية الثالثة وتوّجت كل الجهود التي قام بها أبناء شعبنا اليمني العظيم - توّجتها بخطوةٍ فاعلةٍ ومؤثرةٍ وحاسمة، أزالت بقوة الله وبإذن الله وبجهد الشعب عقبةً كبيرةً أمام هذه الثورة وأمام القرار السياسي.

هذه الجهود المتظافرة لكل أبناء شعبنا برجالهم ونسائهم أيضاً - وكبارهم وصغارهم - بمختلف فئاتهم وشرائحهم - هذه الجهود العظيمة صنعت هذا الإنجاز العظيم، إنجاز الانتصار، والانتصار لكل الشعب ولكل مكوناته - الانتصار بفرض الاستجابة للمطالب الشعبية التي هي شعبيةٌ بامتياز، وهكذا هي الثورات الناجحة، هي ثوراتٌ تصنع إنجازاً لكل شعبها وليس لبعض شعبها، وتمثل فيما تحققه خيراً لكل شعبها ولا تمثل إقصاء ولا استئثاراً، ولا استبداداً لبعضٍ من شعبها على البعض الأخر.

هذا الإنجاز - هو إنجاز لكل يمنيٍ ولكل يمنيةٍ أيضاً، هذا الإنجاز هو مكسبٌ للشعب اليمني بأجمعه. هذا الإنجاز المتمثل أيضاً في صيغة الاتفاق الذي يعتبر عقداً وصيغةً سياسيةً جديدةً وطنيةً يمنية تلبي مطالب الشعب الرئيسية:

أولاً: في إسقاط الجرعة على مرحلتين - المرحلة الأولى بالتخفيض والمرحلة الثانية باتخاذ خطوات اقتصادية متعددة وإجراء إصلاحات اقتصادية مهمةً جداً تضمن إصلاح الاقتصاد الوطني بما يغيّر الواقع البئيس للشعب فيما إذا تنفذت، وبما يحسّن الوضع المعيشي للإنسان اليمني - هذا فيما إذا تنفذت.

هذه الصيغة أيضاً تغير الحكومة..الحكومة التي نادى الشعب بإسقاطها لفشلها، ولأنها كانت قائمةً على صيغةٍ غير سليمة ولا موفقة - صيغة المحاصصة والإقصاء أيضاً، وصيغة تلبي فقط مصالح محدودة لفئات محدودة. اليوم هناك صيغة لحكومة تجسد الشراكة الوطنية والكفاءة والنزاهة، وبهكذا حكومة يمكن أن تخدم بلدنا وشعبنا ويتغير واقعه نحو الأفضل.

الصيغة السياسية التي أيضاً تضمنت حزمةً مهمةً من الإجراءات على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني

والعسكري، وبما أيضاً يضمن تنفيذ مخرجات الحوار الوطني التي نادى الشعب وطالب بتنفيذها.

هذه الجهود المتظافرة صنعت هذا الإنجاز - اتفاقاً وطنياً، وصيغةً سياسيةً، وعقداً جديداً يُبْنَى عليه بناءٌ حكيمٌ، وبنيانٌ يمنيٌ أصيل تدار به شؤون هذا البلد إن شاء الله.

أيضاً من الإنجازات المهمة لهذه الثورة: أنها أزالت عقبةً كبيرةً وعائقاً من أخطر العوائق التي كانت تحول دون بناء دولةٍ عادلة، ذلك العائق كان متمثلاً في أكبر وأخطر قوى النفوذ المتغلغلة في المؤسسات والنافذة في البلد بقيادة (علي محسن الأحمر) الذي كان يسعى لفرض إرادته فوق إرادة الشعب، ويتحالف مع بعض القوى الخارجية بُغية الإخضاع لهذا الشعب، والهيمنة على قراره.

واليوم وبعد هذا الإنجاز المهم بات الطريق معبّداً، والباب مفتوحاً أمام شعبنا كل شعبنا - بكل مكوناته لرسم مستقبله وفق تلك الأسس الصحيحة القائمة على أساس الشراكة - هذا يتطلب إرادة، وتصميماً، واستمراريةً، وصدقاً، وإحساساً مستمراً بالمسؤولية، وعزماً وصبراً وجديةً من جميع المكونات.

اليوم بات بالإمكان أن تتحول الفرقة الأولى مدرع إلى حديقة مع استرضاء الملاّك للأرض وتعويضهم - والاسم اللائق هو «حديقة الحادي والعشرين من سبتمبر «ومع ما تحقق من إنجازات مهمة فإن شعبنا اليمني العظيم هو اليوم في بداية الطريق الصحيح، لا يزال هناك تحديات قائمة، والمعركة مستمرةٌ مع الفساد والفاسدين والمشوار أيضاً مستمر - لكنه يمكننا القول أن شعبنا اليمني إلى الآن قد تجاوز وتخطى العائق الأكبر - ما بعد اليوم لن يكون أصعب مما قد مضى إنما تتطلب المسألة جداً وإرادة صادقةً من الجميع، وحرصاً صادقاً على مصلحة هذا البلد. يبقى هناك البعض من التحديات لكنها أمام إرادة شعبنا وصمود شعبنا وعزيمة شعبنا، أمام الإحساس بالمسؤولية، أمام الاعتماد على الله - ستهون - ويمكن أن يتغلب عليها شعبنا. التحدي الأول هو مع الفساد ومن يسعى لإعاقة المرحلة القادمة فيما تضمنته من أسس لمعالجة الوضع الاقتصادي، والسياسي، والعسكري هم فعلاً - سيكونون جبهة الفساد.. الفاسدون بالتحديد، من يمكن أن يعتبروا أنفسهم متضررين من هذه الثورة ومتضررين أيضاً من الاتفاق الذي أرسى مبادئ الشراكة، وتضمن الحلول والمعالجات وحزمةً من الإجراءات الفاعلة - حال تنفيذها - في معالجة الوضع بكله. الفاسدون من يمكن أن يعتبروا أنفسهم متضررين من إنجازات هذه الثورة أمّا غير الفاسدين فلا ضرر - لا غالب ولا مغلوب، الشعب اليمني بكله انتصر، والمطالب هي مصلحةٌ لكل الشعب اليمني «المطالب الثلاثة».

ولذلك فإن المرحلة القادمة لا يمكن أن يقف فيها ضد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه إلا الفاسدون أولاً لأنهم يعتبرون أنفسهم متضررين من حزمة الإجراءات الاقتصادية، أيضاً أصحاب منهج الإقصاء والاستبداد من لا يقبلون بالشراكة، من يعتبرون أنفسهم متضررين من الشراكة، لا شك أن المرحلة وهي مرحلة انتقالية يجب أن تبنى وتقوم على مبدأ الشراكة، والمرحلة هي مرحلة بناء دولة بناء دولة عادلة، هذا يتطلب تظافر الجميع تظافر الجهود من الجميع وتعاون الجميع وتكاتف الجميع، أصحاب منهج الإقصاء هم أيضاً مستبدون، هم من يحرصون على الاستبداد ومصادرة حقوق الآخرين والاستئثار بكل شيء.

أيضاً يبقى أمام شعبنا التحدي الأمني، والتحدي الأمني المتمثل في خطر القاعدة التي هي صنيعة للاستخبارات الأجنبية، والتي تلعب دوراً سلبياً تدميرياً هداماً في شعوبنا العربية والإسلامية، التحدي الأمني المتمثل في القاعدة وأخواتها، ومن يمكن أن يكونوا أذيالاً لبعض القوى المتسلطة التي أسقطتها الثورة وأزاحتها عن التأثير في واقع البلد والواقع السياسي، ولذلك يمكن التغلب على هذا التحدي حينما يكون هناك إرادة سياسية جادة لمواجهة هذا الخطر، وحينما يتم البناء الصحيح للجيش والأمن وفي نفس الوقت تفعيل الجيش والأمن للقيام بالمهمة والمسؤولية الرئيسية في حماية الشعب والدفاع عن البلد، إضافة إلى تظافر الجهود الشعبية، ومن المهم أيضاً ألا يكون هناك أي غطاء سياسي يخدم أولئك أو يستفيد منه أولئك.

وفي سياق الواقع الأمني يمكن للناس للشعب للجان الشعبية أن تكون جنباً إلى جنب مع الجيش والأمن للإسهام بشكل كبير في إرساء الأمن والاستقرار حتى تتعافى المؤسسة الأمنية من الوضعية السيئة التي هي فيها نتيجةً للماضي.

في هذا السياق أيضاً هناك جملة من العوامل المهمة المساعدة على التغلب على التحديات أولها الإيمان بالشراكة والإيمان أيضاً بالعدالة، حينما تؤمن المكونات والقوى السياسية بمبدأ الشراكة وأنه بات ضرورةً إلى هذا المستوى بات ضرورةً لإصلاح الوضع في بلدنا، وبات أساساً متفقاً عليه، بات أساساً مقراً من الجميع لإدارة شؤون هذا البلد، الإيمان بالشراكة وأنها هي التي تجسد العدالة، ويمكن أن تكون هي قواعد للعدالة، لأنه لا يمكن في مثل هذه الظروف وهذه المرحلة أن يأتي طرف ما ليفرض نفسه على كل الشعب اليمني في مرحلة هي مرحلة بناء دولة، فالإيمان بالشراكة والتجسيد لقيم العدالة يمكن أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق الإنجازات الكبرى.

ثانياً: الاهتمام والعناية بتعزيز الروابط الأخوية والوطنية على أساس العيش المشترك وعلى أساس حل أي مشكلات عبر الحوار والتفاهمات، وفي هذا المقام أوجه دعوة أخويةً إلى حزب الإصلاح أن أيدينا ممدودةٌ للسلام والاخاء والتفاهم، وأنه كحزب يمكن له أن يعيد لحمته مع الشعب ومع هذه الثورة المباركة من خلال ما تم الاتفاق عليه في اتفاق الشراكة الوطنية.

أيضاً من أهم العوامل المساعدة على التغلب على التحديات إعادة الُلحمة الوطنية بحل القضية الجنوبية وإنصاف الجنوبيين، إخوتنا في الجنوب متضررين ومظلومين والكل مؤمن بمظلوميتهم، وإلى حد الآن لم يلقوا الإنصاف ولم تتحقق لهم العدالة، هنا نلح ونؤكد ونصر على ضرورة المبادرة بخطوات جادة وفاعلة في اتجاه تحقيق العدالة تجاه مظلوميتهم، ونؤكد أننا سنكون جنباً إلى جنب مع إخوتنا في الجنوب لحين إنصافهم ولحين حل قضيتهم ولحين إقامة العدل الذي يتوقون إليه.

إن من أهم العوامل التي تساعد على التغلب على كل التحديات، وعلى أن يواصل شعبنا اليمني العظيم مشواره في التقدم إلى الأمام وإنجاز مطالبه وتحقيق حلمه ببناء دولة عادلة، هي الروح الثورية والتحرك الشعبي المقوِّم دوماً لأي انحراف، هذه من أهم المسائل التي ينبغي أن نحرص عليها، حينما نحقق الخطوة الأولى وهي إعلان الاستجابة لمطالب الشعب، ونحقق الاتفاق الذي أقر وأرسى جملة من المعالجات والحلول والمبادئ، هذه هي خطوة في الطريق، ولا بد أن يواصل شعبنا اليمني وبعزمه وإرادته وبروحيته الثورية أن يواصل مشواره حتى يتم له ما يريد من بناء دولة عادلة، ممكن فيما إذا تنفذ الاتفاق التخفيف من حالة التصعيد ولكن يبقى الشعب اليمني راصداً ومراقباً لسير الوضع السياسي، لأداء الحكومة حينما تتشكل، لمدى تنفيذ الاتفاق، لا يجوز ولا ينبغي نهائياً أن يغفل الشعب بعد الآن عن الواقع السياسي، يجب دائماً أن نحرص على رصد وضعنا السياسي، أن ندرك أننا كشعب يمني في حالة تساهلنا أو غفلنا أو فقدنا الاهتمام بشأننا وواقعنا السياسي فإن المتربصون كثر، والانتهازيين أكثر، ويمكن في أي لحظة من لحظات الغفلة أو اللامبالة أو انخماد الروحية الثورية يمكن أن يحاولوا أن يقفزوا من جديد ويحاولوا أن يتغلبوا على آمال هذا الشعب وأن يحققوا طموحاتهم الاقصائية والاستبدادية والاستئثارية، ولكن من الآن وقدماً قدماً ليبقى شعبنا اليمني مدركاً لمسؤوليته تجاه نفسه وأنه لا يمكن أن يراهن على أحد، كما حدث حينما تحرك بمطالبه، لم تستطع الإرادة الخارجية ان تتغلب على إرادته، وفشل المراهنون على الخارج في مواجهة الشعب.

اليوم ثبت لشعبنا اليمني العظيم أنه حينما ينهض بمسؤوليته معتمداً على الله وعلى نفسه أن بإمكانه أن ينتصر، والانتصار الذي تحقق إلى الآن هو خطوة أولى في الطريق ولكن بقيت خطوات كثيرة، إن تحقق الانتصار بشكل كامل هو حينما نرى في بلدنا اليمني العظيم دولةً عادلةً تجسد مبادئ العدل وتحقق لشعبنا اليمني العظيم الاستقلال والحرية والكرامة والرفاه الاقتصادي والأمن، وتحقق لشعبنا اليمني العظيم ما يتوق إليه من حياة كريمة، هنا يمكن أن نفترض أننا فعلاً أكملنا المشوار ووصلنا إلى حيث نريد أن نصل، ولكن حتى نصل إلى هناك وحتى يتحقق هذا الأمل وهو سيتحقق بإذن الله ليبقى لدينا دائماً الحس الثوري والانتباه المستمر، ومواصلة أي

خطوة لأزمة في مواجهة أي حالة انحراف، من اليوم وصاعداً لا ينبغي أبداً أن نسكت حينما نشاهد أي محاولات للانحراف أو محاولات الانقلاب على ما تم الاتفاق عليه، نؤكد نحن أننا سنكون دوماً جزءاً من شعبنا اليمني العظيم نحمل همه لأنا منه، ولأنها مسؤولية علينا جميعاً وأننا لن نقبل أبداً بعودة الاستبداد ولا عودة الاستئثار ولا هيمنة الفساد من جديد، وفي نفس الوقت نؤمن بأن بلدنا يتسع للجميع، لن نكون أبداً في أي حال من الأحوال إقصائيين تجاه أي طرف وتجاه أي مكون.

وفي هذا اليوم وهذه اللحظة التاريخية نؤكد على التالي:

**أولاً**: أن ثورة شعبنا اليمني العظيم هي بهدف تحقيق المطالب المشروعة المحددة، وهدفها الأكبر هي إقامة العدل وإرساء مبدأ الشراكة، والتخلص من الاستبداد والاستئثار والفساد، وبالتالي لسنا في وارد تصفية الحسابات مع أي مكون سياسي، ولسنا بصدد الثأر والانتقام من أي طرف ولا من أي مكون، كما أن ثورتنا تعبر عن كل اليمنيين بكل مذاهبهم وفئاتهم ومكوناتهم، واليوم فإني أدعوا جميع المكونات والقوى إلى تجسيد قيم التسامح والتعاون فمسؤوليتنا جميعاً واحدة وهي بناء دولة عادلة والبلد يتسع للجميع، قلوبنا مفتوحة وأيدينا ممدودة إلى كل المكونات بلا استثناء.

**ثانياً**: نؤكد على ضرورة التنفيذ لاتفاق الشراكة الوطنية الموقع الذي لبى المطالب الشعبية، وأسس لصيغة سياسية ووطنية جديدة قائمة على أساس الشراكة بدلاً من الإقصاء، وتضمن مضامين ذات أهمية كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي، وفيما يتعلق بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وتنفيذ هذا الاتفاق من الجميع بالتأكيد سيكفل بإذن الله تصحيح المرحلة الانتقالية وبناء الدولة العادلة المنشودة، ويحقق الاستقرار السياسي في البلد، كما أن هذا الاتفاق صار عقداً اجتماعياً وسياسياً ملزماً لكل الأطراف، ولقي ترحيباً على المستوى الإقليمي والدولي.

**ثالثاً**: إن كل ما يريده شعبنا هو أن يعيش بحرية وكرامة وأمن واستقرار، وأن ينعم بخيراته وثرواته ومقدراته، وأن يتخلص من حالة البؤس والحرمان التي سببها إهدار ثرواته وموارده، وهو على المستوى الخارجي ينشد أحسن وأطيب العلاقات مع كل محيطه العربي والإسلامي، وهو يحترم بإعزاز كل الروابط التي تجمعه بكل الدولة العربية والإسلامية وفي مقدمتها دول الجوار، وهو مستعدٌ في الإسهام إيجاباً في السياسة الخارجية فيما يعزز التفاهم والإخاء، ويعزز الأمن والاستقرار، وبلدنا لا يشكل تهديداً في إطاره العربي والإسلامي، ولكنه كذلك يصر على أن تحترم إرادته وسيادته واستقلاله، وهو على المستوى الدولي رسم سياسته الإيجابية في إطار مخرجات الحوار الوطني.

**رابعاً**: أتوجه إلى أبناء شعبنا اليمني العظيم أن يقيموا صلاة الجمعة بشكل عظيم ومشرف، جمعة للنصر وتأكيد وإصرار على استكمال ما تم الاتفاق عليه حتى يصبح قيد التنفيذ، ونؤكد أننا سنعمل على أن تكون المرحلة القادمة مرحلة مستقرة بإذن الله.

وأتوجه إلى أحبائنا وأعزاءنا من سكان صنعاء أن يكونوا مطمئنين إن شاء الله على الوضع الأمني وأن يساهم الجميع هناك في تعزيز الاستقرار الأمني، كما أتوجه أيضاً إلى المؤسسة الأمنية والعسكرية أن تقوم بواجباتها جبناً إلى جنب مع السكان ومع اللجان الشعبية في إرساء الأمن والاستقرار لمواجهة أي مؤامرات تستهدف النيل من أمن واستقرار العاصمة أو البلد.

أحذر أيضاً من أي مؤامرة تستهدف المؤسسة العسكرية في الألوية المتواجدة في سائر المحافظات ومنها مأرب ومنها أيضاً محافظة البيضاء، حيث نشم هناك رائحة مؤامرة تستهدف النيل من الألوية العسكرية الموجدة هناك وتسليمها إلى قوى الإجرام من القاعدة وغيرها.

وأتوجه إلى شعبنا اليمني العظيم مجدداً بالمباركة والتهنئة على ما منَّ الله به عليه من نصر، وأشد على أيدي شعبنا اليمني العظيم أن يستشعر دائماً مسؤوليته تجاه نفسه والعاقبة للمتقين.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

# بيان موقف أنصارالله من تشكيل حكومة خالد بحاح٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

وقف المجلس السياسي لأنصار الله على التشكيل الحكومي الذي أعلن عنه مساء أمس؛ وإذ نشدد على أهمية الإلتزام بكافة بنود اتفاق السلم والشراكة الوطنية وما اتفق عليه المستشارون في هذا الصدد فإننا نؤكد بأن هذا التشكيل كان مخيباً للآمال كونه لم يلتزم بالمعايير المتفق عليها حيث اشتملت على عدد من الاسماء التي لا تنطبق عليها هذه المعايير وعملت على إعادة إنتاج بعض الوجوه والدفع بأخرى على الرغم من تورطها في ملفات فساد البعض منها لدى الأجهزة الرقابية.

ونشير إلى أن هذا التشكيل يعد مخالفة لاتفاق السلم والشراكة الوطنية وعرقلة واضحة لمسار العملية السياسية لحساب مصالح خاصة وضيقة، ويعكس عدم الجدية في تنفيذ استحقاقات المرحلة وعدم استشعار حساسية الوضع الذي يمر به البلد والحاجة إلى سد الفراغ القائم عبر التسريع بتشكيل الحكومة وفقا للآليات والمعايير المتفق عليها دون إلتفاف أو تجاوز.

وإذ نؤكد على وجوب الإلتزام بما نص عليه اتفاق السلم والشراكة الوطنية وخطورة أي محاولات للإلتفاف عليه فإننا نشدد على ضرورة تعديل هذه التشكيلة وإزاحة من لم تنطبق عليه المعايير المنصوص عليها وفي مقدمتها الكفاءة والنزاهة والحيادية في إدارة شؤون البلاد، ومن عليهم ملفات فساد.

وبخصوص إقدام مجلس الأمن مساء يوم أمس على فرض عقوبات بحق مواطنين يمنيين فإننا نؤكد أن هذه الخطوة تمثل استفزازاً صارخاً لمشاعر اليمنيين وتدخلاً سافراً في شؤونهم الداخلية وتأتي بهدف تأزيم الأوضاع وعرقلة العملية السياسية وتنفيذ اتفاق السلم والشراكة الوطنية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني خاصة بعد ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر التي أطاحت ببعض القوى الفاسدة المتحالفة مع تلك القوى الدولية التي كانت وراء هذه العقوبات والتي وجدت معها أبناء شعبنا اليمني العظيم مصرا على بناء دولته العادلة والمستقلة.

كما نؤكد أن هذه الخطوة إنما أتت بالدرجة الأولى على خلفية الهزائم والضربات الكبيرة التي تعرض لها تنظيم ما يسمى بالقاعدة في أكثر من منطقة في البلد خلال الأسابيع الماضية كما تعبر عن حالة الانزعاج الشديد لدى الإدارة الأمريكية وحلفائها من تلك الإنجازات وبالتالي فإنها تأتي في إطار عملية إسناد واضحة لعناصر هذا التنظيم من قبل تلك القوى التي تخشى أن تفقد ورقتها الأكثر ربحا في البلد والتي عملت على صناعتها منذ سنوات بغرض استخدامها كذريعة ومبرر للتدخل في البلد على كل المستويات السياسية والأمنية والعسكرية وهي بهذه الخطوة تسعى إلى محاولة إرباك المشهد وتخفيف الضغط على تلك العناصر وتسعى إلى إرهاب أبناء الشعب اليمني من الاستمرار في التصدي لها، وهذا يعتبر من أكبر الدلالات التي تؤكد بأن هذه العناصر تتحرك بدعم أجنبي وعلى وجه الخصوص من قبل الإدارة الأمريكية التي كان لها الدور الأبرز في إقدام مجلس الأمن على هذه الخطوة، وعليه فإننا نؤكد رفض أبناء شعبنا اليمني الأبي الشديد والقاطع لمثل هذه الخطوات وإدانتنا واستنكارنا البالغين لها ونؤكد أنها لن تثنينا عن المضي في بناء دولة اليمن الجديد واستعادة قراره وحفظ كرامته وسيادته واستقلاله.

صادر عن المجلس السياسي لأنصار الله

بتاريخ ١٥/ محرم /١٤٣٦هـ الموافق ٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٤م

# الإعلان الدستوري الصادر عن اللجنة الثورية ٦شباط فبراير ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب اليمني العظيم نزولاً عند رغبتك وتنفيذاً لإرادتك الحرة التي تجسدت جلياً في الدعم المستمر للثورة ومسيرات التأييد في مختلف المدن والمديريات وفي المؤتمر الوطني الموسع المنعقد في العاصمة صنعاء خلال الفترة ٩-١١ ربيع الثاني ١٤٣٦ الموافق ٣١/يناير - ١ فبراير ٢٠١٥م وما تضمنه البيان الصادر عن المؤتمر من مهلة للقوى السياسية للوصول الى اتفاق يخرج البلاد من الحالة الراهنة، وتفويض للجنة الثورية باتخاذ الإجراءات الفورية لترتيب أوضاع سلطات الدولية وما تبعه من تأييد لجماهير الشعبية الحاشدة في معظم محافظات الجمهورية المؤيدة لما خرج به المؤتمر الوطني الموسع وخلال المهلة التي منحت للقوى السياسية بذلت المكونات السياسية المؤمنة بثورة ال١١ من فبراير وال٢١ من سبتمبر جهوداً مضنية لاحتواء الموقف، واقناع المكونات السياسية بمبدأ السلم والشراكة للخروج بالوطن من الفراغ الذي خلفته الاستقالة المفاجئة وغير المبررة لرئيس الجمهورية والحكومة.

ولكن تلك الجهود قوبلت بالتعطيل والرفض والتنصل عن المسؤولية الوطنية واستمرت بعض المكونات في نهجها الانتهازي وتفريطها بالمصلحة الوطنية العليا متجاوزة المدة المحددة لها في البيان الصادر عن المؤتمر الوطني الموسع في تحد صريح للثورة وإرادة الشعب اليمني العظيم واضعة الشعب أمام خيار الوقوع في مخاطر سياسية واقتصادية وامنية واجتماعية نتيجة الفراغ التي تصر على استمراره نكاية بهذا الشعب وثورته ومكتسباته.

وهو ما استوجب من قيادة الثورة القيام بمسؤولياتها الوطنية استنادا إلى تفويض الشعب والقوى الوطنية الثورية، وتنفيذا لإرادة الشعب اليمني الذي عانى من جور حكامه واستهتارهم بمصلحته العليا وبكرامته وحقوقه وحرياته وتفريطهم في وحدته وسيادته وأمنه واستقراره، قررت قيادة الثورة النهوض بتلك المسؤولية الجسيمة وهي مسؤولية اخراج الوطن من الوضع الراهن والسير به قدما الى آفاق الحرية والكرامة ليكون له موطئ قدم ثابته في ركاب الشعوب المتحررة.

إن الثورة عازمة على تحقيق حياة كريمة لجماهير الشعب والقضاء على الفساد وفق استراتيجية وطنية فاعلة وإصلاح نظام الوظيفة العامة وإزالة الاختلالات في العدالة المجتمعية ورفع المظلوميات وإصلاح المؤسستين الأمنية والعسكرية على أسس وطنية وأيضاً إعادة الثقة والاعتبار لهاتين المؤسستين وتحسين معيشة منتسبيها وتحقيق الأمن في المجتمع ومواجهة القوى الاجرامية التكفيرية والقوى المتحالفة معها والداعمة لها وبناء مجتمع يمني قوي متماسك لا يقصى أحد من ابنائه وتياراته وإنهاء حالات الصراع والانقسام والتمزق فالوطن يتسع لكافة ابنائه وينتظر منهم جميعا ودون استثناء الإسهام في إعادة بناءه والعمل على تحقيق رفعته وتقدمه ورخائه والمحافظة على أمنه وسيادته واستقلاله.

أيها الشعب اليمني العظيم لقد عاهدنا الله وهو على ما نقول شهيد على أن نبذل نفوسنا في سبيل اسعاد بلادنا واعلاء الراية فعليكم انكار ذواتكم وان تبذلوا من أموالكم وأنفسكم وجهودكم ما يضمن لوطنكم القوة والسعادة والرخاء والمجد متحديين كل الصعوبات والمؤامرات متكاتفين متعاونين مع الوطن فالوطن واحد والهدف واحد والشعب واحد ولتكن الفترة الانتقالية التي ينظمها هذا الإعلان فاتحة عهد جديد ينتقل الوطن من خلالها إلى بر الأمان.

وعليه فان قيادة الثورة تصدر باسم الشعب هذا الإعلان الدستوري المنظم للفترة الانتقالية:

مادة ١. يستمر العمل بأحكام الدستور النافذ ولا تتعارض مع احكام هذا الإعلان.

مادة ٢. ينظم الإعلان قواعد الحكم خلال المرحلة الانتقالية.

مادة ٣. الحقوق والحريات عامة مكفولة وتلتزم الدول بحمايتها.

مادة ٤. تقوم السياسة الخارجية للدولة على أساس الإلتزام بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، واعتماد الوسائل السليمة والسلمية سبيلا لحل المنازعات والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة بما يحفظ سيادة الوطن واستقلاله وأمنه مصالحه العليا.

مادة ٥. اللجنة الثورية العليا هي المعبر عن الثورة وتتفرع عنها اللجان الثورية في المحافظات والمديريات في انحاء الجمهورية.

**المجلس الوطني الانتقالي**

مادة ٦. يشكل بقرار من اللجنة الثورية مجلس وطني انتقالي عدد اعضائه ٥٥١ عضوا يحل محل مجلس النواب المنحل ويشمل المكونات غير الممثلة فيه ويحق لأعضاء مجلس النواب المنحل حق الانضمام إليه.

مادة ٧. تحدد اللائحة الداخلية للمجلس نظام عمله وحقوق وواجبات اعضائه.

مادة ٨. يتولى رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية مجلس رئاسة مكون من ٥ أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني وتصادق عليه انتخاباتهم اللجنة الثورية.

مادة ٩. تحدد اللائحة الداخلية للمجلس نظام عمله وحقوق وواجبات اعضائه.

**الحكومة الانتقالية:**

مادة ١٠. يكلف مجلس الرئاسة من يراه من أعضاء المجلس الوطني أو من خارجه بتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية.

**احكام عامة وختامية:**

مادة ١١. تختص اللجنة الثورية باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الضرورية لحماية سيادة الوطن وضمان أمنه واستقراره وحماية حقوق وحريات المواطنين.

مادة ١٢. تحدد اختصاصات المجلس الوطني ومجلس الرئاسة والحكومة بقرار مكمل للإعلان تصدره اللجنة الثورية.

مادة ١٤. تلتزم سلطات الدولة الانتقالية خلال مدة اقصاها عامان بالعمل على إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية وفق مرجعيتي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل واتفاق السلم والشراكة الوطنية، ومنها مراجعة مسودة الدستور الجديد وسن القوانين التي تتطلبها المرحلة التأسيسية والاستفتاء على الدستور تمهيدا لانتقال البلاد الى الوضع الدائم وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية وفقا لأحكامه.

مادة ١٥. تستمر التشريعات العادية نافذة مالم تتعارض صراحة أو ضمناً مع نصوص هذا الإعلان.

مادة ١٦. يعد هذا الإعلان نافذاً من تاريخ صدوره.

صدر بالقصر الجمهوري بالعاصمة صنعاء بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ الموافق ٦شباط فبراير ٢٠١٥م

# رسالة السيد عبد الملك الحوثي الى اللجان الشعبية والثورية..

الحمد لله رب العالمين وصلوات الله وسلام الله على خاتم انبياءه محمدٍ وعلى آله الطاهرين ورضي الله عن صحبته المنتجبين.

الأخوة الأعزاء في اللجان الشعبية واللجان الثورية السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وابارك لكم قدوم شهر ربيع الأول الذي يحمل ذكرى مباركة وهي ذكرى مولد رسول الله محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين ورحمةً للعالمين بشيراً ونذيراً وداعياً الى الله بأذنه وسراجاً منيراً، لأنفاذ البشرية من الطاغوت والظلم والهوان والضلال والخسران، وإخراج الناس من الظلمات الى النور، وتحرير الإنسان من ذل العبودية إلى عز العبودية لرب العباد، ولأقامه العدل ونشر الخير ودفع الشر ومواجهة الفساد، ولتتميم مكارم الأخلاق وحميد الصفات ومعالي الأمور بما يكفل للإنسان القيام بمسؤوليته في الحياة خليفةً للأرض فيعمرها منطلقاً من تلك المبادئ العظيمة ومستنداً إلى تلك القيم الرفيعة، وتلك الأخلاق الكريمة، بما يتحقق له به السمو والعزة والكمال الإنساني والخير في الدنيا والآخرة، وتجسيد عبوديته لله، وشهادته بكماله، ولا شك أنه بقدر ما ابتعدت الأمة الإسلامية عن كثير من تلك المبادئ والقيم والأخلاق في واقعها العملي بقدر ما خسرت وخسرت معها البشرية في العالم لدرجة انه وصل حال الأمة التي قال الله لها ) كنتم خير أمةٍ اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) إلى وضعية سيئة للغاية فأصبحت ساحة مفتوحة للمنكر والتظالم والبؤس وتحت هيمنة الظالمين.

ولكن بفضل الله وبتوفيقه فقد استفاقت الأمة وأدركت خطورة الوضع الذي هي فيه، وبدأ الأحرار والشرفاء والغيورون على دينهم وأمتهم التحرك الفاعل الكبير كما هو الحال في ثورة شعبنا اليمني العظيم يمن الأيمان والحكمة، الذي يسعى للخلاص من الظلم، وإزاحة الفساد والفاسدين ومواجهة المجرمين واحقاق الحق وإقامة العدل، وانطلاقاً من مبادئه وقيمه وأخلاقه واحساساً بالمسؤولية كما هو أيضاً احساس بالمعاناة والمظلومية والحرمان.

وأنتم في اللجان الشعبية لشعبنا اليمني العظيم يده الضاربة والقوية مهمتكم الأساسية هي العمل بكل ما تستطيعون لإنجاح ثورته وتحقيق اهدافه والدفاع عنه من كل الأيادي الإجرامية التي يعتمد عليها الخارج لاستهدافه، وأن تبذلوا الجهد لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على حياة الناس وممتلكاتهم ومقدرات ومؤسسات وامكانات الدولة التي هي ملك للشعب اليمني وليست ملكاً للفاسدين ولا للعابثين ولا للمجرمين الظالمين، والخلاصة أن مهمتكم الرئيسية الحفاظ على شعبنا اليمني العظيم وحماية ثورته وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار ومواجهة الأشرار المستهدفين للشعب وللثورة من المستبدين والفاسدين والمجرمين.

والآن فإن شعبنا اليمني العظيم يصر على استمرارية الثورة في مساراتها الثلاث:-

• **الأول**: مكافحة الفساد للحفاظ على أموال وثروات الشعب وإصلاح الاقتصاد المدمر والمستنزف من جانب الفاسدين الذين اتفقوا مع الخارج على نهب ثروات البلد وتدمير اقتصاده وتجويع شعبه.

• المسار **الثاني**: العمل على تحقيق الأمن والاستقرار من خلال مواجهة الأشرار والمجرمين الذين يرتكبون أبشع الجرائم بحق شعبنا اليمني ويستهدفون المواطنين والجيش والأمن والمصالح العامة للشعب، ومن خلال التعاون مع الشرفاء والأحرار في الجيش والأمن على تطهير المؤسسة العسكرية والأمنية من المندسين والمخترقين لها من أذيال علي محسن وعملاء الخارج، والسعي لتقوية المؤسسة العسكرية والأمنية ودعمها لاستعادة دورها المهم والقيام بمسؤولياتها الأساسية في الدفاع عن الشعب وحماية البلد وتخليصها من الوضعية لسابقة التي كانت فيها بعيدة عن الشعب وخاضعة لولاءات شخصية وحزبية.

لقد آن الأوان وحان الوقت لأن يكون الجيش دائماً مع الشعب وقد أثبت جيشنا اليمني ذلك في موقفه المشرف والمتميز لصالح ثورة الشعب ومطالبه، وكان الشرفاء والأحرار من أبناء الجيش والأمن جنباً إلى جنب مع بقية المواطنين في الساحات والمظاهرات إضافة إلى الموقف المشرف والعزيز للجيش في رفضه أن يتدنس بجريمة العدوان على أبناء شعبه في المظاهرات والاعتصامات ووضوح موقفه في يوم ٢١ سبتمبر في وقوفه إلى جانب الشعب والثورة، وبهذا التعاون وبهذه الروحية وبهذا الوعي تحققت إنجازات مهمة، لذلك يجب أن يبقى هذا التعاون المشترك لاستكمال بقية الإنجازات إلى حين خروج الشعب إلى بر الأمان وتجاوز مرحلة الخطر.

* المسار **الثالث**: هو فرض الشراكة من أجل إسقاط الاستبداد السياسي وإنقاذ مؤسسات الدولة من انفراد قوى النفوذ بها والتي تستغلها اسوى استغلال لصالح أطماعها ورغباتها بعيداً عن خدمة الشعب وبناء البلد، حتى تحولت الوظيفة العامة إلى مغنمٍ لتلك القوى بعيداً عن الكفاءة والنزاهة والمسؤولية.

لقد تضمن اتفاق السلم والشراكة الذي وقعته القوى السياسية واعترف بها العالم نصوصاً مهمة على المستوى السياسي، حيث أنه يفرض الشراكة ويهيئ لبناء دولةٍ حقيقيةٍ لليمنيين كل اليمنيين وليس لصالح حزبٍ أو جماعةٍ على حساب كل الشعب، ونصوصاً مهمة على المستوى الاقتصادي، ولكن البعض من بقايا الفاسدين وحماة الفساد يحاولون الإلتفاف على تلك النصوص وما تضمنته من استحقاقات مهمة وهذا لا يمكن أن يسمح به شعبنا اليمني ولو اضطر إلى اتخاذ خطواتٍ حازمة وصارمة وآخر الدواء الكي والاعتماد على الله نعم المولى ونعم النصير.

وقد تحرك شعبنا اليمني العظيم من بداية ثورته على هذا الأساس كل رهانه واعتماده على الله القوي العزيز (وما الله يريد ظلماً للعالمين).... (إن الله يحب المتوكلين)... ( ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل. إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذابٌ اليم)...

وهنا نقدم هذه النقاط المهمة والأساسية التي نرجو الاستفادة منها:

١) حافظوا على أخلاق ثورتنا المباركة في تعاملكم مع الناس فانتم تبذلون جهداً كبيراً للحفاظ على الأمن ولكن احذروا المندسين والسيئين الذين يحاولون التشويه للثورة ولجانها الشعبية، من خلال سوء التعامل مع الناس أو الاعتداء على بيوت أو ممتلكات الأبرياء أو ترويع أطفال ونساء إلى غير ذلك من التصرفات السيئة التي هي بعيدة عن أخلاق شعبنا المسلم، ولذلك كونوا منتبهين وحذرين من أولئك السيئين ولا تسمحوا لهم بتحقيق

أهداف أعداء الشعب والثورة وتذكروا أنكم تنتمون إلى أخلاق دينكم العظيم وأن الله يقول ( وقولوا للناس حسناً) ويقول (واحسنوا إن الله يحب المحسنين)... وفي نفس الوقت كونوا حذرين من قوى الاجرام والعدوان ومن دون تهور أو أضرار بالأبرياء، واحذروا كذلك من الذين يحاولون أن يندسوا بينكم للاستقواء بكم والانتقام من خلالكم من آخرين في تصفية حسابات شخصية أو أغراضٍ خارجة عن الثورة وأهدافها فلا تسمحوا بذلك ولا تنخدعوا لهم أبداً وكونوا متثبتين ومنتبهين تجاه أي إجراءات أو تصرفات.

٢) كونوا منظمين وأكثر من ذلك تنظموا بشكل أفضل بما يجعلكم جاهزين لأي احتمالات أو مواقف أكبر واحذروا العشوائية والفوضى فهي مدخل وثغرة للمستغلين والمخربين.

٣) لا تتدخلوا في قضايا الناس بشكلٍ عشوائي واتركوا للجان الاجتماعية أن تعمل على حل مشاكل الناس بالتراضي والود وما كان يحتاج إلى قضاء فهو إلى القضاء ولكم أن تعملوا على منع الاقتتال والت ظالم في مناطق انتشاركم دون الفصل في القضايا إلا من ذوي المعرفة والفهم بأمور الشرع والعرف بالتراضي وإلا فإلى القضاء كما سبق وبمراعاة أخلاق الإسلام في التعامل مع الناس فلا ينبغي أبداً اقتحام البيوت أو الاستدعاء ليلاً أو نحو ذلك من التصرفات المسيئة للأخلاق والقيم.

٤) فيما يخص الجانب الأمني يجب مراعاة حرمة البيوت وحرمة الممتلكات أما البيوت التي هي أوكار لخلايا اجرامية أو تستخدم للاعتداء منها بأطلاق النار على الناس مع التأكد من ذلك فيجب العمل بقدر الجهد على التعامل معها بحكمه بما يحفظ حياة الأطفال والنساء إن كان فيها أحداً منهم.

٥) اعملوا على التعاون فيما بينكم وبين الجيش والأمن وأن يكون الإخاء والتفاهم والتعاون قائماً فيما بينكم وبينهم.

٦) استعينوا بالله وتوكلوا على الله كما قال تعالى (وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين) وقال تعالى (ومن يتوكل على الله ان الله بالغ أمره).... واحتسبوا الأجر والفضل من الله سبحانه وتعالى فأنتم تقومون بعملٍ عظيم ومع التقوى وحسن النية والإخلاص لله والخدمة للشعب فان هذا العمل الذي أنتم فيه من أعظم الأعمال قربةً إلى الله ويكفيكم شرفاً أنكم تعملون على إقامة العدل وإزاحة الظلم والفساد استجابةً لله القائل في كتابه الكريم(يأيها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط)....

وختاماً فعليكم بتقوى الله والتآخي فيما بينكم والإحسان إلى الناس والحذر من المجرمين... وأسال الله أن يعينكم ويوفقكم وينصركم ويبلغ شعبنا العظيم ما يأمل من إقامة العدل والخلاص من الظلم والظالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

اخوكم/ عبد الملك بدر الدين الحوثي ١ ربيع الأول ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٤م

## بيان اللجان الشعبية حول توقيف بن مبارك ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م

شعبنا اليمني العظيم.. فيما كانت الآمال عريضة بمستقبل أكثر أمناً واستقراراً وذلك عقب انتصار ثورة الحادي والعشرين من سبتمبر، بما أظهرته من القيم الإنسانية الخالدة وذلك بتوقيع اتفاق السلم والشراكة مع بقية الأطراف السياسية، إيمانا بمبدأ الشراكة في إدارة شؤون البلد، والرغبة الحقيقية في تجاوز مرحلة ما قبل الحادي والعشرين من سبتمبر؛ إلا أننا وبعد مضي قرابة الأربعة أشهر من توقيع ذلك الاتفاق المصنوع بأيد يمنية خالصة لأول مرة في تاريخ اليمن، وما مثل ذلك من بداية جادة لاستعادة الجمهورية اليمنية ألق الاستقلال الكامل عن التدخلات الخارجية... نجد اليوم تلك القوى وللأسف الشديد لم تغادر بعد عقلية نظام الاستبداد القائم على الفساد المالي والإداري، واستخدام المجرمين أدوات في مواجهة الآخرين، والتهرب عن المسؤولية، وعدم الوفاء بأي إلتزامات.

وبشأن بنود اتفاق السلم والشراكة فإن عنوانه كاف للدلالة على ماتضمنه من تأكيد على أن كافة الإجراءات المطلوب تنفيذُها في المرحلة الانتقالية لا بد أن تكون بالتوافق، ومن ذلك قضية «شكل الدولة»، بطريقة تلتزم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.. لكننا نفاجأ بأن جهات نافذة داخل الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني سعت إلى تمرير مسودة للدستور ارتكبت فيها مخالفات عدة منها:

- أنها دون توافق كافة القوى السياسية الموقعة على اتفاق السلم والشراكة.

- مخالفة لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

- متبنية رؤية أحادية للدستور إرضاء للخارج ضمن مشروع يهدف إلى تفكيك البلاد إلى كنتونات متقاتلة.

وعليه: وأمام مثل تلك المخالفات فإن إقدام اللجان الشعبية على توقيف أحمد عوض بن مبارك كانت خطوة اضطرارية لقطع الطريق أمام أي

محاولة انقلاب على اتفاق السلم والشراكة، مع التأكيد على أن هناك سلسلة إجراءات خاصة ستقوم بها اللجان الشعبية حتى ترعوي تلك القوى عن غيها، وتتوقف عن ممارساتها الاجرامية بحق الشعب حاضرا ومستقبلاً، وعلى الرئيس عبدربه منصور هادي أن يدرك حساسية الوضع

حتى لا يكون مظلة لقوى الفساد والإجرام.

كما نعاهد شعبنا اليمني العظيم أن نظل على ما عهدنا عليه من الوفاء لثورة الحادي والعشرين من سبتمبر، وإعلاء المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، آملين من الجميع التعاون المسؤول والجاد لضمان تجاوز بلادنا هذه المرحلة من تاريخه المعاصر.

١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م

# اللجنة الثورية تعلن التعبئة العامة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥م

عقدت اللجنة الثورية العليا اجتماعا مشتركا مع اللجنة الأمنية العليا اليوم في دار الرئاسة.

وصدر عن الاجتماع البيان التالي:

وقفت اللجنة الثورية العليا في اجتماعها المشترك مع اللجنة الأمنية العليا اليوم في دار الرئاسة، أمام أهم المستجدات السياسية والميدانية في الساحة الوطنية وتداعياتها الخطيرة على حياة المواطنين وما ارتكبته التنظيمات الإرهابية من جرائم بحق المواطنين مدنيين وعسكريين في العاصمة صنعاء وفي محافظتي عدن ولحج وما تعرضت له مؤسسات الدولة ومعسكرات القوات الخاصة من عمليات نهب منظم من جانب العناصر الإرهابية تحت غطاء ما يسمى باللجان الشعبية.

وإدراكاً من اللجنة الثورية العليا لخطورة الوضع الأمني في البلد وما يتطلبه من يقظة كاملة لما يحاك من مؤامرات خارجية ضد الوطن وانطلاقا من واجبات اللجنة الثورية العليا في حماية أمن واستقرار الوطن وحماية حياة المواطنين من جرائم القوى الإرهابية، نظراً لحالة الحرب المفروضة على الشعب اليمني على كافة المستويات.. فإن اللجنة الثورية العليا تعلن حالة التعبئة العامة وتوجه المؤسستين الأمنية والعسكرية بالقيام بواجباتها في التصدي لهذه الحرب القذرة التي لم يراع منفذوها وممولوها المحرضون عليها أبسط القيم الإنسانية والأخلاقية في حق أبناء الشعب اليمني.

واللجنة إذ تعلن هذا القرار لتدعو أبناء الشعب اليمني الأبي في كافة المناطق إلى التكاتف والتعاضد والتعاون مع أبناء القوات المسلحة والأمن في مواجهة القوى الإرهابية في كافة أرجاء الوطن.

كما تدعو اللجنة الثورية العليا القوى السياسية إلى دعم ومساندة اللجنة الأمنية العليا في أداء المهام المنوطة بها في حماية وحدة الوطن وسيادته وأمنه واستقراره.

صادر بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٥م

# خطاب الرد على العدوان ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م

أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ الملكُ الحَقُّ المُبين، وأشهَدُ أن سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه، خاتمُ النبيين، صلواتُ الله وسلامُه عليه وعلى آله الطاهرين، ورضي الله عن صَحْبِهِ المنتجبين،

السَّلَامُ عَلَى شَعْبِنَا اليَمَنِيِّ العزيز، السَّلَامُ عَلَى شَعْبِنَا اليَمَنِيِّ العظيم، السَّلَامُ عَلَى شَعْبِنَا اليَمَنِيِّ الصامد الصابر، السَّلَامُ عَلَى شَعْبِنَا اليَمَنِيِّ الأبي الثابت، السلام عليكم أيها الإخوة والأخوات ورحمة الله تعالى وبركاته، وعزاؤنا بكل إعزاز وأسىً لكل أسر الشهداء، ونسأل الله الشفاء العاجل للجرحى.

اليومَ تجلت الحقائقُ وكُشف المستورُ وحَصْحَصَ الحق وكُشفت قوى الشر والإجْرَام عن نفسها وأبدت وجهَها القبيحَ البشعَ بعدَ طول تستُّرٍ وتَخَفٍّ وراءَ أدواتها وأقنعتها من أياديها الإجْرَامية الخبيثة المتمثلةِ في القاعدة وداعش.

من واشنطن أعلن السفيرُ السعوديُّ الحربَ الغاشمةَ والظالمةَ على شعبنا اليَمَني العظيم، ودخلت إلى مسرح الأحداث تلك القوى الباغيةُ والآثمةُ والظالمة والمجرمة بشكل مفضوح ومكشوف وبكل طغيان وتعنُّت ووحشية وإجْرَام، هكذا بدون مقدمات بدون مبررات تدخل تلك القوى إلى مسرح الأحداث، معلنة عدوانها على شعبنا اليَمَني العظيم ومباشرة.

هذا العدوان ابتداء بغارات جوية ظالمة استهدفت العاصمة صنعاء ليكون أول ضحاياها من المدنيين من الأطفال والنساء المظلومين، وهكذا تستهدف أيضاً مؤسسات الدولة، تستهدف المعسكرات، تستهدف المنشئات الحيوية لهذا البلد التي هي ملك للشعب كُلّ الشَّعْب، واستهدافها استهدافٌ للشعب كُلّ الشَّعْب ولليَمَن كُلّ اليَمَن، تستهدف المطارات، وتستهدف غيرها من المنشئات الحيوية.

هذا العدوانُ الإجْرَاميُّ الظالمُ الغشومُ الآثمُ لا مبرِّرَ له على الإطلاق، وأمام مرأى ومسمَع العالم في هذا الزمن الذي للأسف غابت فيه العدالةُ وطغت فيه قوى الشر بهيمنتها ونفوذها في العالم بكل بشاعة وبكل وقاحة بكل إجْرَام، يعلنون عن عدوانهم على هذا البلد.

القوى المعتدية كما قلنا عنها هي قوى الشر على رأسها أمريكا التي وجهت وأمرت وأذنت وخطَّطت وقدمت كما تقول هي الدعم اللوجستي والدعم المخابراتي، ثم في طليعة القوى الإجْرَامية المعتدية النظام السعودي المجرم الظالم الغشوم، جار السوء الذي لا يحترمُ حَقَّ الجوار ولا يحترم هذا الشَّعْب العزيز الذي لم يسبق له سابقةُ سوء تجاه جيرانه، ولم يسبق له أبداً أن مثَّلَ خطراً على شعوب هذه المنطقة المجاورة له، هو شعبٌ كريمٌ شعبٌ عزيزٌ شعبٌ شهد له الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يمن الإيمان ويمن الحكمة، في مقابل أن قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا النظام فيما يدللُّ عليه من دلائل وقيمة تؤشرُ من إشارات تجاه نظام ظالم فاسد وتوجه غشوم آثم ينبع من تلك المنطقة وصف بأنه قرنُ الشيطان.

قرن الشيطان:

اليوم قرنُ الشيطان يستهدفُ يمَنَ الحكمة والإيمان، قرن الشيطان يستهدفُ المنطقة بكلها لإثارة الفتن والحروب، قرن الشيطان يستهدفُ اليَمَنَ لإثارة النزاعات أولاً، ثم بالاستهداف المباشر ثانياً، قرن الشيطان الذي لعب أسوء الأدوار في المنطقة أولاً من خلال ماله، تلك النعمة التي لم يشكر الله عليه فبددها فيما يثير الفتن وفيما يثير الحروب فيما يثير النزاعات، بددها وهو يسهم بشكل مباشر في سفك الدماء، وهو يسهم بشكل مباشر لإثارة العداوات والبغضاء والكراهية، وهو يسهمُ بشكل مباشر لإفقاد شعوب المنطقة الأمن والاستقرار، وإحراقها بكل أشكال الفتن، قرن الشيطان اليوم بدا أمام شعوب المنطقة وأمام شعبنا اليَمَني العظيم وهو يحاول أن ينطح هذا الشَّعْب، ولكنه قرن هش يمكن أن ينكسر قال الله تعالى: «إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا».

العدوان جاء بإرادة أمريكية ورغبة إسرائيلية:

إن هذه القوى الظالمة وعلى رأسها جارُ السوء هذا النظام الظالم الغشوم وهي ترتكبُ هذه الجرائم بحقِّ شعبنا اليَمَني العظيم وتنفذُ هذا العدوانَ إنما هي تنفذُ إرادة أمريكيةً ورغبةً إسرائيليةً، إسرائيل التي قالت إنها أول القلقين بما يجري في اليَمَن وتعني به الثورةَ الشَّعْبية، إسرائيلُ التي قالت مؤخراً إنها تلتقي مع النظام السعودي في مصالح مشتركة، أية مصالح مشتركة هذه تجمعُ النظامَ السعودي الغَشُوْمَ مع إسرائيل بكل ما تمثِّلُهُ إسرائيلُ من إجْرَاميةٍ ووحشية وخطورة على عالمنا الإسلامي ومنطقتنا العربية؟!.

هذا العدوانُ غيرُ المبرر هو يكشفُ عن حقيقة تلك القوى الظالمة والمجرمة عن بشاعتها عن سوئها عن عدوانيتها عن غطرستها عن استكبارها عن حقارتها وهي تتَحَرّكُ كأدواتٍ رخيصةٍ قذرة لصالح أمريكا ولصالح رغبات إسرائيل، عن حقارتها وبشاعتها وإجْرَاميتها ولا إنسانيتها وهي تستهدف شعباً عزيزاً عظيماً كريماً، تستهدف فيه أطفاله ونساءَه ورجاله وكباره وصغاره، تستهدفُ حياته تستهدف أمنه تستهدف اقتصاده وتستهدف أرضه أيضاً.

هذه القوى الطاغية والمستكبرة والمتفرعنة والتي رأت في أمريكا إلهاً تعتمدُ عليه وتلتجئ إليه وتنفذُ إرادته وتودد إليه بأي ثمن، وبذلك تَحَرّكت متغطرسة، محاولة أن تستغلَّ طبيعةَ الوضع القائم في بلدنا الوضع الذي يعيشه، مشاكل كثيرة نتيجة أدواتها التي كانت تشتغل في هذا البلد أدواته المتمثلة في القاعدة والدواعش وأخواتها، أدواتها المتمثلة ببعض القوى السياسية التي سعت إلى التعطيل السياسي المضر لهذا البلد، أدواتها التي تطبل حتى لعدوانها على البلد على المستوى الإعلامي، تطبل للمعتدي على البلد على الشَّعْب على الوطن، تطبل وتبدي ارتياحها وتأييدها، هكذا هو حال كُلّ العملاء وحال كُلّ الخونة في كُلّ البلدان وليست حالة جديدة ولا غريبة في بلدنا أن يكون فيه خونةٌ وأن يكون فيه عملاء بالمال وبالمكاسب السياسية والمادية، يعملون أي شيء لصالح المعتدي الأجنبي مهما كانت أهدافه ومهما كانت نواياه ومهما فعل بهذا الشَّعْب العزيز والعظيم.

ماذا يريدون من هذا البلد؟:

ماذا يريدون من هذا البلد؟! ماذا يريدون من هذا الشَّعْب وهم يعتدون عليه وهم يعلنون الحربَ عليه وهم يعلنون الحصارَ عليه وهم يعدون لغزوه واحتلاله؟!، ما الذي يريدونه؟!، هل فعل بهم هذا الشَّعْب ما يبرِّرُ هذا العدوان؟! كلا..

بمعلوم كُلّ العالم أنه لم يفعلْ بهم هذا الشَّعْبُ أي شيء يبرر هذا التكالب وهذا العدوان الغشوم الظالم، وبالتالي ما الذي يريدونه من هذا الشَّعْب؟ وما هي دوافعهم؟ سوى أنهم دُمَىً وأدوات تنفذ رغبات القوى الكبرى، التي تسعى لتدمير هذه البلدان واحتلالها، المشروع الأمريكي الغربي الإسرائيلي الذي تنفذه السعودية بالدرجة الأولى على طليعة المنفذين، وفي مقدمة المنفذين هو مشروع تآمري تدميري لبلدان المنطقة، وعلى رأسها اليَمَن.

**المشروع الأمريكي في المنطقة:**

هو مشروعُ احتلال، مشروع قتل مشروع تدمير مشروع تجزئة مشروع بعثرة مشروع تفكيك وعدوان بكل أشكال العدوان واستهداف لشعوب المنطقة بكل أشكال وأنواع الاستهداف.

ولذلك قدموا المليارات الهائلة لأدواتهم التي تَحَرّكوا بها أولاً في بلدنا وأرادوا من خلالها تمزيقَ بلدنا، وتجزئةَ بلدنا، وقتل شعبنا وإذلال شعبنا، وأرادوا من خلالها أن يُفقدوا شعبَنا اليَمَني استقلالَه وحريتَه وأمنه واستقراره.

وحينما هُزمت تلك الأدوات التي يستخدمونها في هذا البلد وحينما سقط هذا المشروع من خلال تلك الأدوات التي موَّلوها ودعموها وأعانوها مالياً وكذلك إعلامياً وسياسياً وعلى كُلّ المستويات، حينها أبدوا عن وجههم القبيح الشنيع الإجْرَامي العدواني الطاغي ليعلنوا هم بأنفسهم العدوان على هذا البلد.

حينما تَحَرّك شعبنا اليَمَني العزيز العظيم بجيشه العظيم الباسل ولجانه الشَّعْبية الوفية الحرة الأبية يواجه قواهم تلك وأدواتهم تلك الإجْرَامية في عموم مناطق البلد بعد أن أرادوا أن يمكنوا تلك الأدوات من مناطقَ كثيرة في هذا البلد، لتسيطر عليها وتنشأ فيها دويلات، وفي بعضها إمارات، وفي بعضها ولايات، وهكذا تفكيك وتمزيق وبعثرة وتجزئة.. ولكن فشلوا.

وبالتَّحَرُّك العظيم الذي أدهش كُلّ العالم من الجيش اليَمَني العزيز الأبي ومن اللجان الشَّعْبية والمجاميع الشَّعْبية والحشود الشَّعْبية الوفية التي جسدت في أرض المعركة، وفي ميدان المعركة فتوة وعنفوان وشجاعة هذا الشَّعْب العزيز، وعلى مدى يومين فقط كان هناك تحولات كبرى في هذا البلد، بفعل هذا التَّحَرُّك الشَّعْبي من كُلّ أبناء الشَّعْب وفي مقدمتهم إخوتنا الأحرار والأُباة في الجنوب.

أبناء الجنوب كانوا هم في طليعة هذا التَّحَرُّك، لم يريدوا للجنوب أن يتحولَ إلى أرضية خاضعة لتلك القوى الإجْرَامية لتجعلَ منها منطلقاً لاستهداف كُلّ الشَّعْب، واستهداف كُلّ البلد، واستهداف الجنوبيين بالدرجة الأولى.

هذا التَّحَرُّك الذي أحدث تحولاتٍ كبرى وألحق هزيمةً منكرة وغير مسبوقة لتلك الأدوات الإجْرَامية، بعد أن ارتكبت أبشع الجرائم في مساجد الله، في مسجد الحشوش وفي مسجد بدر في صنعاء، وارتكبت أبشع الجرائم بحق أبناء الجيش اليَمَني في عدن وفي لحج، بعد تلك الجرائم البشعة وبعد النشاط الذي استهدف كثيراً من المناطق من خلال انتشار عسكري يهدف إلى السيطرة الكاملة – مثلما قلنا -لإعلان دويلات وإمارات وولايات وغير ذلك.

تَحَرّك الشَّعْب اليَمَني وهَبَّ هبةً يمانية تذكر العالم بتَأريخ هذا الشَّعْب العزيز الأبي، بملاحمه البطولية على مَرِّ التَأريخ، فإذا بهم بعد أن صُدموا وفُجعوا بتلك التحولات وبذلك الانتصار الذي حقَّقه الشَّعْبُ اليَمَني برجاله وأبطاله في الجنوب من الجنوب، وفي الشمال من الشمال، وفي كليهما من كليهما، إذا بهم وعلى الصدمة على وقع تلك الصدمة إذا بهم في حالة هستيرية جُنونية يقدمون على هذه الحماقة، الحماقة الكبيرة الحماقة التي سيدفعون ثمنَها باهظاً.

**اليمن أقوى مما يتخيل المعتدي:**

إن اليَمَنَ أيها المجرمون المعتدون الباغون أعَزُّ وأقوى شُمُوخاً وثباتاً وعزاً وإباءً ومَنَعَةً مما تتخيَّلون أنتم وتتوهمون أنتم، الشَّعْب اليَمَني ليس فريسة سَهْلَةً ولا لقمةً سائغةً ليأتيَ البعضُ وهو يرومُ ابتلاعَها، لا.. هذا غير وارد، هذا غير ممكن..

هذا العدوان الواهم الإجْرَامي البشع والذي تَحَرَّكَ معلناً خطواته الإجْرَامية على النحو التالي:

أولاً: فرض حصار على الموانئ والمطارات بُغية منع إيصال أيَّة إمدادات إنسانية إلى هذا البلد، بُغية عزل هذا البلد وحصاره والحيلولة دون وصول أية احتياجات من احتياجات هذا الشَّعْب أياً كان نوع هذه الاحتياجات، غذائية أو صحية أو أياً كان من احتياجات الحياة.

ثانياً: تنفيذ غارات قتل، قتل لكل أبناء هذا الشَّعْب، في مقدمة هؤلاء الشهداء وهؤلاء الضحايا أطفال ونساء قُتلوا في ليلة البارحة، هذا العدوان من خلال تلك الغارات يستهدفُ اليَمَنيين كشعب وكدولة وكمؤسسات وكمرافق للحياة وكمنشئات حيوية، هذا أعلنوه بالأمس، وبدأوه بكل وقاحة وسذاجة وغباء وإجْرَام وطغيان، يتوهمون أن بإمكانهم أن يستمروا على هذا المنوال وبهذه الطريقة، أن يعزلوا شعباً مكوناً من أربعة وعشرين مليون إنسان، وأن يقضوا عليه ويهينوه ويذلوه ويُبيدوه تجويعاً وقتلاً، ومن ثم التقدم لغزوه من خلال جيوش برية لاحتلال أرضه.

وهكذا أعلنوا وهكذا بدأوا في تنفيذ مشروعهم الأحمق والإجْرَامي والهستيري اللامعقول والغبي بكل ما تعنيه الكلمة، هكذا تصوَّروا أن رجالَ اليَمَن وقبائل اليَمَن وأحرار اليَمَن وأعزاء اليَمَن، أن كُلّ اليمانيين في جنوب اليَمَن وشماله في كُلّ محافظاته، في مُدُنِه وقراه سيقفون مكتوفي الأيدي، خانعين خاضعين ليتلقوا الضربات وليقتلوا وليموتوا في البيوت وعلى الطرقات جوعاً وبالقتل أحياناً، هكذا يتخيلون أننا كشعب يمني سنفعلُ ذلك، وهم في المقابل يتنمَّرون ويعرضون بطولاتهم أنهم قتلوا هناك، وقتلوا هناك، وطبعاً قتلوا أطفالاً ونساء، قتلوا مدنيين، قتلوا شعباً يمنياً عزيزاً حُراً أبياً لا مبررَ لاستهدافه على الإطلاق!!

**جرائمهم لن تركعنا:**

إن هذه الأوهامَ الخيالية والخرافية جعلتهم يتجرؤون كُلّ هذه الجُرأة وهم لا يدركون أنهم بهذه الحماقة إنما أحيوا في هذا الشَّعْب اليَمَني روحَ العزة والإباء والحُرية كما لم يسبق له في كل ما مضى، اليوم وبعد هذا العدوان الغاشم الظلوم وبعد هذا الاستهداف الآثم والبشع والقبيح والإجْرَامي وَغير المبرر إطلاقاً.

وبعد هذا التوجه بهذه الكيفية، حصار وتجويع وقتل وخنق أربعة وعشرين مليون، شعبنا اليَمَني أعظم عزم، وأكثر إصرار وتصميم على الدفاع عن نفسه، الدفاع عن حريته، الدفاع عن كرامته.

لن نقبل كشعب يمني أن نقتل، وأن يعمل الآخرون على إماتتنا جوعاً وحصاراً، وأن نجلس في بيوتنا مكتوفي الأيدي، خانعين وأذلاء، هذا غير وارد، في اليَمَن هذا غير وارد..

اليَمَنيون هم بنخوة وعزة وإباء الإيمان، وعزة وإباء وحرية الإنسانية وكرامة الإنسانية، لا يمكن أبداً أن يقبلوا بمثل هذا الضيم بمثل هذا الإذلال بمثل هذا القهر، وبالتالي شعبنا اليَمَني العزيز والحر والأبي والصامد والثابت سيتَحَرّك بالتأكيد لمواجَهة هذا العدوان الغاشم الآثم الوقح سيتَحَرّك أولاً وهو معتمدٌ على الله القوي العزيز.

إذا كان النظامُ السعودي الأحمق الغبي الجائر الظالم المتجبر المستكبر المتغطرس الأثيم راهن على أمريكا وراهن على بعض الأنظمة التي اشترى منها مواقفها بشيء من المال، وكانت رخيصة، أرخصت نفسها لتشارك في عدوان على شعب هو من أنبل وأشرف شعوب العالم، فإن شعبَنا اليَمَني العزيز يراهن على الله القوي العزيز على ملك السماوات والأرض، وبكل ثقة، بقدر ما تثقون أنتم في أمريكا أو بغير أمريكا، أو تثقون فيما لديكم من الإمكانات والمال، فإن ثقة شعبنا اليَمَني العظيم على الله القوي العزيز سبحانه وتعالى أعظم وأكبر وآكد وأرسخ.

شعبنا اليَمَني العظيم الواثق بالله المتوكل على الله المعتمد على الله، الذي يرى في اعتماده على الله قوة،

ويرى في اعتماده على الله وتوكله على الله نصراً وعزةً، سيتَحَرّك بكل عزة بكل إباء، ولن يقبَلَ أبداً بأن يُهَانَ وأن يذل وأن يستباح قتلاً وحصاراً وتجويعاً وضيماً وهَضْماً، لن يقبَلَ أبداً لن يجلسَ متفرجاً وهم يغزون أرضه ويحتلونها، وهم يقتلون أبناءه فيتفرج على المجازر التي تُرتكَبُ بحقه دون أن يكونَ له موقفٌ، هذا غيرُ وارد إطلاقاً.

وستكتشفُ تلك القوى العملية الإجْرَامية أنها ارتكبت خطأ كبيراً بعدوانها هذا، واليوم وشعبُنا اليَمَني العظيم يواجهُ هذه الهجمةَ الإجْرَامية الطاغية والباغية فإنه معنيٌّ أن يتَحَرّكَ من منطلق قيمه، قيمه وأخلاقه من منطلق إبائه وعزته ونَخوته وشهامته وكرامته، اليوم شعبُنا اليَمَني جُرِحَ، جرح في كرامته طُعن في عزته ونخوته وإبائه، واستفز استفزازاً غير مسبوق ولا مقبول بأي مبرر.

يقدم هذا النظامُ جارُ السوء بإعلان الحرب على هذا الشَّعْب، ألم يكتفِ بكل ما قد فعله في الماضي بهذا الشَّعْب من تآمر، من إثارة فتن، من تمويل فتن، من تلاعُبات كبيرة أضرت بهذا الشَّعْب على كُلّ المستويات من إذلال وإهانة وظلم للمغتربين ألم يكتفِ بكل ذلك فما الذي يريده أكثر؟.

هل يتصوَّرُ أن المسألةَ بكل هذه البساطة؟! وأنه سيبدأُ مشروعَه التدميري بهذا الشَّعْب بالقتل والحصار ومن ثم الغزو والاحتلال والدخول إلى بلدنا الدخول إلى قُرانا والدخول إلى مدننا، احتلال أرضنا وبلدنا وقتل وقمع شعبنا؟!، هل يتصور أن المسألةَ بسيطة وسهلة؟، هل يمكن أن يراهِنَ على ما يمكن أن يتخيلَه من مواقف بعض عُملائه الخونة؟

المسألةُ ليست هكذا، في مقابل هذه الهجمة الشرسة أتوجه هذه الليلة إلى شعبنا اليَمَني العظيم الذي أثق بعدَ الله سبحانه وتعالى بأنه شعب حر، فلا يقبل أن يُستعبدَ أبداً لأي أَحد، لا للنظام السعودي الأحمق الغبي الجائر الظالم الذي يتصور بأن الشَّعْب اليَمَني سيركع له يخضع له يستسلم له يستذل له وإن بإمكانه أن يدوس هذا الشَّعْب بأقدامه، كلا وألف كلا، لا يمكن أبداً.

نداء للشعب بالتحرك من خلال تشكيل جبهتين:

أتوجَّهُ إلى شعبنا اليَمَني العظيم للتَحَرُّك الجاد المسؤول في مواجهة هذه الهجمة، الهجمة الظالمة والغَشُومة والبشعة وذلك من خلال تشكيل جبهتين:-

**الجبهة الأولى داخلية:- وتُعنَى بالوضع الداخلي في هذا البلد.**

والجبهة الأخرى هي الجبهة التي تتصدى للغزو وتحاول وتسعى وستنتصرُ بالله تعالى إلى منع أي غزو لهذا البلد أو احتلال لأرضه.

هذه الجبهة الداخلية التي تُعنَى بالوضع الداخلي يكون لها خمسة اتجاهات:

١- **الاتجاه الأول أمني:**- ويعنى بمواجَهة كُلّ المجرمين وكل الاختلالات الأمنية، وكل ما يمكنُ أن يسعى إليه الأعداء من إثارة جرائمَ أو فتن داخلية لتسهيل مهمة غزوهم لهذا البلد من الخارج، فليتوجهَ مئات الآلاف من أبناء شعبنا اليَمَني العظيم لهذه الجبهة، الجبهة الأمنية، ليحفظوا أمن هذا البلد من داخله، وتماسُكه من داخله، واستقراره من داخله، بالطبع مع القوة الأمنية الرسمية.

٢- **والاتجاه الثاني هو اتجاه الإمداد والتموين:**- ليتعاون الجميعُ وفي تعاونهم البركة، التجار وغير التجار، كُلٌّ بوسعه، كُلٌّ بإمكانه، كُلٌّ بعفوه بما يتيسر له، ليتعاون الجميع وبشكل مستمر، مما مَنَّ الله به عليهم، وبشكل مستمر، في تمويل كُلّ عمليات التصدي لهذه الهجمة، على المستوى الأمني، وعلى المستوى العسكري.

**الجبهة الثانية:** جبهة إعلامية، والجبهة الإعلامية مهمتُها في كلتا الجهتين في الجبهة الداخلية وجبهة التصدي للغزو الخارجي، مهمتها أن تتَحَرّك بشكل فاعل لإبراز مظلومية شعبنا من جانب، وإبراز الصمود وإباء وثبات هذا الشَّعْب من جانب آخر، وللتصدي لكل الحملات الإعلامية التي يشنها العدوُّ الخارجي والمجرم الخارجي المستهدف للبلد، وكذلك بعض عملائه الخَوَنَة وأذيالهم المحسوبين على الداخل، الجبهة الإعلامية في غاية الأهمية ومأمولٌ من كُلِّ الإعلاميين الشرفاء الأحرار أن يتَحَرّكوا في هذه الجبهة كما هو مأمولٌ من كُلّ فئات هذا الشَّعْب أن يتَحَرّكوا كُلٌّ في جبهة.

اليوم يوم الجميع، يوم الشَّعْب اليَمَني بكله يوم الإباء يوم العزة يوم البطولة يوم الوفاء اليوم، هو يومُ الوفاء الذي يعبِّرُ فيه كُلُّ وفي صادق عزيز حُرٍّ عن قيمه هذه، اليوم هو اليوم أيضاً الذي ينكشف فيه الصادقُ من الكاذب والوفي من المخادع.

**أيضاً الجبهة الرابعة الجبهة التعبوية**:- التي تُعْنَى بالتوعية والتعبئة المعنوية للشعب وللجيش وللأمن، هذه هي جبهة العلماء وجبهة المثقفين وجبهة الخطباء، فليتَحَرّكوا في هذا الاتجاه بين الجيش وبين الشَّعْب طبعاً في مواجهة جبهة المرجفين والمصفّقين والمتخاذلين والمدجنين للأمة، ليجعلوا منها خاضعةً ومستسلمةً وخانعةً وفريسة سهلة لأعدائها..

الجبهة الخامسة هي الجبهة السياسية: ومأمول هنا أيضاً من كُلّ السياسيين الصادقين في هذا البلد الأوفياء مع أنفسهم ومع بلدهم، من ينطلق بدافع المسؤولية الوطنية أو بدافع المسؤولية الدينية من الجميع أن يتَحَرّكوا في الاتجاه السياسي:

أولاً: لملء الفراغ الذي يضر بالبلد على مستوى السلطة.

**ثانياً**: للنشاط السياسي والتصدي لكل أشكال العداء والنشاط السياسي المعادي الذي يستهدف هذا البلد، والتواصل على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي مع القوى الحرة والشريفة والمنصفة والعادلة هذا على مستوى واقعنا الداخلي.

هذا ما يفترض أن نعمله، وإلا فما الذي نفترضه؟ ما الذي يتصوره البعض أن يكون؟ ما الذي يريده البعض أن يكون؟ أن نخضع! أن نستسلم! أن نصمُتَ! أن نجبُنَ! أن ننهارَ! أن ننهزمَ! لا يمكن أبداً..

هذه ليست أخلاقيات الشَّعْب اليَمَني، ليست أخلاقيات الشَّعْب اليَمَني أبداً، الشَّعْب اليَمَني لا يعرفُ أن يكونَ كذلك، إذا كان بعض الانهزاميين وبعض الجبناء يحملون الروحَ الانهزامية دائماً، أو بعض العملاء الذين خرجوا أصلاً عن صف الشَّعْب، وعن صف البلد، وأصبحوا أداةً بيد الخارج إذا كانوا يريدون لهذا الشَّعْب، ويحاولون في هذا الشَّعْب أن يركعوه أن يخضعوه أن يدفعوه للاستسلام، أن ينهارَ أن تُحتل أرضه أن يُقتَلَ بكل بساطة، فهم واهمون ولا يمكنُ أن يكونَ في هذا الشَّعْب.

وأملي كبيرٌ، نحن شاهدنا مظاهراتِ العصر وكانت مظاهراتٍ حاشدةً ومظاهراتٍ في بعض المحافظات والغضبُ بَادٍ في وجه كُلّ يمني ذي نخوة ذي شهامة ذي عزة ذي إباء، الغضب بادي والاستياء واضح، وكل مصمم من كُلّ الشرفاء والأحرار أن لا يخضعوا وأن لا يسمحوا بهذه المهزلة الإجْرَامية أن تَمُرَّ بحق هذا الشَّعْب.

**نداء لشعوب العالم الحرة:**

أما المطلوبُ من كُلّ الأحرار في العالم، من الشعوب الحُرة فهو التضامُنُ مع هذا الشَّعْب الذي تكالبت عليه عددٌ من الأنظمة، البعضُ مسحورٌ بالمال ورخيصٌ يرخصُ جيشَه بالمال، يرخص موقفَه حينما يجعله رهيناً

بقليل من المال ثم يرتكب جريمة كهذه بحق شعب كاليَمَن.

مطلوب من كُلّ الأحرار والشرفاء في هذا العالم أن يتضامنوا مع شعبنا على كُلّ المستويات، الشرفاء الإعلاميون في أيٍّ من أقطار العالم فليتضامنوا إعلامياً؛ لأن هناك في المقابل جبهةً عالميةً لقوى الشر تتَحَرَّكُ في كُلّ الاتجاهات بإمكانياتها الهائلة.

الشعوبُ التي يمكنها أن تخرُجَ بالتظاهرات فيؤمل فيها أن تخرُجَ بالتظاهُرات، أي دور لأي طرف أو لأي حر في هذا العالم يستطيعُ أن يقومَ به، يتمكن أن يقوم به، فهي مسؤولية؛ لأننا في مواجَهة قوى شر هي شَرٌّ على كُلّ العالم ضررُها يطالُ كُلَّ العالم، وهذا معلومٌ ومنطقتنا العربية في المقدمة، وهذا أمر واضح.

**رسالتنا للمعتدين:**

أما رسائلُنا الموجهة إلى المعتدين على طليعتهم جار السوء النظام السعودي مهما كان حجمُ العدوان ومهما كان حجمُ إمكانياتكم مهما كانت رهاناتُكم على أمريكا أو على قوى أخرى أنتم في موقف الضعف وفي موقف الخزي أنتم في موقف المعتدي الباغي الذي لا يمتلكُ الحقَّ ولا يمتلكُ أيَّ مبرر فيما يقومُ به من بغي، ثانياً بغيُكم بغيٌّ كبيرٌ لا يطاق، أنتم تورطتم فأكبرتم المشكلة عندما تتوهمون أن بإمكانكم أن تجوّعوا وتميتوا أربعة وعشرين مليوناً، هذه سخافة هذه حماقة، هل هذا نتيجةُ مرض الزهايمر أم أنه مرَضُ الهستيريا أم أن الحقيقةَ هي العُتُوُّ والتجبر والطغيان والاحتقار لهذا الشَّعْب؟!، هل تحتقرون هذا الشَّعْب؛ لأنه فقيرٌ، أنتم كنتم من عوامل إفقاره لكنه إن كان فقيراً بالمال نتيجة لعوامل متعددة أنتم جزء منها فهو غنيٌّ برصيده الأخلاقي والإنساني والقيَمي، له من العزة والإباء والشهامة والكرامة ما لا تمتلكون أيَّ شيء منه أنتم في موقف الباطل في موقف الظلم والبغي والعدوان غير المبرَّر نهَائياً.

لستم في موقف الحق أبداً ولستم في موقف شرعي نهَائياً، ولذلك أنتم في الموقف الضعيف، أما شعبنا اليَمَني العظيم فهو في موقف القوة؛ لأنه يمتلك الحق، الحق له وهو يدافع عن نفسه بغياً وعدواناً عليه بغير مبرر ولا مشروعية يواجه بغياً فظيعاً، أي بغي هذا أي إجْرَام هذا بحق أربعة وعشرين مليوناً؟!، هل يساويه إجْرَام؟!، وبالتالي شعبنا اليَمَني وهو يتَحَرّك ليدافع عن نفسه عن وجوده، شعبنا عزيز حر مستقل له حق الحياة وله حق الحرية وله حق الاستقلال، له قضية يدافع عن نفسه عن وجوده عن أرضه عن عرضه عن حياته، أما أنتم فأنتم في موقف المعتدي الغشوم الظالم المتجبر المستكبر.

شعبُنا اليَمَني العظيم وهو في موقف الحق هو جديرٌ بنصر الله تعالى جدير بأن ينصُرَه الله، اللهُ سُبحانَه وتعالى قال في كتابه الكريم: «أذن للذين يُقاتَلون بأنهم ظُلموا وأن اللهَ على نصرهم لقدير»، مهما كانت إمكاناتكم الله أقدر والله أكبر والله أقوى والله أعظم وهو إلى جانب شعبنا، شعبنا المبغى عليه المعتدى عليه في الليل والناس نيام والناس غَاطُّون في سُباتهم ونومهم تأتي طائراتُكم لتستهدفَ هذا الشَّعْبَ لتقتلَ الأطفالَ والنساءَ لا حُرمة لديكم لا اعتبارات لديكم لا إنسانية ولا أخلاقية ولا قيمية بأي حق شعبنا اليَمَني وهو يدافع عن أرضه وعرضه وهو يواجه البغيَ والعدوانَ الظالمَ الآثمَ هو جديرٌ بنصر الله.

إن اللهَ سبحانه وتعالى في كتابه الكريم «ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله»، هذا وعدٌ مؤكَّدٌ من الله سبحانه وتعالى، لذلك لا تتصوروا أن المسألةَ سهلةٌ، ليست سهلة أبداً ولا يتصور مَن تورّطونه لينضم معكم إلى عدوانكم أن المسألة سهلة إذا أتت أية جيوش لاحتلال بلدنا فسيثبت شعبنا اليَمَني العظيم من جديد أن اليَمَن مقبرة الغزاة سيثبت هذا من جديد كما أثبته في الماضي لن يتوانى ولن يستكين أبداً وهو يستهدف ويضام وتُستهدف أرضه وحياته لا يمكن أن يتوانى ولن يخضع ولن يركع أبداً.

ولذلك أنصحكم أن تتوقفوا عن عدوانكم وأن تكفوا عن عدوانكم فوراً وأن لا تدخلوا في حماقات أكبر وكفى

ما عملتم ومن الآن فتوقفوا فوراً وإلا فكل الخيارات مفتوحة وهناك ملفات يمكن أن تفتح من يفكر أن يحتل اليَمَن هل يتصور أن المسألةَ سهلةٌ، الناس في اليَمَن البعض يقتتل من أخيه إذا أراد أن يأخُذَ عليه جربة صغيرة أو مزرعة صغيرة هل أنتم متوهمون أن الشَّعْبَ اليَمَني سيسكُتُ لكم لتحتلوا بلدَه، إذا دخلت جيوشكم إلى مدن هذا الشَّعْب وقراه ومناطقه فسترون ما سيحل بها والله أعلم من يمكن أن يعود.

وأنا أتوجَّهُ هنا إلى الشقيقة مصر وإلى النظام المصري نأملُ أن لا تتكرَّرَ التجربةُ الخاطئةُ لمصر في يمننا العزيز ونحن نعي حقيقةَ أن الشَّعْبَ المصري شعبٌ عزيزٌ يحبُّ اليَمَن، كما أن الشَّعْبَ اليمني شعب عزيز يحبُّ الشَّعْب المصري ولكن لا تَبعْ الجيشَ المصري بقليل من المال، تذكروا ما لديكم من رصيد من القيم والأخلاق، النظام السعودي هو لا يمثِّلُ حتى الشَّعْبَ السعودي المظلوم، وموقفُنا كذلك لا يستهدفُ الشَّعْبَ في شقيقتنا الكبرى الموقف من النظام الذي بغى واعتدى وجَارَ وظلم وتكبر وتجبر.

إنني أقول: إذا استمر هذا العدوان فإن كُلّ الخيارات مفتوحة وأن أمام شعبنا اليَمَني الكبير المجال مفتوح ليتَحَرّك بدون حدود أو قيود إذا استمر هذا العدوان فلا خضوع ولا انكسار ولا صمت ولا استسلام اليوم أيضاً هناك اختبار حقيقي وهناك تكشف للحقائق أين هي المواثيق الدولية أين هي حقوق الإنسان أين هي حقوق الشعوب هكذا بكل غطرسة يعلن النظام السعودي حربه على بلد مستقل لم يرعَ له استقلاله ولا سيادته، وبالتالي هناك فضيحة وهي فضيحة إنما هي متجددة وليست أوليةً كما افتضحت قوى العالم أمام فلسطين أولاً.

وأقولُ لشعبنا اليَمَني العظيم: ثَبَتَ إخوتُك وشعبُك الفلسطيني في عزة إيما ثبات في مواجَهة إسرائيل بكل ما تمتلكُ إسرائيل من قوة، أنت اليوم أيضاً جديرٌ بثبات عظيم تقدم به درْساً لكل الشعوب في العالم، توكل على الله، وثق به، واعتمد عليه، وتَحَرَّكْ، لا تتوانَ ولا تصدِّقْ للمرجفين وللخانعين، وثق بأن الله معك وأن العاقبة لك وأنك المنتصر، لنا لقاءاتٌ قادمة إن شاء الله، وإذا لم يتوقف العدوان سنعلن خيارات محددة مفتوحة وعملية.

الشَّعْب اليَمَني الحر العزيز القوي بالله وبعدالة قضيته سيقدم خيارات عملية يثبتها في أرض الميدان، فنصيحتُنا مجدداً لقوى البغي والإجْرَام أن تَكُفَّ عُدُوانَها.

والسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ..

# المراجع

## كتب


- **الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر[مذكرات]**،(صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر،ط١، ٢٠٠٧م)
- **الحزب الإشتراكي اليمني،«الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية ١٩٧٨م-١٩٨٦م» ( عدن، دار الهداني ط٣ ١٩٨٩م)**
- **جار الله عمر «وطن أو لا وطن»،(صنعاء: سلسلة كتاب الثوري١، ط١، ٢٠٠٣م)**
- **أكاديمية العلوم السوفييتية موسكو، «البنية الاجتماعية لبلدان الشرق: الاستقرار والتغيرات»، (موسكو أكاديمية العلوم السوفيتية،١٩٨٨م)**
- **يحيى صالح محسن؛ «خريطة الفساد في اليمن (أطرافه النافذة)»، (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، مطابع الآفاق، ط١، ٢٠١٠م)**
- **أبو بكر السقاف؛ «دفاعاً عن الحرية والإنسان»، (صنعاء: منتدى الجاوي الثقافي، ط١، ٢٠١٠م)**
- **تليمان إيفرز؛ «السلطة البرجوازية في العالم الثالث»، ترجمة/ميشيل كيلو(دمشق: دار رزق الله. ١٩٨٧م).**
- **عبد الله باذيب.[كتاب ذكرى]، (تعز: منتدى تعز الثقافي، النيل للطباعة، ط١، ٢٠١٢م)**
- **سمير العبدلي،«ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن»،(مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٧م)**
- **عادل الشرجبي [وآخرون] «القصر والديون. الدور السياسي للقبيلة في اليمن»، (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط ٢، ديسمبر ٢٠١٦م)**
- **محمد علي الشهاري، «الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن»، (بيروت: دار الفارابي١٩٨٣م)**
- **محمد محمد المقالح. «أزمة الديمقراطية الانتخابية في الجمهورية اليمنية.» (صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي، ط١ ٢٠٢٠م)**
- **علي عبد الله صالح «خطابات واحاديث الرئيس للعام ٢٠٠٤م»، ( وزارة الإعلام، مطابع وكالة سبأ ط١،)**
- **قادري أحمد حيدر. «القضية الجنوبية رؤية تاريخية سياسية». (صنعاء: دار جامعة صنعاء للطبعة والنشر٢٠١٤م)**
- **محمد محمد المقالح «صعدة في زمن الصمت»،]قراءة لحروب صعدة والمواقف منها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠م[، (صنعاء ٢٠٢٠م)**
- **صبري محمد الدرواني «صعدة الحرب الأولى الأسباب والنتائج».(صنعاء:٢٠١٣م ط١ )**
- **علي شرف الدين المحطوري، «٢١ سبتمبر ثورة اسقطت وصاية»،(صنعا-بيروت دار المسيرة للنشر: ط١ ٢٠٢١م)**
- **الرئيس علي عبد الله صالح، «الخطابات السياسية والأحاديث الصحفية لعام ٢٠٠٠م»، (صنعاء: وزارة الإعلام)**
- **محمد أحمد علي أحمد «قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية» (القاهرة: دار نشر عناوين، ج٢،)**
- **عبد الوهاب الوشلي، «الرئيس الصالح في محيطه الدولي، الارهاب والقضية الفلسطينية نموذجاً»، (صنعاء: المعلم لطباعة ٢٠٠٤م ط ٢)**
- **المرصد اليمني لحقوق الإنسان، «الإرهاب وإستراتيجية البقاء في السلطة»،(صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط ٢، ٢٠١٦م)**
- **بلال محمد الحكيم، «اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العُدْوَان»،(صنعاء: مؤسسة الثورة للصحافة**

والطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٨م)
- أحمد عبد الله الصوفي» اليمن تحالف القبيلة والإخوان أسرار محاولة اغتيال الرئيس علي عبد الله صالح»، (بيروت: الناشر دار رياض الريس، ط١).
- محمد علي الشهاري «معالم سياسة العُدْوَان السعودية تجاه اليمن»، (بيروت: دار الفارابي ط١)
- «دماج حقائق غائبة»، (صنعاء: مركز الفجر الجديد للدراسات والبحوث والتوثيق ٢٠١٤م.)
- زوباريف خاليبوف، «الدفاع عن الوطن قضية شعبية عامة»، (موسكو: دار التقدم ١٩٨٢م) ص ٣
- عبد الفتاح إسماعيل [كتابات مختارة] «حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية»،( بيروت: دار الفارابي ١٩٧٩م)
- يوسف الهاجري السعودية تبتلع اليمن، «قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمالي من اليمن»، (بيروت: الصفاء للنشر والتوزيع، ط٢)،
- كيسون فوميخان، «ثورة لاوس»، (موسكو: دار التقدم ١٩٨٢م)
- كاريس هارمان «النبي والبروليتاريا»،[ ترجمة مركز الدراسات الاشتراكية ]، (القاهرة: ١٩٩٦م)
- لينين. [مختارات]، الجزء الثالث. ص ٦١. دار التقدم موسكو ١٩٦٨م
- ما هي المادية التاريخية. [الكتاب ٧ في سلسلة مبادئ المعارف الاجتماعية والسياسية]،(موسكو: دار التقدم ١٩٨٦م)
- ماهي الشخصية. [الكتاب ٢٣ من سلسلة مبادئ المعارف الاجتماعية والسياسية] ، (موسكو: دار التقدم١٩٩٠م)
-
- صحف وتقارير
- عبد الله باذيب «دفاعٌ عن الوحدة اليمنية».. صحيفة الطليعة العدد التاسع ٢٠ كانون أول/ديسمبر ١٩٥٩م.
- مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣- ٢٠١٤م صادر عن منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- كلمة المحرر «قضايا العصر»[مجلة نظرية سياسية شهرية يصدرها الحزب الاشتراكي اليمني]،( العدد ٦،٧، حزيران/يونيو، تموز/يوليو ١٩٩٠م)
- صحيفة الشورى، (العدد ٤٩١ بتاريخ ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٤م)
- صحيفة الشورى (العدد ٤٨٩بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤م)
- اتفاق المبادئ بين الأحزاب حول الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦م
- «. تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب «حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن»، (صنعاء: صحيفة الثورة، ديسمبر ٢٠٠٢)
- مبادرة رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلس النواب والشورى ٢شباط/فبراير ٢٠١١م
- النقاط الخمس المقدمة عبر نخبة من العلماء والمشايخ ٢ آذار/آذار/مارس ٢٠١١م
- محمد العبسي. صحيفة الأولى. العدد (٩٠٥) الثلاثاء ٧ كانون الثاني يناير ٢٠١٤م
- «تقرير اللجنة المكلفة من المجلس الوطني للنزول إلى صعدة لحل مشكلة دماج»٢٠١١م
- تقرير لجنة وساطة الشيخ حسين الأحمر في احداث دماج ٢٠١٣م
- صحيفة المسيرة، «السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي خطاب بدء المرحلة الأخيرة من الثورة»،(العدد (٤، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م)
- صحيفة الثورة العدد (١٨٣٦٩) ٦ آذار/مارس ٢٠١٥م.
- دول مجلس التعاون للرئيس هادي ومباركة اتفاق السلم والشراكة. صحيفة الثورة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م العدد (١٨٢١٠)

- قطر اتفاق السلم والشراكة الوطنية، وفي هذا اليوم ايضاً أجتمع هادي بمستشاريه وناقشوا اختيار رئيسا للحكومة المقبلة بناء على اتفاق السلم والشراكة. صحيفة الثورة (١٨٢١١) ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م. العدد
- صحيفة الثورة العدد (١٨٢٠٢) ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م
- صحيفة الثورة العدد (١٨٢٠٣) ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م
- صحيفة الثورة العدد (١٨٢٠٦) ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.
- صحيفة الثورة العدد (١٨٢٠٧) ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.
- عبد الفتاح اسماعيل [مقابلة مع مجلة الكفاح العربي اللبنانية، أعادت نشرها صحيفة ١٤ تشرين أول/ أكتوبر١٣-١١-١٩٨٧م] .
- صحيفة الأخبار اللبنانية «حروب الظلال: تاريخ معاصر من الثورات الغربيّة المضادة»، (العدد ٣١١٩) ٤ آذار ٢٠١٧.
- صحيفة ٢٦ سبتمبر، «قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي: الشرعية هي للشعب اليمني وليست للعملاء»، [حوار مناسبة العيد الخمسون لثورة ١٤ أكتوبر ] ، ( ١٢ -١٠-٢٠١٧م)


## خطابات ومحاضرات


- السيد عبد الملك الحوثي، خطاب في الذكرى السنوية للشهيد القائد،٢٠١٧م
- السيد حسين الحوثي «ملزمة خطر دخول أمريكا اليمن». (اليمن صعدة:٣-٢-٢٠٠٢م )
- السيد حسين الحوثي، «ملزمة يوم القدس العالمي»،(اليمن صعدة :١٤-١٢-٢٠٠١م)
- السيد حسين الحوثي، «ملزمة معرفة الله نعم الله-الدرس الثاني»،( اليمن صعدة: ١٩-١-٢٠٠٢م)
- السيد حسين الحوثي «ملزمة اشتروا بآيات الله ثمناً قليلا»، (اليمن صعدة: ٢٤ يناير ٢٠٠٢م)
- السيد حسين الحوثي «ملزمة الصرخة في وجوه المستكبرين»، (اليمن صعدة ١٧-١-٢٠٠٢م)
- السيد حسين الحوثي «ملزمة الشِعار سلاح وموقف»،(اليمن صعدة: ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢م)
- السيد عبد الملك الحوثي خطاب المولد النبوي مولد ١٤٣٣ (اليمن صعدة-بني معاذ منطقة سفح جبل عنم الموافق ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢م)
- ياسين سعيد نعمان، «كلمة للتاريخ من واقع ثورة الفرصة الأخيرة»، (صنعاء: صحيفة المصدر. شباط/ فبراير ٢٠١٢م)
- السيد عبد الملك الحوثي، خطاب في السادس من رمضان ١٤٣٥هـ الموافق ٣ تموز/يوليو ٢٠١٤م
- السيد عبد الملك الحوثي خطاب الذكرى السنوية للشهيد القائد ٢٥ أيار/مايو٢٠١٤م
- السيد عبد الملك الحوثي خطاب إعلان المرحلة الثانية من الثورة الشعبية ٢١ آب/أغسطس٢٠١٤م
- السيد عبد الملك الحوثي خطاب المرحلة الثالثة من الثورة الشعبية، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م
- السيد عبد الملك الحوثي «خطاب انتصار الثورة»، (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م)
- السيد عد الملك الحوثي «خطاب بمناسبة ثورة ١١ فبراير»، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥م
- السيد عبدالملك الحوثي» خطاب بعد انتقال هادي إلى عدن وظهور مؤشرات تدخل أجنبي»،( ٦ شباط فبراير٢٠١٥م )
- السيد عبد الملك الحوثي، «خطاب التعبة العامة ضد الجماعات التكفيرية»،( ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥م)
- السيد عبد الملك الحوثي «خطاب مناسبة الذكرى الأولى لانتصار ثورة ٢١ أيلول/سبتمبر»،( ٢١ سبتمبر ٢٠١٥م)

## مواقع وقنوات ووكالات أنباء


- **الاشتراكي نت «المفكر الريادي عبد الله باذيب.. سيرة ذاتية» ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م**
http:aleshteraky.com

- سمير أمين؛ **في أصول الفوضى الراهنة** موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٦م
/https://www.ahewar.org

- **المسيطر الوحيد على قطاع النفط.. تقرير: كيف نهب العيسي بواخر وسفن الجنوب عقب ٩٤م.**
الأمين برس ٢٢ فبراير ٢٠١٩م
https:alameenpress.info

- صحيفة الخليج، «**مؤامرة غربية للوصاية على اليمن**»٢١ يناير ٢٠١٠م
/https://www.alkhaleej.ae

- **اليمن السياسة الخارجية تحت الضوء.** ستيفن زيونس، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. ٢٠٠٣م
- البيان الإماراتية: «اليمن يمنع هبوط ثاني مروحية أمريكية، اعتقال ٤ في عدن لصلتهم بانفجار كول»؛ ٧ تشرين ثاني نوفمبر ٢٠٠٠م ،
https:www.albayan.ae

- صحيفة ٢٦ سبتمبر،١٣ آذار/مارس٢٠٢١م، «اللواء الشامي: القاعدة نقلت نشاطها من حضرموت الى شبوة وأبين بحماية إماراتية»،
٢٦sep.net.https://www

- صحيفة الثورة ؛ «وثائق جديدة لسلسلة المؤامرة الأمريكية»، ٨ آذار/مارس ٢٠٢٠م
http:althawrah.ye

- الأمة برس، «**مخاوف من وضع اليمن بعد الصومال .. مشروع أمريكي بريطاني يطرق الباب، باب المندب**»، ٢٢ -١٢-٢٠٠٨م
/https://thenationpress.net

- **اليمن يبحث مجالات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية** ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩م صنعاء سبأ نت.
- **رابطة علماء اليمن تدعو لله» الجهاد» إذا تدخل الاجانب**. بي بي سي عربي. ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠م:
https:www.bbc.com

- **مقتل العولقي في ضربة جوية للمخابرات الامريكية**. رويترز. ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١م
https:www.reuters.com

- **اليمن ترفض سعي امريكا لاغتيال العولقي** على اراضيها. أرتي عربي. ٣٠ آيار/مايو ٢٠١٠م، https:arabic.rt.com

- نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، **تحولات السياسة الخارجية الامريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة «اليمن _ سوريا».** (المركز الديمقراطي العربي. ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٦م). https: democraticac.de

- الولايات المتحدة تبارك قرارات الرئيس هادي بشأن هيكلة الجيش المؤتمر نت - الخميس ٢٠-كانون أول/ ديسمبر-٢٠١٢م https:www.almotamar.net

- صعدة برس «**جماعة الحوثي تهاجم القرارات الرئاسية المتعلقة بهيكلة الجيش**»(٢١-كانون أول/ ديسمبر-٢٠١٢م) http:www.saadahpress.net

- **أوراق، «أوراق تنشر النقاط العشرين التي قيل انها ستنجي اليمن من أزمتها»،( ٢٧آيار/مايو٢٠١٣ م)** https:www.awraqpress.net

- «. يافع نيوز **«ياسين سعيد نعان عبور المضيق.. نقد أولي للتجربة»** (الحلقة ٦، ٢٥ مايو ٢٠١٤م /http://yafa-news.net

- مركز صنعاء للدراسات **«عبد الرحمن عمر السقاف الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني»**، [حوار] **(**٢٩ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٧م)، https://sanaacenter.org/ar

- خبر للأنباء «**العواضي يكشف: ضغوط وتهديدات بعقوبات دولية على المؤتمر لتوقيع وثيقة بن عمر»**، (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م) https:khabaragency.net

- الاشتراكي نت «**وقع عليها ممثلي الناصري وأنصار الله وبعض ممثلي الحراك: الاشتراكي يوقع على وثيقة الحلول للقضية الجنوبية بشرط،»، (**٢كانون الثاني/يناير ٢٠١٤م) http:aleshteraky.com

- المؤتمرنت **«رئيس الجمهورية يلتقي الرئيس الأمريكي والعأهل الأردني وعدد من المسؤولين الأمريكيين»**، (٢٦سبتمبر٢٠١٢م) www.almotamar.net

- رصين **«قوات المارينز الأمريكية وصلت اليمن»**، ( ١٩ سبتمبر ٢٠١٢م)،

/http://rasseen.com

• يوتيوب -بي بي سي عربي «**هادي: الطائرات الأمريكية بدون طيار «أعجوبة فنية»**، (٣٠ سبتمبر ٢٠١٢) https:www.youtube

• أخبار اليوم، «**اليمن يرفض رسمياً إدراج الحميقاني في قائمة داعمي الإرهاب**»،( ٣١ كانون أول/ديسمبر) /https://akhbarelyom.com

• الأخبار اللبناني. «**ويكيليكس ينشر وثائق اليمن: عن تسليح وتدريب واشنطن القوات اليمنية**».( ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦م)

/https://al-akhbar.com

• الجزيرة نت «**لغز تدمير المؤسسة العسكرية في اليمن**»، (٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١م) https:www.aljazeera.ne

• فرنس ٢٤ «**العديد من القتلى في صفوف القوات اليمنية بعد هجمات للقاعدة على مواقع عسكرية وأمنية**»،( ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣م)

com.https:www.france٢٤

• **الأهالي نت "الخلل الفني" يكبد اليمن (١٩) طائرة عسكرية وأكثر من (١٦) طيارا و(٢٣) كادرا جويا خلال (٨) سنوات**. (٢٧ نوفمبر ٢٠١٢م)،

http://alahale.net

• «**يحيى الشامي: لليسار اليمني تاريخ من الصراع مع السعودية والوهابية**»، (٢٧ فبراير ٢٠١٧م) https:www.al-arabi.com

• إسلام تايمز «**الشيباني: لن ينتهي الاقتتال في دماج إذا استمرت لغة التخوين والتكفير**»، (٢١ ديسمبر ٢٠١١م):

https:www.islamtimes.org

• صعدة برس «**قيادي في القاعدة: شاركنا حزب الإصلاح والسلفيين في حرب الجوف وصعدة ضد الحوثيين**»،(٢٤ نوفمبر ٢٠١٢م)

https:www.saadahpress.net

• سبأنت **رئاسية عمران تعتبر أي استهداف لمدينة عمران أو ترويع أهلها خط أحمر لا يمكن السكوت عنه** [٠٦/ تموز/يوليو٢٠١٤]

• عمان نت «**استكمال التعاون العسكري الأردني لإعادة هيكلة الجيش اليمني**»(١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢م) https:ammannet.net

- رئيس الجمهورية يزور محافظة عمران ويتفقد أحوال المواطنين وجهود تطبيع الأوضاع بالمحافظة
- الأربعاء، ٢٣ تموز /يوليو ٢٠١٤. موقع رئاسة الجمهورية اليمنية.

https:presidenthadi-gov-ye.info

- موقع صحيفة الحقيقة **«السيد القائد عبد الملك الحوثي: يوجه رساله هامة الى نساء اليمن والعالم»، (**٥ آب/أغسطس ٢٠١٨م)

https:www.alhagigah.net

- سبأ نت» **نص كلمة الرئيس الصماد خلال لقائه عدد من القيادات النسوية»**، (١٧آذار/ مارس ٢٠١٨م)

https:www.saba.ye

- الثورة نت، «**الحزب الاشتراكي اليمني يدعو إلى سرعة تنفيذ مخرجات الحوار وضمان حمايتها من الالتفاف عليها»،(** ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤م)
- الثورة «**٤٠» كادراً يناقشون مدى تنفيذ اتفاق السلم والشراكة»**،(٢٧ ديسمبر ٢٠١٤م.).

http:althawrah.ye

- **«اتفاق السلم والشراكة الوطنية.. تأسيس لدولة القانون والعدل والمساواة»،(** ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤م)

http:althawrah.ye

- سكاي نيوز عربي **«الجبير: تشاورنا مع أميركا حول عاصفة الحزم»**، (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥م)

www.skynewsarabia.com

- الميثاق نت، **«الصين وإيران ترحبان باتفاق السلم والشراكة الوطنية في اليمن».** ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤م.

https:almethaq.net

- العربية، «**السعودية ترحب باتفاق السلطة اليمنية مع الحوثيين»**، (٢٢ أيلول/سبتمبر،٢٠١٤)

https:www.alarabiya.net

- العربية، **«أميركا تقدم الدعم اللوجستي والاستخباري لعاصفة الحزم»،(** ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م)

https:www.alarabiya.ne

- موقع مجلة العربي الأمريكي اليوم **«عودة الدبلوماسية الى اليمن، ماذا بعد؟»**، (٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢١م)

https:thenationpress.net

- سبأ نت، ]قائد الثورة لصحيفة ٢٦ سبتمبر[: **«ثورة ١٤ أكتوبر مناسبة لاستنهاض الشعب للتحرك ضد الاستعمار الجديد»،(** ١٢ تشرين أول أكتوبر ٢٠١٧م)

/https://www.saba.ye

- **«نص خطاب الرئيس صالح الصماد بمناسبة العيد الـ ٥٤ لثورة الـ ١٤ من أكتوبر»**، (١٣ أكتوبر ٢٠١٧م) /https://www.alhagigah.net

- «**نص خطاب السيد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي في لقاء وجهاء اليمن**»،(٢٠ أغسطس ٢٠١٧م) /https://www.motabaat.com

- المسيرة نت «**المحاضرة الرمضانية الرابعة والعشرون للسيد عبدالملك بدرالدين الحوثي**»،(١٤٤١هـ ١٧-٥-٢٠٢٠م)

/https://www.almasirah.news

- السيد عبد الملك الحوثي «**خطاب تدشين الذكرى السنوية للشهيد**»، (المسيرة نت ١٨-١٢-٢٠٢١م) https://www.almasirah

- موقع أنصار الله، **«السيد عبد الملك الحوثي يبارك للشعب اليمني مناسبة عيد الجلاء الـ٤٩ ويؤكد أولوية مواجهة العدوان «(**٣٠ تشرين ثاني/نوفمبر.٢٠١٦م)،

/https://www.ansarollah.com

- المسيرة نت «**خطاب السيدُ القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي بمناسبة رأس السنة الهجرية**»،(٣أكتوبر ٢٠١٦م)

https://www.almasirah

- متابعات، «**خطاب السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي ليلة الـ١٠ من رمضان**»، (٥ يونيو ٢٠١٧م) /https://www.motabaat.com

# الفهرس


| | |
|---|---|
| **الفصل الأول: البنية الاجتماعية، والاقتصاد في الجمهورية اليَمَنية** | **١٧** |
| ظهور الدولة الوطنية اليَمَنية في العصر الحديث | ١٨ |
| تأثير الاقتصاد الإمبريالي على اليمن | ٢٣ |
| طبيعة وسمات "الدولة الاستبدادية" في اليمن | ٢٨ |
| سمات الدولة الاستبدادية | ٣٠ |
| علاقة الاستبداد المحلي بالهيمنة الأجنبية | ٣٣ |
| علاقة القبيلة بالدولة في المجتمع اليَمَني | ٣٥ |
| القوات المسلحة في الدولة اليَمَنية | ٣٩ |
| الفئات المترفة في المجتمع اليَمَني | ٤٤ |
| الفئات الشَّعْبية في المجتمع اليَمَني | ٤٨ |
| **الفصل الثاني: المجال السياسي والعسكري اليَمَني ١٩٩٠م - ٢٠١٠م** | **٥٣** |
| أولاً السياسي: | ٥٤ |
| الوحدة والديمقراطية والحرب | ٥٥ |
| نهضة السيد حسين الحوثي وحروب صعدة | ٦٥ |
| أزمة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة | ٨٠ |
| ثانياً العسكري: | ٨٥ |
| الوضع العسكري في اليمن ١٩٩٠م-٢٠١٠م | ٨٦ |
| الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م (دخول أمريكا اليمن) | ٩٠ |
| **الفصل الثالث: "ثورة ١١فبراير٢٠١١م" المرحلة الانتقالية المتعثرة** | **١٠٣** |
| أمريكا تنهي "ثورة ١١ فبراير" وتحكم الفترة الانتقالية | ١١٥ |
| تجربة حكومة "الوفاق الوطني" | ١٢٤ |
| النقاط العشرين والإحدى عشر الممهدة لمؤتمر الحوار الوطني | ١٢٦ |

| | |
|---|---|
| مؤتمر الحوار الوطني الشامل | ١٢٩ |
| وثيقة حل القضية الجنوبية وشكل الدولة اليَمَنية | ١٣٣ |
| الأوضاع العسكرية الأمنية في الفترة ٢٠١١م- ٢٠١٤م | ١٣٧ |
| تجربة "ملتقى شباب لودر" في محاربة الجماعات التكفيرية | ١٤٦ |
| **الفصل الرابع: ثورة ٢١ سبتمبر من الريف إلى العاصمة** | **١٤٧** |
| أولاً إرهاصات الثورة الشَّعْبية(٢١ سبتمبر ) | ١٤٨ |
| ثانياً: الثورة الشَّعْبية ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م | ١٦٦ |
| الضرورة التاريخية | ١٦٧ |
| مناورات النخبة الحاكمة | ١٧٠ |
| التسلسل الزمني لأحداث الثورة | ١٧٢ |
| الفئات الإجتماعية في الثورة الشعبية | ١٨١ |
| الاستراتيجية العامة للثورة الشَّعْبية | ١٨٨ |
| **الفصل الخامس: نهج السلم والشراكة والعُدْوَان المضاد للثورة** | **١٩٣** |
| السلم والشراكة | ١٩٤ |
| تحليل إتفاق السلم والشراكة | ٢٠١ |
| المواقف المحلية والدولة من اتفاق السلم والشراكة | ٢١١ |
| الانقلاب على اتفاق السلم والشراكة | ٢١٦ |
| مسار المفاوضات السياسية من بعد الإعلان الدستوري | ٢١٨ |
| الموقف العُدْوَاني الأمريكي من السياسة إلى العسكرة | ٢٢١ |
| تسلسل الأحداث: من انتصار الثورة ٢٠١٤م حتى العُدْوَان ٢٠١٥م | ٢٢٤ |
| **الفصل السادس: تحديات الثورة الشَّعْبية وقيادتها ومهامها** | **٢٤١** |
| أولاً: تحديات الثورة الشَّعْبية اليَمَنية | ٢٤١ |
| أ-الثورة الشَّعْبية وتحدي الحرب العُدْوَانية المضادة | ٢٤٣ |
| ب-الانقسام السياسي من الثورة والكفاح الوطني | ٢٥٢ |
| ج-تحديات الوعي الاجتماعي في الثورة الشَّعْبية | ٢٦٠ |
| د-تحدي الدولة العميقة | ٢٦٨ |

| | |
|---|---|
| هـ-التحدي العسكري -الأمني في الثورة الشَّعْبية | ٢٨١ |
| و-تحدي الوضع في المحافظات الجنوبية والشرقية | ٢٧٧ |
| ثانياً: القوى الطليعية في الثورة الشَّعْبية ومهامها | ٢٨١ |
| دور أنصار الله في قيادة الثورة | ٢٨٢ |
| دور قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي | ٢٨٦ |
| المهام الآنية والمستقبلية للثورة الشَّعْبية | ٢٩٤ |
| المهمة الأولى الاستقلال والسيادة الوطنية | ٢٩٧ |
| المهمة الثانية التحول في دور الدولة ووظيفتها | ٣٠٠ |
| المهمة الثالثة إجراء التحولات الاجتماعية الاقتصادية | ٣٠٦ |
| المهمة الرابعة النهضة العلمية الثقافية | ٣٢٢ |
| **الملحقات (وثائق)** | **٣٢٧** |
| وثائق الفصل الثاني | ٣٢٨ |
| إعلان الوحدة اليمنية | ٣٢٩ |
| وثيقة العهد والاتفاق | ٣٣٢ |
| بيان المؤتمر الجماهيري لأبناء صعدة | ٣٥٢ |
| وثيقة ويكلكس: الرئيس صالح يدعو السفارة للمشاركة في تعقب الفارين | ٣٥٥ |
| وثائق الفصل الثالث | ٣٥٩ |
| المبادرة الخليجية | ٣٦٠ |
| قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤) لسنة (٢٠١١م) | ٣٦٤ |
| قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٥١) لسنة (٢٠١٢م) | ٣٦٩ |
| التقرير الأول لدائرة التوجيه المعنوي يكشف الاستهداف الأمريكي للقوات المسلحة | ٤٧٤ |
| النقاط العشرين والنقاط الإحدى عشر الممهدة لمؤتمر الحوار الوطني | ٣٩٠ |
| عريضة توقيع أعضاء مؤتمر الحوار المطالبة بتنفيذ النقاط العشرين | ٣٩٣ |
| رسالة استقالة أحمد بن فريد الصريمة | ٣٩٦ |
| شهادة صالح هبرة على تجربة مؤتمر الحوار الوطني | ٤٠٠ |
| نص كلمة بن عمر التي ألقاها في اختتام مؤتمر الحوار الوطني | ٤٠٢ |

| | |
|---|---|
| مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية ٢٤-١٢-٢٠١٣م | ٤٠٤ |
| بيان: موقف أنصار الله من مخرجات لجنة تحديد الأقاليم | ٤٠٨ |
| بيان: موقف الحزب الاشتراكي من مخرجات لجنة تحديد الأقاليم | ٤٠٩ |
| وثائق الفصل الرابع | ٤١١ |
| التقرير النهائي للجنة المكلفة بحل النزاع في صعدة | ٤١٢ |
| تقرير لجنة الشيخ حسين الأحمر في أحداث دماج ٢٠١٣م | ٤٢٠ |
| نص اتفاق وقف إطلاق النار في محافظة عمران ومحيطها ٢٢حزيران/يونيو ٢٠١٤م | ٤٢٣ |
| بيان تسليم أنصار الله المواقع والمؤسسات في محافظة عمران٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤م | ٤٢٥ |
| رسالة السيد عبد الملك الحوثي إلى رئيس المجمهورية | ٤٢٨ |
| المواقف السياسية من الجرعة السعرية | ٤٣١ |
| خطاب السيد عبد الملك الحوثي الإعلان عن ثورة ٢١ سبتمبر ١٧ -٧- ٢٠١٤م | ٤٣٤ |
| رسالة الدول العشر إلى السيد عبد الملك الحوثي | ٤٤٢ |
| رد ناطق أنصارالله على رسالة الدول العشر | ٤٤٣ |
| استقالة رئيس حكومة الوفاق محمد باسندوة | ٤٤٥ |
| وثائق الفصل الخامس | ٤٤٦ |
| خطاب السيد عبد الملك الحوثي في انتصار ثورة ٢١ سبتمبر ٢٣ / ٩ / ٢٠١٤م | ٤٤٧ |
| بيان موقف أنصارالله من تشكيل حكومة خالد بحاح٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٤م | ٤٥٢ |
| الإعلان الدستوري الصادر عن اللجنة الثورية ٦شباط فبراير ٢٠١٥م | ٤٥٣ |
| رسالة السيد عبدالملك الحوثي الى اللجان الشعبية والثورية | ٤٥٦ |
| بيان اللجان الشعبية حول توقيف بن مبارك ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م | ٤٥٩ |
| اللجنة الثورية تعلن التعبئة العامة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥م | ٤٦٠ |
| خطاب الرد على العدوان ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥م | ٤٦١ |

على شعبنا اليمني العظيم أن يواصل مشواره في التقدم إلى الأمام وإنجاز مطالبه وتحقيق حلمه ببناء دولة عادلة، بالروح الثورية والتحرك الشعبي المقوِّم دوماً لأي انحراف.. لا يجوز أن يغفل الشعب بعد الآن عن الواقع السياسي، يجب دائماً أن نحرص على رصد وضعنا السياسي، أن ندرك أننا كشعب يمني في حالة تساهلنا أو غفلنا أو فقدنا الاهتمام بشأننا وواقعنا السياسي فإن المتربصين كثر، والانتهازيين أكثر، ويمكن في أي لحظة من لحظات الغفلة أو اللامبالة أو انخماد الروحية الثورية أن يقفزوا من جديد أن يتغلبوا على آمال هذا الشعب وأن يحققوا طموحاتهم الاقصائية والاستبدادية والاستئثارية، ولكن من الآن وقدماً ليبقى شعبنا اليمني مدركاً لمسؤوليته تجاه نفسه وأنه لا يمكن أن يراهن على أحد.

قائد الثورة السيد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي

خطاب النصر ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمني